المصباح في شرح المفتاح

شرح مفتاح العلوم لمولانا افضل العلماء
السيد الشريف الجرجاني قدس سره

[illegible]

هو المالك
مما انعم الله به في سفري
الى الكعبة المعظمة شرفها الله تعالى
[illegible]
[illegible]

كتاب المصباح در شرح مفتاح العلوم سكاكي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما هديتنا اليه من دقائق المعاني بدائع البيان واطلعتنا عليه من حقائق المثاني ببدائع البرهان ونصلي على نبيك المبعوث باشرف الاديان وبرهانك المختار من نبي عدنان محمد سيد الانام وعلى آله الكرام واصحابه العظام والذين اتبعوهم باحسان الى يوم القيام

وبعد فقد طالما تجال في صدري ودار في خلدي ان اريث للقسم الثالث من مفتاح العلوم شرحا يذلل صعابه ويكشف عن مخدراته نقابه انتقد فيه نتائج الافكار واودع فيه خزائن الاسرار وكان يحول بيني وبينه صروف الزمان وخطوب الحدثان حتى انقلبت في آخر الامر الارتحال الى ما وراء النهر فوجدت هناك اقواما عطاش الاكباد يحومون حول الكتاب ولا يهتدون الى موارده سبيلا وآخرين منحرفين عن السداد قد خاضوا في تحصيله ارشادا فلم يجد واعي فوائده دليلا وكانوا في حل تراكيبه والكشف عن نكت اساليبه متكئين على شروح اكثرها مجروح واشبهها مدخول ومجروح لا ترى فيها لعليل دواء وكسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء قد اتخذوها صارح انظارهم ومطارح افكارهم فقلنا لهم يا اهل الكتاب لستم على شيء تنحون بالاعتراض ويستمنون ذا ورم ويضيعون الاعمار ولا يستضيئون بالانوار ويحسبون انهم يحسنون صنعا فلعمري ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء وكنازح من البئر بلا رشاء بل كطالب للرقي الى السماء فهل ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء فوقعوا في حيرة واضطراب وقالوا ان هذا لشيء عجاب ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين فات بآية ان كنت من الصادقين فاريناهم من آياتنا الكبرى فظلت اعناقهم لها خاضعين وقالوا آمنا بما جاءنا من الحق المبين فرد ناس لذلك عيا وجئنا من امرنا رشدا فوجهنا ركاب النشاط شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدين مآربهم تمليا عليهم ما يخبهم عن الضلال ويحظيهم باجزل النوال في عبارات موضحة بلا املال واشارات مونقة بلا اخلال انشد فيه قواعد الفوائد وتمهد فيه فوائد القواعد معرضين عما لا طائل في رده ولا حاصل في نقده مقتصرين على تلخيص الصواب وتمييز القشر من اللباب هدية منا الى كل ذكي نبيل على الانصاف قطعه وعصم عن الاعتساف نفسه وقليل ما هم فان اكثرهم كما ترى اما على قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون حديثا او بكل كالانعام بل هم اضل سبيلا او يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به وارادوا تلبيسا وتدليسا اولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب منك المبدا واليك المآب

قال القسم الثالث من الكتاب رتب كتابه على ثلاثة اقسام واورد فيها علم العربية وفنين وتوجيهه ان علم العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم على ما صرحوا به الى اثني عشر قسما منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها فروع اما الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها

ومواد فعلم اللغة او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو واما باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية واما الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسائل والخطب ولا يختص بشيء منها فعلم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما براسه فاختار المصنف الاصول وترك منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة مع كونها مستقصاة في الكتب المبسوطة الا انه جعل القسم الاول من كتابه في الصرف وخلطه بالاشتقاق بانواعه الثلاثة لان معرفة هيئات المفردات انما يتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض اصالة وفرعية والقسم الثاني في النحو وحكم بان تمامه بعلمي المعاني والبيان وذلك لانهما يجريان منه مجرى الكبير من الصغير لكنهما لكونهما المرجع في معرفة دقائق الكلام ومزاياه والمرقاة المنصوبة الى ذروة الاعجاز مع كونهما اصولا وفروعا اوردهما في القسم الثالث واما جعلهما فيه لا لانحاد ما هو الغرض منهما اعني البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها من توفية مقامات الكلام حقها والترقي الى الكشف عن وجوه الاعجاز ولكون البيان شعبة من المعاني وزعم ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة الا انه كما قال يستغني عن التحقيق وتكميل العقل العرف والتورع عن شوائب الاحتمال بخلاف سائر اجزاء المنبهة على لطائف المناسبات لطائفة المتجردين لتقوى الفراغ فلم يستحسن ان يكون معها في قرن ولا ان يحمل فيما على حدة فافرده عنها في تكملة القسم الثالث وادعى ان التوفيق في علم المعاني والبيان يتوقف على ممارسة النظم المحوج الى علم العروض والقوافي فجعلهما متممة الغرض منهما واودعهما فن ولما راى لبعض الجهال مطاعن في القرآن متعلقة بعلم النظم حمل دفعها فنا ثانيا من تتمة الغرض فعلم ان علم البلاغة هو الغاية القصوى تكمل ما ذكر قبلها ويستتبعان ما اخر وكل منهما وان الكتاب كما صرح به منحصر في ثلاثة اقسام الا ان تكملة والفنين من تتمة القسم الثالث ثم انه بعد ما بين ان كل قسم في اي علم تفنن في ذكر الاقسام فقال اما القسم الاول من الكتاب فيشتمل على ثلاثة فصول وترك اما في القسمين الباقيين اعتمادا على ظهور كونهما قسيمين للاول واعاد التمييز فيهما لبعد العهد وحيث كان اللام في القسم الثالث للعهد كما في نظريه فقوله من الكتاب اما صفة او حال متعلقة بمعرف اي الكائن منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال مؤكدة من المبتدا عند من يجوزه او من ضمير في الخبر اعني في علمي المعاني والبيان اذ لا مانع منهما كما في القسم الاول ونسبه القسم تنبيه على انهما نوعان متمايزان متغايران

وفيه مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض فيهما وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما

ولفظ المعاني والبيان علمان لهذين العلمين كالنحو والصرف فقولك علم المعاني كشجرة الاراك والقسم الثالث هو هذه العبارات في بيان معلوماتها وما هو محل لها من الحدود والغرض فيكون بيان مدلولات الالفاظ ظرفا لها وهذا توسع شايع نظيره قوله تعالى فيه الاية في تحريم الخمر وقول المصنف في مدح ملكان اي في بيانها وشأنها ولا ينافيه ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية وقوالب للمعاني لكونها مستفادة ومأخوذة منها وقس على ذلك الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب

قال وفيه مقدمة لا اشكال في كون القسم الثالث ظرفا لكل واحد من جزئياته اعني المقدمة والفصلين والمراد اللام الجارة في لفظ البيان والضبط للوجه ومعنى الاختصاص فيجوز ابدالها بفي بناء على التوسع المشهور ولذلك قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني وتوحيد الغرض لما عرفت ولا ينافيه تفصيله في الحد لذلك الاحترازات وجعل العلمين لافادتهما اشعارا بارتباطهما مستقلين بافادته وآخذ عنه هو الموقف الجامع والغرض الفايدة المرتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وذكرهما في المقدمة للطالب تصويرا بطلبه اجمالا وتشييئا فائدته ليتوفر عليه ما يستحقه من الجد والتهالك ومعاقدهما موضوعاتهما فان ذوات المسائل موقوف عليها مربوطة بها اشد ارتباط حتى عدت من اجزاء العلوم وان كان الراجح ان حقيقة كل علم مسائله كما يشعر به قوله والكلام فيهما وموضوع المعاني هو التراكيب الخبرية والطلبية من حيث انها تفيد معاني مغايرة لاصل المعنى وهي موضوع البيان ايضا لكن من حيث انها مختلفة في وضوح الدلالة ولما بين تلك التراكيب في الفصل الاول اقتصر في الفصل الثاني على ضبط الدلالات بيانا للحيثية المعتبرة ومسائل موضوع كل منهما مضبوط في فصله كما تبادر من قوله وفصلان لضبط معاقدهما

قال المقدمة اعلم ان علم المعاني اي المقدمة في بيان حديهما والغرض فيهما وكلمة اعلم حث المخاطب على ان يلقي سمعه الى ما بعدها وهو شهيد تعالى شعث الشيء اذا استقريته شيئا فشيئا واراد بالتتبع هنا المعرفة المبينة [illegible] فانه بحار [illegible] وفيه فوايد التنبيه على طريق العلم [illegible] تصعوبة المطلب فتلق الطالب [illegible] بتقسيم ولا علمه ان يقلد صاحبه كما سيأتي والاشارة الى [illegible] اول الاحوال اي علم الله تعالى وملائكته بالخواص ومعرفة العرب بها لا يسمى علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص اي باعتبار لها واما حال منها وانما احتيج الى ذلك لان المتبادر من خواص التراكيب ما يختص بها اما على الاطلاق واما بالاضافة فيندرج فيها الصفات المختصة بها الراجعة الى مبانيها التركيبية او حروفها [illegible] الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة تخصصت بالمعاني التي يفيدها التركيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها محيط بها واختيرت الافادة على الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص وضمير بها للتراكيب وعمل الاستحسان

واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة [illegible]

على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة اصلا فكيف يجعل جزءا من علم المعاني وادراجها في حده مع جعلها تابعة خارجة عنها لا يقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الاتصال المنبئ عن التبعية ثم فان مثلوها تبع احد قد يتصل بعضها ببعض على ان المشهور في العبارة عنها وجوه التحسين لا وجوه الاستحسان فالصواب ان يحمل الاستحسان على مفهومه الحقيقي ويعم ما على عدمه وذلك ان التركيب المفيد بخاصية كالخبر المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على ان صدوره منه اتفاقي وكذا حال الخاطب وقد صرح بذلك حيث قال ومن متممات البلاغة ما قد سبق لي من ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا يستحسن الكلام من انطباق له على الاجد يساق ومن صاحب له عراقة بجمال الحسن لا يتخطاها ولا يجمع ذلك من اذن لافتنانات الكلام مصوغ فظهر انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة لتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما سياقها لاجله ومستحسنة في مواقعها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فربما استحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقائق جمة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منها مرتبته وقوله ليحترز متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض ويجوز جعله جزءا من الحد فان قيوده قد لا يكون للاخراج والمراد بهذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها فينبغي ان يقصده المتتبع فلو قصد تحصيل غرضا آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني وذكر الوقوف بعد المعرفة اشارة الى حضور تلك المعلومات مشاهدة اذ بذلك مع الرعاية اللازمة لها صفة عادة يتمكن من الاحتراز والحال هو الامر الداعي للمتكلم الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وذلك الوجه مقتضى الحال وتطبيق الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه فانكار المخاطب مثلا امر يقتضي تأكيد الخبر المورد له فالانكار حال والتأكيد مقتضاه وتطبيق الكلام عليه ايراده مؤكدا والكلام غير كلي على خواص تناسب ما فرض من مقتضيات الاحوال وسيرد عليك انشاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المقام ثم الخطاء في تطبيق تراكيب الكلام اما بالعدم معرفة خواصها واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب تستحسن ممن او ممن فتأمل واعلم انه ايضا ان اسماء العلوم كالمعاني مثلا قد تطلق على معلوماتها التي هي القواعد وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد

قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه فاذا احتاج الى تفسير او تعيين كان المضاف اليه اولى بالتقديم فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب التي اطلقها واراد بها قسما منها اعني التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز [illegible] بين الاصم [illegible] الكلام على وجوه مختلفة وفصل معرفة بدقائق معان مناسبة لتلك الوجوه فيورد كلاما من تراكيب على

واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفسه وكلا التركيب من حيث هو هو او لازما له ما هو هو حينا

ما ينبغي فاصداره ما يناسبه واما الذي تجرد تميزه ومعرفته عن الفضل فلا بد من خصائص
الدواعي ولا يعرف دقائق المعاني فيتجرد تراكيبه عن تلك الوجوه او لا يقصد بها افادة شيء
مما يناسبها بل يجعل همه مقصورا على افادة المعاني الاصلية بلا تصرف منه يعتد به فالتراكيب
الصادرة عنه في نحو بها عن اعمال الروية وافادة اللطيفة بمنزلة اصوات يصدر عن حيوانات
على مقتضى طباعها وقوله ومن تراكيب البلغاء جملة توسطت بين المعطوفين لزيادة تعيين
المراد مع الاشعار بان فضل التميز والمعرفة هو البلاغة او ما يساويها وقد يروى الصادرة
مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء فالفصيح صح البلغاء والصناعة علم يتعلق بكيفية العمل
سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او بدونها كعلم الطب مثلا وقد يطلق على ملكة
يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب
الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم الجملية فصناعة البلاغة علم
المعاني والبيان وان حملت على المعنى الثاني كانت الاضافة بيانية واما تفسير … البلاغة
للبلاغة وما تتعلق به من السوال والجواب فموضعه اللائق به اخر الكتاب وتنكير
حيوانات للقصد الى غير معين وليتوسل به الى تنكير اصوات فوصف محله نصب ورد
قال عن محالها دون غيرها اشعارا بانها بحال يجب منه الاصوات عنها بلا قصد
منها ولفظ ما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات في حصولها بلا علة مقتضية لها …
اياها او هو موصول اي بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا يقتضيها قال
واعني بخاصية التركيب قصد تعريف الخواص لا حد وتعيين المراد بها كما في التراكيب فالجار
المفرد الدال على الماهية مضافا الى هو حمله لان المقصود بالتعريف الماهية دون
خرسانها والحق به الياء المشددة تنبيها على نوع الاختصاص بتراكيب البلغاء كما او دلالة
على ان الخواص جمع الخاصة يعني الاثر يقال ما خاصية ذلك الشيء اي ما اثر الناشئ
منه واما قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبروا بها عن السبب المجهول للاثر
المعلوم وهذا الموضع من هذا الكتاب فاستمع لما يتلى عليك قد ذكر في صدر
الكتاب ان بعضا من علم البلاغة غير مبني على لطائف الاعتبارات الخطابية بعضها
اخر على التحقيق البحت كما نقلنا عنه ثم صرح في اخر القسم الثالث بان كلا من …
والاستدلال هو من علم البلاغة وقال هناك ايضا و… الاستدلال
بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وعرف علم الاستدلال بانه
تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولم يبين هناك ان المراد بالخواص ذا
فوجب ان يكون تعريفه هنا للخاصية متناولا للخواص الخطابية والاستدلالية
اي اعني بخاصية تركيب البليغ في الافادة المعنى الذي يسبق منه الى الفهم عند سماعه
حال كون ذلك المعنى جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ و
هذا معنى الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كما …

واعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا
سمعته عن العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا به نفي الشك او رد الانكار ومن تركيب
زيد منطلق من انه يلزم مجرد القصد الى الاخبار ومن نحو منطلق بترك المسند اليه من انه
يلزم ان يكون المطلوب به وجه الاختصار مع افادة لطيفة مما يلوح بها
مقامها وكذا اذا لفظ بالمسند اليه وهكذا اذا عرف او نكر او قيد او
اطلق او قدم او اخر على ما يطلعك شيئا فشيئا مساق الكلام باذن الله

بين التأكيد ودفع الشك او رد الانكار فهذه الخواص ليست لازمة للتركيب من حيث هو بل جارية مجرى اللازم
له لصدوره عن البليغ لما عرفت ان يقصد بتراكيبه ما يناسبها او المعنى الذي يسبق الى الفهم
من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى لازما له لما هو هو اي لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية
التي اوردها في التكملة فان عكوس القضايا ونتائج الاقيسة لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن
تراكيبها لذاتها اذا لم يرد بالتراكيب الالفاظ من حيث انفسها بل من حيث انها دالة على معانيها
التي يمتنع تحققها بدون تلك اللوازم بسبب علاقات عقلية قطعية وقوله هنا اشارة
الى ان الخواص الاستدلالية والتراكيب المفيدة لها يكون في حسن من احسان البليغ
بخلاف الخطابية فانها توجد في اي اوقاته فان قلت اذا كانت لازمة لتركيبه من حيث هو
هو فاذا صدر مثله عن غيره كانت لازمة له ايضا فيوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت
هي لازمة لكنها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وقد اعتبر في الخواص الافادة كما اشار
اليه وسيصرح به في الامثلة وكذا الحال في الخواص الخطابية فان التركيب المؤكد اذا صدر عن
غير البليغ لا يحمل الا على جناية الوضع والسبق في ذلك كله عدم شعوره بالمناسبات الظنية
والقطعية وعدم قصده الى رعايتها ولا شك ان المعتبر في المتعارف هو المعاني التي يقصدها
المتكلم وفي قوله يسبق دون يحصل ايماء الى ان من حق المعاني ان يسابق الالفاظ فيحصل
الى الفهم قبل استقرار الالفاظ في الاذان وفي قوله تلك التركيب بوضع اسم الاشارة
موصوفا بالمظهر موضع المضمر مزيد اعتناء بتمييز التركيب الصادر عن سائر التراكيب لافادة مقاصد
… جليلة وقوله لكونه صادرا متعلق بجاريا وقد عطف عليه لا لنفسه ذلك التركيب دفعا لتوهم تعييد
اعني كون الجريان معللا بذات التركيب وتمم بجانبا ليعادل بين قسمي الخاصية قوله ما هو
هو احد الضميرين للموصول والاخر للتركيب وهما ظرف مستقر صفة للازما اي لازما
له حاصلا في حسن من احسانه لا من احسان التركيب ليناسب اللزوم الذاتي وما يقال من ان
اللازم هو خاصية الامثال او خاصية ما اخرج على مقتضى ظاهر الحال او هو مثل تجاهل العارف
من قوله تعالى كيف تكفرون بالله اي مع وضوح الآيات فمما لا يعتد به اصلا اذ كلها خواص
خطابية مبنية على اعتبارات الغير كما لا يخفى على ذي مسكة قال واعني بالفهم المطلق
الفهم في تعريف الخاصية واراد تمييزه فاحتاج الى تعيينه كما في التراكيب والفطرة الخلقة
التي جبل عليها الانسان وسلامتها خلوها عن الآفات القادحة في ادراك لطائف التراكيب
والاطلاع على ما بينها من المناسبات الدقيقة وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان
على الفطنة وان خلا فيها الآفة واما فطرة الذين فطر الناس عليها من السلامة عن العقائد
الباطلة والاخلاق الردية فلا تناسب المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على هذه الفطرة
وقد بدلوا فطرة الله تبديلا فلا بد في الخواص من كون المخاطب ذا فطرة سليمة كما لا بد
من كون المتكلم ذا فضل تمييز ومعرفة قال مثل ما يسبق فرع من تعريف الخاصية
… ما هو من تتمته اعني تعيين المراد من لفظ الفهم فشرع في تمثيلها توضيحا لها فقوله

محل النصب اما بدل ما سبق واما حال منه واما مصدر لسبق بتقدير مضاف اي مثل سبق
ما سبق ولا يخرج من التقدير لان ما موصولة لا مصدرية بدليل رجوع المستتر في سبق اليها و
تبيينها بقوله من ان يكون وفي خطاب فهمك تنشيط للمخاطب وتنبيه على ان الآخذ في كتابه ينبغي
ان يكون كذلك وايراد ما العارف بصاغة الكلام من له فضل تميز ومعرفة والصاغة هي
الصنعة المعروفة شبه تأليف الكلام بترتيب كلي تم متناسقة الدلالات على حسب
الاغراض المقصودة منه بصياغة الحلي ومنه قول الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير
والمستتر في ان يكون راجع الى تركيب ان زيدا منطلق واقتصر في المثال الاول على ذكر القصد لان
الكلام المؤكد له معان اخر ظاهرة وذكر في الاخرين اللزوم لكونهما اقرب الى اللزوم من
الاول ولم يرد ان فيهما لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التأكيد جاز ان يحصل به نفي
الشك او رد الانكار فلا يلزمه عقلا وجود الاخبار ولا وجود القصد الى الاخبار واما
الاختصار الحاصل بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب المأخوذ مع حذف لزوما
عقليا لكنه نسب اللزوم الى طلب افادته وذلك مما لا يلزمه قطعا فالاختصار في حكم اللوازم
الاستدلالية وقيد السامع عن العارف معتبر في الجميع واما قال او من نحو منطلق لتركيب
التركيب لاختفاء صورته وحصر المطلوب في الاختصار لانه اللازم فلا بد ان يكون مقصودا
للعارف اما وحده واما مع افادة اخرى من اللطائف الخطابية التي يلوح بها الى تنبيه
ايماء بانه على المسند اليه واضافة الوجه للاختصار بجامع شهرة بوقوع الاختصار موقعه
قال وكذا اذا لفظ بالمسند اليه لفظ وامن كذا اشارة الى حصر سبق في مثل
ما سبق اي ومثل السبق في هذه الامثلة السبق اذا لفظ العارف بالمسند اليه اي لم يتركه
اذ هناك ايضا سبق الى فهمك معان مقصودة كالاحتياط وزيادة التقرير وغيرها وجاز
ان يكون اشارة الى ما سبق اي ومثل ما سبق في هذه الصور ما سبق اذا لفظ فقوله
وهكذا اذا عرف اي عرف المسند اليه او نكره الى آخر ما ذكره وجاز ان يراد حذف المفعول
عموم هذه الافعال للمسند اليه وغيره لفظه كذا حيدره حرف التنبيه اما الكثرة ما ذكره
بعدها واما للكثرة مع العموم وما صرح به من امثلة الخواص او اشارة اليه كلها جارية
مجرى اللازم سوى الاختصار واما لم يصح بمثله اللازم بما هو مشهور لانه افر والخواص
الاستدلالية في التكملة فقلما يوجد لازم كذلك من غيرها قوله على ما يطلعك على جميعها
عليه تلك المساق والمقصود احالة معرفتها على قواعد هذين العلمين معاني الخواص
كما عرفت هي المعاني المعاني لاصل المعنى وقد يعبر عنها بالتي يفيدها التراكيب لا بمجرد
الوضع سواء افادها بعض مفرداتها او هيئتها التركيبية ولا شك ان المعاني المجازية والكنائية
عنها داخل فيها فالبحث عن افادة التراكيب للخواص ... كانت مقصودة اصلية
او كانت من مستتبعاتها وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه معان مجازية وكنائية
عنها والبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي قصدت بها اصالة وظيفة علم البيان لا لان افادة

للمستتبعات مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع على المقصود جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما
هو في العلمين لا في احدهما وقوله سافسر نصب على المصدر اي اطلاعا مفسرا ومترجما وقوله باذن
الله تعالى اي بتيسيره متعلق بيطلعك او بمساق قال واما علم البيان فهو ايراد المعنى
في نظم واحد مشعر استشعاره بما حين ذكر حدا واحدا كان مظنة ان يقع في ذهن السامع
ان حد الآخر قريب من هذا ويتردد في انه هل اورد كلا اما مفصلا للمجمل الواقع في ذهنه
وازالة لتردده وقد يقال اراد تفصيل ما في المقدمة من الكلام والغرض بجعل او الاكلة
اعلم مكان اما الا انه يغني عناه ثم جعل هذه قرينة لما نظرا الى المعنى وتعرضه بالمعرفة في هذا
الحد اشعار بانها المراد في الحد الاول كما ان تعرضه بالتتبع هناك يشعر بان المراد ههنا
المعرفة المستندة الى علم البيان معرفة ايراد كل واحد من المعاني التي يقصد ايرادها في تراكيب
مختلفة في مراتب وضوح الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية يتمكن بها من ايراد
كل واحد معنى يقصده في عبارات مختلفة وذلك لان له لوازم وملزومات مختلفة بحسب القرب
والبعد فيختلف الدلالة عليها قطعا ولا استحالة في الاحاطة بها لانها هي اجمالا كما في سائر العلوم
وذكر الايراد انسب بالطرق التي غيرها على التراكيب المتوصل الى معانيها اتصال الطرق الى
ما يقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب بالخواص التي هي الآثار واقتصر على الوضوح لانه
مقابل مردود واما الاختلاف مراتبه فلا نفرد وان وصف بعضها بالخفاء نظرا الى ما هو اجلى منه
وصرح بالنقصان وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها على انه مقصود ايضا والوضوح صفة للاول
وصف به الدلالة تبعا او صفة لها لا اخلاقها بالظهور في انفسها على حسب ... ونسبها باقي القوة
وسنشكك في الفصل الثالث ان الاختلاف انما هو في الدلالات العقلية دون الوضعية ويبين
ايضا ان الدال بالوضع وحدها كاصوات الحيوانات فايراد المعنى الواحد في تلك الطرق
انما يكون بالدلالة العقلية وقوله لتحرز متعلق بالمعرفة وتنبيه على ما هو فائدة العلم ونفي ان
يكون مقصودا للعارف كما هو ولا حاجة الى جعله جزءا من الحد لاخراج معرفة العرب ذلك
بحسب السليقة لانها خارجة عن المعرفة المستندة للتتبع وذكر الوقوف لما مر والمراد من الكلام
هو المعنى الذي يفاد به وتمام المراد منه كيفية افادته اياه فانها من توابع افادة المعنى و
تتمتها والمتكفل بالاحتراز عن الخطأ في الافادة علم المعاني وعن الخطأ في كيفيتها علم البيان
وتذييل التطبيق بالمطابقة تفنن في العبارة لان الافادة علم المعاني وعن الخطأ في كيفيتها علم
البيان وتذييل التطبيق واشارة الى ان تصرف المتكلم في الافادة اكثر منها في كيفيتها وفيما ذكرنا
قد تبين مما ذكر في الحدين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية افادتها لما هو كالمولد
الى هذين العلمين ولا شك ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر ووجوه دلالتها عليها احسن والطف
فلا بد لمن اراد الوقوف عليها اذا لم يكن بليغا سليقة في تحصيل مراده من هذين العلمين وبذلك
يظهر فضلهما ووجوب الاعتناء بشانهما وقد عرفت ان المراد من الكلام هو الخواص وان
وان تمامه كيفية افادتها والاقتناع في وقوف البشر على تمام مراده تعالى بهذا المعنى وان كان

واما علم البيان فهو معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه
وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد ... وفيما ذكرنا ما ينبه على
ان الواقف على مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقر الى هذين العلمين كل الافتقار فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير
وهو فيهما راجل ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار جرى مجرى المركب من المفرد
لا جرم آخرنا ما حيرنا

بما لا يفتقر فى تأديته اى ادائه والقائه الى الا مع هو المعنى لانه المقصود الاصلى بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه مؤدى ومبلغ اليه ايضا واراد بالدلالات الوضعية دلالات المفردات ونقول كيف كانت ان الالفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة واللام فى قوله لجود متعلق بنظم على معنى التعليل اى نظم وجمع لها لتحصيل جودة التاليف بينها حتى تتادى بها اصل المعنى لا لتحصيل كيفيات وصفات يتفاضل بها مراتب تراكيب الكلام ويستفاد منها خواصها ويستحق ان يسمى جمع مفرداتها نظما تشبيها بنظم اللآلئ المتناسقة وقوله يخرجها صفة لنظم اى ذلك النظم المحصل لجودة التاليف بين تلك الالفاظ يخرجها عن حكم النعيق وهو اشارة الى ما ذكره فى النحو من ان وضع المفردات ليس لافادة معانيها لاستلزامها الدور كما هو المشهور بل لافادة المعانى التركيبية فالمفردات بلا تاليف فى حكم النعيق لخلوها عن الفائدة فاذا الفت على القواعد النحوية خرجت عن حكمه وافادت فائدة معتبرة فى صناعة النحو لكنها فى صناعة البلاغة كاصوات الحيوانات والاولى بحسب المعنى ان يجعل يخرجها صفة للتاليف على انه فى قوة التكرير والضمير فى يسمناه ونزلناه راجع الى ما لا يفتقر فان عنى به المعنى فالضمير فى الثانى الى تقديره اى نزلنا لفظه وان عنى به اللفظ فالضمير فى الاول اى سمينا معناه لانتقال اذا كان مقتضى الحال ما ذكر وقد وجب على البليغ رعايته كان الصادر عنه كاصوات الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب ممن لا يفهم الا اصل المعنى لزمه ان يخاطبه بما يناسبه لكنه مع ذلك يقصد بكلامه معنى زائدا يفهمه سامع آخر هو بجريده عن الخواص رعاية لمقتضى الحال وبذلك يرتقى عن منزلة تلك الاصوات

قال وطار ان الخطاء اى الخطاء فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذى يمكن تصدره اى قربه ويحصل المعانى وسيلة الى الاحتراز عنه لا يجامع فيما لا يفتقر فى تاديته الى ازيد من دلالات وضعية اذ فى التعبير كيف يتصور وقوعه ممن له عقل وفطانة وانما الذى يتصور عنه الخطاء المذكور ثوران الغبار المانع عن الابصار هو القسم الثانى فيحتاج فيه الى علم المعانى دون الاول وفضلا مصدر منصوب بفعل محذوف ابدا يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاده على نفى الاعلى واستحالته يقع بعد نفى صريح كقوله لا يجامع او ضمنى كما فى قولك تقاصرت الهمم عن طوامح العلوم فضلا عن دقائقها وهو من قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقى قليله وكما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة ظهر هناك توجيهان فمن نظر الى المعنى الاول قال تقدير الكلام ههنا فضل اى بقى عدم مجامعة الخطاء لادنى التعبير عن وقوعه من العاقل المتفطن اى وقوعه منه منتف بالكلية والباقى هو ذلك العدم وحيث بقوته سيان معتبران فى اصل الاستعمال كون الباقى من جنس الذاهب وكونه اقل منه اذ ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى ولا معنى لكونه اقل منه ومن نظر الى المعنى الثانى قال تقديره فضل انتفاء مجامعة الخطاء لادنى التعبير عن انتفاء وقوعه

وقوفه على جميع ما اراده من كلامه ممتنعا عند بعض المعتزلة ومنهم المصنف وقد يقال ارادة جميع ما اريد فيه من البشر وفى قوله بقية اشارة الى ان من حقه ان يكون معلوما الا انه قد يغفل عنه وقد اصاب بذكر الحكم مجردة وقوله فالويل تعبير عن القصر فى تحصيلها وما ان لمعرفة اجمالها والقصور فيها وذلك ان من لم يعرف ممن ذكر قواعدهما وشرع فى تفسير القرآن واستخراج لطايفه اخطاء غالبا وان اصاب نادرا كان مخطيا فى اقدامه على برأيه ومنه علم ان الناظر فى العلوم الاسلامية يجب ان يعتنى بهما ولا يخلو عن اخذه فى تعرف آيات منهم

قال ولما كان علم البيان فرع على وضع المقدمة من بيان الحد فالحق ببيان مرتب ايراد العلمين فى الفصلين وحاصله ان علم المعانى كما عرفت يبحث فيه عن افادة التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك الافادة ولا خفاء ان كيفية الافادة متفرعة عليها ومنزلة منها كالمركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يؤخر عما يبحث عن الافادة نفسها وقوله لا ينفصل بروى بتانيث الضمير على ان الجملة صفة شعبة وبتذكيره على انه خبر ثان والاعتبار الزائد هو الكيفية التى يضيف الى الافادة على الاضافة وقوله جرى جواب لما رتب كونه كالمركب على كونه شعبة وفرعا تاخيره على تركيبه وكل من فيه منه ومن المفرد اتصاله كما فى قوله عليه السلام انت منى بمنزلة هارون من موسى ولا اولى صفة للمحذوف والثانية حال اى جرى مجرى كاينا منه مثل مجرى المركب كاينا من المفرد ولا جرم آثرنا جملة استئناف ببيان للنتيجة قال الفراء معنى لا جرم فى الاصل لا بد ولا محالة ثم استعمل بمعنى حقا فجرى مجرى القسم وجاب باللام فيقال لا جرم لافعلن

قال الفصل الاول اضافة المعاقد الى علم المعانى وحمل ذلك على ان ضبط معاقد البيان فى الفصل الثانى كما اشرنا اليه لكنه غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثانى فى علم البيان اى فى ضبط معاقده وبين الكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ما ذكره ههنا والكلام عن التكلم ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التى هى موضوع المعانى ولم تكن تلك التراكيب موضوعا له مطلقا بل من حيث يقصد تطبيقها على مقتضى الحال ولم يكن ذلك التطبيق ايضا على الاطلاق كما يتوهم من عبارته فى بيان الغرض بل مقيدا بمقتضى الحال الذى يقتضى ما يفتقر فى تاديته الى ازيد من دلالاته وضعه احتاج الى تمهيد ذلك الاصل اعنى انقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين واستغناء القسم الاول عن علم المعانى والذى يشهد به الذوق السليم هو ان قوله فتارة واخرى تفصيل لقوله ان مقتضى الحال عند التكلم متفاوت اى تارة مقتضاه ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر وان حق قوله كما ستقف ان يكون مؤخرا عن القسم الثانى لانه المستحق لان يفصل ويعتنى به فى هذا العلم الا انه بادر بالحواله دفعا لان يتوهم من اول الامر ان تفصيله الذى شرع فيه واف بما يراد من بيان تفاوته وليس كذلك بل هو بمقدار حاجته اليه ههنا والمراد

من العاقل المتفطن اى مجامعة للفطانة على معنى ان انتفاء الاول لكونه انتفاء ممكن مستبعد قليل بالنسبة الى انتفاء الثانى لان انتفاءه ممتنع وح يفوت من اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير النفى بعد فضلا واى تكلف فى تعلق كلمة عن المقدرة منها بان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار معنى الفعل اوباعتبار الاستعمال الاصطلاحى دون المعنى المراد وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا على اعتبار ورود النفى على الادنى بعده توسط فضلا بينه وبين الاعلى كانه قيل يجامع الخطاء ادنى التميز فضلا عن يجامعة للفطانة على معنى فضلا اى تثبيت المجامعة الاولى التى هى من جنس الثانية وذهب الثانية ثم اورد النفى على العقد واذا انتفى تقدير الشىء كان ما عداها اقدم منها فى الانتفاء وكان حاصل المعنى سعت المعنى فى الانتفاء لما عداها فطرا لمبالغة المقصود قال وان اختلج

قد بين ان مقتضى الحال على قسمين وان الاحتراز عن الخطاء فى القسم الاول لا يحتاج فيه الى علم المعانى فعين ان الاحتياج اليه انما هو فى القسم الثانى فاشار الى شبهة ربما وقعت فى بعض الاذهان واوردها بكلمة ان ولفظ الاختلاج الدال على الخطور والاضطراب مع ذكر الوهم الذى نسب اليه الاباطيل تنبيها على ضعفها وتقديرها ان الاحتراز عن الخطاء فى القسم الثانى ان لم يتوقف على علم المعانى كان مستغنى عنه بالكلية وان توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفه اى تحصيل المعرفة بعلم المعانى اى معلوماته على تعريف اخر سابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها ممن دون له ناسبها وكسبية منها ومن اخذ شيئا منها تقليدا لا يسمى عالما به بل حاكيا له ثم ان علم المعانى موهوف قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف ما لها من الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب الكلام المؤكد وتعرفت انها تقصد دفع الشك او رد الانكار او غيرهما وتبين لك ان افادتها لتلك المعانى لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه خطابى حصل عندك قاعدة كلية هى ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعانى فهذه القاعدة مسئلة من علم المعانى دليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات ساير انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فيكون الجزئيات التى استقريت دلائل ستوائية للقواعد فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات مما يفتقر فى ابانتها الى ازيد من دلالات وضعية فهى من القسم الثانى الموقوف على علم المعانى فيتوقف معرفة تلك الخواص على علم المعانى فقد توقف تعريف علم المعانى على تعريف سابق بمرتبتين فان كان متعلق التعريفين على واحدا دار اى توقف تعريفه على نفسه والا تسلسل فان قيل جاز تعدد التعريف المتعلق بمعلوم واحد قلنا ان جوزه ذلك كان الدور او التسلسل فى التعريفات المتعددة وانما ذكر تعريفه دون معرفته لانه مصنف فى علم المعانى قد تصدى لتعليمه فقيل له ان تعليمك منه الخ ودخول الفاء فى قوله فيتوقف لوقوع

الفصل

الفصل وان كان الفاصل مما تبين به لزوم الجزاء للشرط قال فاستوضح ما اجبناه هذا جواب لقوله وان اختلج يقال استوضحت الشىء اذا وضعت يدك على عينيك تنظر هل تراه و ادخل طرف لا اجبنا واختار كلمة او فى موضع الواو اشارة الى ان تقرير الشبهة تارة بكفاية العقل واخرى بكفاية الطبع ولو كانت بمعنى الواو ونعال لكفانا اى ان الفعل كافيا فى تعلم علم الاستدلال اى فى تحصيل العلم به لكونه ضروريا لم يحتج عاقل فى تحصيله الى تعلم من غيره فلا حاجة الى تصنيف فى تعليمه وان لم يكن كافيا فى تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج فى تعلمه بل فى تعليمه الى قانون اخر للاكتساب هو ايضا كسبى فيحتاج فى تعليمه الى الاول فيدور او الى قانون ثالث كسبى ايضا فيتسلسل وقس على ذلك حال الطبع فى العروض قوله فلسفتنى عن تعلمها اى عن تعلم كل منهما ان كان العقل و الطبع كافيين فيهما وعن تعليم احدهما ان كان الكافى احدهما فى بابه وكذا الكلام فى قوله والا كان تعليمها موقوفا وقصدت بهذا المعنى مما لا يشتبه على احد سواء حمل كلامه على الحذف او على ان التعليم المنسوب اليهما يتناول بعموم المجاز ما يتعلق بكل منهما وما يتعلق باحدهما وملخص الجواب الذى اشار اليه فى الاستدلال ان بعضها منه ضرورى فيفيد الطالب عليه فان لم يتنبه لحقوقه عن دفر المخاطبين اذ كل ميسر لما خلق له وان تنبه عليه ثم البعض الاخر الكسبى وكذلك علم الجواب فى علم المعانى فقال ان جماعة فهموا بسليقتهم خواص جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء واستنبطوا منها قواعد فدونوها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك القواعد لغيرهم نبهوه على خواص تلك الجزئيات فان تفطن لها علم القواعد بدلائلها والا اوضعوه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والصرف قال واذ قد عرفت اذا خفت الاصل الذى مهدت وما تبعه من اختلاج الشبهة وجوابها بطريق الاشارة ظهر لك ان من التراكيب ما له خواص اى معان تفتقر فى افادتها الى ازيد من دلالات وضعية وان علم المعانى يبحث فيه من تلك الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث انها مفادة بها موقوف على التعرض لتراكيبه توقفا معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض لها بايرادها على الضبط لينضبط التراكيب التى هى موضوع علم المعانى قوله لا يحصى عليك حال التعرض لها منتشرة اى باقية على الانتشار معلومة لك فى علم النحو وليس يحصل به ما هو مقصودنا من ضبط معاقد علم المعانى قوله وسابق فى الاعتبار اى فى نظر ارباب هذه الصناعة وقوله ثم حمل معطوف على بتعيين فان الضبط انما يحصل بالتعيين والحمل شيئا فشيئا اى حمله مرجحا كان شاعرا يوجبه سوق الكلام ويقتضيه لا انفعال اذا كان الحمل المتدرج من تمام الضبط لم يحصل الضبط الا بتدريج ايضا لا بما يقول بكفينا الضبط كاملا بتعيين الاصل وحمل ما عداه عليه اجمالا قال والسابق فى الاعتبار حصر اصول التراكيب الثلاثة فى الخبر والطلب المنحصر فى التمنى والاستفهام والامر والنهى والنداء و

وادعى ان ما سوى ذلك فروع متولدة فقيل اراد ما سوى المذكور من الخبر والطلب اى
فان الخبر ايضا قد يمتنع اجرائه على اصله فيحمل على معنى آخر كالدعاء فى رحمك
الله وكالمعانى المقصودة بصيغ العقود وغيرها وقيل اراد ما سوى الابواب الخمسة
لانه تعرض للجمل هناك فقال فى صدر القانون الثانى متى امتنع اجراء هذه الابواب
على الاصل تولد منها ما يناسب المقام وساق الكلام فى بيان المعانى المتولدة اجمالا
وتعرض لها ايضا فى تفاصيل الابواب الخمسة فكانه لم يلتفت الى تابع امتناع اجراء
الخبر على اصله اما لقلتها او لعدم تعلق غرض بالبحث عنها ولم يعتد ايضا بالترجى لانحطاطه
عن ان يعد اصلا برأسه وعدم اندراجه فى احد الاصلين وعند بعضهم ان طلب الاقبال
خارج عن النداء والذى هو صوت يهتف به الرجل لكنه يلزمه وان التمنى ليس طلبا والاستفهام
فان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته قال وعسى ان الحكم بان ما سوى ذلك فروع
نشأت من امتناع اجراء الكلام على الاصل مما يستبعد ويظن انه مما يرمى به جزافا
اذ هناك انواع كثيرة كثيرة الاستعمال كالتقرير والانكار والتعجب والاستبطاء والتهديد
وغيرها فاى شئ رد هذا الى ما ذكر فوقعه بانها سنوضحه بازالة الخفاء عنه على وجه تستيقنه
وما فى ما ترى اما مصدرية اى فى ظنك وهو موصولة اى فى الذى تراه اى تجعل مشيرا اياه
والعامل فى الظرف يحسن لما فيها من معنى الفعل وهو اى لعلك قد اثبت فى ظنك او فى شان
ما تراه والضمير فى نقيحه لما ذكره من ان ما سوى ذلك فروع او للموصول الذى هو
عبارة عنه تعالى اقتحمته عينى اى ازدرته واستحقرته واجتليت العروس اذا نظرت
اليها مجلوة بكشفه شبه الصورة المعقولة بالصور المحسوسة فاثبت لها اقتحام
العين والاجلاء وكشف القناع قوله بخلافه اى بخلاف الاقتحام اى وجدت من
نفسك الاستحسان والاستعظام فلتعينهما اى اذا كان الاسابق فى الاعتبار الخبر
والطلب وجب علينا تعيينهما لا فتتاح الحديث لما نحن منتصبون له متوجهون اليه
من بيان خواص التراكيب قال اعلم ان المعتبرين قوله فرق تحوجها اى تحكم
باحتياجها اى التعريف وتزعم انهما كسبيان ومحصول ما استدل به على ما اختاره
من استغناء الخبر عن التعريف ان العقلاء الذين لم يزاولوا اكتساب الاشياء بالحدود
والرسوم ولا عرفوا كيف يكتسب الاشياء بهما بل الصغار الذين لا يتوهم ذلك
فيهم اصلا يعرفون مفهومى الصادق والكاذب وذلك لانهم اذا صدقوا المتكلم
اى حكموا بانه صادق اوردوا ابدا تصديقهم فى مقام التصديق اى فى مقام صالح
فى نفسه لان يوصف فيه المتكلم بانه صادق وكذلك اذا كذبوه اى وصفوه بانه
كاذب فلولا انهم عارفون بهذين المفهومين ومميزون للمقامات الصالحة
لانفسها لها عن غيرها لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار قطعا ثم ان مفهوم الصادق
هو المتكلم بالخبر الصدق ومفهوم الكاذب هو المتكلم بالخبر الكاذب فيتوقف

معرفتهما على معرفة مفهوم الخبر الذى هو جزء لهما وما يتوقف عليه التصور الضرورى اولى
بان يكون ضروريا وانت تعلم ان مرجع ما ذكره الى ان الحكم بان هذا صادق وذاك كاذب
ضرورى لا يتوقف على كسب قطعا لصدوره عمن لا يتصور منه الاكتساب اصلا فوجب
ان يكون تصورات الاطراف وما يتوقف عليه ضرورية الا انه زاد عليه ان الحاكم بذلك الحكم
يميز المقامات الصالحة لاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به فيها عن غيرها وبهذا المقدار
لا يندفع السؤال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق والكاذب بوجه ما
وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذى هو المتنازع فيه قوله اما فى الخبر اى اما افتقارنا
فيه قوله اى الاستغناء وما فى لما زائدة وممن لم يمارس صفة مخصصة لكل احد بعد
تخصيصه بصفة كونه من العقلاء وقابل الحدود بالرسوم على مصطلح القوم مبالغة
فى نفى الممارسة وقوله بل الصغار يروى بالنصب عطفا على كل احد والضمير فى يعرفون
لهما معا او للصغار فيقدر لكل احد خبر اى يعرفه بالجر عطفا على العقلاء وعطفه على
من لم يمارس بمعنى ادنى تميز وجمع الضمير فى يعرفون راجع لرجوعه الى ما دل على كل احد
من معنى الجماعة والمراد يمكن ان عرفانهم للصادق والكاذب وان لم يكن مطلوبا
لكنه يستلزمه فالاستدراك لدفع توهم عدم الاستلزام وقوله الخبر الصدق الخبر
الكذب اى الصادق والكاذب فان الخبر يوصف بهما اصالة والمتكلم تبعا وانما لم يعبر
بلفظهما دفعا للتوهم اى توهما وذكر اولا قال هذا والحدود التى ان تصور
الخبر بديهى فلا يصح تحديده اصلا الا انه تنزل عن ذلك الى تزييف حدود الزمرة الاولى
بطلانها ايضا على مذهبهم قوله والحدود منتداء خبرها ليتها على تقدير القول على
المشهور واما على تأويل بمعنى لا يصلح للتعويل وفى صيغة التمنى اشارة الى ان صلوحها
له كالمستحيل وتجويز وقوع الانشائية خبرا للمبتداء بلا تقدير ولا تأويل ليس بشئ والحد
الاول للجمهور واراد وا بالكلام المركب التام المتناول للخبر والانشاء وباحتماله الصدق
والكذب ان ذلك الكلام اذا لم يلاحظ مع خصوصية المتكلم ولا خصوصية بل نظر الى
محصل مفهومه وهو ان المحكوم عليه هو المحكوم به او ليس اياه كان صالحا للاتصاف بكل
منهما بدلا عن الآخر على سواء فيندرج فيه خبر الصادق قطعا ونحو قولنا اجتماع
النقيضين حق او باطل ثم ان بعضهم بدلوا فى هذا الحد الصدق والكذب بالتصديق
والتكذيب متوهمين اندفاع الدور بذلك اى الكلام الذى يحتمل ان يقال فى شانه
انه صادق او كاذب والحد الثانى لابى الحسين واتباعه وارادوا بالكلام على
ما صرحوا به المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد وما انتظم من
الحروف المتخيلة او المكتوبة وما انتظم من المسموعة التى لا تتميز ليس بكلام وقد يزاد
بعد المتميزة قيدان آخران فيقال المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد
فيخرج بالاول المهملات التى تزيد على اكثر من حرف واحد وبالثانى نحو ما اذا صدرت

وكذا اسم الفاعل بمعنى يكون وللدلالة ... قائلة

٨

دوفه عن قادرين مثلا قالوا وهذا هو الكلام الذي يسمى به الشخص متكلما في
اللغة فان اورد عليهم نحو ق اجابوا بانه مركب من الحروف تقديرا واما نحو همزة
الاستفهام فلا تخلص عنه الا الالتزام وانما تعرض المصنف لتوضيح مفهوم الكلام تمهيدا
لما سيورد عليهم من الالزام واخرجوا بتقييد المفيد اضافة احد الالفاظ المفردة
وبتقييد النفي والاثبات المركبات الناقصة كالاضافية والوصفية والمركبات
الناقصة الانشائية بالقياس الى معانيها الحقيقية وبتقييد بنفسه اي بصريحه كما يأتي
المركبات الانشائية من حيث افادتها للوازمها الخبرية كافادة قم مثلا معنى الطلب
منك القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى المصدري فنفيا واثباتا نصب على
المصدرية اي اضافة نفي او اثبات وان اريد بها النسبة التي بين الامرين فالنصب
على البدلية اي نسبة نفي او اثبات وفائدة من الامور تأكيد الاطلاق في جانبي
المسند والمسند اليه واعلم ان الطلب المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في الحد الاول
لان احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى المقصود لا في الثاني لان
افادته للمعنى الخبري ليست بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال
ولصاحبه ان يلتزم ذلك الا ترى ان مفردات الكلم قد يستعمل في معان اخر
كبعث ولم يضرب ولا يخرج عن اصولها وحدودها والحد الثالث لعبد القاهر
وهو قريب من الحد الثاني فالقول بمعنى المركب مطلقا والمفيد بمعنى المفيد
وهم يعتد فائدة بعينه والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم بمعنى الامر معلوما الى صفة
المعلومية وقد اشار بذلك الى ان المسند والمسند اليه لا بد ان يكونا معلومين ولو
بوجه ما قال الامدي ابطل الحد الاول بان صاحبه قد صار حده دوريا
واجيب عنه بان المأخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب اللذان هما صفة الخبر اعني
مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وما اخذ في حد الخبر صفة للمتكلم وايضا الخبر
المأخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اي الكشف والاعلام
ولهذا عدي بعن فصدق المتكلم اخباره وكشفه عن الشيء الذي هو المسند اليه
على الوجه الذي هو في نفسه متلبس بذلك الوجه من ثبوت المسند له او انتفائه عنه
وكذبه اخباره وكشفه عن الشيء لا على ما هو به وحمل الشيء على النسبة اي الاخبار
عنها على الوجه الذي هي متلبسة به من الثبوت او الانتفاء بعيد لان المتعارف
في الاستعمال اخبرت عن زيد مثلا دون اخبرت عن نسبة القيام اليه ثم قال
ومن ترك في هذا الحد الصدق والكذب ذاهبا الى التصديق والتكذيب فقد دخل
دائرة الدور لان تصديق الكلام هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه الحكم بكونه كاذبا
فيزيد في الدور مرتبة فيختفي ويصير اقبح قوله كيف دار مفعول ثان لترى وكلمة كيف
في موضع الحال من ضمير دار اي على اي صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار كائنا على صفة

نحو ظاهر فقد انسلخ من معنى الاستفهام فجاز ان يعمل في الظرف السابق عليه اعني حين
وان روعي جانب الصفة فتقديره كيف دار قبل حين ويعمل المذكور تفسيرا له واما جعله ظرفا
لترى فهو بحسب المعنى لما ترى وقس على ذلك حال الظرف والاستفهام المذكورين في قوله
واعجب من هذا ان الاخرين قال وهذا انه اي الرازي يجد الخ كيف خرج عن الخ
مطردا حين او حيث ابطلهما ودخل فيه ما ليس من الخبر وهو مثل قولنا زيد ابا لو صنف ومن
الاخبار الغلام الذي لزيد وليس خبرا وهو مثل قولنا ان زيدا غلام وليس فيه ما يقتضي ان لا يكون
فلا يكون مطردا ولا منعكسا لانه يصدق بان كلا واحدا منها كلام عندهما حيث يكون منتظما من الحروف
المسموعة المتميزة ومفيدا لغيره افادة تامة الى امر اثباتا او نفيا وذلك لانهما يفيدان اضافة
الغلام الى زيد اثباتا او نفيا وهذا في المثال الثاني واما في الاول فلانه ولي ان يقال انه
يفيد نسبة اولى هو الكون لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره هكذا الغلام الذي كان في حاصل
لزيد فالمنسوب هو الكون والمنسوب اليه هو الغلام وليس خبرا وبالنسبة نحو النفي الذي في
في غلام زيد بل ما يصح للاثبات والنفي لانا نقول يلزم المثال الاول مع قولنا يا زيد ابا لو صنف
[illegible]
[illegible]
وكذا [illegible] مكان [illegible] اتحادا وهو اتحاد وبين فروع المتنافيين من الجحود والنفي
الخبر باتفاق لا لازم منهما الا احتمال الصدق والكذب لكنه باطل في نفي الاحتمال فراد النقيجة
ان لا يتحقق لهما الاحتمال فضلا عن ان تعارف به وقوله فلا تراخ دفع لان يقال قد منعتم كونه
المحتمل للصدق والكذب هو الخبر فكيف جعلتم الاحتمال لازما للخبر تستدلون بانتفائه على
انتفاء الخبر [illegible] ان لا تراخ لا ندعي ان الاحتمال لازم للخبر شامل
جميع افراده [illegible] ان يكون مذكورا في حده وهو احتمال ما تقدم من لزوم الدور وتجويز ان
المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع النسبة او لا وقوعها في ايقاعها او انتزاعها وليس شيء
من المتنافيين [illegible] صادر من المتكلم بل فيهما اشارة الى حكم منقول كما سيوجه المصنف
فلا تنقض بهما اصلا قال وايضا انه لا ينعكس [illegible] ما هو من افراد
الخبر [illegible] ان يقال بمالغة في امتناع كون الشيء لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما
مع كان القول به [illegible] بعدم افراده لا انتقاضه بالنقضين المذكورين في ابطال الحد
الثاني وقال [illegible] انتقاضه بهما وذلك ان تعلم ان القول بهما وانهما كالكلام في الحد
الثاني وان المشغل [illegible] فياسه كما عرفت هناك والنقضان عندهما كلام
لا يعمل القول مرادا فالكلام بمعنى المركب التام اذ لا يسند لغة ولا اصطلاحا واما عدم
الانعكاس فقد اشار الى جوابه بقوله وسؤال المعلومية وجه دفع اي السؤال الذي نشأ من
اعتبار المعلومية وجه دفعه بذكر في حواشي وارادوا بها حواشي المفتاح التي وضعها في صدر الكتاب
ولعل ذلك الوجه هو ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه اي المجهول مطلقا لصفة وذات فتلك

٩

العصفه اي مفهوم الله معلوم معلوم ضرورة الشبه كما ان مفهوم المعلوم كذلك وتلك الذات المتصفه
بالله معلومية اذا توجه العقل اليها بهذه الصفه كما في قولك ﷲ لا يعلم بوجه من الوجوه
صارت معلومة بهذا الاعتبار وجاهلة لان نحكم عليها بانها متصفه بامتناع الحكم من حيث
انصافها بهذه الصفه فمعلوميتها باعتبار التوجه اليها بهذه الصفه كما فيه في انواع المجهول المطلق
و دخول ذلك القول في حد الخبر و صحته للحكم عليها بانها لا يثبت ولا تنفي اي لا نحكم عليها
و كما قال ان عبارة مشهورة بان هناك سوالا اخر وبراعة ضد بعدم الانعكاس وسوالا
ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه ليس معلوما بل هو معلوم باعتبار صفة الله معلومية كما عرفت وذلك
السوال و دفعه و سواء لو كان لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما باعتبار لا جتمع النقيضان لانا
المراد به ما لا يعلم بوجه ما بوصف ايجابي والجواب عن هذا الدفع انك اذا قلت ما لا يعلم بوجه
من الوجوه واثبت فقد توجهت بالا معلومية الى ذات فلا بد ان يصير معلومة لكن
نفس الا و بهذا الاعتبار واما لا معلوميتها الذاتية فبحسب نفس العقل حيث توجه اليها بهذه الصفه
لا بحسب نفس الامر فلا تناقض وانما يحكم على الحد كما قال بالخروج عن كونه مطردا او على الاعم
بالخروج عن الاطراد والانعكاس اشارة الى ان الدور لا يفيد معرفة اصلا لا بالاسم ولا
وان غير المطرد وغير المنعكس يفيد ان معرفة بوجه ما ولذلك جوزها بعض في التعريفات
ان يكون اعم او اخص قال واما في الطلب فيستدل على استغناء الطلب عن التوقف لكونه
بان كل احد من الجهلة العقلاء الذين لم يمارسوا الكتب المتضمنة من الحدود والرسوم ولا
عرفوا الحقيقة ذلك الا الكتب بل المتعارف الذين لهم ادنى تمييز ولا يتوهم الا الكتب منهم
اصلا يوردون كلا من اقسام الكلام الطلبي الدال على معنى التمني والاستفهام والامر والنهي
والنداء في موضعه من علم بذلك واختبار ولا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام الدال
على التمني مثلا في موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شيء منها اجابوا بما يناسبه فهم عالمون بتلك
الاقسام ومعانيها وموا ضعها اللائقة بها واجوبتها المناسبة لها وكل واحد منهم كلام طلبي
مخصوص والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام فيكون مطلق الكلام الطلبي معلوما لهؤلاء بداهة وايضا
ان ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص والخاص معلوما بالكنه وكلاهما ممنوعان ههنا وان اراد
ان هذه الاقسام ومطلق الكلام الطلبي معلوم بوجه ما فلا نزاع فيه انما الكلام في تصور الطلب بالكنه قوله
واما في الطلب اي واما اختبار دنا في الطلب فقول لم فرق القائل باستغنائها عن التوقف وقوله
تمنى اي يأتي بكلام يدل على التمني وهو وما عطف عليه جزاء لو وجزء كلا بدل منه وجعل الاول
منه لكل احد والثاني جزاء لا يعلم مما ورق بحث الخبر قال ثم ان الخبر يريد انها بعد ان قرر
يفيد فيها البدهيين ففرقا ان ابعا بالا لازم المشهور ثبوته للخبر واستفادة عن الطلب فههنا نوع
منه كالمستدرك من بيان رجح الخبرية ولا قدم مباحث الخبر لطولها على مباحث الطلب
اراد ان يجعل الشارح في كتابه على صدق وجاره وثبته باستيفاء تلك المباحث الموثوقة ايضا فقال
والكلام في الطلب ما نسبنا اليه من اقسام محكمة وما يتولد منها لا يقتصر على هذا الكلام لاجل

الذي اوردنا ههنا وتمامه ما يحصل من غير ان يعتقد فيه ويوصل مشكله على ما ينبغي الى قائل لكن
في اوان التعدي لتحقيق مباحثه مستنبطه وتفتيشه حسب الله تعالى في قضى اذ لا يمكن ان يصل الى
مباحثه كلا ما يخفى ويحصل صورة مباحثه من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفاصيل اجزائه
تو ريد لها تونها النقش الحقيق اذ لولا حقا فيه وهذا موعوا قولي وانسب ما سبق من وعد
القناع عن وجوه المتولدات قوله وتلك عطف على مقدر اي فلنشرح في المقصود الاصلي و
تلك وجرحه بما ذكر في معرض الاستدلال على استغنائه عن التوقف تنبيه على حكم
الى ان يعترض به عليه لا يخلو عن انتقاد وفيه التوقف بعض اني الذي يحصل في الذهن صورة
ما حصل فيه اجزاء نامية لتوقف التعقل اي الذي يتصور به تعيين صورة جامعة من بين سائر الصور
بانها المراد وبعضها كذا الكوكب المنتشر الاسد فانه يحصل في الذهنيات ايضا بخلاف الاول سواء
كان هذا سببا محصلا لصور المفهومات او جنبيا محصلا لصور حقائق الموجودات العالية
لكن ترتيبا يقتضي بعض السابقة ثم نقل الى التفتيش الكلية من حيث يستخرج بها احكام وجوبات المعلوم
عليه فيما ليس تلك التفتيش ايضا اصلا وفاعلا وذلك الاحكام ونحوها واستخراجها من ذلك الاصل
تفريعا فوا قائم كلا من لي الكلام في الخبر والطلب فانه الاشتغال على بيان قوانين مسائل
علم المعاني قال العالمون قول فيما يتعلق بالخبر قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا و
اوفر اشتغالا على الخواص وادق اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب ما يجوزه بتعريف الفاظ
الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر ويحتمل الصدق والكذب فاستعمله في ذلك
او كاذب فاراد ان يبين مرجع ذلك كله فقال اعلم ان مرجع الى مرجع الخبرية التي يحتملها
احتمال الصدق والكذب الى الحكم العالي من المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال
وللاوبالذات ثم يتصف به الخبرية المركب منه ومن طرفيه تابعا وبالعرض وتحقيقه التصف
بهذه هو الخبرية لكن اذا حقق خبر تقد رجعت الى الاحتمال الذي هو من الصفات الذاتية والاولية
للحكم فاذا قيل للكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه يحتمل قوله الخبر الذي هو مقصود الا هنا
والاعلام وتمييز بحكمه راجع الى الموصول لقوله هو عبارة عن الحكم على يتضمن معنى الفعل كما رشح اليه
قولنا علا ذلك انه كنعد جالس في خبر مفهوم للمعلوم ايجابا كان او سلبيا وما ذكر بعد انما عبارة عن
الى الكلام الذي يجد الخبر فالعلا ذلك الحكم فوضع اسم الاشارة موضع الضمير وكان بمجرد حال من الضمائر
في حكمه واما معتبرة نحو ايجاب من ضمير الخبر في حكمه اي كائنا على حاله مثل جالس وحرانك فاما
والحكم ههنا بمعنى ايقاع النسبة وانتزاعها لان الموصوف بالاحتمال وبالصدق والكذب الاخر
نفس الخبر دون وقوع النسبة او لا وقوعها وانما قال مقرونا بالاهتمام تنبيها على ان الاصل في
المسند ان عبارة عنه الوصف قوله اي حكم منقول له اذ اي المتكلم بلفظ مشتمل على نسبة ولم
يتمثل فيه حكما بايقاع تلك النسبة او انتزاعها بل اشار الى حكم منقول فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة
الى الحكم المنقول لا يكون خبرا اي محتملا للصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المنقول
المشار اليه ومثل بذلك الشارح من احدهما الجملة الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها

في تعريف المسند اليه حيث قال في ذلك سواء فايدة الخبر لا كانت هي الحكم او لازمه كما وقع في
اول قانون الخبر ولازم الحكم وسواء كنت تعلم حكم الضافي فان فايدة الخبر استفادة الحكم ولازمها
استفادة كون المتكلم عالما فهذا فرق الكلام بالاول نقيضه صاحبه وانما شمل بحفظ النور بلا شك مما يجوز
ومعنى غايبا قال والاول بدون هذا ممتنع اي ان تسمية ما سماه لازم فايدة الخبر انما هي بسبب
كونه لازما لها وارادة بقوله هذه لازم الفايدة وانه باعتبار انه في نفسها فايدة كما صرحت
عبارته المنقولة آنفا ومعنى امتناع الاول بدون هذا انه كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر
نفسه وجب ان يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم وذلك [illegible] المعتبر في العرف [illegible]
المقصود للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد به قطعي او ظني فانه يبتني على ما
هو المتعارف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه وهذا بدون الاول
لا يمتنع جوازه ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل منه العلم بالحكم لكونه
معلوما له قبل سماع ذلك الخبر كما في حفظت التورية وتارة يعلم بانه علم المخاطب بالحكم من الخبر
هو حضوره في ذهنه بمجرد سماعه سواء اعتقده ام لا فليس بشيء لان ذلك الحضور قد يحصل
بسماع الخبر من النايم ولا يعد خبرا مفيدا عند ارباب اللغة وكذا مجرد حضوره في ذهن المتكلم
لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان لزوم علم المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بهما من
الخبر [illegible] لا باعتبار تحققهما في انفسهما كما هو المتبادر [illegible] الشيئين للاخر فكان ذلك
باعتبار تعبير فايدة الخبر ولازمها بالاستفادة بمعنى العلمين واما قولنا لازم المجهول [illegible]
فالمناسب للمقام ان يجعل كناية من اللازم الاعم بناء على كونه اولى بجهوليته المساواة وقد
يقال ان يمنع ولا يمنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به اي العقل يحكم بامتناع الاول
بدون الثانية ولا يحكم بامتناع الثانية بدون الاول كما هو حكم اللازم المجهول [illegible] قال [illegible]
يحكم بامتناع ملزوم بدونه ولا يحكم بامتناعه بدون ملزوم مساو بما كان في الواقع [illegible] قال
ورجح كونه صدقا وكذبا اشار بذلك الى الحكم المنقول للخبر في خبره اعني الايقاع او الانتزاع
فانه كما هو المنقول للخبر وهو المحتمل للصدق والكذب وهو المتصف بمطابقة الواقع او لا مطابقته
دون وقوع النسبة او لا وقوعها لحمل الحكم في هذه المواضع الثلثة على الوقوع او اللاوقوع كما
في بحث افادة الخبر حالا وجه لصحته وهو مذهب جمهور المحققين اذ لا شك ان الجملة الخبرية
كزيد قايم او ليس بقايم مثلا مشتملة على حكم ايجابي او سلبي منقول للخبر في خبره وهو عبارة عن
الحكم بالنسبة [illegible] الذهنية فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التي بين زيد والقيام بحسب
نفس الامر في الكيفية بان يكونا ثبوتيتين معا او سلبيتين معا كان الخبر صادقا وان لم يطابقها
بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة
الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع [illegible] للاولى في الكيفية
وهذه النسبة الاولى مدلول الخبر تتوسط الاول وهي المقصودة بالافادة كما مر فان كانت هذه
النسبة الاولى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثم قيل ان بين الخبر [illegible]

المخاطب يحكم بها قبل ان يجعل هذه الجملة صلة وان شان الجملة التي دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا
قلت عندي ان زيدا قايم فهذا تريد ان يحكم بكونه قايما قبل ان تجعل ان مع ما في حيزها محكوما [illegible]
وكان الاولى ان يعتبر في ذكر القضية فان قولك سرني كون زيد قايما ليس فيه اشارة الى الحكم
منقول لا يعرف المفتوحة مع ما في حيزها بتاويل مفرد يحكم عليه او به وليس يقتضي ان يشار به الى حكم
منقول بخلاف القضية فان [illegible] فليس [illegible] بل مفرد وفيها اشارة الى حكم
المخاطب قطعا [illegible] كونها صلة على انها
كانت قبل ذلك وكذا الحال في الجمل الخبرية الواقعة خبرا للمبتدأ او صفة للنكرة او حالا فانها
جمل [illegible] للطلب وذلك خروج نسبها عن كونها مقصودة بالذات
فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق
لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة ولا كل جملة فيها اسناد خبرا قال فاما التسبب قد
علمت ان الخبرية صفة للكلام وانها في الحال راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة ذاتية للحكم
المنقول للخبر في خبره يوصف به الكلام تبعا لذلك الحكم فالان يريد بيان سبب اتصاف الحكم
والخبر بالاحتمال فذكر كلاما [illegible] في هذا البيان وصدرها بالفاء لان ذكر الاتصاف
بالاحتمال يقتضي ذكر سببه واشار بذلك الحكم الى الحكم المنقول للخبر وقال من حيث هو حكم مع قطع النظر
[illegible] هو الخبر من وجوب قطع النظر عن خصوصية الخبر والحكم يتصف الحكم بالاحتمال في
جميع الصور فان قلت احتمال الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا
من الاخر فكيف جعل سببا له قلت ان الاحتمال هو الامكان الذهني اعني تردد الذهن
وقد علل بالامكان الذي هو بحسب نفس الامر واي احتمل الحكم لها في العقل لامكان تحققه مع كل
منهما في نفس الامر وقد يتوهم ان المسبب احتمال الخبر وسببه احتمال الحكم قال ويرجع
كون الخبر مفيدا اي اعلم انه يكون مفيدا والظاهر من عبارته ان ذلك الحكم اشارة الى الحكم
المنقول للخبر في خبره اعني الايقاع او الانتزاع لكن المقصود الاصلي من الخبر كما لا يخفى
افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك الحكم المنقول وسيلة اليه فان [illegible]
مستفيدا من الخبر وينتقل منه الى متعلقه الذي هو هذا الحكم المقصود وبالاعلام فكانه قال ههنا
من وقوع النسبة او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكرها بتعلقه اعني الحكم المنقول في قوله ذكره
هو [illegible] الى ذلك قوله او استفادة منه انه يعلم ذلك الحكم اذ لا يشتبه ان المراد علم المتكلم
[illegible] استفادة المخاطب منه الحكم لكان الاولى ان يقول
بالوقوع لا بالايقاع القائم عنه ولو قال [illegible]
افاد قلت الاستفادة فرع الافادة فكيف رجع الافادة الى فرعها قلت اراد ان حكما
الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى استفادته منه اعني هذين الامرين وملخصه ان معنى افادته
[illegible]
هذا الى الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع فايدة الخبر لانه المقصود الاصلي الذي وضع الخبر [illegible]
للاعلام به وكذا لازم فايدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع او اللاوقوع وقد صرح بذلك

11

مدلوله وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة في ذلك لان دلالة الجملة على النسبة الوقوعية او اللاوقوعية
لا عقلية ... ولا لذة الوضعية على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلي
فجاز ان يتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بالواسطة وهذا معنى ما قيل
من ان مدلول الخبر هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي قوله او غير مطابقته اراد ولا مطابقته على جعل
غير بمعنى لا كما يشهد قوله واللاطباق فيه ولا يجوز ارادة غير المطابقة مطلقا لان سائر صفات الحكم
كالسنية والطلبية والفورية والكسبية مغايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها واراد بمرجع
كون الخبر صادقا او كاذبا انهما ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وهذا هو
المتعارف بين جمهور الناس فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل اي الاعتماد ...
من اجماع المسلمين على صدق اليهودي وتكذيبه في قوله مع تأيده بالنقل عن ائمة اللغة والتعارف
فيما بين اربابها قال وعند بعضهم اي ومرجع كون الخبر صدقا او كذبا عند بعضهم واراد به النظام
وكثير من المذهب في هذا المطلب الى طباق الحكم المنقول للخبر ... لاعتقاد المخبر جازما او ظنه
والى لا طباقه لذلك الاعتقاد والظن فاذا كان حكم مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع
او لم يطابق والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده ... لا يطابق
الاعتقاد كاذب ان كان هناك اعتقاد ولا ... كون الاعتقاد خطأ على كونه صوابا اذ ...
الافتراق بين معنى الصدق ... لكان ذلك الاعتقاد والظن خطأ او صوابا انه لا ...
الطباق واللاطباق من اعتقاد او ظن ... بالواسطة بل اراد انه لا اعتبار بمطابقة الواقع
او لا مطابقته في هذا المذهب اصلا وقوله بناء نصب على انه مفعول له او حال ومصدر للفعل المقدر
هو حال ... والعامل معنى قوله ... عند بعض ... بما ذكر لاجل ... او ...
او يبني بناء وقوله واحتجاجه عطف على دعوى اي هذا البعض بنى مذهبه على ان الخبر متى ...
خبره بخلاف الواقع ... عن الكذب ... بان خبره ... على وفق اعتقاده
او ظنه ... فلولا ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما
... ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ... والجواب انه انما ... عن الكذب ...
اي مع العلم بكونه كذبا ... قال لكن تكذيبنا ... عن قوله
... اي اجماع المسلمين على تكذيب اليهودي في قوله الاسلام
باطل مع مطابقته لاعتقاده ... في قوله الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده ...
اي ... بالقلع ... البناء ... عليه ...
البناء وما بني عليه ... ان هذا دليل ...
الجمهور ... النظام ... لانه ظني ضعيف ...
كون ... المذكور والمبني والمبني عليه ...
وذلك لان الاية الكريمة ظاهرة الدلالة على رأي النظام ...
بل توجيهها ... ظاهرها ... ان الله تعالى كذب المنافقين ...

لكن منهم من قوله انك لرسول الله مع مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتعين ان الكذب بلا مطابقة
الاعتقاد فالصدق مطابقته اذ لا قائل بالفصل ... ان الكذب راجع الى خبر ضمني
يشعر به تأكيدهم كلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية ... عن صميم قلوبنا ...
اعتقادنا ... الى خبرهم المذكور ... رجوعه الى الصريح ...
والله يعلم انك لرسوله ... في باب ... بقوله ... ويكشف عنه
اي عن انه قول من صميم القلب ... وقوله لارباب البلاغة متعلق بميزهم قال
واذ قد عرفت ... الخبر ... اصول تراكيب الكلام في قسمين وتبين ... التصور ... وجعل
الاول للخبر وذكر ... الاحوال التي بها يفيد الخبر خواصه
الى ... من بيان ... ان الخبر ... الحكم الذي ... المخبر في ...
... ان الخبر ... من ذلك الحكم الذي لا بد فيه من طرفين ... الاشياء
التي ... اجزاء ... الا ان الحكم لما كان ... كالصورة ...
جملة ... الخبر ... اشارة الى ان المحكوم عليه هو الجزء الكبرى لانه الذي قصد في
الخبر اثبات صفة له او نفيها عنه ولذلك سمي ... بمحكوم ... قوله ... اشارة الى ان هناك معنى
آخر للاسناد فان ... في الاسناد الخبري ... على وجه يدل على ذلك
... لانهما غاية العموم ... هذا القول ... الخبر
مازاد من خصوص في المحكوم عليه او به ... في ترجمة الكاتبة ...
شيء يدل على صفة اي شيء من الاشياء ... والمراد بالاثبوت سلب الثبوت ...
وقد ... بالمعدولة ... بان الثبوت اذا ... لم يكن بينهما فرق ...
... الموضوع في الخارج ... اذا ... الثبوت رابط ... في قولك زيد
ليس ... فان قلت اذا كان الخبر راجعا الى الحكم ... الخبر ...
... الجملة الشرطية ... الجزاء ...
في نفسها للصدق والكذب ... في ... بان ... ذلك ... قوله
لا تزيد على ثلاثة ... الاعتبارات الراجعة الى الخبر في افادة الخواص ... في فنون ثلاثة
راجعة الى ... الثلاثة وليس هذا ... بعض ... ان يكون هناك اعتبارات
... المجموع من حيث هو ... شيء من اجزائه او ... منها ولما كان متعلقا
المسند والمسند اليه ... منها ... الاعتبارات الراجعة اليها في ... قال اما الاعتبار
الراجع الى الحكم ... الاعتبار ... ثلاثة ... لانه من ...
... وقوله في التركيب ... الحكم ... الراجع اي الذي يرجع الى الحكم حال
... في التركيب اي ... التركيب ... باعتبار ... الذي لا يكون رجوعه اليه
... وقوله من حيث هو
حال ... اي ... قوله من غير ... الا من جهة ...

الحقيقة او بدل منها ليلا يتوهم ان المقصود رجوع الاعتبار الى الحكم لذاته مع قطع النظر عما علاه
فيعترض بان شيئا من الاعتبارات المذكورة ليس كذلك وكون الحكم لغويا اشارة الى ما
ذهب اليه طايفة من ان الفعل كانبت مثلا موضوع للاسناد الى القادر المختار فاذا اسند اليه
كان الحكم واقعا على ما تقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه وعلى التقديرين كان الحكم
منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان اللغة لا مدخل لها في تعيين ما يسند اليه الفعل
بل ذلك مفوض الى العقل كما سياتي في الحقيقة فلو قال من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا كما ذكره الشارح
لكان اظهر في كونه وظيفة بيانية وكان مثال الاول انبت الله البقل فانه حقيقة عقلية على المذهب
المختار ولغوية على المذهب الآخر ومثال الثاني انبت الربيع فانه مجاز اما عقلي او لغوي والاعتبار
الراجع الى الحكم يتغير في تسميته كونه مجردا عن التاكيد وكونه مقارنا له والتاكيد اسباب كالتكرير ولام
الابتداء واخواتها اما مفردة واما مجتمعة ونسبة هذه الامور الى التركيب حيث قال لكون التركيب
تارة غير مكرر الى آخره لظهور هذه الامور في التركيب وان كانت فائدتها راجعة الى الحكم واورد كاف
التشبيه اشعارا بجواز التاكيد بوجه آخر غير ما ذكر وفي بعض النسخ فيكون بلا كاف وعلى هذه النسخة
فقوله في الاثبات متعلق بقوله فيكون التركيب تارة غير مكرر وقوله وفي النفي كون التركيب غير مكرر
معطوف على كون التركيب في الاثبات الا انه قدم متعلق الكون في المعطوف وعلى النسخة الاولى
فتقدير الكلام هذا في الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب وايراد في كلمة اشار
الى كرة الا سمعت وقوله لا رجل مبني فعل مرفوع على ان لا بمعنى ليس وقيل مفتوح لان لا لنفي الجنس
تقديره ما لا تاكيدا وقوله فهذه ترجع الى النفس الاسناد الخبري دفع لما يتوهم من ان التاكيد الزائد
داخل على خبر ليس وفي نون التاكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام الابتداء واردة على المسند اليه
او المسند فهذه اعتبارات راجعة الى المحكوم له او المحكوم به لا الى الحكم فاشار الى ان الكل من
حيث المعنى راجعة الى الحكم كما مر قال واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه فقدم الاعتبار
الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل به الخبر بالفعل وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه
لانه العمدة الكبرى وقوله في التركيب حال من المسند اليه واحتراز عما لا يكون رجوعه اليه
متحققا بحال كونه واقعا في التركيب كالاعلام والاعلال قوله من حيث هو حال اولى منه
وقوله من غير التعرض لبيان او بدل على ما سلف تحقيقه في الحكم والبحث عن كونه حقيقيا او مجازا
وظيفة بيانية وذكر الحذف في المسند اليه والترك في المسند تفنن في العبارة ولذلك قال بعض الحواشي
او من يجوز منطق ترك المسند اليه وقد قال في اختيار الحذف والطي في المسند اليه كما سياتي
اشعارا بانه الركن الاعظم فكانه ذكره ثم اسقط او طوى واما المسند فقد ترك ولم يوت به ونبه
بالحذف على الاثبات لكونه اعرف وارجح في اقتضاء الحاشية ولان عدم الذكر متقدم عليه
وقد راعى الترتيب ايضا في ذكر امثلة الاعتبارات فاستوفاها في الاسناد ولعلها والتعرض
على مثال الحذف في المسند اليه ولم يتعرض لها في المسند لكثرة اعتباراتها وروما للاختصار وقد عدل
الارشاد وقدم التعريف على التنكير في المسند اليه وعكس في المسند رعاية لما هو الاصل في كل

منها وعقب الموقف بذكر التوابع لانه يستوفيها اتفاقا وتقاذفه غالبا وبذكر الفصل لاختصاصه به
وما رواه سيبويه من قول اهل المدينة ظننت حياة هو خيرا منك فنصب خيرا ولم يستحسنه قدرته
ابو عمرو والى العين وعد الفصل من اعتبارات المسند اليه لطابقته لفظا وقرانه في اللفظ
وان كان معناه متعلقا بهما معا فانه قصر المسند على المسند اليه ولو جعل من اعتبارات المسند لكان له
ايضا وجه اذ يوتى به لتفضيل من المسند والنعت وقوله مونق خبر او لكونه لا صفة لقوله ما بنا الان
اليوم ان بت والمحذوف وقوله في قوله من جدا لعارف بيانه والظرف صفة لمونق وكذا قوله
سهم وقوله مزهو قال واما الاعتبار الراجع الى المسند
ترك ههنا فقد في التركيب لاعطاما ذكره غيره واشار بقوله ايضا الى ان فقد حقيقة المسند
مفسرة بما فسر به حقيقة المسند اليه اعني عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا وهو مصدر بمعنى
عا ويجب صرف جد اي ما دامت الحقيقة في المسند الى ذلك التفسير المذكور في المسند اليه الى
رجعت اليه ويتعلق به قوله وفي افراده اي وفي افراده اعتبارات من كونه فعلا وفي كونه
جملة اعتبارات من كونها اسمية ولا باس عطف كونه متعديا او موخرا على كونه مفردا
ولا على كونه مفردا لان الفاصل حينئذ المعطوف عليه او المعطوف الاول ويجوز ان يكون
وكان الاعتبار الراجع اليه في افراده وفي كونه جملة وقدم في اعتبارات كونه جملة الاسمية
لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة او بغرض بالفعلية ثم بالتعلق باخرها
من الشرطية والظرفية وقوله منتبها خبر ليكونه اي منتبها المكل من الفعل والاسم المنكر والمعرف
بنوع قيد ناسبه واعلم ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني
ويوصف بها الالفاظ تبعا واذا اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبار الاسناد
يجري في كلا معنييه على سواء واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ قال
هذا اذا كانت اي انحصار الاعتبارات راجعة الى الخبر في فنون ثمانية انما يكون اذا كانت
الجملة الخبرية مفردة اي ليست مع جملة اخرى اما اذا كانت مع اخرى فهناك اعتبارات اخر
هي فن رابع يعني مباحث الفصل والوصل والايجاز والاطناب بقوله اذا انضمت الى
والعامل اذا الحذ اي لمن شيء في زمان انتظامها مع اخرى فلا يتم اعتبارها
والفنون السبعة لانه مع ذلك لا انتظام حاصل اي مع في زمان حصول اعتبارات سوى
ما ذكر وقوله فن رابع خبر مبتدأ محذوف اي هي فن رابع او بدل من اعتبارات ثم ان
الفصل والوصل كما انهما يجريان في الخبرية والانشائية وكذا الايجاز والاطناب بل هما يجريان
في جملة واجزائها ايضا وكذا اكثر احوال الاسناد والمسند اليه والمسند يعم الانشائية الا انه
لما ذكر في قانون الخبرية التي به اذ يعرف حال الانشائية بالمقايسة ورتب عليها في بعض
المواضع بايراد امثلة الانشائية ولا يبعد اي ولا يبعد الكلام في جميع ما ذكر من قبول الاعتبارات
الاربعة حتى انتفا مالا بالتعرض لمقتضى الحال وذكر انه ليس المقصود في علم المعاني من معرفة
تلك الاعتبارات الا ان توردها كلاما مشتملا عليها مطابقا لمقتضى الحال لتنبيه خواص مقصوده

بلا زيادة الياء

مناسبة انا يا او تحقيق في بابها في كلام غيرك منطبقة على مقتضى الحال ليتبين منها ان اى كلام يناسبها
وبالجملة يبحث في علم المعاني عن افادة التراكيب خواصها بحسب مطابقة اعتبارات
للاحوال ومقتضياتها قوله فيلجئ اى اذا كان كذلك فلنلبس بحلى موسم الكلام مقتضى الحال
اى مقتضيا لا يلتفت اليه وقد يروى بالتشديد اى يجرى ذلك قال منقوله والله الموفق
قد عرفت ان الحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص والكيفية ويطلق
على المقام ايضا والفرق بينهما بحسب الاعتبار فان ذلك الامر الداعي من حيث انه منزل زمان نقارنه
ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث انه منزل مكان حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما ثم انه نبه
على تفاوت الاحوال والمقامات ويتبع ذلك تفاوت بين المقتضيات فذكر مقامات
متعلقة بالمتكلم منبها بهذا اى مقابلة مقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام مناسبا لما يقتضيه مقابله
وسوال قوله بيان مقام الهزل ومعرفة هذه المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها مما
لا يحتاج فيه الى علم المعاني مذكرها ههنا توطئة لما قال اذا اقتضى كل واحد منها نوعا من
الكلام وجه مخصوص لمطلق الكلام ... الى ايراد وجه مخصوص من الكلام فلا
حالا لانا نقول خصوصية كل نوع من الكلام وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات
متعلقة بالمخاطب من خلو ذهنه واستخباره وانكاره وهي منقسمة بعضها بحيث
مقابلة تقابل المقامات التابعة ومقتضياته توجه مختلف في جملة واحدة من الاعتبارات
الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما تقدمها بلفظ كذا او كما ذكر هنالك مقامين يجامع
كل منها كل واحد كما عرفتها على ما يقابلها الهزل والجد ذكر ههنا ايضا مقامين يجامع كل
منهما كل واحد من الاحوال المذكورة للمخاطب من ذكائه وغباوته في الذكي تفاوت
اقتضا بذلك الاحوال دون الغبي وفصلها عنها لكونهما جبليين وذكر فيهما التفاوت
دون الثبات بل نظرا الى انه لا يوجب اختلاف اصل الكلام بل تفاوتا في وجوه
في الكلام والجودة بقوله ولكل من ذلك اى المذكور من المقامات مقتضى غير مقتضى الآخر
على ما هو معهود من بيان مقتضى الحال وتفاوته ثم اشار الى الاحوال المعتبرة في
الفنون الثلاثة الاخيرة بقوله ثم اذا شرعت وانما فصلها عن احوال الاسناد لا
لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله حتى يتصور ان المتكلم اخر ذلك الموجود
وضمه الى غيره مضيفا اياه اليه في ذلك القسم بل احواله راجعة الى مجموع الكلام بلا اعتبار
انضمام بخلاف المسند اليه والمسند فانه يتصور وجودهما قبل الكلام فكان المتكلم اخذ الا
ان شرع في الكلام باخذ احدهما ويضم اليه الآخر ويجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما احوال
في ضمه الى صاحبه وكذلك يحمل المسطر فاحوال هذه الفنون الثلاثة راجعة الى الاشياء
باعتبار انضمامها الى الاشياء اخرى واراد بقوله كلمة باعتبار طرفي الاسناد ومتعلقاتها
وتناول الجملة ايضا والمعنى ان المسند اليه اذا اريد ضمه الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره
الى غير ذلك كذا المسند وما يتعلق بها وكذا الجملة اذا اريد ضمها الى اخرى فلها مقام يقتضي

فصلها او وصلها قوله ولكل حد اى ولكل مرتبة من مراتب الايجاز والاطناب يجعل لها الكلام
مقام يقتضيها وانما افرد الاشارة الى ذلك مع اندراجه في الفن الرابع لانه في نفسه باب
براسه قال وارتفاع شان الكلام لما اشار الى المقامات المقتضية للفنون الاعتبارات
الاربعة رغب في الاعتبار بها فقال وارتفاع شان الكلام اى الذي يعتد به ولا يعد من
اصوات الحيوانات في باب حسنه الذاتي وكونه مقبولا عند البلغاء وانحطاطه في ذلك
الباب بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات الكيفيات فكلما كانت المصادفة
اتم واوفر كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل قوله وهو
اى ما يليق بالمقام من الاعتبارات هو الذي نسميه مقتضى الحال قال فان كان مقتضى
الحال هذا التفصيل لمصادفة المقام لمقتضاه وما يترتب عليها من الحسن وانما تعرض لتفصيل
الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق الكلام عليها لانها المعتبرة
في علم المعاني وما تقدمها توطئة لها كما قرر واراد باطلاق الحكم ان لا يقيد بالتاكيد وذلك انما
يحصل بتجريد الكلام عن المؤكدات فالحال المقتضي كيفية مخصوصة هي الاطلاق في افادة
هو الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ هي تجريده من المؤكد فحسن الكلام
حينئذ بالتجريد ليتم به ما هو المقصود من الاطلاق وتجرده عن الاخبار واذا اقتضى المقام تقييد
الحكم بالتاكيد واقتضى بتوسط اقتران الكلام بالمؤكد كان حسنه بتحليته وتزيينه بشيء من المؤكد
بقدر المقتضي قوة وضعفا ولفظ المقتضي بزون بصيغة الفاعل اى الحال المقتضي ان كان ضعيفا
كالسؤال وادنى الانكار يحلى الكلام بمؤكد قليل وان كان قويا يحلى بالكثير وبصيغة المفعول
اى مقتضى الحال وهو التاكيد متفاوت قوة وضعفا فراعي ذلك في المؤكد قوله وان كان مقتضى
الحال طي ذكر المسند اليه لا يخفى عليك ان الطي والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ
دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق في تعبيره لا في المعنى وثانيا في اللفظ
قياس على ترتيبه في الاسناد دفقه بها قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة يعني كونه
معرفا من احد المعارف اليه او ما ذكر مثلاث كونه وقد يتمسك بهذا على ان قوله معرفا او
ما تبعه صفة لقوله اثباتا قوله شيء من التخصيصات يعني كونه مفردا او جملة فافهما قوله مع
انتظام الجملة مع اخرى الاولى ان يحمل اخرى على الجملة الاولى لان الكلام يدخل على المتبوعة
دون التابع فيقتضي فصلها او وصلها راجع الى الجملة كما يقتضيه سياق الكلام وكذا ضم
معها لا مع اسقاطها وحشر الايجاز والاطناب بطي جمل ولا طيها عن من المحلين المختلفين
لان طي ما دون ذلك لاجنبية مندرجان في الفنون الثلاثة وانه اعلم ان مقتضى الحال هو الوجه
الذي يقتضي الحال ايراد الكلام عليه مثل اطلاق الحكم وتاكيده وطي المسند اليه واثباته
وترك المسند وذكره وغير ذلك مما ذكره ههنا اجمالا وسيأتي تفصيله اما الحالة المقتضية
للحذف للاثبات للتقديم للتاخير للتعريف للتنكير فتطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده
مشتملا عليه وقد يقال مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا

بحث التعقيد انواع الحرامي بحيث الحكم فالانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا فاذا قلت ان زيدا القائم
كان مطابقا للمقتضي وجوبا لو تستدل لذلك بقوله في تعريف المعاني يطبق الكلام على ما يقتضي
اجمال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم وانت تعلم ان بعض المقتضيات
كالمؤكدات بواسطة التوقف فما يذكر وجب حمل الذكر على التقييد عاية لا حرج به في
الاجمال والتفصيل فكانه قال على ما يقتضي اجمال ايراده في الكلام وايضا كما جعل الالتفات
مبنيا على التعلق بالمسوريه حمل ايضا ما يتعلق بالمذكور وسكوته **قال** وما ذكرنا وجويت اجمالي
لا بد من تفصيله اي تفصيل لكن حوت متقضيات الاحوال المتعلقة بالاعتبارات المذكورة
متعينين كل حالة وما يقتضيه وفي ترتيب الكلام ههنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات على الوجه
اربعة هي ابواب لذلك الكلام بعد الفصول والابواب الا انه ستاها بالعنون نظرا الى انها
تتبين منون الاعتبارات الاربعة وكل من الفصل والوصل من حيث انه عارض للجمل المتعددة
يكون مقتضى اجمال واعتبارا مناسبا ولذلك قال اولا اذا كان المقتضي فصلها او وصلها
ومن حيث ان امورا تتعلق به لكون الوصل بالواو وغيرها وكونه للتوسط او دفع الايهام
وكون الفصل لكمال الاتصال والانقطاع يكون اعتبارا مناسبا ولذلك قال ههنا في الفصل
اعتبارات الفصل والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب **قال** وقبل ان نخوض
فيه على اصل هو الذي يبتني عليه اثبات على نزاول العلوم وحقائقها نهارجا ان يختلي بها لحفظ
كاملة ولذة وافرة واعطار فنون الاعتبارات جميعها في الذكر بكسر الدال وهو باللسان
ان نفصل بعبارات تجربتها وتمثل لها بشواهد تعززها قوله لنكون اي ذلك الاصل على ذكر
نعم الزوال وهو بالتقيد اي لا نزول عن حفظك ونروي تلكون اي انت على ذكر منه الى الامن
على تحفظ لا تغفل عنه قوله من صناعة اي علم من العلوم وان كان المرجع اي الرجوع في
مسائلها وفروعها الى مجرد العقل بان يستدل عليها بدلائل عقلية او يكتفي بتنبيهات كالعلوم الحكمية
والدخيل سواء العاعر المبتدي فيها يقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم وليس
منهم والناشي عليها المتمرن فيها كانه جبل عليها من نشأ الغلام اذا ارتفع وبلغ والترقي
حالا الى حالة بشرف ذوق العلوم اللذيذة كانهما عيان بعد برهان ومعرفة على القوة الادراكية
التي نتوصل بها الى تلك لكنه اذا لم يحث تساويا فان الغلبة للعرف فكيف يحث وفي منع
سنتوفر الى بحالات وضعية لكون اللام وان مثلا للتاكيد والى اعتبارات الغير الى امور
تعتبر بحسب الالف بتراكيب البلغاء المبنية على مناسبات عادية لكون التاكيد لدفع
الشك او رد الانكار او اعتبار المتكلم او اعتني وجوب التساوي وعلم ترجيح امتناع لان
الدخيل ربما ازداد على الناشي في استفادة الذوق لشدة ذكائه وقوة فطانته ولانه كان في
اثبات مطلوبه فانه اذا لم يجب التساوي فلا باس على الدخيل في صناعة علم المعاني
في ان يفتقر حاجتها ان يبني عليها الذي حار كالمجتهد يقبل منه فتواه وان لم يعلم وجهها وانما
فرح بالبعض مع كون الشك فيها على ان فوات الذوق ان كان فانما يكون في بعض المسائل لا في كلها

علماني وليد الاستدلالي واما اكثرها فمتوصل بادلتها الواضحة او بالتنبيه عليها الى ادراكها الذوق نحو
على تجهيل ان لا علما بوزنه بحيث بالمواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة وتتبع تراكيب اهل البلاغة و
التفتيش عن مناسباتها لما يستفاد منها فاذا قيل لك مثلا ان الاستفهام اذا استبع ادواته
على اصله فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقول القائل كم ادعوك وتقبلته في بادي الرأي
منه فعرفت فيه واذا تتبعت التراكيب وتوقفت ان سؤال التراخي عن عدد دعائه يدل
على كثرة المناسبة للاستبطاء في الاجابة فقد وقفت **قال** وكان شيخنا يريد ابن التنجيل
بالتقليد وترغيبه في استعمال موجبات الذوق بانه طريقة معهودة فيما بين ارباب هذه الصناعة
ووصف شيخه بشرف الذي بين المعاني ونقشه ما يتوقع به توهم ان حالته تلك كانت عن قصور منه
او عن استعصاء اياه وذلك الامام نصب على المدح او رفع على البدل من شيخنا الى
في هذه الصناعة ونسبة نزل السماء الى الادوار لمجاراته مشارقه لا على طريقة اهل النجوم
من اسناد تلك الحوادث الى الاوضاع الفلكية وما في ماداراالى بدور مصدرية وفي قال الشارح
بدارا الى ان قصد بلفظ تسميه السيراد مبالغة في الاطراء وتغمده الله تعالى برضوانه وجعل غدا
رتحيلنا اخر الكلام ذوق بين فيها استعارة مع السيرة اذ كما يناسب لفظ الكتبة بالاجالة على
غيره كان بيان جهة الحسن كان دينا في ذهنه المعاني فاجالة على الذوق اي القوة التي
نتوصل بها الى تلك الحالة الذوقية فان هذه القوة هي ملاك الامر في ادراك خواص تراكيب
الكلام واسرار مستفادة الاعجاز وطريق اكتسابها اذا لم يكن يستتبعه طول خدمة هذه
العلم كما تستنكره وتمرن فيها المستحسنات في الى حين اخ جبلنا وهو ظرف للتجمل اي تجمل
اي ظروف السهر والحيرة العود ونحو الادب باتر ومتبع الملهم بها عبارة عن جعلها ملكة
واسجه سوق العبيع في بدايته الشباك على طريق الاستعارة التمثيلية وعاني فانتهى وقصة
كد ولشدة وجهد في العمل ثم انه استيشار كان التقليد بان واضع هذه الصناعة وتروجها قد
بالغ في الاحالة على الذوق الذي لا تنكشف موجباته الا على كل فلا بد للمبتدئ من ان يقلد
صاحبها في بعض مستحسنها وكذا بالتقليد وهو خبر لشان وهذا الكلام عطف بيان للاعلام وحكم
تقيد خبر ثانيا او بدل بعض الكل اي تعبد هذا الى الاجالة اعادة كثيرة وقوله في دلائل الاعجاز
ظرف لتعيد فان اول جانب السيف قرن مثل مقدما عليه **قال الفن الاول** اي من الفنون الثلاثة
المعلومة لكل احد ان ما يحكم به العقل هو ان يترجح المتكلم اي يقتضي حال اطلاق لسانه عن قيد
السكوت بما ينطق به خبرا كان او طلبا في قالب الفاده اي يجعل مفيدا لا لاغيا ولا زايدا الحاجة
ونجاتنا من عيب اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا واذا كان زايدا على الحاجة
مفيده كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو فلولا حال اطلاق اللسان
مع قول المقدر وهو المراد عليه ان يترجح لا يحكم العقل اذ لا معنى لتقييده به واذا كان بحكم العقل ما ذكر فاذا
التفريع اي شرع المتكلم في الكلام مخبرا اي آتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب المتلقي
التعجب ونحت الشكوى والتفرع ونظائرها لا زمان يكون مقصودا في حكم بالمسند اليه

وذلك اي الذي انزع فيه افادة المخاطب فائدة ما سمعا جعلها اي مبنا ولا مناط الافادة وستعلمها من
تركيب الالفاظ بتقدير الاحتياج لا الازيد ولا انقص قال فاذا القى شرع في تفصيل مناط الافادة
[illegible] من الاعتبارات ارتجعها اي الاسناد الخبري وبنى الكلام على افادة المخاطب فائدة
الخبر لانها الاصل والظهور وبيان الاقسام الثلاثة فيها وذكر الحضور اشارة الى ان الطرفين كانا
حاضرين عنده الا انهما [illegible] فذكرا [illegible] او وسيلة الى المقصود الذي هو حصول الاسناد في ذهنه
وانتقاشه فيه فقال [illegible] ان حاضرين عنده حال [illegible] فلا يتصور حضورهما بالالقاء
لانا نقول [illegible] للوقوف او نعقده على ما قصد به مع [illegible] من سماع لفظهما
الالتفات اليهما وهو المراد بحضورهما [illegible] في انتقاش الاسناد والثبوت
او الانتفاء [illegible] حكم الملقي بالاثبات او النفي [illegible] ايقاعه او انتزاعه وتمكن الاسناد في ذهن
الملقى اليه [illegible] الاسناد ذهنه خاليا عن موانع انتقاشه فيه واستشهد لذلك استشهادا معنويا
[illegible] ان ينتقش في [illegible] سوى غيرها [illegible] الهوى فتمكن فيه لخلوه عما يمنعه فان قيل
[illegible] تمكن الاسناد في ذهنه بلا نكر او تردد فيه بعد الاخبار قلنا هو من جهة انه خال الذهن
وستعد لانتقاش الصورة لا يقع عليه الا بقبول الحكم وتمكنه فيه وما ذكره فلا [illegible] خارج عن الحالة
التي هو فيها ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا لانه [illegible] ابتدائي من غير ان يسبق طلب او انكار
قال واذا القاها اي الجملة الخبرية الى طالب لها متحير فيها وقوله طالبا مبتدا خبره عنده
[illegible] ظرف وقع حالا من المستتر في عنده اي [illegible] بين الاسناد فانه ليس عنده وقوله
فهو بين [illegible] بين اي بين الاثبات والنفي وهذه الجملة مع ما عطفت هي عليها اعني
حال طرفاها عنده دون الاسناد صفة كاشفة لقوله متحير وضمير بينه للاسناد [illegible] المعنى فهو حال
في محل من الاسناد كائن بين بين واللام في لينقذه متعلقة [illegible] اي لينقذ المتكلم المخاطب
[illegible] الكلام بظاهره ويؤيده قوله في القسم الانكاري ليرده اي يحكم [illegible] وقد
[illegible] المخاطب [illegible] الارض [illegible] لا طريق فيها وقوله يستحسن
[illegible] على [illegible] الفرق بينه وبين [illegible] مراتب الانكار اذ هناك
[illegible] لانه ضعيف جدا [illegible] في دفعه وانتقاش الاسناد
[illegible] المتقدم [illegible] الحكم اذ الفعل قد يسند الى الالة كالقاطع للسكين ويؤيده
[illegible] في ذلك لانتقاش حكمه وفي الانكاري استوجب حكمه تاكيدا وحمل المتقدم
على المتكلم [illegible] فاعل [illegible] التسليم قال واذا القاها الى حاكم
لها [illegible] بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكمه احدهما اثباتا والاخر نفيا وانما قال
[illegible] فيه يكون عالما [illegible] قوله ليرده تعليل لالقاها واستوجب [illegible]
[illegible] استوجب قدم على المفعول اي تاكيدا [illegible] بينه وبين صفته اعني
بحسب ما اشرب [illegible] الاشراب [illegible] الصبغ
اي [illegible] دخل في [illegible] والجار [illegible] في اعتقاده متعلق بحسب اي تاكيدا كائنا

بقدر ما اشرب المخاطب الانكار [illegible] المتكلم فانه ينبغي التاكيد على قدر الانكار في [illegible] اعتقاده لا على
قدره في نفس الامر [illegible] اني لصادق لمن ينكر انكارا [illegible] وقولك اني لصادق لمن
يبالغ في الانكار [illegible] وقولك والله اني لصادق [illegible] هذا [illegible] المذكور [illegible] زيادة التاكيد
[illegible] الانكار فهو لمن يزيد المبالغة في انكاره [illegible] الى حكم المتكلم [illegible]
الى [illegible] تاكيدا [illegible] في [illegible] الخبرية قال وان شئت ان تزيد
ان شئت [illegible] ان التاكيد [illegible] الانكار [illegible] ولا يخفى عليك حسن
موقع [illegible] اذ ارسلنا اليهم اثنين عطف بيان او بدل من كلام وكيف
[illegible] متعلق [illegible] على تضمين [illegible] حيث قال [illegible] على سبيل الحكاية عن رسل عيسى عليه
[illegible] ايضا [illegible] المناسب [illegible]
[illegible] التاكيد بحسب الانكار [illegible] في المرة الاولى [illegible] تكذيب الاثنين تكذيب الثالث
ايضا [illegible] في تكذيبهم بوجوه ثلثة [illegible] المرة الثانية
اللام [illegible] القسم [illegible] يعلم ولم يتعرض المصنف للقسم المعنوي اما لحصول مقصوده
بدونه [illegible] مع عدم [illegible] الجملة وانما قول صاحب الكشاف
في توجيه زيادة التاكيد ان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب انكار [illegible]
مجموع الثلاثة لم يسبق منه اخبار ولا تكذيب لهم في المرة الاولى فيحمل التاكيد على الاعتناء
والاهتمام منهم بالخبر ونظر المصنف ادق [illegible]
الارض [illegible] قال
[illegible] الاحوال اي احوال المخاطب من خلو ذهنه وتردده وانكاره والوجوه
المذكورة تجريد الكلام عن المؤكدات وتاكيده استحسانا او وجوبا بحسب مراتب الانكار
[illegible] مقتضى الظاهر [illegible] خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال واضافة
اخراج الى مقتضى لادنى ملابسة [illegible] التراكيب
[illegible] الاحوال الثلاثة من وظيفة علم المعاني والبحث [illegible] الدلالات
[illegible] على وجه كلي وظيفة علم البيان واخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر [illegible]
الكناية [illegible] فيطلق عليه اسم الكناية واخراجه على مقتضى الظاهر [illegible]
الكناية [illegible] التصريح [illegible] بالتصريح ولما كان في الاخراجين
نوع خفاء [illegible] الكلام [illegible] وان الكلام قد يكون لوفور
نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه [illegible]
[illegible] ولا اظهار كمال العناية [illegible]
التضرع [illegible] كمال الخوف [illegible]
ونحو ذلك من المعاني التي يناسب التاكيد [illegible] قال والذي ارينا [illegible]
جعلناك مبصرا اياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين [illegible] في ذلك كله عادة

16

المبرد قال سنة تبت من كذا اذا حزنت منه على تغير كان كل احد حزنت منه واعتقادا عليه اي عرفت
ان جواب سال ابي العباس المبرد الا ان اسحق المتفلسف الكندي جاءه من بعيق وحزنت ذا تغيره و
حين ساله ظرف للجواب سبق قوله اي اجوا اشعار بانه كان جازما بوجود الحشو فيكون ما ذكره قد حا
في مسائله ابي العباس لا اظهار المرد ومنقدا بالاستفلاء فيه وذلك اشارة الى الجواب قال
هذا ثم المكاني اي خبر هذا الذي ذكرناه من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر واشار به الى
المرتبة اي للاخراج انه اعلى وارسخ في البلاغة من الاول التي هي ازيد من كلام الا
والملتق هو الاول بالعجائب من التلقي بكسر التاء وهو الاول والعجيب شبه كلام البلغاء في
استجلاب القلوب ... من حال الى حال بالسحر فاطلق السحر عليهم في هذا التنزيل
في فن الاسناد او فن البلاغة والنكتة ... يقال نفث الله شيئا في قلبه
وهو افيه من الفم والمراد بالكثرة في نفسه لا انه اكثر واقسام الاخراج لا على مقتضى الظاهر
نعم حاصل من تنزيل العالم منزلة الجاهل المذكور ومن تنزيل كل منها منزلة الا قريب وذلك
اشارة الى النفث وتعرض هنا اللازم الفائدة ... ان الاختصار على الفائدة كان
وعلى ما يميز من شبه الحبط الى المسرف وعن ذلك اشارة الى العلم والحال الذي من العلم
بالفائدة بينا ولا فيما ثلثه الا ان المراد هو الحال من الاسناد وطرفيه ولا اعتبارات
متعلق باخطا خطابيه اي ان جهة تنبيه بكونه غير عالم وجهها اي وجه ذلك لا اعتبارات
على شيء ان وجه اعلام بحمل الحال بسبب الاعتبارات بحيث لوجوه مختلفة مثل ان يجعل
عدا او يكون عليه ... الى دليل ضعيف ويكون مضمون الجملة ...
او يظهر منه سوال ولا يلبس انكار **قال** وان شئت فعليك تنزيل العالم بشيء منزلة الجاهل
به ... فاستشهد له بان الله سبحانه وصف اليهود بالعلم بشيء على طريق المبالغة ثم نفى
ذلك العلم عنهم ... انهم لم يعملوا بعلمهم ... شاهدا بان ... بشيء كالجاهل
تنزل منزلة الجاهل به ... بكلام رب العزة ... كيف ...
بانهم علموا لمن اشتراه كتاب السحر والشعوذة اي اختاره على كتاب الله انه ليس له
في الآخرة من نصيب من الثواب ... على سبيل التوكيد القسمي لان اللام في لقد علموا جواب
قسم محذوف ... لانه لو لا اشتراء الشيء لا بغيره ... لو كانوا يعلمون ان
المشتري لا نصيب له ... لم يكونوا يعلمون ذلك فان قلت جاز ان يكون متعلق
العلم ... بانفسهم ...
التشبيه ... على علم واحد فقلت ... الكلام ...
منتفى تعلق ... علموا ... بما شروا به انفسهم ...
في الآية ... تنزيل العالم ...
ولا ... الجاهل ... الخطاب ...
...

... الفاعل ... قوله **ونظيره** اي نظير قوله تعالى ولقد علموا الى
... والاثبات على شيء واحد باعتبارين قوله وما رميت اذ رميت
حقيقة اذ رميت صورة وذلك لان اثره كان خارجا من طوق البشر اي انه صلى الله عليه
وسلم ... يوم بدر ...
... قوله وان ...
... قوله فيشكو ...
الكلام الى هذا اي الى المحيط على مسافة ... الذهن ...
... عطف على ...
او الاستغفار صورته **قال** وهكذا ...
ان يذكر اقسام ... الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكره من اقسام
مقتضى الظاهر ...
وان ... تنزيل المنكر منزلة ...
ام ... تنزيل السائل منزلة الخالي ... التاكيد مع السوال ...
... تنزيل ... منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلته ...
على ...
على تنزيله منزلة الخالي ... ثم ذكر ان غير المنكر ينزل
منزلته ثم اورد عكسه وجميع هذه الاقسام ... التفصيل ... الكلام ... على مقتضى
الظاهر ...
النفث ... فكانه قال وذلك النفث حاصل اذ ...
...
... على صيغة ...
...
... تنزيل العالم منزلة الجاهل ...
... الجاهل ...
...
... للكلام ...
...
... على هذا ...
...
...
...
... الكلام حيث قال من ادام

فنوع قوله مصدر بان يعني ان تاكيد هذا النوع في استعمال البلغاء دون غيرها وتزون عطف
على قوله وهكذا قد يقيمون الاعلى مجرى... والاسلوب الفن اي النوع يقال اخذ فلان في
اساليب من الكلام اي في فنون منه وتسمية السلوك الى هذا الاسلوب ... من اساليب الكلام ...
وهذه الفائدة اشار الى جهات مقام التنوع وافاده الاشارة اليها مبالغة في كثرتها ...
ان نزل غير السائل منزلته بكونه لغير البلوغ من امارات التردد وبواعث السؤال
ذاكرة القطع واجابه عبارة عن الاتيان بالفعل على ما ينبغي من الوجه الحسن قال
او ما نرى بشارا اي الشاعر ... فما ذكرناه ... والهجر الكاجرة وهي ما بين الزوال الى
العصر والنجاح الفوز بالمطلوب والتبكير الذهاب بكرة استهواه استهامه اي جعله حاويا ... بكلاهما
البلاغة اجابة مجازها يقال ... السيف اذا اجاب المفصل فاراد ان العضو وضعهم بالكلوص
عن شبه الاعاجم المورثة لنواحي الفصاحة ... البداوة دون البلاد اذ الاكلو
غالبا عن البيان فخالف ... نقصانا في بلاغتهم والهجاء الخطران والتنقب النون
وسكون القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب ... قوله يضع الهناء
مواضع النقب مصراع ... الصنعة ويضع الهناء مواضعها ورجل ... الى
عزي غير محض وكلمة ... من اهل الفقيهم ... اشارة الى الاعراب الخلف
كانهم لا البلاغة والبيان يقعدون بهم وان كان ... اعلاء المعاني والبيان قوله
ما نحن فيه اي من حسن هذا الاسلوب ... من كمال البلاغة قوله خلف ابن عمرو
نه تعظيم اذ كان من عظماء القراء وعلماء اللغة والنحو ... ولكن لا تنافي
ما ورد به الرواية المشهورة من ان ابا عمرو وخلفا كانا يأتيان بشارا ... عليه
الاعظام ويقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه ... ايوما
وقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها لابن قتيبة قال هي التي بلغتكما ... الى ان
فيها سميته النوبة قال ان ابن قتيبة ... فعيبت ان اورد عليه ما لا يعرف
قالا فانشدناها فانشدهما اياها ... فقال الغريب المنتقى كان ... ابعدها
في الشواهد جدا في ان كثيرا من الرواة يلحقه ... من ... الحجة ... استعار
في نزد واي عمرو واثناهم كانوا ... من الاعراب ومن يحذو حذوهم
قصير استشهدا ... لابي عمرو وخلف والاصمعي فلو في اللغة والفصيح ... منه
الفعل لان انشاد ... تجربدها ... النقل الى ... النقد و
معالج السيف الذي يتقصد ان ينكسر ... من قصيدته ... على ما اورد ... قال
من قبل الا ... الاصمعي نقل خلف ... عليه قوله كان احسن اولا
سائل ... التاكيد مستدرك ... اي مفسرة اليهم كانها على طرفة ...
معه ... اي ... الوقت ... لا يشبه ...
على خبر كان اي كان هذا القول من جنس كلام غير الخلص كان غير مشابه لكلام ...

وغير داخل فيما قصده بالقسم من كونها اعرابية وحشية اي غير مناسب للتصنيع ويجوز
عطفها على كان والقدر لك اي الفارع لاستحضار الصوت ونحو من الكلام نحته اي معناه الذي
ينفتق له منه ... بصاحبيه ابو عمرو وخلف لما اراد الاصمعي وخلف على ما توهم فان
الضمير في ... راجع الى بشار وصاحبه كما يشهد به سياق النظم فتبع ذكرتم
ابي عمرو والنحو ... وهو النحوي من ذكره ... بل يشبه به البليغ الكامل وهذا
النوع من البلاغة واما قيد من الافرع وهي رقية او جرعة ... تجلب بها محبة
القلوب الا ان شبه بالرفع على انه خبر نحو ... واما ... النعل الكالك ... القرية
بالاد اذا ... منها ... على ربية ... غير السائل منزلة السائل ودونه
متعلق بمحذوف ... اي على ربية منه او حال من المجرور على ... وقيل
عطف على مقدر اي ارجع الى نفسك ... كناية ... مبتدا وخبر اذا خاطب
... اعني اشتراه ... وقال الجزء على ... لا تكاد ... على الشرط بل ... الانكار
عليها ... اذا خاطب بكذا ... غير منصور قوله وند فيه حال ... من غير
خاطب فان لم يجعل اذا اضافة الى ما يليها فلا اشكال والاقدر اذا خاطب ... الحال
يقال هدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته والشقشقة شبه رئة يخرجها الفحل من فيه
عند سكون ... فكلام الفصيح ... بعوث ... كالكرخ ... هدر الشقشقة وخطيب
ذو شقشقة ... الجمع ... صفة ... والقيصوم والشيح
نبتان في البادية ومقصودها كناية عن كون الشخص بدويا ... اي ... الا
اي على تشبيهه بدوي ... ذاك عن ساقه وما ... حال او مفعول ثان على تضمين
الضمير معنى الظن ... بالرفع عطفا على المنصور فان ... على علم المنصور
ولا وجه لنصبه على انه جواب للنفي لان ... المنصور سبب التاكيد لا التجانف ولا
على انه جواب للاستفهام على ... الكون ... ظن عدم نصوره ... ان ظن
الخاطب لا ... بشار ... على ... الاول الثاني ...
... عدم المنصور ... قوله ... قيل ... والتحقيق المرتج ...
كانه سائل ... ونظيره ... ونظير قول بشار في التاكيد ... الملوح والجلد
السوق ... الابل ... اي ... الابل هو السوق ... قوله
السرى ولا ... نظيره ... في الشرط ... الاشكال
فان ... اي لا تدعني ... العذاب ... ما تقدم من قوله
... بانهم محكوم عليهم بالاغراق ... ان النفس لامارة بالسوء
... الحكم ... الانكار ... على النفس
على العموم او على نفس يوسف ... لظهور نزاهتها ... في الافعال الاختيارية
بالالتفاقة ... بجنس الخبر المذكور لا بخصوصه واذا ما اف ... اي ...

فيا كرمن نزل غير السائل منزلته لتقديم الملوح وقد تقدمت على ما سيأتي في الفن
الرابع من ان ترتب شيء على آخر فقد نقض الى انه السابع كما في قول القائل
ثم بدعوى بدل ثم فانه مدعو اي آخر كي اي الملحق بما ارينا كي مع ما تقف عليه وقوله
على نفا وتها متعلق باعترى والضمير لكبابات الحجل وهذا كي اشارة الى باب القلب
وواجدا حال من كاف اعترى فنقول ان اقتضى المقام التحقيق لاعتبار التلويح
فالفصل للاولى والآخر رويته جدا وللثانية فضيلة الدلالة الفاء على ان ما بعدها
سبب ما قبلها ولما كان المسبب حاصلا دل على تحقق السبب في الجملة وان اقتضى المقام
بيان السببية بطريق التفويض فالفصل للاخير والاولى رويته جدا الفاء دالة لكنها
على السببية الا عند قوم من الاصوليين تعالى شبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق
فقط بالمتوقع المقدر بالمقام الدالة على التعليل للثانية فضيلة ما حصول اصل المقصود
وان اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفصل للثانية والاولى رويته والاخير فضيلة ما حصول
اصل المقصود انفا وان اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية وجب
الجمع بين الفاء وان فان قلت كيف يتصور ترتب المسبب على السبب بالفاء مع ان
الواقع ترتبه على السبب قلت منشأه ان ذكر السبب يقتضي ذكر سببه والتفصيل هو
الذي يفصل من الاشياء وقيل هو التفار الفاصل بين الحق والباطل وصف به الحاكم
مبالغة قال وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون اياه عطف الجملة معطوفة على
قوله وهكذا قد ينقلون والنقطة وكل اشارة الى ما اشير اليه بذلك هكذا الخ منزل العالم منزلة
اي الى آو الى منزلة من لا يكون سائلا منزلة من يسأل واخبر لفظه وكل لبعد المشار اليه
بطول الكلام وملابس للانكار اشارة الى ان الظاهر ما شمل عليه اشتمال اللابس على
صاحبها وثوب جبران جديد والثوال فيه يلف اي يكن الثوب عليها [illegible] الواقع
باز او ملابس الانكار باهجبر وجعل ايراد المنكر وغيره على طريقة واحدة جاء الكلام على منوال
واحد والكاوح الجامح كذبته النفس بالتخفيف اي تخلف اليه ما يكون وكله ما اسمية مبتدأ
بقوله من معول والعائد محذوف اي ما كذبته واثاتيم هو التبشير والضمير للقا [illegible]
ان التصدي عالم بان اقامة [illegible] وقاله الا ان عدم تدبر [illegible] الاغترار [illegible] يشعر بانكار ان
وكذا شقيق عالم بان في بني عمه رماحا الا ان مجيئه هكذا ايذ لاستماعه واضطرا مجيئه
على نحو عرضا اما ان انكار ان فنزل العالم منزلة المنكر وصدر الجملة الاسمية مما هو على التاكيد
اعني قوله وتبلون عطف على ينزلون فوزع معه تحت كذلك لتقاربهما مع شائع
الا وتباركه فيهما فلذلك لم يقل وكذا تقلبون وهذا القسم عبارة عن تنزيل غير
المنكر منزلته وقلبها تنزيل المنكر منزلة غيره فلا حاجة الى قوله مع المنكر الا التصريح
بما علم ضمنا لتقصد الغرض ومعناه مذكور لفظا اي مع المنكر ولا بد له امارات
اذا تاملها ارتدع عن انكاره ومعنى معيتها مع المنكر كونها معلومة له حاضرة عنده

كلام

كلاما قال فيه السلام [illegible] ما نها للظهور ما شاهد للمنكر جدير بان يتأملها وقد تتعسف فقال
ما عبارة عن العقل اي مع المنكر العقل الذي اذا تامله ارتدع فحذف المجرور وجعل
ولما كان جعل المنكر كغيره لما ذكره يتضمن اخراجا مما سواه بل وجود شيء منزلة عدمه
لامور قابلة له استشهد له بقوله تعالى لا ريب فيه اي لا شك في القرآن جعل
وجود الريب كعدمه ونفاه على سبيل الاستغراق لما مع المرتابين من الدلائل
المزيلة للريب في غير اسلوب الكلام وتوضيح لارتياب الاشقياء ودون الكلام
اشعار بانه نظير للتمثيل ويؤيد كونه تنظيرا ما سيأتي من قوله ومن اتقى الكلام
في اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفي واذا جعل لا ريب فيه كما
ذكر في الكشاف نفيا لا نهيا لانه ان ارتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته
كان تمثيلا لانه حكم شك كثير من الاشقياء وقد ترك تاكيد لتنزيل انكارهم منزلة عدمه
وكله ذا الشأن اي اسلوب تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود ما يقلعه وقوله وكم من
شيء في موضع الحال اي قال في حق القرآن هذا القول وقد كثرت الاشقياء الم
المرتابون قال وهذا النوع اعني نقض الكلام لا على مقتضى الظاهر
فسره لئلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع النقض كقلب القضية مع المنكر مثلا
قال يستهش الانفس جعلها ذات هشاشة اي ارتياح وخفة للمعروف والانق اي
العجيب والهزة اي حركة والقريحة اول ما يستنبط من البئر [illegible] للعلم المستنبط
بجودة الطبيعة ثم اطلقت على الطبيعة نفسها وتشكلة جعلة ذا انشاكل ان حركه للسرور و
الذهن نوع تنقيح لا تكتسب المعارف والعلوم الا ان الانفس ترتاح الا صغارا
الى هذا النوع الواقع موقعه والاسماع حال ورود عليها والقرائح تشتاق الوصول
اليها والقوى الدراكة تتحرك سرورا بقدر ما منازلها قوله لا لامر ما اي ولا [illegible]
من الامور يعظم قدره والظرف مطارد الاقران في الحرب يعني على بعضهم
على بعض فقال هو فرسان الطرد والجار اخص في ميدانها بكسر الميم متعلق بالطراد
والرامية اي الذين يتمكنون منهم البلاغة في حذق البيان والفصاحة والمراد
اصحابه المجرن الادواب عاني الضمير والمجاور اي المجاورة وانه اي هذا الفن الذي
هو نقض الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى بالكفاية اي يطلق عليه الكفاية و
بيان ذلك ان ان المجرد من التاكيد يدل على خلو ذهن المخاطب عن التردد و
الانكار في عرف البلغاء ودلالة واضحة في الغاية والمؤكد بتاكيد قوي يدل على الانكار
كذلك فاذا القي المجرد الى العالم واريد به ما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه يستلزما
ادعاءا فقد ذكر ما يدل على اللازم اعني الخلو ليستقل منه الى ملزومه الادعائي واذا
القي المجرد الى المنكر واريد ان معه ما اذا تامله ارتدع عن الانكار فقد اطلق ما يدل
على اللازم اعني عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تامله فيه واذا القي المجرد

الى التردد ويقصد به ان معه ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني
عدم التردد واريد ما يستلزمه وكذلك اذا القى الكلام الى العالم لم يقصد به الكلام
بل ملابسته لامارات يستلزم انكار فالكل من قبيل الكناية او لا قرينة مانعة عن
ارادة معانيها الظاهرة ونحن نحمل على ذلك سائر الاقسام ولا نتكلف اي ما قال من
ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انه نزلت ذلك
المقام منزلة المقام الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان هذا التنزيل ما يستلزم
ذلك الايراد فقد استعمل من اللازم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه
الذي هو التنزيل وانما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من
افعال المتكلم بينهما لزوم وفي الملزوم خفاء فيستدل من لازمه الظاهر اليه فيكون
هذا استدلالا من نفس اللازم الى ملزومه فلا يكون كناية اصطلاحية اذ لابد فيها
من استعمال لفظ دال على اللازم في ملزومه كما في قولك طويل النجاد والقول بان
المراد من تسميته بالكناية مشابهته اياها يبطله صريح عبارة الكتاب فان قلت
الحقيقة والمجاز والكناية اوصاف للالفاظ منسوبة الى معانيها التي هي اغراض
اصلية منها كما سيأتي وما ذكرتم من المعاني ليست اغراضا اصلية من التركيبات
المذكورة قلت هي اغراض اصلية في عرف البلغاء وكلامنا عليه قوله ولو اريد
الكناية نباويل نرى الى التصريح انواع هي اقسام ثلثة اعني ما يطلب به نفس الموصوف
وما يطلب به نفس الصفة وما يطلب به تخصيص الصفة بالموصوف قد تنقسم ايضا باعتبار
اخر الى تعريض وتلويح ورمز وايماء وستقف عليها كلها هناك اي في علم البيان
فان قلت هذا الفن اعني نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر من اي قسم من
تلك الاقسام الثلثة قلت الظاهر انه من الكناية التي يطلب بها نفس الصفة
فان المطلوب به تنزيل ان يحمل بينهم رواج الاشتغال الى علامات الانكار قال
وان هذا الفن اشار به كما هو شيخ السكاكي الى نعت الكلام لا على مقتضى الظاهر
لان اخراجه على مقتضى الظاهر سهل المأخذ قريب التناول والفكر الطبيعة
وبقية اقسام بيان فلان لانك عربيته اي انكر ثبت تحوثته وصار سلسا و
بين اقسام عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل وقال ابن
قرونه وتحت قرونه اي ذلت نفسه وتابعته على الامر والتصرف في هذا
الكلام رفق لها اي صورة في تلك الاحوال الصور واقوانها وكذا باقي الكنايات
يعني ان المهارة في هذا الفن لا تتيسر بمجرد الاحاطة بصورته واقوانه لها بل
لابد ايضا من مزاولة السبع والاشتغال بالتعلم في ازمنة متطاولة ولا بدع
ذلك ما هو فضل ونوهبه من الله لا مدخل فيه للسبع اعني سلامة الفطرة
عن الافات الحادثة في ادراك الدقايق واستقامة الطبيعة على حسن الصو

في تحصيل المطالب شيئا نوع الاستعمال اليها وصفاء النوع المستنبط لها ودقوة
النفس الفائزة بها لله تعالى من كثرتها قال ومن انفس الكلام
الضوابط المذكورة في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه كانت
عامة شاملة للنفي الا ان الامثلة كانت من الاثبات الذي هو الاصل فاشار
الى ان حاله اتيان اعتبارات الاثبات كاف في الوقوف على اعتبارات
النفي فلذلك تركت امثلته قال واعلم انك اذا فتشت في هذا
الفن الا من الهيئار ويشهد لك اشارته انفا الى اعتبارات النفي اجاريه على
مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من لم ذوق سليم وان انزال القران المجيد
على مناهج الفتح معاني جنة قرعها لها وصرف الهمة طلوع من الفريضة والتسوغ
الجهد بالنظر بذل الطاقة وبالجري اي وتلبس صرف جملتك واستفراغ جهدك
والتحري في ذلك والجملة معترضة بين الشرط وجوابه تعالى تسلق اجدادا لفا تسوره
وعلاه وضمير به للفن لكم بمكمنه والعثور الاطلاع اي نطلع على تفاصيل الاسباب
المقتضية لوروده على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه قال
الفن الثاني لما تقرر ان مدار حسن الكلام ونحوه على انطباق تركيبه قد تقدم ان
ان ارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بحسب انطباقه على مقتضى الحال
فضعاوه وشخصه زيادة ونقصا بتفاوت الانطباق عليه شرفا وضعفا ومنه يعلم
ان مدار الحسن على الانطباق يوجد بوجوده ويعدم بعدمه فقد علم هناك ايضا
ان مدار قبحه اعني له حسنه على الا انطباقه اذا لم يكن للكلام حسن كان غير مقبول
عند البلغاء وكان اشكل اذا لم يكن حسنا كان مردودا عند الظرفاء لان
كلما الظانين طالبه لحسن تاثره عما ليس فيه حسن توقفه على انطباق
تركيبه اشار بزيادة لفظ تركيبه الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال
انما هو بحسب تركيبه سواء كان راجعا الى الهيئة التركيبية او الى جزء من
حيث اياها وافقه فقد توقفه وجب جواب لما وفاعله ان نرجع نرفة
ايها الحريص وصفه بالحرص والاستعانة والتفحص تنشيطا له وتحريضا على انه
لا تخشى من اعتبارات المسند اليه الا المتصف بها والا قتداح استخراج النار
من الزند وهو الاعلى من العودين والاسفل زندة والزناد جمع فاذا حمل
على حقيقته الحقيقية كان مجازا عن التعدي الادراكيه لانه عقلك الا بتحقيقه جمع من
الزند وان حمل على مجموع العودين اللذين هما كالة واحدة فقد شبهه العقل
به لاشتماله على نكت لطيفة مخفية تستخرج منه بالاعمال كما يخرج النار بالاقتداح
والمزية الفضيلة والتفاضل التغالب في الفضل كالتسابق والتفاضل في الري
والخاطر الاصل ما يختلج في القلب ثم اطلق على محله اعني القلب وقوله نور

فعلى وعين بصيرتكى من قبيل لجين الماء وجاز ان يستعار النور للقوى الدراكة
وان يجعل العين تخييلا على تشبيه البصيرة بالبصر اعني نور العين وقرينته يأ
النصح متعلق بترجع وفي اي او حال من منتقيات اي الاقوال والآراء او
بالكيفيات المختلفة ما يجمع كالاثبات والثبوت والوصف وبالصور الثنائية
ما لا يجمع كالحذف والاضمار كالثبوت والتنكير وقد تعالى المختلفة ما لمخرج
بنائه على اللفظ كالذكر والحذف التقديم والتأخير والسابقة ما يتبدل معها اللفظ
كالثبوت بالاخبار والعلم والاشارة والموصولية وفي متعلقة بترجع والوصف
الثوب الذي يوشى فيه الجارية على المشترك وضمير هو لبروز المسند اليه والمراد
الرهان مصدر راهنته والمراد ما يتراهن عليه والحياك جمع الحوك من الفرس و
انفصال في الاصل الناضلة اي المراماة والمراد ما يتناضل عليه قوله تشوف بالقصب
عطف على ترجع وتتفقه بمعنى العلم علق بالاستفهام وكلمة ما في اثنا تابع وفي قوله
تقوته وتنكير تنبيه على ان المصادر المذكورة معها كالمثل والتقديم والتاخير
غيرها مصادر الافعال المبقية للفعول وانها منه تفنن ولدس علما اي لنظر الحكيم
في مورد لرادا المعلقة قال التنكير في نزله وأما الحالة التي تقتضي تنكيره قوله
او موقنا بالله عطف على الاحوال المذكورة اعني مغترا وما عطف عليه اي او توقنه
موقنا بالله ولو قال او بالله على التقدير او تعرفه بالله لا وقع عطف الظرف
اللغو على الحال تعين لو قال وبالله لوجب ان يقدر تعرفه معطوفا على قوله توقنه
ويكون بالله ظرفا لغوا لكنه زعما او وهما ان هذا الظرف معطوف على الاحوال السابقة
ويعول تعرفه المذكور او لا يلزم عطف اللغو على الحال وهو باطل فغرض بقوله
موقنا ليكون معطوفا على تلك الاحوال ويكون الظرف لغوا متعلقا بموقنا وأما
ابدل او توقنه بالله لئلا يخرج هذا القسم عن نظام الاقسام السابقة قوله تعقيبه
اي تعقيب المسند اليه الموصوف وقد تقدم سبب تخصيصه القواعد بالموصوف اي
النعل مخصوص به قوله يقتضي تقديمه اي تقديم المسند اليه معرفا او منكرا كما
يدل عليه تأخره عن تنكيره ولما كان التقديم مثبتا ولا للموقف والمنكر معا قدمه
على ما يختص بالمنكر من التخصيص والا فلعله وأما تأخير الفصل عنه اعني ما
يختص بالمنكر فلعله قصر المسند اليه على المسند انما قال على الخبر دون المسند لان
[illegible] فيه لا يتصور الا اذا كان في موضع الخبر فان قلت [illegible] قابل تخصيص المنكر بالاطلاق
المنكر تعقيب الموصوف مما يقابله اعني تخصيصه قلت لان المقتضي لتعقيبه هو القصد
الى زيادة تخصيصه كما سيذكره فالمقتضي لترك التعقيب عدم القصد الى زيادة ما تعلق
الاول [illegible] استغنى به عن ذكر الثاني وتفصيله وأما تخصيص المنكر فلاقتضاء الفصل الموقف
نفي شيء منهما [illegible] على [illegible] بدون ذكرها [illegible] معا [illegible] بالاجمال

أما الحالة التي تقتضي في ذكر المسند اليه شرع في تفصيل بعد الاجمال الضابط
وكلمة اذا مفاجأة مجردة اي هذه الحالة ثابتة في وقت كون السامع مستحضرا له ويعلم منه
ان قصده [illegible] كالحالة [illegible] بقوله تعالى اذا هي ليست [illegible] بل
اسم اي الحالة في وقت كون السامع [illegible] ان استحضاره للمسند اليه وعرفانه قصد
اليه عند ذكر المسند اشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف فان الحذف بدونها ألغاز و
تعيين مرا لا بد فيها من استحضار السامع فان [illegible] المسند اليه بين عرفانه قصد المتكلم اليه عند
ذكر المسند اليه ولا بد مع القرينة المجوزة من مرجح يندفع به التحكم وضيق المقام [illegible]
او خوف فوات [illegible] السامع او سآمة المتكلم او فوت الفرصة واما [illegible] المسند
اليه عن الكلام فلا يكون ذكره عبثا في الحقيقة بل بالنظر الى الظاهر لوجود القرينة المغنية عنه
او لانه قد يحصل بذكره [illegible] فيه كالتنبيه على غباوة السامع والمسئلة [illegible]
بذكر التخييل اي ايقاع الشيء في الخيال على ان ما ذكره ليس الا تخييلا لان الشاهد في الحذف
العقل مع اللفظ المقدر في الذكر اللفظ مع العقل ايضا وقوله من حيث الظاهر متعلق بالتخييل
دون التعويل اولم يرد ان التعويل من حيث الظاهر [illegible] تخييلا انما هو
من حيث الظاهر قوله وكم بين الشاهدين من الحكم [illegible] فاصل بين الشاهدين من اي
منهما فرق كثير قبل وهذا الحكم اي في موضع الحال من شهادة العقل وشهادة اللفظ قوله
واما للايهام [illegible] لا يخفى [illegible] بخلاف التعويل فهناك شائبة ثبوت
واطلاق اللسان او لا ايهامه لادعائه كونه [illegible] بحيث [illegible] بكل لسان
ذكره [illegible] بالمخاطب ثانيا [illegible] ان يدعي انه من الشرف [illegible] بحيث [illegible] بكل
لسان [illegible] بل ذلك تواضع من المتكلم على [illegible] عن لسانه قوله واما الان الخبر لا يصلح
الا له [illegible] المسند [illegible] على ان [illegible] المسند اليه المحذوف لا يكون الا ابتداء فان الفاعل
لا يحذف [illegible] مثالا لاختصاصه [illegible] والمعنى انه خالق لما يشاء خلقه وفاعل لما يريد فعله
فلا يرد على المعنى انه تعالى يشاء ويريد ايمان الكافر وطاعة الفاسق ولا يخلقهما ولا يفعلهما
ومثال الادعاء [illegible] اي الاخبار فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له
كان حذفه احترازا عن العبث قلت [illegible] ان القصد الى عدم صلاحيته لغيره يغاير
القصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان
يقصد [illegible] على ذلك [illegible] التي تمكن اجتماعها قوله وأما لان [illegible]
وارد على ترك [illegible] ونحو السؤال على تركه [illegible] النجاشي وغيره
فانك اذا [illegible] فقد [illegible] المسند اليه من غير قياس [illegible] به
[illegible] فقد راعيت السؤال الوارد على تركه [illegible]
[illegible] السائل [illegible]
[illegible] غرض [illegible] فقد راعيت ايضا السؤال الوارد على تركه

حاصله ان الحذف لا يخلو عن ضعف لان وجود الفعل بدون الفاعل [illegible]
بل لم يتكلم به احد و هذا لا يجوز حذف الفاعل اصلا لوجه من الوجوه فالاولى
ان علم على المصدر [illegible] ما كثر استعماله [illegible] موصول لان
الحذف في الكتابة كان [illegible] من علم بحذف الكتابة منه

٢١

وانما كان استعمال الوارد على ترك نظايره فيتحقق القياس و انتفا الحذف لورود الاستعمال على ترك
نظايره فانه قد يصور منه و من غيره فالغير كقولهم ان كان للفصحا كان مثال الاستعمال الوارد
في ترك النظاير و كذا ان كان للفصحا و لم يسمع خصوصية هذا التركيب لان سمعوا ما كان
مثال الا الاستعمال الوارد على تركه و ما كان في اتباع الاستعمال نوع خفا و قرينة قال
واما الاغراض سوى ما ذكر بمعنى ان المرجح [illegible] بل هناك اغراض اخر كالاختبار
تنبه السامع او مقدار تنبهه والتنبيه على فطانته و الاحتراز عن نسبته الى الغباوة او عن تحقير
شرعه لفظ المسند اليه كاجتماع الامور المذكورة مثلا او ثلث او ازيد كالاشعار اليه
قوله لا يهتدي الى اثباتها الا العقل السليم والطبع المستقيم الى انها بعيدا بان الى ادراك
تلك الاغراض من تراكيب البلغا دون غيرها [illegible] ومراجعها فيما فصه [illegible]
تعتد اليها [illegible] الامثلة التي ذكرها [illegible] فاعلا
عن طلب الفاعل [illegible] موصولة و اذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا [illegible] فاعل التركيب
يقصد [illegible] الى الاغراض [illegible] بدليل الحصر السابق
قوله اذ لم نقل انما عليك [illegible] والاحتراز
وكذا حيث [illegible] ان فيما بعده والحذف [illegible] ضيق المقام والاحتراز عن
العبث بحيل المفعول [illegible] سهرا [illegible] سهر والجملة
استينافية [illegible]
سريع والحذف لتطهير اللسان عنه والمحذوف اسم [illegible]
والسين في ساشكر للتاكيد اي لا اتركه البتة ان [illegible]
النعمة و هو مفعول ثان [illegible] بدل اشتمال من عمرو [illegible]
قوله لم يمنن من المنة او المن بمعنى القطع [illegible] على ان [illegible]
[illegible]
كناية عن العقوبة والحذف لتطهير [illegible]
الرجل من [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
قوله [illegible]
فان [illegible] الاختصار و دفع التكرار
المسند اليه [illegible]
في السوال [illegible] على احد الاعتبارين [illegible] على حذف الخبر اي

٧

حين ضيف جل وطاعة معروفة اي [illegible] قوله بحسب تفسير المعروفة فان فسر بالمشهورة كطاعة
المخلص من المومنين فالتقدير طاعتكم فان قلت لا بد في الحذف من استحضار المحذوف
[illegible] في كلام واحد ان يقدر المسند والمسند اليه اقوى على [illegible]
[illegible] باعتبار تعارض القراين [illegible] محذوف قال
[illegible] ان يكون الخبر [illegible]
لان المذكور [illegible] الذي يحتاج الى التاويل [illegible]
اعتبار ان خصوصيتها [illegible] باعتبار الثاني حاصل [illegible]
[illegible] بالاعتبار الاول والمراد [illegible] ان يكون الخبر المذكور
في ذلك المقام [illegible] القراين
المعين فان لم [illegible] المسند [illegible] حذف [illegible]
اصلا [illegible] الفاسق [illegible]
تعارضت القراين [illegible]
براهة على التعيين [illegible] لعدم قرينة [illegible] على تخصيص
ليس المراد بالتخصيص [illegible] الثبوت بل التخصيص [illegible] الاثبات [illegible]
نسبة الخبر [illegible] وارد التخصيص [illegible] عدم القرينة مطلقا
لان مثل [illegible] فقد [illegible]
[illegible] مخصوصين [illegible] تقدم [illegible] السوال
وغيره فان قلت اذا لم يوجد قرينة الحذف [illegible]
[illegible] قوله [illegible] على صيغة
اسم فاعل او على صيغة [illegible] الجملة [illegible]
[illegible] المفعول [illegible]
ما [illegible]
[illegible]
الاله [illegible]
بان يجعل [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
اذا [illegible]
قوله [illegible] على [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
وقوله [illegible] فان حذف اللام [illegible] غير واجب

او زيادة الايضاح ان المسند اليه يكون واضحا لاجل القرائن لكنه يذكر لزيادة
الايضاح والتقرير في ذهن السامع قوله كما يكون في بعض الاسامي نحو كاسماء الاوصاف
مثل الزاهد والجاهل والفاسق وكالاعلام اللقبية وكالكنى والاعلام الاسمية اذ قد
يلاحظ فيها المعاني الاصلية كاسد وكلب اي فضل وابي جهل فيذكر العام لتمام ذلك
اي لتمام التعظيم او الاهانة وهذا الشرط معتبر في جميع ما ذكره وما سياتي في المسند اليه غير
الاهانة نظرا الى ان في بعض المواضع يذكر او تاكيدا ولذلك اعاد الفعل في قوله او لتذكر كما
وقوله او بسط اصغاء السامع بسماع الخاطب يساوي لكان اولى قوله فيبسط بالرفع عطفا
جزاء اي لا تبسط ويروى بالنصب عطفا على الغير المنصوب اي اراد ان يذكر لا صفاء
فيبسط والافتراص انتهاز الفرصة واغتنام الوقت والواو في قوله وكان للعطف على
قيل او الحال بتقدير قد من غير لو اما كان يتم الجواب بمجرد عصا لان السؤال عن الجنس
كما اذا قيل لك ما عندك فتقول كتاب ثم الذي في الزنة وهي عطف على مقدر اي فعلم
بمقتضى ما هو جواب تام والمعطوف ثم بمجرد الافعال الغير المثبتة اعني ذكر المسند اليه
فقال والعطف على كان وجه حسن اي ثم يحقق الجواب التام وقيل كان المراد بالسؤال
عن الجنس استحضار ماهية بعضا لما نظر الى انه البعيد من المطلوب بعينه والمطلوب اليه
ويشاهد القدرة الباهرة فلما تمكن موسى لذلك اجاب بانها خشبة من جنس العصا متصفة
ما تصفت افراد جنسها من الابكار عليها والهش بها وما ناسبها فليس هناك بسط لا فتراص
الذي ربما يعد جوابا في تلك الحضرة قوله ونظير البسط اي في مجرد البسط لا في كونه
لا فتراص او البسط مهنا لا ابتهاج ولاني كونه يذكر المسند اليه والزيادة عليه والاطلاق
فقال بالمخاطبين عليها اي على العبادة لانه نزع الخافض وعدي المصدر بالايصال قوله
ولان الاصل اي الراجح يعود ذكره مع جواز الحذف لقيام القرينة لقصد رعاية الاصل اذا
لم يعارضه شيء من نكتة الحذف قوله او ما جرى للحذف الجاري به مثل بعد طرف الانكار
على السامع والتصريح باسم المسند اليه للتشريف بحيث انه على لسانك او التشرف به كما او
للتعجب نحو الصبي يقاوم الاسد وايصال زيادة السرور الى الطالب نحو حبيبك على الباب
وتعيين كونه مقدما او موخرا وكان حق العبارة ان يقال او تاخيره عن الحدث الا انه عطف
على المجرور الذي يجوز حذف اللام منه اعني قوله لان الاصل قال واما كان المقتضى
نوعا كان يكون اي كونه معرفة على وجه مخلفة ذكرا ولا كالم اللقيف لتوقفه على الاطلاق
ثم من الحالات المقتضية تلك الوجوه ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام وذكر لفظ مثل تعميما لحاجز
للقاعدة بان ما هو على حالها وجنبتها فقدمه بما هو من الاعداد وانما تعد في متعارف الناس
وايضا فقال اي لكون اي غيرهما ... والسببية وكون اي في انتقاد القصد اي افادة الفائدة
والمقصد بما توقف المسند اليه او الهر تتابع الخبر مهنا ما هو اعم من المصطلح عليها او ما لحكم
او لغيره النسبة او لا وقوعها وبلازمه كون المتكلم عالما به كما في الحكم كما ورد به ما يحدث

اي ما كانت فائدته الحكم او لازمه الذي هو كونه ايضا مخبر فان الخبر في الحكم والاشك
ان الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد تحققه في نفسه الا ويكثر شرائطه وموانعه ومنها ما لا يتوقف
تحققها على واجب معتاد ونفيه كان الحكم بعيد التحقيق اي لو وقع كان بعيد الارتسام في الاذهان
فكان اعلام السامع بما يعتقده ويجتمع كان تحققه ابعد كان ارتسامه ايضا ابعد فكان ابلغ في
اي اعلامه افيد فدارا الاعتذار بالحكم بعيد عن كونه معلوما الا ان الحكم الذي يحسن تحققه
ان يعلم بادي الغفلات له بعد باعلامه عرفا وهذا ابعد عن المعلومية على بعد تحققه
في نفسه ويبعد تحققه في نفسه بحسب تحقق ما به اعني المسند اليه والمسند كلما ازداد خصوصا ازداد
الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فتمثل بهما على ما ذكرناه فاعتبر حال الثالث
بكشفه بكل ما قررناه من ان بعد تحققه يحسب تخصيص المسند والمسند اليه ومن ان الاعتبار
البعد وانما نسب البعد تارة الى تحقق الحكم واخرى الى احتمال تحققه نفيا في العبارة وتنبيها بجزم
على انه جواب الا واعني فاعتبر قوله ثم ان تخصيص المسند اليه وبيانه قد تقرر عما تقدم ان
المسند اليه اذا كان اخص كانت فائدة الخبر اقوى ثم اي تخصيصه واثبات انما جاءها ان تكون
موزونة خصوصا اذا كانت يتضمن بعد الذي نظرا ان الفصل الى ما دون ما يعود كان يعتقد عقلها
بمعنى توقف المسند اليه قوله وهي اي اقسام الموفات والى ترك العاطف من الاخبار
مع ما على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد لا اقسام كانه قيل اقسام الموفات هذه الاشياء
واما ما قال من ان الخبر اذا تعدد لفظا بغير المبتدأ حقيقة او حكما وجب العطف في الواو
من الفائدة الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت اليه المعنى لان اشعار بالعاطف
باستقلال كل واحد اعلى من الاخبار اي ان ترك العاطف في حلو حامض اولى من لو قال
الذي جوزنا بدعلى والثبات الذكور في علم النحو من ان لا يكون العاطف مع علامة الاعلام
كثيره وغيره اذا لم يشتد العاطف يشابه العاطف له او لمغايرته قوله او ما زاد على ذلك
اي على كون المسند اليه احد اقسام الموفات الغيرية قوله من كون المسند اليه الموصوف
او لا عدد الاقسام والتوابع الماجعة تابع لانه صار اسما فيصير تحته كان صدر هذا الفن
او جمع تابعه فيه بحث انحصر كان سمى الفن بهذا ورد عما المعطوف من التوابع لتخصيصه
المسند اليه فكانه كان اورد فيها تغليبا او نظرا الى العطف بكل اي وقد عرف حال الفصل
وكونه مخصصا للحكم بالتخصيص اما لان الغير يتقضي كونه مشعرا بالتفي اذا كان للعام
مقام حكايه اي لكان الموضع موضع كاء وتعبيرا عن نفس المتكلم في المسند اليه قوله
انا الذي يحمدون مننا اي في مشغفة في صدورهم لازمة لا تسوغ ولا تركه من بين
الوفاء مع بون اللاعراب في يحمدون وان وردت في فاعل ضمير الغائب لراجع الى الموصول خير
المتكلم نظرا الى اتحاد الموصول بالمبتدا والذي هو انا كما في قوله كرم الله وجهه انا الذي
سمتني امي حيدرة ونظيره قوله انت الذي نزل الايام بافراته المذكور بعضا في صدور
مفعول ثان لتحمدون ولا ادر حال والمصدر بانتهاء الصدر ونصب على الحال او

او على المجد اي ارتفاع قدره والمرغوب لبيب [illegible] قطر كأنه
لي في صحن [illegible] الا [illegible] على احد [illegible] قد قرت [illegible]
للعشق [illegible] او طلعت [illegible] اي انا [illegible] بقوة [illegible] وتحت النار يكون
والآخذون اي المشهورون [illegible] على ان اللام للعهد والمخصوص به على انها
[illegible] ان لا يقدر احد ان يخبر [illegible] على خلاف ما اوردنا قوله على [illegible]
الكونه [illegible] عام اي [illegible] مع ما بينا من [illegible] [illegible] تشبيها [illegible]
وتأكيده وقد [illegible] فيما [illegible] لا [illegible] اصلا [illegible] التعدد
[illegible] على [illegible] للاقلاع لم يعد [illegible] اصلاحه [illegible] عيبه [illegible]
[illegible] شاهدت انسانا اي ا [illegible] قوله ومعام خطاب
اي موضع تعرض حاضر وجه اليه الخطاب في المسند اليه [illegible] حال [illegible]
كان الدار من معنى الفعل او صفة للاكارم [illegible] متعلقه [illegible]
الشرف [illegible] من [illegible] الامام [illegible] ان [illegible]
[illegible] الارض [illegible] عليها و [illegible] فيضيع الاشتغال [illegible]
[illegible] اي [illegible] وقد علوا [illegible] اي [illegible] من [illegible] الدار
قوله فبعثت [illegible] اقدام [illegible] خبر كان و [illegible] محصور [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] باقوام [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] واساءة الى
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] عليهم وانت مع وجه [illegible]
[illegible] الا [illegible] شيا قليلا [illegible] اي [illegible] ذلك الى [illegible]
[illegible] السير بعض الليل [illegible] الى [illegible] الليل
[illegible] [illegible] مثل [illegible] رجل [illegible] الى قوي [illegible] [illegible]
[illegible] جانب الوادي [illegible]
[illegible] ابيات لابن الذي [illegible] [illegible] عليها [illegible]
[illegible] [illegible] ابيات [illegible] [illegible] [illegible] عليه
[illegible] وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين [illegible] لان وضع [illegible]
موضوع [illegible] عام لكل معين من المخاطبين او [illegible] استعماله في غير معين
[illegible] اطلاق [illegible] ان يستعمل [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] مع مخاطب ان حق الخطاب ان يكون حاضرا مع مخاطب معين [illegible]
اليه ولو قال لمخاطب معين [illegible] ان [illegible] حصل الخطاب [illegible] في المعين [illegible]
حصل الخطاب معه [illegible] حق الخطاب [illegible] الى غير معين [illegible]
[illegible] او [illegible] لا يقصد [illegible] معينا [illegible]
في صورة الخطاب وفائدة العدول عن هذه العبارة الى الخطاب المبالغة في تشهير [illegible]

لشهرة سوء معاملته كأنه احضر كل ولا يظن [illegible] فالمبالغة سوء معاملته
[illegible] و [illegible] وقوله [illegible] [illegible] في قوله [illegible] اي [illegible]
[illegible] او كانه [illegible] او احسن [illegible] الظاهر واحسن [illegible]
[illegible] الكل [illegible] [illegible] على [illegible] لا [illegible] حال المجرمين [illegible]
عموم الخطاب [illegible] كل من يصلح ان يكون [illegible] ان يكون
[illegible] [illegible] [illegible] على ان حال المجرمين [illegible]
الظهور [illegible] الى حال المجرمين [illegible] كل من [illegible]
[illegible] الخطاب [illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] المجرمون على العموم [illegible] كقوله تعالى ولو ترى [illegible]
[illegible] ولو ترى [illegible] المجرمون [illegible] وقد [illegible]
[illegible] الخطاب [illegible] كقوله تعالى [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] او كان المسند اليه [illegible] السامع عطفا
على قوله كان المقام مقام خطاب [illegible] او مقام غيبة عطفا على مقام خطاب
[illegible] الظاهر [illegible] بعد ان مقام كون المسند اليه [illegible]
[illegible] او [illegible] حاضرا في ذهن السامع و [illegible] بالنكتة
او [illegible] في حكم [illegible] الا [illegible] او [illegible]
ان [illegible] الاشارة اليه [illegible] حاضر [illegible] [illegible]
[illegible] على خلاف [illegible] الظاهر [illegible] [illegible] على [illegible]
[illegible] حاضرا او [illegible] الاشارة اليه [illegible] ان [illegible]
[illegible] على خلاف [illegible]
[illegible] فقال الرجل [illegible] من [illegible] الى من [illegible]
[illegible] او نصب على المدح [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] ومن [illegible] المورث [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] عن الاقدار [illegible] العالية [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] والكامل اي [illegible]
عن غاية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] ان [illegible] منها [illegible]
[illegible] كيف لا [illegible] هذا طريق من تلك الطرق فان قيل
[illegible] [illegible] حال الاختيار [illegible] حال الاضطرار [illegible]
عن [illegible] بطريق الاولى [illegible] في حال الاختيار [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] لم يكن [illegible] اولى [illegible]

وقد توهم بعضهم ان لفظ الاله هكذا معرفا باللام صار علما للمفهوم الكلي من غير تعيين المعبود بالحق
المنحصر في ذاته تعالى فيكون من الاعلام الغالبة في الاجناس كالسنة الا ان افرادها متعددة
دون افراده وليس بشيء فان الاعلام الغالبة كثيرة في الاشخاص قليلة جدا في الاجناس
كما ان الاعلام المجردة ابتداء كثيرة في الاشخاص قليلة في الاجناس فلا حاجة بنا الى جعل
الاله من الاعلام النادرة مع ان المتبادر من مثل قولهم معاذ الاله خصوصه ذاته تعالى
كالنجم والصعق والبيت والكتاب فيصح اطلاقه على غيره كما يصح اطلاق النجم على غير الثريا
والاولى ذكر مثل لفظ الله

نحو ابو جهل من وجوب الذهاب والتعويل عليه فوله ليس بنفس مذهب بل الامذهب سواء
وقعنا النا [illegible] والامذهب [illegible] يكون الصبر بانه بمنزلة المذهب المنهي فانه اذ الاطلاق
النفس جاز الخطاء والامذهب في الحال فانه المذهب المنهي في المال **باب** واما الحاكم تخفيف
كونه علما فوله بعينه اي ملتبسا بعينه وتخصيصا احترازا عن التكلم وفوله ابتداء اي اولا
من احترازا عن ضمير الغيبة والموصول [illegible] العهد وفوله بطريق تخصيصها اي لا تطلق على غيره باعتبار
وضع واحد فلا يخرج به الاعلام المشتركة بل يخرج به المعارف فان قلت هذا القيد يخرج
ماعدا العلم من المعارف فالتكرار فلا حاجة الى غيره قلت نعم لكن في تفصيل القيود زيادة
تحقيق لقيام العلمية على وجه [illegible] علم الجنس [illegible] خارج عن تعريف العلم [illegible] لا تقول
لا باس اذ الكلام في الاعلام الشخصية وعلم الجنس انما تقصد به [illegible] الاحكام فوله ابو [illegible]
فامر بين فصرف الشيء تعلق الشيء لواجبة عليه لا تجاوزه الى غيره [illegible]
لا تقدر حاجة [illegible] ولفظ الاله هكذا [illegible] على ذات [illegible]
الاعلام الغالبة [illegible] احلم [illegible] المختصر [illegible]
تعالى والله تعلم [illegible] القسم [illegible] باشتراك [illegible]
وعلو [illegible] اي الكثرة وغلبا [illegible] تعالى
[illegible] بان العلم [illegible] مضاف اليه [illegible]
لان ذكر [illegible] ابو لهب [illegible] قوله والعلم صالح
ان العلم صالح للتعظيم او الاهانة دون غيره من الاسماء [illegible] ان [illegible] المسند
اليه وملاحظة العلم لاحدهما باعتبار [illegible] معناه الاصلي من شرف [illegible]
ونقصان [illegible] او ابن [illegible] اللقب [illegible]
منه قطعا وما عداها من الاعلام [illegible] والالقاب [illegible] كابي الفضل
اي العالي وابي [illegible] الاسلام وصدر الافاضل والمذموم كابي
الفضول وابي الشر وابي جهل [illegible] او كناية عطف على تعظيم او
اهانة [illegible] الكناية اي [illegible] الاعلام المعنى الاصلي [illegible]
[illegible] على معاني [illegible]
المعنى الاصلي [illegible] ابا المحاسن [illegible]
[illegible] ولم [illegible] الكفرة [illegible]
الصديق رضي الله عنه باي الفضل [illegible] الاصلي ملابس اللهب [illegible]
[illegible] كان معنى [illegible] الشخص جهنميا [illegible] ملابسا باللهب [illegible]
[illegible] على الشخص [illegible] الاعلى [illegible] اللهب المعين [illegible]
لينتقل منه الى ملزومه [illegible] كونه جهنميا [illegible] قال [illegible]
ولكن ان تقول [illegible] هذا [illegible] كونه جهنميا

ولا يرد حاتم على انه جواد فاذا اطلق على ذلك المسمى وقصد به الاتصاف ان وصفه لكن مجازا
بل كناية ايضا بلا اعتبار للمعنى الاصلي وان اطلق على محل فكان استعمال زاد ابو جهل
ابو جهل وقصدت الى كونه جاهلا فقد اعتبرت المعنى الاصلي ولم تجعله كناية عن شيء تأمل فان
هذا المقام مما اشتبه على اقوام قوله او مقام ابهام عطف على مقام تعظيم وترك لفظ الابهام
اولا بدلا بالاعلام اولى بالمسند اليه والنكر قوله او ما شاكل عطف على مقام اخبار
او مقام ابهام وذلك اشاره الى جميع ما ذكره من الامور التي لها مدخل في الاعتبار انباع
المخاطب الكريمة نحو سعد وسعيد او في الاسماء نحو [illegible] او التنبيه على غباوة فانه لا يتعين
عنه المسند اليه الا باسمه الذي تخصه **باب** واما الحاكم الى تخصيص كونه اي كون المسند
اليه موصولا الا معرفة موصول في حاصل في زمان [illegible] اخ والنظم [illegible] الواضح
مجازا او زال المعنى ما سبق تحقيقه قوله معلومة الانتساب الى شارا اليه اي معين عند
المخاطب شارا اليه باعتبار نعت عنه وانما الجمل الواقعة صفة في معلومة الانتساب الى شيء
ما لا الى شيء معين عند الاوس انما الاتقع صفة النكرة قوله او تصل باعتبار اشارة
الى ترجيح الموصولية بعد ذكر الترجيح ولابد منها في كل حالة لكنه قد لا تفصلها لغلبة الترجيح
كما في المضمر والعلم وقد تفصلها كما في الموصول واسم الاشارة واراد بالغرض الباعث
المتناول للغاية التي تقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والايماء الى وجه بناء
الخبر وللحامل الذي تقدم وجوده على الايراد كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان قوله
سواء ان سواء انتساب الجملة اليه قوله فتقول بالرفع اي فحق ان تقول فان قلت جاز ان
ابجلة صفة للنكرة فلا تعيين الموصول قلنا الكلام على تقدير كون المسند اليه موصوفا والمقصود
تعيينه ووجه التوصيف واقتصر في المثال الاول بحكى لانه انسب بالحجر وقال في الثاني بعنا
دون ايقع ليشعر بعلم المخاطب بالصلة ونبه في الثالث على انه او انسي علما المتكلم والمخاطب
معا ماوه ما جاز ان تلاحظ اشفاء كليهما او احدهما تنبيه قوله او ان تقصد زائدا القصد
لترجيح ما الاغراض السابقة في كونه حاملا يتقدم الوجود على ذكر الموصول فان زيادة
التقرير غاية يتأخر وعنه والمراد تقاطع من راوده لفاجاء وذهب كالذي تخاوء فقاء
تماني بنا اي تخادعه من نفسه واحال في طلب مواقعة اياها فاستعين بالحكم بالمراودة
مع الايه [illegible] باسمها وذكرت بالموصول لانه ابي نفيد زيادة التقرير ونوبخ المسند اليه
فان كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدة حاله حينا فحينا مما يحقق المراودة ونفيها لنفاذ
زيادة تقرير المقصود واعني تنزاهة يوسف عليه السلام لان امتناعه منها مع كمال تمكنه وظلمها
يدل على كمال ذيله جدا ونبها لفظ زيادة تقرير المسند اليه ونفيه لان في زليخا
والراة انو زنسبب كونه الاشتراك في الاول واولما يخص في الثاني اخفاء الالتبس
في الخ سموني سيهان الاشارة الى موجوده معنيه قوله والعدول عن التصريح باخيره هذا
الاستطرادي من التمثيل بقوله وراوده الخ سمي سموني سيهان شاهد عدل بانه مثال للنكات

وزيادة التقرير معافو له كثيرا اي صبرا اكثر او زمانا كثيرا او نيا او ورث الصبر بطول بلا
ومن لطيف هذا النوع اعني العدول عن التصريح ما حكاه الشارح عن بعض قوله قالت بيض
سرما جاته تيمني فنرها هذا الذي اراه من قالت فتى لتشكو الغرام عاشق قالت
لمن قالت لمن هو ولا كراس اخت فالتكل وابن اكل على الخاطر بشهادة
الوقف قرينة المقام المخصص للعام فان الباقي ساول اخاه والاول ساوله وابن خالة
اخوي قوله يعدل عن التصريح بنسبة محاسنه اي التكرار او لانه كالم مصرح باسمه بل كني عنه
صارت نسبة المحاسن غير مصرح بها ايضا لان الكناية ههنا في نفس النسبة واليها جعل في
عن غرني تشبيه بالاستعارة الفتى وتنكيرها للتعظيم ولا محالة يعني لا بد من حال يجر الى
لا تحول قوله لا اشتغال عني احدا الا من بل هو لازم منقطع الى ان كان صادقا …
اقواله فقيد وقيل في رتبة الكذب بالانكار … كان كاذبا فقيد وقيل بالانكار
في رتبة النهي بفتح الهاء وتوسط الانكار من الكذب والتنبيه اشعار بخطئه بها قوله
وكذا ما حكي قيل ما رايس للسوابق المعطوف عليه … اراد التشديد الحكي بالحكي لا
الحكاية بالحكاء وتعني اين انت اي شغل انت بحسب مكرك هل كان نزاع الى استماع
قصتنا وقال كان في هذا السؤال سوء ادب … عن خوضه صحيح عن
السؤال عن المكان واجابت بما فيه غلطة اي اساس غلط ان قوله بعيد سحيق اي مكان
بعيد في غاية البعد فقد تعنت في السؤال عنه وفيه نوع تحقيق لانه لا اشتغال بما لا يعنيه
فيه وكما اطلع ما جرى على قلبه غفلة اكثر سوء غضب قرحت وقال غير متقدم ثم دعا له
الا اعرت مطيبا بالموافقة والتمني وزاد في الدعاء لكون الولد صفيا اي لا يعابه
وصفيا وهو يعرف هذا النوع قوله التسرط اي على ثباته علي كل اوكل وهذا انسل بغير ب
وجوب المحافظة على الشروط والعهود اي هو انوى فاتقن … ك
يجب على الوفاء بالشرط وقوله على ما شق عدي اي التصريح يطلع لتضمنه مع المحبين
قال — او ان توجي عطف على قوله او ان تقصد وهذا هو النوع الرابع …
غاية ما ينحرف من ايراد المسند اليه موصولا وقد ذكره باسلوب الخطاب بالنوع الاول
بعيد ذكر الثاني والثالث تعنيفه الجمع للفصول بذلك اشار الى ايراد المسند اليه
موصولا او اخير لفظ التبعيد ليعيدها عن المشار اليه بتوسط عقبة العدول عن
التصريح وقد فسر الوجه بعلة اقتضت تحرك المسند اليه نظرا الى ظاهر … فوزان
الوجه بمعنى العلم يوجد في بعض الامثلة المنوعة على الايجاد كقوله ان الذي سمك السماء
وان الذي حضرت وان الذين ترونهم وان الذي الوحشة في دار تدمضعهم
بان كلمة هذا في قوله ثم نسرح عن هذا … ايراد المسند اليه موصولا …
بان لفظ ثم وذكر النوع واسم الاشارة للترتيب على … بطريقه
الخبر وجهته كقولك ان … عله جمة … على طرقه وطرقه …

بالموصول مع الصلة لان شان اي لان بناء الخبر عليه من اي طريق وجنس من الثواب
والعقاب والمدح والذم اي غير ذلك وحاصله ان تاتي بفاتحة الكلام على وجه ينبه الفطن
على خاتمة كالارصاد في علم البديع وليس شي اما او الا فلانه يعني اسند الى لفظ البناء
لان الذي له طرق واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه واما ثانيا فلان الايماء بنفسه
لا يكون ذريعة الى وسيلة الى التعظيم والاهانة وسائر المعاني المتنوعة كما ستعرفه فالصواب
ان يفسر الوجه بعلة بناء الخبر اي سببه اي الابتداء وربطه به سواء كانت علة لثبوت الخبر
لزي مثل الاول او لا فالاول كان سبب لثبوت الدرجات وعلة باعثة على اسناد الى الموصول
وبنائه عليه وكذا الكفر بالعيب اي الركاك … ثم شرع على هذا الى على الايماء الى وجه
بناء الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان تعني … الايماء ثم تفرع وقوله ربما جعل
استئناف لبيان الاعتبارات اللطيفة قوله الى التعريض بالتعظيم اي لغير الخبر من المتكلم والمخاطب
والغائب نحو الذي … قوله فالمرائي … باعث على ثبوت
الكفاف ادعا … باعثة على الاسناد وذكر وجاد … التعظيم وكذا الكلام في الثبت الخبر
وعرضت بالاهانة قوله ومنه اي ومن التعريض بالتعظيم في باب الموصول وانما فصله
لانه ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم ههنا من الخبر لا من الايماء اي جاء
بعد الخطب الخطير والامر الكبير اي تقصر العبارة من بيانها كثرتها وفظاعة شانها قوله وربما
جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر … وتعظيم شان الخبر عائد … لانه لظهور … التصريح
الحاصل من كلام … يتدرج الى التعظيم الحاصل من عرض الكلام اي … وربما
جعل ذريعة الى تحقيق الخبر ايضا كقوله ان الذي … قد صنف … السماء ليس
على بناء البيت بل هو علة باعثة على اسناده اي المسند اليه وبناء الخبر عليه اي تعظيم شان
الخبر بناء … تشابه آثار الوحشة الغامضة … العظمة بحيث … الى
الخبر عن الموصول من جنس البناء فله مدخل في التعظيم الاثر انه لو قيل … فلانا
الذي سمك السماء كان من تعظيم شان بناء البيت فيما … والايماء … بعد التعظيم
فالتعظيم ناشئ من ذكر الفعل لا من ايمائه اي جنس الخبر وقس على ذلك حال الفرق
والفارق فان التعظيم او الاهانة ناشئ منها تقدم من الموصول او … ليست
لكان المهاجرة معلول لزوال المحبة عادة لكنه سبب فاعل للاسناد الزوال اي بما …
الى تحقق الزوال ولو قيل … بخلاف سمك السماء اذ لا دخل له في تحقق بناء البيت
ولو قيل غالبت الغول … ضربت … لكان فيه تحقيق الخبر ايضا وكذا اكثر
الكاملين يكون ذلك كما اخوانا لهم علة باعثة على الاسناد شفاء الغليل … ذريعة للتنبيه
على الخطاء ولو قيل … صدور الذين ترونهم اخوانكم لكان … على الخطاء
… على حاله وكذا سرت الوحشة في دار البيت باعث على الاخبار … الملائكة
اياه تسلية … على … الاول … ما يوجب تلك الوحشة

اي الخاطر الوحشة

من حرتهم تنبيههم ولوانه الموصول لان المستعمل وذكر المعنى بانيانطقا فقد استبان ان
الايماء بمعنى الاشعار بجنس الخبر ليس كسبيله اى لكل المعانى كيف ولا تنبيه على ذى سكان
[illegible] ان [illegible] سخف الاجلال وذكر سخف الاجلال الذى را عكس فسادها ان
[illegible] التعظيم ان شئ من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان المص اورد الكلام فى الجملة الاسمية
[illegible] موضع الطبيع من تقدم ذكرا اذا اشتغل المصنف ذكرناه الخبر دون اثبات
المسند [illegible] فى منها وبين التعليلين اتحاد وهذه النكتة غير الايماء وما [illegible] عليه وانا
[illegible] المقام [illegible] فى موضع [illegible] الاوهام قوله [illegible] بيت
[illegible] وعائم [illegible] البيت [illegible] من دعائم كل بيت [illegible]
[illegible] اى احكمته [illegible] فلا [illegible] رجوع وذلك
[illegible] والتعليل [illegible] الانسان من شدة الغيظ [illegible] العطش فقال
[illegible] على الارض قوله وربما يقصد بذلك عطف على الاغراض المذكورة [illegible]
ان يقصد بايراد المسند اليه موصولا [illegible] ولا يجوز عطفه على قوله [illegible]
لانه [illegible] فروع الايماء بقوله او على معنى او [illegible] خطاء وانما كان المناسب
[illegible] الاعادة [illegible] ان يقصد عطفا على ان [illegible] الاسلوب
[illegible] الايراد والمسند اليه موصولا لا مدخل له فى التشويق المذكور وليس
[illegible] ولابد [illegible] قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا تشويق
السامع [illegible] الى الخبر وذلك بان يكون الصلة [illegible] الخبر [illegible]
الخبر من ذهن السامع [illegible] لان الوارد بعد التوجه والانتظار
[illegible] من فاعله قال [illegible] شاعر [illegible]
[illegible] آدم عليه السلام من [illegible] الذى [illegible] وقد [illegible]
[illegible] لان [illegible] فى بعض الاعصار
[illegible] اغراض من ايراد المسند اليه موصولا [illegible]
[illegible] الموضع الذى تمكن فيه من شرحه وتلك المعانى كالترغيب فى قولك الذى
[illegible] على الباب [illegible]
[illegible] الذى [illegible] او [illegible]
[illegible] القضاء والقدر [illegible] والا فالكلام [illegible] كونه اسم اشارة
[illegible] احضاره فى ذهن السامع بوساطة الاشارة اليه حسا وذلك لان احضاره [illegible]
[illegible] محسوس [illegible] فان [illegible] غير محسوس [illegible]
محسوس [illegible] المحسوس [illegible] الاشارة العقلية [illegible]
قوله [illegible] الى الاحضار [illegible]
[illegible] متقدم [illegible] من ايراد المسند اليه اسم الاشارة [illegible] الخطاب

على ذكر العدم [illegible] من ذكر الاراد وكذا القصد المتعلق بكل التميز [illegible]
متقدم واتم الاشارات وان كان بحسب الوضع والاستعمال [illegible] ولا المتعدد الا [illegible]
اقترانه بالاشارة [illegible] لكل تميز تعين اذ لا يبق [illegible] بعد الاشارة
[illegible] بمنزلة وضع اليد [illegible] المقصود به عند العقلاء [illegible] فى العلم [illegible]
فان المقصود [illegible] عند العقل [illegible] وكذلك جعل بعضهم اعرف المعارف [illegible]
العلم اعرف نظرا الى انه [illegible] الواحد [illegible]
نظرا الى تميز المتكلم [illegible] الشبيه [illegible] قطعا بكل وجه [illegible]
[illegible] الاشارة على الموصول قوله [illegible]
معنى الاشارة او [illegible] وجعله حالا [illegible] او [illegible] حال
[illegible] على طريقة [illegible] والشمال [illegible]
[illegible] العرب [illegible]
[illegible] القصد الى اكمل تميز [illegible]
[illegible]

وان حصلت ... بتقصد بالابتغاء ... نسبة الالفاظ في المعاني والكشف والتوسط

... علم المعاني قال ثم يتدرع على ما ذكر ان الاصل في اسم الاشارة ان يقصد

... التمييز ... الكمال ثم يتفرع على كل منها ما يناسبه ... تارة يقتصر على ان يقصد ... اكمل

المسند اليه ليتضح عند السامع غاية الاتضاح وهذا امر مقصود في نفسه ... نظر

الاشياء ... المسند اليه ... آخر يقصد ... اكمل التمييز ... بهذا القصد الى قصد معنى

آخر ... كمال عناية المتكلم بتمييز المسند اليه لنوع ... واعتبار ... كما

... بسبب ... وكالتنبيه على غباوة السامع ...

... تارة ... حتى ... كانه ... الفوز

... بتقصد ... ان ... الى

... المعقول ... المحسوسة ... المشبه ...

... التقديم ... لارادة ... بخلاف ... التمييز كما قال

... بالتمييز ... في التقديم مع المناسبة كما عرفت قوله كما قالت عائشة

رضي الله عنها ... ان اسم الاشارة في كلامها ... لا يسند ... او تنزيل ...

... التمييز ... المسند اليه ... ان ...

... اختصر ... او اكمل ... ان ... الذي

... على ... ان هذا ...

... بعد ... والتعجب

قوله ... في موضع ... لانه ... قوله ...

... الاحتمال ... ان يقصد ...

[illegible]

ان لا يكون كل او ... ذلك اشارة الى ما ذكر من الامور الداعية الى ايراد اسم الاشارة

وما تفرع عليها وهذا السلك اشارة الى سلك الدعاء والتنوع وهذا الفصل اشارة الى فصل

كون المسند اليه اسم اشارة ومن جملة اللطائف الداعية ان يورد اسم الاشارة للتنبيه

ان المشار اليه ... المذكور بعد الاجل العلماء ... كقوله تعالى ... على

... الشاعر ... الا ان هذه ... من انواع الكلام

... من اللطائف ... قصد التعظيم بالقرب ... على ان عظمة الشيء

ما ... المتوجه اليه ... كقوله تعالى ... باطله وان هذا القرآن

... في ... الكلام ... الكشاف ... وما امكن ... وبعضها

في ... على ... قال ... الا ... التوسط باللام اي ... المسند اليه

باللام ... ارید بالمسند اليه ... حقيقة اي مع ... الحضور ... في ذهن السامع

فان ... هذه الاشارة ... قال ... دليل

... على ... قوله ... المسند اليه ... في غياب

المسند اليه ... في الروايات ... الله ... يخالف ... و

... من ان ... الانس ... الجن النار ...

... ثم رجع الى ذكر الامثلة واللام في ... المراة

والمنار ... ليس ... من كون ... الرجل افضل من جنس

المراة ان لا يكون امراة افضل من رجل ... ان يكون ... كل فرد من

الرجل افضل من جنس المراة ... خصوصية فرد منها افضل

من خصوصيات افراده ... الكل اعظم من الجزء ... ان كل واحد من

افراد الكل اعظم من جزئه ... الكل ... من ... اليه

اليه ... الجنس ...

... ولم ... الجنس ...

... وقوله ... ان ... اللام ...

... ان شاء الله تعالى ...

... الاستغراق ... الجنس ...

... على ... الجنس ...

... الكتاب والحكم والنبي ... الكتب والاحكام ...

[illegible]

على سبيل التنوير مع قوله ولقرب المسافة متعلق بقوله يعامل بين حال من المسافة واذا
تاملت [illegible] للغرض بنفسه الا انه في الحقيقة ظرف لغو وهذا التنوين اشارة الى التنوين الجنس [illegible]
ولفظ [illegible] لان المقصود ان يميز الاسم منكرا عن معرف شيء من التنوين [illegible]
القرب انما هو بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس اذا اريد بالجنس من حيث
وجوده في ضمن فرد [illegible] لعله قرينة تقتضيه ذلك كقولك حيث لا عهد ادخل السوق
[illegible] فان موقع هذا المعرف [illegible] المنكر وهو الفرد المنتشر كما قلت [illegible]
[illegible] الفرق سواء كان في المعرف شيرا الى كون ماهيته ذلك الفرد معلومة وليس
[illegible] الاشارة والتنوين الجنسي للافراد بهذا الاعتبار سوا التنبيه بين تعريف العهد [illegible]
وان قصد بالمعرف بلام الجنس الى الماهية من حيث هي كان الاشتراك الذي [illegible]
[illegible] الاحكام [illegible] باعتبار ما نبت المعرف والمنكر من بعيد لان المراد بالمعرف [illegible]
من غير ان يلاحظ [illegible] وجودها في ضمن شيء من افرادها وبالمنكر منها فرد مبهم من [illegible]
[illegible] بنحو موجود في ضمنها ومنكرها [illegible]
الماهية من حيث هي الا ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر [illegible] يجوز ان يعامل
[illegible] الفرد المنتشر يعامله المنكر كما هو المشهور [illegible] ان يجوز ذلك في هذه
[illegible] تعالى [illegible] معاملة غير المعرف [illegible] ان هذه المعاملة جائزة او يجوز
[illegible] هذا المعرف [illegible] كسائر المعارف [illegible] على [illegible]
[illegible] الماهية من حيث [illegible] القرينة [illegible] الاستغراق بل
الجنس من حيث [illegible] في ضمن بعض افرادها [illegible] على [illegible] من [illegible]
[illegible] مخصوص [illegible] ولذلك [illegible]
[illegible] وصف [illegible] ان ذلك [illegible] للعدول عن [illegible] الى الوصف
[illegible] للوصفية على [illegible] وصفا [illegible] على [illegible]
[illegible] ان يحمل [illegible] كان اراد [illegible]
[illegible] فلا [illegible] لا يقتضي الا الاتحاد [illegible]
[illegible] به والاستغراق [illegible] والمعرف الذي يعامل معاملة المنكر [illegible]
[illegible] والمراد الاشياء [illegible] على [illegible] اشياء كثيرة في القرآن
[illegible] الا المستضعفين من الرجال والنساء و
الولدان لا يستطيعون [illegible] ولا يهتدون سبيلا [illegible]
[illegible] والنساء والولدان وفيه ان غير المغضوب صفة الذين انعمت عليهم [illegible]
[illegible] الموصول كالمعرف باللام في هذه المعاملة [illegible]
[illegible] الاستغراق [illegible] ان اريد [illegible] بل [illegible]
[illegible] لان [illegible] ان العموم [illegible] السبيل [illegible]

عنه الاستغراق اي بعضنا الافراد وانما جعل تعريف الاستغراق مقابلا لتعريف الجنس [illegible]
[illegible] المشهور [illegible] ابو سع العهد الذهني تحت تعريف الجنس الا انه اشارة هنا الى
[illegible] الذهني [illegible] فلم يجعلهما على حدة وقرينة الاستغراق في ان الانسان
[illegible] والاستثناء [illegible] من صحة وروده فان قلت اللام في السارق
والسارقة موصول وعموم الحكم مستفاد من علية الوصف [illegible] قلت [illegible] كون اللام
موصولا لان هذا الموصول في حكم المعرف باللام ولا شك ان هو اسما [illegible]
على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العلية لا يقال اذا كان السارق عاما [illegible]
النفي [illegible] ان يقصد به نفي العموم لا عموم النفي [illegible] ان النفي يتوجه الى [illegible]
لا الى اصله لانا نقول ليس ذلك كليا الا ترى الى عموم قوله تعالى لا يحب كل مختال
فخور [illegible] ان [illegible] العموم في الكلام [illegible] النفي عليه [illegible] كان
النفي واردا على المقيد [illegible] عمومه وان عكس كان القيد واردا على النفي
فيفيد العموم نفيه [illegible] على [illegible] قوله او كان
المسند اليه [illegible] معهود من الحقيقة عطف على قوله اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة
وانما [illegible] او حصة معهودة [illegible] عطفا على نفس الحقيقة او العموم [illegible] التعريف
[illegible] مستقل من التعريف بل التعريف الجنس [illegible] الاستغراق [illegible] التعريف الجنسي
قوله [illegible] كل [illegible] على ان الحصة المعهودة من الحقيقة [illegible] فردا
[illegible] اكثر [illegible] ان معهودة [illegible] باعتبار [illegible] مذكور [illegible] كلام [illegible]
[illegible] قوله تعالى [illegible] الى جميع المذكور من [illegible] كل [illegible] ولا شك ان
هذا الجميع [illegible] معهودة من [illegible] الاستغراق [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] ان كان [illegible] في الصفات [illegible]
[illegible] في حكم المعرف باللام فان قلت [illegible] كل عدد [illegible] او فرد [illegible]
غير خارج عنهما كان العهد والاستغراق [illegible] في لفظ العدد [illegible] اذا قصد بلفظ
العدد [illegible] الافراد [illegible] حتى يكون معهودة [illegible]
من كل [illegible] ان الحصة المعهودة من الحقيقة [illegible] على جميع افرادها [illegible]
[illegible] قوله فعصى فرعون الرسول [illegible] على ان التعريف باللام
لا [illegible] المسند اليه [illegible] الامثلة من غير [illegible]
الاختصاص [illegible] هذا الباب [illegible] حاجة الى [illegible]
[illegible] الى [illegible] قوله [illegible] اللام [illegible] الاستغراق [illegible] العهد
[illegible] الثالث [illegible] ان القول [illegible] اللام [illegible] الجنس [illegible]
[illegible] ان اللام [illegible] للعهد [illegible] الاولى [illegible]
[illegible] التعريف الحقيقة ايضا قال [illegible] واما [illegible] التنوين [illegible] الاضافة اي

٢٩

يوصف المسند اليه بالاضافة وقوله الى احضاره اى نعينه متعلق بطريق لتقيده بمعنى توصل
واصلاً مصدر مؤكد لانتفاء الطريق او حال من طريق اى انتفى طريق سواها انتفاء كلية او نفيه
ملتبساً بالكلية قوله انه لم يكن عندك منه اى من الغلام شىء من طرق التعبير عنه سواه اى سوى
انه غلام زيد اولم يكن عنده مايعلم شىء سواه وفيه بحث لان النسبة الاضافية يجب ان تكون
معلومة للمخاطب لاشك انما تصح ان يتبع صلة بادنى تصرف لا يشتبه على ذى بسكه فيقال الذى
هو غلام زيد فيرجع الى ان الاضافة اخصر قوله او طريق سواها اخصر الا انه لم يكن عند المتكلم طريق
غير الاضافة اخصر من الاضافة فيتم ما ان الاضافة اخصر الطرق لا كا صله عنه فى احضاره
نعنيه ولكن ان يجعل سواها احسنارا من طريق اخصر فيدل على ان الاضافة اخصر الطرق قوله
هواى اى مهوى ومهويى اخصر من الذى اهواه وان تعنى عن [illegible]
ومعوض عنها الالف المتوسطة مصعد من اصعد فى الارض اذا ابعد فيها جنيب مجنوب
مستتبع يقال لكل تابع منقاد جنيب يريد ان محبوبه راحل مع الركب اليمانيين وجسمى مقيد بمكة فاختار
الاختصار لعدم الارتياح الى بسط الكلام قوله اولان عطف على ما تقدم بحسب المعنى اى
يوصف المسند اليه بالاضافة او لاغناء طريق سواها او للاختصار او لان فى اضافته وصوله
مطلقا فى سوق الاختصار وقد يقال هو عطف على [illegible] لم يكن عطف [illegible] على [illegible]
النقض للاضافة حاصله متى لم يكن طريق او حاصله لان فى اضافته وضعه ان اللام [illegible]
الحاصل ذلك لان اللام العطف على الاضعاف قوله مثل ان يعنى بالنصب على نيه من وصول او
حال من [illegible] انه يصير قوله الاول عطف على المتعذر و ترك فاعل له قبله [illegible]
اسم التفضيل فى الفاعل الظاهر اشتراط المعتبرة فى مسئلة الكحل يكون شاذا او جاء الى
يكون الاول تركز جملة اسمية معطوفة على جملة الاولى المتعذر نظرا الى المعنى كانه قال فى التفصيل
الذى تعذر او الاولى تركه فيلزم جعل الاسمية صلة اللام [illegible] التبعيضة قوله يحتمل يكون
كضيق المقام لعدم الفرصة واو التفصيل الى ملال السامع واشتماله على [illegible]
سمج او صلاحية نظر كا شتهار النفريح بنسبة الفعل الى صريح اسمائهم واسقط التفصيل
سيما بعض على بعض نتورث عداوة اذ [illegible] قوله يعنى هذا من قبيل المتعذر
عادة لان المراد القبيلة ويوم التقاء يعمول بمعنى الشاملة من كانهم والقبيل [illegible]
ما شتق شهون والاسد اذا كان ذا اشبال له ولد كان اشد ممن لم [illegible]
ما ترك تفصيله للاولوية اذا المراد انهم محدودون والمعنى انهم لم يتوفوا الموت بهم عن [illegible]
عن عزمهم وانهم لا يسيحون كسائر الاعراب ترك تفصيله احترازا عن تقديم بعضهم على بعض و
التفريح بما كانوا [illegible] قوله قومى هم المفترح باسمائهم [illegible]
من الاقارب [illegible] الا انه يورث [illegible] اسم اخوه كان [illegible]
ترك الاسقام [illegible] بان الاسقام منهم بعيد او بالمفترح اليه لان [illegible]
فيا لقاسيع ترك فيه التفصيل لان مقصود التفصيل باعتبار كثرة العدد والملوم [illegible]

صرحا فيضيع التفصيل واتفق الاخبار بسبع من القضلين كون لفواو القائد يستعجن التفريح
بعض اسامى القبائل ككلب وكلاب وغيره قال اولا لئلا ذلك اى تاويل القبائل بالاحباب
على الى ثلث قوله او مثل ان تتضمن اى الاضافة اعتبار اللطيف مجازا اى المجاز كما
الاضافة لادنى ملابسة فان الجهة التى كسر فى الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل
المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت فى ادنى ملابسة كانت مجاز العقلا
لا عقليا كما توهم لان المجاز فى الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلى الى محل اخر لاجل
ملابسة بينهما بل نسبة الكوكب اليها لظهور جدها فى شدة تلك برد الشتاء بتنوينها فظنها فى زمانها
يقول لما اى زمان طلوعها انه هى سوا ابتدا اراد فجعلت هذه الملابسة منزلة الاختصاص
الكامل وفيه لطف قوله اذا قال تبه يستشهدا ان احدها ان الايتان للضيف نداء اضافه
الى الضيف لملابسة اياه فى شربه منه ولى جعل هذه الملابسة منزلة الاختصاص الكلى سائغ
فى اكرام الضيف ولطف والثانى ان ذا بمعنى الصاحب اريد به اللبن واضيف الى الاناء
لملابسة اياه بكونه فيه فهو ايضا من الادنى ملابسة اى اذا قال الضيف حتى ما شربت
قال الضيف اخلفت بالمد خلقه واللام فى لتغنى جواب القسم والياء مشددة سقوط النون الخفيفة اى لتبعدن ذا الاناء عنى وتجعلنه فى غنى حتى كان ضيح الطعام محتاج الى منى
يطلقه وقد روى بكسر اللام على انه رواية وليس شىء من هذين القائلين مسبنا البيان
الاولى بعضهم الاسلوب الاانه ترك تفننا فى ايراد الامثلة انما رجح عن البيان قوله او
مثل ان يتضمن نوع تعظيم اى للمضاف فانه عظمها باعتبار كمالكية والمملوكية
والعامة فى الامثلة المذكورة ومثال تعظيم المضاف اليه ضارب زيد بابا له مثال
الافخر هو مذكور فى الكتاب فتركه او غيرها عطف على نوع تعظيم وذلك كالتحريض على الاداء
حق المضاف فى قولك صديقك بالباب وعكسه فى قولك عدوك لتبلغ عليك والاستعطاف
فى نحو اسيرك يمتنع اليك والاستهزاء والتحرز نحو حتى اوما

واما حاله التى تقتضى وصفه فلوقوع فى ابراد وصف المسند اليه التوصيف اذا كان ذلك النعت
مبينا للمسند اليه كاشفا عن ماهيته فالتوصيف الاول هو مجيم عند المعرف الكاشف
عن حقيقته وفيه ايضا اشارة الى علة الحكم اى الاحتياج الى مكان فارغ يملؤه الجسم يجمع كالحاكم
هنا كان او صافيه ليس شىء منها كاشفا كاشفا لانا نقول الوصف فى الاصل مصدر فى ذلك
على المنفرد فقال المجموع وصف كاشف ايضا فقال الله بمعنى المحمد فى اعجاز وقد يقال
الكاشف عا الطويل المسند سيفيه اى الويض والعميق والوصف فى المثال الثانى بمعلى
وجوها ثلث الكشف والمدح والتخصيص وذلك ان التعى ان حمل عن سنا الرسح اعنى
الذى يفعل المواجبات كلها وترك السيئات برمتها فان كان الى طرفا سالك التقى
كان الوصف كاشفا وان كان عنها كان مادحا وان حمل على ما يوجب من معناه الكفوى
اى المجتنب عن المعاصى كان الوصف مخصصا قوله باسرها اى تمامها والاسرى الاصل

الذي يشتكى به الكبير وقال هو كل ما يشين اي يعيب صاحبه قوله ويجتنب الفواحش المنكرات
من افرادها اي يجتنب جميعها والتقدير يجاوز آخرها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد فعدي
بعن اي متباعدا عن آخرها بالتجاوز وفيه مبالغة ليست في تقدير متباعدا عن آخرها
وليس المقام مما يتوهم فيه انه من تجاوز عنه اي عفا وكذا ان يقول المعنى اجتنابا بالغا في
آخرها وذلك انما يكون اذا بلغ في الاجتناب آخرها وتوزيع فيه لم جاوز عن آخرها والكائن
مازال فيجي قوله كاذكى جذوته تشبيه بالجمر لم يجعله جدا كالاول لان بعض احواله مقدم المنع
مذكور النزاهة وتشبيها في افرسوان الاول من قبيل كشف لخفاء العينه والثاني من كشف
المفهومات الشرعية قوله وصل للطائفة بزيادات العدول عن العبارة الظاهرة اعني الذي
يفعل الواجبات باسرها ويجتنب المنكرات من افرادها الى قوله الذي يؤمن ويصلي ويزكي
فوائد الاول ان الحسنات كلها اساسا ومنتهيا الى اجلائها حتى انه لم يستغن عنه شيء منها اصلا
ومع شرف بعضها اعني الايمان ب انقسام الحسنات الى قلبية وقالبية ومالية ح الاشعار
من القلبية على الايمان ومن البدنية على الصلاة والزكاة منها على انها اصول وما عداها
منطوية تحتها والثالث ترتيب ذكرها على تفاضلها اعني الايمان ثم الصلاة ثم ما هو من العبادات
البدنية اعني الصلاة تستتبع سائر البدنيات من قوله باقي العبادات ودلالة على الصلاة
والزكاة وانه كانا اصلين مستقلين لا عدا اثما لكنهما ليستا شرطا في الصحة فان الاسلام
قد تستغني عنها بعدا الولاء ويخله في الاساس قوله وذكر ثم لما ان عطف على ذكر
اساس الحسنات قوله ونظيره اي ونظير قوله المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي
على التقدم لان الموصوف ههنا ليس مسندا اليه واما ماله في شرح الوصف منزلة الكاشف
ان في الكشف لاتي كونه كاشفا على اللطف بحيثه لم تعلق في كون الوصف كاشفا لان الكاشف
المطابق مساو له وقد عرفت ان وصف المتقي منزل منزلة الحد فالوصف في قوله الدرس الغاية
منزل منزلته قوله تجري عليها اي الموصوف وعليه فاعل تجري او فيه ضمير الوصف ترك ابرازه
والاتقى بالرفع على انه خبر ان اي لبيان السابق اعني منزلة ان الذي مع اسعافه والتحقق والرد
وما تشبيهها او ما نصب على المدح وخبران قوله بعدة قبله اساسا او وكى فلا يتبع الاتيان
شيء او لمن قد يجاوز الا يبدعا وصف الالمعي وسواله الذي المبتدع ما يكشف به معناه و
الفاتك وسواه يصيب ظنه كانه راى المظنون او سمع او رؤي اي حلكى والاشاد
الحذر والبدعة الاو الوعيب اي لا ينتفع الا بالامور المرئية الحذر من ايرك ابي الحال
قوله حكى عن الاصمعي اسناف يدل على كون الوصف كاشفا لا عليه قوله ومما تواقي هذا
الى ما سبق قول ابن نصله عنه كون الموصوف فيه يمكن ولا احتمال ان لا يكون جزوعا
ومنوعا منه لعلو عارفا في الاشياء وعلى التقدير مجموعها منزلة الكاشف للهلوع قوله
عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب يحكي عنه هذا الكلام اعني قال الخ قوله
او مدحا لم عطف على قوله مبينا اي كان الوصف مدحا لم قوله او كاد

الاولى بان يقال او كاد قلت لا لم عطف على قوله كبيرة وعلى كلامي اي اذا افصح واراد
بالمتقي ههنا المعنى الشرعي ايضا الا انه يثبت الكلام على انه معلوم للسامع وذكر شيئا من الامور
مدحا له ومعضها بالذكر اظهارا لفضلها على غيرها لا لاستتباعها لما عداها كما في صورة الكشف
بل هي ابرالها ومدحا قوله زيادة تخصيص وذلك لان الموصوف هو ما فيه تخصيص فقطعا
فيفيد الوصف زيادة تخصيص اي توضيح بازالة الابهام وفي قوله بعد اعني والكشف
او المدح اشارة اي ان التخصيص لا يتوجد في الوصف الكاشف والمادح اذ لكن المقصود
هنا ليس احدها لا بمجرد التخصيص كما في الصفة المخصصة ولم يذكر الذم اختصارا قوله واثني به
بالبيع المجتنب عن المعاصي اراده بالمعاصي المنهيات ليعلم النهي بها حتى يكون ترك الواجب
نهي عنه فلا يدخل في المعاصي بالمعنى المذكور فلا يرد ان المجتنب عن المعاصي كلها يكون
آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مخصصا واعلم ان صاحب الكشاف ذكر في
هدى للمتقين هذه الوجوه الثلاثة ونقلها المصنف الى المثال المذكور ليكون من باب الشذارة
قوله وكان ما يعلق عطف على كان الوصف مبينا اي كالكم المقيس بوصف المعزي اذا
كان الوصف مبينا او مدحا او كان ما يتعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح
والذم والتخصيص والتاكيد مطلوبا قوله وما نزل منصوص الا ههنا اثبات
مطالب مشتركين كلا منها يتقدم العلم على الحكم ليقبله الذهن حال وروده عليه بلا توقف
الاول ان الوصف ههنا ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له
وذلك لان المقصود بالوصف تمييز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون
معلوم الثبوت للموصوف عنده لاستحالة ان تميز شيئا عن شيء بما لا يعرف تميز لخلاف الخبر
اذ حقه ان لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب ولهذا قيل ان الصفات قبل العلم
بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات ثم شترك ان في ان حقهما ان يكونا معلومي التحقق للموصوف
والمخبر عنه عند المتكلم فان قلت قد ينعته بالوصف المدح او غيره دون الصفة المخصصة
المدعي كلها قلت الاصل في الوصف هو التمييز لكن ربما يقصد به معنى آخر كون التمييز
حاصلا ايضا كانتا اشارة الى ذلك آنفا واما قال فلذلك ان تتوسل لان العلم بالمقيد
عمر كانه في حصول العلم بالمطلق الايدس الاما والنظر قوله كما تزال منتقل والفرق
به كما ترى المطلب الثاني ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحققه
للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قلت لا يلزم من كونه معلوم التحقق للموصوف
عند السامع والمتكلم ان يكون متحققا له حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون
اعتقادهما غير مطابق للواقع قلت الكلام مع تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد ونفس
يلزم من تحققه للموصوف تحققه في نفسه واما الاعتقاد تحققه له فيستلزم الاعتقاد
تحققه في نفسه لا تحققه في نفسه واما قال ثابتا متحققا مع ان الثبوت والتحقق
بمعنى واحد وذلك المعنى عند المعتزلة اعم من الوجود فلا يرد عليهم النقض بالاوصاف

وبظهر من هذا الحق بطلان الملازمة بين ثبوت شئ لغيره وبين ثبوته في نفسه وكذا بطلان
التفصيل المذكور بل التحقيق ان ثبوت شئ لغيره يقتضي ثبوت الاعراض بحالها لا ستدعي
ثبوته في نفسه واما الثبوت للغير مع اتصاف الغير به فلا اتفقنا الا سوا كان
ذلك الاتصاف خارجيا او ذهنيا كظروف الوجود كانه الاربع فانها لازمة لها
في الخارج مع انه لا وجود له فيه وكذا اذا التصور بل كانه صارت مصورة بالوجه
مع انه حاصر مصورة منها بدهه

الاضافة والاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعمى يجوز ان
يقولوا انها ثابتة في انفسها وان لم تكن موجودة وما قال ان هذا الحكم منا والا لظهر ايضا تتمة
فنقال وان حق كل ما تقصدانه ولا اشتبه عليك ان حق كل ما تقصد ثبوته للغير سوا كان
بطريق الاعلام والاخبار كما في الاخبار او بطريق الاشارة والاخطار كما في الاوصاف
ان يكون في نفسه ثابتا لما علمت من ان تحقق الشئ للشئ فرع على تحققه في نفسه ولو بهما بثبوته
عند المتكلم حيث قال وعندك لان قصدك ثبوت شئ لغيره وحكمك به يستلزم عليك ثبوته
له وهو يستلزم تعلق ثبوته في نفسه فتلخص من ذلك كله ان الشئ اذا كان ثابتا للغير وجب
ان يكون ثابتا في نفسه وانه اذا قصد ثباته لذلك الغير فان كان بطريق الوصفية وجب
ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب وان كان بطريق الخبرية
وجب كونها معلومين للمتكلم وحده ثم ان معنى قوله كلما تقصد ثبوته للغير كلما يمكنك ان تجعله
وصفا او خبرا ومعنى قوله فحقه كذا انه ان يكون متصفا بكذا ارجو بما فالقضية المشتبهة منها
هي قولنا كلما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة وتنعكس بعكس
النقيض على طريقة المتقدمين الى قولنا كلما لا يكون ثابتا كذلك اي في نفسه وعندك لا يمكنك
بل يمتنع منك جعله وصفا وكذا جعله خبرا ايضا وقوله او تحقيقا اشارة الى انه لا فرق بين العالم
وتمييزها تحت سوال المستحيل معنى انعاقا لا تحقق ولا ثبوت له اصلا وقد يوصف بصفات ويحكم
عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل لم يتعقل يمتنع الحكم عليه لا يمكنك ان تقال بل كل الصفات
والاخبار ثابتة في انفسها بحسب الخارج واما الثبوت الذهني فهم لا يقولون به قوله ومن هنا
استوضحت هذه اشارة الى مسئلة كلامية هي ان مشايخ المعتزلة سموا المشار الى الذات
والصفة وعرفوا الذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم والاشارة لا تخلف الذات
في العلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار مدخل في حد الذات فتقرر عليهم بان ما فيها
من كون الوصف تحكي معلوما يحقق لغيره اي في نفسه يدل على ان الصفة لكل ما علم الذات
معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا معناه شئ له العلم فالشئ هو الذات ومعنى له العلم هو
الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا كان ما تدرج في مفهومه معلوما ايضا فالصواب ما ذكره
ابو الحسين من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وتحقيقا انهم وجدوا النسب التي تحمل الذات
بلا فقط المراد بها وترفعها الا بحيث لا تمكن الاخبار عنها من حيث انها وان العلم بها في
الاستقلال تسموها صفات وما عداها ذوات فالصفة معلومة تبعا حيث جعلت لم لتبتها عليها
عندها كالمرآة للصور التي تشاهد فيها وهذا المقدار من العلومية لا يقتضي صحة الاخبار
لولا بد للمخبر عنه من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة في حد الذات
وقوله اذا استوضحت يتعلق بغيبي وان يحدث علي غيبي وقد يلتقيع عبارات عن التقرير
والحفظ من الزلل قوله وان تحقق عطف على ان يحدث يريد ان الموصوف والمخبر عنه
حقهما ان يكونا ثابتين في انفسهما لانه قد اثبت لهما ما هو ثابت في نفسه وثبوت الشئ للشئ

فرع ثبوت ذلك الاخر في نفسه فان قلت لا حاجة في هذا الى استيضاح ما تقدم قلت نعم
لكنه نظرا الى انك متى تحققت ان ثبوت شئ لغيره فرع ثبوته في نفسه تحققت بلا شبهة
ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه لان هذا اولى لانهم جوزوا كون
مبادي المحمولات خارجية معدومة كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها قال
ثم لعلك ان الطلب هذا هو المطلب الثالث وهو ان الجمل الطلبية يمتنع ان تجعل وصفا
او خبرا وانما اورد لفظ ثم لان اثبات هذا المقصد لا يتم الا بذكره هنا وهو بل على
ما تقدم من كون الوصف او الخبر ثابتا عند المتكلم قوله كما سيأتيك كل ذلك في فائدة
الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة ويعلم منه ان الطلب سعي
في تحصيل شئ والا لما استدعى مطلوبا كذلك وذكر ايضا انه يستدعي فيما هو مطلوب ان
لا يكون حاصلا وقت الطلب ويعلم منه انه يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعى ان يكون
مطلوبه غير حاصل وقت الطلب ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب
سعي في التحصيل وان تحصيل الحاصل محال لكان اولى قوله مثلها بدل من مطلوبك اي تعلم
ان مثل مطلوبك في نحو هل رأيت ثابت عندك يجوز ان يكون الطالب ثابتا في نفسه لا
يعلمه الطالب فتطلبه واذا لم يكن ثابتا عندك لم يمكن لك ان تجعله وصفا وخبرا ولقائل
ان يقول مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا
بعد فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الانتساب الى الموصوف عند
السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لا يعلمه المخاطب الا بالكلام الصادر عن المتكلم
الدال عليه وكذا سائر الانشاآت فلا يقع شئ منها وصفا الا بتاويل واما الخبر فلا يجري
فيه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما غلط نشأ من
اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وما يقابل الانشاء ويستدل ان المعنى على ذلك بان الخبر
يجب ان يكون ثابتا في نفسه ومدلول الكلام الطلبي ليس كذلك فقد ظهر لك بطلان ما ذهب اليه
بعضهم من انه يجوز وقوع الانشاء خبر المبتدأ بلا تاويل والمشهور هو التاويل وذلك
لان خبر المبتدأ لا يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتدأ او نعت اليه
سواء او نعت النسبة فيها او يستفهم عنها ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيد اضرب به
ليس من احوال زيد لانه اجري على ظاهره كأني قولك اضرب زيدا واما اذا اول بقولك
هذا اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد
وفيه مبالغة يعول عنها قولك اضرب زيدا الا لكن هناك امرت بضربه واشرت الى
انه يستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واما مثل ان زيدا قام فالقاف
فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام فيها داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ و
المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله ولذلك اي ولامتناع وقوع الطلب وصفا
او خبرا وقوله تسمعنا نقول كقولك سمعت زيدا يقول فيقول اما حال اي سمعته قائلا

والمعنى سحقه تقديرا مألكا واما بدل بناء على المصدر اي سحقه فذكره وقد نبّه مع انه ثاني مفعولي
سحق والمذق اللبن الممزوج بالماء وقوله اي بمحل نصب لقول مقول عنه اي لا نريد ان
هذا القول مقول عنه تحقيقا بل تقديرا على معنى ان المذق محل رائه على ان الكلب
شابه المذق اي من يحضره بذلك القول وحاصله جاؤا بمذق لونه لون الذئب الا انه
عدل عنه للمبالغة كانه قيل هو بحيث من راه قال لصاحبه هل رأيت الذئب فهذا
اللبن لونه مثل لونه ولفظ قط لاستيعاب الازمنة الماضية واللام في لا ابرا و متعلقه
محل والتغيير للمذق والتورق بما فيه نفر بها لسوله واشتباه بالنعم اللبن الرقيق و
تشبيه اللبن ترقيقه بالماء قوله وفي مثل اية اضرب اي وسمعنا نقول في مثله انه
محول انما قدر ضمنا نعال وفي البيت نقول للاشعار بجواز الامرين قوله وقد عطف
في نقول اي ولذلك سمعنا نقدر والقام اشار الى تقدير القول في الاية ومن ان جعل
العذاب المهين معهودا خارجيا قدر القول متعرفا اي المقول عنه و ان جعل معهودا
ذهنيا قدر منكرا اي مقولا عنه وعلى الوجهين يجوز ان يقدر مقولا على انه حال فالاكثر
في الحكم الخبر وقيل ارله في الاستفهام على وجه يقع صفة بلا تقدير القول فان كان الكلام
مع ان المعنى من العذاب المهين الشديد التفظيع في الفاء فقد كرمن فرعون ان في معنى
صفة من فرعون وقوله على الوطن من الاستفهام احترازا عن تراه العامة بلفظ من الجار فيكون
حالا اي كائنا من فرعون قوله بانه متعلق بمفسره الضمير في كونه للعذاب الكائنة في
الشدة والفظاعة وهل تعرفونه بدل من قوله من فرعون ومن هو بدل من مفعول
تعرفونه وقوله في فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد من من هو كانه قيل اتي عال هو
في فرط عتوه والكتة الجديدة المعترضة في فم الفرس كشبه التشكيه مثل في فرط الاباء
عن الانقياد والنزع عن التجبر وتجاوز الحد في الظلم ماخوذ من لفظ فرعون الاستهام
بذلك وقوله فالكلم بدل من هل تعرفونه والمعذب على صيغة اسم الفاعل و تمييز للفظ
وقوله ثم عرف عطف على قال اي عرف حال فرعون في فرط عتوه الشنيعة وقوله
ويسطع لها الاظهر بقوله ولكانوس الى منها معاني وفيعة للطيفة كانها ثمرات كانت
محجبة في اكمامها استار اي ان من قدم كتابه هذا حق فذنشا اطلع على بطائنه عن
قال واما المجاز التي يقتضي تاكيد اي تعقيب المسند اليه الموصوف بالتابع المسمى بالتاكيد
والمراد بالظن التوهم والاحتمال فان السامع ربما توهم في هلك بالسند على المسند اليه انه
تجوز نسبة اي نسبة المسند الى غير ما هو له تجوزا بل على انه تجوز الفعل او سهو
فيه بان غفلت عما هو له فذكر شيئا غيره كانه او نسيه فتوهم غيره موضعه والسهو ما
ينبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون الحافظة والنسيان فانه زوالها
عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا اردت دفع ذلك التوهم اكدت
المسند اليه تاكيد اللفظي اما باعادة لفظه بعينه بحروف ايده ايده و اما بذكر ما هو في حكم

اعادة

اعادته مثل عرفت انا فيدفع به توهم التجوز والسهو والنسيان او تاكيده المعنوي بلفظ النفس
او العين فيدفع به توهم التجوز دون السهو والنسيان لاحتمال ان يتوهم وقوع ايذ نفسه
موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله وربما كان اي وربما كان القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد
اللفظي او المعنوي المذكور مجرد تقريره اي تحقيق معناه في ذهن السامع فانك اذا قلت جاءني
زيد زيد توهمت ان معنى زيد لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادته لتقرره فيه وانما قال مجرد
التقرير منبها على ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شيء اخر من دفع التجوز او غيره
فان التاكيد اللفظي ذكر الشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا ولفظ نفسه وعينه في قوة التكرير فلا
يخلو من التقرير وورود لفظ ربما اشعارا بانه قليل بالنسبة الى ما تقدم قوله كما تقول ليس
متعلق بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه البعض او ليس في نقل اعتبارا لتقدم
وانما خرج التمثيل لتطلق على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل هو متعلق بما قبله وذكر
مجرد التقرير اعتراض بينهما كانه قيل او للتاكيد لدفع توهم التجوز او السهو والنسيان يقتضي تاكيد
المسند اليه كما تطلق عليه ذلك التفصيل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يفيد
التقوي وان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز او السهو والنسيان فتعلم
من ذلك ان تكرار المسند اليه في قولك انا عرفت قد يقصد دفع ذلك التوهم انما ينبغي تكريره على وجه
التاكيد فيكون ادل وهو مقتضيه لتاكيد المسند اليه لا لتكرير مطلقا قوله او يفهم النسبة او الشمول
عطف على التجوز اي ان لا يظن بك السامع في قولك اذا بعض عدم الشمول اي الاحاطة فان المسند اليه
اذا كان عاما او ذا اجزاء وجاز ان يقصد به بعضها جاز ان يتوهم السامع انك قصدت
بعضها فلا يكون الحكم شاملا جميعا فيمكن بكل ونحوه التجوز الشمول كقولك جاءني الرجال
كلهم وليس يندفع به توهم السهو او النسيان اما التجوز العقلي واما عن الرجال فلا ما تقده
قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه اذ الجمع المعرف يدل عليه فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقيل
لدفع خلاف الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصادر عن احد المتصاحبين يسند اليهما فيكون
لدفع التجوز العقلي دون اللغوي واما اذا اردت دفع توهم ان الجائي رسولان منهما ان
ان تقول انفسهما فلا عما وكذا اذا اردت دفع توهم ان احدهما جاءه والاخر مجرى على
ذلك المجيء بطريق عموم المجاز وجب ان تقول جاءني الرجلان لان توهم التجوز اللغوي انما
هو في المسند واذا اردت دفع توهم السهو او النسيان وجب ان تقول الرجلان الرجلان
قوله منه كل رجل اي وما يدفع به توهم خلاف الشمول ان لم يمكن تاكيده اصطلاحا وذلك
لانه في معنى قولك الرجال كلهم عارفون فنبه الاعتبار منه دفع خلاف الشمول فقد يقال الحكم
اذا كان نسبة الى جميع افراد الجنس على سواء فهم منه تلك العموم كما في قولك ثمرة خير من
جرادة ورجل وانسان في الياسين للشمول ولفظ كل لدفع توهم خلافه واذا ترك التمثيل
كان لفظ كل في المثالين لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم خلافه
قال واما المجاز التي تقتضي بيانه اي تعقيب المسند اليه الموصوف بالتابع الذي يسمى عطف بيان فلافادته

٣٢

بيان سوء تفسير ... انما قال زيادة الافصاح لان الوصف لا يخلو من وضوح قوله ما يخصه
من الاسم سواء كان العلم وغيره فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح والبيان
ان يكون اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق مثل الله ام ان يكون مختصا به في الجملة وانه
بالقياس الى ما تطلق عليه لفظ المتبوع سمو الافصاح اه وقد صرح في قسم النحو بكون عطف
البيان اعرف لكنه ليس بلازم بل انما يكون هو فيها بجواز ان يكون متبوعه عند الاجتماع و
لا يكون اعرف منه عند الانفراد قوله وقوله علت كلمة مبتداء وخبر من هذا القبيل اي
من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان اصطلاحيا والمتبوع
مسندا اليه فان اسمين وواحدا من الصفات المؤكدة الا انه لم يقصد بهما مجرد التاكيد كما في
امس الدابر نفخة واحدة بل قصد بيان ان الغرض الاصلي من متبوعهما هو ذلك المعنى الذي
اكدتهما وليسا في البيان كالصفة الكاشفة لعدم بيانهما مفهوم المتبوع ومنها بيان المقصود الاصلي
من متبوعه وتوهم كونهما من عطف البيان باطل لانه عرف في النحو بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه
لا على بعض احواله بيانا لكونه اعرف الابدان اي انه اورد الاية الاخرى مرضيا لا لاجال التوهم
كونهما من عطف البيان لانه اشترط كونه اسما قوله وكذا لفظ اله يحمل الجنس والوحدة
وذلك ان اسم الجنس كالانسان مثلا ان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة اعني الوحدة
المنتشرة كانت الوحدة داخلة في مفهوم اللفظ لا يتبين مفهوم اليمين وان كان موضوعا للماهية
من حيث هي كانت الوحدة مستفادة من تنكيره وتنوينه لكن الراجح هو الثاني قوله والذي له الكلام
مسوق هو العدد في الاول وذلك لان سوق الكلام للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس
الاله لا عن اتخاذ جنس الاله فقصد النهي والاصل فيه هو العدد واما الجنس فقيد للنهي عنه
ثم اله قوله والوحدة في الثاني وذلك لان المقصود اثبات الوحدة له في الالوهية
لا اثبات الالوهية فانها مسلمة قوله فتفسير بعضها ان تفسير بما بعده من الوصفين المؤكدين بيان
لما هو الغرض الاصلي منهما قوله ومن هذا الباب من وجه اي من باب لسان التفسير
وتعلمه من الاية الاولى لا لاقتنائها ان الصفة في الاولى ابهم ... لانه يعلم او وصف
كانت هذه ابعد من عطف البيان فلذلك قال من وجه وايضا الصفة في الاولى لبيان ان
الغرض الاصلي هو العدد والوحدة مع كون الجنس ظاهرا في المراد وفي الثانية لبيان ان
المراد هو الجنس وهو المعنى لذلك قال لبيان ان المقصد من لفظ دابة ولفظ طائر
انما هو الى الجنسين دال على عمومهما كانه اشار بذكر المتوسط الى ان اسم الجنس هو موضوع
للماهية لكان المقصد الى الجنس موضوع على معناه الاصلي وتحرير ما هو عرض له
في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير واما ان المقصد منه دابة وطائر الجنسين
فلا اشكال في الافراد عنهما بقول الامام اشاكلم كانه قيل ما من جنس من هذين الجنسين
الامام اشاكلم ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا تصور ان يكون الوصف مقيد
لزيادة التعميم ربما الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة

كانه

كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع
ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها فتوجيهه ان الكل في سياق النفي
تفيد العموم لكن جاز ان يراد بها دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون الاستغراق
عرفيا فلا ذكر وصفان نسبتهما الى دواب في ارض كانت وطيور اي جو كان الحق
انفع ان الاستغراق حقيقي سائل دواب جميع الارضين وطيور جميع الافاق فظهر
ان الوصفين يفيدان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد عليه ان النكرة المفردة في
سياق النفي تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح ذلك
الاخبار ان اريد بتلك النكرة النوع لان كل نوع امة لا امم وجوابه ان النكرة
ههنا محمولة على المجموع من حيث هو بقرينة الخبر والى السؤال والجواب اشار حيث قال
فان قلت كيف قيل الامم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة
ولا طائر دالا على معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طيور
حمل قوله الامم على المعنى واذا تحققت ما قررنا الكشف لك ان كلام الشيخين ليسا بمختلفين
قال واما كلام التي سبق البلوغ ان الابدال على المسند اليه يناسب ما تقدم
من البيان والتاكيد والوصف فان المراد ... المصدر به وانما قال ثم تكرير الحكم
ولم يقل اذا كان المراد تكرير الحكم لان التبادر من هذا العبارة تكرير الحكم لفظا لكن
بل معنى كرر بنية وقصد قوله وذكر المسند اليه معطوف على بنية وقد جعل البدل منه ثانيا
مسندا اليه نظرا الى الاواخر لا توطئة للمسند اليه الذي هو البدل نظرا الى الحقيقة قوله
زيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه وانما قال في التاكيد وربما كان القصد مجرد التقرير
وقال ههنا لزيادة التقرير تنبيها على ان المقصود الاصلي اذا عرفت هذا انتقل في الابدال
او ان تكرير الحكم بنية وذلك لكون البدل في حكم تكرير العامل بناء على انه المقصود بالنسبة
تكرير العامل والانتساب وايضا ورود البدل مع تكرير العامل في كثير ... قوله
زيادة التقرير والايضاح وذلك لان كون المسند اليه مذكورا بعد توطئة تقتضي
ذكره ثانيا موجب تقريره وايضاحه قطعا وكونه مذكورا او متن ظاهر في بدل الكل
وفي بدل البعض ايضا واما في الاشتمال فلان قولك سلب زيد ثوبه يفيد سلب
ما ... زيد ثوبه ومن ثم يقال في بدل الاشتمال وذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذا في
بدل البعض فيهما في الايضاح اقرب من بدل الكل وان كان اضعف منه في التقرير
وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول تنبيها لفاحشته حفظ الحجة ايضا
وقدم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح وارسخ في البدلية لان الكل
يحتمل عطف البيان غالبا ولظهور الشرطة فيهما لان بدل الكل عين المبدل منه
فجعل احدهما توطئة نوع تحكم قوله في الانواع الثلاثة متعلق بهو كل ما رتبنا ... ان
الرابع اعني بدل الغلط انما يكون في كلام يصدر لا عن روية وفطانة فهو مغلوب عن

ترك ابلغا ومن يحذر حذوهم قال ——— واما الحالة التي تقتضي العطف على المسند
اليه وهو وقوعه على اثر احد عشر ترك تمام ام لا فتخصصها بالاستفهام وان الكلام في العجز فالواو لا تعطف
بما على المسند اليه كان المقصود تفصيله لا ذكره منفصلا مع رعاية الاختصار [illegible]
رجلان فات التفصيل كقولنا قيل جاء زيد وجاء عمرو كان من عطف جملتين فما سلك الاختصار [illegible]
في الواو وتفصيل المسند اولا تدل على ان المجيء من احدهما قبل الآخر او بعده او معه [illegible]
تفصيله وتعدده بل نعم بينهما اشتراك كما في مطلق المجيء نعم يلزم عقلا تعدده ازلا والمجيء لا [illegible]
عرض واحد بمحلين واما التفصيل للمسند لدلالتها على التعقيب مع ان ملاحظة بين المجيء [illegible]
بعد الاول بلا مهلة فتقدير منها تفصيله وتعدده واما تفصيل المسند اليه نحو وان كان [illegible]
الفاء الا انه ليس مقصودا بل الغيضا الا على بيان التعقيب كان قولك جاءني زيد فعمرو وخالد
لكن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب فيهما واعتبر الاختصار ههنا ايضا احترازا عن مثل قولك جاءني زيد
فجاءني عمرو ثم مثل الفاء والا انها تدل على المهلة وفي شأنه كما في الترتيب اما في تفصيل المسند
لكن لا بد فيها من التدريج بان يكون المسند اليه فاعلا او متعلقا بالمسند شأنا شأن يبلغ
واما الاخيرا اي الاعلى فالادنى في المذكور بعده وان الترتيب على الوجه يعتبر بحسب الذهن
دون الخارج لقولهم كان حصول المسند بعده حتى في الخارج قبل حصوله لما قبلها او في اثنائه
كقولك مات كل اب لي حتى آدم وما شأنه كما بين في الامثلة واستشهد على التدريج بابيات
لتفصيل فيه فان التتابع لا يغلب متبوعا المتبوعه الا بتدريج والمقصود بلزوم التدريج [illegible]
ان كانت لعطف جمل فان صار جملة عطفت حتى على فارقني واليقين ورماني الكل في الزمان
[illegible] حتى نابعني وبعدها ولو عشت حتى [illegible] حدث بعدي وفائق [illegible]
ليس بعده ما بعد قوله وكان المراد وما ساغ جزءا استعمال لا في نفس الغلبة للافراد
وفي دلائل الاعجاز انما يستعمل لنفي فقط والرد وكن في نفس الغلبة لم يوجد استعمالها في
الافراد الا ان كونها للمسند اليه اي عني رفع الوهم الفاسد الذي نشأ من كلام السامع
تقتضي ان يكون قولك ما جاءني زيد لكن عمرو قطعا لكن اعتقد السامع المجيء منهما بعد [illegible]
عن زيد او كان المراد صرف الحكم بل لانه كان ما قبلها مثبتا ودلت على صرف الحكم عنه
عن الاول وجعله في حكم المسكوت بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال
الحكم على الثاني [illegible] من قال ان الحكم على الاول كان خطأ [illegible]
لا ثبات المسند للاول كان كذلك الا ان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع فيلزم انتفاءه
عنه فانه حاكم بثبوته احد واذا كان ما قبلها منفيا في عند المبرد وتدل على صرف الحكم
النفي عن الاول وجعله في حكم المسكوت كما في الاثبات بعينه وعند الجمهور تدل على
ثبوت المسند للثاني وكون الاول في حكم المسكوت فلا صرف للحكم على مذهبهم فكانما اقتصار
مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان النفي المتبوع متحقق كما الاثبات في التابع
وعلى هذا المذهب يكون بل مفيدا للقصر كما يستدل به المصنف في مباحثه واما اذا افادت

كون الاول في حكم المسكوت فلا يفيد نصا الا لا بد فيه من حكمين اثبات ونفي قوله او كان المراد
التشكيك فيه اي تشكيك المتكلم في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيك السامع في ذلك فان
التشكيك قد يكون مقصودا الوصف متعلق به قوله على قول الجمهور على ان او في وقف تغيير هما
بعد عطف بيان لما قبله وتوضيح ان اسم الفعل يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد
وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر حروف العاطفة تقتضي الفاصل بين المعطوفين
فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وكأنه نظر الى ان التشريك في الاعراب بتوسط
حرف قوله في العطف اي ليس مباحث العطف مقصورة على ما ذكرنا بل سيأتي في باب
الفصل والوصل [illegible] صالح العطف للواو وقال [illegible]
بواسطة [illegible] وقد تنصب بوجه بعده [illegible] ان يجعل
ما ذكرها غير موصوفة وينبسط بعض [illegible] او على التمييز ان كان نكرة قال ———
واما الحالة التي تقتضي الفصل اي تعقيب المسند اليه الموصوف بضمير فصل لانه [illegible] تخصيص
الفصل او المتكلم المسند بالمسند اليه اعني جعله فاعلا بالمسند اليه لا يتجاوزه الى غيره واشترط
في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من كذا احترازا عن صيغه او غير
معرف او فعلا مضارعا فاراد مستثنيا وقدم الموصوف لانه الاصل فان اريد بالمطلق
الجنس كان التخصيص مستفادا من اللام وافاد الفصل تأكيد ذلك التخصيص وان اريد
به المعهود كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده [illegible] في جريان التخصيص فيهما او
نفسا في المعهود وقد صرحوا بان الفصل [illegible] الخبر [illegible] تأكيد [illegible]
وتحقيق فيه واما نحو قوله الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى فقصر المسند اليه على
المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد وضمير الفصل قد يجرد هنا عن معنى
القصر وافاد تأكيد ثبوت المسند للمسند اليه كما توهم من ان الفصل [illegible] تخصيص المسند اليه
بالمسند او تأكيد تخصيصه به فليس يلتفت الى التخصيص في الامثلة بانه مستفاد من الفصل
لقائل ان يجعل تقديم المبتدأ على الخبر [illegible] الخبر فيه كان الاول بان يمثل بما يكون
نصا في الفصل كما قولك كان زيد هو القائم بالنصب فانه [illegible] المذكور يحتمل
ان يكون مبتدأ وخبره ما بعده قال ——— واما الحالة التي تقتضي تنكيره اي تنكير المسند اليه
فهي اذا كان المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد اي يجعل المسند اليه فردا مما يدل عليه
لفظه اما شخصا او نوعا فانه كان اسم الجنس موضوعا للماهية بعينه ومع تشخيصها ونوعيه
فاطلاقه عليهما [illegible] وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كان الافراد الشخص والنوع
مستفادا من القرائن وقوله شخصا او نوعا تنصب على المصدر اي للافراد افرادا شخصيا
او نوعيا او على التمييز اي للافراد من حيث الشخصية او النوعية قوله اي من نوع
من [illegible] وعلى النوعية فكان [illegible] ايضا [illegible] على الدابة ولو
به نوعا منها وان كان [illegible] قوله او من ماء مخصوص [illegible]

نوع مخصوص من الماء وهي النطفة فاعتبر نوعية الماءين وهي احدهما اضافته الى
نوع من الدابة والثاني اعتبار كونه نطفة فانها نوع من الماء مغاير عن سائر
انواعه وكم سوء من يجعل التنكير فيها وفي دابة للافراد شخصا اذ لا يلائم قوله تعالى فمنهم من
يمشي على بطنه الآية فانه تفصيل لانواع الدابة لا تفاصيل لاحاد فيه اي ان يجعل ما دونه
مسندا اليه بالتأويل لان المثال لمقام التنكير لا للافراد اي من غير المسند اليه كما عرفت في نظائره
قوله غير صالح للتوبيخ اي لا يصلح المقام لتوبيخ المسند اليه لان المتكلم لا يعرف بعينه
بل انما يعرف منه القدر الذي يعرف بالتنكير وذلك اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء
ونصب حقيقة على المصدرية اي اعني عدم معرفته اسفارا حقيقية اي اسفارا حقيقيا لا ادعائيا
وجعله تمييزا لا وجه له قوله او تجاهل عطف على قوله لا يعرف منه حقيقة وقال في هذا
التجاهل الارادة تحقيره وعدم الاعتداد به والمعارات غير ملتفت اليه مخصوصه وذكر
... بعد مبالغة وتنقاد بان يتجاهل متجاهلا محترزا حال من فاعل عطف قوله كانك اي كان
التجاهل لدى سمعه قوله هل لكم في حيوان اوحال او قيل اي من ضمير المخاطب لا قلت
تنبيها انك ممن لا يعرف هو لا صلح به منه الا الكلام الصوري اما عدم معرفتك لمن المنكر واما
عدم معرفتها تجاهلا فمن قوله هل لكم في معناه هل لكم رغبة في معرفته هو ان كما افاد لكم
عليه قوله ولعله حال متعلقة بمعنى قوله كانك لست في نظر عدم معرفتكم به وجرا اليه محملا
كونه عندكم اشهر من الشمس قوله وعليه ان وقع التجاهل وان لم يكن في المسند اليه كما
ان المثال السابق اعني هل لكم في حيوان انفا كذلك والتعريف التوبيخ وكل ممزق الى
كل ممزق وترك الفاء في كما ان اعني الحكم الى خلق جديد لانه بمعنى تجدد خلقكم عدل الى
الاسم للدلالة على التحقيق قوله كان لم يكونوا اي قائلوا ذلك في خفة كان لم يكونوا
يعرفون منه قوله وال سوء هذا التجاهل لا اشتماله على نكتة بديعة تستميل النفوس
... سنا ماكان سحر البلاغة والتعرف فيه يضعفه حيث ارادوا ان ... ان يعرف
كونه كذلك فانظر لفظ كان ورتبا تيسيرا اعني مالك مورقا فاسمع لا في حقك ماذا اشرب
اي رايا فيه لطايف عجيبة يسال عنها ... وذلك لان التجاهل ههنا دل على انه
ولهذا تجلت ان الارض وما عليها تغيرت من حالها وذهبت نضارتها تعجبا عليه
فوتحيث تنبيه هذا الوضع اي كابور من دنا ربكر قائلة مالك مورقا كانك لم تجزع ادبنا
انها اذ تنبيه بشان الصبية تجاوزها الحد المعهود في المصائب حتى يجزع له كل
شيء وعد فانكرت كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه ... قوله اوالاستحقار
عطف على لفظ كان وفي العدول عن الاستفهام الى الاستحقار رعاية ادب وذكر علامة
الغيوب احاب محتج لذلك انه على ان الاستحقار ليس على حقيقته واحتمالا وعلى العلاو
اشعارا بان كل واحد من العالمين كان في البسيط على ما ذكر من ان سوق المعلوم مساق
المجهول والى سحر البلاغة ولا شك انهم لو اخبروا انكم ان نويتم تعبدوا في الارض

وتقطعوا ارحامكم وتشتركم الاشتهار باللعنة والصم والعمى لشدة غضبهم وتحوا في ابطاله
ولم يذعنوا للحق فعدل الى صورة الاستحقار ولفظ التوقع استدراجا لهم الى الاعتراف
بالحق وتليينا للشريعة جمامهم قوله منفقا حال من الاستحقار والتعريض التقصير يريد تقصيرهم
في امر الدين ورخاوة العقد ضعف الاعتقاد وتاعيا حال من الاستحقار انفاتا ان
شيء علة هفو انه اذا اشتهر بما كان كل حقيقة موته وان يتوقع مفعول تاعيا وان
تفسدوا فاعل متوقع اي مشتهرا عليهم ان يتوقع الافساد وتقطيع الارحام من امثالكم
وان تولوا اعتراض بين متوقع وفاعله حيا في مفهومها قوله وتاويرا عطف
تولوا تفسيرا له كيلا يتوهم انه من التولي بمعنى الاعراض وقيام الى الفعل لانها كل
شيء احرص كانه مرتفع نفسه في الهلاك قوله فيهم متعلق بالاستحقار في المعنى وموكنه
اختصارا على التقرير اي فيهم استحقارا على الوجه المذكور من التقصير والتي لتحيرهم اي
ليطلعهم التامل في المتوقع الذي هو الافساد والتقطيع على انه على ما تفسح ذلك
المتوقع وسوا اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم يعني اشتهار امرهم وانما يكونوا
ملعونين فما جاحم توصف انه وكف الالسنة فتذكر فلا تلبسوا متعلق بالاستحقار ايضا
متوعدا للعقل بالعذاب بقية اعني بهم وجعل كلمة اذا اي شك من اذا عرض وعدا اذا
كان ذاين اول كالى قوله متى اذا استعملوه في تمايغ شيئا كما يرد امحاله الشرط اذا
على ما صرح به الميداني وقد يقال اذا ظرفه والعامل فيها فلا تلبسوا وصله بن متقدم
اي فلا تلبسوا اذا عرضتم لمن تعرض ونتل خاودها محذوف من الشرط بعد ان المعنى اذا عرض
لهم لم يلبسوا جلد النمر وسوركبك حيا وجاز ان يقدر اتحرام ... يستحق ذلك عرفا قوله لعلهم يصل
النصيحة يعني ان التوبيخ اذا كان على وجه النصيحة مال الرشد الى الخفا به فلا يمكن
موجبا للغضب غلطه قطعا ذاكان على وجه التعيير العدول الى الطريق الابلغ فانه يكون
اشد اغضابا واطهابا ولبس جلد النمر عبارة عن تشديد الغضب فان النمر على انها ... وكذا النعلاب
اعني الصوت بالعين الجفن وان لا تعلب عطف على فلا تلبسوا قوله ... اذ ان الاولى لكي
عطف على قوله اما لا انك لا تعرف منه فصل كون المقام غير صالح للتوبيخ الى امور
اربعة احدها ما مر والثاني ان لا يعرف لساع من المسند اليه الا القدر الذي يعرف به
عند بطريق التنكير والثالث نظره تبكك الا ول على ياس ما ترى الموصول بان يقول انا
لانك لا تعرف منه اشد ويباعث للعضح ايراده هدف التجاهل المخصوص بالكلام بالمات
ان هناك ما يعوقنا عن تعيين المسند اليه كارادة الابهام على السامع وتنافي الانكار
لذي الحاجة والتحرز عن التلفظ بالاسم الذي يعتقد او عن ثقل فيه والرابع ان المسند اليه
في شانه من جهة الارتفاع او الانحطاط واصلا الى قد يوهم قصور العبارة عن توصفه
وتعنته ثم مثل لمعنى الاربعة بحملين المسند اليه في احدهما مبتدأ وفي الاولى فاعلا
ومثلهم شراء هؤلاء ... من الاعتبار الاخير اي من الوصول ... لكن

مع التوصيف اذ المراد شر عظيم بلغ من كمال الفظاعة حدا لا يكتنه كنهه وقوله من قبيل ارتفاع الفتان

قوله في هذا التركيب اي في نحو قولهم شر اهر ذا ناب سواء كان المسند اليه فيه مبتدأ

نكرة وخبره فعلا قوله وكذا قولك اي هو ايضا من الاعتبار الاخير الا انه من قبيل

انحطاط الشان فعدوك عدل [illegible] قليلا صغير فيلزم تحقير [illegible] ذلك الشخص في ذلك

النوع والفظ ثم يدل على القلة والحقارة من وجوه لكنه [illegible] الكناية [illegible] التكثير

العارض [illegible] لان القلة قابلة للزيادة [illegible] من اجتماع العدول [illegible]

في الغاية وكذا الحال في لفظ [illegible] قوله [illegible] الاعتبار الاخير ان نطق [illegible]

قليلا مستحقرا [illegible] بالساعة [illegible] الظن الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به قوله

[illegible] الشرط مبتدأ وخبره [illegible] الاعتبار الاخير ايضا [illegible] عطفه على الظن

الا ظنا لا اغناء [illegible] الا انه راعي اتحاد [illegible]

[illegible] الاعتبار الاخير [illegible] الارتفاع والانحطاط [illegible]

[illegible]

[illegible]

بلغ من الفظاعة [illegible] مخصوصة تعالى [illegible]

الاشارة الى ان الضمير في قوله [illegible]

[illegible]

قوله حاجب [illegible]

[illegible]

[illegible] قوله [illegible] التعظيم [illegible] التحقير [illegible] التعظيم [illegible]

[illegible]

[illegible] التحقير [illegible] التعظيم [illegible] رضوان من الله [illegible] التقليل

[illegible]

[illegible] التحقير [illegible] التعظيم والتهويل [illegible]

[illegible] قال [illegible] من عذاب

الرحمن [illegible] الاصل [illegible]

[illegible]

[illegible] التعظيم [illegible] التحقير [illegible] التقليل

[illegible] قوله [illegible] المبتدأ

[illegible]

[illegible] التكثير [illegible] التعظيم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] اللام [illegible] الاستغراق [illegible]

[illegible] المسند اليه [illegible]

[illegible] المسند [illegible]

[illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] العطف [illegible]

[illegible] الى ما ذكرنا [illegible]

ملا يتحقق لزوم كان الاستفهام صدر الكلام قوله واما لانه ضرب انت في والقصة هذا
ضمير راجع الى حكم جرى في الذهن نحو زان يعتبر ان ذلك الخبر سانح فيذكر الضمير وانه
نفسه يبونث الا ان الاستعمال على انه لا يونث الا اذا كان في الجملة التي تفسيره مونث
غير فضلة كقد كان من هند مليحة وكلمة عن في قوله عن قرب بمعنى بعد كقوله ومنزل ورد قوته
عن تمهل اي وبعد قرب يتوقف السر وتهديد بعوا القبال الوعود بالقرب ان لعن عنه
كقوله ورتح الغفلة فما ان رانه عن السر خبر الابرار ان يريد اي يتوقف الشر كما يا عليه
قرب وقد صرح بهذا الشرع وضع الضمير موضع الظاهر حيث قال متى لم يتم السامع من الضمير
معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو
السر الذي لزم تقديمه قوله اذا وروده الى ورود الجزء السامع او ذهنه ولا يخفى ان التشويق
الى الخبر انما يظهر اذا كان في المسند اليه طول وسيذكر اذا اشتمل على امر عجيب يلوح كل ادرد
ني اثنال عطفنا البيان والصفة والشايع في الاستعمال كون الفاعل الفارغ كناية عن
الوصاف فيه كالسارق الزاني لكنه كثر بعض الصفات المحمودة كالفاضل البارع والخير
هو صدوق ورجل نوطه لدي ذكره مبالغة كانه قيل صدوق معدود من الرجال المتفوقين
قوله هو احدى خواص تراكيب الاخبار في باب الذي لم يقل تركيب باب الاخبار بالذي
مع ما هو المشهور للاسلوب كون ابا وصله الا خبار معانى الى ونصه بانها الاستعانة وانما جعل
التشويق احدى ابنا هذا التركيب خواصا الاخبار ولو خواص ذكر كالنفر وتاكيد الحكم والا
جمال والتفصيل قوله كما اذا قلت اي كالتشويق الذي يحصل اذا قلت وتركت نصب على
الحال ما وليكم التكلم من القول وسواليوم انه يوم منطلق ولا سعد ان يجعل بعض ممن كان
طرفا مستقرا كما ذكره في نصب بعوني الاستعاذة ممثلا اولا للاخبار على المسند وثانيا للاخبار
عن المسند اليه المعاف فانه خواص ما اضيف اليه لوضع الاخبار عن المعاف وحق وثانيا
للاخبار عن المضاف اليه ثم قوله وهو ان التشويق الى الخبر هو السبب يريد
انهم لما التزموا في هذا الباب التشويق الى الخبر التزموا تاخيره اذ لو تقدم لم يتصور التشويق
اليه وانما هو سبب لم يلزم تاخير الجزء التشويق لانه الجزء الاكبر من خواص باب الاخبار
بالذي فكان تقدم المبتدأ تنويعا عليه لا على قصد تاكيد الحكم او الاجمال والتفصيل قوله
واساغ اي وهو السبب في امتناع الاخبار عن ضمير الشان وذلك لان ما يخبر عنه في هذا
الباب يكون جزءا والتشويق يوجب تاخير الخبر في هذا الباب فلو اخبر عن ضمير الشان ان
لا وجب تاخيره وهو ممتنع فالتشويق بتوسط ايجابه الى التاخير صار سببا لامتناع الاخبار
عن ضمير الشان وان المراد بالاخبار في عرف النحو من يريد ان هذا الحكم في
كلما او لي ذكره وكان مشتملا على زيد وقد وعمرو ص اوردنا ما استقل او اتركه اي الايام
شئت في الكلام اي سواء كان منسوبا او منسوبا اليه فصلة او مختصا فان الاخبار جار به
الكل اذا امكن فيه رعاية شرائطه قوله فيه علقه اي توجد ان الى الكلام وتجعله خبرا فقوله

اما اذا كانت معلقه فلا ان تتقرر ما عداه صلة للذي او للالف واللام معا وثمة اشار الى
ان الموصول مجموع الالف واللام اللام وحده كما اختاره سيبويه من حرف التعريف وتعويضا
وواعيا حالان مترادفان من فاعل ثم خلفه او تقرر ولفظ في ذلك اشار الى المذكور اعني
الزخلفة والوضع وقيل منصوب على انه بدل من ما افاد كل قوله وان الضمير لا ينصب منعولا
الاول ان يكون نحو ان الضمير لا يعمل فيعلم منه امتناع الاخبار عن الاسم العامل بدون
معموله سواء على هذا الرفع او النصب او الجر وكانه نظر الى المال الذي يرد وه الامتناع
اعمال الضمير اذ هناك يلزم نصب المفعول قوله لتحقق جميع ذلك اي لتحقق كيفية الاخبار
كما يجب ان تخبر عنه وامتناعه فحاله يجب وقوله عن الذباب الذي اكله وان اخبرت بالله ثم
عن الذباب قلت الطالب انا يطير فالجوع فيغضب اباز زيد الذباب وعن الجوع قلت
الطالب انا الذباب يطير فيه وهكذا ابرز ضمير الفاعل في الكل لا جراء الصفة على غير من هي
له قوله ولا تخبر عطف على قل وليس قوله هو الراي زيد افاده وما وجب من باب ضربا
زيدا اما يا لان الحال منها من تتم المسند او قوله واما لانه يقتضي عطف على قوله واما لانه
في تقديمه تشويقا وقد يقال اذا كان تقدم المسند اليه مفيدا التشويق الى الخبر والتعويل
اسناده اليه او مبنيا من نعطفه كما سيذكره كان جعل امثال هذه حالات مقتضية التقديم
بلا توسط الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا
لهذه المعاني كان ذكره اهتم من ذكر المسند ولعل المصنف اقرها في تلك الاعتبارات
لضبط التقديم حصرا في الاهمية هو قوله على الظاهر سواء ان يكون التقدم كما تا مثلا في انا عرفت
مبتدأ اخبره ما بعده بلا اعتبار التقديم والتاخير فيتقوى الاسناد بالتكرير واما اذا اعتبر كونه
مو في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا التخصيص قد صرح في بحث تقديم المسند
بان مثل انا عرفت يحتمل بانه على ظاهره وهو ان يكون انا مبتدأ او عرفت خبره فلا
الاستوى الحكم واخر على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص قد يقال ان الفعل المقول
بناء على الكدون التخصيص الحقيقي لان بناء الحكم على تكرار اسناد الخبر بان تعرض المبتدأ
الى نفسه ان لا ومرده اليه ثانيا ولا يخفى ان ذلك العرف بناء على الظاهر انما التخصيص الحقيقة
هو الفعل مع الضمير وليس هذا الحكم مكرر الا من حيث الظاهر وهو ان استناد الفعل
الى الضمير لتكرار اسناده الى المبتدأ وقوله يصلح للمقال اراد به ما ساوى الى الخبر او الشرط
والمشهور اختصاصه بالخبر ويستعمل في الشر النظم وقوله يشتد تمه اي اذا كان الاسم
يصلح للمقال وتقصد المقال تقديم الاسم الى السامع يشعده على المسند للمقال يحصل
له مسرة او مساءة وذلك لان الفال والتطير انما يكونان عند تلقي الكلام لا يا هذا كرنا
انما نقل ما نوهم من ان الفال حاصل قدم الاسم او اخر فالمقتضي لتقديمه تعجيل المسرة
او المساءة بتعجيل الفال وانما قال في دار فلان دون داره لئلا يتوهم ان المراد لو
تفال المخاطب لحصول سعد من سعيد في دار فانه تفال متعلق بمجموع الكلام وليس مختصا

واما

وجزاء من قوله والمراد بهم خصوص اي محل الاستشهاد ذلك الا قوله يحذهم سيوفا اذ ليس فيه المسند
اليه فيه لذلك ولا قوله جلوس لاحتمال تقديره نحن جلوس او ابنائي عسكر زاد على وقعنا حاكيا
وهو مبتدا وخبره ان علوا والفرس لم تضمر اي ما كثر او من لم يضمر اي لا يحتج بازواج
والشيخ بانجاد اللحية من الرجال من لا ملاحة له ومن اللحى ما لا طعم له والشيخ باللحية ايضا من ابناء عم
والخوارزمي ولذا انشاه قبل ان ننقل قوله لا انت خلو ولا انت منا لا انت تابع للاولياء
ولا فخار للاعداء بل انت ملحق بالعدم كرر المسند اليه ليثبت لكل واحد من المسندين على حده
مبالغة قوله او اشباه ذلك يروى بالنصب عطفا على زيادة تخصيص وبالجر عطفا على لانه يفيد
اي واما الاشباه مما ذكر والاول اظهر واما ما كان مثل الاشباه مثل ان تقصد في ابتداء
الكلام الى تغيير نحو ولذا الحجام حضر او الترحم عليه نحو اسير كي المسكين بالاسلام او تحذير
السامع منه نحو الاسد واتفق ههنا النقاط ان كل معنى يصلح له اسم المسند اليه لو اريد تخييل
افادته قدم قال واما الحالة التي تقتضي تاخيره عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على وجه
من وجوه التقدم لا شك ان ما تقتضي تقدم المسند يقتضي بعينه تاخير المسند اليه وبالعكس
فلذلك احال مقتضيات تاخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند وما قال هناك تاخير المسند على مقتضى
تقديم المسند اليه لكن يرد عليه ان المسند اليه قد يوخر لسبب في نفسه بلا نظر الى ما يقتضي تقديم
المسند مثل كون اسمه مما يتطير به وكان القصد الى استخفافه او كونه دليلا يحضر في الذهن وكذا
قد يوخر المسند لاشتمال ما ذكر قلت اخرها بوجود اسباب مغايرة لجهات تقدم ما يقدم عليه وكان المعنى
لم يلتفت اليها لقلتها وخفائها او نظرا الى انه راجع الى جهات التقدم بنوع تكلف فتعال مثلا كون
المسند اليه ما يتطير به يقتضي تقدم المسند والضبط بالحالة تاخير كل منهما على تقديم الآخر قوله
لا لاطلاق المسند اليه او تخصيصه الظاهر ان تعطف بالواو لتكون من مقابلة المتعدد بالمتعدد
فيوزع او ليس لكل واحد من اطلاق المسند اليه وتخصيصه حالة تقتضيه فتقبل او
بمعنى الواو وذلك لانه ما كثر استعمالها في الا باحة التي معناها جواز الجمع نحو قولك جالس
كبير ... او كثير ... من عظماء وقيل شاع في الفن الاجمال ان يذكر شيئا ... كقوله
تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى لان الذي وقع عليه اتفاق
الفريقين سوا ... المسند اليه ... مع ... اشترك في كل ... ان
انتفاء احد الامرين ... اسفاريهما معا قوله حال الحكم متعلق من حيث المعنى لكل واحد
من الاطلاق والتخصيص قوله استغنيت عن التوقف فيهما اي استغنيت في الحالتين
عن التعليم يعني قد عرفت ان المسند اليه المعرف بوجوه مختلفة من جملتها الاضافة تقييده بالتوابع
لامور تقتضيها فاذا احدث في ذلك وتوقفت ان اسفارها تلك الامور تقتضي اطلاقه فامكنك ان
تعتبر امثالها في التنكير بلا احتياج الى التعليم وايضا بعض وجوه التنكير توجب اطلاق الحكم مثل ان
لا تعرف منه سوى الاطلاق حقيقة او ادعاء او ان لا تكون لك طريق الى معرفة الزائد على الاطلاق
لسامع او يكون هناك مانع من التخصيص قال واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه على

تقدم المسند اليه اما لتخصيص السائل الحاصل بوجود سماع سعد بن سعيد اقال في التفل الثاني وجاز
صديقك بمعنى فيه النظر الحاصل بمجموع الكلام مع النظر المتعلق بسماع اسم المسند اليه فقوله وللساقة
متاملا وتمكن على تعبير قوله واما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب به ان اتصافه
بمعنون الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين المشهورين به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد
الاخبار بحصول الخبر للجزء الاول بمعنى خبر المبتدا وما شابه يعني الاخبار وههنا بحث وهو ان الا
الاستمرار في قوله الزاهد يشرب ويطرب وكذا في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ليس مستفادا من
التقديم بل من المضارع فانه يفيد الاستمرار التجددي اذا كان هناك قرينة كما في قوله تعالى لو يطيعكم
في كثير من الامر وقوله فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون فقد رتبنا كذبتم وفريقا
تقتلون ومنها قرينة والدعاي ان المضارع للاستمرار ومن انكيف انا سال عما عرفا على الاتلاف
المستفي في اكثر الاوقات وقيل ولو ان خصوص المسند اليه بعنوان الخبر هو المطلوب وصفه
الخبر ... ان مثلا زمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه
هل يتصف بالشرب فقال الزاهد يشرب قد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه
هل يقع وصفا للزاهد فيقال الزاهد قوله واما التوهم اي انت ان المسند اليه لا يزول
عن الخاطر وهو يسبق الى السائل كقولك وما كان يحققه انه يستلذ عند كي فتجريه على السائل
تقدما نحو حبيب اشتاق قوله واما لان تقدمه يشعر ابتداء التقديم في الذكر عن التعظيم والتقدم
في الشرف على تمام سعار فلان انه وحسنا هو الخبر وبان شرف المبتدا وعليه ما الاطلقت
اليه فكانه اراد ان الاعتناء به في صدر الكلام لما كان على حسن ذلك ... النعار ... ان
من تعظيم وشرفه في محله قوله والمقام يقتضي ذلك تذكيرا لما هو معتبر فيما تقدم وفيما وقوله
زيادة تخصيص لم يرد بالتخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر لكن هو دال التخصيص
بهذا المعنى حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر فلا يكون تقدمه يفيد الزيادة وهذا التخصيص
سواء جعلت فائدة الزيادة او بيانه او لا وغاية ما تكلف له ان الضمير لو كان موخرا لاحتمل
فيه ان يكون مستندا الى غيره نحو اذا ذكر الضمير تعيين للاثبات ثم بعد هذا التوهم ما
تقدم الضمير تخصيص الاثبات به ثم بعد عن ذلك الاحتمال لكان تخصيص الاثبات له بعض التقدم
وازدواجه وما قال بعضهم انه لا يوجد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم بسبب تكرار الاسناد فليس
بشيء لان هذا هو معنى تقوى الاسناد اليه ومنها بحث وهو انه ... في بعض الكتب
تقدم المسند فقيل لان تقدم ان اشتغال الحال المذكور عنه تابع تقدم على متبوعه بانيا
على حاله للمسند اليه ونسبه ... خبر بانه حمل الخبيث على الضمير مع عدم الظهور في المال فان تقدم
... تكلفا وعدم لكونه شرطا يكون متاخر فعلا للاشهاد ... ورود ... بالنفير ...
تعال كله ... ... والبعث ... ... ان جمع
ازمن وهو ... ... في الامور كانهم ... التشهد
حيث لم يعارفوا السلاح ... والتعارف الكاسب ... الاسراع بالتسلم في خدمة

تم هذا الكلام من مباحث الاول

من الغير الى الظاهر في هذا الحال وما قبلها لمزيد الايضاح فيها لكونها آكد احوال المسند اليه الجاري على مقتضى
الظاهر ان اخباره بها [illegible] الى المنكر قوله وانت تريد [illegible] صوابه ونفي خطاه فهذا في
قصر الافراد [illegible] واما في قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا والخطا سوا التعيين واما في
قصر التعيين [illegible] الافراد [illegible] الصواب فيه اعتقاد احدهما والخطا عدم الترجيح بينهما
وقيد [illegible] لانه عدم الترجيح ليس [illegible] يكون فيه خطاء واما جعل حكم السامع بان زيدا
[illegible] اشعر بالصواب خطاء نظرا الى انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين وان
كان في الحقيقة [illegible] احدهما صواب والآخر خطاء قوله مثل ان يكون بالنصب حال
من تحكم [illegible] قوله تقول بالنصب عطفا على يكون او بالرفع اي فانت تقول [illegible]
[illegible] الرابع اعني التقديم مع ان تقديم المسند [illegible]
على المسند بلا تغيير وضعها ولان التقديم [illegible] على القصر النحوي الا بالوضع مع انه سيذكر في
بحث تقديم المسند [illegible] على قصر المسند اليه على المسند [illegible] الصواب [illegible] ونفي الخطاء
والامثلة الاول من قصر القلب [illegible] فيما هو صواب من اعتقاد السامع [illegible] يكون لوصف عليم
على [illegible] وتعيين الخطاء الذي هو [illegible] البشرية واثباته من قصر الافراد ولان الظ
من حال الانسان وان كان [illegible] اجتماع الاصلاح والافساد [illegible] عن الانسان الا نادرا في
ذلك [illegible] مقصورون على الصلاح [illegible] ان الاصلاح صلاح وقوله لا نادر [illegible] يناسب
قصر الافراد [illegible] قصر القلب [illegible] الى البشرية قوله
ثم ليس [illegible] ثم القرائن في [illegible] فان عدم اختصاص القصر [illegible] بين المسند اليه والمسند [illegible]
[illegible] كالفاعل والمفعول وذي الحال والحال [illegible]
[illegible] الى الافراد والقلب [illegible] الشروط والاحكام مختلفة
ولا شك ان [illegible] التصريح [illegible] مباحث القانون [illegible]
[illegible] فصلا [illegible]
[illegible] مباحث قانون [illegible] واعلم ان جميع ذلك [illegible]
[illegible] المسند اليه [illegible] فان قلت [illegible]
[illegible] فان اسم الاشارة [illegible]
[illegible] الاشارة [illegible] قلت [illegible] الاعيان [illegible]
[illegible] الاشارة [illegible] المعاني [illegible]
الاشارة [illegible] الضمير [illegible] المسند اليه [illegible]
الى [illegible] بعض الصور [illegible] الالتفات [illegible]
الكلام [illegible] في الكلام [illegible] المسند اليه [illegible]
[illegible] قوله [illegible] اسباب كمال العناية [illegible]
المسند اليه [illegible] بحكم [illegible] سوا [illegible] الحكم [illegible]

هذا م

الشان

الشان كان في ذكر كم عاقل عاقل اي كامل في عقله اعيت اي اعجزته مذاهبه اي طرق معاشه
فليس يهتدي اليها وجاهل جاهل اي كامل في جهله تلقاه مرزوقا وهذا اشارة الى ما ذكر من كون
العاقل محروما [illegible] الجاهل [illegible] وهذا [illegible] بحكم بديع [illegible]
العالم النحرير زنديقا اي [illegible] بانها [illegible] الحكيم [illegible] فالق الشيء [illegible]
قوله واما لانه [illegible] الحكم [illegible] بالسامع [illegible] على كمال [illegible]
[illegible] الظهور [illegible] كمال العناية بالتميز [illegible] اسم الاشارة
سواء قصد [illegible] فاذا قصد [illegible] التميز [illegible]
اسم الاشارة [illegible] المشار اليه [illegible] يكون [illegible]
[illegible] عدم صلاحية [illegible] بالاشارة الحسية [illegible] قصد [illegible] قوله
او تعريضا [illegible] لان ما تقدم [illegible] بالسامع [illegible] المسند اليه [illegible]
اي [illegible] العلم [illegible] من [illegible] او [illegible]
[illegible] الضمير [illegible] بالبصر قوله
[illegible] كمال العناية وهو عطف على [illegible]
[illegible] على عدم [illegible] اسم الاشارة
من [illegible] والتوسط [illegible] والتعظيم قال وقد يجعل [illegible]
[illegible] مقام [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible]
[illegible] الضمير
على [illegible] الضمير [illegible]
[illegible] الضمير [illegible]
[illegible] الضمير [illegible]
يمكن في ذهنه لان الاشارة [illegible] بعد
الطلب [illegible] ضمير [illegible]
[illegible]
وهو [illegible] ضمير الشان لانه الذي [illegible]
[illegible] الضمير الشان
[illegible] المذكور [illegible] ضمير [illegible]
فالضمير [illegible] المذكور [illegible]
قال الله تعالى [illegible] الضمير [illegible] اذا كان
ما بعده [illegible] ان يقال [illegible]

واذا اريد به

حي النظم تسير قوله كما لو ضع المظهر متعلق بقوله وهو وضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة كما في
وبالمضمر غرض المتكلم كما سيأتي من قوله وترك الحكاية الى المظهر فذلك تمكين نفسه معنى ان وضع المظهر
موضع المضمر يفيد تمكين نفس المظهر ان تمكين المعنى الذي اريد به فلان وضع المضمر فانه يفيد تمكين
ما بعده كما في قوله ان شانئك هو الابتر نعطيك الحق [illegible] وضع الظاهر موضع المضمر الغائب كالخطاب
اذ اصله نعطيه اياكم والمثال لوضع المظهر موضع المضمر مطلقا فلا حاجة الى ما دل بحمل الحق [illegible]
اليه وكذا [illegible] في قوله ربه وطالبته من اول الامر على التعميم قوله ونظيره
اي ونظيره قوله الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر فان ثبوته في المظهر [illegible] خارج بالمسند
المسند اليه على تخريج ههنا دون قوله [illegible] رجلا وبعضا الحق [illegible] في عبارته وتذكيرا
يعني انما وضع مع عدم الاشتباه [illegible] وما نزلنا [illegible] الاملقيا [illegible]
بالحكمة البالغة اي انزلناه وما نزل الا ملتبسا به [illegible]
لم يكن ما نحن فيه قوله وترك الحكاية عطف على وضع المضمر [illegible] وترك الحكاية الى المظهر
يبنى عليه حديث الالتفات [illegible]
[illegible] فان قال امير المؤمنين [illegible] الى اليها اذ كان له خوف
[illegible] او لنفاذها [illegible] الحالة التي يكون في
[illegible] من ال الملوك [illegible] فان تخرش الذي يتجدد
[illegible] عطف على او فات [illegible] وعلى ترك الحكاية الى المظهر
[illegible] فان لفظ [illegible] عن كمال القدرة [illegible] الرحمة والتخفاف
[illegible] الى التوكل عليه قوله او بعل عطف على بعض [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] وعلى ترك الحكاية الى المظهر [illegible]
الاستعطاف فان لفظ العبد [illegible] فضلا [illegible] اي المخاطبة
[illegible] قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار [illegible] عطف على التقدير [illegible]
اي وترك الحكاية الى المظهر [illegible] مما يمكن من اجزاء الوصف في قوله تعالى فآمنوا
بالله ورسوله النبي الامي [illegible] قوله عبدك العاصي فان المقصود التكلم لا الوصف كالتعظيم
[illegible] غير ذلك من المعاني التي [illegible] الاعم الاظهر
واعلم ان هذا النوع يريد ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام
من الحكاية الى الغيبة لا تختص [illegible] الا بالاخص [illegible] وصار النقل [illegible]
ولا هذا القدر يحتاج الى القيد [illegible] مطلقا [illegible] هذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية
الى الغيبة بل كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة [illegible] كل واحد من صاحبيه
[illegible] وقد يقتصر [illegible] هذا القدر [illegible] من الحكاية الى الغيبة التي هي المظهر فانه
[illegible] الى المظهر فلا يحتاج الى ذلك [illegible] لا يلزم [illegible]
[illegible] هذا النوع النقل من اسلوب الى اسلوب [illegible]

من تغير واي اعني نوعا نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وهو يفيد جدا ثم ان الالتفات من طرق
من البلاغة [illegible] اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر كما يشعر به لفظ النقل
في الاخراج لا على مقتضاه [illegible] من فائدته العامة فلا يكون كونا الذي نقل وانت رجل
[illegible] الالتفات في شيء لان حق العائد اي الموصول والموصوف ان يكون غائبا
لان الاسماء الظاهرة غيب [illegible] الاصغاء يجعل مثل انا الذي [illegible]
[illegible] ونحن قوم [illegible] انتم قوم تجهلون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم او الخطاب
[illegible] الالتفات من مباحث علم المعاني لانه بحث من خواص تراكيب الكلام في الافادة
قال صاحب الكشف فانه يسمى علم البيان بالالتفات لانه [illegible] بعلم البلاغة [illegible]
والبيان [illegible] الالتفات من انواع الكلام [illegible] بحثا على [illegible]
لا يوجب كونه من مباحث البيان [illegible] تحت انواع [illegible] المعنى
في علم البديع من المحسنات المعنوية [illegible] في اشتراك علمين في مسئلة من جهتين كما
[illegible] والتطرية [illegible]
من [illegible] كما يجعله جديدا [illegible]
[illegible] من [illegible]
[illegible] بالاستحلاب [illegible]
اي بالاستكثار [illegible] جملة [illegible]
والنجيبة في الطبيعة [illegible]
[illegible] عن العيب [illegible]
بالنوش [illegible] الاسر والنهب [illegible]
بان [illegible] الاضياف على ما ذكر [illegible] الالتفات اي [illegible]
[illegible] الى ان يوقعون [illegible] والعامة
لتفصيل الجملة وجعل الاسلوب [illegible] والطعم لا يخلو عن [illegible]
قوله فان الكلام [illegible] للارواح [illegible]
مطلق الانسان [illegible] الانسان من [illegible] بالانسانية
[illegible] الالتفات [illegible] من الذكاء والتفطن [illegible]
قال [illegible] لسان [illegible] العرب من الالتفات [illegible]
[illegible] من كلام العرب العرباء [illegible] فالتفت
[illegible] سعود [illegible] الالتفات [illegible]
جمع [illegible] والالتفات على مذهب [illegible] الطريق الملتفت
منه بل [illegible] التعبير ثم قال [illegible] بعد عن [illegible]
[illegible] في البيت السابق [illegible] التفت [illegible]

عالم الي مسعود ه جو اي عطيا سهل المنا، اي سهل وروده فيما اذ لا حاجب هناك
لارباب الحاجات والرحيب الواسع اي واسع الباع بالعطاء ويحدثون ليس بعد لتقوم
بل هو من رسول في صحبة تقول وسمع به بمعنى سمعه وفيما تسر ولا انذكير للنفي والالتفات
في تلك متفق عليه وكان ان رسعة تذكرت بنيه الالتفات من الحكاية الى الخطاب
ونسبا معقول لو كرت واتحلا المتوسطة حالا او اعتراض نقال حاجة الى العشرة وكررنس
في نهجك الالتفات لان مقتضى الظاهر على الخطاب بعد العدول اليه تقتضيب اي تقطع
والاوانر سروس بالواو وربابا النا على ان الحلول في هذا الموضع كان عقيب الحلول
بقيح واهلنا الالتفات من الخطاب بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع وعمرة وشقت بكم
الفاني موضعان والرواية بالفاء فيهما قوله لعمرة اللام جواب قسم محذوف لم تفارق
لم تترك والنقائب جمع نقيبة وهي الطرق التي تشتمل على الحوض تسعد ما نهما من الزجاج الذي
المعهودة والازاء مصب الماء الى الحوض وقوله نحو تصفه الحاض اي الكائنة لها وحالك بيا
في قوله اذ حلا بالحاجب الحاجس بمعنى مصدر من غني بالمكان اقام به وتفقد رضاف الاذواد
بمعنى او بجعل بمعنى اسم الفاعل اي مقيمون وهم رياد اي متقابلون بحيث يرى بعضهم بعضا
فالتفت في العشر من الغيبة الى الخطاب وفتح نون العين والنون والشيبعا زيد
نسلمان سريدان يبغ الشيد لا يوجبون لي النسبة لزيد من الحرم والتجليل مثل ما توجبه
هانات الغسلنان في انهم لا يقربون مثل واحد منهم لواحد من زيد والتوابي بمعنى الابصار
اي لا يتعلقون باعينهم كما يفعلون بالفتى بني كوز وهو طرب التضبر بنعدهم للشيد وكانوا
تنسب على المصدر الظهر لزيد والحق الدية والدروع مونث تعقب اي سلوها على التعقيبة
مونوب اي شروك ته التوابت فالتفت في نسالوا من الغيبة في زيد الى الخطاب ركوا
في تنقص من الغيبة الى الحكاية لان الضمير للسيد وفي سالك من الخطاب الى الغيبة كما قو
وطلبك كما قالوا واللام الشدة وهي في الاصل بمعنى النصيب او التجلية واتي اتجلات اي
جار خيال الحبيبة بالليل والحال ان لا طروق مثل طروق ليلة ما تجر اي ساقي او الليل
يريد به نفسه والمقصود تفضيل طروقه في تلك الليلة على طروقه في غير ما شيد كما اي لا زمانا كال
من الخيال من شيد كان كذا اي لزمه بارحنا جمع رجل وهو متك الرجل وما منتصب
من الاناث ولم يتورع اي لم ينعطف ولم يكل عطف على شيد كما جعل الخيال الفعل ...
فالتفت من الغيبة الى خطابها في اي اهتدي والتهديد بالحاء الحملة وبالجيم الفعل ...
على السير اي كيف حرمت تقويته على الشيء ما اهتدي لنا واختال ان القوم قد قطعوا
مسافة طويلة والمتان جمع متن وهو ما صلب من الارض والصحيح موضع قيل الارض المنبسطة
او ما ليس بصلبه ولا سهلة فقال لها به قلبا اذ ذهب به في كل شي والباء للتعدية طروب اي
كثير الطرب في طلب الحسان وهو خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وتعجب تصغير
بعد للقرب بقعة قبيل وحين او كحصر على الرواية من تدل من بعد ان حين ...

الشباب وكاد ينصرم وقبل الشيب تكلفني اي القلب وصال ليلى ويروى بانا الفوت انه
على ان ليلى فاعل اي تكلفني شدة قد بعد اي قارع على خطاب القلب وتخطاني بعيد وليها
قريبها وعوادي الدهر عوائقه وعادت من المعاودات كانت الحوادث تفاديه امر العود
اي عادت العوائق اي ما كانت عليه من الحيلولة بيننا فالتفت في تكلفني من التكلم الى الخطاب
وفي تكلفني من الخطاب الى التكلم واذا دل التاء على خطاب القلب كان فيه التفات اخر
من الغيبة الى الخطاب والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع ويروى بكسرها والخلي الخالي من
الحزن والعائر القذى وهو القذى في الرطبة التي تلفظها العين حال الوجع والارمد صفة
ذي العائر من رمد بالكسر اذا هاجت عينه والمراد تشتت نفسه بذي العائر الازعاج والقلق
والاضطراب وتشتت لتلك بليلة في الطول الا انه اختصر في الكلام ترك ذلك اي ما ذكر
من السنين من سوق الكلام بناء جاءني وخبرته عن ابي الاسود قيل هو قراءة
وابو الاسود كنيته ونقل جميع ذلك الحرصية ترك فالتفت في الابيات الثلاث اما في الاول فمن الحكاية
الى الخطاب اذ القياس تطاول ليلي واما الثاني فمن الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات
والقياس وبت على الخطاب وليس في لم تفد وباتت له التفات لانه جار على ظاهر مقتضاهما
واما الثالث فمن الغيبة الى الحكاية في جاءني والقياس جاءه وكانه لم يجد في اشعار الجاهلية
مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فاقتصر على امثلة الاقسام الخمسة من الستة ومثاله ما في
من وضع المظهر موضع ضمير المتكلم وقوله تعالى ثم انشانا خلقا اخر فتبارك الله واعلم ان كلام
الكشاف حيث قال التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات صريح فيما ذهب اليه
البعض من عدم اشتراط سبق لاحق وتعقيبا وما يتوهم من انه لا نظير في كل التفاتا من الغيبة
الى الخطاب فيكون في تلك الابيات الثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فليس بما يعتد
به لجواز ان يكون خطابا لغيره الالتفات على ان التقدير من كلامه تعريج الالتفات على الابيات
لا الافعال الثلاث الفاعلة التي ذكره وهذا يعني نظيره شائع اي اسامع انما تصور فيما اذا كان الالتفات
حقيقيا لا ابد الا اثناء الكلام على السامع خلاف ما يترقبه من الاسلوب لفظا كان او
نشاط في الاصغاء الى الكلام قوله اكثر من ان يضبطه القلم ان ما ذكره
لا يصح ان يكون منفصلا عنه او ليس شارك لما تبين انه اصل الفعل بمعنى الكثرة ونظيره قوله
اكثر من ان يحصى وقوله الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا ما لم يروا عنده اثار احسان
وهو كثير في كلام المولدين فقيل كلمة من متعلقة بفعل معنى اسم التفضيل التي منها حتى بقي
الكثير ضبط القلم ومن الاحصاء ومتباعدون في الكياسة من مدح الرجل الخالي من الاحسان
ورد بان من اذا لم تكن تفضيلية فقد يستعمل افعل التفضيل بدون الثلاثة ولا شك
ان التفضيل اكثر مما يمكن ان يضبط بالقلم ومما يمكن ان يحصى واكيس من
منه ان يمدح الخالي من الاحسان الا انه صرح في العيان اعتمادا على ظهور المراد
وهذا النوع اراد به الالتفات نوع من اساليب الكلام الى الالتفات

الفاتحة كانه يحسن الالتفات في مواقعه كلها لكن ربما اشتمل بعضها على فائدة فوق هذه الوجه
[illegible] على صيغة المبني للمفعول والابناء واخله على ما هو مقصور وخاصة على طريقة [illegible] العبادة
[illegible] بواو [illegible] فاخطأ [illegible] وان كان الاصل [illegible] على المقصور عليه اعني
[illegible] في تقديم المسند ان شاء الله تعالى [illegible] من الوضوح
[illegible] الا الله [illegible] في البلاغة بحسب السليقة او للقاصرين [illegible] في هذا الفن [illegible]
[illegible] من عطف الصفات بعضها على بعض اشعارا بان [illegible] للعالم [illegible]
[illegible] اختص موقع الالتفات في الكلام [illegible] زيادة [illegible] حسن ورونقا
[illegible] على [illegible] ضمير الالتفات ايضا [illegible] لفظ في الكلام [illegible]
[illegible] الموقع [illegible] السامع [illegible] الالتفات [illegible] ان كان
من سمع الكلام [illegible] على [illegible] تاكيدا [illegible]
[illegible]

والمادة باجر على انها صفة فانه قوله لله وكله هذا العموم من حذف معمول مالك مع الاختصار
من الترجيح بلا مرجح وقوله في العاقبة بازاء يوم الدين في نظم الايه وفيه اشاره الى ان اليوم
اجزاء يجري المفعول توسعا باقيا على ظرفيته بحسب المعنى ومرام الحشر بعينه لقوله في العاقبة والاكرام
في الثواب متعلقه بالحشر وفي قوله توجب عليك الالتفات الالتفات من الغيبة الى الخطاب
كان الايه بعينه اذ الظاهر ان يقال يوجب عليه قوله ما تصورت اي ما تصورته من اكل
نجد من نفسك محركا للاقبال معنويا شيئا فشيئا الى حد الايجاب فتستطيع بانصب عطفا على العبير
وقال يستطيع عطف على ان التحرك وفاعله ضمير الواتاة وليس من نحو بعد ما سبق
النكته الخاصه في الالتفات اعدمن التنزيل شرع بين اللطائف المختصه في الالتفات بابيات
امرء القيس وذكر هنا ستة ابيات سهلا على ذلك من التحرك فان تلك اللطائف ببينة سيما
وكان قد تجر بعض الحاذ الجهله ويكون الجبم من مشاهير ملوك العرب من نسل كنده وسعد بن ليس
وقد يستر راجع الى ابن حجر وان يكون متعلق سيجد على تقدير من ان يكون او بدل استمال
من فاعله المستتر وهو الشهور وله حال من فاعل سيجد وفائدتها تعليل انتفاء السعد وما كان
الخاطر كان عادته في شانه الرسان ان يوزن قصبتين في اخر الميدان فمن اخذها عد سابقا وكان
له الفضل والتقدم ثم صار او ارتضيات السبق في العرب كناية عن التقدم والكمال منه والادراك
نسخ الرا ولو سكونها بمعنى الادراك والمقلة المتقلع من القلل وهي القطعه والاناسي جمع انسان
العين والكتة اللطيفة المؤثرة في القلب من الكلام وهو انها تشير الى الارض نحو فضيلة الاخذ
لخطرات من نظرات الملكه وفي آسات متعلق بالمقلة فان قرا المعنى طرف سعد وقد سقط
في نسخة صحيحة التلاوا نظرا الى ان المعنى على المضي وكان عكسه حال من فاعل التفت بتقدير قد
والتسلسل حيث بعيدا او الحسنيها ابو او التغير وجه التمني واحد في بيت وبات لنا
وكذا الحال في بيت على الخطاب بات لكن الوجه الاخر وهو حين قصد ظرف لتكون او بحر
اعني فعل والتهويل الخطب جعله عائدا الى عظمها نحو فانه استقطاعه وجراته فطيفا الشيعا
شديد اولى الثان متعلق بالتهويل او حال من الخطب الكلام في الموضع اي الكلام الذي
وقع متعلقه بالنبا فقال فيه اي كسره وقت في عضدي على طريقة جرح ساعدها كنايتها
مثل شوكته وتوهين امره والتعد بالفوت وسماها خبرا بالاجاع والتغميد فقال بلغه الى اوجه
والكاذب انه اخبر عنها بانه والاداة وحاصل تقدير الكلام وسنح ان جرب بعد اذا
التفت تلك الالتفاتات مع امكان ان لا يلتفت اصلا او يلتفت التفاتا واحدا اما ان
يكون فعل ذلك المذكور من الالتفات حين قصد تهويل الخطب بينها وقد ذكر الالتفات
الاول ابرع نكتة والثاني ثلثا والثالث واحدا ومع من تكسيبن من نكت الاول الى ان
فالها التميه عني كشف الغم والثم قبان الاول اخبر فيها كون المسلي بالمقام معتبر ذلك
انه لم فيه وبات انا فاما الشعر بفاعل الخطاب بنفسه على صفة المتكلم في الثانيه دون الاول
قوله فاما فاتها الى النفس واضح مخاطبه ان ذلك المصاب نسله الى يحصل له بعض التسلي

سبب تهيج مثل هذا الكلك له وتحزنه عليه والكلام في الفطاغة متعلقه بالدنيه ضمير استشعار ها
للنفس فقال استشعرها اذا اضمر في قلبه والكمد الحزن المكتوم والارتماض الاحتراق من
الحزن والتهيج القلق والاضطراب من الغم وضمير له لتعلقه وله تحوه في موقع المصدر اي
لا يقلق ذلك القلق ولا يتحو ذلك التهيج وكان من هنا حالا من ضمير ابدت وفعل الملوك
نصب على انه مصدر لانه تثبت وتنصبر وكزاو يا كانه ملل وجري في الثبات والصبر بابيه
سنتها والضمير للنفس لا للملوك وعند طرق الاعتبات النوائب المصائب والبوارق جمع بارقه
وهي سحابه ذات برق فحين لم تفعل اي النفس لتثبت والتصبر والعين تشكله حين لم تفعل
والفاء للسببيه لان التشكك متفرع عما تقدم وتشكيا حال من المستتر في انا بها قوله ويا
الغفلة الثاني عطف على قوله في الفعل الاول له لا شك ان يحزن المسلي اذا الا تحزن فوق
لاشفاقه بحصور المصائب فيعينه كان الاول في التسلية قوله فالظنك اي في تطاول ليلك او
لم انما ظنك اي في بات تنبيه بصيغة الغيبه على ان المصاب لو كان ناعما سمي تحزن عليه
قوله على ان جميع ذلك اي جميع ما ذكر من تطاول الليل وانعقاد الرقاد وتقاصم الشيء
بالليل انما كان لا قصه اي لاجل اخر خصه ولم يتجاوز الى غيره يريد انه يتبه في التفاته الثالث
على ان تلك الشدائد كانت لا وروده عليه لكون هو مبتلى بتلك الشدائد وعرك ابدال
الخاطب في الالتفات المذكور من اولا ولولا الالتفات الثالث لجاز ان يراد بها غيره فتكون
تلك الشدائد لا ورود على غيره لا عليه وقد يقال حصر الانبار في المتكلم يتم بقول المقام
ويجوز الكلام وان لم يكن في اللفظ ما يدل على حصر ابان الاهل ظاهر بايه الاشياء
والكلام في لتنضخ الحال صله فطن بالفتح يقال فطنت الشيء فطنه نسن الحكايه بيان للنكتة
ومنها بحث وهو ان حاصل هذه النكته ان قوله تطاول ليلك صدر عنه لا عن تعمد وفطانه
بمنزلة كلام السكران فلا يكون الخطاب الذي هو من جهات حسن الكلام والمقصد به التنبيه
التنبيه على ما ذكره وغاية ما يتكلف لذلك ان يقال لم يرد انه نبه على ان ذلك الابيات جعله ذلك
على ما يتبادر من العبارات فانه غير معقول بل المراد انه نبه على ان ذلك الانبار يشتمل وقطاعه
بحيث اذا ورد على انسان سلب عنه فطنته لمقتضي الحال وجعله بحيث يجري على لسانه
ما كان الفه ولا شك ان التنبيه على هذا المعنى من كمال سقط الكمال الذي هو مورد والنبا
ومنطقه لمقتضاه الذي هو الخطاب ولكذا اذا قوله بقول والانسان اذا دهمه اي اصابه
وغلبه ما تجار الخ اي الانسان اذا ابتلي بمثل هذه الحالة لا يعلم كلامه من اشتات الذكر
الا ان الشاعر لرسوخ عقله وكمال فطانته تثبت في هذا المقام ونبه على مقتضاه قوله
ما وجد صراته وبعضا لصدمه لانه قدم عليه توسعا وحسن انما قيد من بعد قوله يشبه
على المصدر اي اقامة ما وتحريكا حال من ضمير اقام قوله غالته ذلك اي عدم تثبتها وتفسيرها
فالتها لانه المستحق للخطاب الظرف اعني حين معمول وانما ان يجعل مضافا واخلفها تحكيه
تقدمه الى قول حين سكت واما ان يجعل الظرف منزلة شرط جوابه دل المجموع جواب

لانه علل العدول من نحو ان النهار نفسه مع ان سنا هو الفعل الافح لفظا او معنى بدون الفا او في هيئك
مبالغة لانه جعل البعض الكامل على فعل كالاول بهو المفوض عليه فعن عن سكونه بالسكوت وتدبير
ضميرهما اولى ونظير ما سبق ما قد وجد في بعض النسخ المعتبرة ما حكي او لم يحكها فيه ما بكسر
الكاف ان المدعية الكلام مع النفس هنا قوله وانا ذكرت كلها ذكرت مع بداية الفصل
بابا كل بعده كافي انا بعدد من ان الالتفات قد يختص مواقعه بلطائف معانيه الا انه
ذكرت هذه الاعتبارات الدقيقة في الالتفات ذات مرة فالتبس لعلمه لانه اشتهر بالبلاغة
واعترافه بها مع ان ذكرها ارشد للمتعلم الى كيفية استخراج اللطائف المختصة بالالتفات
اخره والتنزل مع بارز وهو البعيد الداخل في الكشاف الناسخة في تشقيق ثانية وتصرف غاية
النوع وقد ليس لاذا استبيت من ان يقال لرجل بطال الى اسم الشاعر وتوضع انه اراد به اسمه
ليس بشيء والمطاول مع سطوري موضع التي ذكره والشاخ لابتدا الكلام كالاعراض
ضرب اشباهها للطائف الاعتبارات فقد كشف الاشباه فالمعنى الامثال تعظيم لها ونقل العرض كما ذكرت
والانسب للاعتبار المعنى **قال** واعلم ان لطائف الاعتبارات اراد بلطائف الخواص
والاعتبارات فاشتها في تراكيب البلغاء والاوفق بالنصب مع اللطائف قوله النظر
في المسند اليه والمطالع مع بطن من الطرح وهو ارتفاع البصر وانما زاد ما بحرصفا المطالع
جعل فاشي اللطائف لبعدها عن معرفة تفاصيلها وما فسا منها على ما سبق كالمواضع المزهر
البعيد واللطائف المستخرجة منها كالامور المرفوعة عنها كي تتدرك بالبصر واستخراجها منها كرفع
تلك الامور وقوله لا تنفيها اي لا تخفيق تلك اللطائف ولا تعزيها حق معرفتها الا بامور ثلثة
الجد البليغ والسعي الكامل ثبت صدق الهمة وضرب الرغبة في النفس المتنقل والذهن
الصافي وانما ذكرها على هذا الترتيب لانه اعتبار ادراك اللطائف ثم ما نرتب عليه من السعي
ثم ما هو مبداء السعي ثم ذكر ما هو الاصل والاعتبار انواع لا تنعكس الترتيب والاشارة
انتقال من الشيء مع سرحه التعريج لان واضح الوزن الاستشراف رفع البصر لنظر وبسط الكف فوق
الحاجب كالمستظل من الشمس لا يعتاكن اي اللطائف التي تلك المطالع والطلع الفم للبالغ
وذو وارث لحاز من الخاطر جرالفرع للمدار ثبت الالتفات الجهود الثاقبة على السيح
عن طالتكس ما سما في العين المعاني بنها ولم تخلف اي اشعر النفر الى الغرض النقش والالام فيه
متعلقه بالسبح وضميرعنها لا عجائب اي لا اذكر رار كل مع لم يحلف تاكيد قوله لم تخروا اي لكل جد عهد
وصول الكس اليه هو هو وموقف عنه وحد اذ احال من ما هو فاعل لم تفز او لم تخلف اعني
انماطب براز ايام في نفسك لتخمين المرتع الاخذ والبطش الاخذ بعنف والتر في الطر
والباء في فرو هما لتد من وصفه بالبسط لان الا دوار دقة القديم على الاحد واعلم ان لاتنزل
للانزل متعلق بمستقبل وبمعاد ذا ولا مرس موضع المرمى والغرض الهدف القسمة ثلاثا ما الحفر
مستنكم احال اخرى الى استعما سفر تعقل والقاطعة الطبع اي ولو استشعا بالطائف حفلها شفا
زرعها بل يجد من الشباب في القرآن كثير المعونة قوله هذه الطبقة اراد بها علم البلاغة

قال من الطبقة التي هي فوق طبقات سائر العلوم والناظر بانوار البصائر اشارة الى صفا ما ذهنا
والمخصوصون بالعناية اشارة الى التوفيق والرغبة والمدلون من اول فيخبه اذا توسل بها اشارة الى
السبق والجد فقد ذكر تلك الامور الثلثة على الترتيب بحسب الواقع والحكم العلم المتنوع بالعلم وفصل
للخطاب يخصص بحسب الاشتبيه على ان صح ما اريد به وقد يجعل بمعنى المفصول اي المفصول من الخطاب
الذي يتبينه من خاطب به والفاصل اي الفاصل من الخطاب بين الحق والباطل قوله على ان كلام رب العزة
خبر لقوله وعلى منهج الطبقة الى غير على ان اعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا يستخرج
على منواله الا ما بالعرفة وغيرها ما ويعثت لمه طائفة قوله وهو قرانه اشارة بها الى ان كلامه هو المعنى المؤلف
المنتظم من الحروف كما هو مذهبه والطلاوة بالفتح الحسن والقبول واغدقت بالغين المعجمة
العالم المعلم ومصارب كثير الاشبه القرآن المشتبه طليه استحكام استواء بالكثيرة ...
في الشيء وقال ... الاستدلال ... ارباب السليقة ووصف القرآن ان له الطلاوة وان عليه الطلاوة وان
اسفله لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر في الباء في القرآن ليس وجه الاسالب والمراد
بها الطرق المذكورة في فن المسند اليه تخرجا على مقتضى الظاهر وعلى خلافه ولظهر فيها الاسرار التي بيد الفكر
واخرها الا لعدم اعتبار طرق الاسناد والمسند وعرض على **قال الطيبي** الوجه الذي علمت ان لا بد من التضلع
لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على تلك الصور المتنافية والكيفيات المختلفة هو ان حسن الكلام على انطباق تركيبه
باعتبار مجموعه واجزائه على مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند اليه تركيبه
وسرحه وبهذا يعلم ان لا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند ايضا بدونه كذلك فقوله
للوجه متعلق بتعلم ونقطه لكثير لبعيد العهد بجري البدل من قوله للوجه على طرفه ويكون يزيد مصدر
ولكن ان يجعل للوجه مفعولا لا تبصره وتعلم لروايا فال ايضا نظر الى اوصف الوجه بانه علم لسي اخر العايد الى
الموصول محذوف اي علمته والاولى حيا اولى وهو المتوج جعل فكره نحو الكشف هو واشتماله على امور نفيسة
وهو في موضع الحال اي الذي خص بتلك المواقع فكرة متجاوزة في ذلك استناجه البعض وكبر انه في اصل الفكر
وكان ثانية مفعول المستودع واول اسم المستتر الراجع الى الموصول حال مستودعه ذا طلبت ان
يكون هو نبوعين وكانه اشار رجعا وبعد الى وجوب حافظ وكونه محض توفيق والنقاب هو زين الكتاب
العلامة كانه يبعث الاشيا بفضل الحفاظ بها والحديث الصادق الظن في الامور كانه تحدث بها
وقوله فلا يحجب متعلق على الفضلاء الذي خدث فلا يحجب كنعوله واكثر منوا الله وارادته بذاته
الملكة غرائب خواص التراكيب ويملكها مواضعها التي اختصت فيها وبلطائف السحر المباد
وجوه الدلالة اللطيفة المستتبلة للمطلوب الينا المستخرجة عن معادنها اي مواضعها المستقلة
فقد اشار الى علم البلاغة قوله المستطلع بشارة الى انه يدرك اعجاز القرآن على الوجه
الذي ادركه ارباب البلاغة السليقة بحال المستطلع فانه طلبت الاطلاع عليه والطلع
بالكسر الاسم من الاطلاع وبالياء متعلق الاعجاز التي يليها يعاري عاص الاطلاع قوله ثم مام الحكم الى الحكم
بكونه معجزا وكنايه مصدر كانه اذا قابلته وجرت نظيره وهو هنا نقيض على المار بمعنى المكافي

والمتحدّين اسم مفعول من تحدّيته اذا نازعته في فعل على سبيل الغلبة قوله فهو اي طالع الاعجاز
معنى الاطلاع عليه من الطلبة اي الطامعين في فن البلاغة وما يتعلق به قوله ان لا بد مفعول علمت وان
مخففة وضمير الشان محذوف وقوله لمقتضيات الاحوال في ايراد [illegible] وضع كلمة في موضع اللام التي في
صدر باب المسند اليه في بعض النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل وهذا انسب بقوله
عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند لا يقال كيف جاز نصبه بالمقتضي به ولا اعتماد له على
[illegible] الموصوف لان الاعادة [illegible] فكانه قيل الاحوال المقتضية ايراد المسند اليه [illegible]
[illegible] المقتضيات [illegible] من النسختين [illegible] ما تقدم
[illegible] وما سبق قوله في افراده [illegible] جملة معطوف على قوله في المسند اي لانواع التفاوت في افراده
[illegible] الفعل [illegible] الاصل في المسند [illegible] المستعمل دون الاسم لان الكلام [illegible]
في الاسم المنكر [illegible] الاصل [illegible] المعرف [illegible] المعرفة [illegible]
من حالة [illegible] فعلا وما عطف عليه [illegible]
عطف [illegible] عدم [illegible] المسند [illegible] الاصل فيه [illegible] الاعتبار [illegible]
بحث عن الاحوال المقتضية له [illegible] التفحص [illegible] المسند [illegible] العلامة
[illegible] والاجزاء والمطارح اسم مكان
من طارحوا الكلام اذا طرح بعضهم على بعض [illegible] المهملة على
[illegible] المطار واسم مكان من طار [illegible] والوزن [illegible]
[illegible] واما الحالة المقتضية لترك المسند اشارة الى وجوه [illegible]
بالعرض بقوله [illegible] ذكر المسند اليه [illegible] حال المسند [illegible] على الاثبات
بقوله [illegible] سواء كان [illegible] بالترك او [illegible] الوجود عليه
على [illegible] الاعراض واتباع الاستعمال [illegible] الاول [illegible] على تمييز
الاول اتباع الاستعمال [illegible] الامثلة السماعية نحو [illegible]
[illegible] الامثلة [illegible] اتباع الاستعمال الوارد [illegible] في الامثلة
[illegible] المحسنات والضابط [illegible] ان يكون المبتدا مصدرا [illegible]
او [illegible] حال [illegible] او الفعل [illegible] المصدر [illegible] كل رجل
وضيعته [illegible] المبتدا [illegible] المغاير [illegible] كل رجل [illegible] وضيعته
[illegible] لولا زيد [illegible] المبتدا [illegible] لولا [illegible] خبرا عاما [illegible]
[illegible] مباحث [illegible] واما تقصير الاختصار
[illegible] اتباع الاستعمال لان [illegible] الامثلة التي ذكرناها واجب واما الاختصار [illegible]
ترك المسند [illegible] والاحتراز [illegible] والجمع بينه وبين الاختصار

تنبيه ما جواز الاجتماع في الاعتبار ولذلك جمع ضيق المقام معها فانها مرجحات يجوز اجتماعها
مجتمعة وفرادى واذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود محذوف خبر المبتدا [illegible]
اذا كان عاما [illegible] ان يقدر ههنا اتباع الاستعمال ايضا ونحو زيد منطلق وعمرو اي منطلق
اي جعل من عطف الجملة باسرها على مثلها [illegible] حذف فيه المسند من الجملة الثانية لدلالة المسند
الاول عليه وان قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور [illegible]
فيه المسند ايضا فلا تقدح [illegible] كون المحذوف معطوفا على مسند [illegible] عطف مفرد
على مفرد في جملة اخرى [illegible] كان زيد قائما وعمرو [illegible] قوله اذا احلته
على [illegible] النار شر من ذلكم اي من غيظكم على من يتلو عليكم الآيات واذا حمل على [illegible] هو النار
كان من حذف المسند اليه ولعله اولى [illegible]
هو طالب الحكم عليه بالتعيين قوله واما ضيق المقام [illegible] فوت الفرصة [illegible]
ضيق المقام لا يخفى [illegible] الاختصار الذي [illegible]
[illegible] الطالب [illegible]
[illegible] المتهدد [illegible] الطالب [illegible] المتهدد كان من حذف
المسند اليه قوله اي [illegible] السؤال مبتدا [illegible] الطالب
[illegible] المشهور [illegible] سيبويه [illegible] اولى لان السؤال [illegible]
[illegible] بالطالب [illegible]
[illegible] الطالب [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] الشيخ عبد القاهر [illegible]
[illegible] الطالب مبتدا [illegible]
[illegible] بالتعيين [illegible]
[illegible] المطابقة بين السؤال والجواب [illegible]
[illegible] قالوا [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] جواب [illegible] مطابق للسؤال [illegible] المطابقة [illegible]
[illegible] المطابقة اللفظية [illegible] الجواب
[illegible] والسؤال [illegible] المطابقة اللفظية [illegible] الاستفهام
[illegible] اولى [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الجواب [illegible]
والدليل على هذا [illegible] بالفعلية [illegible]
خلقهن العزيز العليم واما قوله [illegible]
[illegible] المذهب [illegible]

٢٥

الطهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور قوله اي لحرج علا عندنا واصفون فالقرينة ههنا
شاهدة من المحذوف الا ان يقال علا عندنا نوع اشعار بذلك الظاهر المقدر قوله وسبب الحذف كثير
بدون هو كون الكلام المسند الذي تم من الشهادة قوله ولذا ان تاخذ من اهل العبيد
اي من حذف المسند اي الله احق ورسوله كذلك فاحق خبر الاول اخر اي موضع خبر الثاني ليكون
كالعوض عنه او هو خبر للثاني دال على خبر الاول وفي كلامه اشارة الى ان ههنا وجها اخر وهو
وسواء لا احق منه واحق خبر عنهما وافراده لان [illegible] لكونهما في حكم مرضي واحد فان رضى رسول
الله رضى الله [illegible] اعتبار لطيف [illegible] به [illegible] وعلو [illegible] عليه قوله اما ان يخرج
هو بعض [illegible] ان لا لحرج وكلاهما صحيح فان اخراج الذكر الى ما ليس [illegible] علا [illegible]
اليه وعدم اخراج ذكر اليه عا انه [illegible] علا الكل وقد عرفت ان الغرض اعم منهما قوله كما اذا
قلت ازيد عندك ام عمرو كان تمام [illegible] قصدا الا [illegible] عن [illegible]
لا استفهام ليست والهمزة دخلت علا المفادين وهذا ظاهر وكذا اذا قلت ام عمرو عندك
كان منقطعة نعنا لانك تقدر على الاثبات بالمفرد بعد ام وسواء [illegible] الاتصال فالتقدير
للبلاد لعلل الانقطاع فان قلت لم لا يجوز ان يكون ام عمرو [illegible] عندك ام لم [illegible]
مفردا علا مفرد ولكن [illegible] المسند المذكور [illegible] عندك [illegible] قام زيد وعمرو فلا يكون [illegible] المسند
قلت لان [illegible] الكلام [illegible] حاصل عندك وهو [illegible] الى زيد [illegible] الى
الطرف [illegible] على عمرو بخلاف قام [illegible] دال على [illegible] العام [illegible]
يقتضي [illegible] الا ترى انك اذا [illegible] ولم [illegible]
على خبر [illegible] واما الاختيار [illegible] الظاهر ترك اللام لان الاختيار [illegible] من الغرض الدال
[illegible] ان اللام [illegible] المعنى [illegible] المسند [illegible] للاختيار
ثم [illegible] التفصيل [illegible] واما [illegible] الفاعل [illegible] من الكلام سواء
كان مسند اليه [illegible] المسند او مسندا اي اذا [illegible] المسند اليه [illegible]
من [illegible] المسند [illegible] ترك المسند [illegible]
ترك المسند اليه [illegible] من حذف المسند والمسند اليه [illegible] حذف [illegible]
قوله ان [illegible] دون الفعل واذا قدر المبتدا [illegible] يطلب [illegible]
[illegible] من المؤمنين [illegible] على حذف [illegible]
المعنى ايضا واما انه [illegible] ان لا يكون ذكر المسند اليه [illegible] المسند [illegible]
من الوجوه اي لا [illegible] حاله [illegible] ذكر المسند قوله او ان يكون [illegible]
المسند [illegible] الا انه [illegible] بذكره [illegible] الحاكم
[illegible] العقد [illegible] المسند [illegible]
[illegible] المسند اليه [illegible] المسند [illegible] مقتضيا للتعجب
المسند اليه [illegible] المسند فان [illegible] المسند اليه

مصدا التعجب منه فلا فائدة في ذكره مع كونه مستقيما [illegible] الظاهر فلا بد من نكتة وجب ان يقصد
التعجب [illegible] حيل عليه [illegible] ان التعجب [illegible] بالذكر افوى فاذا قصد
هذا التعجب فلا بد من ذكره [illegible] بذكره قوله [illegible] ولا له [illegible]
[illegible] الى [illegible] الاسد [illegible] بالدم والمغالبة كان [illegible]
الاسد [illegible] الكسر [illegible] كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء [illegible]
[illegible] الفرض [illegible] المسند اليه ان كان المسند [illegible]
ذكر المسند واللام [illegible] الاصل [illegible] لان [illegible] الانقطاع [illegible]
[illegible] ان المسند [illegible] العلم [illegible] من العبارات [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الغرض [illegible] بذكره [illegible]
[illegible] ثبوت [illegible] لا [illegible]
اسم الفاعل [illegible] على الفعل [illegible] المقصد [illegible] ولا يجوز ان [illegible]
[illegible] النبوت [illegible] النبوت [illegible]
[illegible] النبوت [illegible] الصفة المشبهة فلا [illegible]
[illegible] التبوة [illegible] الدوام [illegible]
[illegible] الدوام [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] النبوت [illegible] الصفات [illegible]
[illegible] التجدد [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] النبوت والتجدد [illegible] الكسر [illegible]
[illegible] التعيين [illegible] الطرف [illegible]
[illegible] المقتضية [illegible] المسند [illegible]
قوله [illegible] الاعتبارات [illegible] الكلام [illegible] الاولى [illegible] الفعل
ولا [illegible] المسند [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
المسند [illegible] العدد [illegible]
[illegible] من الثلاثة [illegible]
[illegible] اصلا [illegible]
[illegible] بالعقل [illegible]
[illegible] والمنصور من الخلفاء العباسية [illegible]

٤٦

والحالة المقتضية لافراد المسند

وستين وخمسماه وتوفي سنة اثنين وعشرين وستماه واما الحالة المقتضية لافراد المسند
[illegible] المسند موضع شرح ولا فائدة فيه فان المسند المفرد يشتمل على عدة اقسام واراد
بالمفرد ما قابل الجملة لا المركب وضبط افراد المسند باجتماع امرين كون المسند فعليا وان لا يقصد
[illegible] سوى الحكم واحترز بالاول عن كونه سببيا وبالثاني عن قصد التقوي بتكرر الاسناد
[illegible] كون المسند جملة كما ستاتي لا للاستقلال نحو زيد قام بقصد التقوي ولشبه المسند
[illegible] لانا نقول [illegible] من التقوي ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير كما سيعرفه
[illegible] لفظ التقوي عند الاطلاق واما قال من حيث احترازا عن قصد التقوي بالتكرار والا
[illegible] المسند نحو قام زيد وان زيدا لقائم [illegible] المسند الفعلي جملة في [illegible]
[illegible] سببي فعليا وهو ما كان مفهومه محكوما به بالمتبوع نحو مررت برجل كريم وهو الذي سماه النحويون
[illegible] الشيء حال نعته وسببيا وهو ما يكون مفهومه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو مررت برجل
كريم ابوه وهو الذي سموه وصف الشيء بحال متعلقه وعلى ذلك العكس جعل المسند قسمين فعليا
وسببيا نقول ان المسند [illegible] الفعلي لفظ [illegible] ومقابله المسند السببي
[illegible] والمسند السببي
[illegible] مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت [illegible] او بالانتفاء [illegible] التعليق [illegible]
[illegible] تعليق اثبات [illegible]
[illegible] ثبوت [illegible] والاسماء [illegible]
التعليق وانتفاؤه [illegible] الوصف الفعلي والسببي [illegible]
المسند الفعلي [illegible] المسند [illegible]
[illegible] المسند السببي الذي جعله مقابلا للفعلي [illegible] المسند الفعلي سواء
كان مفردا او جملة [illegible] بعد بيسره [illegible] سوى الحكم [illegible]
[illegible] امثلة للمسند المفرد [illegible]
السليم [illegible] المسند [illegible] مفردا
[illegible] والثالث [illegible] والرابع [illegible] جملة
على الفعل [illegible] المثال الاول [illegible] السببي الذي [illegible] الخامس
[illegible] على المسند اليه [illegible] للظرف الاول [illegible] مبتدا [illegible]
[illegible] بل [illegible]
في المسند الفعلي [illegible] الحقيقي [illegible]
ثبوته للمسند اليه [illegible]
عليه [illegible] ان يعد [illegible]
لان معناه [illegible] المسند [illegible]
[illegible] ولا التماس

التأكيد

التركيب

ذلكه

لان الظرف غير معتمد على ما هو راجع الى الجار والمجرور وما عام لم يتقدم للمسند المفرد وههنا لانه اما فعل ماض
او مضارع واما اسم [illegible] ومعرف وعد [illegible] فيما بعد امثلتها وفوائدها ولا ينحصر [illegible] مثال
سوى ما ذكره [illegible] من زعم ان [illegible] الفاعل وان قال الدار زيد انحوك على ان خالد فاعل الظرف
كما هو مذهب الاخفش بناء على ان [illegible] واما الحالة المقتضية لكونه جملة [illegible]
المسند [illegible] الماضي والحال او المستقبل واما كان الفعل
اخص [illegible] من الظرف لدلالته على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان [illegible] الاسم فانه يحتاج
[illegible] على الزمان [illegible] زيد قائم في الزمان الماضي وقد يقال خرج بعد العصر
[illegible] زيد قام فانه يفيد التخصيص باحد الازمنة مع التجدد [illegible] الغير حكم المفرد [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية لكونه مفردا كما عرفت
[illegible] الافراد واما افادة التجدد اي الحدوث [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الحدث بالزمان بل حدوثه فيه [illegible] التجدد [illegible]
[illegible] علم الله [illegible] القديم [illegible]
[illegible] التجدد والاحتمال [illegible] الازمنة [illegible]
[illegible] الحدث [illegible] اعلم ان [illegible]
[illegible] يكسبون ويقتتلون للحال وكله [illegible]
[illegible] موصولة [illegible]
بين [illegible] موصولة [illegible]
واذا [illegible] الذي [illegible] عليها [illegible]
[illegible] بعد
[illegible] علي [illegible] بعد
عليه السلام [illegible] عليهما السلام [illegible]
[illegible] الانبياء [illegible] صاحب [illegible]
فقصد [illegible] عليه السلام داخل [illegible]
وقد يقال عليه السلام [illegible]
الماضي [illegible] من الانبياء [illegible]
بالمضارع [illegible] الصورة [illegible] الاخر [illegible]
[illegible] والمراد بالزمان الماضي [illegible] اهل اللغة [illegible]
المعقود [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] الاستمرار [illegible]
[illegible] الاستقبال [illegible] الحال [illegible] الاستمرار [illegible]
[illegible] في علوم [illegible]

للمسند المفرد فعلية

خوذا

فيهما حالة الفعل فقط

ان بعدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بدوانها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات قوله والحاكم بذلك هو العرف لا يظهر بعد ان نعين حد الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ملا بتعين له مقدار متحدد بخصوص فانه يقال يا لطرد ويمشي ويحج ويكتب القران ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا يعد الا حصلت ارمنتها هذا واما القائلون بان الزمان موجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه فقد زعموا ان الحاضر من حال في الزمان هو الآن كالنقطة في الخط ولا وجود للزمان عند المتكلم بل هو عندهم موهوم محض واما الحال المصطلح للتقييد اي لتقييد المسند الفعل والذي هو الفعل كما يشهد به سياق كلامه في اي التقييد بالذكر مع جريان هذه التقييدات في الاسماء المتصلة بالافعال كالمصدر والصفات لانه الاصل في هذا التقييد فيعلم بعد حاله بالمقايسة عليه واما قوله فيخرج كلها بمعمولات المسند فاشارة الى التعميم من اول البناء والاشارة من عدم الباب بقوله بما يفيد اي يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما على الشرط او لا كان معمولا لفظيا كقوله من نحو المصدر ويشارك الحال المذكور فيما كالمستثنى المفعول معه مثلا وكذلك ما يلي احد الابدال ثم قدم المصدر ثم بالمكان لمناسبته اياه ثم بالمفعول له لكونه لازما للافعال الاختيارية ولتعلق غيره بالحال ثم يلتمس والعدم المطلوب والباعث المتقدم واورد مثالها ثم ذكر المفعول به وجعله وسطا بينها لانه كان الجار والمجرور ويلحق بما هو اقرب اليه من المفاعيل وقد يقال كل ماتدع فيه بالجار فهو مفعول به اصطلاحا وسوى تعديد مثل هم يقوم الحاجة وفيه ان ما ذكرنا اشارة الى ان المتوسط بين الفعل والمفعول به قد لا يكون حرف جر كما في التمييز ان زيدا مفعول به لان المستثنى منه متروك لفظا ولا تكلم بجعل بدلا منه واما كونه متوسطا فلان الفعل القول لا يتعدى اليها حرفه فقصد وقوعه عليها الا باداة الاستثناء قوله كنحو بعد زيدا ان ضرب عمرو وعدم التمثيل بما هو جزاء معنى فقط على ما هو جزاء لفظا ومعنى لانه المراد مما اضافه في الشرط قوله اقرب هو ما قيد بالحال اي سواء كان اقرب الشرط او فوقيته فانه قيد للمسند في الجزاء والقدوح اما اذا قدم الجزاء اذا وجدت شرائطها وانما رفع هنا بقرينه على ما هو الرواية مع تقدم الشرط وعلة لكونه فعلا ماضيا قوله بهذا والحكم بها بعدا اي فتكون المانع في تسديد انوي كما سبق تحقيقه قوله ثم اذكر انه بيان ان كان مسند هو فعل وله قيد هو خبره الشبيه بالمفعول فكان علي كان مذكورها فانه جات الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيد للمسند وذلك لان الافعال الناقصة لا تتم بمرفوعاتها كلاما فهي مسندة الى ما هو فاعلها وفي الحقيقة مثل المسند والتي هي اخبار كما لا ترى ان كان في كان زيد منطلقا قيد للمسند الذي هو الانطلاق بالزمان الماضي وحيث كان في المقام فرقه بمخالفة الصورة الحقيقة اهمه بالتاكيد قوله وظهر لك حسن هذا اي بما ذكرناه من ان الشرط قيد المسند في الجزاء ان الجملة الشرطية كالمركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيدة بقيد مخصوص

مخصوص هو مضمون الشرط وقوله بجملة في نفسها اشارة الى ما تقدم من ان الاحتمال بحسب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا وما حضر ما اختاره ان الجملة الجزائية جملة مستقلة وجملة مستقلة قد حكم فيها بالنسبة بين طرفيها اما اخبارا او انشاء فهي جملة خبرية او انشائية متصلة بعد خصوص يجري مجرى الظرف او الحال فلا يتغير بذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص الخبرية بالذكر لانه في ما يرى الخبر ورد الجزاء مثله لان الكلام في تقييد الفعل فاذا قلت مثلا ان جئتني اكرمك كان معناه اكرمك في وقت مجيئك ومن ثم قال ان هذا الكلام قد يكون صادقا وان لم يوجد شيء من المجيء والاكرام اصلا ولو كان اكرمك كلاما خبريا قد حكم فيه بكذا فان صدق الخبر انما يكون بتحقق مضمونه مقيدا كان او مطلقا الا ترى ان قولك ساكرمك غدا كان لا يتصور صدقه الا بتحقق الاكرام في الغد وقولك بالركوب نحو يضرب زيد في وقت ضرب عمرو وان اريد به معنى الشرطية اعني تعليق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان لم يوجد شيء من الضربين وان قصد به تحديد الظرفية وجب ان يكون صدقه بتحقق ضرب زيد مع كونه في وقت ضرب عمرو فقد انكشف ان الشرط لبيان العقود وان معنى الشرطية في معارف اللغة الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء فان طابق الواقع كانت الشرطية صادقة والا كاذبة ولا اعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شيء من مضمون طرفيها كما يحكم في الا ان المحصل ينظر الى ان الجزاء المقدم على الشرط في صورة جملة مستقلة ثم نزل الحكم بالنسبة فيها ببين طرفيها وجعل المؤخر قيدا لها لذلك اشتركا في ان في التحقيق المرجع في الحكم هنا يرجع الى معنى الجملة ويشار اليه وذلك بيان ان كان هو صالح للخبرية وقلنا في وهمت جماعة وبنوا عليه خيالات وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا قوله فافهم واعلم ان للفعل بعد ان الفعل الذي ذكرنا تقييده لاجل ما بعده من فاعله وغيره اعتبارات في الاحوال الترك اي احوال مقتضية للترك وما عطف عليه لو قال في الترك لكانت الاعتبارات مقتضيات الاحوال قوله اعني الفعل لما اراد افراد اعتبار القيد الشرطي بالذكر اظهارا للاعتناء بشانها كان لاشتمال الفعل على غيره بالمطلق نوع حسن ولعل الباعث على تفسيره معتبرة والظاهرة لفظ اعتبارا الثاني هو النصب عطفا على الاول لكنه يروى بالرفع اما عطفا على محل اسم ان او انما عطف مبتدأ خبره له وح لا يدخل في حيز اعلم قوله مانع ترتيب كعدم علم بالمفعول وعدم اعلام السامع بها وعدم الفرصة لذكرها او علم السامع بها والبعيد كالخوف من توهم كونه مكثار او ارادة اخفاء الكلام والاعتماد على شهادة العقل اوقوعها و [illegible] بها على كثرة الوقوع وظهورا كما انه ومدار البعد على خلاف ذلك قوله اي اذا لم يكن المراد

المسند المفرد اما اسم او فعل والمقيد لكونه فعلا علي ما مر اراده افاده التجدد والحصول باحد الازمنة علي اخصر ما يمكن فعلم من هذا الاراده ان يكون مختصا لكونه اسما قوله لان الفعل ... نصب في المصدر من المصدر اي لان الفعل كونها اخصر وجه قوله لاغراض متعلق ... ودلك اشاره الي علم كون المراد ... وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند زمانيا لكونه للدوام او للاخص باحد الازمنة لقولك زيد غلام او كان مخصصا واريد بسط الكلام كقولك زيد صار في الزمان الماضي وامالة المخصصه لكونه اي لكون المسند الذي هو منكر او في اذا كان المراد خبر المبتدا والحكايه ابراد الكلام علي استنبا وصورته الاولي فاد حكي منكر الستشيق علي تنكيره قوله كما اذا اخبر عن رجل يريد الاخبار عنه علي طريق الاخبار بالذي كان الخبر هناك يكون محكيا علي تنكيره قطعا وان لم يلزم حكاية اعرابه وقوله يصد عا مفعول له لاخبر علي طريقه قولك ضرب ... ونيا فهو تعليل لفعل الفاعل المذكور كانه علة اوالاثم تنبي للمعقول وقوله فان كون المسند اليه نكرة تعليل لاقتضاء تنكير المسند اليه تنكير المسند وقوله ليس في كلام العرب خبرا سواء خبر مبتداء فليكن ... او قلنا يصح بناه علي المصدر او مع الواو اي مستوفيا بان قولنا يصح وقولنا يصح ... وفيها اشاره الي ان بعضهم قالوا بامتناعه عقلا وليس ... فان الذي يجب عقلا هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما سواء كان معرفتين او نكرتين او مختلفين اولا شتراك التنكير والتعريف ... بل كان ... وما لم يكن فيهما اشارة الي التعيين ... والعقول ... الاصل ... والمسند اليه معلوم بوجه ... المعلوم ... عقلا ... الا بلفظ ... اما ... قوله ... الكلام ... والمسند اليه ما ينبغي عقلا ... الاسم ... ليس ... بل ... التنكير بعد الوقوع ... المعلوم بالاستقراء الافعال ... سيبويه ان من ... وكذا كم مالك مبتدا خبره ما بعده ... فقد المسند المعرفة الا النكرة ... ... لانا سيبويه ... وذلك مثل ... وانما في الجملة الخبرية فان قلت نحو رجل افضل منه ابوه فان سيبويه تعالي الا ولى ... وقس للذي ... ونحو ... مررت برجل افضل منه ابوه ... فالجواب ... القلب العرب ... واما ما جاء كانه علي ان افضل مبتداء وابوه خبره قلت ان علي ذلك علي القلب ... في كلام العرب مع وروده ... فيكون كيف ... ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس ... احد جزئي ... علي الاخر منهما جعل كل ... فاجاب بان ذلك علي طريقة القلب وهو ان يجري حكم احد ... واحد من المسند اليه والمسند وحكم الاخر واعرب باعرابه فاذا رجعت بهما الى اصل الاستعمال الذي به الاعتبار وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة والابيات الثلثة من كتاب سيبويه ... يستشهد عليه والبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم ... الثالث ... قائلها ... الكتاب ...

الثعلبي

الثعلبي وصدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وهو ترخيم ضباعة والالف للاطلاق وقوله الوداعا بتقدير مضاف اي موضع الوداع والمراد ... بان لا يكون وداع وفراق والبيت لحسان رضي الله عنه من قصيدة يهجو بها ابا سفيان ويمدح النبي عليه السلام واوله كان سبيئة من بيت راس السبيئة ... المشتراه للشرب وبيت راس قرية بالشام ... وغيرها ... المشهورة بجودة خمورها وخبر كان قوله يكون علي انيابها او طعم غض من التفاح ... شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بطعم تفاح طري ... اجتنبوه من الشجر ... ولطافته وصدر البيت الثالث ... لا تبالي بعد حول ... بعد ... الا كالاعال ... اللوم واختلط النجار اي ذهب ... وغلب علي الناس اللوم والدناءة ... الاصل والنسب حتي ... لا يبالي انسان اجبن كان ام غير جبين وتوجيه كون هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند سواء ... مرفوع ... لكان المحذوف ... المذكور وانك ... منصوب خبر ... لان ... قوله ولا تقطن بيت الكتاب ... خارجا ... ان كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة قوله والفصر معرفة يعني ... الا ... وذلك ... معلوم ... الا تري انه يقع مبتداء ... حال ... مثل ... الرجل ... بالاستفهام قوله ... ان كان ... وخبر ... حتي ... المراد ... سوي ... النكرة ... كان ... والعقول المجملة مبتداء ... بالابتداء ... الكلام ... مسند اليه ... الكلام ... من كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله في البيت ... الكتاب ... بعضها سؤال وبعضها جواب ... قوله ... بالنصب علي ... جواب النهي ... لم لا يجوز ان يكون ... مبتدا ... الجملة فلا يكون البيت مما نحن فيه وجوابه ... ومنها انه ... الفعل ... ان ذلك الفعل محذوف ... العايد الي النكرة ... اذا ... ان كان ... ما عدا النكرة ... احكام المعارف ...

اما الكلام في ضربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان المسند اليه اصله الاستعمال الا كان انكره وجب تانيث الفعل
لان مسنده الى مونث حقيقي من الادميين بلا فصل ولو كان الفعل كعد مونثا لكان يعتبر بعضا كذلك
وجوابه ان الفعل مسند في الظاهر الى ضمير فرد من تكرير نعم كان الواجب على الفصيح ان هذا الكلام ان يقول
ان يقول اظنها كانت انكر بتانيث الفعل لكنه نظرا الى تقدم الخبر المذكر بجملة كالفصل الواقع بين المذكر والمونث
لذات واحد محجوز نائبة وذكر ثم اختار رعاية وافق نظم البيت واعلم ان هذا النوع الى هذا
النوع من التصرف في الكلام الذي ذكرناه يسمى بمحاسن علم المعاني بالقلب من قلبت الجراب اي جعلت
ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وتانيث الضمير باعتبار الشبه وفي قوله وهي مما يورث الكلام ملاحة
اشارة الا ان القلب يعتبر لحسن الكلام وتزيينه فكان مقبولا مطلقا وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا زاد
حسنه على نكس الالتفات قوله ولا يشجع عليها الا كمال البلاغة فان الكامل في البلاغة يتصرف
في الكلام تفننا فيقلب ويجري احكام اجزاء الكلام بعضها على بعض وليس هناك التباس في المقصود اما
بشهادة المعنى او اللفظ او شهادتهما مع اظهار نوع التصرف في احوال الملفوظ وقوله تاتي بيان في
قوله لما شبه الا ان الموجود اكثر الرواية بذكر القسم نظرا الى القلب ومع سلك خطا انه الاستبعاد
القلب ومستكان سبيل النزق نعنار هو واقع في كلام الناس ويحاورانهم يتداولونه فيما بينهم فيقولون
على سبيل التحديد والاسراع عرضت الناقة على الحوض بل واقع في اشعار الفصحاء اما قبيس بل في كلام الله تعالى
الذي هو موجود الكلام وللاشعار بقصد النزق اعاد الحارة المعطوفين قوله يريدون عرضت الحوض
على الناقة وذلك لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا شعور واختار وهذا القلب اعتبار لطيف هو ان
المعتاد ان يوتى بالمعروض الى المعروض عليه ابي بالناقة الى الحوض فجعلت كانها معروض عليه
ومن نظائره ما ذكرت الكلام في الاصبع والقلنسوة في الراس واول قول القطامي فلما ان جرى سمن عليها كما
على الناقة يقال طينت السطح اصلحته وستره بالطين والفدن القصر والسياع الطين بالتبن يصف
بالسمن وانها كانت طينت وصيرت الشحم فيه ولدت مع انه كتب بخشبي لباقي عضب والعضرع الا اصل
منه للاسلام ... الخلط واللبن المعصب والشدة ويسمع البينين اعتبار لطيف والحد على المبالغة
فرعا استبعد ... قوله وتلحق خيل لا هوادة بينها المهوادة
اللين والرفق والعبارات جمع ضبطار وهو الرجل الضخم الذي لا يغنى فيه ولا كفاية عنده والحرج
ومعلس بالاسلاح اي سلاحهم فرسان لا اصلح بينهم وتلحق رجال الاعلم لهم بالعتاد والعلب
على فوق شفاتهم وكثرته حتى كاد تعدد منهم الى الرماح وقد يقال خجل قتلهم بالرماح سبقا
دالة على خفتهم وانهم لبسوا اهلا لان يطعنوا بها فلا تلبح كالطريق سيما السقاة كما يعتاد
واكثرهم المغازة المغبرة الملونة بلون الغبار والارجاء الاطراف جمع رجا بالقصر ...
بمنع لون السماء حتى كانه اظلم فيها قوله يمشي صدره ورا ابن يسمى ... والقعص ضرب في الصدر
ودخول اللطم خيرة الحذب في الاكياب المسقوط على الوجه يقال ابنة فاكب ... التراب

فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا

سلى وعده حواريا
اشرت بها الرجال الى جوها ... ونحن نطق ان لا نستطيع ...
... العرف ... العوافي

العنوان ان يشنجا منحبا فوصار المدابسة اذ امشى محلف منشية الا فعى جوف المستوى اوجهم
فبكت في القلب تخيل ام من غابه ضعف يسقط على وجه قبل بشارة قوله نطق احد الوجهين وقابل القلب
الذي كان هذا الوجه لم يكن ينطلق بالاهلاك لهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس كالعذاب اليهم
واما على الوجه الاخر وهو ان معنى اهلكنا اردنا اهلاكها فلا قلب وهناك وجه ثالث لم يلتفت
اليه وهو ان المعنى اهلكنا بالحكم فجاء باسنا اي نحن الاستهزاء وذلك من محاسن الكناس قوله على انه
عليه اشار بذلك الى ان له محلا اخر لا قلب فيه وهو ان المعنى ثم تولّ عنهم لا امكان فذهب وتوارى فيه حيث
تسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون اي اي جواب يردون والنكتة في القلب الطلب المبادرة في المراجعة
حتى كانه يرجع قبل ان يسمع الجواب فعلى هذا التقدير لا قلب فيه وذلك لا حاجة الذي يكلف العذر في تطلبه يكون
مقدما على التولي في لفظ مجاز اشارة الى ان له محلا اخر لا قلب فيه وهو ان التولي هو التعلق من الهوا اي
اي جبرئيل عليه السلام النبي صلى الله عليه وسلم فبقي عنده لجانب الهواء وافقا بين السماء والارض من الريب
الشرع من الشهرة قوله اذ كان المسند اليه معرفة عطف على قوله اذ كان المسند اليه نكرة واراد بالوصف
مفهوم الاسماء والمشتقة من الافعال فان لها مفهوما مستندا عن الاستناد والاما توصف بها وتوشبها
اما بالاضافة وهي للعهد وقد يقصد بها الجنس ايضا واما باللام اما للعهد او للجنس نحو الحج مشهود
احتراز عن مثل قولك زيد المنطلق اذا اردت بمشهود او قولك المقصود او الانحصار احترازا عن
قولك زيد الامير اذا اردت الجنس فانه يفيد الانحصار وقد يقال انما يفيده اذا كان المقام
خطابيا واما اذا كان المسند اليه فلا شك فلا يكون اشتغالا بالعهد وتقصد الانحصار مقتضيا
لتكثر المسند قوله مما ارتفاع شان زيد ثم يعلم بعد ارتفاع شان لان القران عادل المقتضية ووردان
ارتفاع شان ثم متقدم في حكم المسند اليه الا ان جاد الا تعين التعيين وورود الحكم المسند لا يعني عن ارتفاع
شان المسند اليه بل يقصد بارتفاع الشان الجنس والعرف الخطاب الشان وذلك النعت في نحو تعظيم
على ارتفاع الشان الا ان في دلالة التنكير تحقيقا كما مر قوله العصمة للتخصيص الا تخصيص السند الى
هو الحكم المتكلم ونقص الاضافة والوصف بالذكر لان تخصيص الحكم بحيث هو ام انما يكون تحقيقا واما
تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل الا من حيث انه اسم ويسمى تقييدا وقد علم ذلك
ما سمي تقييد الفعل وتسميته الاضافة والوصف تخصيصا والمفعول ونحوه تقييدا مجرد اصطلاح
وربما يوجه بان الفعل مسند ابدا والاسم يعتبر فاذا وصف الاسم يتعين اللازم تقييد مسند
وفي الثاني اسناد وتقييد فشتى كل قسم باسم لتمايزهما وكان التخصيص بالاسم اولى لان التمييز
المستور في الاسماء اظهر قوله اي كان ما يشتمل على ذكر شيء يمنع قوله اذا منع عن تربيته
النحاس مانع وقد يلي يعيد واما الحالة المقتضية لكونه يليه مستحقا فهي اذا كان
المسند عند السامع منشخصا اي متعينا باحدى طرق التعريف وقوله معلوما له تاكيد لكونه
متعينا اي معلوما له باحدى تلك الطرق وفيه تنبيه على ان الاشارة الى سبب بعد به مطلقا

فان الموسع هو ان يشار الى المعلوم من حيث انه معلوم والاول يشار به الى تعيين هويته بعلاوة خصوص
وعلى هذا كان الواجب تقديم الثاني على الاول وتركه خبر كان واسمعك حال او خبر ثان والثالث نحو قوله والمسند
تنبيه على ان السؤال ناشئ من الكلام السابق والثالث منه بناء على ما تقرر من ان محط الفائدة
هو الخبر فاذا كان معلوما فاي مقصود للعاقل خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما واجاب
بانه مستند للازم الحكم او الحكم لان العلم بكل واحد من الامرين باحدى طرق التعريف لا يستلزم العلم بالاسناد
وقدم اللازم لانه اولى بالاستفادة هنا [illegible] ايضا وانما جعلوا محط الفائدة على [illegible] المقصود
الاصلي من الكلام استفادة ان الخبر عنه لا علاقة في عنده مقصود منه قوله [illegible] لا يستلزم [illegible] فوله
ومعرفا حال من ضمير [illegible] اذا علمت [illegible] لكن لا يعرف [illegible] لكن لا يعرف
او انك [illegible] قوله لكن لا يعرف [illegible] بعدم الاخ في الامثلة بل باقرار [illegible]
الوجدان فقول لكن لا يعرف ان احدهما هو الاخر [illegible] فيما بعد وقوله [illegible] في جميع ذلك
من حصر وكذا [illegible] او انكسار الاول الى ما عطف عليه قوله ولا يبعد [illegible] الكلام الخبري
اذا كان [illegible] جاز ان يستفيد السامع منه الحكم او لازمه ومنه [illegible] الى احدى المعرفتين
اخرى قدم منها المعرفة الاخرى فاشار [illegible] الى ان ما يتقدم من المعرفتين [illegible] سلامة الامر [illegible]
سبب واي البد وهذا اشارة الى ان المتعلقة من الكلام [illegible] الشوق اشياء وبعضهم [illegible]
بسلامة الامر لم يبق الداعي في تلك الاشارة وعدمها والفائدة المتعدد [illegible] حال السامع [illegible]
كالطالب ان يحكم على احد هذين المعرفتين [illegible] وجعله محكوما عليه يا [illegible]
[illegible] السامع وكذا تقدمه اذا تصوره كالطالب ان يعلم لازم الحكم عليه بقوله لكن اذا [illegible]
من لا يعلم ان [illegible] سبب [illegible]
اشارة الى ان السامع يستفيد [illegible] لازم الحكم لان الحكم معلوم [illegible] المقصود [illegible]
الوجه الذي المقصود كالطالب [illegible] على ذلك الوجه وكذا معنى قوله على ما تتصوره [illegible]
الاخر جعله محكوما عليه لان كان محكوما [illegible] الخبر فيها [illegible] الخبر عنه [illegible]
هو حاكم والاخر [illegible] عليه [illegible] اعدا [illegible] فقط [illegible] هذا [illegible]
حصر الشيء فيه وان [illegible] سيد [illegible] النفيس [illegible]
يكون يستفيد [illegible] بقوله بحضه وبعضه غيره متعلق بتعلق [illegible] النفيس [illegible] السامع منه
الحكم [illegible] فلا بد ان يكون [illegible] عليه [illegible] المحضة وتصوره [illegible]
بحكم عليه بالمثنى يستفاد منه لازم الحكم اذا لم يكن [illegible] لا يعرف على النفيس [illegible]
[illegible] زيدا وعمرا ولا لازم [illegible] باعتبار [illegible] حتى لا يصح [illegible] باعتبار
تعريف الحقيقة [illegible] يقصد به الاستغراق في المقام الخطابي فيقال زيد المنطلق اي كله على الحقيقة قوله

المطلق

المطلق اي كلا على الاول فرار من اللزوم كل اللزوم بل ام خالد قوله اعترض على منع
قول المخوس بزيد انهم حكموا بامتناع تقديم الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين
وتبعوا ذلك على او لفظا هو وقع الالتباس ولذلك اجاز اذا لم يلبس كما
في قوله بنونا بنو ابنائنا ولم يثبتوا في ذلك او امثلو ما داعيا اليه لكنك اذا
تاملت ما ملوه علمك عرفت ان السر والحكمة في ذلك هو ان ما تقدم من المعرفتين
هو الذي طلبت الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدا او محكوما عليه وانه بحث لان
ما ذكره انما يجب لو حافظ عليه في افادة فوائد التركيب بدعاية مقتضيات
الاحوال لان صحة التركيب بحسب ما وضع اصل المعنى فكيف يعلل به فكم نحوي
قوله وما قد سبق الى بعض الخ اراد على الامام الرازي حيث قال زيد
دال على الذات والمنطلق على الوصف ولا شك ان الوصف مستند الى الذات
لا الذات الى الوصف فزيد هو المحكوم عليه قدم او اخر وبقرر الرد ان المنطلق
اذا قدم وجعل مبتدا لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي اعني ثبوت
الانطلاق لشيء بل اريد به ذاته اعني ما صدق عليه وزيدا اذا اخر وجعل خبرا
اريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مستندا الى الذات دون
العكس وانما اول زيدا بصاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي لا يصح حمله على شيء
بل هو ابدا محمول عليه المفهومات الكلية تشهد بذلك تأملك في المعاني مع قطع النظر
الشك عامدو الالفاظ على ان مذهب الكوفيين ان الخبر يجب ان يكون
مشتقا او في معناه قوله فلا يخرج عليه اي لا يقول بل ولا افاء من يخرج
على المنزل مظنة اذا افادها عليه قوله ولما انه يشيع كانه قيل نحو ذكرت
ان المقدم من الكوفيين هو المبتدا قطعا ونحن نجد ما يجب فيه ان
يكون المقدم خبرا كقول ابي تمام نجيبه ثم وان لم اكن كذا الخ
شاهدي في الدمع انت ذاك كذا كذا ولا شبهة ان المراد كذلك كذا اي
فانه انما بلغنا دون الملائق بالعشاق وكثرة البكاء في وصف العلم
لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنى اشتارته ايد عوامل
فان المعنى لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداده بالسم والمدد
بالسم في ضر الاعداء وبالعسل في نفع الاولياء فاجاب بانه من
باب القلب ليكون المقدم مبتدا ولا نقض على ما ذكر الا ان الكلام
اخرج على خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة اللطيفة من القلب المطلوب ومثاله
في قول هو بنونا بنو ابنائنا الارى العسل والجني كالجنى ونوقد بها اشتارة
اجتناه واخذه والعاسل من ياخذ العسل ومثله بالطيب والتلقاء زاد
لم يسم الا ابن من اجتناه قاله واعلم ان القول بثبوت الحقيقة

باللام وبهذا يظهر انه يشكل ما ذكر ان اللام في زيد المنطلق وعكسه قد يكون
لتعريف الحقيقة وحينئذ انها لا تخلو عنها وكان عليه اشكال فاورد ههنا ثم اختار
ما هو الاقرب عنده فقال فان قلت اذا قلنا الى قوله وكل ذلك على ما قرر فائدة
بيان للاشكال وتقريره ان هناك احتمالات ثلثة لا مزيد عليها الاول ان
المراد تعريف الحقيقة القصد ابهاما من حيث هي هي وغيرها مما عداها وتلزمه
محذوران الاول ان تكون اسماء الاجناس سواء من طرف التعريف معارف
فانها موضوعة لذلك اي للقصد الى الحقيقة وتمييزها وليس اللام في قوله
لذلك صلة للوضع بل للغاية وكونها معارف قول لم يقل به احد واوردوا على هذا
اللازم اعتراضين منع الملازمة بناء على ان اسماء الاجناس موضوعة للحقائق
بقيد وضع غير معينه ومنع بطلان اللازم على بناء على ان عدم القول شئ ليس
قولا بعدمه الا انه اقل محذورا من منع بطلان اللازم على منع الملازمة
واما منع لزوم كون اسماء الاجناس معارف اي ملتزم مجهول لانه مكابرة فان
سكوت ائمة اللغة عن ذلك مع تعرضهم لانواع المعارف احكامها ولا لم قاطعة
على انها ليست معارف وكذلك امتناع وصفها بالمعارف ويقال للكذبين ينبغي
امتناع مع ان الكلام بامتناع نسبها على انه سبب … طرف لكذبه ونما التزمه واورد
في بيان امتناع الوصف بالمعرفة الحال من التنوين لكونه التحز فان المصادر موضوعة
للحقائق دون الافراد وانفاقا واحتج ايضا التجنب … حديث التنوين او يجوز
ان يقال التنوين في رجوعا للتنكير فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة لا لانه في نفسه
غير صالح للوصف بها فيحتاج الى الجواب بان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكن
من الاسماء كصه واما التنوين نحو رجل فللتمكن وكذا التنوين في زيد اتفاقا في قولك
رايت زيد زيدا اخر وتنكير الكرة في معنى مسمى بزيد قوله ولئن ذهبت انها
الى منع الملازمة ونسبه الى … لانه ما ذهب اليه كثير من العلماء واراد بالاجماع
اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر … موضوعة للحقائق ليس
فيها اعتبار الفردية وان كان لبعض الفقهاء فيه خلاف قوله ولزم عطف على
لزم الاول وهو المحذور الثاني ولم يتعرض ههنا لالتزام الثاني لكونه اظهر بطلانا مما
تقدم واما منع الملازمة فيه على اعتبار الفردية وقد وقع هناك واشار اليه ههنا
بقوله او نحو الضرب قوله وانه اي كون اللام في اسماء الاجناس كلها او في
المصادر وحدها لتاكيد تعريف الحقيقة مما لم يقل به احد الاحتمال الثاني ان المراد
بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها او تقدير حضورها لا الى الاشارة
اليها من حيث انها حاضرة في ذهن السامع اما تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك
ان لا تغاير تعريف العهد التحقيقي او التقديري لانه ليس معنى تعريف العهد سوى

القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا تحقيقيا او مجازيا الا انه يلزم ان
يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد فيما … الاشياء لكثرة عمومه واما ذكر معنى
تعريف العهد بطريق الحصر تنبيها على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد و
الاشارة الى حضور الحصة من الحقيقة لا الى حضور الحقيقة فهما نوعان قطعا
فكانه قال معنى تعريف العهد هو مجرد القصد والاشارة الى الحاضر من حيث انه
حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر خارج من حقيقة تعريف
العهد بل هو اختلاف راجع الى مورد التعريف اعني الحاضر لا الى معنى التعريف
اعني الاشارة الى الحضور فلو اعتبر خصوصية الحاضر من الاشارة الى حضور
الحقيقة تعريف الحقيقة والى حضور الحصة تعريف العهد كان ذلك اصطلاحا
والكلام في تحقيق ماهية تعريف الحقيقة وامتيازها في نفسها عن تعريف العهد ثم ان سياق
كلامه يقتضي ان يكون قوله بالتحقيق والتقدير في العهد يتعلق بالحضور وتقديره الوجه
ذلك … حقيقة او مجازا اي الحاضر المجازي اي ان لا يكون الشي حاضرا … يجعل
كالحاضر لما سبق في مباحث الخطاب ومع يلزم ان يكون تعريف المنطلق والذكر
العهد التحقيقي ايضا لان المعهود حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا لفظا
فقد ترك مثال التقديري اعتمادا على … وجه التقدير وقد يقال
الظاهر انه اراد بالعهد التقديري ما ليس مذكورا لفظا كما هو المشهور وجعلها ثاني
الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه محذوران الاول
ان يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف وذلك لان الاستغراق
معنى مغاير له وحيث لا يتوهم مثال تعريف نحو كل رجل وكل رجال والرجل
والرجال وغير ذلك اذا … يتعلق بلزم على انه قيد لظهور اللزوم لا للتنصيص
ان يكون اجمع … لام الحقيقة ولفظ المفرد … الكثرة
الكثرة ولا لفظ المفرد على الوحدة … اذا كان اسم الجنس المفرد
على الماهية بقيد وحدة لا بعينها واما اذا دل على الماهية من حيث هي فلا على انه جاز
على الاول ان يجرد عن معنى الوحدة من غير ان يجعل للكل كلمة واحدة او يراد به
كل فرد لا مجموع الافراد ولا مناقاة ايضا قوله وان صيغة الجمع فيها الى ان
رجع والمثنى في الجمع منهما الا ان المفرد صيغة عدد لا انه على معناه … اللام
وجعل المجموع والاسماء معنى اخر كلفظ مسلمون قوله لورود مثل جواز تانيث الفعل
نحو جاءت الرجال وجواز تاكيده باجمعون وجواز … عليه كما في الجمع وجواز
عود ضمير الجمع اليه نحو الرجال ضربوا ولزوم ان لا يكون اللام في الرجل كلمة براسها
كالدار والنون في مسلمون قوله او ما يجعل وجوب الوصف بالجمع او جوازه او نحو
… انها محذورا بالغة وقد يقال … الوضع قوله او صحة عطف على

وجوب والمقصود ان الوجوب ان ذيع بالمحافظة على الصورة الاصلية فلا مدفع
للجواز والصحة كما في اسماء الجموع وقيّد الصحة بقوله على الاطرد لان وصفه بالجمع
مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو اهلك الناس الدرهم البيض والدينار
الصفر قوله لا اقل اي لا اقل من الصحة على الاطراد في حمله على عرضه واعتبار معنى
الفكر نظر الى ان الصحة بالنسبة الى الوجوب كالبعض من الكل قوله وكل ذلك عجايا
مادي فاسد اشارة الى المرتين نشاء من الوارم في الاحتمال الثاني والثالث وقد
مر في الحاشية ان القول بكون اللام للاستغراق الحقيقية مشكل ايضا كما قدمناه في صدر
الكلام فلا يرد ان دليله قاصر عن مدعاه قال والاقرب بناء على مذهب
على انه منقول لما نقول عليه ان تعالى وكون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير كما قال
بعض ائمة الاصول هو الصواب بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعني الاشارة الى
ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم حاضر في ذهن السامع في الكشاف ان معنى تعريف
الجنس في الحمد هو الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو في ايضاح المفصل
ان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد لمعهود سماه بحسب تلك
النسبة المخصوصة ولا تشبيه لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول واذا كانت اللام
موضوعة لمعنى العهد مطلقا ان سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف الحقيقة قسما
من العهد كان ما سموه تعريف العهد قسم اخر منهم ان الحاضر ماهية كان او حصة جاز
ان يكون حضورها تحقيقيا او ان يكون تقديريا فكان الاولى به ان يقول تعريف
الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وسواء ان يكون الحاضر الحقيقة اما تحقيقا كما في قوله كل
احد هذا وهو الحقيقي بالحمد او تقديرا ان نزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من
الوجوه الخطابية الا انه يوهم ان ... منزلة المعهود تحقيقا فانه ... وجه خلاف كونها
معهودة تحقيقا فانه قليل ظاهر قوله اما لان ذلك الشيء مدلول ... وجه اللفظ
اللام والبادي المعنى واختاره ذكر الشيء ليعم الحقيقة وغيرها فانه ايضا قد ينزل منزلة
المعهود تحقيقا قوله فهو لذلك حاضر في الذهن اي كالحاضر فكانه معهود حقيقة ...
الثمن او الكمالات المتفاوتة الغالبة قوله او على طريق التهكم بان يكون ذلك الشيء
مستغن عنه فينزل المستغنى عنه منزلة الاحتياج اليه للتهكم اي السخرية والاستهزاء
او التلميح ... له ما يلزم الاحتياج كالحضور والعهد ... تسوق اللام ... في علم
اللسان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة لاحد هذين المذكورين فيقال للجبان
قوله على احد الطريقين اي التحقيق او التهكم قوله في شانه صفة اسباب اما تعتبر
ايما نقاوته وقوله او غيره ذلك اما مجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله اما
لان ذلك الشيء اي او لغير ذلك المذكور مثل كونه او عجيبا خارجا عن النظائر او
منفيا فيجعل كالحاضر واما مرفوع كما في بعض النسخ المعتبرة فيكون عطفا على ما تقدم

نظرا الى المعنى قوله فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود رجوع الى ما كان بصدده
من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة الى التعميم بذكر الشيء كما قرر قوله ثم ان الحقيقة
الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام
بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد توهم ان هناك معنى رابعا هو العهد الذهني
فيهون فيكم الكلام وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد ليتناول لتعريف الحقيقة
فلا ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة معنى اخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز
ان يكون معنى اللام فنشرع نبين كيفية استفادة الاستغراق والعهد الذهني من اللام
مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب في نسخة الاصل
وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة لتحققها مع
التوحد ولا لا متعددة لتحققها مع الكثرة ومعنى هذه النسخة الغير اليها ظاهر وهو ما اشتهر
في الكتب العقلية من ان الماهية من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات
التي تحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل الاخر لما هي صادقة لكل واحد من المتقابلين
غير منفكة عنهما معا واما النسخ الغير هم فقد حملت على نفي التعليل بان تكون اللام
في لتحققها متعلقة بمتعددة والنفي المستفاد من لا التي بمعنى غير منسحبا على هذا التعليل
وكذا تكون اللام في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى لا متعددة اي منفردة ولا كلام ...
مذكرا النفي المنسحب على التعليل وذلك انه ربما يتوهم ان الماهية بسبب تحققها مع
التعدد تكون متعددة او انها بسبب تحققها مع الوحدة ان التوحد تكون لا متعددة
فنفى كل واحد من هذين التوهمين وانت خبير بان كونها فان تحقق الماهية مع صفة
لا يستلزم ان يكون متصفة بها وبان كل واحد منهما يدفع الاخر وبان تعليل طرفيها
للتوحد والكثرة بسلب التعليل المذكور لا يصح الا ان نفي توهم فاسد ناشئ عما لا يصلح
ان يكون منشأ له لا يكون كذلك الصلوح في نفس الامر ولا دليلا عليه كما لا يخفى على
ذي فطرة سليمة وقد حملت على تعليل السلب ايضا لان تحققها مع التعدد مثلا
يدل على ان التعدد ليس نفسها وهو ظاهر ولا جزءها لان الجزء متقدم فيكون امرا
خارجا عنها عارضا لها ورد بان العقلية النزعانية لا تنافي الجزء والعقلية الدائمة تنافي
العوارض لان الوصفي مشاغل على ان الخارج عن الشيء قد يكون لازما له لم ينفك لذاته
فلا يكون ذلك الشيء صالحا لما قابله ولعل الاعراض عن توجيه كلا ظاهر تحته
اول قوله صالحة جزان الحقيقة واللام في لكونها متعلقة به من حيث هي هي
حال من ضمير لكونها اي ما خوذة من هذه الحيثية ولا متعددة نصب على الخبرية قوله
فيكون الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والكثرة لم يكن الموصوف باللام والاضافة
مع الوصف او الكثرة بل على نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن تحقيقا او
تقديرا فان قصد به الماهية من هذه الحيثية كما في مقام التعريفات او ...

الاحكام على الماهيات نفاذاً وان قصد الماهية من حيث وجودها في ضمن الافراد
بناءً على ان الاحكام الجارية عليها انما ثبتت لها في ضمنها كان استغراقيا وعدم استغراقها
مفوضا الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل
على الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين
حمل على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فقدر جمع الاستغراق والعهد الذهني اعني الحمل
على غير معين الى تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان هناك حصة من
الماهية معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث
وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان وجدت قرينة على ارادتها من
حيث الوجود فان كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير معين
وانما قدم الحصة على الماهية لانها اعرف واقرب في معنى العهد والمعلوم قوله
مستغرقا اما تمييز للكلام او النغر بالكسر وهو الذي يتجرع بسهولة لقلة تجاربه والخب بالفتح الخداع
الجربز قوله هو خبر كان والجملة حال من المعرف بلام الحقيقة واراد الشمول
من المفرد والجمع في الحمل على الاستغراق او الاثنين وتقديم خبر كان في مثل هذا
الموضع واجب وانما ذكر لفظ الابهام وهو الافراد نفي [illegible] وهم المسامح لان تناول
جميع الافراد في تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها ترجيح من
جهات اخر قوله على انه يحتمل هو على صيغة اسم المفعول كذلك كل ما يوجب
وفي قوله ابدا يدل على الاثنين بواحد اشارة الى رده لا برفضه من كون الا
الاثنين جمعا اي هو العدد انما يدل على الاثنين لا الاثنان وفيه تنبيه على
ان النسبة بين المفرد والمثنى والجمع كالنسبة بين الواحد والاثنين والثلاثة و
على ان الجمع اذا اطلق على ما سوى زيد من اثنين باقل من واحد كان مجازا
اتفاقا كما في قوله تعالى الحج اشهر معلومات قوله ويتفق على هذا اي على الحمل
على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال حيث قال
هناك الجملة التي لا تكون مبينة الحال في الكل وخلافه كقولنا المومن غر كريم
حيث مهملة ولاحتمالها الكل وخلافه انها استعملت في الاستدلال الا في المتيقن
وهو البعض ولطلب التعيين في الاستدلال لا يترك الحقيقة فيه الى الحالة الا التعين
الى الكل به قوله ويبنى كله في هذا يعني حكمه بان الاقل في الجمع هو الاثنين على
الاثنين او الواحد قوله ليسا جمعا اي ليسا بجزئي من الجزئيات التي يصدق
عليها حقيقة صيغ الجموع الاصطلاحية والكلام هنا في الصناعة علم البلاغة و
سوابقها اللغة والصرف والنحو ولواحقها الحجة والاستدلال او علم الكونية فمعنى
سوابقها انها سابقة عليها وكذا معنى لواحقها من علم المعاني وما يتبعه لم يرد انه يبني
في تلك العلوم تمايز التثنية والجمع بالمعنى والصفة وعود الضمير وجوانات

في جانب الرجال دون الرجلان وهذا توقف لصاحب الكشاف حيث قال في اشهر
معلومات ان لفظ الجمع مشترك فيه ما وراء الواحد قوله وفي الاستغراق العرفي
ما يعد في العرف شمولا واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفي وهو الحقيقي
ما يكون شمولا لجميع الافراد في نفس الامر قوله يغفر الذنوب اي من شانه
وكرمه ان يغفرها كلها الا ان غفران الكبائر مقيد بالتوبة عند المعتزلة وغفران
الشرك مقيد بها عند الكل ولا نزاع [illegible] ذلك في شمول الذنوب جميع افرادها
قوله واستغراق المفرد تكون اشمل اي لفظ تكون اشعارا بان استغراق المفرد
قد تكون اشمل لا دائما [illegible] بالنكرة المنفية لو صرح ذلك فيها وانما صدق لا رجال
مع وجود رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا نفي
هذا المفهوم المركب انتفى افراده ومن جملة الجنس وليس الواحد والاثنان
جماعة اعلم ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد به الاستغراق تناول كل واحد
من افراده ومعناه اعني الاحاد فاذا نسب اليه حكم كان منسوبا الى كل واحد منها
واذا الجمع المستغرق بالنسبة الى المفرد بمنزلة كل جماعة جماعة وفيه شيء
انه لا يتداخل الجماعات واحادها هذه اعني انكرار [illegible] فاذا نسب اليه حكم
كان منسوبا الى كل جماعة فانه يستلزم ثبوته لها ثبوته لاحادها كالحج شيئا ثم
ثبوته لكل واحد والا [illegible] انه [illegible] الوهن الى العظام
لا تدل على ثبوت الوهن لكل عظم فاختصر اللفظ بالافراد والفصل به الى الاظهار
في معناه وهنا تكلم تمام الكلام في باب الايجاز ان شاء الله تعالى وفي الكشاف
ان الملك اكثر من الملائكة وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب
اكثر من الكتب واذا كان معناها كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان فيكون
استغراق المفرد اشمل لكن جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلى باللام و
المضاف كالعالمين والمحسنين وعبيدي يتناول كل واحد كالمفرد ولذلك يقال
بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية وبنوا عليه صحة استثناء الواحد والاثنين
منه كجاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموعي كما في قولك للرجال
عندي درهم اذ لا يلزمك الا درهم واحد وقد يفرق في العرف بين المفرد والجمع
في جانب النفي بان المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس اي الواحد وفي الجمع يراد
به بعضه لا اي الواحد قوله واذا عرف هذا اي كون المعرف باللام في
المقام الخطابي محمولا على الاستغراق قوله لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا لان
معنى الاول زيد كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد ولا يصح انما المنطلق عمرو
استدراكا لما نفي ويصح لا عمرو لافادته التاكيد ويصح المنطلق زيد وعمرو بالواو
اتفاقا لان القصد الى حصر المنطلق فيهما معا فتامل قوله بجهات اعتبارية مثل

ان يكون جزءه غير حاكم مثلا قليلا في نفسه او خفيا او غير عام او غير واصل الى
المخاطبين (قال) واما كونه اي المسند جملة فيحصل الحاجة المقتضية
لكون المسند جملة اوهو مقصد تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما
الاول فلانه اذا اريد ذلك التقوي وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه
ويسند المجموع اليه ليكون مكررا للاسناد ويكون المسند جملة واحترز بنفس
التركيب عما اذا اريد تقوي الحكم بالتكرار او ادوات التاكيد كان والمسند اذا كان
جملة اسمية لم يتصور فيها تقوي الحكم على ما صورنا فلم يمثل بها واورد والمسند
اليه فيما اذا كان المسند جملة فعلية مضمرا على احوال الثلثة ونظير التشارك
الكل في افادة التقوي وعطف المظهر بالكلام ان الغاية بعينه التخصيص ايضا بخلافه
وقوله كما سيأتي اشارة الى ما سنذكره من بيان سبب التقوي اعني تكرر
الاسناد وذكر الشرط سهوا ومقدما لعدم الفرق في التقوي وارادة اجزاء جملة
فعلية اخرى منعقد سبب التقوي قوله لا لما عرفت اي الشرطية تشارك الفعلية
في التقوي لما عرفت من ان الشرطية اه واعادون الشرطية لفظ نحو كلي وبها
الطرفة الكافي ايضا لان الطرف ابعد الاحتمال الانفراد بخلاف الشرطية فانها
جملة تنبيه واما الثاني فلما سنبين بقوله واذا كان المسند سببيا اه وهو عطف على
قوله اذا اريد تقوي الحكم وقد تقدم ان المسند السببي نفس له وصف الشيء بحال
متعلقه الا ان مثل هذا الرجل كريم ابوه وصف سببي ومثل زيد كريم ابوه لا يعد
مسندا سببيا كما سيأتي ثم ان ظاهر قوله اذا كان المسند سببيا يدل على ان
المسند السببي يكون نفسه جملة لان المتبادر من قوله المسند هو المسند الذي قصد
بيان الحالة المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي في هذه الامثلة هو جملة
ابوه منطلق ونظايرها لكن توقفه تقتضي ان يكون المسند السببي هو نفس منطلق
وانطلاق فيقال يطلق السببي على كل واحد منهما فنبه بعبارته على ذلك فاراد
بالمسند المعنى الاول وبضميره في قوله وهو ان يكون مفهوم المعنى الثاني على طريقة
الاستخدام قوله وهو اي كون المسند سببيا وان رجع الضمير الى المسند اجيب بانه
تقدير بيان ذو ان يكون قوله مع الحكم عليه العبارات الخاصة ان تعالى مع
الحكم سوى نه كما هو مبني عليه فان مفهوم المسند ليس محكوما عليه واجيب بان كل
جزء من اجزاء الكلام عمل كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا فحكم
عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالمبني عليه هو
المبتدأ فانه الذي بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعليق بالنصب خبر ان يكون
وتعليق اثبات منصوب على انه مصدر التعليق مثل اولا بالفعل ثم بالصفة
المشتقة ثم بالظرف واكتفى بامثلة الاثبات على لانه الاصل وقوله او يكون

نصب عطفا على ان يكون وكذا قوله فيطلب نصب عطفا على او يكون وصف
الفعل بمسندها الاستثناء الى ما يعبر عن ان كل فعل كذلك لترتب كون المسند
فعلا هو صوفا بكذا قوله فيطلب قوله بسبب ما قبله اي ملتبسا متعلق
عما قبله اي متعلقا به كتعلق الاخ بزيد وقال بنوع اثبات لان ضرب اخيه
لشخص ليس ثابتا له ثبوتا حقيقيا بل هو منتسب اليه بنوع ثبوت فان قلت
كان يمكنه ان يجمع بين قسمي المسند السببي في حد واحد بان يقول هو ان
يكون مقصودا مع الحكم عليه بالثبوت كما هو مسند اليه او بالانتفاء عنه اه
قلنا واحد ليخبر مثلث لئلا يستفيض مثل زيد منطلق ابوه فان المسند هنا
ليس سببيا ولذلك قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا واكتفى بان عطف
عليه لكونها متصلا بالفعل ولم يذكر في امثلة المتصل افعل التفضيل لانه
لا يعمل فيما هو سبب ما قبله والسر الذي يطلعك عليه هو ان الاسم المتصل بالفعل
مع فاعله الظاهر جعل في الافراد تابعا لما فاعله مضمر واما جعل مع الضمير
معزولا لشبهه بالحال عن الضمير لعدم تغيره في الحكاية والخطاب والغيبة
وههنا ابحاث الاول ان منطلق ابوه ليس مسندا فعليا ينبغي
ان يكون سببيا كما يقتضيه ما اشعر على النعت قلنا نعم لكنه اخرجه عن السببي
محافظة على الضبط في انتفاء السببية كون المسند جملة الثاني ان المسند
في مثل انا عرفت لما قصد به التخصيص جملة وليس سببيا ولم يقصد هنا
تقوي الحكم ايضا واجيب بان ذلك القصير تاكيد متقدم لا مبتدأ فالمسند مفرد
والكلام جملة فعلية وليس بشيء كما سيأتي وقد يجاب بان المقصود الاجل
هنا كان التخصيص الا انه لما كان سبب التقوي منعقدا كان ايضا قولوا تبعا يريد
يرشد الى ذلك انه قال اذا ادعى ان عرفت على ظاهره لا يفيد
الا التقوي واذا اعتبر فيه تقديم وتاخير يفيد التخصيص فلم يورد صيغة تحقيق
مع افادة التخصيص الثالث ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن خارجة
عما جعل ضابطا لكون المسند جملة واجيب بانه جعلها مستثناة عن الحكم المستفاد
من مفهوم الضابط تنبيها على خروجها منه فلا ضير الرابع ان المسند في
مثل زيد قام عمرو يشكل جعله سببيا لقولها حاصل لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ
الاول تعليق اثبات قلنا هو ماول بكونه سببا لعمرو كما قرنية صحة تعليقه
بزيد كما في المشتقات والافعال الخامس ان نحو زيد ضربته او ضربت
غلامه او قام عمرو في داره لا تقوى فيه وليس ما بعده الفعل اعني فاعله
بسبب ما قبله واجيب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يعرف
الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكسب الحكم قوة على ما سيجيء وانت تعلم ان كون المسند الى

زيد لكن مفردا كما في انا عرفت فتدبر قوله وما ذكرت لك اي من ان
النقض لكون المسند جملة اما لقصد التقوي او لكون المسند سببيا اقول تحقيقه
ان علت حقيقة مضمونه اعترض على نكتة معتد بها في علم النحو او جه قول
النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدا وان كان
مقدرا او ذلك لان المعنى المذكور انما يكون باسناد الفعل الى ضمير المبتدا
او بصرف الضمير مطلقا للجار الى المبتدا او المسند السببي بعد بنائه على ما يرجع عليه
او باسناده الى ما بعده لا يكون شرط التعليق بغيره الا اذا كان للراجع عليه او
المسند اليه تعلق وارتباط بذلك الغرض ان الجملة الواقعة خبرا ضمير
الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي اعني اشتراط العائد وذلك لان ضمير
انما يقصد اذا اريد اثبات شيء للمبتدا وكون المسند سببيا انما يتصور
اذا اريد تعليق شيء به وليس غرضهم في ضمير الشان الا عين المبتدا لكونه مبهما
لو رافعا لابهامه تقوية وربط بينه انه كالخبر للفرد بل هو في نفسه وجه نيابة
تعريف الجنس والعدم عن الضمير وذلك لان المقصود هو الربط وهو حاصل
بها كما كان الضمير فالفارق عطف نيابة العدم على نيابة تعريف الجنس اشعار
بان ليس معنى الجنس الاستغراق بل الماهية التي هي جنس لو يرد تطلق عليه
وعلى غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فكان رابطا بزيد واما
كون العموم رابطا فلانه اي لا يضيع اجرهم واجر غيرهم ايضا قال
واما كون المسند جملة فعلية بين ما يقتضي كون المسند جملة على الاطلاق
شرع يبين الحالات المقتضية لخصوصيات الجمل الاربع على النمط الذي سبق
في المسند المفرد واقسامه قوله فلان اذا كان المراد اي عن الجملة الخ ونعت
مسند التجدد اي حدوث المسند للمسند اليه فتزيد انطلق تشارك انطلق
زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق ويباينه في افادة التقوي واللام في
قوله لافادة ليست صلة للوضع بل هي للغاية واراد بالافادة الدلالة كما يشعر به
ما ذكره في خاتمة النحو من ان الالفاظ المفردة لا تفيد انساح سيما بها انما تفيد
معانيها التركيبية قوله يوذن بذلك اي بكون الفعل موضوعا للدلالة على
التجدد فان الفعل لما دل على امر ان حدث بزمان وهو متجدد لا يجتمع اجزاؤه
ان يراعى في وضعه تجدد ذلك الحدث في ذلك الزمان التجدد ولا تجدد القراءة
به قوله اذا كان المراد خلاف التجدد والثبوت هذا انما هو في الا خبرية اي فرقها
اسم كالمثال المذكور واما نحو زيد ابوه انطلق فانه تفيد التجدد لا الا اي قوله
فالاسم الخ فانه يدل على ان خلاف التجدد مستند الى الاسم الذي وقع مسندا
في الا خبرية لا الى الا خبرية مطلقا فانه توهم فاسد والمراد خلاف التجدد مطلق

الثبوت

الثبوت اعني بلا توقف للحدوث لا الاستمرار الثبوتي فانه مفوض الى القرائن كما ان
الاستمرار التجددي في المضارع مفوض اليه ايضا كما مر قوله الا بالعرض كاسم الفاعل
اذا كان عاملا فانه يدل على الزمان اعني الحال او الاستقبال فيفيد التجدد كا
كالفعل الا انه عارض وكالاسم الموضوع للفعل نحو هيهات فانه مسوق ذلك
الفعل يدل على التجدد قوله وما يتبع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية يعني
سواء وقعتا مسندا او لا كما في الايات المذكورة وتجدد النصب على
التمييز وخبر مبتدا فصل للحصر اي هو تطلق لا غيره ومتعين على انه للبيان وخبر كيف
طلق واما جاز ذلك مع ان الخبر لضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية لانه انقطع
عن معنى الاستفهام وصار معناه طلق تطليقا لطيفا كما مر ثم جاز ان يكون
حسن ادرج طرفا الطلق وقد سبق نظيره وجاء من حال من المنافقين او من ضميرهم
في بقولهم والتصريح به للقول وقوله يروج متعلق بجاء من وذلك اشارة الى ادعاء
الاحداث اي لو جاؤوا بالاسمية مدعين انهم ثابتون في الايمان لم يمكن ر
راجا منهم سفلا منهم كيف والمنافي اروج ادعاء الاستمرار وحيث هي متعلق بطلق
ربع ابا عطف على قوله جملة اسمية الخ ولكا ينه مع ابا وقوله فيتفع على
طلق والوجه في تطبيقه المفصل في رد دعواهم الكاذبة انهم ادعوا احداث
الايمان لا ثبوته ليروج عنهم فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان مع
التاكيد بالباء فان الجملة الاسمية تحتمل كما اذا كانت مبنية نقضيه بها يجب
الفائدة استمرار الثبوت كذلك اذا كانت منفية نقضيه بها يجيبها استمرار ا
النفي ويلزم من استمراره انتفاء الاحداث فيما كل اثبات الشيء يقينه وكونه لي
وما امنوا لم يبلغ هذا الرشف في الرد وقد يقال قصد بالاسمية في الجواب الرفع
دواتهم من ادناهم من الايمان ويلزمه انتفاء احداثه قوله وعلى تفاوت
عطف على قوله على انه ما لم تناسب لا نقدم وما ناخذ ان يقال وعلى ان تفاوت
وتمام متوجه كلمة ان جعلنا كيف جاء بدل اشتمال من تفاوت اي يطلعك على
تفاوت كلامهم على كيفية ايمانه والضمير اعني هذا وهو راجع الى ما حكاه جل وعلا
ولا شك ان المحكي انما هو اشارة الا بعكس الا غيره قل ما متصل به الى الحكاية في الحكي
تغليبا وتعبدا الاعتبار صح ان يكون فيما تحكيه ظرفا لتفاوت كلام المنافقين
بلا تكلف تجريد قوله تعالى وما يصدر للقصد الى جلة متعلق بالاول على الاول
والثانية كلمة الخاص والوصف الرقي واذا احاب باسمهم كلمة الرى قوم الرام
واما اخبار راجع المؤمنين الفعلية لانهم يدعون احداث الايمان وجودها
عن التاكيد لان انفسهم لا تساعدهم على هذا الكلام مع شياطينهم الاسمية
لانهم يدعون الثبات على اليهودية والدهم لانهم في ذلك على صدق رغبة

ونحو رشادا وتنصب سلاما بتقدير الفعل الدال على التجدد ورفعه على انه
مبتدا محذوف الخبر اي عليكم يدل على ثبوت السلام بل على دوامه كي يجب
انتفاء الفعل فتكون تحيته عليهم احسن من تحيتهم قوله فنستغني عليها في
مواضعها اي في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط والمطلقة واما جعل
الحالة المقتضية لكونها ظرفا او لا اختصار والفعلية لا او لا فقال التجدد و
الثبوت لان الكلام في الجملة الواقعة خبرا فالظرف لا تكون جملة الا بتقدير
الفعل قوله بدل استغنى بعض على الحال اي بيد لا من استغنى وعلى الاول
الاختصاص حال من ضمير بعد لا اي كاينا عليه وعلى ما تقدم حال من ضمير كانها
فيكون احوال متداخلة قوله وتلك كل من هذا اي من كون الظرف فنا اختصار
الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة خبرية مفيدة بقيد مخصوص هو الشرط ان
رجع الى الجمل الاربع المشهورة اي الشرطية لان الظرف قد رجعت الى الفعلية والشرطية
الى الجملة التي وقعت جزاء وهي اما فعلية او اسمية **قال** واما الحالة المقتضية
تاخير المسند فعدل عن ضمير المسند الى المظهر نظرا الى طول الفاصل اعني تفاصيل
الحال مع رعاية حسن الاجتماع بين لفظ المسند والمسند اليه وقد تقدم الوجه
في استلزام تاخير المسند اي تقتضيات تقديم المسند اليه ونسب الى بعض الكوفية
ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يوجب له صدر الكلام لانه لا بد ان تعقل
المحكوم عليه اولا حتى يكون الحكم عليه متحقق وبذلك يجب تاخير المسند الا ما
الا ما ذكر في تقديم المسند اليه ترقى بقوله واياك ان تظن اي لا تظن استحقاق
صدر الكلام للمسند اليه حاصلا بكون الحكم عليه مطلوبا اذ ليس كون الحكم عليه
مطلوبا هاهنا اي في مرتبة استحقاق الصدر اي جعله واجبا بل هو في مرتبة
ادنى او ليس الاستحقاق في مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا بل في مرتبة اعلى و
في قوله فلا تعقل اشارة الى ان هذا الظن منشاه الغفلة فان الحكم كما يتوقف
على تعقل المحكوم عليه يتوقف على تعقل المحكوم به فلا يجب من هذه الجهة تقديم احدهما
على الاخر في التعقل على ان التقدم في التعقل لا يستلزم التقدم في اللفظ نعم
لما كان المسند اليه ذاتا يطلب له الحكم بالوصف الذي هو المسند كان الاصل
تقديمه عليه تعقلا وذكرا والامر يوجب تقديمه عليه لذلك فلذلك الامر الى وجوب
تاخيره في الجملة الفعلية وجوازه في الاسمية **قال** واما الحالة المقتضية لتقديمه
فقد سلك فيه احالة تاخير المسند الى ما يقتضي تقديم المسند فلا بد له من
الاهتمام بتفاصيل هذه الحالة قوله والقانون الثاني موضع تقرير ان تقريب
كون تعيين الاستفهام مقتضيا للتقديم قوله او ان يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه
الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بالباء فيقال ابالدار

اي المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اي المال له
دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني
الخاصة كنحو كل خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد وذلك لان
تخصيص شيء باخر في قوة تمييز الاخر به كانك قلت ميز زيدا بالمال عن غيره
ومن هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر وخصصتك بالعبادة واختص برحمته
يختص برحمته من يشاء وكذا فيه قوله تخصيصه بالمسند اليه اي تمييز المسند و
افراده من بين الاشياء الصالحة لان يحمل عليه باثباته للمسند اليه وهذا معنى
قصر المسند اليه على المسند ومن الاستعمال الاول قوله ههنا من غير ان
تخصيصه باحدهما وقوله في ضمير الفصل اذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه
كما في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين اي دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوز
الى الحصول لي وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه الى الحصول لكم والقصر
للافراد والمقصود المتاركة وقد نسخت باية القتال وكون اللام الجار مفيدة
للاختصاص بمعنى الحصر ان سلم انما هو ولا لما التقدم عليه يجوز اجتماع الادوات
المتقدم عليه على مدلول واحد قوله فيرد دوما بين القيام والقعود واشار الى ما
ما هو نص بعيني وان كان يفيد ذلك في الافراد قوله وارد وخبر للمبتدا
الذي هو قولهم قوله على هذا اي على كونه جوابا للتردد وكذا جعل المثالين بعضه
القلب بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا او كون المتكلم غيبا واما جعلها للقطع
الشرك فلا التنافي من الوصفين وسائيكي في هذا المعنى اي في القصر المستفاد
من التقديم قوله كيف غاها اي قول القائلة وهي ام تابط شرا كانت بعد موته
تبكيه وتثني عليه فسئلت عن سبب شجاعته فذكرت كلمات شهوة من جملتها
والله حملت به في ليلة مظلمة مشدودة فخلك النطاق تحت راسي سرح و
وعلى ابيه درع اشارت بذلك الى ما نزعم العرب من ان المراة اذا ازعجت
ثم علقت اتت بالولد شجاعا والحلك حمرة التمالي وهو الطرفة في الرطب ونحوه
والنطاق شقة تلبس لها حجزة ولا تنفق ولا ساقان تابر بها المراة بها تشد و
وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر على الارض وقد
يقال تحت راسي سرح حال من حملت بلا واو فالكلام في ان سرح فاعل
للظرف لا مبتدا فلا يكون مما نحن فيه وكانه يستدل به على الاحتمال المرجوح
اعني كونه اسمية وقعت حالا بالضمير وحده يحسنها بعده حال مفردة قوله لم نجد من
ابيات حسان في مدح النبي عليه السلام وقبله له راحة لو ان معشار جودها على
البر كان البر اندى من البحر والنكرة ههنا وفي قوله لها حلق ضيق نحو مه فيه
يصلح ان يقع مبتدا فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قوله تعالى واجل مسمى

منه على ما سيصرح به الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة
نحو قال عندي ثوب جيد وكتاب نفيس وعبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل
ان يكون وصفا اخر فكانه نبه بايراد الامثلة من النكرة موصوفة وغير
موصوفة على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور قسمان واجب واولى
وانما لم يقدم في واجل مسمى لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان
الساعة ولا يبعد ان يجعل التقديم فيه مما للتخصيص قوله طعاني للدرع
فانها مؤنث سماعي والحلق جمع حلقة وضيق مصدر وصف به والوضين
المنسوج وضنت البنع نسجته وتذكير الضمير المجرور في وضينه للنظر
الى الضيق والهاجس ما يخطر بالبال وغير انثى اسمعاء منقطع
اي كنفي والبيت للبيد قاله عند النزع والاغر الكريم الشريف
واصله الابيض الجبهة من الفرس والابلج المضيء من بلج الصبح
اضاء واسترق نائم اي تعتري والهداة جمع هاد والعلم الجبل
المرتفع وفي راسه نار وحمله اسمه وصفه وقعا ان يكون
ما عمل الظرف لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما نحن فيه قوله
وما شاكل ذلك اي المذكور من الامثلة وقوله فان النعت متعلق
بقوله لا نعت وتعليل لكون التقديم منبها على ان المقدم خبر لانعت
ولذلك اي ولان النعت لا يقدم على حالي داكبا رجل يصحب
راكبا على انه حال ولا يشك انه لو اخر لكان نعتا مرفوعا فلولم يمتنع
تقديم النعت لجاز رفعه مقدما وربما يقال اراد انه يجب
تقديم الحال اذا كان ذو الحال نكرة لئلا يلتبس بالنعت نحو
اذا كان صاحبها منصوبا ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع الالتباس
في صورة النصب اصلا قوله لان الظرف يريد له مثلا انما تعارا له قبلها كان
المسند اليه نكرة والظرف لو اخر الظرف لكان حملا على الوصف اولى واما كان
عن المنكر لان الظرف عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذا
طور بالفعل او باسم الفاعل النكرة والضمير في منه للظرف ولفظا
بالجمل متعلقان باولى الا ان الاول باعتبار الفاعلية والثاني
باعتبار المفعولية كقولك زيد بالاكرام احق منه بالاهانة ومحصل
معناه زاد جدارته بالاكرام على جدارته بالاهانة وقوله لامرين
تعليل للاولوية وقوله اشاره الى الحمل على الوصف وقوله استدعاء
مثا عطف عليه بدل من امرين وما سبق في الفن الثاني ما ذكر
في تعريف المسند اليه من ان طرفي الحكم كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا فيتقوى

الغاية

الغاية في الاعلام به ولذلك اي ولان الغرض انما التنبيه بالتقديم لتعاضد الامرين
في الحمل على الوصف لا يجب تقديم الظرف حسب التعاضد ان كما اذا كان المنكر
موصوفا فان المنكر في لا يستند عن الوصف استبعاده اذا لم يكن موصوفا
فلا سبب لذلك الاولوية فلا يجب التقديم فان قلت اولوية الحمل على الوصف
اذا اخر انما تقتضي اولوية التقديم لا وجوبه قلت تلك الاولوية باعثة على
التزام التقديم فاذا انضمت لما ذكرت باعثة على ترجيحه كما عرفت قوله وان هذا
التقديم لاحكم بان الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه وارد فيه بان
المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان المناسب من كلامه وجوب التقديم
مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فمشار اليه اشار تفصيلا وبيان الظرف الواقع
خبرا ان لم يكن له حق في التاخير وذلك المنكر نحو في الدار رجل يجب تقديمه
عليه كما مر وان كان له حق في التاخير عنه لم يجب محافظة على الحق المقدم في الجملتين
الفصيحين لا تقابل مثال هو اخرى لا يجب التقديم فيها الفاصل نحو لكن احد
في الدار وارجل في الدار الا انما يعرف حالها بالمقايسة على المنكر الموصوف
فكان الوصف لتخصيصه يصوت كذا الاولوية معه كذلك حرف النفي والاستفهام
يوجبان تخصيصا فلا يثبت تلك الاولوية معها ايضا ومثل المصدر باد نحو سلام عليكم
وبالفعل ذكرا فقوله فلا اي فلا يلتزم وقوله الاتزام وقوله
وذلك ان من مبتدا ان الذي ليس موصوفا قوله وذلك اي الامر الذي لم يعرف
والظرف فيه التاخير عنه قوله سلام عليك وقوله مما عليك لا ان
اللفظ الخالي معرفة وكذا مبتدا حال منه لذلك اي كونه منزلة منزلة عليك في منزلة
منزلة اشاره اليه وجوب حذف الفعل وقيام المصدر مقامه فيكون هو العامل
في عليك ويطرح حق التاخير عنه والعباس فيه ولكن يقبل صيرورته مبتدا او عامل
وبذلك باعمال ولم يرد الظرف لانه يبقى بلا كلام الا ان الشائع في الاستعمال ذلك الا انما
واعاد ولنظيره لطول العهد قوله ليس له ذلك اي الحق في التاخير وانما قال نحو
صيرورته مبتدا لانه بعدما صار مبتدا كان حق الكلام ان يتاخر عنه قوله قد يلك
ان كل احد سلط بهلاك خصمه فهو المهم عنده ولولا ذكر الهلاك لم يحسن ذكر
الخصم قوله اولانه صالح عطف على ما تقدم يجب الفن لانه قيل وانما قدم
المسند فتكون متضمنا للاستفهام اولانه صالح للتفاؤل كقوله سعيد من لا فعل او
لانه اهم عند القائل كالامثلة المذكورة قوله سخنة اي من جلائل النعم او من سلائب
النعم فاي عذاب الرحمن انما يكون لموجب يقوى فيكون اشد بدا وقدم المسند لان
الاستفهام الوقوع عليه قوله اوكقوله عطف البيت الاول باعتبارها على الثاني بيانا
الاستدلال لصحة التقديم على طريقه او كيف او لاهتمام فقد التخصيص بالتقديم

مبالغة في اثبات السلام على المراد لانه كانت معه كانما [illegible] الى ابنا
في عطف الاول بالواو [illegible] اي في النظم وتنوين [illegible] الاول المعروف [illegible] وتقدم حكمك
لان الاسم [illegible] تعلق السلام ما للطالب [illegible] ولم يكن [illegible] المقرب [illegible]
[illegible] اذا لم يكن في قلب المحبوب مودة [illegible] من خارج
وحال [illegible] كان الفاعل واسم القايل [illegible] من [illegible] الاسم واسمائه
[illegible] خبر الاسلوب [illegible] اسلوبه فقال او ان يكون المراد [illegible] قوله
[illegible] تقدم [illegible] المسند [illegible] الاجل [illegible]
الى ذكر المسند اليه والدنيا [illegible] الثلاثة [illegible] الدنيا مفعول
[illegible] انه مسند [illegible] فاعلا [illegible] عن الاستمرار
الشايع [illegible] القوي [illegible] الضعيف [illegible] الدنيا [illegible] اي الله
[illegible] الكلام [illegible] تعالى الاحسن ان يجعل [illegible] مبتدأ خبره محذوف اي لنا [illegible]
[illegible] يكون [illegible] الشيء وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المال [illegible] قوله
وكالنار الحيوة [illegible] ومن رماد [illegible] للتشويق [illegible]
الرماد واخر الحيوة [illegible] دخان [illegible] والمراد [illegible]
ان زمان الصبي [illegible] الدخان وزمان الشيخوخة
[illegible] ضعف القوى [illegible] البرد واليبس [illegible] الشباب
وليس فيها [illegible] قوله طويل في المسند [illegible]
الى المسند اليه [illegible] زيادة [illegible] كالنار [illegible]
قوله او يكون عطف على ما بعد ان من قوله ان يكون اي اذا اريد بالجملة افادة التجدد
جعل مسندها فعلا لانه الموضوع لافادة [illegible] وعدم [illegible] على المسند اليه الذي هو
فاعله فكان افادة التجدد يقتضي كون المسند [illegible] فعلا على ما مر [illegible] يقتضي
كونه مقدما على المسند اليه وكونه فعلا يستلزم تقدمه على فاعله [illegible]
[illegible] لو قال ويقدم [illegible] على المسند اليه [illegible] في الدرجة الاولى
[illegible] عليه [illegible] عرفت فان الفعل [illegible] المبتدأ [illegible]
فلا [illegible] الاسمية ان مسندها جملة فعلية
يكون المسند اليه فيها ضميرا عائدا الى المبتدأ وقد علم من هذا [illegible]
ايضا ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب تقدم المسند الذي هو الفعل
على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا فلا يلزم من ذلك
ان الاسمية [illegible] لا تفيد التجدد بالقياس الى المبتدأ بل الثبوت [illegible]
[illegible] لان الضمير وما يرجع اليه شيء واحد فكيف يقصد ثبوت المسند
[illegible] ان الجملة الفعلية اذا وقعت مسندا [illegible] للمسند [illegible]

قال واذا سلكت هذه الطريقة بان تسند الفعل الى ما يعلق من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده
الى ما قبله تسند اليه الفعل في الدرجة الثانية قوله سواء [illegible] اي من اول الامر بلا
اعتبار تقدم وتاخر قوله ولا تقدر بالنصب عطف على [illegible] في هذا الاعتبار [illegible]
عارف وزيد عرف [illegible] الاعتبار [illegible] في اللفظ اي [illegible] تقدم وتاخر
في اللفظ على معنى ان هناك تقدما وتاخرا [illegible] بحسب اللفظ [illegible] بحسب المعنى
فان ذلك انما يكون في [illegible] الجملة [illegible] تستعمل فيما اذا
[illegible] قوله تعالى [illegible] وجعل مبتدأ
لانه [illegible] تاكيدا على [illegible] حتى يكون [illegible] نقله بعضهم عن [illegible]
تقدم [illegible] في كلامه [illegible] وسماها [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] التخصيص لفظ
ليس هناك تقدم معنوي ليستفاد منه التخصيص [illegible] انه يجوز استفادته من التقدم
اللفظي كما ذهب اليه صاحب الكشاف في [illegible] الله يبسط الرزق لمن يشاء [illegible]
[illegible] لان الفعل في نحو انا عرفت [illegible] الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده
الى المبتدأ تسند اليه في الدرجة الثانية [illegible] المبتدأ اذا [illegible]
ان تسند اليه [illegible] المبتدأ [illegible] مع قطع النظر عن وجود الضمير وعدمه
ان كان هناك ضمير [illegible] ذلك [illegible] في نحو انا عرفت [illegible]
الاول الاسناد الى المبتدأ [illegible] الثاني اسناد الفعل الى الضمير
الثالث اسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث [illegible]
[illegible] الاولين [illegible] وهو بعيد جدا لانه [illegible]
هناك الا اسناد واحد [illegible] المتكلم مثلا [illegible] الاصطلاح [illegible]
اسناد الفعل الى الضمير [illegible] الى المبتدأ [illegible] قال اسناد الفعل الى الضمير واسناده
الى المبتدأ بتوسط عود الضمير [illegible] بالذات [illegible] بالاعتبار [illegible] اسناد الفعل
الى الضمير [illegible] اعتبر الضمير نفسه [illegible] الاسناد اسناد الفعل [illegible] ان اعتبر
كونه عائدا الى ما قبله [illegible] ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدأ بتوسط العود
ولا شك ان اعتبار الضمير نفسه متقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى
الضمير في الدرجة الاولى واسناده الى المبتدأ بواسطة عوده اليه في الدرجة الثانية [illegible]
[illegible] الاسناد واحد [illegible] ان احدهما متقدم على الاخر [illegible] الاسناد الى المبتدأ
[illegible] اسناد اخر [illegible] بالذات للاسناد المذكور [illegible]
في الاعتبار على الاسناد الاول باعتباره [illegible] الاسناد [illegible] المبتدأ
التقدم [illegible] صلاحية [illegible] هذا [illegible] على اعتبار
[illegible] الضمير وعوده الى المبتدأ [illegible] اشارة الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول

حيث قال ثم اذا كان سبقنا الغير مصرفه ذلك الغير الى المبتداء تاما وانما اقتصر هنا على ذكر
اعتبار الثانى لانه داخل فى سبب التقوى وما باعتبار الاول فهو مستلزم لما هو داخل فيه وهذا
القول هو الصواب فان نحو انا عرفت جملة كبرى وصول انما فى كل واحد منهما اسناد
واحد فى الصورى لاسناد الفعل الى الضمير وفى الكبرى اسنادى جملة الفعلية الى المبتدا لكن المعنى
لانه فى اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا وصحا اسناد الفعل الى المبتدا تقدمه فمنه اسنادا
نحو بالذات لاسناد الفعل الى الضمير ومنها بجملة الى المبتدا فهو معنى الاسناد معه
او زيد عرف عطفه بأو لانه لا احتمال التخصيص كاحتماله فى انا ذكره من قول المصنف ثم ان ما
ذكره فى تعليل التقوى تقتضى تقوى الحكم فى مثل زيد ضربت وزيد ابوه منطلق فان
التزم ورد انه جعل المسند السببى فيما مر لا به التقوى وان ضعف الضمير المذكور فى التعليل
عما يسند اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل واجيب بان الامثلة المذكورة هنا وما تقدم
من ان الفعل يسند الى الضمير ابتداء يدل ان مع هذا القصد وفيه بحث يسير وعليك نفسه فانه
قلت متعلق بقوله لا يفيد الا تقوى الحكم اى اذا اجرى هو معطى بعين على ظاهره لو قرئ به
فى مقام لا يناسب التخصيص فالا تقوى انقطع علته اى او على الاعتبار الاول المفيد للتقوى
فقط وردت هذه الآية تسلية ليس مع التخصيص لما لما كان تكلم الله به الازل هكذا او عند امرع ثم
لانس دون الله فهو وهو قلم بالاول تقوله وهو قول العالمين تحقيق توليهم لا حصر بنفسه او
غير الله بتوليهم لا حصر يعنى يوزعون تحسبون ونقصون اى يحبس اولياؤهم ليلحقهم او خوفهم وذكر
كثيرهم والمقصود تحقيق المنع لان عرهم لا يوزعون ولا يرد ساقوله وهم قد هو جوابه تحقيق قوله
ملتبسين بالكفر ولا الرجل انعامة ما يتخلوق من احداث الايمان بعد ما دخل الا غيرا الخروج
بالكفر عليهم ونحلل فيه دخلوا و ما عطف عليه تقتضى على كمال من فاعل قالوا انوالهم وكذلك اذا
ثبت عطفه على فاذا ملئت فصلا لانه مثال من النفى يريد ان التقوى لا يختلف بكون خبر
المبتدا ما المقدم منفيا الا ان سبب التقوى موجود مثبتا كان الخبر او منفيا وقوله من غير شبهة اى
ليس فى الاكذب مانعيد تاكيدا اصلا اى فى كونه اقوى من لا تكذب انت شبهة لكنها ترد لا
بان انت هنا لا تاكيد المسند اليه لا لتاكيد الحكم وتقويته فان تقوى الحكم انما هو بتكرار الاسناد الغريب
على كون انت مبتدا او تاكيدا فى قوله وانه هو لا غير متعلق بانه كيد والمعنى ان الحكم متوجه
البتة لم تتعلق به الدعن غيره نحو او سهو او نسيانا الا ان امتناع الكذب ثابت لك
دون غيرك لتكون تخصيصا فقد برانه ما سبق من ان فاعل تاكيدا للمسند اليه تقريره ودفع
ما ينبهه من التجوز والسهو والنسيان ومن ان سبب تقوى الحكم تكرار الاسناد فيتبع لكل
الفرق بين انت لا تكذب ولا تكذب انت وقوله اى وعلى تقوى الحكم بالخبر الفعلى ورد
هذه الامثلة من التنزيل لان معنى التخصيص لا يناسبها بل قصد فى الاول تحقيق عدم
اشراكهم لا تخصيصهم سواء ادعى بهم طائفة مخصوصة او من لا يشرك مطلقا وفى الثانى
تحقيق عدم ايمان اكثر اهل مكة وفى الثالث تحقيق عدم تسائل اهل الحشر وفى الرابع

تحقيق عدم ايمان الكفار ومعنى حق القول ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون ودفع تحيث
استحوذت عليهم طرق الاخبار فلا يتساءلون فانهم يجيئون بل يسكتون حيرة وانقطاعا او لا يسأل
بعضهم بعضا كما كان وابهم فى الدنيا لا ما قوله وتوريث ذلك لما سنذكر عارف الى ضمير عائد
الى زيد فتكرر الاسناد وتعدد زيد عارف يفيد الحكم دون التخصيص على قياس زيد عرف بل
واما هو عارف فتغيب من هو عرف فى التقوى وبيان معنى التخصيص نحو ان قصد هو
نحو فاعل انه تاكيد للمستتر فى عارف فتأمل وانما الغير فرد لانه راجع الى عارف ولعل الستر
فى عدم تفاوت عارف حكاية وخطابا وغيبة هو ان المعنى على تقدير موصوف اى انا رجل
عارف انت رجل عارف هو رجل عارف فالعدم تفاوته اشبه الخالى عن الضمير والمراد
بقيود ان هنا ضعف التقوى فلا يكون نظرا بل قريبا ولذلك لما ان وشبه الخالى عن الضمير وانه
بعد الا ان الشبه فى حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة ولا عومل معاملتها بجملة فى البناء
والذى يدل على ان عارفا مع ضميره ليس سنيا انا نعلم ان الخبر فى مثل زيد عارف مع عارف
مع ضميره كان الخبر فى زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب اجرى على عارف
دون الذى استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما لم يستوعب على الجزء الثانى اجرى على الاول
ولا شك ان ما اجرى عليه اعرابه الذى يستحقه لا يكون مبنيا وليس لعارف حظ من الخفاء
الذى اجرى عليه فى حال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما فى نفرب
فى نحو يضرب فان المضارع لا اعراب فى نفسه واذا وقع فاعل خبر المبتدا كان الحجم في اعراب
الجزء الاول نحو فاعل المبتدا او يحصل اعرابه صورة فدل على ان الاعراب الذى يستحقه
المجموع بكونه خبرا او صفة قوله واشبه كانه قيل عارف اذا كان مسندا الى ضمير مستتر اشبه
الخالى لعدم التفاوت فكان كلمة واحدة فلا يجعل جملة ولا يتبع واما اذا كان مسندا الى الظاهر
فليس فيه هذا الشبه فيتبع ان يكون جملة ومثبتا فاجاب بان المسند الى الظاهر جعل
تابعا للمسند الى الضمير فى الافراد وعدم التاثر فتقول انه راجع الى عارف وفاعله نحو عارف
ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه واعلم ان الوصف فى نحو مررت برجل عارف
قد ابن هذا المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجرى اعراب
على الجزء الاول لما ذكر من الاتباع ولان الجزء الثانى لا اعراب فى نفسه وان المشهور
عند النحاة ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية الا انه اذا وقع
صلة كان مقدرا بالفعل وجملة فى الاعراب لجارى عليه تقابل او ما نحو اقائم الزيدان
جملة وكلام ايضا لاشتماله على نسبة اصلية مقصودة بالذات فقوله اى باعتبار الثانى
اى نظم الكلام بالاعتبار الثانى يفيد التخصيص قد قرن الذكر صيغة الحصر فى افادة التخصيص
اشعارا بكونه مفيدا للتقوى ايضا لا نفعله حسبوا انه لم يكن مقصودا اصليا بناء على
ان اصل الفعل مقرر عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه لا نزم قطعا فيقصد اليه تبعا لا نا
ان صاحب الكشاف جمع بينهما فى قوله تعالى الله نزل احسن الحديث حيث قال فى ايقاع اسمه

ومنا ما نزل عليه تأكيدا لاسناد احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز
ان يصدر الا عنه قوله مردوا اى تمرنوا واعتادوا على النفاق اى تمردوا فيه وتعودوا به
والسويداء حبة القلب تسابكا بيانه اى بيان ان نظم الكلام بالاعتبار الثانى للتخصيص
وهو اشارة الى قوله فى [illegible] المصنف للنوع الاول الخ وانما كان اعتبار الابتداء
فى زيد عرفت او عرفته قطعيا لانه لو فرض انه كان مؤخرا ثم قدم لم يكن لرفعه وجه لان
زيدا عرفت لو حمل على الابتداء لم يكن لنصبه وجه وقوله الرفع يفيد تحقيق انك عرفت
زيدا يدل على ان ما ذكره فى تعليل المفعول محمول على ما لا يقال ههنا انه صرف الى نفيه
بانه وهو موضوع الوفاق عليه لا يفيد الا اتباع الوفاق على ضمير تحقيقا او تقديرا
نكرة انما المقدم اليه ويقوى الحكم وقس على ذلك نظائره وهذا هو البحث الذى وعدنا
قوله وحمله على باب التاكيد اى باب التاكيد بالتكرير فان المفسر الباقى اشد فى حكم المقدر
فما لا يكرر فحينئذ يفيد تاكيدا اذ لا تنافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا كما توهم قوله
فليس الا التخصيص اى فليس يحتمل الا التخصيص يعنى ان المنصوب على شريطة التفسير اذا
كان مصدرا بما كما فى الآية يجوز ان يقدر فيه المفسر الا مؤخرا الا ان يقدر مقدما يوهم ايلا
ئه الحرف الشرط والجزاء كما ذكر وانه ممتنع فلا يفيد الا التخصيص واعترض عليه بان الهداية
المذكورة [illegible] الطالب تخصيصه بثمود واجيب بان المخصوص هو الهداية
مع ما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى فان الصواب ان يقدر الكلام مهما يكن من شئ
فهدينا ثمود [illegible] كلما هو من وقوف الشرط وفعله وقدم شئ مما فى حيز الفاء نحو ثمود عليها
ليكون فاصلا بين الحرفين وكالعوض من الشرط المحذوف فيدل على ان المقصود
بيان حال الامم الواقع بعدها اعنى ثمود مثلا فالتقدم ههنا لهذه الفوائد لا لمجرد التخصيص
الذى لا يلائم الآية وما ذكر من الاعتراض تكلف ظاهر [illegible] ذكرنا [illegible] اذا قلت فاما
زيد وعمرو فتسأل [illegible] تقول اما زيدا فضربت واما عمرا فاكرمت بلا قصد الى
تخصيص نعم قراءة النصب تاكيدا بحسب الهداية لهم وتحقيقه بالتكرير [illegible] واما على قراءة
الرفع فيفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد وتاكيد [illegible] من الدلالة على اللزوم والتحقيق [illegible]
واما نحو زيد عرف ورجل عرف فظاهر انه من قبيل هو عرف [illegible] الاعتبار
اى الابتداء على الحال ويقدر التقدم والتاخير وعلى التقدير [illegible] تقوى الحكم وعلى الثانى التخصيص
وفى قوله على السواء اشارة الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص [illegible]
الى قوله فى باب الاستفهام فلا يحمل [illegible] على التقديم فليس [illegible] ان
الاول منكر [illegible] دون غيره [illegible] الى ان نحو رجل عرف يحتمل
الفعل [illegible] فانما اذا كان المنكر موصوفا نحو رجل [illegible] اى حصل [illegible]
بان كلام فى منكر لا يكون موصوفا كما يدل عليه قوله وانما [illegible] عند التنكير [illegible]
شرط المبتدأ نحو رجل عرف لا يتناول المنكر الموصوف فى [illegible] الا [illegible]

والاليق بحاله نوع اشعار بذلك الا احتمال الفاعل واما قوله وحق المنكر للتشابه [illegible]
يحسن ان كلام من منكر لا يصلح للابتداء الا بنية التقديم فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا
قوله ان ضمير الفاعل شبه الضمير بالفاعل لان اتصال الضمير مطلقا [illegible]
فاعل الفعل بقرينة قوله الا اذا جرى الفعل وقال فى موضع الا للالتباس نحو زيد عمرو
ضربه [illegible] نحو هند زيد ضربته لو انفصل فاعل ضربته لارتفاع الالتباس [illegible]
النساء واما الصفة اذا جرت على غير من هى له فلا يشترط فى انفصال ضميرها الا الالتباس نحو
هند زيد ضاربته هى وقصر الانفصال فى [illegible] انما يصح اذا كان الفعل مكررا
قال هذه فيه يقتضى الانفصال ايضا كقوله تع لو انتم تملكون قوله وانما لم يكن منه فاعلا
احتمل التقديم على الفعل ان اراد بتقديم علمه [illegible] اسمه [illegible] منع
فان كونه تاكيدا او بدلا يمنع تقديمه كما ان كون زيد فاعلا منعه وان اراد التقديم عليه
باخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتدأ فمثله جائز فى الفاعل ايضا واجيب عن ذلك بان
بان [illegible] جماع [illegible] فى بحوزه تقدم التوابع فى السعة كما قال علماء البيان فى
الا ان [illegible] الفعل [illegible] سيذكر من ان نحو عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون
عدم النظير وان لا يسوغ الا فيه التقدم والتاخير واولى بان [illegible] التوابع [illegible]
النعت والتبع كما فى جوده قطيفة [illegible] العامدات الطير [illegible] الفاعل وانما الفاعل
[illegible] ونفى الفعل بلا فاعل ويرد عليه ان الفسخ [illegible] بل يحتمله
اعتبار ممكن اعتبار ثانى زيد قام كما فى جوده قطيفة [illegible] ان الاتساع [illegible]
الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار [illegible] لاعتبار الفسخ [illegible]
انه فاعل لا فاعل انه بدل من فاعله المستتر لان جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم
الظاهر منه كما قيل فى واسروا النجوى [illegible] فى كلام العرب فلا وجه لحمل زيد عرف مع كثرة
استعماله على انه منه بذلك التعليل فان قلت كيف لا يحمل عليه بطريق [illegible]
[illegible] فى الا [illegible] اوجه [illegible] الابدال ان يكون بالواو
[illegible] كون الفاعل جمعا كما فى اكلونى البراغيث ان يكون الذين ظلموا
[illegible] الذم [illegible] على انه مبتدأ قدم عليه خبره اذ لا التباس كما فى زيد قام [illegible]
بتقدير الابدال فى الآية لا التباس فيها بالفاعل [illegible] الضمير بخلاف عرف زيد فان حمل
على الابدال موجب الالتباس بالفاعل قوله الا ذلك الوجه البعيد [illegible] يجعل
انه بدلا من الضمير المبهم قوله لفوات شرط [illegible] التقديم من الشرط [illegible]
رجل عالم جاءنى لا يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد لوجود شرط الابتداء [illegible] متعلق
بقوله وانما يرتكب [illegible] قوله كما اذا قلت [illegible] لا مانع منه [illegible] ساع متعلق بقوله
[illegible] على ان [illegible] تخصيص الجنس ههنا ظاهر [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] على ان [illegible] كذلك وذلك لان [illegible]

وجوده ما يوجد به قال في الصحاح هر صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد وقال الامام ان لا يكون
الا من الشر فرق قال الشيخ ان الذي اهر من جنس الشر لا من جنس الخير فقد تحقق قولنا الا اذا
قلت متعلق بقوله دون قولهم انه في قوته مانع من ارادة التخصيص الا اذا جعلت التخصيص
علة جواز هو التخصيص النوعي اذ ليس نوع ذلك الا المانع الذي كان في نفس الكلام يتركه
بمقدار انه كثير المعنى في مقامات مثل هذا التركيب نحو رجل جاءني لانه هذا التركيب بعينه وكذا
قد مر عليه والاستبعاد المستفاد من لفظ العلم الدال على التدريج راجع الى حمل التخصيص على هذا
الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعمالنا في تلك الكثرة قوله وشر اهر ذا ناب
لا شرا ان عطف على قوله رجل جاءني لا رجلان واما كان نائبا من نطاق استعمالهم هو قوله
في مقام تعظيم الشر وتعظيمه لا في بيان اراده قوله واذ صرح الائمة بتخصيصه اي بالتخصيص حيث
تاولوه بما نقله لا تخصيص النكرة عما يصح ونحوها بمبتدا او تعجب مرحوا به ام لا فتركه ما الوجه
جواب اذا اي اذا قد صرحوا بتخصيصه مع تحقق ما هنا من امتناع التخصيص الجنسي وتعين التخصيص
النوعي لزم طلب وجه له هو تعظيم شان الشر بحمل التنكير على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص
نوعيا اذ لا مانع منه اي شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير قوله فهو نحو اي المقطوع مرادا ولوع
من اصحاب الجر وطبق المفصل وانذار وان الكرخ هو موصوف صحح الابتداء به كالشر المعرف
فلا يكون مما ايضا التقديم وانما فيه استفادة التخصيص اجيب باستفادته من الاخر في هو مقوم
الصفة كالقول ضرب اكرم اي لا اضربه ما هو مضرب من وقف اللفظ كما يشعر به من ان
قولك ما ضربت اكرم لا نفيد به بل الخطاب ان يكون مصاربا لا ضربه ما قوله ولما فرغت
من ان بناء الفعل على المبتدا اقوى اي اشد ثبوته للحكم فانه اي الفعل بعقل يقع من
المبتدا وانه شد تقوم لافادة الحكم والشرطية اي اذا استعمل الاتحاد دون تالي مفعول من اهم
اي ابلغا او وجه الكفاية في سلك لايخل اذا نفي عن يكون على اخص او صاحبه وبيد سلع
فقد نفي عنه قطعا في غير كل لا يحد وان لا يحد ولا بد من محل فاذا نفي عن مغايره تعين ثبت
له لكنه شبهه وقوله من غير متعلق باستعمل او كله غير يغني لاان استعمال باشيا من عدم ارادة
التوقيف لا كما ظهر من ارادته وعلى انه ايضا متعلق بالتوقيف على متعلقين مع الاول اذا
اي على انه من مصدر يقصد اليه بلفظ المثل والغير كان يراد مثلا انه مطلق الشبه
المخاطب في مغايرته لا يخل ولا يجود فليس في الكلام كناية حكمه لان ما قصد به من الحكم على
انه يعدم البخل والجود فقد صرح به وليس فيه انتقال توقيف اصطلاحي عن اماله الكلام كناية
عرضي اي جانب منه لان الكلام موجه نحو ذلك بالانسان ومبين حاله لطريق الاستعانة
بل هو نوع خفاء للعدم التصريح بخصوصيتها حيث كني عن ذاتهما بما اشتهر انهما كالمثل و
المغايرة حاله عرضت بهما قوله لكونه تعليل للنفي في لا يكاد ون واعون من الاعانة واداة
ذاك طرف لكلولو المعنى الذي لا بد بلفظ المثل الغرابة والكل الاستعمال الذي هو بطريق
الكناية بلا توقيف حاصل وتحقق على صيغة المبني للمفعول من تحقيقه اه اعلم حقيقته وهذا

ای تقليل تخصيص النكرة
الواقعة مبتداء

الا بجلوه

اشارة الى كون التقديم اعون الى سيعلم هناك ان الكناية منها من قبيل الكناية في الحكم والتعبير
بالكناية فيه نفوته متعلق على انا اما ان تقدمها اعون لما اريد بهما واما قوله فقصد بها الا انه ساير
فليس بلزم تقديمها لتقدم ان تلك العلة المقتضية اعني كونه اعون على المراد بها قال
فصل واعلم ان هذا هو الفصل الذي وعد في كلام المقتضي لتقدم الفعل انه
تذكر في آخر هذا الفن وقد احال هنا ذكر هذه الاعتبارات على الترك والاعراض مع
كونها مذكورة هناك لبعد العهد ولينبه عليها تفاصيلها وليعلم ان كل واحد من هذه
الاعتبارات جارية في كل واحد من الفعل ما يتعلق به من الفاعل وغيره فان الاضمار
مثلا لا يجري في الفعل والحال والتمييز بل انها جارية اجمالا في الفعل متعلقاته و
انما خص عدم جريان الترك في الفاعل بالتوضيح اي ان جريانه في غير الفاعل الا ينبع
انما قطعا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من المتكلم او في موضع المصدر لما نطقا
كانا على الخصوص قوله الا فاعله اي فاعل الفعل فانه لا يحذف وحده وان كان
يحذف مع فعله خلاف فاعل المصدر فانه لا يحذف وحده ويجوز الكسائي حذف فاعل
الفعل في تنازع العاملين برد وده وتركيب ضربني اكرم الا انا لم نجد في كلام العرب
العرباء فلم نعتد به وان حمل الجمهور على حذف الفاعل قوله الى نفس الفعل اي يحذف وحده
كما يحذف مع فاعله ايضا وكانه اشار بلفظ النفس هنا الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف
الى نفسه ولو عكس وذكر النفس في الفاعل لكان الاحرى بالمراد قوله الا في المفعول به
وذلك لانه داخل في معقولية الفعل المتعدي فاذا لم يذكر انساق الذهن انساقا
بسهولة الى انه متروك وتطلب بوضع حاله هل هو منسي او منوي بحسب القرائن بخلاف
الكشف حاله في الترك الكشاف فانا بمقدار معين لتركه يقتضيه خلافه غيره مما لا يدخل في
معقولية الفعل فان الترك لا ينفع منه كذلك ويتعلق حاله في الترك حاوكرفي ترك
المفعول به على طريقة المغايرة قوله ان تعني قرائن الاحوال ادلة بها بما يعم اللفظية
والمعنوية وجهها نظرا الى هو لو جنس الفعل لا ان الكلام في ترك واحد فما كان الواحد
يكفيها قرينة واحدة فاقتصر من رجحان الترك على ذكر الاختصار وما يشاع الاستعمال لان
مقصوده بينا بيان الغرائب ما عمده في تفصيل رجحان ترك الفعل على ما تقدم في ترك
المسند وقد قصدنا كل حال اتباع الاستعمال وان الاستعمال الوارد على ترك شيء
سادل الفيافي ايضا كما نظرهم تمثيله بعض اليه انتقلين فان حذف الفعل فيهما ما يتبع
قطعا وحفظه من خطبت المراة عند زوجها صارت ذات خطوة والية من الاباء ثم
اذا افتقر واحد ان رجلا كان لا يخفى عنها وانما فلما تزوج هذه اجتهدت في ان تحظى
عنده فلم ينفع وطلقها فقالت ذلك اي ان لم يثبت لك في الانسان حظه فانا غالته
وقد روي بتنصيبه لا يمس اي ان لم اكن حظة فلم اكن الا قصار مثلا يضرب في كل
قضية كان الانسان اهلا لها فجهدوا فيها لكنها استحقت علم يعارض لاحي حرم وقصر حالهم

في قولهم لو ذات سوار لطمتني مشهور … وجوابه محذوف اي لهان علي وقيل هي بمعنى
التمني لا تستلزم الفعل وقوله او غير ذلك بالجر عطف على قوله اي كما اذا اردت ضرب
المثل بغير ذلك المذكور من الامثال الوارد وعلى حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيد
جاء ولو عمرو وذهب بمعنى انه لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا لجاز ان
يقصد به اتباع الاستعمال الوارد على ترك قوله وتلك القرائن اي التي تغني عن ذكر الفعل
فتحذف ح اما جوازا واما وجوبا واما راجحا او مع فاعله كثيرة وانا اضبط اي احفظ لك
من القرائن في هذا المقام ما تستعين به على ادراك ما عسى يشذ عنه فهي ان تقيسه عليه
وكلمة عسى مقحمة او بتقدير القول لان الجملة الانشائية لا تقع صلة للموصول بغير تأويل
ان يؤيد اي بها وفائدتها الاشعار بان الشذوذ عن الضبط محتمل لا قطعي قوله ابهامها ان
يكون اي الفعل مفسرا فتحذف وجوبا لان المقصود الابهام ثم التفسير فلو ذكر لم يتصور
شيء بهذا المعنى والاسم المرفوع بعد ان ولو وهلا محمول على انه فاعل الفعل محذوف
لا مبتدأ لاختصاص هذه الكلمات بالافعال وكذا ما بعد اذا الشرطية على الاكثر واما
همزة الاستفهام فقد يجعل فاعلا كالاختيار لان الاستفهام بالفعل اولى فلا يرتكب اذا امكن
وللتنبيه على الفرق اعاد لفظ نحو وذكر الاستفهام امثلة بلا ان المفسر كان توافق المفسر
لفظا ومعنى كما في ازيد ذهب بمعنى كما في ازيد ذهبت اي اذهب اما ان يناسبه
في ازيد ذهب خوف اي انو قوله وكوا ياي فارهبون اعاد لفظ نحو لان المحذوف
هنا الفعل مع الفاعل والمذكور منصوب بخلاف ما سبق كان المحذوف مجرد الفعل والمذكور
مرفوع على سياق الكلام فارهبون قوله كما سبق النوص لم اي لكون الفعل
محذوفا مفسرا على الوجه المذكور فانه ذكر في المفعول ان الفعل يفسر بشرط ان
يفسر اما بلفظه ومعناه واما بمعناه او بلازمه وان حروف الشرط والتحضيض تمنع
دخولها على غير الافعال وان دخول الاستفهام واذا على الفعل اولى وقد تشكل بحث
الفاعل لاظهار الفعل حرف اضافة اي حرف جر قد اوصلها على ان معنى لولاه في الافعال
اي على ان توصلها الى الاسماء وتفضيها وتنبهها اليها ولذلك سميت حروف الاضافة
فهذه الحروف لا تنفك عن معاني الافعال لكنها لا تدل على خصوصية فعل بل على الفعل المطلق
فاذا اريد تقييده بكل المطلق بخصوصيه احتيج الى دلالة او بيان ثم تكل … الاولى …
ثاني نكون الشروع … في الفعل الذي يعتبر اللفظ الدال عليه قوله فانه ان …
في القراءة لعنبان المراد بسم الله اقرأ واقرأ في بسم الله … على معنى ملتبسا متبركا
به اقرأ … الله سبحانه … باسمه … الاول … افتتحن وقدر اقرأ دون ابتدأ
القراءة لتفيد تلبس القراءة كلها باسمه تعالى … قصد الى الاختصاص … مناسبة المقام
والاولى مجرد الاهتمام قوله فانه يفيد ذلك اي افاد ان الشروع يفيد تقدير الفعل
الذي شرع فيه عوضا عن اسم الله قوله لتكون الاقتران مع ان يقترن الفعل كله

بالقول

بالقول الذي تقتضي تقدير الفعل لا ان يقترن به مجرد الشروع فيه كما في بسم الله والرفاء والبنين
والالتيام وهذا دعاء الجاهلية للعرس وقدروا والنبي نهى عنه والاخبار فاعل بعوض البتك
ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاخبار مبتدأ والظرف خبرا له لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا
المستقر ولا يجوز ان يكون الكل منها مستقرا لامتناع الاكتفاء بتقدير الفعل العام
والحدث في هذه الصور بخلاف قوله وبانه تقترن اي تلك الدلالة الذي عموم الاحكام
اي كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به معنى ذلك الفعل المقيد او كثرة استعمال … المعنى
الوجود في ضمن جميع الافعال قوله لا يراد الا معنى الحصول لانه المعنى العام الذي يقصد
اليه في الظروف اذا لم يكن هناك قرينة مخصصة كما قال معنى الحصول منها على جواز
تقدير الكون والثبوت وغير ذلك مما هو بمعناه ثم ان مفهوم الحصول مع عمومه لا … له
خصوصية بها تمتاز عن سائرها كالقيام والقعود فلا … من عمومه وكونه فعلا يقتضيه
والحذف في هذه الصور واجب قوله من مقيدات الافعال اي من الاحوال المقيدة للفعل
المطلق الذي دل عليه حرف الاضافة وذلك مثل ان يسبق ذكر الفعل نحو ضربنا يوم
… سبق ما دل عليه نحو تحيا … قوله … تكون الحال نفسها
دل على ان … الا ان المعنى ههنا قول السائل من تكلمه وقد تقام حال
القرينة كونه جوابا للسوال لا نفس السوال تكون قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا التاويل
لم يبق قرينة لفظية اصلا قوله وعليها … وعلى ترك الفعل جواز كون الكلام جوابا
لسوال واقع قوله نعم ولئن سألتهم وذلك لان السوال نفسه واقع في الاثنين اي
حاصل مذكور فيهما الا ان كون السوال سوالا مفروض مقدر فيهما وذلك لا يقدح في وقوعه
فان السوال فيما … كالمثال الذي ذكره او لان الاشتمال على سوال واقع والاعتبار
عنهما بان السوال فيه … بالسوال حقيقة وقد عرفت … اختيار كون زيد في جواب
من قام فاعلا لا مبتدأ قوله لسوال مقدر يعني ان … سوال مقدر غير مذكور
قوله ضارع لخصومة اي … خصومة … على فعل محذوف اي يبكيه ضارع
وقيل ليبكيه والثاني اليق بالمعنى والاول انسب بالسوال المقدر ومختبط مما تطيح الطوائح
اي سائل من اجل اطاحة المطيحات اي اهلاك المهلكات ماله والمقصود ان يزيد كان معاونا
للاذلاء وراعيا للفقراء ونظم الاية هكذا يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز
الحكيم فقوله يوحي اليك … بل … وقع فيه … من البناء على السوال
المقدر فضلا عما قبله لان السوال المقدر ههنا قريب … من الفعل كانه لما قيل نعم الرجل
سأل سائل من الرجل فاجيب زيد اي هو زيد والمطابقة المعنوية بين السوال والجواب
رعيت ههنا اذا جعل كل من خبرا لما بعدها اعني الرجل على عكس ما تقدم في زيد جاء بالقول
من الباب فلذلك … على ذكر مثل قوله لهذا الباب … باب نعم وبئس وقد
وان هذا التركيب الذي بني فيه الفعل للمفعول وذكر الفاعل … مقدرا وانما …

الحبشي بقرو بها والسماك كوكب من النوابت خص بالذكر لدلالة اسمه على السمو اي العلو
والارتفاع واقتضاب الكلام ارتجاله والافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع وجاء في
معناه بسط وتفصيله وخصوص الشيء مختارا ثم مستعارا من فتق الخاتم وتسعا لتركيب
ما يتضمنه من اللطائف التي هي نوادر يلحق معنى الذي هو المقصود الاصلي منه قوله فان جوهر
الكلام تعليل لكونه موقعه الاول به اي الفصل من بلوغ كامل الى شكله وعسير منها الى طرقها
للمساواة وهي طلب الطالب لعدم الشيع ذاك اي ما ذكر من التوقف وما يتعلق عن علم عظيم بامر المتكلم
وقوله فان السامع تعليل لقوله ولا يتبع ذاك اي انه بينه اي من الكلام السابق ويمكن ما دونه
الحمد اي اذا لم يقبله ولم يعتقد به منزلة ما المتعلق به اي منزلة المتكلم انه في اساءة اعتقاد قوله
وما شبهه لكن يحفظ اي بان السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده الخ وقصد رد على ما في الكشاف
من ان قراءة علي رضي الله عنه يسبحون بالبناء للفاعل تناقض ما روي عنه من تخطئة
القائل من المتوفى بلفظ اسم الفاعل وملخص ما في الكتاب ان التوفي بمعنى الاستيفاء
واخذ الحق كاملا لكنه صار حقيقة عرفية في اخذ الروح واستيفائها فيكون فاعله بالمعنى الحقيقي
هو الله او الملك وجاز ان يراد به استيفاء من العمر فجعل كناية عن الموت فيكون فاعله
الميت وهذا وجه القراءة المنسوبة الى علي رضي الله عنه الا ان هذه الكناية فيها دقة فلم يكن
تلتفت عنه الى ذلك السائل فنزل كلامه على المتعارف فاجابه بما ناسب مخطئا اياه قوله
فدار اول امر النحو اي لعا بالاسود فبدليل فايضة فلذا اي في استخراج علم النحو وتمهيد قواعده بعد
ما امر به علي رضي الله عنه لاشياء بيدها اي الا ان وجهها انه قرأ قارئ ان الله بريء من
المشركين ورسوله بجر رسوله ومنها ان بنت ابي الاسود قالت ما احسن السماء
برفع احسن وجر السماء فقال نجومها فقالت ما اردت التعجب قال فقولي
ما احسن السماء ونقل الفعه اي علي فقال منع من مخالطة العجم قال ابو سعيد السيرافي
اكثر الناس على ان اول من رسم النحو ابو الاسود الدؤلي قوله واذ قد عرفت اي
ما ذكرنا من ان هو قصد ان يجعل الخ لو انحصرتا اي حصرنا بها اي تلك الجهات والمزايا
قوله اجمل المدلول عليها بقوله فعل زيد والاعلى السؤال او لولا لم يقدر سؤال الا
ان الدال على خصوصية السؤال هو تلك القراءة قوله علا وهو متعلق بقاب اي
اي نائب الكلام مناب الجمل لمطلق ما بلا قيد عنه الكلام له اوافق قوله مع كان اجمع القوا
اي من كلام النحو كان ابلغ منه بغير اذا نسا وما ماده وجودا وانا يجد المفعول فضلة لتمام
اصل الكلام بدونه لانه ليس مقصودا اصلا والتغير سببه تطفل الدليل على الدعاء
سوق المقدر ما شعل وجه فهو الظاهر مهما هو ان الكلام اذا خلى عن الفضلة كان
كسنا واكمل نسابه وشيد اركانه فيكون الفعل ما يشتمل على فضلة فذكر علاه اي بخلاف
الكلام في الكتم الاول الذي بني فيه الفعل للفاعل فانه اولى مطلقا فان فيه لا يشكل ان الفاعل
بعد الطلب عن المضاف بلا تعب فتعارض ما ذكرتم قلت لا معارضة لان المرزوقي

الارتجال بديهه گفتن

منه ابو علم

من حيث لا يحتسب الذ ويميل النفس اليه اكثر من الاول قوله علم ان الكلام على شكل النظم
الاخر ليس فيه طول بعضه شوقا وطلبا ليفيد عزة قوله ان الكلام على ذلك النظم اي النظم
الاخر الذي فيه البناء للفاعل يكون كالمتناقض من حيث الظاهر اي فان نظر الى ظاهر
كان هناك ما فيه شبه التناقض واذا تؤمل في حقيقته زال فان كون الفاعل عين المفعول
نقضه انما هو بالنظر الى حصول اصل الكلام لا بالنظر الى ما اراد المعنى المقصود من التقدم
انما يدل على الاعتناء بشأنه في الذكر واراد ما قصد بالكلام وقد يكون تعلق الفعل
بالمفعول هو المقصود الاصلي من الكلام مع ان حصول اصل الكلام لا يتوقف عليه
فليس هناك ما يشبه التناقض ولعل النظم الذي احال على الحواشي هو ان ابهام الجمع
من المتنافيين من محسنات الكلام يحمل على ما ذكره في وجه حسن نعم الرجل زيد في بحث
الاطناب وقيل انه يلزم من هذا الوجه ان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة سيما
المرشحة اذ من دعوى الاتحاد ونصب القرينة العائقة شبه التناقض ومن هنا ان تقدم
المفعول على الفاعل حاصل في نظم الحاصل الاول ايضا لو تقدم نكتة ايه زيد او بان هذا
التقدم ضروري الاتصال فلا يدل على ذلك الاعتناء قوله كما لا اولا الاسناد الا
في موضعين لي تكتب وفي من تكتبه ولا شك ان تكرر الاسناد اكثر ابلغ والنفاذ كرر
الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع في نفس السامع من ذكره مفصلا ابتداء قوله ومن قبيل
ما نحن بصدده جعله من قبيله لاشتراكهما في حذف الفعل بناء على السؤال المقدر وان كان ما
بان المحذوف فيما هو بصدده رافع للفاعل المذكور وههنا ناصب للمفعول قوله نحو وجعلوا
لله وذهب جماعة الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق
شركاء محله بعد المفعولين كما ان محل شركاء بعد الجن الا انه لما كان سوق الكلام لانكار
اتخاذ الشركاء قدم ما هو ادخل في الانكار زيادة وقيل ولم يرض به البعض لان المقصود الذي
سيق له الكلام انكار اتخاذ الشريك مطلقا جنيا كان او غيره واستفادة هذا المعنى من
تقدم لله شركاء على الجن لا تخلو عن ضعف واختار ان لله شركاء مفعولا جعلوا الا انه
قدم المفعول الثاني لانه محل الانكار ولان المفعول الاول منكر يستحق التاخير وجعل الجن
منصوبا بالفعل مقدر دل عليه السؤال المقدر اي ما من جعلوه لله شركاء وقاله ابدا الجموع
زيادة التوبيخ حيث اتخذوا شركاء لمن لا يمكن ان يكون له شريك واحد وقد قال الجن
عطف بيان لشركاء او بدل منه وليس المبدل منه في حكم الساقط حتى تختل الكلام برجوعه
الى قولنا وجعلوا لله الجن وليس هو في الفضا ما عزفيه قوله فاشتمال الكلام على الجملة من جهات
الاستفادة لا شك ان المقتضي بالذات لاثبات الفعل هو تلك الجملة الا انه اسند الاستفادة
اشتمال الكلام عليها بواسطتها وعطف تلفظ به اي بالفعل على المسند عادلا اي للفعل
على طريقة المبني للمفعول يعني وكذلك ان اللواحق النفسية لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينة
واجاد الذكر وبسط الكلام وزيادة التقرير والتوضيح ينقل السامع الى غيره كل كان

المتعدي للفعل الى المفعول لكون المتعدي او جعله مفعلا كافادة التجدد والتخصيص باحد الازمنة
على اخصر وجه ونقول الحكم فانما نقتضيه لذات الفعل سواء كان او مجردا فلم قد فرع من
بيانها قوله غرض اي اكثر من شيء واحد وذلك انه ذكر امثال هذه الجهات في باب
المسند اليه واحوال في اثبات المسند مطلقا وانما قال على امثالها لما تختص لها ولما كان لا يبعد
على اعيانها بل على ما يماثلها واما الحال المقتضية لترك مفعوله فان القصد
الى التعميم او قصد تعميم المفعول مع الاختصار [illegible] لم يذكر مفعول خاص والالفاظ
الاختصار او التعميم لان السامع يرجع تعلق الفعل على ما ذكر معه ولا بد ذكر ايضا مفعول عام والالفاظ
الاختصار المطلقا في [illegible] لا بد هناك من قرينة يدل على المفعول العام المتروك ومع كان
الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من ذلك المقدر [illegible] تعميم المفعول مع حذفه
على وجهين الاول ان يدل قرينة على مفعول عام كان يذكر مثلا في الكلام كل احد تعالى
قد كان منك ما يؤلم اي كل احد فالحذف ههنا لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من التقدير
الثاني ان لا يكون هناك قرينة عند الحذف تدل على تعيين او خاص وعام من العمومات [illegible]
بعدم ذكر المفعول المقام الخطابي اي تقديره عاما [illegible] على ان التقدير خاص دون خاص [illegible]
ترجيح بلا مرجح فللحذف على هذا الوجه مدخل في تقديره عاما دون هذه فعلى الوجه الاول
فلذلك قال [illegible] يحذف المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار وقد يحذف للقصد الى مجرد الاختصار
ومن لم يميز بين احد الوجهين عن الآخر اشكل الامر عليه وانت تعلم ان العام المقدر على
الوجه الاول متعين لفظا ومعنا وعلى الثاني متعين معنا فقط ونسبة الى المقدر جميع
الالفاظ الدالة على ذلك المعنى قوله والامتناع سوى بالرفع عطفا على القصد وبالجر عطفا
على التعميم والمراد بالامتناع على الاول امتناع المتكلم وعلى الثاني امتناع الفعل وانه اي ترك
المفعول للقصد التعميم مع الاختصار احد انواع سحر الكلام قوله يعطي ان كل ما ينبغي ان يعطى
ويدعو اي كل احد [illegible] عليها قوله ذهابا حال من فاعل [illegible]
وايهاما تعليل لذهابا والمبالغة [illegible] جميع افراد الحقيقة في المقام الخطابي كانه قيل
يفعل كل عطاء والظرفية المذكور [illegible] ان القصد الى [illegible] دون او تقيد
الى الترجيح بلا مرجح والسر في ذلك انه اذا قصد نفس الفعل كان [illegible] ان يكون مصدرا بلام الحقيقة
كما اشار اليه بقوله يفعل الاعطاء [illegible] الحقيقة [illegible]
فقصد [illegible] الى التعميم كاني [illegible] فلان يعطي [illegible] الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما في قوله
تعالى وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة مع ان ما انتم عليه في امر [illegible] من جعل
الاصنام لله اندادا هو غاية الجهل [illegible] العقل [illegible] وعليه [illegible] على القصد الى نفس
الفعل قوله عز وعلا فلا تجعلوا [illegible] على صيغة [illegible] انه يجوز فيه تقدير المفعول
كما سياتي [illegible] الاول كانه [illegible] قوله او القصد الى مجرد الاختصار [illegible] اشار بذكر
مجردا الى ان الاختصار لازم لترك المفعول مطلقا الا انه قد يقصد [illegible] لكن [illegible] في

في ذكره وقد يقصد الاختصار وحده قوله اذ لا يلبس تعليل لما يستفاد من قوله
كقوله عز وعلا اي ترك فيه المفعول لقصد مجرد الاختصار [illegible] الاحوال لانه
لا يلبس وكذا الحال في اخواته اعني قوله لا تفاح ولا انصباب [illegible] واختلاف [illegible]
العبارات من [illegible] على ان تقدير ضمير المفعول [illegible] الموصول اياه مما لا بد منه
في صحة الكلام والتقدير [illegible] الا غاية الوضوح وتقدير الفاعيل في
الافعال الاربعة اعني [illegible] في تلك الغاية من الوضوح [illegible] القصد
الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر وجار الله وذلك لانه [illegible]
بعد الابل والغنم مثلا واحد منها [illegible] فلو قدر المفعول قيل [illegible]
فيهما الا وهم ان [illegible] موسى عليه السلام كان من اجل ان [illegible] ابل [illegible]
كذلك فانها لو كانت [illegible] ابلا لهما وكانوا يسقون غنما لهم لكان الترحم باقيا
اعتبار المفعول [illegible] المفعول [illegible] والمواشي المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار
المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول [illegible] لانهما لو كانا [illegible] مواشيهم وكانوا
يسقون غنمهم لم يكن هناك ترحم فلا [illegible] ان ترحمه كان لاجل انهما كانا على
الذود والناس على السقي وهذا الوقف نظرا [illegible] ولذلك قال لا انصباب الكلام
قوله [illegible] المراد لو شاء هدايتكم لهداكم [illegible] حذف مفعول المشيئة [illegible]
اذا وقعت شرطا وكان مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق الفعل به غرابة كما في
قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فذكر المفعول
ليتقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره [illegible] كقوله تعالى هل من شركائكم [illegible]
[illegible] الاخير [illegible] والمراد [illegible] القصد الى نفس الفعل
والقصد الى مجرد الاختصار وانما قال [illegible] لان بعض الفواصل [illegible]
[illegible] القصد الى نفس الفعل [illegible] والبعض [illegible] يعلمون وبعضها [illegible]
القصد الى مجرد الاختصار [illegible] تعلمون اي قال [illegible]
[illegible] لو شاء الله [illegible] قوله [illegible]
[illegible] على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد [illegible]
شاء في قوله [illegible] المذكور في البيت السابق [illegible]
[illegible] والصدع [illegible] الذي في [illegible]
[illegible] ان تجعل صفة [illegible] والنبع [illegible] اسود [illegible]
بعد [illegible] من الاسراع [illegible]
غير [illegible] لحكم بصف [illegible] الطاعة [illegible]
صيغة الحكاية في بعض النسخ الصحيحة [illegible]
ان تكون [illegible] مفعول [illegible] من اجزاء الشرط مع الالتباس

ومثلق زيد وعمرو موضعا من قوله او الرعاية الاشياء لفقد رعاية في قصد الرعاية للكتاب
ما تقدم وما تأخر بكونه باختصاص الترك تنقد ما عليه فان رعاية الفاصلة غاية شاذ عن الترك
قوله من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم العلم به واخفاء وتطهير اللسان عنه ونحوه
واختبار السامع ومقدار تنبهه الى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند او المسند اليه وقوله
واما انكار المقتضي لاثباته اي اثبات المفعول فيه اي الكلام اي ... مما ذكر من مقتضيات
ترك المفعول فيذكر رعاية للاصل مع عدم الداعي الى الحذف او القصد اي فيذكر المفعول
... ما سبق اثباته كالتفصيل ... بسط الكلام ... وما اشبه ...
وما اشبه ذلك كالتنبيه في ... على ... والتبرك والتعظيم ...
وغيرها مما يناسب الاثبات واما ... اجتماع الاحوال
واستقلال كل ... وقوله واما انكار المقتضي ... بالفعل وما
[illegible]

علية او لهما او ثانيهما فالاقسام ستة الا انه اكتفى بذكر اثنين منها واورد في النوع الثالث
التقديم من الفاعل ومن المفعولين تحديدين وسفارين فقوله ان يكون هناك وجود فعل
الخ كل ذلك بحسب زعم المتكلم مطابق الواقع او لا وما تخطاه في الفاعل ان يعتقد غيره وكل
في قصر القلب وتخطاه في تفسيره ان يعتقد تشريك غيره معه وكل في قصر الافراد واما لفظ التعيين
الداخل ... في الافراد ... بل المقصود ... من حال ... الشاك
حاكم ... فيقيد اخطاره لانه ...
عند ... وان كان جازما بان الواقع في الواقع احدهما بعينه لكنه لا يعلم
... دعوى الانفراد ... العبارة ... في قصر الافراد
الانه ... القلب ايضا ... بالفعل ...
او ... بالانفراد ... الافراد وبالا
[illegible]

قوله ولا بمسور وكذا فيما نحن فيه لان الصفة اعني بعزيز ليس
بعامل فلا يكون انت فاعلا معنويا فلا تخصيص كما اذا كان الا ترى
ان الصفة عاملة في هذا المقام فلذا ذكر في بحر لبس ان الصفة
بعد النفي لستغناء في فاعلها الا اذا اثبت بعامل
لان انت مبتدا وهي خبره او بالعكس لانهم قالوا
فان طابقت مفردا جاز الامران

جوابا بل لقولهم ولولا رهطك لرجمناك اذ فهم منه بمعونة المقام ان امتناعهم من رجمه كان لعزة
رهطه عليهم لا لخوف منهم واعلم ان صاحب الكشاف صرح بالتخصيص في قوله تع كله هو قائلها
فكيف يقال كما ب انا عارف جواب لا يفيد الاختصاص اتفاقا وان جعله جوابا لكان انت علينا بعزيز
سوال الكلام بان يجعل اسوة للتعظيم فيدل على ثبوت اصل العزة لرهطه عليهم ولا دلالة لقوله
ولولا رهطك لرجمناك على اشتراكه في العزة فلا ملاءمة رهطي اعز عليكم فان قيل فلم لم يجعل
عنده المعنى ان يكون المقدم بحيث اذا اخر كان فاعلا معنويا ولا بمسور وكذا فيما نحن فيه
قلنا ان الصفة بعد النفي مستقل مع فاعلها كلاما تاما فلا يجوز ان يقال ما عزيز انت على ان يكون
انت تاكيدا للمستتر ثم تقدم ويدخل الجار على عزيز بعد تقدم انت وجعله مبتدا او كذلك
قوله وما انا بطارد الذين آمنوا وما انت عليهم بوكيل وما يلي الضمير حرف النفي وكان الخبر
صفة واما صورة الايجاب نحو انا عارف فلا تجري فيها ذلك فلا يفيد فيه تخصيصا وان كانت
سببا له عند من لا يشترط ذلك كما قلنا قوله اي من بني اسد اختار هذا التفسير لان
كلامهم انما وقع في شعيب ورهطه وانهم الاعزة دونه فلا يلائمه اعز من الله الا بتقدير وقد يقال
لا حاجة الى المطابقة اذ المقصود لان نهاية تعظيم شيء انه يهان بالهوين ورهطه عليهم رهطه دونه
كان رهطه اعز عليهم من الله كذلك اي ولان المقدم يفيد الاختصاص ثبوت اصل
الفعل سببا كان الكلام او منفيا حتى ان يقال وذلك لان منطوق الكلام ما فيه مفهوم الاول
وقوله عند التقدم اشارة الى انه اذا لم يقدر تقدم لم يكن منفيا وكلمة انت في الموضعين
لا يدخل فيها في الساقط انما هي لبيان تمام المعنى قوله وكذلك اذا اكدت الا انه هنا ايضا
اذ لا دلالة لتاكيد الفاعل على ثبوت اصل الفعل فلا منافي اصلا قوله وكذلك ايضا اي
ولان تقديم الفاعل المعنوي يفيد التخصيص ثبوت اصل الفعل يدل في صورة النفي على
ان السامع اعتقد ثبوته لذلك المتقدم ويستحيل قوله لاستلزامه ان يكون هنا معتقد لاشتباه
بيان روية شخص واحد لكل احد في الوسائط مع الاتحاد فلا يعتقد ما يعتقد في ذلك ولا يصح
لكن تسليم وجود ما سبقها عنك واد عا ثبوتها لغيرك وانا قال في الاول منه لان النفي انما يعني
المنافي في نفس مدلوله وفي الثاني مستحيل لان النفي فيه باعتبار تحقق مدلوله في الخارج
واما الكلام فيه صحيحا بالحمل على المستوي في الوقت الا ان لنبا ورد هنا منع فيكون منهما ايا
سلبها الانهيا واعترض بان النفي في ما انا رايت احدا هو الروية او انه يدل على صدق الكلية
لا الواقعة على كل احد منهم والمام النفي هو وقوع النكرة في سياقه فلا عموم في الاثبات فلا يلزم
الا ان يعتقد بكل معتقد انك رايت احدا من الناس حتى انت يلزم لرويته عنك وتثبتها لغيرك
ولا محذور في ذلك واجيب ولا ما ابان الوكل احد الا ان لفظ كل يسقط عن الكلام صفة
وثانيا بان لفظ احدا اذا لم يكن هو بتر مستقلة منه ولا يستعمل في الاثبات الا مع لفظ كل هذا
على تقدير صحة ضعيف ايضا لانه ان كان جاريا في نحو ما انا قلت شعرا وما انا رايت رجلا
على ما صرح به الشيخ عبد القاهر ولا يجري فيه التزام كل في الاثبات وثانيا ان الفعل اذا

نفي على وجه من فاعل قدّم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا لغيره ذلك الفاعل فيه نفي الروية
عن المتكلم بالنسبة الى كل احد كانه قيل انا ما رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى آخره فيلزم ان يكون متكلم هو من راى
كل واحد منهم بيان ذلك انه لو اريد نفيها بالنسبة الى معين كزيد مثلا لوجب ان يقال ما انا رايت
زيدا اثبتها بالنسبة الى معين واحد لا بعينه وقع التراع في رايته كانه ادعى عليك انك رايت احدا
من الناس واردت ان تنفيها عنك وتثبتها لغيرك كان المناسب ان يقال ما انا رايت الا جهة
من الناس لانه مجهول باعتبار تعلق الروية به وان لا تتعرض لنفي الروية بالنسبة الى باقي الاحاد
لكونه لغوا وكما تعرض له ودل على ان الروية التي نفيت ان يكون فاعلها راية واقعة على
كل احد من الناس فيلزم المحذور بخلاف ما اذا قلت انا ما رايت احدا فانه يستحسن اذ
لا يلزم منه الا ان يعتقد معتقد ان هناك شخصا لم تر احدا من الناس وانه غيرك فنفيته
واثبت انك المتصف بعدم الروية دونه ولا محذور فيه قوله وتجوز ايضا لفظا لا معنى اذ
لان الساقط الذي الزم انما هو في صورة واحد وهو ان يكون هناك ضرب واحد
متعلق بمفعول واحد وقد وقع التراع في فاعل ذلك الضرب فانا اذا قلت ما انا ضربت
فقد نفيت عنك ذلك الضرب واذا قلت الا زيدا فقد اثبته لك لكن الموضوع ان الضرب
واحد ومنهم من قال لا نم ان تقدير ضمير كل وايلائه اي جعله بحيث يلي حرف النفي و
متبعه بالانفصال يقتضي نفي ان يكون ضربته انما يقتضي ذلك لو لم يستثنى على موصوف بما
الاستثنات الموقع في نحو قولك لا انا ما ضربت الا زيدا وهو مندفع بالوجه الذي ذكرناه
وزعم بعضهم ان الاولى ان يقال لا نم ان النفي منتقض بالا فيقتضي ان يكون ضربت
زيدا وذلك لانه ليس مستثنى من النفي بل من الاثبات لان النفي صدقا للفاعل الفعل كانه
قيل ضربت كل احد الا زيدا فسقط هي وما ثبت لغيرك وقد مهاني ذلك اما او لا فلانه لو ادعى نفي
ما انا رايت احدا ان الروية منتفية على وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة للغير كذلك
وان لم يكن الفعل منفيا بالقياس الى المفعول وكان النفي منتقضا مع الفاعل لم يصح ذلك
الا دعاء وكان لا بد من ان هناك ضربا واحدا من الكتاب الاثبوت وكل احد منهم فكانه
قيل ربما احد منا الكتاب منتفية مني وثابتة لغيرك واما ثانيا فلان الايجاب في لا انا ضربت
الا زيدا ليس بعام لان المفرد احد الامرين انه يجوز ايضا ان يقال ما انا ضربت احدا الا
زيدا فلا يشتمل زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل بناء على ان في الاثبات
لا يستعمل الا معه وهو مردود عند هذا الزاعم وقد يعلل منشأ ما انا ضربت الا زيدا انه كر
في ما انا رايت احدا وهو ان النفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان
يعتقد بكل معتقد انك ضربت كل احد سوى زيد فنفيت ذلك عنك واثبته لغيرك فاني
قلت هذا الوجه مبني على رجوع الاستثناء الى الايجاب وقد يبين ما فيه قلت نعم الا ان
ههنا وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب
زيد ونفى عنها ضرب من عداه والتقدم يقتضي اثبات ذلك النفي لغيره ونفي ذلك المثبت

ولو آذيد نفيا [illegible]

عنه فكانه قال انا ما ضربت زيدا الى الاخر وربما انا ضربت من سوى زيد ان فرض ان غيره
مكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا اوجه وجيه وانت تعلم ان هذا المقام مما
مداحض الاوهام ترى جماعة فيه قد تاهوا ولم يتثبتوا على ما تخيلوا وهاموا ولقد تحققنا كل
بنيه تبيينا متينا وآتيناك من لدنا سلطانا مبينا باب والا كان التقصي النوع الثاني
نفي اعتبار التقدم والتاخر من الفعل وغير الفاعل من متعلقاته وهو نفي الكلام الى ثاني
جزء من وجوبات تقدم المفعول بلا واسطة على سبيل التمثيل واقتصر على تقديم الطلبات لانه لو حمل
في الرد عن الخطا الى الصواب اذا اريد بهذا المثال قصر الافراد وملخص ثاكيده
زيدا عرفت وهذا كالرد في الفاعل المعنوي لو كان لا نحو ان يقال هكذا مشبها به تقدمه لها
في هذا النهي اغنى بما نقصه يطرقه اذ الكلام شعوره اوله وكذلك ينافيه ما اذا نقلت لما
لم اضرب ولا احدا من الناس وقيت انا لم اضرب زيدا ولا احدا غيره لا يصح لا نتفاء اللزوم
السابق في صورة العطف من ان يكون المقدم يلي حرف النفي او يكون مقدما عليه ايضا
النفي الواقع في سبيله تقدم الفاعل المعنوي والمفعول في صورة النفي مقصورا عليه اذا كونا
وهي ان يقصد بالتقدم تنوير الصواب والخطا في الفاعل او المفعول واما اذا لم يقصد به الحصر
فلا نفي كما او المن بحكاه ان خطا فاسدا اي تعتقد انه قد ضرب عمرا او اي تعتقد كون زيد
مضروبا لغيرك انتفاء ثم قال وعلى ظنه الفاسد زيدا ضربت او انا ضربت زيدا بتقديم
المفعول او الفاعل في كلامه ردا لخطاه كان في زعمه فانه يصح ان يقول في جوابه ما زيدا ضربت
ولا احدا من الناس او ما انت ضربت زيدا ولا احد سواك تعتقد بهما في كلا على سبيل الاتفاق
كلام لا يفيد التخصيص وهذا هو الفرق الواضح الذي اشار اليه قوله وكذلك اشعروا الى
وشبك منشاعه وانتهائه من ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس اشتعوا عن
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لوكان تعريض بالنصب جواب للنفي قوله وكذلك اذا
قلت بزيد مررت لو ايدان تقدم المفعول به بواسطة يفيد التخصيص كالتقدم المفعول به
الصريح ثم اشار الى تعميم الحكم بقوله والتخصيص لازم للتقدم اي التخصيص لازم غالبا للتقديم
حصة انا في سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا به صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا او غير ذلك
من متعلقات الفعل وخبر المبتدا وانما قلنا غالبا لان التقدم قد لا يكون للتخصيص بل لموافقة
الكلام السابق كما مر انفا او لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او غيرها
الا ان هذه قليلة فيجعل في حكم العدم قوله ولهذا يقال في معنى قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون يذهب
الى انه تعريض بشان قلامه تقتضي ان يقال بدل يذهب يقولون انه تعريض يكون داخلا في
حيز شيء معطوفا مع الظرف الذي متعلقه يعلى في معنى اياك نعبد واياك نستعين فقولون كذا
عدل عن ذلك لانه ليس قول جميع اهل علم المعاني كذا بل ما ذهب اليه في الكشاف فصار
نظم الكلام مشكلا ووجب ان يجعل ولهذا يذهب في معنى قوله وبالآخرة عطفا على قوله اياك
نعبد وان يجعل قوله وفي قوله لتكونوا شهداء يقولون وفي قوله لالى الله تحشرون يقولون

عطفا على تسمع انما الاصل قوله في معنى اياك نعبد يقولون مع ظهوره ليلا يتبع الفصل بالاجنبي قوله
فما نقولون انها لا تدخل كلمة ما مصدرية وان يكون ما التغيير للقصة او للقة وكذا اضمرانا
لا تسمع وحصر فيها ان الاوضع الثلاثة للقة وقوله فانه قدرنا مسند من نزيها او قدم للفعل على الطلاق
بعد ما قيد بنفيها وقد تعالى الاول متعلق بالنفي والثاني بالنفي اي لا يكون في الاخرة قد ذهبوا الجنة
وايقانهم بالنصب عطف على سبها وقوله في شيء من جنس من الافعال حال شدا ان يجوز تقدم
حال المجرور او صفة لا تقتصر في شيء وعندنا انه ظرف لغو ان يجعل الى معنى التصغير بالاخرة هذا انه
وفي الآية تخصيصان احدهما من تقدم بالاخرة اي المؤمنون لو قنون بالاخرة لا بشيء من غير الآخرة
فهذا تقص فيه قصد به التعريض بان الاخرة التي عليها اهل الكتاب ليست بحقيقة الاخرة
والثاني من تقدم هم اي المؤمنون هم الموقنون بالاخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا قصر
قصد به التعريض بان اتقان اهل الكتاب بالآخرة التي هم عليها ليس في حقيقتها فانا قوله
اساك شهادتهم على الامم اي بتبليغ الرسل اليهم رسالات الله وذلك كذا ما جمع الامة وفانه
بجعلهم امة وسطا وليس لاقتصاص شهادتهم بكونها على الكتاب مدخل في كما هم خلاف قصصهم
يكون الرسول شهيدا عليهم اي بتعدله انه كلام فانه كذا تام ثانيه وهو بل شهيدا ابعل ممنه
معنى الرقيب ولا له على ان تقصد لا يلائم من عرض فرضه والاطلاق على كلام قوله وتمام معطف
على تسمع اي ولذلك في ما علم المعاني قوله لا الى الله بعضهم كما زعم طائفة من اهل الكتاب
قوله لو قصد في مقابله كلهم لا شك ان الواقع في مقابلة الكل هو البعض المطلق واذا حمل
تو رفت البعض على العهد اريد بعض مخصوص كالوثن مثلا فمقابله البعض الاخر اعني البعض
لا الكل فالاولى ان يقال فلما يلزم من الاول اختصاصه بذلك البعض المعهود فلا اشارك
البعض الاخر الذي يقابله الا انه قطع النظر عن خصوصية البعض المعهود وانه وقع في مقابلة الكل
وكون المعنى مقابلا لجنس كما هو كذا الا اختصاص بل فانه رسول لكل الناس
لا لبعضهم وكلام المعنى انه لا احد علما واعلم ان ما ذكره مبني على ان الكلام متعلق برسولا
بان يكون اللام متعلقه بمعنى الرسالة فقدم على رسولا ليكون من تقدم معمول معنى
الفعل عليه عاملة اذ لو كان معمولا لارسلنا لكان من تقدم بعض معمولات الفعل على بعض انما
فلا تفيد تخصيصا كما سيأتي او كان في الاصل مقدما على رسولا تقدم مفعوله الاول فلا يفيد تقديمه
ايضا تخصيصا وقد تعالى تعلقه بارسلنا فيجعل قوله رسولا للتاكيد او التاسيس وان كان متزلا
الوصف مفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما ذكره الآن ويتم المقصود وتركه ولا فائدة الاشارة التي
تعقبت بعده قوله والتخصيص لازم للتقدم كانت من الاثبات اعني التي شرع يذكرها في
قوله في سائر كتب الله من التي اي ولا فائدة تقديم ما هنا انه غير المصنف فلما ان علم المعاني
يترتبون على التقدم الذي يفيد التخصيص ما يفرعونه على نفس التخصيص المستفاد من التقييد بالوصف
وكانه جعل التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف مفترقا كما مر في شواهد النحو فلذلك
في التوزيع عليه الا على التقييد بالوصف الدال عليه وقد تعالى بل لا تخصيص الوصف بالذكر
مدلالات الحمد

الحرو به فعه اقام لفظ الشمس مقام من له ذوق سليم قوله فيه تنبيه على ان عطف على نيل و
اذا الجود الولية والثاني قوله كما داخله بتقدير اعلى قوله بمعنى ان الضا عطفا له على قوله
اي يتوجهون مع التقديم ما يتوجهون على نفس التخصيص فيه بمعنى الضا اذ امثل ما ان هذا مرتب
الا انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان سواء فيها ما كره ما لم اذا قيل ما ضربت الا الذي
فيه سواء الا انه ينبغي ان يكون ضاربا للا غير لانه بتقدير الوصف اي انه كان الاكثر ودليل
الخطاب مفهوم المخالفة وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما والحاصل ان ذكر الوصف
يفيد الاثبات بطلب النفي عن غير المذكور وفي النفي بطلب الاثبات له الا بالمفهوم وكره
او الكلام فيما اذا لم يظهر للوصف فائدة اخرى كذلك التقديم في الاثبات والنفي يفيدها
كيلا يكون لغوا قوله ولذلك اي ولان التقديم فيها ودليل على انه ضارب لشي ان
او يشفعون وذلك لان منطوق العطف مناقض لمفهوم التقديم كما قرر فان قلت
اذا كان التقديم كالتقييد بالوصف فكما جاز ان يقال ما ضربت اكرام ولا اهدنا جمع
ان يجوز ما زيد ما ضربت الا احد من الناس قلت مفهوم الوصف كما قررنا انما يثبت
اذا لم يظهر هناك فائدة اخرى فاذا ذكر بعده ما يقابله كان المقصود التخصيص على كل منهما
فلا يثبت يعني من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم انما يثبت اذا لم يظهر له سوى
التخصيص فائدة واما اذا اظهرت فلا الا ترى كيف جاز ذلك تقال ذلك الظاهر ما زيد ما ضربت ولا
احدا من الناس وقد شرطهم ان مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم فلا يتدفع منطوقا او بل
بعد انما ان تخالف مفهوم الوصف فانه يحتمل ان يقابله المنطوق ولذلك تسمع الاصول كيف جعل
الوصف في افادة التخصيص فلا يشبه به التقديم في افادته قوله وتسمع عطف على ما قبله
ومعنى لانهما يقولون ان القول مقصور على الاحصول في قوة الخرية لجوازه الى الاحصول
في قوة الدنيا ونعيمها او في عدم القول مقصور على الحصول في قوة الخير لا يتعداه الى الحصول
في قوة الدنيا ونعيمها الذي ذكره بقوله وان المعنى باكبير عطفا على قدم الظرف والمقصود
برداءه قوة الدنيا وانما موصوف بمعنى النقيضة الكبرى والقول عائد الصحيح امام الائم او
اقتيال المقول ويتبعها من حيث لا تدري من توفون على صيغة المبني للمفعول من ترف
الرجل اذا ابتكر وتقدم مع على يتروفون لستوي الحكم السلبي وتقدم عنها ما الفاعل قوله
ويقولون في قوله نعم الم وذلك الكتاب بمعنى يقولون ان نعم ونهاه الواخر عنه عطفا على يقولون
السابق مع وقفه التقديم عليه فلا فائدة الى جعله معطوفا على نسمعهم كما نوهم والعاجز كلاهم على
نظام واحد فقال في قوله نعم الم اي يقولون نعم قوله افاد تخصيص نفي الريب بالقرآن حمل
بمعنى كلمة لا على النفي وادخل المسند اليه كما قررناه في البيان الاول وبحصول المعنى ان نفي
الريب مختص بالقرآن وثابت فيما يقابله من سائر كتب الله تعالى والسماء الجنس تمام
جميع ازله وسرته سوف ادني نزر منه فلذلك قال على ان ربما بالتكبير للتقليل قوله
ولئن فطاب بقضب على انه جر بمعنى اي مع تقدير التقديم لافادته التخصيص بل مفهومه دليل

فطاب على ما ذكره الايتان من تقديم خبر المبتدا عليه والنكته انه يعم حكم التقديم بحيث يصا والعطا
تلك برداء ان البحث في تقديم متعلقات الفعل عليه قوله وعلى هذا انطلق بما بعد يعني افادة
ما ذكر اي وافادة تقديم الظرف عطفا على عاملها الاختصاص على قياس افادة ما ذكر من تقديم مفعول
الفعل على عاملها فان جعل لو الظرفية محضة مفعوله لقوله لكان الحكم مستفادا من التقديم
وان جعلت شرطه معمول لجزائه اغنى قرائن كما هو المشهور كان الحكم مستفادا من التعليق الشرطي
كان قوله ان لو املكون ذلك وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادة الحكم وايضا
معمول للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته وكما احتمل المثال هذه الوجوه ان
بالتم وقد تقال الا ان يشرع في بيان آخر فقال فانه اي جميع ما قدمناه من الامثلة للمفيد
تخصيص ثم شرع في بيان وجه افادة التقديم التخصيص قوله يستدعيا الحكم اي استدعا التقديم
الحكم ثبوتا ونفيا غيره المثال الاول لتقديم الفاعل المعنوي والسوق فيه منطوق والنفي
مفهوم والثاني لتقديم المفعول به والمنطوق فيه هو النفي والثالث لتقديم الظرف على نحو الاول
في المنطوق والمفهوم قوله لا وقت متعلق بقوله هو حال التقديم حين كان المصنف لقوله
ان غرب ما اشكل الخ وذلك لان تقديم الفاعل او المفعول او غيرهما يدل على انه المقصود
الاصلي منه به ان تكون اصل الفعل مبنيا على الوجه الذي ذكره وانما قلنا بقوله او غير ذلك
من تقييد الفعل سوى الظرف من سائر المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما قوله يستدعي
المقام غيره اي غير الذي تقيده من الفاعل او المفعول لظالوض ان الفعل واقع فلا بد
من فاعل نفع هذا ومفعول نفع علته فيحيح لذلك اي يستدعاه المقام غيرها نفيه تبنيك
الذي هو منطوق كله مكن مع الاثبات لانه هو مفهوم يستدعاه المقام واذا اثبت غير من
كان اعتقد انعكس الا فر قوله لكونه خطاء اي لكون اعتقاده خطاء واعلم ان ما ذكرنا
من وجه افادة التقديم التخصيص جار في تقديم كل ما حقه التاخير من معمول الفعل وخبر
المبتدا وانه قد يكتفي في افادة التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله مع الله يبسط الرزق
لمن يشاء وعلى ما قرر قوله وتفيد التقديم في جميع ذلك اي جميع ما ذكر من الفاعل المعنوي
والمفعول به وغيرهما من متعلقات الفعل ورا انما سمعت اي بعد ما سمعته من التخصيص نوع
اهتمام واعتناء بشان المقدم اي بذكره اما للتعظيم او التبرك به او الاستلذاذ او كونه نصب
العين قوله فعلى المؤمن تفريع على ما تقدم فان اركانه اذا كان التقديم يفيد مع
التخصيص الاهتمام باسم الله تعظيما له وتبركا به ردوا عليها ان السؤال بافراد باسم ربك غير
متوجه وذلك لانه اول ما نزل من القرآن غير معلوم للمخاطب ان قوله اقرأ اول ما لم يعلم اول ما نزل
عليه كما ثبت عليه الاحاديث الصحيحة واتفاق ناقلي تمام السورة فكان الاولى بحال القراءة
هو ما يناسب المقام دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عليه
كما هو الظاهر المنصوص نحو نزع التواتر بغير اسمه مع تقصد بالتقديم احد وجمع القصر وان ذلك
انه اذا كان التقديم مفيدا للاهتمام فعلى المؤمن ان تقدير الفعل موخر لتفيد الاهتمام

نعلى المؤمن ان يقدر مستقبل في بسم الله
موخرا لتفيد مع التخصيص الاهتمام

قيل اول ما نزل الفاتحة وقيل اقرأ
الزهري اول ما نزل سورة اقرأ الى قوله ما لم يعلم

69

تعالى وان لم يقيد تخصيصا توجه ذلك السؤال وكان جوابه انه انما لم يقدم باسم ربك كما اوهم التخصيص
الذي هو مناسب من هذا المقام ولا نسلم ذلك في كون اسمه تعالى اهم في نفسه كما ان تاخيره على الفعل
في قال اسم الله [illegible] وشكرت [illegible] لانا فيه وغاية ما في الكشف عندي ان الوجه الذي اختاره المص
لا وجه له سواء قصد بالتقدم فيه التخصيص او مجرد الاهتمام وان القول بجعل باسم اسم متعلقا
باقرأ الاول وباسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ضعيف [illegible] واما [illegible] الى الارشاد
قوله متقدم الفعل على المفعول وقال على انه جعل باسم ربك مفعول اقرأ ولان المفعول يطلق
على ما يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر كما ورد وكذا التقدم تطلق على بعض [illegible] غير المفعول
كان قوله غير متعد الى مفعوله ثم ان الفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا
واسطة كذلك ينزل منزلته بقطع النظر عما هو بغير واسطة فلا حاجة الى حمل الباء في قوله [illegible] على
الزيادة كما توهم والوجه ان [illegible] في يعطي ويمنع قصد التعبير في المفعول المحذوف
واكال المصنف للنوع الثالث اي تقدم بعض معمولات الفعل على بعض ولفظ [illegible]
عطفا على محل الغاية وجزاء [illegible] والمتبادر من كلامه ان تقدم بعض متعلقات الفعل على بعضها
لمجرد الاهتمام دون التخصيص [illegible] الا ان ذلك في التخصيص
زيد مع انه في التحقيق من تقديم الخبر على المبتدا فتدبر قوله مقدم [illegible] سواء [illegible] من
تقدم بعض معمولات الفعل على بعض [illegible] ولذلك عده من هذا القبيل اعني التقدم لمجرد
الاهتمام بتقديم المبتدا على الخبر وتقديم العامل سواء كان فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما على
معموله مثل [illegible] مع انه من تقديم المفعول على الفعل قوله احدهما ان
يكون [illegible] ذكره بسبب [illegible] وقد تقدم الاهتمام اي احدهما ان يكون
وتقسيما للمبتدا [illegible] الحال [illegible] وجه اصالة تقدمها [illegible] والفاعل
[illegible] والفاعل [illegible] من الفعل واختار في الفاعل [illegible] وقد يعارض
تقدم المفعول المطلق [illegible] الفعل [illegible] والمفعول [illegible]
بالواو [illegible] فليس من معمولات الفعل وان كان من [illegible]
في حكم التوابع لان اصل العطف لكنه غير التبعية [illegible] المقارنة والمعية [illegible]
[illegible] لان الكلام في معمولات الفعل وانما فاعل [illegible]
تقدمه لكونه فاعلا قوله [illegible] فاعل لم [illegible] في حكم الفاعل [illegible] في حكم فاعل الفعل
المذكور وليس كذلك بل هو في حكم فاعل [illegible] كان اعطيت [illegible]
[illegible]
فعطف كسوت على اعطيت مع [illegible] باب اعطيت [illegible] المفعولين
متغايرين [illegible] التابع [illegible] المتبوع [illegible]
من جهة واحدة [illegible] غالبا [illegible] المعطوف
مع مغايرته متبوعه [illegible] سائر التوابع [illegible] التقدم على

غيرها اذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التاكيد ثم البيان ثم البدل ثم العطف قوله وغير ذلك بالجر
عطفا على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب علمت والاسم المبهم المفسر فان اصله التقدم
على التمييز وكما [illegible] فان اصله التقدم على [illegible] وكالضمير الذي هو في الصفة فاعل فان اصله
التقدم على الظرف مثلا في نحو ضارب زيد نفسا يوم الجمعة [illegible] بالاطلاق متعلق بالاصالة و
قوله بالاطلاق متعلق بالاصالة واحترز عن استحقاق الموضع باعتبار عارض كالمفعول به اذا
كان ضميرا متصلا والحال من النكرة والخبر عن النكرة ونظائرها قوله وثانيهما ان يكون العناية
به ايضا [illegible] ونصب [illegible] بنصب النون وفتحها [illegible] وان العناية [illegible]
[illegible] عطف على كونه [illegible] مجرى التفسير له [illegible] كالمصدر والتثنية بحسب المعنى كانه قيل و
ثانيهما ان يحدث ذا عناية فيقدم فالتقدم لكونه نصب عينيك كما ذكر قوله [illegible]
ولفظا قيل عطف عليه ويقول ثاني مفعولي يجد وقوله تتقدم اي المفعول على الفعل عطف
تقول تفسير له [illegible] ان تعجب مفسره وتقدم وجه التعجب على الفعل لمجرد الاهتمام
نظرا الى اقتضاء المقام وقد يتوهم انه اريد تقدمه على الفاعل وحده [illegible] التقدم على
الفعل ايضا فلذلك لم يفد تخصيصا قوله [illegible] اي [illegible] ويقول [illegible]
شركاء [illegible] شركا [illegible] على معنى الانكار والتوبيخ قوله وجعلوا اي اثبتوا في
زعمهم واعتقادهم [illegible] قدم الظرف المتعلق بشركا [illegible] قدم فيهما
المفعول بواسطة على الذي بغير واسطة واذا جعل مفعولا ثانيا يجعلوا كان تقديمه على
شركا [illegible] في الدار رجل [illegible] قوله او لعارض عطف على لكونه
في نفسه وذلك اشارة الى كونه نصب العين [illegible] ثم ان المص اورد
للعارض اربعة امثلة من عنده [illegible] العارض الذي يورث العناية والاهتمام ثم
عقبها باربعة اخرى تماثلها من نظم القرآن على ترتيب امثلته اعني ان الاول من الاربعة
الاخرى نظير الاول من الاربعة الاولى وهكذا قوله [illegible] مفعولي [illegible]
[illegible] يتعلق [illegible] الكاف [illegible] في قوله تعالى كما جاء
زيد جاء عمرو اي [illegible] قوله مثل متعلق [illegible] اي احدث [illegible] مثل
ذلك [illegible] من هذا [illegible] العارض الذي يورث الاهتمام قوله اعني
عطف على اعني الاول قوله [illegible] عطف على [illegible] والمثال
الثاني من امثلته قوله [illegible] تستبعد [illegible] من جهتين مختلفتين في [illegible]
وقوله من جهة [illegible] يتعلق بالتفات [illegible] وتجد [illegible]
[illegible] التفات [illegible] اي الانكار قوله بالنسبة
اي بالنسبة الى الجهتين [illegible] للانكار [illegible] صفة [illegible] اي التفاوت مثل الذي هو
في الضعف الذي [illegible] القصد المتوجه على [illegible] الانكار [illegible] في السعيد او
عارض [illegible] زيادة الاعتناء [illegible] نصب عين المتكلم وقوله في الاول متعلق

في المعنى بان تقول لا ابو حنيفة ولا بالكرخي كما شهد له قوله وان تقول في بيان ما لم يسم فاعله
نفسه قوله كنت عطف على ان تقول وارتكب الاول فرع هذا الفاعل وذلك لان ما عطف عليه وانما
المرفوع الذي قدم عليه التكرير فهو التاكيد والمعطوف لا للتخصيص بتقديمه على الفاعل لكونه ضميرا
متصلا فان قلت هل يجوز ان ينفصل ويتقدم هذا عليه الغرض المذكور منفصلا وعند هذا انا
واياي وجد به كما في قولك ما ضرب الا انا قلت لا يجوز اذ ليس كل غرض مصححا للانفصال بل ذلك
مفوض الى الاستعمال قوله او كما اذا وقت هذا هو الثالث من امثلة وابراز الاشتباه
بصلة وقت هو العارض الذي اورث الاهتمام فاقتضى تقديمه الحال اي من يجيئك على العقد
وقوله او مثل الذي في قولك احمد عطف على مثل الذي في قولك الاشتباه جماعة وهو
الرابع من امثلة والمحافظة على السجع عارض اورث زيادة الاهتمام بالمجرور اي اغني بالحق
وبها رون ضح فيها على المفعول به وبسط والشان في مواضع المحروث والمحصول وانما قوله
لطيفا والطف اي تلك الاشياء تتفاوت فبعضها لطيف وبعضها الطف وقيل هي صفة خفاء اي
تفاوت وانسب بحيثا في اللطافة والتفليح القوي من الفلاحة وقال له بالفارسية بهلو
آور وغلام قد شق الغبار كناية عن السبق والتطليح هو الذي في شية عنيد بمعز اي
في مضمار المعاني وهو قرار التنزيل يجيء منه وقد قال له لا اقرر فيه اي لا اكثر فيه والاصل
القرار البين وتقديره الا حاجة تعلق بتقديمها معنى الاشتمال وتقتضيات سرد في نفس الفقال
وقوله لا اشد اشتياقا استيناف بيان ما قبله اي من لطائف الاعتبارات علمه اي على ذلك اللطف
فيه اي في التنزيل قوله من وجه لطيف متعلق بيراعي كان من اللطف وجه متعلق يراعي مريد
ان كل اعتبار لطيف سواء في كلامهم على وجه لطيف فقد روعي ذلك الاعتبار في التنزيل على وجه
هي الطف من كل ما وقع من الوجوه والمقصود ان وجوه الاعتبار الرعاية في التنزيل الزيد لكنه
اي اللطافة وفي الحكمة اي العدد وقوله من الطف وجه ابلغ من ان يقال من الطف وجه ما
نحن فيه هو التقديم لعارض ويحتمل المستفي وغير تجدها الامثلة لك الفوا احدث
الامثلة التي نلقيها اليك ساروح نظرك وذلك اهتديت بضوئها الى موضعها حسب تكلم عليك
من نظائرها قوله تقدم ان المجرور على الفاعل واللام في لها مفتوح مع تشديد الميم او مكسور
مع تخفيفها والميم اي جد وجهد والاستقرار البالغة والالحاح وفاعل طلب ضمير الاشتمال الذي
دل عليه اشتمل والتحقيد فلما الخبر وقريبة عن الضمير الراجع الى تلك القرية
وكذا ابتنا اي ما اكمد شرحها واسود مبتغيها قوله كانت لي مجيلاني تكون بمعنى هذا الكلام
وفي التعبير عن القرية بالمدينة تحقير لشانها بجا ان تعالى بجوانبها واطرافها وهذا كان تلوث لغو
لكان وفاعل يليق ضمير قوله ومنها اي ومن الامثلة ان قال تعالى في سورة
المؤمنين قالوا اءذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن واباؤنا هذا
وقال في سورة النمل وقال الذين كفروا اءذا كنا ترابا واباؤنا ائنا لمخرجون لقد وعدنا
هذا نحن واباؤنا والعاملة اذا اي ائا من سيخرجون الا يعمل ما بعد ان والا

الجنة

انبعث اذا متنا اتخرج اذا كنا تكرار همزة الاستفهام مبالغة في الانكار وهذا اشارة الى البعث
والاخراج من القبور قوله فذلك اشارة الى الاية الاولى وهنا الى هذه الاية قوله لا يخرج هناك
الا في الجملة المتعلقة بهما وابنتي بضم الباء وكسرها جاء على طرفة فهذه وفوق شهدنا
رسيدر قوله كما تقول فيه ما تقدم من ان حق التابع ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فان قلت
جاز ان تكون من قومه صفة للفاعل مقدرية متعلقة بهو قائله فلا حاجة الى تقدمه الى عارض قلت
حذف الموصول مع بعض صلته مما لا يجوز عند البصريين على ان المقصود الى صلى هو الوصف بالكفر
في الاية الاولى تقديم الوصف الاخر ههنا لعارض قوله ان يكون من صلة الدنيا سرد كما
بنصيحتي لا يحتمل المجرور ان تكون كلمة من الداخلة عليه صلة الدنيا ويروى بجرها فيقال
لا يحتمل المجرور ان تكون بعض الصلة التي هي مجموع الجار والمجرور وذلك بعيد الا ان يحتمل ان تكون
من جملة ما يتبع صلة الدنيا وان لم يكن هنا منها وفي كلامه نظر وسواء من قوم وان جاز ان
يكون متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ لانه اسم تفضيل من الدنو المتعدي بمن الا ان تعلقه
به من حيث المعنى غير معقول اولا لانك لا تقول ان يقال اترفناها وادنيناها من التي
من قدم نوح الاباء ولا بعيده وسواء يراد ومن تم قوم نوح اي كانت قريبة منها
في الزمان اوشبيهة بها في الاحوال قوله لمحافظة على الفاصلة اي على الفاصلة الالفية في
طه فقدم لذلك على موسى وزيد وحسن في الشعر او هذا العارض المقتضى لتاخير موسى فقدم
رعاية للاصل مع المحافظة على الفاصلة النونية ايضا قوله فكان العرض اي من ايراد
الامثلة الا يجدوا التنبيه على التقديم لعارض يورث الاهتمام وغير فيها النظائر وفائدة قال
من الستر وسيتقرر هذه الانواع الثلثة اشارة الى اعتبار التقدم والتاخر من الفعل و
فاعله المعنوي واعتبارا من الفعل وغير الفاعل المعنوي واعتبارا من متعلقات الفعل قوله
فلذلك اي ما عرفته فيما سبق على ذكر من لتعلم ان ذلك الطريق قد سلك في هذه الانواع تنزل
الصيب في الفاعل او المفعول منزلة الحظ فيتقدم وقد يعكس فيترك التقدم وقد يجعل غير الاهم من
المعلقات منزلة الاهم فيتقدم وقد يعكس فيترك تقدم الاهم كل ذلك لاعتبارات شغلها كما
لا ذكر وذكرنا في الحال ... ت دست الشرط بالحملة لانه تعلقه بيان الاستقبال والمعنى
وفي عموم العقلاء وعدمه وفي كونها حرفا او اسما ظرفا او غير ظرف ولم يتعلقوا وحيث فانها بدل
مال تقعا ان شرطا او مبتدا وابان لكونها الا اصل وعقبها باذا الزيادة وتناسبهما باحاتم بيانه
الاولى الا قرب فالا قرب ثم ما يختص بالعقلاء وقدم ما على من لانها اصلها واخرا اي يلقيها
وتفصل لو باعتبار الكاف لانها لا تعمل اصلا خلاف اذ فانها قد تجزم في الشعر كقوله واذا
تصبك خصاصة فتجمل ولانها للمضي وشرطها تقديره ولم يذكر اما الاستغناء عنها بهما قوله
فالذي جوابها ما وضيرها الكلمات وقوله الا ان في الشرط ان الاستقبال شروع في
تفاصيل من هذه الكلم اي في تعليق حصول مضمون قلة بحصول مضمون فلما ولي في
الاستقبال فقوله في الاستقبال ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون

اجمله الاخرى كما اشرنا اليه ولا يصح جعل ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا الا انه حامل
الحال وليس القصد الى جعله ظرفا لحصول الجملة الاولى كما لا يخفى قوله لا تخلو عن الجزم بوقوع
الشرط ما تنفر على ذلك لان منشؤه ان لوكرها به حمارا ان واذا ولما يخلو عن الجزم بلا وقوع
الشرط فهو مشترك بينهما وقد يتوهم ان اتقصانه مبنى على جواز استعمال ان في الجزم وليس كذلك
فانهم اتفقوا على انها للمعاني المشكوكة فالاصل فيها ان لا تحرم بشئ من طرفي الشرط وقد نبه
على ذلك حيث قال وهو لا يعلم الكرم ام لا وحيث جعل ان لم اكن اباك من قبيل ما هو
خارج عن الاصل بسبب الجزم ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط لا بوقوعه فادم ...
ان في الجزم كالمستخرجة عن اصلها قوله في مقام الجزم اى بوقوع الشرط اولا وقوعه قوله كما يقال لمن
القيام بل كما اذا سئل العبد هل سيدك في الدار وهو يعلم انه فيها فيتجاهل خوفا منه وقال ان
كان في الدار اخبرك باني على الباب كما اذا استطلت ليكفك ففيك ان لم يطلع الصبح فاذا
اعمل وانت جازم بانتفاء عدم طلوعه لكنك تتجاهل منجا وتوبيخا قوله ان صدقت اى ان
لم تصدق فما لتكلم جازم بظهور صدقه في المستقبل الا ان المخاطب شاك فيه كما مثل به ابن السلبها
على تبكيره والمجاز ان تنبيت المتكلم وتمكنه في ان وقد جعل ان صدقت مثالا للتجاهل الفغانة مع
جهة نظهور صدقه في المستقبل تجاهل ويرى ان شككه فيه لا اعتبار مناسب بسند عنه قوله
واما ترى المخاطب منزلة الجاهل فقد يكون المخاطب جاز ما بوقوع الشرط اولا وقوعه فينزل منزلة
الجاهل الشاك فيه لعدم جريه على موجب علمه كقول الاب للابن المؤذي ان كنت اباك فلا
تؤذني او ان لم اكن اباك كيف تراعي حقي وكلمة ليت للالتكار ان لا يكون عليك رعاية حق
فالابن عالم بوقوع الشرط في الاول وبعدم وقوعه في الثاني الا انه لما لم يعمل بعلمه نزل منزلة
الجاهل الشاك توبيخا وتقبيحا قوله ولا ساغ الجزم تعليل لقوله فلم تنزل المضارع اى في
الجزاء وحاصله ان الجزاء معلق بتحقق تحقق الشرط الذي في تحققه شبهة تحقق ان يعبر بالمضارع
فلا يترك ذلك الى الماضي الا لنكتة ويعلم مما ذكره من ثبوت الشبهة في تحقق الشرط ان الاصل
فيه ايضا ان يكون مضارعا فلا يعدل عنه الى الماضي الا لغاية وسيأتي تفصيل الكلام في
ذلك وانما قال نظرا الى اللفظ لان الماضي بواسطة كلمة الشرط قد استقل الى معنى الاستقبال
الا ان لفظه باعتبار وضعه الاصلي موذن بالتحقيق قوله مثل ما ترى مثل لنكتة العدول
في الجزاء عن المضارع الى الماضي بقوله تعالى ان يثقفوكم فانه ذكر فيه ثلث جمل متعاطفة
كل منها مستقلة باعتباره احدها يكونوا لكم اعداء اى يظهروا اعداء وثانيها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم
بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وقد ذكر هاتان الجملتان بصيغة المضارع على ما هو
الاصل وثالثتها ودوا وقد ذكرت بصيغة الماضي تنبيها على ان لزوم ودادهم كفركم
لوجدانهم اياهم لا يخلو من الشبهة ما يحتمله لزوم العداوة وبسط الايدي لجواز ان يثقفوا
حال الوجدان بل يندركرا الترا به والعاقبة السابقة بخلاف الود ولعل اولى احب عندهم

من كفر المؤمنين فانه اضر الاشياء لهم وانفعها للكفار لغوه بحسم مادة المخاصمة ونقطع مادة
المقاتلة والمشاجرة وانما دل الماضي على تحقق اللزوم لان الجزاء معلق بالشرط فمعناه لما
وقع وان تحقق مقدمه وما على تقدير الشرط قوله ماكان مفعول بتحمل وضمير بتحملها لما اشبه
على المعنى فان قلت الودادة حاصلة قبل الثقافة فيه فلا يكون متعلقة بها فالاولى ان يجعل
ودوا حالا بتقدير قد او عطفا على مجموع الشرط قلت المراد الودادة الوداع وما يترتب
عليها من الجد والاجتهاد في ارتداد هم كما عرف في العداوة وجعله حالا او عطفا على مجموع
الشرطية عدول عن الظاهر بلا طائل قوله واذا الشرط اراد ان يذكر كلمات الشرط متعلقة
اى واحدة بعد واحدة فيتبين ما يختص بكل منها فقاب اذا ان وقد كان في ابواب البيع عطفها عليها
ولم يجمع بين ان واذا في الشرط كما في انما الشرط في المستقبال لا حاجة اى الاستدلال على
شرطية اذا بقوله قال في الكشاف لما ان شرطيتها اذ قال اذ المفاجأة في جوابها كالفلت
في جواب ان وذلك لقربها من الفاء لان المفاجأة معادة من التعقيب لغنه مناسب ترتب الشئ
على غيره بلا مهلة واعترض على هذا الاستدلال بجواز ان يكون لفافها ذكر من الشان كان فيجر
معمول لمعنى المفاجأة اى ثم فاجاءوا زمان اشراكهم في زمان لفافهم منه رحمة
فالاولى ان يستدل مثل قوله لفاحتفظ اكر بتلك قاصدا معنى الاستقبال فلو لا انها للشرط
لم يتعلق اكرمتك مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد الى الاكرام مستقبل لكن عبر عنه
بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون فيه شاهد انقلاب الماضي الى معنى المستقبل بتوسط
اذا قلت هذا انما يعدل لا يطرد في جميع الموارد واما نحو لقائه حتى اكرمك مجوز ان يكون اذا
فيه ظرفا معمولا لاكرمك ولا يخفى عليك ان الاستدلال بالانتقاص بالطارم لفيد للطف الطالب
الكائن في ساحة الانفاق فلا تقدح فيه الاحتمال شاللمبعين قوله والاصل فيها ان في حكم اذا
القطع اى قطع المتكلم بوقوع الشرط وذلك لغلبة استعمال اذا في المقطوعات كغلبة استعمال ان
في المشكوكات والاستعمال الغالب يستدل به على الوضع والاصالة اذا لم يكن ثمه معارض
قوله قطعا مصدر للصدر الموضوع اعني القطع على نحو قعدت جلوسا او ضربته شديدا وحقيقة حقيقة
لا ان قطعا محققا قوله او باعتباره ما عطف على تحقيقا اى او قطعا ملتبسا باعتباره فخفي
او حاصلا بسبب اعتبار وانما ان القطع على قسمين فيقع كما في اذا طلعت الشمس وعرفي فان
المظنون قد ينزل منزلة المقطوع لاعتبار قطائي كما ظهار الوثوق بكرمك كما في قولك اذا انعم عليك زيد
فاكرمه تجعل انعامه مقطوعا به لكمال جوده وظهور استحقاق المخاطب كاظهار الشغف بوقوعه
نحو قوله على اذا الاشبت يقول محلخ زيارته ست اسد الحلان حافيا وقد صحف جماعة الحلان
برجلا في وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال قائلهم رجلاي فاعل زيارة وحافيا
حال من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معنى زيارتي بيت الله حافيا واتت غير بان نسبة
زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان الحالي اذا لم يكن رجلا لم يكن له شفقة عليهم
وقد ذكر هذا المعنى مختصر جمع من ادباء الشام فاتخذوا التصحيف ونسبتهم بها قوله وهو

النكتة اي كون الاصل في لفظ الجزم سوا النكتة في تغليب لفظ الماضي مع اذا على المستقبل قوله
في الاستقبال متعلق بتغليب وقوله لكون الماضي وفي تغليب متعلقان بمعنى اشار المستفاد من
النكتة وانما قال اقرب الى القطع من المستقبل في الجملة لان المضارع قد يستعمل في الحال فيدل على
القطع فلا يكون الماضي اقرب الى القطع من المضارع مطلقا بل في الجملة وقوله نظرا حال من المستتر
في اقرب اي منظورا الى لفظه او مفعول له اي يحكم بكونه اقرب لاجل النظر الى لفظه قوله ولكثرة
نحو فاذا جاءتهم الحسنة استشهد بالاية على استعمال لفظ الماضي مع الماضي واستعمال ان في
المشكوك مع المضارع نادرا على ان كلامه تعالى وارد على اساليب كلامهم والا فليس في علمه
تعالى الا القطع اما بالوقوع او باللاوقوع قوله حيث اريد الحسنة المطلقة وذلك لان المطلق
يجري على اطلاقه او لم يكن معه ما يدل على تقييده واما قوله وان تصبهم حسنة فالمراد نوع من
الحسنة اعني الخصب والرخاء لان الاية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله عليه السلام
فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا فرد الله عليهم بقوله قل كل من
عند الله وكذا اريد بقوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله نوع من الفضل وهو الفتح والغنيمة
بدلا على ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بقرينة ما قبله
يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن
ولا شك ان النوع المخصوص اقل وقوعا من المطلق فكان يقع فعلا ان مع المستقبل لا الفعل
الماضي في ولئن اصابكم لان الشرط مع اللام الموطئة يلزمه المضي لفظا واتضا الله ذو الفضل
العظيم فهناك شيء نحقق معنى قوله بلفظ اذا متعلق بقال وحيث اريد تعليل
له وقوله بلفظ اذا متعلق لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به وقوله كثرة وقوع متعلق
له لكون ما في قطع بحصولها الكثرة وقوعها واتساعها في الوجود وهذا ما ذكره في الكشاف
من ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف
نوع الحسنة فانه لا كثرة جنسها قوله ولذلك اي ولان الحسنة المطلقة كثيرة الوقوع متسعة
في الوجود عرفت تعريف العهد لا العهد الخارجي لكونها معهودة او تعريف جنس والمراد ان تعريف
مطلق الحسنة اعني جنسها انما هو تعريف عهدي كما هو الاقرب بل الصواب عنده واما تعريف
جنسه على مذهب الجمهور ان غير راجع الى العهد لكن افضل تعريفه على الوجه الاول اعني تحقق
البلاغة فانه يدل على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة دورها فيما بينهم صارت بمنزلة المعهود
الحاضر كانها نصب اعينهم فيكون انسب باستعمال اذا وادخل في اللوم على دعوى لا اقتضاء
وترك التنكير وتعريف الجنس على مذهبهم خال عن هذا الاعتبار ودونها بحضا لكن الترجيح عنده
المرام من هذا المقال وان نقع ما توهمه من الاشكال فاقم وجهك للدين القيم وذرهم
في خوضهم يلعبون قوله وبلفظ ان في جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا ابدى
ان السيئة محمولة على الجنس كالحسنة الا ان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة الى وقوع
جنس الحسنة لعموم الله وفات تجيء بلفظ ان في جانب السيئة وتكرت لانها اقل وقوع

لم تقع الا شيء قليل منها خلاف الحسنة فان الواقع منها انواع غير منحصرة ولذلك اي ولان السيئة
لا تقع الا في الندرة اي في قليل من الزمان قيل قد عددت قوله ومنه اي ومما استعمل فيه
اذا مع الماضي في جانب الحسنة وان مع المضارع في جانب السيئة الا ان الحسنة ههنا اعني
الرحمة منكرة كالسيئة فاشار الى وجه تنكيرها بان القصد ههنا الى نوع مديد نوع القليل لا المطلق
الى لفظ الاذاقة فانه بحسب اصل وضعه ينبئ عن معنى القلة وان كان ههنا مستعارا الى الايصال
اي اذا اذقنا الناس شيئا من الرحمة فرحوا وبطروا وان يصبهم قدر يسير من السيئة قنطوا
وشكوا اوكما ان جنس الحسنة بالعكس اي جنس السيئة مقطوع به كذلك قليل منها بالقياس
الى قليل من السيئة قوله فهذا المطابق اي القصد الى نوع القليل تنكرا الى لفظ الاذاقة
هو المطابق للبلاغة لدلالته على قلة ثباتهم وتمكنهم في الامور وعدم صبرهم وتعليمهم فيها حيث
يطيشون لادنى نعمة ويجزعون بادنى مضرة وقد قال اهل الادب غاية الغلة الكمرو ومجاوزة
الكثرة الجنس فاريد ههنا النوع المتوسط منها بحاستين اذا والمضارع الاذاقة وانجمع بين
المتنافيين بتوفير حق كل منهما بقدر الامكان هو المطابق للبلاغة وقد واما
قوله وان كنتم الخطاب في الاية من الكتابيين في حقية القرآن وفي حقية حشر الاجساد
فقد استعمل ان فيما هو مقطوع وقوعه بل واقع وذلك مناف لما تقدم من ان الاصل فيها
عدم الجزم فاشار الى ان استعمال ان فيهما للقصد الى توبيخ المخاطبين على الريبة مع اصلها
وتصوير ان المقام لا يصلح الا لفرض الارتياب وذلك لاشتماله على ما يقلع الريب عن اصلها
وهو الاعجاز الذي نبه عليه بقوله فاتوا بسورة من مثله وانه اذا خلق الذي انشأ
البشر بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح لان يشتمله الارتياب
الى العاقل الا على سبيل الفرض كما يفرض المحالات لاغراض تتعلق بفرضها كتبكيت الخصم
واما شأن المطلوب بابطال نقيضه والمبالغة في ثبوت شيء كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم
الاصنام لغرض التبكيت والالزام وعبر عنها بالواو التي هي ضمير العقلاء بناء على اعتقاد
المخاطبين فيها الالوهية التي لا تعقل الا لذوي العلم ثم الاصل في فرض المحال انه عليه
بالمثال كلما لو دون ان لان المحال مقطوع بلا وقوعه الا ان ههنا جعل الارتياب بالواقع
منزلة المحال لاجل القاطع ثم جعل منزلة ما لا يقطع بعدمه على طريق المساهلة وارخاء العنان
قصدا الى التبكيت والالزام فاستعمل فيه ان قال في الكشاف فان قلت ما لكم انتم
من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلام الشك على
سبيل الفرض والتقدير ومثله قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد وقوله ان كان هذا
هو الحق من عندك فامطر علينا فان فيه عند ذلك القائل او محال ونظائره كثيرة ثم
تم تعرف ان كلا ان تستعمل في الحق احالة قوله وبيانه اي المقام عطف على الا على و
ذلك لانه لما لا يحق الارتياب بالحق لم يتصور نزيل منزلة المقطوع بحصوله بل منزلة المشكوك
للغرض المذكور ومثله اي ومثل ان كنتم في ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين فمن قرأ

بالكسر وذلك لان اسرافهم في الكفر وطغيانهم في الشرك كان واقعا واستعمل فيه ان لقصد التوبيخ
والتصوير بناء على اشتمال المقام على ما يقلع الاسراف من اصله ولا يصح الا لفرضه نحو افنضرب
عنكم الذكر صفحا اي افنضرب اي نصرف عنكم الذكر اي القرآن وما فيه من المواعظ صفحا نصب على المصدر
اي اعراضا او صرفا او مفعول له او حال اي الله واضرابي او موضحين وقد قرئ ان بالفتح كان على تعليلا
اي لان كنتم قوما مسرفين فان قيل الشرط مع الارتياب في الاسراف في الاستقبال
وذلك ما لا يجزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة الى تاويل اجيب بان الكلام من حال الارتياب
والمسرف نفاه على حاله ومثل هذا يتعدى في العرف جزما فالصواب ان ليس لذلك الارتياب
او الاسراف المستقبل بل لما في التحقيق في الحال ومن ثم قال المؤمنون ان ان
او وغيره والزجاج ان كلا ان لا تعليل كان الى معنى الاستقبال تمحضه للزمان نحو كرة
استعماله وصحب كثير من النحاة الى انه اذا اريد بها الماضي على معناه نحو ان جعل شرطها
لفظا كان كقوله نحو ان كنت قلته وان كان قميصه قد من قبل قال في الكشاف ان كان
الشيطان يستكن نبل النهي نحو مجالس المشهور من بلا تنقعد معه بعدا ان ذكرنا الحيث
ارادوا ان تفسير قولنا ان بالماضي قدرا بكان قوله ومنه اي ومما استعمل فيه ان في مقام
القطع توبيخا وتجهيلا قول العامل عند التقاضي الا ان القطع مهما بعدم الشرط الذي
هو كونه لم يحل زمنا سبق كان القطع بوجوده فلا كلام لم تعلك مثله والتنكير بالنفي اجوه
العمل والتسوية بغير تمرحا اي تعرو كشف ومفعول تدلوا محذوف اي تسولوا لم اعمل
وانقطع مضارع مجزوم جوابا للامر قوله من ليس لا يعتقد انه على الحق بل يشك في انه عمل
يكون له ابتغاء وجود عمله ولا بعدمه ولا قال ان اعتقدتم اني لم اعمل لانه سان يفي
قوله ان كنت لم اعمل فلا يصح ان يقال انه لم يعتقدوا ان ثمت على اتوهم وادعاه
نيابس من لم يسر ليس لا يعتقد انه على ما يكون ذكرا وتكلم دعاه من العامل عليهم قوله اما
تغليب عطف على قوله فاما القصد التوبيخ على الريبة اشارة الى وجه الاستعمال ان يجعل
الارتياب مع تحققه وسواه كان فيهم من لا يرتاب بل تعالى مع كونه عالما باحد تغليب
وكل اي غير المرتاب على المرتاب زاد على هذا الوجه انه اذا دخل المرتاب في حكم
من لا يرتاب لو كان عدم الشرط مقطوعا به فلا يكون ايضا مقطوعا الا وقد جاء بان
المراد تغليب من لا يقطع بارتيابه على من قطع بارتيابه واما ما يقال من انه كان بعضهم مرتابا
قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا ترك الجمع من ليس لا يقطع بوجوده ارتيابه ولا بعدمه
فهو نكتة اخرى للاستعمال ان في الآية لا تعلق لها بالتغليب والحمد لله باب
التغليب باب واسع اي في كل فن تنبيه بذلك على انه يجري في فنون كثيرة لا اختص بما ذكر
فمن انواعه ان يغلب الاكثر من جنس على الاقل منه فينسب الى الجميع ما هو منتسب الى الاكثر
كما في قصة شعيب عليه السلام اذ غلب اتباعه عليه في نسبة العود كما غلب هو عليهم في الخطاب
في قوله او لتعودن في ملتنا ان قوله والا كان ان ابي وان لم يدخل بحكم التغليب لم يصح نسبة

العود اليه اذ لم يكن في ملتهم قط فيتصور رجوعه اليها قوله ومنها نوع ثم ذكر نوعه ومن التغليب
تحته وقد اشار الى مذهبه كما بين في موضعه ومنها تغليب المذكر على المؤنث في صفة مشتركة بينهما
يطلق على كل منها بصيغة تمتاز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا اريد اطلاقها معا اتي بصيغة
المذكر كقوله نحو كانت الا امرأته لوطا من الغابرين اي الباقين في القرية والعذاب
الى الهلاك وقوله وكانت اي مريم من القانتين اي المطيعين قوله عدت الانثى من الذكور
ان جعلت مشتركة في التغيير بلفظ يختص بالذكور وضعا ومنها تغليب الجنس الكثير الافراد
على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك الافراد وبان يطلق اسم ذلك الجنس منه ولا الذكر
الفرد ايضا كقوله نحو واذ قلنا للملائكة اسجدوا فسجدوا الا ابليس واقبل فيما اريد بالملائكة
ونفذ كل ما ولد اله وبالسجود وكان الاستثناء من قوله فسجدوا متصلا على ما هو الاصل
في الاستثناء وفي قوله عدت الانثى من الذكور اشار الى انه تشبه تغليب المذكر على المؤنث
في كون اللفظ سائرا ولا تغيير بما وضع له ايضا مع رمز لطيفة لا تخفى كما نبهنا ومنها تغليب الخطاب
في النفس وسواه يجمع في لفظ واحد بينهما خطاب وغيبة فيعامل معه بالنظر الى جهة الخطاب
كما في قوله بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب فان لفظ قوم اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيبة وقد حمل على
انتم فصار حاله على الخطاب ثم انه وصف بتجهلون بالتاء دون الياء وتعلق جانب
خطابه الاستقلال من حمله على انتم على جانب غيبته اشارة الى ان الخطاب اشرف واقول
وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ فان القوم في تقدير جهة اللفظ ومعنى المخاطب
ومنها تغليب المخاطب على الغائب بان يعبر عنهما معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله نحو وما
ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بالخطاب فانه لا يجوز فيها اعتبار خطاب من سواه
عليهم بلا تغليب لا مشابه ان تخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف تشبيه
او جمع فكأنه قيل عما تعمل انت يا محمد وما يعمل جميع المكلفين وغيرهم واما على قراءة الغيبة فلا
يحمل على تغليب غيرها عليهم عليه اذ لم يجعل في كلامه تغليب الغائب وان كانا اكثر وعلى
المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم ولا يبعد ان يحمل من تغليب العقلاء على غيرهم
بان يراد بالواو الجميع ومنها تغليب العقلاء على غيرهم بان يعبر عن الجميع بصيغة مختص
العقلاء كقوله خلق لكم اي الناس والانعام وزرق ما فيه من يذرؤكم فقد اجتمع فيه
تغليبان لان المعنى جعل لكم اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم
ازواجا اي حلائل او ذكورا واناثا وخلق للانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم
اي يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فيه اي في هذا الجعل الذي هو منشأ التكثير
بالتوالد والتناسل حتى لفظكم في يذرؤكم غلب المخاطبون اعني الناس على الغيب
اعني الانعام والاقل يذرؤكم واياكم وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم والا
قيل يذرؤكم واياكن ولقد احسن من قال التغليب كالمخاطبين على الغيب حتى بالكاف
لا بالهاء والتغليب العقلاء على غيرهم حتى بالميم لا بالنون ومنها تغليب ما عدا صابئين

على الآخر وان يطلق اسم على الآخر في شيء بعد الا اعتبار قصدا الى الابهام ثم المعتبر هو الاسم الاخف
الا ان يكون الاثقل يذكر كالمؤمن فان قلت مجرد اطلاق الاسم على الآخر لا يكفي في التشبيه
كما في المشترك بل لا بد من الاشتراك في معنى يصيران من جنس واحد قلت هو متحقق فيه
فقد جوز بعضهم ان يقال قرآن لعمر وحيض وعينان لجارية وباصرة والتضاد ان يحمل الآخر
سببا باسمه او على التشبيه باول الامر في المسبب بمحصل مفهوم ساو لها تشبيه باعيان كما قيل في العلم
فيكون مع الابوين السمين بالاب والخافق هو المغرب من خفق النجم اذا غاب وقيل
المشرق لانه يخفق منه الكوكب كما يطلع واما فصله عما قبله فقوله ومنه اي ومن هذا الباب
بعض من الانواع المتعددة المقاربة المذكورة بعده قوله ومن هذا الباب
واما قوله واذا اشتمل ... تحقيقا او ارتجالا ان التغر اي سوء الحال نادر لا يستنبط على
اذا في المشكوك ينافي ما تقدم من ان الاصل في اذا الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك بان
في ذلك امور ثلثة فما صدرت في اقتضائه كون التغير مقطوعا به اما ان لفظ المس ينبي عن القلة
معه الاصابة وتنكير التغير في المقام التوبيخ يدل على تقليله وقد جعل بعض المس الكاس وهم
لما دهم في عصيانهم يستحقون لان يلحقهم في زعمهم كل ضرر بالاستقلال اذ انه على ان
قدر يسير من التغير لا اشكال هو لا وهم انا يكون في حكم المقطوع به واخذ الآية على انها في
الروم وهو ابوهم ينسبون اليه وقد وجد في بعض نسخ المتن لفظ دعانا فالصواب هو واذا
مس الانسان ضر على ما في الزمر قوله واما في قوله واذا مسه الشر يريد ان الشر
بمثابة القسم هنالك وقد فات من تلك الامور الثلثة واحد منها وهو تنكير الشر لانه تابع
شيء آخر هو ان الضمير راجع الى الانسان الموصوف المتكبر على ما نقصه ابلغه لا الى مطلق
الانسان المذكور في قوله واذا انعمنا على الانسان فحمل ما بعدها اليه الواحد فيكون سوالا
اذا انعمنا على ان ينظر يحق ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به تعالى ناى بجانبه اي
بنفسه كان الجانب مجاز والمعنى ابعد نفسه وذهب بها عن محلها وبنا بنا تجبرا وتعظما قوله
وهذا نحو من ان او ان او ان التناسب للحال سابق في نحو لو كانت الشر وتقديم
اذا ما علمت او ما لكنه عكس لمزيد اهتمام به حيث كان ان او ربما اما للترتب الكافي نحو
عن الشرطية هنا فما الى ما يعلى من ابعاده او خالط الابهام الفائدة لان فائدة استعمل
لبيان معنى الشرطية في المستقبل وكانهم لم يجعلوا اذ ما كلمة برأسها كما نزع بعضهم بناء على
انها من اذ اما وبينها وانما قال في باب الشرط لان اذ احد يكون للجزم والرغبة
بخلاف اذ اما وقال من حيث المعنى اذ بينهما فرق من حيث ان الجزم باذ ما مع كونه
نادرا ايضا اذ شدد السبعة قال اذ اما حيث ترانهم تقييد قوله الا في الابهام في
الاستقبال فان قوله آتيك اذا طلعت الشمس واذا لم يكن معرفته محول على طلوع الغد
فيستحق الغيب بترك الاتيان فانه خلاف قوله آتيك اذا طلعت فانه لا يقتضي ثم وقفا
ارادة ان اذا محول على وقت يناسب وجود الشرط فيتعذر في ترك الاتيان لتعذر النظر

مثلا والوا اما شاء وله وغيرها فلا تعذر قوله وسيما اعم اي اشد واقوى عموما الا انها اكثر
انشاد او الا ان متى شامل جميع الازمنة المستقبلة فيعم الحكم المعلق به كل وقت من اوقات
وقوع شرطه نحو اوقات متى دخلت الدار فانت طالق طلقت في اي وقت دخلت من
بيل او نهار لكنه ربما يختص بعض الاحيان بخلاف حيثما يكون اقوى عموما وليس في شيء منها تكرار
الا في سكرر الدخول على ما توهم انما ذلك في كلما وعطف الاحيان على الامكنة انما تبنى
والما تنبيها على ان المكان ما يعتمد عليه كالارض للسرير وما يجري هو الفراغ المتوهم الذي علاه
المتمكن بحجمه واعمه احيانا في الامكنة على قياس تيما في الازمنة قوله وحيثما نظرا انما اي ان
يعمم الامكنة ايضا وكلمة متى في وجوهها تختص بذوي العلم وتعم في الشرط وفي الاستفهام
ايضا قوله اعم اي تتحاجا اشتمال بمشكور لكنها اي توصل السهم الثالث والعدوان وتلحق
انه قيم بالزمان وما التعميم الاستفهام اي الشرط وكذا في الاستفهام فاذا رايت يتجاسر بعيد
ملت ما شئت او اعرف اي انسان قلت من هو وقد يطلق كلمة ما على اولي العلم كما
نبه من ان لا يعقل ويسال بها عن صفاتهم كقولك ما زيد قوله وربما اعم على عكس ما ذكر فيهما
فيتناول كل شيء من الاشياء بحيث لا يخص فلان بها فانه قد يخص وربما يكون اعم اذا قدر
اصله ما ما فظاهر لان الاول شرطية والثانية مزيدة لزيادة التعميم كما في سيما واما اذا جعلت
كلمة برأسها فوجه كونها اعم وضعها كذلك مناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى واذا قيل اصلها
ثم يعني الكف منعة اي ما الشرطية فهم زيادة التعميم فيها من الاقرار بالكف من كل شيء ذكرا و
غيره وكل معنى من الحالات الصفات لما جعله الى القراء كالتوسط من اجرد المس كما يحتاج
الثقل والطيب والكراهة قوله والمطلوب في البحث كما في المطلوب من هذه الكلمات المفيدة
للعموم في الازمنة او الامكنة او غيرها ترك التفصيل الى الاجمال في هذه الامور اما دفعا كما اذا
قصد عدم التصريح بالذكر واما مع الاحتراز عن تطويل لا يفي بالاحصاء او يفي لكن يحتاج الى
حاصل في الكل قوله اي عدد حال من القول اي ان ما تعم زيدا نحو الا في ترك هذا القول
ذاهبا الى عدد ربما يتعذر استيعابه فالكل اذ لم تقيد فكل من يأتي بتقييد يتعذر استيعابه لكنه
قطعا وان قيدته بقولك من يأتي زيدا مثلا لم يتعذر قوله مع قيام الاجمال الكافي صورة التعذر
بالاجمال لازم واما في غيرها فقد يكون الاجمال سببا لكثرة وقد لا يكون فيقصد مع الاقتصار
وترك التفصيل الى الاجمال وهذا حسن من طيف الاية على ما تعلم من المعنى وهذا شرط اجابة
واطراد مع فقد قاعدة الكل في نظم الاية ان يقال فقد كل منها الفائدة وانما ذكره او كيل نظرا
الا ان عموم الاذى واحد لعقد شمول الحكم بالجمع واعلم ان الجزاء قد يقدم على الشرط
لانه المعنى والشرط قيد له ولان تقديمه هو المناسب بقوله لما كان التعليق مفصول او يعني نحو لك
الجزاء وحصول الليس كما حمل معنى مفهوم الشرط والمنبئ بانه حيث جعل الجزاء والشرط نفس
التعليق واراد ان معناها من حيث انها جزاء وشرط ذي التعليق فالمقصود انه لا اخر
في الشرط والجزاء ان يكونا فعليين فعلين متغايرين فلذلك اوقع لو لان الاصل بها

جعلها التفتازاني كما سيأتي والحصول المعلق هو تحقق نسبة خبرية إيجابية أو سلبية أو تحقق نسبة إنشائية
فإن الجزاء قد يكون إنشاء والحصول المعلق به تحقق نسبة خبرية في الاستقبال إيجابا كانت
أو سلبا ولذا يجوز أن يكون نسبة إنشائية لأن الشرط هو من الصدق أي التحقق في الاستقبال
وذلك لا يتصور في الإنشاء قوله يستلزم ذلك أي كونهما تعليق حصول أراد امتناع الثبوت
أي ثبوت مضمون أحدهما في الحال أما الشرط فلأنه ليس حاصلا في الحال لما هو مفروض الحصول
في الاستقبال وأما الجزاء فلتوقف حصوله على حصول الشرط قوله فامتنع أن تكونا اسميتين
أو إحداهما لم يرد به الامتناع بالكلية بل أراد أن الأصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الإمكان فامتنع
في الكلام البليغ العدول عنها إلا لنكتة كما سيصرح به وقوله وكذا امتناع المضي بالنصب أي
وكذا يستلزم ذلك امتناع المضي أي امتناع ثبوت مضمونهما في الماضي فامتنع باعتبار رعاية
المطابقة أيضا أن يكون الفعلان في جملتيهما ماضيين أو إحداهما وفي بعض النسخ لم يوجد لفظ المضي
بعد لفظ المضي فالمعنى أن يقدر أو يجعل الفعل يكون بدلا من المضي ويكون للعدول إلا لنكتة مثله
ينقلبه إلى معنى الاستقبال ثم أشار إلى النكتة المجوزة للعدول إلى الاسمية في الجزاء وصحح لأن الاسمية لا تقع
شرطا لاختصاص كلمة إن بالفعل عادة تأتيا للعدول إلى الماضي الباقي على معناه الخروج
أن أو لو كما سيذكره إلا أن تشبيه الماضي الأول بالآتي يدل على أن ذلك الماضي بمعنى
الحال فلو قال إلا لنكتة لكان أخصر [illegible] المقيد وإنما قوله ما لا موجب لكونه مضارعا
معه سابق للنكتة في المواضع المشار إليه من الصور التي لا يكون فيها ما يوجب كون الفعل مضارعا
أو مع الوجوب يجوز العدول أصلا وإن كان فيه نكتة كثيرة وكلمة إن إذا أكدت بما وجب
تأكيد شرطها بالنون لملاحظة المقصود عن رتبة الأداة والنون المؤكدة مخصوصة بالمضارع وإذا
كان الجزاء مصدرا بالسين أو سوف أو بكلمة لن وجب كونه مضارعا قوله لا لإظهار الرغبة خبر
لقوله أن نحو واعتبر بلاغة الكلام لأن غير البليغ منه لا يطلب فيه نكتة العدول قوله مثل إن ظفرت
أورده للتعبير إلى غير الأصل نكتة أطلب [illegible] غير الحاصل في معرض الحاصل [illegible] طلب
إبراز المقدر في معرض الملفوظ [illegible] لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل أسبابا [illegible] ثم
أشار إلى أسباب أخر إجمالا بقوله وما شاكل ذلك قوله لأن ما هو للوقوع كالواقع أي ما هو
محقق الوقوع في الاستقبال كالواقع في تحقق الوقوع وعليه أي وعلى جعل ما هو محقق الوقوع كالواقع
والتعبير عنه بلفظ الماضي وإن لم يكن في الشرط والجزاء [illegible] ونادى فإنه نظير [illegible] غير المعهود
الترتيب المتحقق الوقوع في [illegible] الآخرة بألفاظ ماضية وذلك كثير في القرآن قوله وكذا أي
ومثل ونادى إنا فتحنا إذا أريد به فتح مكة [illegible] من صلح الحديبية والتعريض
أنزل أو فتح خيبر وفتح الروم وقيل ما فتح الله له من الفتح والدعوة إلى دين الحق والإسلام
بالحجة والسيف فإنه فتح ينطوي منه كل الفتوح وقيل هو من الفتاحة وهي الحكومة أي قضينا
لك قضاء بينا على أهل مكة أن تدخلها أنت وأصحابك من قابل قوله وأما التعريض هذا
هو السبب الثالث من الأسباب [illegible] قال المدقق [illegible] الذي جاء لك

في العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير فإنه في اتباع النبي عليه السلام أهواء اليهود والنصارى أي من
الخاص أعني صيغة الماضي مع القطع بأنه لا يقع منه تعريضا بأن [illegible] صدر عنه اتباعهم وتعلق الجزاء بهم أعني كونهم
لا ولي لهم من الله ولا نصير وكذا المراد في قوله لئن أشركت ليحبطن عملك [illegible] تعريضا بمن
أشرك [illegible] وكذا الإبراز في معرض [illegible] لمن عبد [illegible] ما دل عليه قوله
فاعلموا أن الله عزيز حكيم فإن نقل التعريض [illegible] من الآيات [illegible] الفعل [illegible] على
شيء منه ذلك الفعل لأن صيغة الماضي [illegible] الفرض [illegible] فلا تعريض [illegible]
وإن حكم فالتعريض في المضارع إنما يكون ممن حصل منه الاتباع والإشراك [illegible] في المستقبل [illegible]
لا تقال [illegible] توجيه كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض في كون الشرط ماضيا [illegible]
ومن أشركت لا [illegible] من التنبيهات [illegible]
الإتيان بالكلام والتزام [illegible] في الشرط هو التعريض قوله ونظيره أي نظير [illegible]
[illegible] شرطا [illegible]
[illegible] التعريض [illegible]
التعريض [illegible]
[illegible] عليه قوله هذا التعريض إشارة إلى التعريض المذكور في النظر [illegible]
[illegible] التعريض في الآيات [illegible]
ذلك [illegible] التعريض [illegible]
الذي [illegible] عبادة الله [illegible] عبادة الأصنام حيث دل على [illegible]
[illegible] من هذا الأسلوب [illegible] إسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب
[illegible] لا تسألون عما أجرمنا حيث أسند الإجرام إلى أنفسهم [illegible] إلى المخاطبين وكذا
من هذا الأسلوب [illegible] وإنا أو إياكم [illegible] من الفريقين [illegible] الهدى والضلال
[illegible] وإنا أو إياكم [illegible]
[illegible] من الفريقين [illegible] على هدى [illegible] في ضلال [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] اللف [illegible]
[illegible] بل فيه [illegible]
[illegible] السابقة [illegible]
[illegible] أيضا [illegible] الاعتراف [illegible] قوله وهذا النوع من الكلام
[illegible] المشتمل على إسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض أو لا [illegible] المنصف
[illegible] حيث لم يجعل [illegible] على مخاطبه [illegible] كل من سمعه قال لمن [illegible]
[illegible] إن [illegible] على صيغة الحكاية [illegible] الإظهار الرغبة [illegible] الفعلان أيضا
وإنه [illegible] على صيغة الخطاب [illegible] الإظهار الرغبة [illegible] إن أردن تحصنا
[illegible] من التحصن [illegible] تقييد النهي بالشرط [illegible] على النهي مع قصور [illegible] إذا أردن

ذكر الخاطئين
غالب ذو انتقام

المحسن والتعسف كان الاولى الاخفى بذلك وايضا ترك الاية يمكن ان يرد انه ذكر [illegible] الوعيد
على الزنا وايضا اولم يردون ترك الزنا لم يكن [illegible] الزنا مما لا يتصور اكراههن عليه واذا اعتبر [illegible]
[illegible] الامر ثم ثبت [illegible] الاكراه او لم يردن التحصن قوله وما شاكل ذلك
عطف على تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل سبب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكرنا وما شاكله
كالاتصال المسرة او المساءة [illegible] ان ضربك [illegible] كما استدل له بوقوعه كون
[illegible] كانها [illegible] بعنوان اعطاني فلان كذا قوله من هذا القبيل اي من ابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل فان [illegible] الا ان تقال [illegible] وكذا العدول الى التفاؤل واظهار
الرغبة [illegible] لانه ليس بشرط قوله ومن هذا اي ومن هذا المقام [illegible] ابراز
غير الحاصل في صورة الحاصل [illegible] في ذكر [illegible] بصيغة الماضي [illegible] بصيغة
[illegible] واظهار الرغبة في وقوع [illegible] على [illegible]
قد صرح [illegible] الماضي [illegible] القطع [illegible] الاصل [illegible]
بهذه الاية [illegible] التنبيه [illegible] الشرطين [illegible]
[illegible] الماضي [illegible] الالتفات [illegible] ابراز المقدر في معرض
الملفوظ به عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهذا الابراز هو النكتة الثانية من نكتتي
[illegible] خلاف الاصل في الشرط والجزاء وموضع الملفوظ به [illegible]
وقد ابرز المقدر في المثال المذكور [illegible] الكلام الى معناه [illegible]
[illegible] على صيغة الامر [illegible] لو بار [illegible] المتكلم [illegible] حصول [illegible]
[illegible] في الانشاء الواقع جزاء الى ان [illegible] وقد [illegible]
شرطا قال وانا كلمة لو فهي لكانت تعليق ما امتنع بامتناع غيره [illegible] التعليق
والمعلق به امتناع غيره [illegible] لامتناع [illegible] ما امتنع [illegible]
[illegible] او تعليق الامتناع بالامتناع [illegible] التعليق [illegible] ما امتنع
[illegible] لامتناع [illegible] بامتناع [illegible] اعتبار [illegible]
عن [illegible] العبارات [illegible] ما امتنع [illegible] في الجزاء [illegible] في الشرط [illegible] اعتبار المعنى
[illegible] انما تدل على [illegible] الشرط [illegible] الجزاء [illegible]
المشهور [illegible] الثاني لانتفاء الاول وهذا [illegible] التعليق
حصول [illegible] حصول [illegible] الماضي كان [illegible]
[illegible] ما علق به [illegible] لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام في الماضي بحصول [illegible] انتفاء الاكرام بسبب انتفاء
المجي [illegible] المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف قد يستعمل على قصد لزوم [illegible]
للاول مع انتفاء اللازم [illegible] على انتفاء الملزوم [illegible] لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا

فان قلت منها اول على لزوم الفساد اي خروج العالم عن نظامه الموجود بتعدد الالهة ومع ان
الفساد [illegible] كانه قيل [illegible] ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم
بعضهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطّأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى
[illegible] في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان
المعنى المشهور [illegible] احد [illegible] معلوم [illegible] فلا يتصور هنا
استدلال [illegible] لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجي من
انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستند الى انتفاء المجي [illegible] استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار [illegible] وذلك
[illegible] بالعقد [illegible] لو اهانني لاكرمته [illegible] لم يعصه و
[illegible] في الشرط [illegible] بامتناع غيره [illegible]
الشرط مقدر الوجود في الماضي [illegible]
جواب [illegible] واذا [illegible] عن الثبوت امتنع ان يكون [illegible]
او احدهما [illegible] ولزم ان يكونا فعليين [illegible] والفعل [illegible]
لازم ايضا [illegible] التعليق [illegible] امتنع [illegible] صيغة الماضي كما عرفت الا
انه جعل [illegible] اللزوم قوله [illegible] على [illegible] مصدر اي
يستلزم اللزوم كونهما فعليين مع كون الفعل ماضيا [illegible] على [illegible]
ان يكون المعطوف [illegible] ان المعطوف عليه كذلك [illegible]
الا انه لا نزاع للشرط [illegible] كذا [illegible] ان يكون التعليق [illegible]
ماضيا [illegible] المستقبل [illegible] منزلة الماضي المعلوم
[illegible] على النار [illegible] يشاهدوها واطلعوا عليها [illegible]
[illegible] ايها [illegible] على كذا [illegible] جواب [illegible]
محذوف [illegible] العبارة عن تصوره [illegible]
[illegible] تحقق [illegible] الماضي [illegible] يستعمل [illegible] المحقق [illegible]
بالماضي [illegible] قد تحققت [illegible] كان [illegible]
[illegible] لكنه عدل الى صيغة المستقبل [illegible] على نكتة [illegible] اللفظ
المستقبل [illegible] اخبار [illegible] اللفظ الماضي المعلوم تحقق معناه ولكن
ان يقال [illegible] الامور ماضية [illegible] مستقبلة [illegible] ان [illegible]
[illegible] المستلزم [illegible] الشرط [illegible] عن [illegible]
[illegible] التعليل [illegible] لكان [illegible]
[illegible] تحقيق [illegible] ان تدخل على [illegible] ان [illegible]
الكافرين كونهم مسلمين [illegible] المستقبل [illegible] منزلة الماضي في تحقق الوقوع [illegible]

ثم عبر عنه بلفظ المستقبل للوقف من امره صدى التكلمين والقول آلة في التبصرين ان ما
تكرر يعني شئ موصوفه بيوم و ما تعلق به رب محذوف في تحقيق وعند الكوفيين ان
التقدير رب ما كان يود فلما جاء الى سيل المضارع سيرا للماضي ويعني تعليل لودهم انهم
من شئ الاسوال بدهوشون فان كانت منهم افاقة تمنوا كونهم مسلمين وقيل
الى لوكثيرا لود ولان قوله واستلزم في مثل تركيب عطف على استلزم في مثل قوله وما علم
ضمير وكل اللزوم ايضا ومفعول القصد وقوله سير الامتناع نقل عليه ان كلمه لو يدل يا
الامتناع وقد دخلت على المضارع الدال مع الاستمرار فيفهم امتناع الاستمرار لا استمرار
الامتناع واجيب عنه كما ان اجعله الاسمية تدل بمعونة المقام على دوام الثبوت فاذا
دخل عليها حرف النفي دلت على دوام الانتفاء لا على انتفاء الدوام كذلك المضارع
الحال عن حرف الامتناع يدل على استمرار الثبوت فاذا دخل عليه حرف الامتناع دل على
استمرار الامتناع ولا بعد في ذلك الامر ان تركيب هذا يد اضرب يدل على اختصاص
النفي لا على نفي الاختصاص من يعني قوله لو تحسن الى الشكر ان انتفاء التحسب
استمرار انتفاء الاحسان لانه سبب انتفاء استمرار الاحسان فان انتكم
سوقف على وجود الاحسان لا على استمراره وقوله فيما مضى اشارة الى ان لو على معناها
وان المضارع الواقع موقع الماضي اذ الاستمرار انتفاء الفعل فيما مضى وانما قال وقتا فوقتا
لان الاحسان لو جد هكذا اعرفا قيلا فلا انتفاء بسبب انتفاء وجوده لا استمرار انتفائه
في جميع الاوقات تكون المضارع النفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي
لا ثبوتي وقوله على نحو قال من التقييد وانما قال بعد قولنا انا معكم انما نحن مستهزءون
بيظهر ان ينتفي الظان ان قاله مستهزئ نفعل الى يستهزئ نقصد الاستمرار التجددي
وفيما نحن ما رسوا انزال البلايا عليهم وادخال الهوان فيهم على تجدد الازمنة فهم لا يخلو
عطف على يستهزئ ولولا انه نفصد الاستمرار التليل كما كسبوا كما قال فاكتبت وانما
نفصل قوله لو يطيعكم ولم يعطفه على قوله لو تحسن اما لانه لا يحمل الاستحضار الصورة كما يحتمله
قوله لو تحسن واما لانه كما قال صاحب الكشاف نص على امتناع الاستمرار ولعله الظهر مما اختار ع
النص وبالغ فيه حيث حكم بانه وارد على ان عنتهم ان وقوعهم في الشقة الا لا لكن لما يلم
من امر انا عليه م على الكاعنهم فيما يقين انهم يستصوبونه اذ فيه اختلال الامر الا بالرد والتكلا
الرئيس وروسا ولذا الكاعنه ايا هم في بعض ما يرونه فيها استمالتهم واحلالهم بلا
نقرة قوله وكل ان سرد الوش من لفظ زي ويروى وتحسن هذا وجوابه في عض
الامثلة وسوان تقصد بصيغة المضارع فيها الى استحضار الصورة فان المضارع دال على
الزمان الحاضر الذي من شانه ان يشاهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة
في الحال وجعلها مشاهدة ثم انه جعل الاستحضار يوم راجعا الى صورة الوطئ وهو هو
وفي لو تحسن الى صورة منع الاحسان الا انه اختار هنا لفظ النفي على الامتناع الا زيادة

علي ما يكن ما تؤمن ان الفصد بلو تحسن الى الاستمرار امتناع الاحسان فتدبر

القيح وذكر في نزل استحضار صورة الرد المستبع لاستحضار صورة الروية فيها على ان المقصود من استحضار صورة
الروية استحضار صورة تلك الحالة المترتبة على الامتناع فان لو تحسن لا استحضار صورة انتفاء الاحسان
كان لو ترى لا استحضار صورة انتفاء الروية والا استحضار صورة الروية فلت يجوز ان نعتبر ذلك الانضمام
لو الى المضارع ثم نقصد استحضار الصورة فيكون راجعا الى الامتناع ويجوز ان نقطع النظر عنه ونقصد
الاستحضار بالمضارع وحده وانما يتعين بعض المعاني بانضمام المقام كما ان يتعين استمرار الامتناع
وعكسه انما هو بحسبه ولا شك انه لا يعني لا استحضار صورة انتفاء الروية في لو ترى كما لا طائل
في استحضار صورة الاحسان في لو تحسن فتدبر ولا تلتفت الى ما يقال من انه جعل لو في
لو ترى للتمني دون الامتناع لان لو التمني لا تحتمل الماضي فلا حاجة الى التاويل قوله كالمنفي يا
هو لو ان بمعنى قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا وقوله يتحاورون بتكلمون الخالات
اشارة الى قوله يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم
لكنا مؤمنين الخ وكانه اكتفى بذكر صدر في المجرمين والظالمين عن النوعين لاستحضار صور الحالين
على انه انه قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب فان كما في واستنا الذي ارسل الرياح استحضار الذين فيه
فان قوله تثير لفظ الذات تثير بدليل فسقناه لان الماضي لا يكون منافيا في المستقبل والقرع محركين
جمع قرعة وهي قطعة من السحاب رقيقة والتقدم قبل المطر وسبب انصافها الذى انتقاله
بعض بعض تلك القزع الى بعض التظم فاد يقام تاخرى اى تكون ادلا في قزع متفرق وتقام تابيا
يعقد ان يعترض تلك ما تحاياها انها الى اسر الكاتب بعضه بعض قوله وانه اى العدول عن الماضي
الى المضارع لا استحضار الصورة وهو المسمى عند النحاة بحكاية الحال الماضية قوله بان فد
بدل من قوله بما لا قيت في البيت بعينا وهو الاسم يتبع بتيانا يحم ما لا يتبقه الخ
وهو موضع والقول من السعال وكل ممكن يتبع عند العرب غولا قوله اى شرع كما ياتي
والشهب الفلاة والصحيفة المرضى من الترك متى الضحيان المستوى قوله اى سقطت
صريعا اى القاه على الارض واحكم ولم يرتفع بعجالة لم يعني القول وانه عن منه يعني الجميل
من يه يجبه الى نحر والفم في اليدين للاختصاص او يعني على وفي حفظه من اليمين بما بان
تقلب كلانا يقصد ان الغير اخر سوي فجئني فلما انكان شدوة شديد نحو كلا فما سرت لها لكن تصغير الها لكن
النصو المهزول وانشق اجلد واهوت كمن بالسيف ان اراد شيئا به فاقتربها اى ضربها والضمير
للغول ولعلمن يرجع الى رد البيت الاول قوله من هذا القبيل اى من العدول الى المضارع
لاستحضار الصورة قوله واستلزم عطف على لزم او استلزم الاول اوالثاني وما عطف ايضا ضمير الحرم
اى واستلزم لزوم كون جملتيها فعليتين ان محل انتم ينبغي ان فاعل فعل محذوف لا مبتدأ وخبر
فيكون لكون لو داخلة على جملة فعلية قوله لما يعرفه كما انه لتاكيد فيه بحث لانه لو كان من قبيل التكرير
للتاكيد وكان الحذف بعد الاختصار كما ذكر لم يلزم الحذف ثمرة ان احد من المشركين استجارك
فالفعل بعد ما عليه جمهورهم ان المقصود الابهام ثم الحذف ثم التفسير ولا يجوز الجمع بينهما وقوله
لولا لا ضمير عليه ورد وبان كلمة الشرط تدل على الفعل المطلق وهو لفظ يكون يدل على خصوصه

لكنه لازم الحذف

وكلامه مثل في ذلك للغير الذي هو انتم على حيس فتوات سوار الطعنة الان تعال انواله انتم لا احيا لي تقديره
فلولا انا على محو وقف قوله منفصلا حال من المستتر في البدل الراجع الى الحصر او مفعول ثان على معنى الاعمال
بمعنى الجعل وقد قال لا حاجة اي خلف الانفصال بل يصله لو تكلمون انتم يكون فحذف يجعلها الضمير مرتبطا
ويلي تاكيدها عليها مع شرحها وكما سلفنا التزام ركن الحذف بلا ضرورة وكان العدول الى المضارع
اي تكلمون لاختيار الصورة وهذا المبرد والى انا لوقد سنوق المستقبل يعني انه كان الطلبو العلم
لو بالصين واباحي بكم العلم يوم القيمة ولو بالشفعا وعلى هذا جاز ان يحمل لو هنا على الاستعمال
اي ان تكلمون تخلوا اخطر الفائدة وذهب صاحب الكشاف الى انه لما حذف الفعل منها برز الكلام ضمير
المبتدا والخبر فانه والاختصاص كما نبين صرح المبتدا والخبر مثل يا سعيد شيء ... المغني
ان الكتب هم المختصون بالشح البليغ قال ... الى الطايف التي الذكرت في مباحث تقسيمه
الفصل بالشرح المتعلقه تعالى تعلقل ارتاق التجار ان دخلوا يجوبفهم ومعرفة والتراقي جمع الترقوة
... المراد اعلم السر ... عن الذهاب الى ... وكانه ارادوا الراضيه الذين انقطعوا
الى اجر تعليم العرف كاشار من علم المعاني والملام في قوله وبلغ متعلق بلا يتم يريد ان مسايل علم
المعاني باسرها ما لا يحيط بها الا طرح ... لانها مسنوجه من تتبع خواص التراكيب ويتوقف
ما بها من لطايف النكت منفصلة على وجه يحصل به قاعدة كلية في مسئلة من علم المعاني ولا شك ان
احوال التراكيب غير منحصرة فلا يمكن لبشر ان يطلع عليها ويتوقف جميع لطايفها في مستوعب جميع القواعد
المتعلقه بجميع ... من مسايل علم المعاني بعضها بالقوه لم يحصل ... الراضيا فيها ولا ...
اللطايف التي ... الا مسنوجه ... بل علم المعاني محيط بجميع مسايله وتفاصيل لطايف التراكيب
مما ... تلك المسايل ... ولا يدخل ... الا ... علم ان ... كان علم
المعاني لا يحيط به الا علام الغيوب كذلك ... المقصود الاصل منه ... العلم ... القران ليس
حاصلا بتمامه الا لله تعالى قوله هذا الفن اي الفن الثالث ... ثم ... ومعرفة ...
من ... ولا ... المستوعب ... الكشف ... الداية ... قوله الكاتب ...
اي ... متعلق بالكشف ... في باب ... اي ... والتشوق ... من ...
الفصل ... فوقها ... ان ... بين ... فان ان ... ثم ... غيرها
... العصيل ... والا ... جمع ... وهي ...
من ... متعلق ... ذكر ... الكشف ...
من الصفات ... كذا ... مستقلا اي ... في الاشتغال ... العلم ...
الى العلم المنفصل فان ... بالترسل من ان ياتوا بسورة من ... لا على الاعجاز
وعلم المعاني والبيان يتوصل الى تفصيل ذلك الاجمال وبعلم ان اعجازه لما فيه من النكت واللطائف
الخارجة عن طوق البشر وحاصل ما ذكره ان ما ... من الفن الثالث لا ينبغي ان يفارقها ... والاعتكاف
كما شبع الله الذي طبع ... وخاطره ... مستوعب ... في ... الاخرى ... على ...
... النظم ... والنوز ... وتعرب ... على الفن ...

قال الفن الرابع قوله ويجوز جر مبتداه ان ليس ... والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد
والمباينة والتوسط بين معنى الجملتين تعتبر ثبت في ذهنك على وجه ... الى الكمال
وقوله لا يجد اما صفه لموز او حال من المستتر فيه او قرنا ان وفاعل ليس اما ضمير راجع
الى الاتحاد على التنازع واما ضمير الشان والاتحاد ... لامتناع دون الامكان
لئلا يتوهم الامكان الخاص فيخرج عنه ما كان واجبا من هذه الاقسام تعالى
زيد وعمرو لهذا اخذ كل منهما صاحبه الحاله والارتباط مهنا مصدر المبني للمفعول ...
او ... كلاهما ... والاستحكام بكسر الكاف من استحكم الشيء صار محكما والاواخي
جمع آخية ... به الدابة ... قطعة حبل ... ثم ... منها عروة يشد اليها
الدابة والمراد بالاواخي جهات الارتباط قوله ولان ... عطف على تجاوز والوشايج
جمع وشيجة وهي عروق الشجرة ... على القرابة المتشابكة ولان يكونا ... فلينا
بين من الاتحاد والمباينة والاخرة ... عطف على ... او غيرها
وهناك اشارة الى بين الجملتين قوله فيتوسط بالنصب عطف على يكونا بين الاوليين
الذين من الحالة الاولى اي ... الاتحاد والحالة الثانية اي هي المباينة لذلك الى ... بينهما
من ... والاتصال بوجه ما ومحصول كلامه ان بين معنوي الجملتين
... اما كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما قوله وهو ترك العاطف
ذكره افراد الفن الرابع اي الفصل والوصل لانهما صارا بمنزلة اسم واحد مخصوص
وقدم الفصل الذي هو ترك العاطف لانه الاصل ولان مداره على جهتين من تلك
الجهات الثلث اي الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة هي التوسط ...
لا ... في المدارية ... التوسط او القطع كالوصل لدفع الايهام مع المباينة
والفصل للاحتياط مع التوسط قوله وكذا ... ولاطها ... ان مدارها
ايضا على هذه الجهات فان الغالب انه اذا كان بين الجملتين من الاتحاد والتباين
ما ... بعضها عن بعض ... الى الجمل والا فلا ... ان المدار على
وجود القرينة وقصد الاختصار وما ... من النكت ... على الجهات
المذكورة ثم العلة في الاعجاز ... الجمل ... كانت او ... وقد يحصل بحذف
المفردات ايضا ... ايضا ... بالنسبة ... اختصاص ... باثناء الكلام قوله
وانما ... هذه الجهات ... البلاغة اي ... به بلاغة المتكلم فان يطبق فيها
الفصل ... كمال بلاغته ... الذي ... الذهب ... جودته من رداءته
ومنتقد البصيرة اي الموضع الذي ينتقد فيه البصائر ويعرف جيادها من زيوفها
والتفاضل موضع تفاضل الاشياء بعضها على بعض والمعيار والميزان يعرف به
العيار والمسبار الة يعرف بها غور الجرح ومقدار عمقه والمنجم المظهر من نجم النبت
اي ظهر والمنجم موضع النجم من عجمت العود اذا عضضته لتعرف صلابته من رخاوته

والجلا بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته والصداء بالمد والقصر مصدر صدئ الحديد
بالكسر اي وسخ واسود والقدح السهم قبل ان يراش والمعلى هو السابع من قداح
الميسر وله النصيب الاعلى اي ان كل نتيجة المرة عطف على القدح والابداع الاختراع
والوشي النقش قوله كنحو ان تذكر الى الجمل تشبيه للتغيير المذكور مع مساهلة في
في المعاني والمراد كنحو ان توقف الجمل في اي موضع تذكر معاطفه وفي اي موضع
تذكر غير معاطفه وانما كان تمييز موضع العطف عن غير موضعه هو الاصل في الفن
الرابع لان المقصد الاعلى منه مباحث الفصل والوصل لكثرتها ودقتها وهي مبنية
على ذلك التمييز المحتاج لخفائه الى مزيد اعتنائه بشانه واما مباحث الجملة الحالية والايجاز
والاطناب فكالتابع للمقصود بالذات قوله وانه اي العطف التمييز وتمهيدا للاول
بيان الاول ان التفاضل بالعطف انشئ بالتمييز الثاني قوله فيما بعد واما كونه وسيط
الواو من جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما يعرف ما تعاطفه لا تعال رجوع التمييز
الى العطف يستلزم استعدادا لقوله اعلم ان موضع العطف الخ لانا نقول لما تبين ان
العطف في اي موضع يجوز وفي اي موضع يمتنع وانكشف احوالها فقد حصل تمييز مواضع
العطف عن غيرها فلا استعداد الى واما ذكر القصد الى التمييز البعيد حيث قال فيها
سوان يقصد العطف بينهما بناء على انه اراد بالعطف الذي حكم عليه بانه نوعان معنى
المصدر المبني للفاعل ولذا قال تمهيد موطئة اصول ثلثة ولم نقل بعمدة اصولا ثلثة ولا تشكل
ان العطف بهذا المعنى بعض القصد فقد صرح بانه ضمنه قوله ان العطف في باب البلاغة
اي العطف المطابق لمقتضى الحال بعمدة موطئة اصول ثلثة واما العطف الذي يقصد به
صحة التركيب وتادية اصل المعنى فلا حاجة فيه الى الاصل الثالث اعني كونه مقبولا الا ان وجه
قوله الموضع الصالح اي من حيث الوضع انما اعتبر الوضع لان المرجع لم يكن الوضع
حاكيا للعطف الى معاني حروفه يجب الوضع فالموضع الصالح للفاء ان يكون المعطوف
بعد المعطوف عليه بلا مهلة لان الفاء موضوعة لذلك والموضع الصالح لثم ان يكون هناك
مهلة وهكذا القياس في باقي الحروف وفائدة العطف ما ترتب عليه من كون الثاني من الاول
على الارتباط الذي يقتضيه معنى الحرف سواء تشاركا في معنى اعراب او لا ووجه كون
العطف مقبولا عند البلغاء اما في الواو فان يكون بين المعطوفين جهة جامعة واما في
غير الواو فان يكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة تقتضيها معنى العطف قوله وانت
لو اتقنت معاني الفاء سيأتي في باب القسم الاول من الترتيب هو العطف بغير الواو قوله
على معنى محصل اي معتبر مقصود في نفسه يستدعي ذلك المعنى من المحل مبينا مخصوصا تشتمل
ذلك المبين على طرفي العطف وكونه مقبولا في ذلك المبين فالاصول الثلثة مرتبة في
العطف بغير الواو لوجود ضبط معانيها الوضعية بخلاف الواو فانه يدل على معنى مبهم غير
مفصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة فليست

الاصول الثلثة متحققة في الواو لعدم ضبط معناها الوضعي قوله وكذلك اذا انتفت مرتبة الترتيب
القسم الثاني من الترتيب هو العطف بالواو واذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب
وتحصيل ما ذكر من بيان فيه ان الاعراب صنفان اصلي وتبعي منحصر في خمسة والصنف
الاول ليس موضعا للعطف باي حرف كان لفوات شرط العطف فيه اعني تقدم متبوع
وكذا اربعة من الصنف الثاني ليس شيء منها موضعا للعطف اما لفقدان ذلك الشرط حكما
كما في البدل فان المبدل منه في حكم الساقط واما لفقدان ما تقتضيه الواو من التغاير
بين المعطوفين كما في الوصف والبيان والتاكيد فتعين ان موضعه هو الخامس
من الصنف الثاني وقد تحقق عندك ان كل واحد من وجوه الاعراب دال على
معنى فاذا كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر فائدة العطف بالواو اعني المشاركة
في ذلك المعنى ومع ذلك فقد تمهد كل الاصول الثلثة اصلان موطئة موضعه وموطئة فائدته ثم اذا
وثبت ان شرط مقبولية العطف بالواو هي الجهة الجامعة بين المعطوفين فقد تمهد كل
الاصل الثالث واستبان ان الترتيب ولزم حول التفصيل كلامه قوله وانتفت ان
الصنف الثاني اي الاعراب التبعي منحصر في تلك الانواع اي لا يوجد الاعراب التبعي
الا فيها فلا حاجة الى جعل الاعراب بمعنى الموجب ولا الى تقدير مضاف على معنى انه ذا
الصنف الثاني منحصر لكون تلك الانواع اقسامه قوله واتباع الثاني الاول فيه شايع
لان الاتباع المذكور ليس من تلك الانواع بل هو العطف بالمعنى المصدري والمعدود
في تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف وكانه عدل عنه لئلا يصير قوله فيما بعد لما
هو ضمه النوع الخامس عبر ان يقال موضع العطف هو المعطوف دون باقي التوابع
وايضا فما ذكره دلالة على ان كله اي حرف عطف ولهذا اكثر فقال بتوسيط حرف قوله
وعلت كون المتبوع عطف على الغنت في قوله وكذلك اذا النعت وانا اورد في المعاني
السابقة الاتيان لكون تلك المعاني متحققة اي محكم بها في علم النحو بلا شبهة ولا حاجة الى
بيان وعدل عنه هاهنا لان كون البدل منه في حكم المنحى والموقوف عند اتعلم مما وقع في
عبارات النحاة من ان البدل في حكم تنحية المبدل منه اي بعضه وازالته مع ان كلامهم
هذا ليس بجاري على ظاهره بدليل صحة قولك رايت غلام رجل ضاحكا ولو كان المبدل
منه في حكم الساقط بالكلية لخلا الكلام عن العائد الى المبتدأ بل ارادوا به ان العمدة هو
البدل وما تقدمه توطئة له فكانه في حكم الساقط قوله والموقوف بصريح بل في تسمية الغلط
وذلك لخروج الكلام من ان نعدها … بلا روية فان المتكلم يأتي بتصريح بل انه
ذكر الاول بتعمد الا انه اضرب عنه واعرض والمقصود هاهنا ان يقال ان لفظ البدل
معناه بحسب اللغة ما يقوم مقام الشيء وذلك انما يتصور اذا كان الشيء متروكا في
حكم المتروك ففي تسميته بالبدل اشعار بسقوط المبدل منه فاذا انضم اليها نحو تسميتهم
باقي الاقسام بحكم الاضراب في القسم الذي يخذنه اطراح المتبوع علم ان الكل في حكم الطرح

سقه به بل واما ما قال من ان اقسام البدل منحصرة في اربع وبهان الاحكام فمحل نظر قوله
وعلله في الوصف عطف على علله السابق وهذا ايضا حكم يعلم بالتامل في هذه التوابع فاما
ثلث ان اريد الاتحاد في المفهوم فذلك في بعض صور التاكيد والبيان وان اريد الاتحاد
في الذات فهو لا يمنع من صحة العطف كما في الصفات التي تعطف بعضها على بعض فكما ان
تعاطف الصفات لانه لم تقصد بشيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة
بخلاف الموصوف والصفة فان مابه الاتحاد مراد بالاول قوله ثم رجعت عطف على لا تعقب
وعلى اي اذا رجعت بعد ايقانك وعلمك بما تقدم الى ما ملك تعقيب ان منع الواو انما يج
بسند هو المغايرة من معطوفيه لولا انقال مخرج من البين ونفسه قوله حصل لك جوابا لشرط
الذي سولت انفت ان الاواب وما عطف عليه وثم يذهب عليك عطف على حصل لك قال
ذهب عليه كذا الفاعل عنه والامثلة الثلاثة من قبيل الصنف الاول بناء على انه زيد
فاعل جاد لا عطف على مستتره وان عمرا مفعول عرفت لا عطف على مفعول مقدر وكذا الكاف
في راكبا واما نحو قوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فيشارك الصنف
الاول في انتفاء تقدم المتبوع في الصنف الاول معدوم ومهنا موجود والكل يلزم عدم
النظير انه جوز بان لا يوجد له نظير وان وجد على قلة كقوله ثم اشكيت لاشكاك وما كنت
فتي يستحيا زاويتز على قدر ولا يخفى عليك ان كلامه هذا يدل على امتناع تقدم التوابع في السعة
وذكر المحققون من النحاة ان تقديم المعطوف جائز بشروط ثلاثة الضرورة وعدم التقدم
على العامل وكون العاطف احد الحروف الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا
وقد قال جاز ان تعطف ورحمة الله على ضمير السلام المستتر في الظرف بلا فصل بالتاكيد
على سبيل الشذوذ قوله واما نحو قوله عز وجل واياي فارهبون تريد ان المعطوف
عليه اذا كان مقدرا بعد ما على المعطوف لزمه ان توجد هناك لان العطف تنازعا لان
المقدر كالملفوظ فقوله فارهبون دال على عامل اياي اي اعني ارهبوا مفسر له واياي
انفصل ضمير المفعول لتقدمه على عامله لاجل التخصيص وعطف المفسر على المفسر بالفاء ولان
المراد وارهبهم بعد رهبه وصح كونه مفسرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعي وقد تعالى
اراد انها انما هما من حيث ان حق المفسر ان يذكر عقيب المفسر كالتفصيل بعد الاجمال في نحو قوله
تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم على ما هو المشهور والواو في واياي لعطف عامله اعني
ارهبوا على قوله تعالى واوفوا بعهدي والذي يعرف لمن علم النحو سوا الاضمار على شريطة
التفسير فقد عد هذه الاية من شواهد الاضمار واما نحو قوله تعالى اوكلما عاهدوا عهدا نبذه
على الذكر حيث انهم اذا اما وقع انتم به ما دخل فيه همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم
فقد قيل عطف على مقدر كما افادنا وقيل عطف على ما قبله من الكلام الا انه لا دخل الهمز
من المعطوفين فقصد الى معنى التوبيخ وكون في المعطوف اما باعتبار اجتماعه مع المعطوف
عليه او ترتبه عليه لجهله او بلا مهلة قوله المستوى فعلا مدلولا على معنا بمعنى ان حرف

كما في العام

الاستفهام

الاستفهام يستدعي فعلا مطلقا فلا بد لخصوصية معناه المحصل من قرينة اخرى في سياق الكلام والمانع
الموانس نظرا الى تعدد الموارد الذي اشار اليه بلفظ نحو وفي قوله وهو الكفروا استحقوا لان
الفعل الذي حذف مع فاعله هو كفروا الا الكفروا والذي عطف على كفروا هو الفعل العامل في
كلما عاهدوا اعني نبذه فريق منهم قوله وحصل لك ايضا عطف على حصل الاول قوله
وليس واحد منها موضعا للعطف بالواو انما يختص بالواو وان شاركه في ذلك الفاء وثم
لانها المقصود بالبحث في هذا المقام ولان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف بالفاء
او بل كقولك اعجبني زيد الا حسنه وجاءني اخوك اي زيد بل جاد زيد واما الشرط
العطف تقدم المتبوع وشرط منع العطف بالواو المغايرة بين المعطوفين واما لم يجعل
المغايرة شرطا لمنع العطف مطلقا احترازا عن العطف باي قوله وانما هو منعه النوع
الخامس اعني اتباع الثاني الاول في الاعراب بلا عاطف قوله واما نحو قوله عز اسمه
وما اهلكنا اشار به الى جواب نقض يرد على ما ذكر من ان الوصف ليس موضعا
للعطف فان قوله لها كتاب جملة ظرفية او اسمية وقعت صفة لقرية مع وجود الواو بينهما وتوجيه
الجواب ان نكل الجملة حال من قرية لا وصف لها وانما جاز الحال من النكرة بلا تقدم
الحال عليها لانها بسبب وقوعها في سياق النفي في حكم الموصوفة لانها المعنى على قرية من القرى
وحمل قوله ولها كتاب معلوم على الوصف يجعل الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف على ما
في الكشاف ليس بشيء لانه لم يثبت واو بهذا المعنى واعتذر البعض لصاحب الكشاف بان
ما ذكره سهو منه ولا عجب فيه للانسان لانه ذهول يزول باونى تنبيه والبشر لا يخلو عنه
انما العيب في الخطاء وهو ان تستفزه العوارض لما فيه للحق فلانه تزول سريعة وقد قال تكرر
الكشاف حمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو ثم الظاهر ان قوله تعالى
وثامنهم كلبهم صفة لسبعة كما شهدا قوله اعني ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم والضالين
سبعة في حكم الموصوفة تعين حمل على الحال اتفاقا ولا شك ان منع لا يجيء بناء على
الصوف وباب المجاز مفتوح فليحمل هذه الواو وعليه تاكيد اللصوق الصفة بالموصوف
فيكون هذا ايضا فرعا للعاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية ويؤيده ما روي
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال حين وقعت الواو انقطعت العدة اي لم يبق
بعدها عدة عاد يلتفت اليها وذلك لان المبالغة في تحقيق هذه الصفة لموصوفها تدل
على ان هذه العدة هي الصواب قوله ويؤيده ما ذكرت رضي الله عنه اي في هذا الفصل
فانه ذكر هناك انه يجوز ان يكون حال من النكرة بلا تقدم لو كانت مع الواو لعدم الالتباس
بالصفة كقولك جاءني رجل وعلى كتفه سيف فاذا كانت النكرة مسبوقة بالنفي كما في هذه الاية
كان ذلك ادخل في الجواز قوله ثم اذا اختلفت ايضا شروع في تمهيد الاصل الثاني
في الواو فكلما اذا مع ثاني جزءها معطوفة على نظيرتها في تمهيد الاصل الاول وقوله بوقوعه
المطلوب موضعه وهو فاين به بدل اشتمال من اصلان لان الاصلين هما الموقع

كما كالتاكيد اللفظي بتمامه

والغايتين لا يوقفنا على الاسرار الى قوله والعطف في باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلثة احدها الموضع
الصالح الخ قوله فاذا وقفت شروع في تمهيد الاصل الثالث في الواو وانما اختار وقفت على عرفت
وعلمت تفننا في العبارة وتنبيها على ان ما تقدم اما تنقيح في علم النحو او معلوم مما ذكرته بانك و
انما وجه القبول في العطف بالواو اخ الجمل جامعة فانما يعرف بعلم المعاني كما سنفصلها واقوى واتم
من المفردات وان كان الكلام في عطف الجمل شعارا بان اشتراط الجهة الجامعة في عطف المفردات
ايضا وانما قال اوكلا بعد شوتا نا محدثة نظرا الى قد ذكر كل ذلك وناسب كلها وقد يقال كلها
بالكبير والسماء مع المذكورات السابقة توجب لتانيث بخلاف كل ذلك فانه بسند الى
مذكر قال واما توسيط الواو بين جمل لا محل لها من الاعراب يعتمد فيما تقدم قطعا مذكور
غير محتاج لكن مرادنا ان تلك الاصول الثلثة غير محتاج ههنا بتمامها وذلك لان فايدة العطف
بالواو في لا محل لها غير ظاهرة ولهذا اشكل ان الواو فيما سبق اهو من اللفظ فقط وكذا
مو منفصل المعلوم في النحو انما بحكم المفردات بلا اشتباه ونظرا ايضا فيما هو في حكم المفردات
من الجمل التي لها محل من الاعراب على طريق المقاربة بادنى تامل دون الجمل التي لا محل
لها من الاعراب وسوال عدم كون الاصول محتاج مع الشرط والتسبب اي ان دقة مسلك
هذا التوسيط قوله وما قصر عاقليها اي رب قصر البلاغة على معرفة الفصل من الوصل الخ
وان اجدا انفع العبر عطف على انه فهم من هذا الفن يجري منه مجرى الشرط اي موافقته
كالعقبة العليا فلا يتجاوزها الا من خلف الفنون الاخرى التي هي كالعقبات السفليات
قوله واعلم اي اذا انا ملكت تريد توسيطه بعيد عما تخف في التركيب وفاعل ترتب ضمير مصدر
تاملت والباء في بحيث الخ متعلق بترتب على بعض الطرفه وفي بادني تنبيه متعلقه ايضا
على بعض الاسعافه وفي باذن الله متعلق بلا يخفى قوله وسوال لعل السبب سوال الكلام
في زيد قائم وعمرو ذاهب لكه العارية عن العطف عليها اشار الى فوات شرط العطف سواء
كان بالواو او بغيره الخ تقدم متبوع على المعطوف اما لفظا او تحقيقا كما اذا قطع الجملة
على ابعدهما او حكما كما اذا ابدا بها من جملة اخرى سابقة عليها وتنزيل الجملة الثانية من الاولى
منزلة نفسها اشار الى فوات شرط من الخ هي شرط العطف بالواو ولم يذكر الصفة ههنا
لان الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة وذلك لا يتصور في الجملة اصلا فالموضحة
لما قبلها تجعل بيانا لا وصفا وانما ذكر الصفة فيما تقدم لانه جعل البحث هناك مساوا للعطف
للمفردات كما يدل عليه عنوانه لجهة الجامعة لعطف المفردات على ما اشرنا اليه واسقاط
الجهة الجامعة من الجملتين اشار الى فوات شرط كون العطف بالواو مقبولا عند
البلغاء فان قلت قوله لكمال انقطاعها عنها متعلق بقوله لم يكن بينهما وبين الاولى
جهة جامعة فقد علل انتفاء الجهة الجامعة بكمال الانقطاع والامر بالعكس قلت هو
متعلق بما يفهم من قوله لم يكن ايضا موضعا لدخول الواو فان قلت كيف جعل ههنا
وجه القبول راجعا الى الموضع الصالح الذي هو الاصل الاول مع انه علم فيما سبق

اصلا فان قلت لما قيد الموضع الصالح هناك بكونه من حيث الوضع لم يتناول وجه القبول
لانه من حيث البلاغة واطلقه ههنا فتناوله وعبر بكونه اصلا ثالثا على التفصيل السابق
لا اتصال كمال من الانقطاع فقد يكون لاختلاف الجملتين خبرا وطلبا ولا يتوهم ان ههنا اصلا
لا انا نقول لعله اراد بالجهة الجامعة ههنا المناسبة التي تعم الجامع العقلي والوهمي والخيالي
وغيرها فكانه قال ليس بينهما مناسبة جامعة ولا شك ان الاتفاق في الخبرية او الطلبية
من المناسبات الجامعة فبنفيها ونفيها كمال الانقطاع بنوعيها قوله والا تكون اي
الجملة موضعا لدخول الواو لو توسطت من كمال الاتصال وكمال الانقطاع منفية الى
الجملة الاولى وهذا اي قوله فيما سبق انما هو خمسة النوع الخامس واعلم انه لم يتعرض
للاصل الثاني اعني فايدة العطف بالواو ههنا اي في جمل لا محل لها من الاعراب
مع كونه اولى بالتعرض لعدم ظهوره كما ذكرنا فنقول فايدة العطف بالواو فيما لا محل له من الاعراب
هي التشريك واجمع من مفهومي المحكمين في التحقق بحسب الاوقات فان قلت اجتماعهما
واشتراكهما وذلك التحقق معلوم بدون الواو ولولا لما تجليتين على تحقق مفهوميهما في
الواقع فيجتمعان قطعا قلت ما ذكرته انما هو بدلالة عقلية ربما لم تكن مقصودة
فبالعطف بتعيين القصد الى بيان الاجتماع ويتقوى العقلية بالوضعية ويندفع بعضا
توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية قوله ولكل من هذه الانواع اي القطع
والابدال وكمال الاتصال بالايضاح او التاكيد وكمال الانقطاع والتوسط بينهما
وضمير ورودها لهذه الانواع والمشرع طبق ورتبه راجع الى ورودها وهناك اشار
الى اقتضاء الاحوال وفن البلاغة حال من درجة وجوز تعددها توسعا وضمير شارطها
للكلام قال واما الى الصفة للقطع بين او لا الاحوال المقتضية للانواع المذكورة
باسرها على وجه كلي ثم تعقيبها بامثلة كثيرة لكل واحد منها لتكون لك عودا الى التامل في هذه
الاحوال وتفصيلا تامة تنكشف لك عنها غطاؤها وذلك لمزيد غموض هذا الفن ودقته
كما مر قوله لا تريد ان تشركه اي الثاني اي تجعل الثاني شريكا للكلام السابق في ذلك
الحكم فالضمير مفعول ثان بشبهه المعنى قدم على الاول لاتصاله بالفعل نحو اشركت
زيدا عمرا اي جعلته شريكا له قوله فتقطع بالرفع عطف لا تريد ولا يجوز نصبه
جوابا للنفي وكلمة ثم في قوله ثم ان هذا التراخي في الرتبة فان التفصيل اعلى رتبة
في البيان من الاجمال وفاعل كان ضمير الشان الذي تعبر عنه بوجد وانما قال قبل
الكلام السابق لان غير المشتمل على مانع لو كان متاخرا من السابق المشتمل عليه
لم ينقطع لان المتبادر هو العطف على ما ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب وعلى هذا
فقوله وذلك اذا كان لا توجد معناه ان لا توجد هناك كلام غير مشتمل على مانع
لا قبل الكلام السابق ولا بعده قوله كالمورد هو على صيغة اسم الفاعل على ان
الكلام بسبب كونه منشأ للسوال كانه يورده والتقييد بالتحري زيادة توضيح

قوله فينزل ويطلب بالرفع اي فيه ينزل لما دنصبه عطفا على يكون وقوله فينقطع بالرفع فلا يجوز
نصبه اذ ليس من تمام الحالة المقتضية للقطع بل هو مقتضاها اي فينقطع هذا الثاني عن الكلام في
لذلك اي لطلب وقوعه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع قوله بالفحوى حال من السؤال اي تنزيل السؤال
بدلالة الفحوى فان قيل تنبيه السامع على موقع السؤال انما يكون بالقطع واما اغناؤه
عن السؤال وعدم سماع شيء منه وعدم انقطاع كلامه فحاصل على تقدير العطف ايضا فكيف
يجعل جهات مقتضية للقطع اجيب بان النكت المذكورة ههنا جهات مقتضية لتنزيل السؤال
بالفحوى منزلة الواقع والقصد الى جعل الثانية جوابا له لا لترك العطف فان علة المحذور
له ثم بالفحوى ايضا فان تلك الثلاثة حاصلة على تقدير عدم التنزيل اعني على تقدير
العطف وتوضيحه ان ذكر الثاني عقيب الكلام السابق سواء كان معطوفا عليه
مرتب عليه تلك المعاني واذا عطف لم يكن هناك تنزيل تلك الظاهرة اذا لم ينزل
السؤال منزلة الواقع لم يذكر الثاني وليس مستقلا الا ان ذلك التنزيل انما يجوز منه السامع
على موقع السؤال واما الاغناء مع ذلك انتفيه الي فلا اشكال واما في تقليل اللفظ
للتقييد لا للتسمية كما يرشد اليه قوله وهو اي تكثير المعنى بتقليل اللفظ بتقدير السؤال و
ترك العاطف فان تقدير السؤال اشارة الى تكثير المعنى وترك العاطف اشارة الى
تقليل اللفظ قوله او غيره ذلك عطف على تكثير المعنى اي والقصد الى غير ما ذكر وارادة نحو ما
في هذا السكوت مانزل لاجله السؤال منزلة الواقع وذلك كالاستغناء بتنبيه السامع
لموقع السؤال واوقع ظهور السؤال بحيث يستغني عن ذكره والقصد الى بسط الكلام
بعد بتكرار الجواب المتوقع على تنزيل السؤال منزلة الواقع قوله ويسمى النوع الاول
قطعا والثاني استئنافا لم يرد ان نوعي الحالة المقتضية للقطع يسميان قطعا واستئنافا
كما يوهمه ظاهر عبارته بل اراد ان نوعي القطع الحاصلين من ذينك النوعين يسميان
بالقطع والاستئناف تسمية النوع الاول من تسمية الخاص باسم العام قوله وابدال
عطف على تمام المراد نحو اي نسبة مجرى التفسير على طريقه قولك اعجبني زيد وكرمه كانه قيل
غير وافي ابرار تمام المراد قوله مطلوبا في نفسه ان يكون مطلوبية بالنظر الى ذاته لا
بالنظر الى صفاته كونه شيئا والقطيع ان المنبوه والتعجب مما ينبغي ان يعتنى به
هو اعتناء بسببه والتلطيف مادق ورق قوله او غير ذلك عطف على المنصوبات يعني به
مثل التعظيم والتكبير والتحقير لله عنها شان المراد قوله فيوقع بالنصب
عطف على يكون نحو من تمام الحالة المقتضية للابدال لان نية استئناف القصد الى
المراد بمجموع القصد من مزيد الاعتناء بالشان يجوز مقام الابدال عن مقام
البيان لانه ليس فيه الا مجرد القصد الى ازالة الخفاء قوله لنظائره مثل ان يكون
للسامع غفلة او شبهة او توهم تجوز او سهو او نسيان او خلاف في قول او نحوه
موتر قال واما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ما بين الجملتين فهي ان تختلفا

اوليا

خبرا وطلبا مع تفصيل موقوف في الحالة المقتضية للتوسط وذلك التفصيل هو ان لا يكون المقام
مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الطلب معنى الخبر وعكسه فان المقام اذا اشتمل
عليه لم يبق بين الجملتين كمال الانقطاع لزوال ذلك الاختلاف واما لم يقل مع تفصيل
يأتي في الحالة المقتضية للتوسط لان المذكور هناك ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الا
فالقيد المعتبر ههنا موقوف على ما ذكر هناك قوله او ان اتفقتا خبرا فان لا يكون بينهما ما يجمعهما
اقتصر على الخبر ولم يقل او طلبا لان الكلام في القانون الاول والقياس الظاهر في
هذا المقام ان يقال او ان لا يكون بينهما ما يجمعهما عطفا على ان تختلفا خبرا وطلبا الا انه
عدل عنها الى ما في الكتاب تنبيها على ان عدم الجامع انما يعد سببا للانقطاع اذا كان
~~مع اتفاق الجملتين في الخبرية وذلك لان اختلافهما خبرا في الخبرية وذلك لان اختلافهما~~
وطلبا سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث لو اجامع عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال
ح اجتمع هناك للانقطاع سببان جاز ان يعتبر مجموعهما او احدهما فلذلك جعل الاختلاف
سببا على الاطلاق وقيد عدم الجامع بتقدير الاتفاق والوجه في حل تركيبه ان التقدير بعد
فاء الجزاء مبتدا وجب تكون الجزاء جملة ثم يجعل الشرطية باسرها معطوفة على الاسمية الواقعة
بعد فاء جواب اما فيصير التقدير هكذا او ان اتفقتا خبرا في ان لا يكون ومع سقط اللفظ
مع رعاية تلك الغاية قوله عند المفكرة جمع العقل العقل قوة للنفس الناطقة
بها تدرك المعقولات الكلية والخيال قوة لها خزانة للصور المحسوسات والوهم قوة تدرك
بها معانيا جزئية منتزعة من المحسوسات والمفكرة قوة تتصرف بها الناطقة في مدركاتها تركيبا وتفصيلا
وما بين هم منه ان اراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل من الكليات وبالجامع الوهمي ما يدرك
بالوهم من المعاني الجزئية وبالجامع الخيالي ما يكون من صور وتسمية الخيال شي لانه
جعل كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سواء كانت كليا او جزئيا جامعا عقليا
وجعل كل واحد من شبه التماثل والتضاد وشبه التضاد ايضا على الاطلاق جامعا وهميا
وجعل تقارن الصور في الخيال جامعا خياليا وليس تقارن الصور صورة من صور ترتيبه في
الخيال كما لا يخفى بل اراد بالجامع العقلي امرا بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين عند
عند المفكرة وبالوهمي امرا بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال ذلك
ثم ان العقل لما كان يتبين من الاشياء المنسوب اليه الا هو الصحيحة المطابقة للواقع
وكان لكل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع
بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر وكان شبه التماثل والتضاد
وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم و
لما كان الخيال لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات
نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال و
الضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور اولا والاول هو الخيالي

خلاف

او الطلبية

مجملا

والثاني اما ان يكون بواسطة او بمناسبة الجمع ويقتضيه بحسب نفسه وهو العقل او لا وهو
الوهم قوله اتحاد في تصور اي في متصور كما يشهد له قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه او الخبر
او في قيد من قيوده مما يعني كالظرف والحال والمفعول والصفة وغيرها فان قلت المتبادر
من كلامه ان الاتحاد في المخبر عنه او به او قيد من قيودهما كاف في الجمع بين الجملتين واحد من
ونظائره واضح لامتناع ان يقال هزم الامير يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه قلت
لا نم ذلك الامتناع مطلقا فانه لو اقصد بيان الامور الواقعة في يوم الجمعة جاز
العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد ولو اقصد بيان وقوع تلك الامور في
الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف الا لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير
ملتفت اليه كما صرح به في شرح المفتاح قوله او تماثل عطف على اتحاد
وهذا اشارة الى تصور من تلك الثلثة قوله فان العقل تعليل لكون التماثل
مما يقتضي العقل بسببه اجتماع الجملتين عند المفكرة وانما قال على التشخص في الخارج
احترازا عن التشخص في الذهن فانه لا يرتفع واذا رفع العقل التشخص في الخارج
عن المثلين بقيت الماهية الكلية الواحدة فقد رجع التماثل الى الاتحاد والتضايف
التضايف الاجتماع ظاهر فان المتضايفين يعقلان معا سواء كانا حقيقيين كالعلية
والمعلولية والسببية والمسببية او مشهورين كالعلة والمعلول الشاملين للمعقولات
والمحسوسات والسبب يرادف العلة والمسبب للمعلول وقد يخص العلة بالمؤثر والسبب
بالغاية او بما يفضي الى الشيء في الجملة والسفل والعلو مختصان بالمحسوسات فلذلك عطفهما
باو والاقل والاكثر يوصف بهما الكليات وما يتعلق بها من المعقولات والمحسوسات
قوله فالعقل تعليل يقتضي لكون التضايف جامعا عقليا اي العقل يابى ان لا
يجمع المتضايفان في الذهن قوله وان العقل سلطان مطاع مصراع فرد من
مخترعاته وانه ما هو مقصوده وقد يقال تمام حرى ان لا تخالفه لبيب والاولى
يجب المعنى ان يتم بقولنا وان خالفه لا يستطاع قوله والوهمي هو ان يكون
بين تصوريهما اي بين متصوريهما شبه تماثل وانما جمع التصورات نظرا
الى تعدد المواد ولان الجامع الوهمي يجب ان يكون باعتبار كل واحد من متصوراتهما مع
على قياس الجامع العقلي وقد نبه على ذلك بقوله بجواز ان يكون المخبر عنه في احدهما لون
بياض وفي الثانية لون صفرة قوله فان الوهم يحتال ان يبرزهما في معرض المثلين
لكان الوهم يدعي ان الصفرة زيد فيه شيء سيزاله يخرج عن حقيقته وكم للوهم من حيل بياض م
تتوج هذا ايضا مصراع فرد كما تو وقد يلحق به كان الوهم منشاه يزيغ قوله
والا وان لم تصدقني ... ان الوهم يبرزهما شبه المثلين في معرضهما فالوهم و حد
بقوله نوقن به صدقي فان الوهم هو الذي يحسن الجمع بين هذه الثلثة مثالا بينها سود
الاتحاد لما له بسبب الاشتراك فان اشرف الدنيا بهجتها وطول ونها اشراقا

حسيا بالشمس والقمر ومعنه ... باي اسحاق لاماضيه عليها انوار العدل والاحسان و
هو الاولى حسن ايضا الجمع بين الملك والسفاح ومعنا ان الثمل له شبه كما في عدم التوقع
منهم والسفعاء منهم مع كونها شاعة متباينة غاية التباين قوله وقيل لي عطف على
عليك وقوله سواه اي سوى الوهم ظرف متعلق بقيل قدم عليه اهتماما وينوي القيد استثناء بحسن م
من ما الكشف ابيه الى اخرجها بانه يحسن وانما قال او سواه اشعارا بان بكل
واحد من القولين وافيا بما هو مقصوده لا يخفى طور صدقه في اختيال الوهم قوله
وقد عرفت حال من المثلين في قوله يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين اي وقد
عرفت حال المثلين في الجمع بالرجوع الى الاتحاد بواسطة تجريدهما عن التشخص فاذا شان و
كشفت اختيال الوهم لك اي شبه التماثل جامع وهمي قوله او تضاد عطف على
شبه تماثل والمتضادان هما وجوديان لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الاخر يتعاقبان
على موضع واحد بينهما غاية الخلاف قوله كالسواد والبياض اي كمتضادي
السواد والبياض مثلا اولا بالمحسوسات بالذات باحدى الحواس الخمس الظاهرة
ثم اعاد الكاف ومثل بجملة اخرى من الافعال البدنية واللسانية والقلبية
وقد يقال التحرك والسكون من الانفعالات والقيام والقعود من الاوضاع
والذهاب والمجي من الحركات المختلفة بالاضافة فان حركة واحدة مجي وذهاب
منبته الى شخصين والايمان والكفر يعني اذعان الحق وجحوده من الاعراض
النفسانية المختصة بالقلب وانما جعل بعض الاقوال والافعال ايمانا او كفرا لابانة
عنه واما الاقرار والانكار فقد نسبان تارة الى اللسان وتارة الى الجنان ثم اعاد
الكاف ثانيا ومثل بالموصوفات بالمتضادات فانهما في حكمهما ونبه بايراد مثالين
ماخوذين من اول الامثلة السابقة للمتضادين واخرها على ان قوله كالمتضادات
بذلك اي بما ذكر يعم الجميع ولا تخفى ان من السماء والارض شبه تضاد لا شبههما
بوصفين متضادين خارجين عنهما لازمين لهما اعني غاية الارتفاع وغاية الانحطاط
وانهما ليسا كالاسود والابيض لان الوصفين المتضادين داخلان في مفهومي الاسود
والابيض وخارجان عن مفهومي السماء والارض وكذلك السهل والجبل يلزمهما لزوما
بينا وصفان متضادان خارجان عنهما اعني الملاسة والخشونة واما الاول والثاني
فانهما وان تضمنا وصفين متنافيين كالاسود والابيض الا انه ليس بين وصفي
الاولية والثانوية غاية الخلاف فلذلك جعلا مما فيهما شبه تضاد قوله فان الوهم
ينزل تعليل لكون التضاد وشبهه في الجامع الوهمي قوله منزلة المتضايفين وذلك
لاشتراكهما في الضدية التي هي من الاضافات اللازمة لهما لزوما بينا ولذلك
ان ولتنزيل الوهم المتضادين وما يشبههما منزلة المتضايفين تجد الضد اقرب خطورا
بالبال هو الضد من ساير المغايرات الا ترى ان السواد اقرب خطورا مع

البياض من الجلاوة وكذا الجبال بين الاسود والابيض وبين السماء والارض ونظايرها
ها وذلك لان الوهم دائما في الاحتيال فان قلت لو كان سبب التماثل والتضاد
والتشبيه من امور كلية لم تكن مدركة للوهم فكيف يتصور منه الاحتيال والجمع بسببه
قلت الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان المدرك كليا او جزئيا الا ان لها
آلات تستعملها في ادراكاتها فالوهم آلة بالذات في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات
والنفس تستعمله وتستعين به في ادراك سائر الحواس ايضا ومن ثم قيل الوهم سلطان
القوى الحسية بل ربما تستعمله في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل في المعقولات
الصرفة ولاكن تحكم فيها وتحكم عليها باحكام المحسوسات فالجامع الوهمي ما اتصف القوة
العاقلة بالجمع لاجله باستعمال الوهم واحتياله فلما كان الوهم الة في هذا الاتصاف نسب
الجمع اليه كما نسب القطع الى السكين قوله والخيالي هو ان يكون بين تصوراتهما اي
بين متصورات هذه الجملة ومتصورات تلك الجملة تقارن في الخيال اي في القوة التي هي
خزانة للصور محسوسة كانت او موهومة او معقولة فان الجامع الخيالي ليس بمقتضى علاقة
مقتضية في نفسها للاجتماع او لتشبهه بها كما في الجامع العقلي والوهمي بل هو مجرد تقارن
بين المتصورات في الخيال سابق على العطف لاسباب مختلفة مؤدية الى ذلك التقارن
وقوله فان جميع ما يثبت تعليل لما يدل عليه تنكير تقارن مع اسناده الى اسباب
تنكير اعني تفاوت الصور في التقارن كانه قيل للمتصورات تقارنات مختلفة
لان جميع ما يثبت في الخيال مما يصل اليه من الخارج بطرق الحواس تكون ثبوتها
وتقارنها فيه بحسب التادي اليه والتكرر لديه لاسباب مقتضية لذلك التادي
والتكرر فاذا تادت اليه صور متعددة معا وتكرر تاديها اليه كذلك تقارنت فيه
واذا تادت اليه صورة واحدة وازداد تكررها صارت واضحة عنده ولذلك اي
ولان الثبوت في الخيال بحسب التادي والتكرر لما لم تكن الاسباب المؤدية للتكرر
على وتيرة واحدة اي طريقة معينة فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصور
في الخيالات ترتيبا اي اجتماعا على كيفية مخصوصة ووضوحا فكم من صور تترتب
وتتقارن في خيال لانعقاد الاسباب في حقه وتلك الصور بعينها لا يرى بعضها
ببعض في خيال آخر وهذا اشارة الى اختلاف الصور ترتيبا في الخيالات وكم من صور
لا تكاد تظهر في خيال وهي بعينها في خيال آخر نار على علم اي جبل مرتفع وهذا
اشارة الى اختلاف الصور وضوحا وشهرة بحسب الخيالات قوله وان احببت
ان تستوضح اي تزيد في وضوح ما يلوح به الكلام اي يشار اليه ويلقى اليك من
تفاوت الصور في تقارنها ووضوحها فحذف جواب الشرط من تحديق البصر
لشيء النظر من جانب اعتبارك اي لاجل امتحانك وتلق امر من تلقاه لقاه
استقبله وبدل من حدق وحسن فلا تحب لقاه والمعنى تلق كانا يتعدى كل له

الاراء الى قوله معدود اتكل مع ما بعده فالقول بان الكاتب هو القادر على معرفة تلق
كتاب اي خط كانه يتعدى بن كل توهم والقلنة بزمرة النجار وتسمى بالفارسية سكنه قوله
وآخر واخراى وتلق اخر وافر والركل الكثرة لا لخصوصية الاثنين ولهذا اتى بالفرد
ومال لما يلبسون اي يتقيدون ما يلبسون وهؤلاء المذكورون ارباب صناعات
مخصوصة تنزلها العرف الخاص ثم انتقل الى ذكر اهل العرف العام فقال وان كان من
اصحاب العرف والرسم فقال غيرهم ورسمهم كذا اي ما يتعارفونه ويتعودونه قابا يغضب
على انه جبركان وما علمت سترا جع الا ما هو يذكر وربما اعني من تعوده قوله تليقه
جواب ان وقد يقال شرب منصوب معترض هذا الظاهر الى واوا وجد تلق تليقه
على طريقه وانا ان فارجبون قوله فانه متعلق بتلق والفر للمذكورين سوى الكاتب
والنجار وغيرهما وجميعا حال واللام في لما تعلق متعلق بلا يستبعدون العد اي
لا يعدونه بعيدا خارجا عن القانون في عد الامور او اغرب العد الى خلاف
ما ثبت في خيالات اصحاب الصناعات الخاصة او العرف العام يستبعدوه وانكروه كما
تاما قوله وهل تشبيهات فاعل فعل يفسره ما بعده اي هل تلوت تشبيهات اوليك
والمقصود هنا بيان تفاوت الصور في الوضوح بعد بيان تفاوتها في التقارن
فيما تقدم وتلوت من جلوت العروس ونعما تحكي حال من تشبيهات اي كائنة في جملة الامور
الحكمية وتحكي جملة مستانفة وقوله سلكت طريق وركب الجدد من قبيل لجين الماء اعني اضافة
المشبه به الى المشبه والاستعار ستعار للبحر والحل للثبات على الجدد وقد حسنت ها هنا
الاستعارتان بناء على تشبيه الطريق بالسلك والجدد بالمركب قوله انتقاب المحجة
بالظلام جعل الظلام كنقاب يستر المحجة اي الطريق الواضح وجعلها وسوى الاغراء
مفعول ثان لاورثت اي اورث سوى الاغراء وفيه مبالغة حيث جعل المانع
من السير باعثا عليه والقدا حسن حيث عبر عن الجد في السير كانها بلطم خدود
المحجة بايدي اله والقيص جمع رقيصه وهي الناقة التي لها نشاط في السير كانها رقص
ونشر الظلام جناحه ومن لم روائه عبارة عن شمول الظلام للجو او سره الوجه
الطريق والقاء العصا كناية عن النزول وقوله تعالى بهم عطف على ما انقطاع
اي انكشف وذلك الغموس عن وجه خطيهم الى سيرهم على غير بصيرة تتساقط
الى الجملة الاسمية والالف للاشباع وهو ظرف لانسهم والزبى بالزاي المعجمة
جمع زبيه وهي الرابية لا يعلوها الماء ويطلق ايضا على حفرة في مكان عال للاسد
الاسد فاذا ابلغ السيل الزبيه كان غاية في الاجحاف والطغيان وقد يروى
بالراء المهملة جمع ربوة والطبيان للقوس كالثدي للمرأة فاذا بلغها الحزام سقط
السرج وذلك عند الوثب وعدم التمكن من شد الحزام وكذا المثلين نظرنا ان
لانقطاع الشيء وبلوغه النهاية والمثل الاول في تركيب الكتاب وقع حالا من المستتر

في الوقت اعني في وقت الظلماء والثاني حال ايضا من المستتر في مقاساة لانه بمعنى
في مقاساتنا خبر المبتدا ولبغي هم قوله مظلم بهيم اي خالص لا يخالطه شيء من النور فقال
فرس بهيم اي لا يخالط لونه ما يخالفه فلم تتماسكوا اي لم تتماسكوا ولم تقدروا على منع التهيم
من انبل عليه كل منهم حال كونه ناقفا تقاه وما داجاسنا بالقصر وهو النور وسناء
بالمد وهو الرفعة والشرف اعني واذا شتهر شبهه عطف على قوله في اشتبه
والعدول الى المضارع لتصوير الماضية والابريز الذهب الخالص وقوله او التفاوت
عطف على تشبيهات اي هل التفاوت فيما ذكرنا عليك سوى غير ما تلونا او يحلك
سوى غير ما جلونا واما عطف باو لان الاستفهام راجع الى معنى النفي وكلمة او لتقييد
عموم النفي كقوله تعالى آثما او كفورا اي لا تطع شيئا منهما سوى ما ذكرنا من اختلاف
الصور واما للتنبيه على ان كلا منهما كاف فيما هو محل المقصود اعني الاختلاف اما
ليقال ان التفاوت في الايراد على الوجه الذي ذكر يدل على اختلاف الصور في الجلاء
وخفاء وضوحا ايضا قوله فيما يحكيه متعلق بالاتيان لوله ومن ذوي الحرف حال من
الاذكيا وقوله احسن الكلام سعيد به القول اي قائلا على انه حال من الجواب و
كذا الحال في اخواته وقوله الكلام هو التحقيق في المعاني ونظم اللفظ هو ترتيب الالفاظ
لتضيق المعاني اللطيفة بالالي المفصلة في الحسن والبهاء والسمط هو الخيط ما دام فيه
الخرز والزائف الفاسد المردود من الدراهم والبهرج هو الردئ الباطل من الشيء
وهو بهرج تقال درهم مبهرج كذا في الصحاح وهو الموافق للنسخ المصححة من الكتاب
وقد قال النهرج اذ بالى الوجب تقال اخبثه لو اجعلته حاسبا ان جارا والكير
منفاخ الحداد يتخذ من زق او جلد غليظ واما الكور بالواو فهو المبني من الطين
الذي فيه النار سكة الفضة وخبث الحديد والذهب ما ينفي عنها من الغش و
كون الكلام كالبالي يعني وجيزا انه لكذلك على قياس قولك هذا الكلام في
معنى المدح كالدر والوجيز صفة اللفظ وصف به المعنى تبعا والجم بسكون الجيم
كثير ونم والافحام مصدر افحمته اي وجدته ساكتا والمعنى اوجدت الكلام من عيب
وجدا انه غير معيد لمعناه منزلة الساكت والتطبيس بوزن التفعيل هو الطوقة والمعرفة
بان نطبس الافهام والاراجل جمع رجل وهو القدوس في اساس والقتا جمع
دن والراوق المصفاة وتشبيه عذوبة الكلام في المفاصل ورقته في الافكار
وحدته في العقل تاثير حسن نظمه ولطافة معناه وجوده وتقريرها في نفس السامع تاثيرا
شاملا ظاهره وباطنه حتى يصير كانه نشوان والرقم النقش والدسم الا ثم استجمع الاثر
اشكل ما ستعلق والكلمة عجمة في اللسان والرمض بفتح الميم الوجع الحاد في موق
العين فان كان سائلا فهو عمص والبرود ما يبرد به العين ونحوه والعين من الاكحال
جعل الكلام البليغ لمن اعتراه شبهة كالكحل لمن به رمد قوله او سلوك او اخبار

معطوفان ايضا على تشبيهات وقوله قائلا متعلق بالقول المقدر فيما تقدم وتاخر تعالى فيه البعير
اي نفوره شذا اي النفور عن الجمهور قوله اشتبق من بجرة الاستعمال ولا فيها الثناء وقع الكلم
والتي يدور بها وقعت معارف والنقل الرتبة وكل الثنا اي جميع ما وجدت فيه او في بعضها على
نسبة للوضع والافراد فلانا صاحب التوقف الجنس قرنك التوقف في الكل رعاية للموافقة
قال ولصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا الفن اي الفن الرابع الى التنبه
والتيقظ لانواع هذا الجامع اي الذي يجمع بين الجملتين عند المتكلم لاسيما النوع الخيالي
منه وذلك لان مشكلات الفن الرابع وهي مباحث الفصل والوصل مبنية على الجامع
فلا بد من الاعتناء بمعرفته ولما كان النوعان الاولان من الجامع اعني العقلي
والوهمي مندرجان تحت الضبط بحكم العقل والوهم دون النوع الخيالي فلا ضابط
له بل مبناه على الرسوم والعادات المختلفة وجب مزيد اعتناء بشان النوع الخيالي
قوله من اسباب اي سبب يجمع بين صورة وهي موضع العبادة وقنديل وقرآن
ومن الاسباب ما يجمع بين مكنة وهي موضع النقش ودكاكين الحمارين والزق
واقران وما نظر الى هذين النوعين من الاسباب نظير تباين الاسباب في
شان ما يجمع من الصور في خزانة الخيال تباينا بعيدا واذا كان الامر على ما ذكر
من تباين الاسباب واختلافها فيما بين الامم والاشخاص فقل لي لولا التوقف
صاحب المعاني النوع الخيالي حقه من السقط تعالى وفاه حقه اي اعطاه آباء واقبا
تاما واذا اي والحال انه صاحب علم المعاني من اهل المدر اي حضري ان يستحل كلام رب
رب العزة اي كيف يمكن ان يستجلبه وهو مفعول الفعل ودال على عامل له اولا الفعل
لا يستجليه لو لم يوف الخيالي حقه قوله مع اهل الوبر متعلق بكلام وكذا حيث متعلق
به والمستتر في يقول وناسقه الله سبحانه او للكلام على الاسناد المجازي واما جمع الدلائل
لان كل واحد من تلك الامور دليل على الصانع الحكيم وذكر النسق نصب على المصدر
وافلا ينظرون الخ اما بدل منه مفعول مضاف اي نسق افلا ينظرون واما مفعول به
لناسقها يقال نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض واللام في لبعد متعلق بالنفي
المستفاد من الى يستحل اي لا يستجليه لبعد البعير عن خياله لكونه من اهل المدر في
مقام النظر اي التفكر في معرفة الصانع وصفاته كما له بالنظر الى مصنوعاته وكله ثم
لا نزاع في الرتبة فان بعد البعير في خياله عن السماء اكثر واقوى من بعد البعير
عن خياله في ذلك المقام قوله وذلك اي تيقظه او توفيته حقه بتيقظه يحصل له اذا
نظر كان جل مرمى غرضهم اي معظم ما يعود اليه غرضهم نزول النظر بمجمعة اي بحجة ويبزل فيه
تحيزا اي تدخل في جوار ما وحفظنا تعالى اجار ان الحريص ان يظلم فالم واجاره الله
من العذاب منعه اي منع على طالبيه لحمايته ترد الطرف اي مؤشر على
بحيث يكل طرف الناظر اليه استشهد بالبيت على ان حصولهم اجمالا وشتا متحاب

سواشی بذاک ای ومن یتکفل لهم بطول الملک فی منزل من عزم الامور ای من معزومات
الامور وواجباتها فعنده تقطع ای نظر المدرک هذا النظر المذکور وعنده ظرف لما یدل
علیه ایدی وهو … سبی للمفعول علی صیغة الغیبة مسندا الی ضمیر المدرک والمعنی انیقطع
المحشر عند تقطع هذا ای البدوی لهذا اختفت … الخ والمراد کما ذ الظن قوله
هناک ای فی خزانة الصور وضمیرها للصور الابل واللام متعلق بقاربته او فقوله ای
البدوی من اعوان الشیء لهذا احتاج الیه ولم یقدر علیه وضمیر بعدهما للصورتین الابل
والسماء او لا تنقص ای لا یرفع من نقصت الشیء نقصته قلیلها ای عنها بعدهن ای
بعد صور الابل والسماء والجبال قوله لا ای لا ترى الحضری البدوی کذلک
لم یتأخذ ای لم یجمع ولم یاخذ بعضها بعضا قوله علی ذلک الوجه ای علی الترتیب المخصوص
المذکور فما من تلک الصور نظم النسق ای عطف الظروف الثلث اعنی الی الاسماء وما بعدها
علی ما قبلها وعطف الاحوال الثلث اعنی کیف رفعت الخ علی ما تقدمها لا تعارض کلا منا
فی الجمع من حال لا محل لها من الاعراب فلا یصح المثل بالایة لانا نقول قد قرأن
عطف المفردات … الجامع ایضا کما فی عطف الجمل مطلقا فالتمثیل بالایة تذکیر
لذلک قال ولا … المنصف للتوسط ای بیان الوسط عن بیان کمالی
الاتصال والانقطاع لتوقف نقله علیهما وذکرا ولا صورة اختلافهما خبرا
وطلبا الا ان لها مباحث نبها … من خلاف فیما اذ النفتا خبرا ولم … لصورة اتفاقهما
طلبا لانه خروج من قانون الخبر بالکلیة واما التضمین الخبر معنی الطلب فی صورة الاختلاف
فلیس یشفی ذلک الخروج واما وسط … علی قوله ان اختلفا من السعداء والخبر لان
ازالة الاختلاف یعنی سابقه الاختلاف وتقدم ذکر تضمین الخبر معنی الطلب علی
عکسه الذی سواد خلی فی القانون اما لمراعاة تقدم الخبر علی الطلب فی قوله خبرا و
طلبا او لان مباحثه اکثر واوفی وایراد الوسطین احدهما مع الاخر ما یغنی … احدهما
فی معنی الاخر واشباهه ای تقدیر الاخر وقوله مشترکا … وهو عطف
علی مستقلا واما قال فی جامع بصیغة الجمع نظرا الی المولد المکثرة للجملتین الحملتین
خبرا وطلبا لا لان الجمع الجامعیه یجب اعتبارها فی جمع متصورة لها فانه غیر واجب کما
اشرنا الیه وکله بین فی … ولا یخفی ان ما
ذکره معنا … کمال الانقطاع ولا بد فی … نفی اسباب کمال
الاتصال ایضا فکانه اعتمد فی ذلک علی ما سبق لذا لم یکن فی نفی اسباب کمال الانقطاع
بحث بخلاف ازالة الاختلاف بالتضمین فان فیها مباحث قوله علی نحو متعلق بقوله
مشتملا ومشترکا معا ای اشتمالا واشتراکا کائنا علی نحو اشتمال المقام واشتراکه فی
قوله عز وعلا ولا یصح تعلیل الاشتمال المقام فی هذه الایة علی ما نزل الاختلاف
الی … ان لا تعبدون یعنی لا تعبدوا والا ان … فان المعاف …

فلذلک

فلذلک عطف علیه قولوا اه المعنی علی تقدیر القول ای واذ اخذنا میثاق بنی اسرائیل قلنا لهم
لا تعبدوا وقولوا وقیل هذا المیثاق فی قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الی
تقدیر القول وقد یجعل لا تعبدون مقدرا بان المصدریة بدلا من المیثاق فلما حذفت
ان عاد الفعل الی الرفع وعلی هذا یکون قولوا واقیموا لان قوله قال وبالوالدین
احسانا اما بتقدیره وتحسنون نظرا الی السابق او بتقدیر واحسنوا نظرا الی اللاحق قوله
فان المقام مشتمل علی تضمین ان اصحاب الجنة معنی الطلب تریدان … ان اصحاب
الجنة یعترفون معنی فلتفتار روا ای … سؤال علی تقدیر لا انه خبر مستعمل فی معنی الطلب استعمال
لا تعبدون فی معنی لا تعبدوا وان … ایاه ان قوله فالیوم لا تظلم نفس شیئا کلام
متصل وقت الحشر بدلالة العطف بالفاء علی قوله ان کانت الا صیحة الایة فیکون متأخرا عن
وقوع الصیحة واحضارهم فلهذا لا یقال عطف بالفاء تدل علی ان مضمونه ای معنی الکلام واقع
فی ذلک الیوم ومتأخر عن الاحضار لا علی ان الاخبار به متأخر عنه لیکون کلاما وقت
الحشر لجواز ان یکون الاخبار به قبل ذلک الوقت لانا نقول لفظ الیوم لما اطلق
هکذا معرفا یتبادر منه الزمان الحاضر تحقیقا فوجب ان یکون المعنی فتعال لهم الیوم
لا تظلم نفس فهو کلام متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والاشقیاء بوقوع النکرة
فی سیاق النفی فقال یوم الحشر بناء علی طریقة الغیبة فیکون الخطاب للوارد بعد علی
سبیل الالتفات ایضا عاما لاهل المحشر لیکون الالتفات وتعبیرا عن معنی واحد بطریقین
ولا یشکل ان قوله ان اصحاب الجنة الی قوله ایها المجرمون تفصیل لهذا الخطاب العام
الدال علی الجزاء اجمالا ولذلک لم یعطف علیه فیکون … فی قوله ان اصحاب الجنة متعینة
لهذا الخطاب ویکون التقدیر ان اصحاب الجنة منکم یا اهل المحشر هذا ثم انه قد
جاء فی التفسیر ان هذا الکلام اعنی ان اصحاب الجنة یقال لهم … حین تسار
یا اهل الجنة الی الجنة ای حال کونهم سائرین الی الجنة فیکون … فی شغل فاکهون من
قبیل تنزیل ما هو للکون منزلة الکائن مبالغة فی التحقق فقد تقرر ان معنی الایة ان
اصحاب الجنة منکم یا اهل المحشر قوله حالهم الی اسعد حال وهذا الجزاء ذلک الحین منهم
منه العقد الی طلبا له منا … فیشتمل المقام علی معنی فلیمتازوا عنکم الی الجنة فهذا الطلب
المقدر بدلالة ذلک الخبر عطف علیه قوله وامتازوا الیوم فان قلت لما کان قوله
ان اصحاب الجنة مقولا حین تسارهم الی الجنة مع انه تفصیل لقوله ولا تجزون للعطف
علی قوله فالیوم لا تظلم نفس لزم ان تکون فالیوم ایضا مقولا فی ذلک الحین الذی
هو بعد الحساب ضرورة ان التفصیل مع الاجمال والمعطوف مع المعطوف علیه
وهو باطل لان الفاء یقتضی ترتبه بلا مهلة علی الاحضار الذی قبل الحساب اجیب
بان المعطوف بالواو اعنی ولا تجزون لا یجب ان یکون مقارنا للمعطوف علیه فی الزمان
لا یقال فلیمتازوا مسبب عن قوله ان اصحاب الجنة فکیف یعطف علیه امتازوا … انه

لا يريد نسبة عنه لانا نقول لا يصح نسبة عبد الله اليه بالمرفوع على معنى ان اصحاب النار ليسوا كذلك
فان قلت لا حاجة الى تقدير قل ونحوه وكل التطويل في ما نحن فيه بل على ما في المبني على ما تقدم
من ان هذا الكلام تعالى لم يحسن فيه الامر وان لم تلتفت له بد من تقدير في الامر والانبيا
على الوجه الذي ذكره الشيخ فيجاز واعلم بل نقول لا خلاف الخطاب مع الذين تنبيها لهم
الجزاء مجملا يدخل في طلب الامتياز كما يلوح بالتأمل الصادق في هذا الغرض كلامه على الوجه الاتم
الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف فالوجه في الاية ان يجعل من عطف القصة على القصة
وهذا عطف لم يذكره السكاكي ولم ينبه له الجاحدون على ما صرح به في كتابه من عطف
المزدوجات عطف الجمل وقد ذكره العلامة في الكشاف حيث قال وقصد المتقين
عن اخرها على قصد الذين كفروا كما يعطف الجملة على الجملة وقال في موضع آخر ليس الذي
اعتمد بالعطف سواله وحتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه انما المعتمد هو
جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين يعني انه ليس
من عطف الجملة على الجملة لطلب هناك مناسبة الثانية مع الاولى بل من عطف الجملة على
الجمل مسوقة لغرض على جمل اخر مسوقة لغرض آخر فالمقصود بالعطف هو المجموع ويشترط
المناسبة بين مجموعي القصتين فكلما كانت المناسبة بينهما اقوى كان العطف احسن
ولا يشترط المناسبة بين جمل القصتين وقد حققه بعضهم بانه نظير ما قال في عطف المفرد
في مثل قوله هو الاول والآخر والظاهر والباطن من ان الواو الثانية لعطف مجموع
الصفتين الاخيرتين المتقابلتين على مجموع الاوليين المتقابلتين لا كل لو عطفنا الظاهر
وحده على واحد من الاوليين لم يكن هناك تناسب فكما يجب في المزدوجات ذلك يجب في
الجمل ان يكون الواو العطف قصة اي مجموع شيها بل هذا ما يجوز اولى فلذلك ذكر على
ذلك ان عطف القصة على ذكرنا فانه يجيك عن تكلفات باردة في مواضع شتى
وقد قال واشار والطلب في معنى الخبر بدليل وقوعه في سياق تفصيل الخبر كانه قيل والذين
ايها المجرمون مجازون منفردون عن الصالحين الى عذاب الجحيم وذكر ان السر في
عدل الى صيغة الامر لما فيه من المبالغة واعلم ان قوله وان الخطاب للوارد وقوله
وان قوله ان اصحاب الجنة وان التقدير تلا تبها تبيع النهي معطوفة على قوله ان الذين
قبله قوله واما كونه اي كون المقام مشيرا بين المعطوف والمعطوف عليه الذي نحن
بصدده من الاثنين في جهات تجمعها هذه المذكورة نظاما الاية الاولى نفيها الاتحاد
بين المعطوفين في المسند اليه والتعارض في المسندين اعني ترك العبادة لغير الله وقوله للناس
حسنا والاشتراك في قيدا هذا المعاق واما الثانية نفيها الاتحاد في المسند وهو الانيان
وشبه التضاد بين المسند اليهما اعني اصحاب الجنة والمجرمين الذين هم اصحاب النار
والاتحاد في قيد الظرف الذي هو اليوم قوله ونحوه قوله تعالى فكلوا منها هنيئا بالخبر
عطفا على قوله تعالى ونحوه قوله عز وعلا واذ اخذنا وهذا اشارة الى تضمين الطلب معنى الخبر

على عكس ما تقدم فلذلك اعاد اللفظ نحو نودي ان بورك من في النار ومن حولها بورك من في مكان
النار ومن حول مكانها ومكانها البقعة التي حصلت فيها وهي البقعة المباركة في قوله تعالى
نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة وقيل المراد بالمبارك فيهم موسى لانه كان في
مكان النار والملائكة الحاضرون حول ذلك المكان والظاهر انه عام في كل من كان في
تلك البقعة وفي ذلك الوادي وحواليهما من ارض الشام فان الله جعلها موسومة بالبركة
في قوله الى الارض التي باركنا فيها للعالمين والظاهر ان قوله وسبحان الله بتقدير
الا وتنزيه لله تعالى في مقام المكالمة عن المكان والجهة اي ونسبحه تسبيحا فانه عطفه
على نودي كما في القول ضمير انه للشان والشان انا الله على انها مبتدأ وخبر او لما
دل عليه ما قبله اي ان مكلمك انا والله بيان لانا قوله لما عرفت تعليل لكون المعنى
فلما جاءها قيل بورك من في النار وقيل الق عصاك وملخص ما ذكره ان نودي بمعنى
قيل لما عرفت في علم النحو من ان حذف الافعال لا بد ان يكون بقرينة على ان التقدير
وقيل الق لكن من هذا ان الفعل المقدر بقيل ومعطوف على نودي الذي هو بمعنى قيل
في قوله والفعل معطوف على قوله ان بورك مساهلة والمراد انه عطف على نودي
ان بورك وفي الكشاف ان الق معطوف على بورك لان المعنى نودي ان بورك
وان الق كلاهما تفسير لنودي والمعنى قيل له بورك من في النار وقيل له الق عصاك
قال والدليل على ذلك قوله تعالى في سورة القصص وان الق عصاك بعد قوله
ان يا موسى اني انا الله على تكرير حرف التفسير كما تقول كتبت اليه ان حج وان اعتمر
وان شئت ان حج واعتمر فان قلت فعلى هذا يكون الق بلا تضمين معطوفا على بورك
وهو اخلا معنى في حيز معنى القول قلت لا بأس لان الخبر والطلب لفظا وقعا في حيز
القول كان القصد بهما الى اللفظ المؤدي للمعنى فيكون من الاختلاف نحو
العطف كما تقول قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد تحكي قوليه معطوفا احدهما
على الآخر اي قال هذين القولين بل نقول لو كان لهما محل من الاعراب مطلقا
جاز العطف لما مر وبلا ما مر فان قلت نعل كلام الشيخين واحد الا
ان المعنى يصح بدون ان في المعطوف عليه قلت لا تضمين في الق لان قوله
وقيل الق على هذا التقدير اظهارا للعامل المعطوف عليه في المعطوف كما قال في نحو
جاءني زيد وعمرو وجاءني زيد وجاءني عمرو ومثله لا تقدير فيه الا ان يختار ان العامل
مقدر لفظا ويجعله تضمينا فيلزم ان لا يكون وعمرو في المثال المذكور معطوفا على زيد
قال واما قوله وبشر فقد توهم ان بشر عطف على اعدت بتضمين احدهما معنى
هو اتقوا الله ومما شهد له قراءة زيد بن علي وبشر على لفظ المبني للمفعول عطفا على اعدت
فيكون مما نحن بصدده وليس كذلك بل هو عطف جملة معطوف على فاتقوا على تقدير ويقال
يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم واعرض

عليه أولا بأن الجهة الجامعة وإن كانت موجودة باعتبار التقابل بين المسند والمسند
إليهما إلا أن العطف من أول من لحن الحسن من غير تصريح بالنداء كما صرح به في أمثال الكلمة لان احدهما إنشائي
مستقبح بل غير جائز عند بعضهم وثانيا بأن فاتقوا جزاء الفعول فإن لم تفعلوا المتضمن قوله
بشر مسبب عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزاء وأجيب عن الثاني بأن المعنى فإن لم تفعلوا
فاتقوا النار واتقوا ما يغيظكم من حسن حال أعدائكم فامتثلوا وبشر بعاده لان التبشير مقصود
في نفسه ليغاظ غيظهم وهذا القدر من الربط كاف وقد ذكر العلامة أنه من عطف القصة
على القصة لأن المعتبر بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف على مجموع
وصف عقاب الكافرين كما حققته وذهب بعضهم إلى أنه معطوف على فأنذرهم مقدرا
بعد أعدت على طريقة قوله واهجرني واختار العلامة أنه معطوف على قل مقدرا قبل يا أيها
اعبدوا وأيد بأن تقدير القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه كثير في القرآن
والكلام فيما نحن فيه منصب إلى معناه فإنه تعالى يأمر ربهم على لسان النبي عليه السلام
وأورد عليه أن قوله وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا إن لم يدخل في حيز القول المقدر
اختل نظم الكلام وإن دخل كان عليه السلام مأمورا بأن يقول وإن كنتم في ريب مما
نزلنا على عبدنا وفيه ما فيه وأجيب بأنه مأمور بتأدية معنى الكلام فكأنه قيل
بأن تقول وإن كنتم في ريب مما نزل علي أو مأمور بتبليغ هذه العبارة على طريق
الحكاية عن الله تعالى فلا إشكال ونظيره قوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر
لهم أي أدّ هذا الكلام بطريق الخطاب ولو كان في هذا الإيهام بطريق الحكاية
قوله أي وقلنا أو قائلين كلوا إشارة إلى جواز التقديرين والأول عطف على رزقنا
وقد حذف المعطوف مع العاطف والثاني حال من فاعله قوله ومن ذكر لفظ من
وكل مبالغة وتصريحا بأن كل واحد من هذه الآيات مما قدر فيه القول بواسطة
انصباب الكلام إلى معناه وإنما قال أو قائلا أن بأمره فيعلم أن قائلا
متعلق باضرب لا باضرب المقدر إلا أن المعنى قائلا وههنا بحث وهو أن قائلا
إن قدروا حالا على كلوا لزم الفصل بين عامله وهو اضرب بما هو أجنبي
وإن قدر متصلا باضرب لزم الفصل بينه وبين معموله أعني كلوا بما هو أجنبي أيضا
فالوجه تقدير الفعل معطوفا على فقلنا أو على فانفجرت المقدر قبل فانفجرت ولو
قدر العاطف الفاء لكان أحسن قوله أي وقلنا اتخذوا لم يقدر ههنا اسم الفاعل
لأن الواو المانع من تقديره حالا بل اقتصر على تقدير الفعل وإن لزم منه حذف العاطف
مع إبقاء العاطف والظاهر أنه من عطف الطلب على الخبر أعني جعلنا متضمن الطلب
الخبر كما في والي عصاك قوله أي يقولان ربنا اقتصر على تقدير الفعل المضارع الموافق
قراءة عبد الله المناسبة لكونه حالا تقييد ببرفع وأما قال على قول أصحابنا أي البصريين
لأن المقدر عندهم بقوله أي قائلين وعند الكوفيين أن يأتي متعلق بوحي لما

فيه من معنى القول واعترض بأن التوصية قول خاص فإن أريد بها مطلق القول لمجاز لم يكن
لا سيما الصلاة أعني الباء الجارة وجه وإن أريد بها معناها الخاص لم يتعلق به يا بني لشهادة
المعنى وأجيب بأن المراد الخاص المقتضي لتلك الصلة وتعلق به يا بني نظرا إلى القول المطلق المندرج
تحت ذلك الخاص وبه ظهر فالصواب تقدير يقولون لأنه أولى وإن جاز تقدير اسم
فاعل معطوفا على مضارع وقع حالا والظاهر أن يجعل من عطف الطلب على الخبر بالمعنى
كما في قوله واتخذوا قوله أي فقولوا لهم سيحوا إنما احتيج إلى تقدير القول منهما لأن
عاهدتم خطاب للمؤمنين وقوله فسيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم الكلام إلا بتقدير قولوا
بعد الفاء وذلك أنهم عاهدوا المشركين من العرب فنكثوا إلا أناسا منهم فأمروا بنبذ العهد إلى
الناكثين وأن يقولوا لهم سيحوا في الأرض أربعة أشهر آمنين لا يتعرض لكم فيها وهي
الأشهر الحرم والمعنى هذه براءة واصلة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم وكانت
المعاهدة بإذن الله واتفاق رسوله ثم نسب براءة عن العهد إليهما كما نسب إلى المعاهد إلى
أنهما برئا مما عاهدتم به المشركين فأنبذوا إليهم عهدهم قوله وكذلك عطف قوله وبشر هو
عطف على قوله وعندي أنه معطوف على قل مقدرا إلى وقيل عطف بشر الذين آمنوا
على قل مقدرا قبل يا أيها الناس عطف وبشر الصابرين على قل مقدرا قبل يا أيها
الذين آمنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف لهذا العطف فالظاهر أنه جعله معطوفا على استعينوا
كأنه قيل يا أيها المؤمنون استعينوا ويا محمد بشرهم قوله لكونه في معنى آمنوا وذلك
لأنه دال على التجارة المنجية وتعليمها والمتعارف في التعليم هو الأمر والنهي وعليه
أن تؤمنون تبيين للتجارة فلا يستقيم أن يجعل بشر داخلا في سلكها ولا مدخل للتبشير
في ذلك التنجية فالصواب تقدير القول كما أشار إليه كثير في قوله ولكن الحاكم دونه
أشار إلى رجحان ما اختاره أما في هذه الآية فلما مر ثمة آنفا ولعدم التصريح بالنداء
أيضا وأما في قوله وبشر الصابرين وبشر الذين آمنوا فلعدم التصريح بالنداء كما مر
قوله إذا أن تتفق الجملتان خبرا عطف على قوله أن تكون المقام مشتملا على مزيد
الاختلاف وهذا هي الحالة الثانية المقتضية للتوسط وهي الاتفاق في الخبرية والإنشائية
مع الجهة الجامعة وكان الأنسب بعبارته في الحالة الأولى أعني قوله في أن اختلفا خبرا
وطلبا أن تكون المقام مشتملا أن يقول ههنا أو أن اتفقا خبرا أن تكون المقام
على حال الاشتراك بينهما في جامع وقد تقدم الوجه في جمع الجوامع في قوله في جهات جامعة
قوله وأظهروا ما قال لأن بعض الجوامع كالعقلي أقرب وأظهر وله مراتب متفاوتة
في الظهور وكذا الحال في الوهمي والجميع متقدم على الخيالي قوله بهذا القدر متعلق
بقوله ولنختم ومرادنا فصلنا الحالات المقتضية للأمور المذكورة تفاصيل أجمل على
وجه كلي مع تمثيل تاما في بعض المواضع فالآن نذكر لك أمثلة كثيرة لها تجذب تلك
الأمثلة بصبغتها وتحققك عن الذوق إن استقبلك ما حصل في زمان شرّه وعكل

في سلوك الطرقات بكل الحالات وقوله ان عسى بكسر الهمزة في النسخ المعول عليها فالشرط
اعز فتتكل وعسى تحية لتقوية معنى الغرض المستفاد من كلمة الشرط ولا يصح جعل عسى
شرطا كما لا يخفى ويوجد في بعض النسخ بفتح الهمزة اي لان عسى وفي بعضها عسى ان بالفتح
ايضا وكتبت بها جزما معنى ولا لفظا تك من امثلة القطع للاحتياط قوله ثم تعطف
اي اعطاك ثم العطف اذا هاجنى [illegible] من الاتفاق في الخبرية والاشتراك في الجهة الجامعة
لا تحالا في المسند اعني الظن والتناسب في المسند اليهما اعني الحبيب والمحبوب مع المسند
في الاول وقوع قيد اي [illegible] لا في الثاني كما لا تتوهم ان مع ان اراها معطوف على
ابغي لقربه منه واشتراكهما في الجهة اعني الاتحاد في المسند اليه والتناسب في المسندين مع
الاتحاد في قيدهما مع [illegible] المعنى كما ذكره قوله وليس يستبعد اسم ليس مع قوله ان يكون
ثم قطع وقوله لا قضاء متعلق بقطع الاستثناء اي ابدا ومتعلق به واضافة الاولى
الى عبارة السؤال اضافة المصدر الى مفعوله لا يقال لو كان الكلام السابق مقتضيا الى
ذلك السؤال وجب ان يكون ايراده مستانفا لانا نقول ليس يجب ان يجعل السؤال المقتضب
اليه الكلام من الواقع بل يجب ان [illegible] عنه قوله فاسموها كان اي ليس الفصل في ذلك
المقام وهو ان يكون شبهه لاجل اللفظ اعني رعاية الوزن بل هو في مقام اعلى وهو رعاية
المعنى لان الكلام في تراكيب البلغاء التي يجب رعاية جانب المعنى ومقتضى الحال فلو عدل
عن ذلك الا بمجرد رعاية الوزن انحط هذا التركيب عن مرتبته [illegible] وانحط في سلك
التراكيب التي لا يعتد بها في [illegible] البلاغة بمجرد رعاية السجع والقافية والوزن لو الموجد
هنالك نكتة قوله لم يعطف لم ألف حقيقة ان يظن يريد ان لم ألف جملة اسمية خبرها
جملة فعلية على الاصح وحرف الاسمية تشارك الفعلية السابقة اعني زعمتني في الجهة الجامعة لان
محصولهما دعوى الانتماء اليهم [illegible] ذلك ونقيض نكتة ترك العطف
فيهما [illegible] عطف الاسمية على مفعول زعمتني [illegible] وتصريح لم ألف وليس لم
الاف والخلاف انما زعم الجاهلون فان قلت لا مجال لهذا التوهم لان المقصود مع [illegible]
جزءها مفرد وفي معنى لا كيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة ليس [illegible]
تحيلها الى نوع المفرد قلت يصح ذلك لانه يتضمن معنى القول فكانه قيل [illegible] ان اخوتكم
قريش [illegible] معنى المكسورة [illegible] مستقلة عليها وجاز ايضا ان يجعل من العطف على
محل اسم ان على معنى وان لم ألف قوله بمعونة الحال اي لولا الحال [illegible]
في القرائن الحالية وذلك لان الزعم [illegible] ودعوى الكذب [illegible]
وقال شريح لكل شئ كنية وكنية الكذب زعموا قال المرزوقي رد الشاعر على بني اسد في
انتسابهم الى قريش بالقرابة بان لهم ايلافا في رحلة الشتاء الى اليمن وفي رحلة الصيف
الى الشام [illegible] وليس لكم [illegible]
والجوع وانتم خائفون جائعون [illegible]

وقد

وقد جاءت بنو اسد [illegible] والالاف مصدر آلفه [illegible] والايلاف مصدر آلفه
والالف مصدر ألفه يألفه ألفا قوله وذلك اذ آن الشاعر [illegible]
اعني فصل [illegible] كان الله [illegible] قوله واما جملة انا معكم انما نحن مستهزئون جعلها جملة
واحدة لان الثانية مؤكدة للاولى وما تقرر انها فالعطف على احديهما كالعطف على الاخرى و
لو كانت الثانية اقرب مع [illegible] ذكر الاستهزاء [illegible] لو عطف على انما نحن
لشاركه في حكم [illegible] في عطفه على انا معكم [illegible]
ايضا لكونه مؤكدا لانا معكم قوله لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم الظاهر انه جعل
[illegible] والظرفية يكون تقديمها للافادة الاختصاص [illegible] ويحتمل انه يريد
انها شرطية [illegible] الاختصاص ايضا [illegible]
منهما واما استفادة الاختصاص [illegible] بالشرط [illegible]
اليه واعترض عليه بجواز العطف على [illegible] جملة فعلية [illegible]
بظرف مقدم او جملة شرطية فان القيد [illegible] جزءا من المعطوف عليه لم يشاركه
المعطوف في ذلك القيد كما في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة
ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه [illegible] اذا جاء
اجلهم لا يستقدمون [illegible] للاحتياط للوجوب قوله [illegible]
اي زينت [illegible] متصل خبر [illegible] فان استهزاء
الله [illegible] فانهم [illegible] وهو ان اختصاصه [illegible]
الظرف المقدم ليس [illegible] قوله قطع [illegible]
الا انهم هم السفهاء على قالوا [illegible] بالظرف المقدم [illegible]
امنوا ولا على انؤمن [illegible]
يعطف على الخبر قلت [illegible] في خبر القول والاعراض [illegible]
بجواز العطف على قالوا ماخوذا [illegible]
عنه في الكل بان قالوا [illegible] ماخوذا مع ظرفه المقدم عليه معطوفا بالواو
على يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون [illegible] سبب للعذاب
الاليم فلا يصح ان يعطف الله يستهزئ [illegible] والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على
ذلك المقيد لان مدخل [illegible]
قيل لهم لا تفسدوا [illegible] وان كان [illegible] لا يلزم من العطف
على ذلك المقيد [illegible]
[illegible]
جملة الله يستهزئ على [illegible]
في الايتين الاخيرتين [illegible] قوله في الذي قبله اي

في الكلام الذي قبل الاستئناف قوله لم يكن من البلاغة ان يقوي الكلام
عن الجواب فلازم المصير الى الاستئناف يعني اذا اعتبر تحريك الكلام السابق نحو
السؤال وتنزيل منزلة الواقع لزم المصير الى الاستئناف لانه يلزم تعيين الاستئناف
على كلا الطلاق قوله على الوقوع اي على وجه جهر من الصلاح بانما قال ومن
امثلة الاستئناف قوله عن طاعات العذال اشار به الى ان المعطوف جمع على الم
صفة بجاعله الا سواء بينهما قوله صدقوا والثمرة الشيء والا نجلاء الانكشاف
وكله مبني مهنا الى حكم ما وصار رجوا بها وضمير كان المعطوف على شرط راجع الى ابداء
الشكاة قوله متى اي الشفاء الكلام عليه اي على هذا السؤال قوله على عليه
اي مادركا للعطف على الوجه الذي ثبت عليه اولا الجواب عقيب السؤال فانه
يكون بلا عطف لما لمكان الاختلاف طلبا وخبرا او لانه مرتبط به ارتباطا ذاتيا اولان
حقهما ان يكونا كلاما تحصيل فلا مجال للعاطف بينهما وجذب بضم الذال رواية الكتاب
ويجوز فتحها وهو في الاصل ضرب من الجراد والمجبوب جمع جب يعني الكاتب وقيت
اسم موضع وهو في الاصل الارض الغليظة فيها رمل غريبا اي خط عنها رحلها والاجام
الا ذاجة واوالة الكلال والمناخ موضع الاناخة الكاسية موضع قريب من الكوفة
بجح اي جذب في السير ووقت اي اكثاثه من شدة السير وبعد المنزل قوله فصل اي
ابدل الفصل فلم يعطفه اعني البناء العادولاث اشار الى ان المعطوف مهنا جمع على الم
صفة له وانه يدل له قوله زعم وقلن قوله بكى اي اكثر البكاء والعدان بالكسر
موضع وبرام نقع الباء ومثل بكسرها موضع ونشت فيه تلك القتل والجوف بكر الراء
لقب عمرو بن هند فانه حرق مائة من الاعداء بالنار فضرب المثل بها والحرم
اعلامن من دخلكان اسنام نعطف كانوا على طالت الاستئناف قوله او كيف الحكيم
فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السؤال قلت بل يطابقه لان المعنى كيف
الحكيم اعاقلهم ام جاهلة ولا وجه للبكاء مع الجهل فاذن وجب ان تصغر لي وتبكي
المعنى كيف نبكيهم واصغيت لي كما صغيت لي فكان الشاعر قال لما قولي كانوا لغل الاعراب
اه ولا يخفى عليك ان الجواب اي قطعوهما كانوا قطعات اقامتهم عن الى هذا السؤال
السؤال اعني قوله يكي قوله عفا اي اندرس وعفا درسه يتعدى ولا يتعدى
والحمائم السحاب المصوت والقصوف الظلوم والوبل الكثر والهطال كثير الهطل وهو
تابع المطر وقوله ما اذا عفا جواب حيه قطعا فالظاهر ان يجاب عنها فقال كل جبان
عفا ومن هذا بهم عفا على طريقة ما وقف في ما اذا صنعت فكانه لم ينظر الى خصوصيات
السؤال بل بقصد الى ما فهم منها من معنى الجملة الفعلية على قياس فالمقتضي من قام وكان
يتاتي ذلك فيها اذا صنعت لو اجعلت اسمية فتامل قوله عفا من هذا بهم قيل يعنيا به
عفا من هذا الابل وسائر الهم اي سببهم والهم من المادحين والسائلين يقال غرفت

مجرت وملكت والتزمن لم يرتب الامور لوجل عليه لام الجار مثوبة لعل اسم الفاعل
وبعد طوف لما فرضا قدم عليه توسعا قوى عنه كشفى اي اعرض عنه وجانبه قوله المتقين
الجامعين بين الايمان بالغيب الخ اختار هذه العبارة على ان يقول المتقين الموصوفين
بهذه الصفات المذكورة او الجامعين بينهما اشعارا بغاية تكرار الموصول في الامامين
وذكر فيما عداها وهي ان الايمان بالغيب يترتب عليه الايمان بالآخرة فتكرر
الموصول في الاصلين وعطف احدهما على الآخر بالواو واتى معه عطف الصفة المحمولة
او المعطوفة على الاختصاص وجعل كل اصل منهما في ضمن فرع لان كل فرع يبنى
على اصله ويدل عليه نوع تبعية وقوله اختصوا اجالا من المتقين وكنه الشيء غايته
ووقت الامر كنهه ايضا ولا ينبغي فيه نعل وقوله لا يكتنه كنهه اي لا يبلغ نهاية كلام
مولده ولا يتعادة فدرني اي لا يغالب قدره فضلا ان يغلب ومثولا يختم حال
من ضمير اختصوا فان قلت لما قدر السؤال هكذا ما للمتقين اختصوا فما بالهم ا
اختصوا اكان معناه اي اسباب ما خذت في شانهم حتى استحقوا تلك الهداية
واختصوا فكان سؤالا عن السبب فما يطابق الجواب لقولا وان اعيد السبب
قلت الكلام السابق مشتمل على تفصيل السبب الا ان السامع لم يتنبه له فنبه
عليه اجمالا باسم الاشارة الدال على ذوات المتقين باعتبار تميزهم بتلك الصفات
حتى صاروا كالمحسوس المشاهد والى هذا اشار بقوله فاجيب بان اولئك الموصوفين
غير مستبعد ولا مستبدع ان يفوزوا اي ظافرين حال استحقاقهم الاختصاص بالهدى
والفلاح لمكان اتصافهم بتلك الصفات التي اختصوا بها فلا مجال لاستبعاد و
السؤال فان قلت انما يصح هذا القائل يكن اسم المتقين مجازا بحسب المآل
قلت لا يخفى ايضا ان الذين يؤول حالهم الى تلك الصفات كانوا مالهم الخ كي
الاختصاص بالاستحقاق فان قلت حصر الفلاح مستفاد من توسيط الجزء وتوسيط
الفصل واما حصر الهدى فكيف فهم من قوله اولئك على هدى قلت من حيث انه جواب
عن السؤال عن سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من هدى للمتقين والسؤال وكل
السبب اجمالا يكون من ترتب الحكم على الوصف المناسب المختص فيكون مختصا
ايضا قوله ويمكن ان تقدر هذا وجه ثان في الآية وهو المختار كما سياتي منظوبا
على بيان الموجب اي الظاهر انه ظاهر منفصلا والا فالاستئناف على الوجه الاول
منظو عليه ايضا لكون مطابقا للسؤال عن السبب لكنه الظاهر في اجمالي كما نشاه قوله
ويمكن ان تخرج الآية عما نحن بصدده يعني الاستئناف وانما جعل المنصوب على الاختصاص
من التوابع لانه بحسب المعنى وصف وتابع وكذا الفاعل المرفوع على الاختصاص
وكانه لم يتعرض له لقلته ولكونه اقرب الى معنى الوصف قوله مرادا به اي بالموصول
التابع مع جريه النوعي يريد ان فائدة اخراج الموصول التابع عن كونه صفة للتميز

كالموصول الاول من التعريض باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بمحمد عليه السلام وهم ظانون انهم
على الهدى وطامعون انهم يفلحون عند الله اى فظنهم وكل ما سند وطمعهم خائب وليسوا
من الهدى والفلاح فى شىء بل هما مختصان لمن امنوا بالكتب المنزلة كلها الا التورية وحدها
وايقنوا بالاخرة على وجهها لا كما يزعم اهل الكتاب من انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى وان النار لن تمسهم الا اياما معدودات وان التلذذ فى الجنة ليس الا بالنسيم
والارواح الطيبة دون المطاعم والمشارب والمناكح قوله جاعلا حال من فاعل يجعل
الموصول الثانى اى جاعلا جملة والذين يؤمنون بما انزل اليك الخ من مستتبعات هدى
للمتقين على معنى ان هذه الجملة معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين فان قلت كيف يصح
هذا العطف مع ان الجملة الاولى بيان حال الكتاب والثانية ليست كذلك قلت من
حيث ان المراد بالثانية التعريض المذكور فكانه قيل هو هدى للمتقين وليس هدى لليهود
فالعامة فى حكم صفة الكتاب وقيل هو هدى للمتقين الواو للحال وليس بظاهر واذا
جعلت هذه الجملة بتمامها من مستتبعات وصف الكتاب امتنع عطف ان الذين
كفروا على ما قبله فهذا الوجه ايضا كما فى الوجهين السابقين على ما سيأتى قوله والفصل
من هذين الوجهين لاستئناف الذين يؤمنون بالغيب بجهات اما بالنظر الى الوجه الاول
فلان الاستئناف بعد اجراء تلك الصفات الظاهر فى اجابة الاختصاص ليس فيه مزيد
لطف بل هناك نوع تفكك عن سبب الجنين كما ذكروا ايضا استئناف الذين يؤمنون
بالغيب منظورا على ثبات الوصف والخبر بعيدا دون استئناف الذين يؤمنون
اولئك كما عرفته وايضا لا فصل فيهما من منشأ السؤال وبين الجواب بذكر صفة
المسئول عنهم فحلاه مع ضعاك واما بالنظر الى الوجه الثالث فلان الاستئناف تكثير
الفاسد بعيد اللفظ وايضا الموصولان فيهما ينتظمان فى سلك واحد من الاعراب
ويتعلقان فى الوجه الثالث فلا يصح عطف الموصول الثانى على ما قبله فى الوجه
الثالث يحتاج الى تكلف كما نعرفه انفا ولا تكلف فيه على تقدير الاستئناف واما بالنظر
اليهما معا فلانه لا بد من تأويل الهدى بزيادة الهدى والثبات عليه او ما ومل اللفظين
بالصافين الفائزين اى المتقوى وعلى التقدير تحسن استئناف الذين يؤمنون بالغيب
واما استئناف وكيف والابتداء بالذين يؤمنون بما انزل اليك مع دوال ان على تقدير
الصرف الى تكلف فى وصف الفائزين بتلك الصفات الجوارة على المتقين قوله فصل
تنزل على كل اوان بقطع جوابا لاعتراض عليه بان الجملة الاولى فلما فترك العطف
لا خلاف قبلها وجرا الى الاستئناف اجيب بانه لا تنافى فى اجتماع اسباب الفصل
وكانه نبه بقوله يقطع على ان هذا السبب اعنى الاستئناف فى غاية الظهور فاسند الحكم اليه
مع قطع النظر عن صلاحيته الكلام ان يقع للعطف عليه وعدم مثال ان من العلوم ان
الفصل لكونه جوابا لذلك السؤال والاقل الكذاب والاثم بكسر الاثم والتقيف

يطلق

يطلق على الواحد والجماعة وسوى فى الاصل مصدر اضافه وكانوا اثنى عشر ملكا وانما
جعلهم ضيفا لانهم كانوا فى صورة الضيف او لانهم كانوا ضيفا فى حسبان ابراهيم ويعنى
المكرمين انهم مكرمون عند الله قال تعالى بل عباد مكرمون او عند ابراهيم حيث
خدمهم بنفسه واخدمهم امرأته وقد دخلوا انصب بالمكرمين ان حمل على المعنى الكنائى
والا فبما فى ضيف من معنى الفعل او باضمار اذكر وجاز ان نصب بحديث وانما لم يرد
به معناه المصدرى وذلك لقوله منكرون انهم ليسوا من معارفه او من جنس الناس
الذين عهدهم او كان هذا سؤالا لهم عنهم اى انتم قوم منكرون فعرفونى من انتم فراغ
اى ذهب فى خفية من ضيفه فانها من اداب المضيف والكرم فى الانكلوا امارا ترك
الاكل او حث عليه فاوجس اى اضمر وانما خافهم لظنه انهم يريدون به سوءا حيث لم يتحرموا
بطعامه وعن ابن عباس وقع فى نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب قوله فى القران كثيرا تقديم
فى القران على عامله لمجرد الاهتمام دون الحصر لان سلوك هذا الاسلوب كثيرا غير
ايضا قال ومن امثلة البدل المثال الاول يجرى مجرى بدل الاشتمال لان عدم
الاقامة مغاير للارتحال وغيره داخل فيه معا بينهما من الملابسة والمثال الثانى والرابع
يجريان مجرى بدل الكل والثالث يجرى مجرى بدل البعض لدخول الثانى فى الاول
قوله كمال اظهار الكراهة لاقامته وذلك لان الدخيل لقد اكره اقامته من يصاحبه لمخالفه
يستحى علته فربما رمز الى كراهته رمزا خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه فيفطن وكى
فاذا قال له ارحل فقد كمل اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة الارتحال المستلزمة
لكراهة الاقامة فان اريد بالنقض المعنى اللغوى اى ما يطلب الالتزام فلا اشكال وان
اريد الاصطلاحى فيتوقف على ان الامر بالشىء يتضمن النهى عن ضده بمعنى انه بمجرده كما
ذهب اليه قوم وعلى انه مدلول النهى هو الكراهة كما ان مدلول الامر هو الارادة
فيكون كراهة الاقامة جزءا لمدلول ارحل وعلى هذا المذهب يكون دلالة ارحل
على كراهة الاقامة مطابقة اصطلاحا ايضا فانما قال فيلزم ان النهى يستلزم الكراهة
يحتمل المطابقة على ما فيه زيادة ظهور بالقياس الى دلالته ارحل قوله يشكل فان قال
الاولون ان اريد به ما نقل عنهم من قولهم لوا تشتاغ الخ كما هو الظاهر كان مثالا
لبدل الكل على ما مر وان اريد به ما هو اعم منه كان من قبيل بدل البعض كالمثال
الثالث فلا وجه لحمله على الاشتمال ولم يتعرض للاستئناف فى المثال الرابع لان
احتماله اياه بعيد جدا اذ لا يكون الكلام الثانى اوفى بتأدية المراد فى المثالين
الاخيرين ليكون واما المثال الثانى فنوع ما ليس فيه الكلام السابق وافيا بتمام المراد
فابدل منه ما يفى به قوله لم يعطف نخادعون على ما قبله لكونه موضحا له ومبينا وذلك
ان قولهم امنا بالله وباليوم الاخر كلام كاذب يوهم ان معنى انهم امنوا منهم
ان يكون على وجه الخداع الاغراض لهم فى ذلك وان لا يكون فاين هذا الخفاء

يخادعون ونبين انهم مالو اذلك خداعا وجوز في الكشاف ان يكون مستانفا كانه
قيل ولم يدعون الايمان كاذبين وما نفعهم في ذلك فقيل يخادعون والاول على
البيان اولى لانه ايضاح لما سبق وتفريع بان قولهم هذا مجرد خداع وايضا انه
ليس مطلوبا بالذات فلا يكون الجواب عن ذلك السوال شافيا وانما قال في كلمة المخادعة
لان نفي دعوة الله والمومنين مما لا يصح لان علام الغيوب لا يخدع والحكيم الذي
لا يفعل القبيح لا يخدع والمومنين وان جاز ان يخدعوا لم يجز ان يخدعوا وانما قيل
يخادعون لان صورة صنيعهم مع الله والمومنين حيث يتظاهرون بالايمان وهم كافرون
صورة صنيع المخادعين وكذا صورة صنيع الله والمومنين معهم حيث اجروا عليهم احكام
المسلمين مع كونهم عندهم في عداد شرار الكفرة واهل الدرك الاسفل من النار صورة صنيع
المخادع ايضا وقد يقال يخادعون بمعنى يخدعون الا انه اخرج على صيغة المفاعلة
لان الفعل لو اغولب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم لزيادة قوة الداعي اليه عند المغالبة
ويويده قراة ابي حيوة يخدعون الله والذين امنوا وعلى هذا فالمعنى انهم في حكم
المخادعين او خادعون حقيقة ان اريد يخدعون الله خداع رسوله لانه انما يخفى عنه
بالوسواس والنواحيه قوله فوسوس اليه الشيطان الوسوسة القول الخفي لقصد الاضلال
تعالى وسوس الله اي القى الوسوسة اليه ووسوس له اي فعل الوسوسة لاجله والفاعل
الشجرة اي المخلد على معنى ان كل منها شجرة من اكل منها خلود الاكل وان لا يموت ابدا وملك لا يبلى
اي لا يتطرق اليه نقصان وخلل في الزوال قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب ظاهره
كلامه هذا مبني على ما هو المختار في الكشاف من ان ذلك الكتاب جملة على حدة ولا ريب فيه جملة
اخرى وهدى للمتقين جملة ثالثة محذوفة المبتدا وانما جاءت هكذا متناسقة بلا حرف نسق لكونها
متاخية اخذا بعضها بعنق بعض قوله حيث كان وزانه اي حيث انه نسبة الثاني الى الاول معناه
وازن موازنة وقد يطلق على الوزن به جعل لا ريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب
نازلة منزلة التاكيد المعنوي واخرى كسر كلمة الحال المؤكدة وبين الاول بتوكيد ياكيد
... اي على كونه ... الجملة ... بان ... كونه حالا
كونه ظاهرا كما سيطلع عليه الفطن انه لشان وذلكه حسن ههنا ... سعال تما
وجوابها كان عند السامع اي كان الكلام المشتمل على وصف الكتاب بكمال
المبالغة مظنة ان ما يشك السامع ... والمساهلة فيظن السامع ... في
مسند الى قوله وصف الكتاب وصحته للكمال ... بالمبالغة
مسند ... وحسن جعل قيد ... وكذا ... قيد له
بعد تقدم بالقيد الاول والاصول من القواعد ... ان اسم الا
... للتعبير ... يستعمل في ... التعريف افاد بحسب المقام نحو الكرمة
وعلو المرتبة ومن ان المسند اذا عرف بلام الجنس افاد الانحصار في

المسند اليه

المسند اليه انه اذا عرف بلام ومن ان الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كمال او نقصان
ما عداه حتى الحق بالعدم فصار الجنس منحصرا فيه لذلك فتقول المعنى ان هذا الكتاب
البالغ في كماله اعلى درجات الكتب هو الذي يستحق ان يسمى كتابا دون غيره والجزاف
بالكسر مصدر جازف اي اخذ الشي بغير تقدير وموفه كميته والفعل منه فاتبعه مسند
الى لا ريب فيه اي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لان يكون مظنة
ان يظن السامع قبل التامل في سلك ما جوزف به وقد اصيب به اي بذلك لا ابتاع
الحق واتباع نفيا الخليفة مصدر فاتبعه والحاصل ان لا ريب فيه لدفع توهم المجازفة
في الكلام كما ان نفيه لدفع توهم التجوز او السهو في الحكم ثم الظاهر ولكن ان الضمير المجرور
في لا ريب فيه راجع الى الكلام ان يقال ان ذلك الكتاب كانه قيل لا ريب ولا
مجازفة في هذا الكلام بل هو حق وصدق محقق والقائل وجاز ان يعود الى ما اشير اليه
بذلك كما يشار من نظم الاية ويكون مع ذلك دافعا للمجازفة ايضا لان نفي الريب عن
الشي شهادة وتسجيل بكماله لانه لا كمال اكمل مما للحق واليقين كما لا نقص انقص للباطل
والشبهة وانما كان تقريرا كونه حالا مؤكدا لما ان لانه تاكيد معنى الكمال المستفاد من الحصر
الذي هو الكتاب كما ان بينا موكد معنى الجزء الذي هو الحق قوله ولذلك فصل
عطف على قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب واللام في قوله للذي قبله متعلقه
بالتقرير والضمير المجرور والهدى للمتقين وفي قوله لان قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه سوق
لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا اشارة الى ان ذلك الكتاب شبه عام لا ريب
فيه مفيد انحصار مؤكد الهدى للمتقين بناء على ان ونحو توهم المجازفة من الكلام
تتمة فلا يجوز ان الاولى على ما ذكر ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب فيه
اشتراكهما في انهما تاكيدان لذلك الكتاب والمذكور في الكشاف ان هدى للمتقين تاكيد
لا ريب فيه كما ان لا ريب فيه تاكيد لذلك الكتاب قوله وان معناه بكسر الهمزة
جملة حالية او معطوف على جملة تقدم هو هدى فيكون ايضا خبرا عن المبتدا الذي
هو قوله هدى للمتقين وكون نفس الكتاب هداية محضة مستفاد من حمل المصدر
عليه وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه كنهها مستفاد من تنكير هدى قوله واما
بيان اي واما تبيين ان ما قبل هدى للمتقين مسوق لما ذكر اي لوصف التنزيل
بكمال كونه هاديا فما تراه من النظائر هدى اي للمرسل وقوله لا اجانب المبدل
اشتمال باعادة الجار واللام في موضع الباء اي اشاهد للمرسل باجواز التنزيل نفسه
اسبق في شان المرسل اي ما هو المقصود منه وانزل لاجله وهو اي ذلك النظم
اشاهد تلك الشهادة وقوله ثم بين تعقيبه عطف على بين النظم وانما اورد لفظ
ثم تنبيها على الترقي فان بعقوبة الشاهد وتزكيته متراخية الرتبة عن اصل الشهادة
وانما وصف الله اياه بالبليغ لكون الريب منفيا بلا النافية للجنس قوله وانك

نسب البيان بالمبين لان النظم ... فانه ... من النظم ... بيان ... كالا ...

نفي واكل بعضها بعضا ان ذلك الشاهد المصدق شهد بان هذا التنزيل منصب
السبق فيما سوى شانه والمقصود منه ليتكلم ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود
الاصلي منها هو الهداية لا غير ويجب الهداية تتفاوت شان الكتب في درجات الكمال
لان كمال الشيء انما هو بحصول ما قصد به فاذا دل ذلك النظم على علو شانه ورفعة
مرتبته بحيث انحصر جنس الكتاب وكماله فيه فاذا دل على كمال كونه هاديا فصار
هدى للمتقين كالتاكيد اللفظي لما قبله حيث اتحد معناهما في المآل بخلاف لا ريب
فيه فانه كالتاكيد المعنوي لما قبله كما مر فوقه وكذلك قوله ان الذين كفروا عطف على
قوله ومن امثلة التقرير والتاكيد قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا على قوله وكذلك
فصل هدى للمتقين لو ليس الكلام في فصل ان الذين كفروا عما قبله فانه لكمال
الانقطاع كما يبان ثم بل في فصل لا يؤمنون وختم الله فانه لكمال الاتصال وذلك
ان لا يؤمنون يقرر ما افاده قوله سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم من ترك
اجابتهم الى الايمان فان المقصود بالتسوية ترك الاجابة فلا يؤمنون تاكيد له [illegible]
اللفظي لما قبله وكذلك ختم الله مقرر ايضا لما افاده تسوية الانذار وعدمه من انه
ليس لهم قلب يخلص اليه حق ان يصل اليه خالصا ولا سمع يدركون به حقا ولا بصر
يتبعون به عبرة ولما كان اسناد [illegible] تلك الاشياء الى [illegible] المذكورة خارجا
عنها كان ختم الله [illegible] التاكيد المعنوي لها فان قلت هلا جعل ختم الله تاكيدا
لقوله لا يؤمنون قلت لعدم ذلك له لا يؤمنون على [illegible] ختم الله تاكيد [illegible]
لا يؤمنون حال فاذا كان تاكيدين لعدم التفاوت بين الانذار وعدمه كان لا
عطف احد التاكيدين على الآخر لانا نقول التاكيد الاول بين [illegible] المؤكد بالتاكيد على
قياس ما تقدم وقد قال ختم الله [illegible] ليس بعيد ولكنا قوله تعالى ولهم
عذاب عظيم فانه عطف على جملة ان الذين او على خبر ان لا على احد التاكيدين
لان سوق العذاب العظيم [illegible] ليس تقرير التسوية [illegible] التاكيدين اتى بقوله
كما ترى اي لا يقرر [illegible] وكذلك قوله انا معكم اي [illegible] ايضا من امثلة
التقرير والتاكيد وقوله لما كان [illegible] تكون الاية [illegible] هذا الفصل وقوله
انا معكم [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] انا معكم [illegible] وقع قوله انما نحن مستهزئون [illegible]
مقررا [illegible] التقرير ان [illegible] الايمان معنى نفيه [illegible] ايضا [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الاول الثبات على اليهودية [illegible]
[illegible] لان المستهزئ بالشيء المستخف به [illegible] تاكيد الثبات
وينكون ما هذا بشرا [illegible] ان هذا الا ملك كريم [illegible] نفي البشرية [illegible]
الاول [illegible] اثبات [illegible] التعظيم لان [illegible]

الآدمية في مقام التعجب [illegible] اثبات الشيطنة او السبعية او البهيمية وقوله كأن
في اذنيه وقرا اي ثقلا مانعا من السماع مقرر لقوله كأن لم يسمعها وهو جملة وقعت حالا
من ضمير ولى مستكبرا **قال** ومن امثلة الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا قوله لا
[illegible] فيه كمال الانقطاع والمراد ان لا تكون هناك مانع [illegible] الاختلاف [illegible]
والرائد هو الذي يتقدم الرفقة لطلب الماء والكلأ [illegible]
[illegible] ارسيت السفينة [illegible] والمزاولة المعالجة والنفير [illegible]
[illegible] للامر بالارساء [illegible] ولقد [illegible]
الله وقيل [illegible] ان الاخطل وقال سيدهم والنفير للسفينة وذلك انهم كانوا
[illegible] من الاهوال [illegible]
فان قلت [illegible] جملة لها محل من الاعراب والكلام في جمل لا محل لها قلت
النظر هنا الى المحكي اعني كلام [illegible] دون الحكاية ولا اعراب لها اي المحكي وقد
يقال الكلام عام يتناول ما له محل ايضا فان الاختلاف خبرا وطلبا يوجب
الفصل بين الجمل مطلقا وليس بشيء فان الجمل التي لها محل من الاعراب
كما صرح به بعضهم في حكم المفردات يكتفى في كون العطف بالواو [illegible]
بالجهة الجامعة [illegible] اي وكذا الاختلاف وعدم [illegible] الى قوله تعالى
وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذا العطف في الحكاية دون المحكي والسر في
ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليست النسب
التي بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية
والطلبية خصوصا [illegible] بعد [illegible] بل الجمل [illegible] في حكم المفردات التي
[illegible] فلا يمنع العطف بينها بالواو بخلاف ما لا محل لها فان النسب [illegible] مقصودة
[illegible] العارضة لها وليس [illegible] فلا يمنع العطف بينها بالواو [illegible]
كما [illegible] ان يكون بينهما [illegible] لا يخفى وقد نص العلامة [illegible]
[illegible] قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد كما ذكرنا سابقا قوله
[illegible] الجمل [illegible] عن الانقياد والدخول تحت [illegible]
[illegible] عن التخلية وعدم الالتفات [illegible]
والتصرف فيه وقال [illegible] كما ذهب [illegible]
ان [illegible] قوله [illegible]
وذلك لان [illegible] عن صلاحية العطف [illegible] شرط محذوف
[illegible] على مذهب [illegible]
[illegible] الى الاختلاف دون [illegible]
مع كونه [illegible] لان الاختلاف [illegible] فان قيل

عطف اسم على الخبر الذي يليه مما لا يجوز والاشعار به في كونه مقول المحبوب اجيب
بان المراد ترك عطفه على قال وقد تقال ان يستند تركه الى الاختلاف لانه اظهر السببين
وربما يجعل سببا فاستعد بقلت اسم الله جوابا لماذا املك قوله ومن امثلة
اي امثلة الانقطاع بغير الاختلاف وتقييد به لتقسيم الثاني من كمال الانقطاع وهو
انتفاء الجامع بعد اتفاق الجملتين في الخبرية قوله وتقع في خاطرك بغتة اي في اثناء
الحديث الذي تكون فيه قوله مثال الاول كنت في حديث اي مثال الاول هو هذا
الفصل قوله وان خاتمي هذا معطوف على مقدر اي فانك عالما وصنعت وان خاتمي
ترك العطف في قوله ان خاتمي ضيق لا يخلو عن نكتة قوله لتنبو مثلك عن الجمع
بين ذكر الخاتم وذكر الخف فيه تنبيه على ان هذا الجامع قد تعذر في بعض المقامات
كان تكون مثلا في نقد الامور التي تتعلق بك وبيان احوالها تقول لم ثوبي
واسع وخاتمي ضيق وفيه كذلك نتصل لكن مقام يستقال اهل مجلسك بذكر الخواتم
بنوعين وذكر خفك مع خاتمك وكذا في قوله تبيل هذا او بينهما جامع غير ملتفت اليه
اشعارا او ذكرنا ايضا فان ما لا يصح ان يكون جامعا في شيء من المقامات لا يسمى
جامعا وقد سبق منا كلام في تحقيق هذا المطلب يمكن سلكه ولا تلتفت الى ما توهم
من ان قول المص ههنا صريح بان الاتحاد في المسند لا يصحح جامعا بين الجملتين
اصلا بل لابد من الجامع بين المسند اليهما ايضا قوله او تكون في حديث عطف
على تكون في حديث وشبيه لك كما شعر به قوله بغتة وقد تم والاقسام ثلثة الاول ان
لا تكون بين الحديثين تعلق اصلا الثاني ان تكون بينهما جامع غير ملتفت في ذلك
المقام وقد عرفتهما الثالث ان تكون بينهما تعلق ما لكنه لا يصلح جامعا اصلا كما يدل
عليه قوله بعيد التعلق به واما تفصيله عنها لانه مقدمه لبيان الفصل في قوله تعالى ان
الذين كفروا قوله وكون ما عقبته الغاير وكونه الا انه وضع المظهر موضع المضمر
لا يقال من هذين الحديثين جامع هو ذكر العلوم والاساس في سياق كل منهما
وكذا في الاية لانا نقول حاصل انه هداية للمتقين وغير نافع للذين كفروا الا انا نقول
ان المقصود بيان حال اجمال مطلقا لا بيان حاله بالقياس الى الكتاب سموه وكونه
اساسا ولهذا اطلق اجمل وقال ومثوبا ما تمليه ولم تقيد بكتابه واما ذكر العلوم و
مطلق الاساس فهو من التعلق البعيد وكذا الكلام في الاية لان المقصود ان لا ينفع
في الانذار سواء كان بالقران او غيره قوله فخلا انه متعلق بافرح اي افرح من
زمرة العقلاء ملتبسا بخلاف حاله اي حيل لو اترك ولي قول تثوبا النعمان الي
ان ذكر هذه الجمل بعدها عاطف ليس يحسن ايضا لكن الخطب في اهون لو هنا كان
بعوي الاكره ولا له على الاجتماع في نفس الامر بالواو وههنا مجرد اجتماع في الذكر
قوله لا والذي هو عالم كله لا زدنا عنها لجمعة من الدراس سواه كانت حكاية او لا تكون عطف

في البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم والخطاب
لسواك للنفس اي ادعت ان هواك اندرس كما اندرس آثار ديارها بدكل المدفع وخراب
العيش البيت الذي بعده مازلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك
تحوم قوله من مراد النوى وكرم اي الحسين اشارة الى انه من عطف نحو وعلى الغوي
وان الجامع بينهما ايضا كما ذكرنا وما تقال من ان كرم اي الحسين لم طلان او ان مداد النوى
داء وكرم قبلا فيما لا يخفى سماجته قوله يعلم ما يلج هذا امثال للتوسط في المفردات لان كلا
منهما صفة لله سبحانه الا ان توسط تلك المفردات باعتبار الجامع من اجل الواقف
صلات وقوله ان الابرار مثال للتوسط في الجمل قوله وغير ذلك اما مرفوع عطفا على
ما سلوا او مجرور عطفا على قوله او تمام معوض لامثلة التوسط بازاء الاختلاف لانها
قد تقدمت مستوفاة قوله واعلم ان الوصل من محسناته ان يكون الجملتان متناسبتين
يريد ان التوسط بين كمالي الاتصال والانقطاع يصحح العطف بين الجملتين في اصل البلاغة
كما مر وان التناسب يورث حسنا زائدا على ما يقتضيه اصل البلاغة قوله وما شاكل ذلك
بعد كونهما شرطيتين او ظرفيتين وكون الفعلين بحيث يكون فعلاهما ماضيين او
مضارعين وكون الجزئين الاسميين اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى غير ذلك من
تفاصيل احوال الجمل قوله من غير العوض معنا اي من غير ان تقصد التعويض لفيد
زائدة معين نبحي من الامثلة وكذا اذا كان احكوم من الاخبار الخبر
الى الجزء لانه يفيد تقييد او التخصيص ان السبب تقصد على
وجوه ثلثة ١ ان يراد تجريدها عن الخصوصيات كافة قوله كن مطلق انه
دل على وجود الانتساب بلا انما ان ولا تجدد ولا استمرار ومع كونه للثبوت انه لا يدل
على الحدوث الا انه دال على عدمه او يدل على استمرار الانطباق ودوامه
بمعونة المقام كما ٢ ان تقصد به خصوصيته معينة فلا يجب ح رعاية التناسب في
رعاية سبق الجملتان في ذلك الخصوص كما اذا اريد بالفعليتين التجدد وبالاولى عدمه
٣ ان تقصد النسبة في ضمن اي خصوصية كانت فههنا يجب رعاية التناسب قوله
ان تراعي بصيغة الخطاب في نسخة معتمد عليها وقد يروى بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول
والاولى انسب بقوله فتقول قوله وكذا اذا قام وعمرو قعد فصله لان الخبر في
الاسميتين فعل وربما يتكلم من ان هاتين الجملتين يحتمل ان تكونا فعليتين ايضا فيجب ان
ان يعد لاسميتين في الاسمية والفعلية لا محتملتين منهما انما يصح على مذهب بعض الكوفية
حيث جوزوا تقدم الفاعل قوله وان لا تقول عطف على ان تراعي ولو ترك
ان وعطف على مفعول لكان اظهر قوله وكذا قام زيد وعمرو قعد اي لا تقول ذلك
ايضا للاختلاف في الاسمية والفعلية وان اشتركا في افادة التجدد وان فرضنا ان
الثانية تفيد الثبوت على ما سلف واذا رفعت احد الاسمين في احدى الجملتين با

باب الاخبار على شرط التفسير بحسب اللائق في الاخرى ولو انه نصب نصبت رعاية
للتناسب ولا ينبغي لك ان ترفع في احدهما وتنصب في الاخرى لادائه الى الاختلاف
في الاسمية والفعلية سواء كان الفعل مشتغلا بضمير اسم عامله كقولك انا الضيف وعمرو
مررت به او بمتعلقه كقولك زيد اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه وقد نبه على ذلك
على ان التناسب في الاشتغال بالضمير او المتعلق مراعى في كلتيهما ايضا وقولنا امثال
ذلك يريد به ما سبق في علم النحو من اسئلة الاخبار على شرط التفسير له امثال ما
ذكر ههنا من الامثلة مطلقا قوله والسوق في الاولى اي واريد عدمها بالتجدد في
الاخرى وفائدة لفظ بعد تعرية الثبوت المستفاد من قاعدة دفعا للتوهم قصد التجدد
به وقيل دفع توهم كون الجملة حالا وعليه اي وعلى كون المراد بهما التجدد مع الاخرى
السوق وان لم يمكن العطف بالواو وفي قوله سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون ام انتم
عليكم حكمكم اشعار بان العبرة وام داخلتان تجب الجمع على المستوى وقد تقال
المستوى بان معنا مضمونا الجملتين كانه قيل احدثتم او اقمتم و اي طلبا لتعيين ما علم
على الابهام قوله لقاؤهم اي اصابتهم مكروه وقصد فانه وقت الدعاء والالتجاء
لكشف البلوى ومن له اجدوات بالمحسنة من الحجة المقابلة للعب وقد يروى بالتشديد
من التجديد المناسب لله حدث وقوله لستنبوا اشغول له لما دل عليه الكلام اي قالوا
ذلك لستنبوا وقوله ولما اعظم كيد الشيطان للعلماء من فيه انشاء اي ما سوا المحال عليه
من عدم جواز التقليد في الاعتقادات والى انه يفضي الى التقليد في امور كانت امر البطلان
كما هو هو لا في تقليدهم اباءهم وقوله في عبادة تماثيل انشاء الى ما قيل لهم اي اعني
قوله لعله قال ابراهيم لابيه وقومه ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وجدنا
اباءنا لها عابدين قال لقد كنتم انتم واباؤكم في ضلال مبين قالوا اجئتنا
فنا نحو ان تلحق به الكلام في الحال قوله تحقيقها ان لو لم تحسنا الحال للفصل
والوصل والكلام مستقلة بحثا لما سواه اي الحاق الكلام في الحال بالكلام فيهما ملتبس
بالحرف تجيها وهي الواو وفرع للعاطفة كما اشرنا اليه سيصرح به ولفظ ما حاله
او بمصدره قوله مع الواو وحال اي مقارنة لها وقوله لامعها معطوف على مقدر اي
تجيها اخرى مجردة لا مع الواو وجعل لاهمز بمعنى غير حتى يكون لامعها ايضا بمعنى غير
مقارنة تحذفه ان ما بعدها يجب معها لا بعضه ان تكون مضافا اليه قوله الكلام
في ذلك اي في ان الحال في اي موضع يجي بالواو وفي اي موضع يجي بدونها وارادوا
بقوله حال بالاطلاق انه لفظ الاطلاق لفظ الحال الى المعرف به وهو الحال المستقلة الغير
الاشتغال فاذا اريد به الحال الاولى قيد بالمؤكدة واراد بالاصل في الكلام ما هو الراجح
في الاعتبار بحسب المقام وبالتتبع في الاستعمال الوجه الواضح الذي جرى عليه الاكثر
وقد يقال الاصل ما يتعلق بالمعنى والتتبع ما يتعلق باللفظ وما يجري لفظ معانيه لولا ها

ربما توهم ان لكل منهما فيها واحدا كما في قولك اما درهم اي لكل منهما واذا قيل معا تحقق وقت المجي
بلا شبهة مع كون الاصل متعددا قوله فاصل النوع الكافي قدم بيان اصل المؤكدة على
بعدما اخرها في الذكر لان المعرف بيانها الثابت وفي بيان المستقلة قوله وصفا ثابتا
اي لازما لا يتغير وذلك لان الحال المؤكدة ما تقرر مضمون اسم واقع في الجملة الابد سواء
كانت تلك الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة قد تاتي بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى انا انزلنا
قرانا عربيا مؤكد مضمون الضمير الراجع الى القران الذي نهم بكونه عربيا وكذلك قائما
بالقسط مؤكد مضمون لفظ الله في شهد الله لا نهم منها القيام بالقسط ولا شك ان المؤكدة
انما يؤكد مضمون الاسم لو كان من الاوصاف اللازمة يدل عليها الاسم ضمنا فاذا قرن
به اكد مضمونه وبما قررنا تحقق ان الحال المؤكدة لا يجب ان تكون مؤكدة لمضمون جملة
عقدها من اسمين لا عمل لهما ولا بعد ان يجعل كونها كذلك شرطا للوجوب حذف عاملها
ولو فسرت الحال المؤكدة بما تؤكد مضمون الجملة الابد مطلقا لزم ان تكون نحو ولو مدبرين
ولا تعثوا في الارض مفسدين وثم توليتم الا قليلا منكم لم تجعلها لبعض المعا درا هو الا مؤكدة
مع انها ليست منها لازمة قوله ان تكون وصفا غير ثابت وذلك لان المقصود
من النوع الاول بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا
بتلك الصفة والهيئة والمقيدة انما تفيد اذا كانت الصفات المتغيرة المنتقلة لان كون
الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم ولما كان الاصل
في النوع الكافي هو الثبوت وجب ان يعبر عنها بما يدل على الثبوت واللزوم
كالصفة المشبهة نحو حسنا وشفيعا وسخيا وجوادا وبطلا شجاعا وما ليس مشتق كونها ونحو
قائما انما نعم حالا مؤكدة لو اقترن به ما يدل على ثبوته كقوله قائما بالقسط ولما كان الاصل
في النوع الاول هو الاثبات وجب ان يعبر عنها بما لا يدل على الثبوت واللزوم
كاسم الفاعل والمفعول فانهما لا يدلان على لزوم معناهما للموصوف بل انهما على
الاطلاق من الصفات المتبدلة وهذا الاتيان في ما تقدم من ان الاسم سواء كان وصفا
او غيره اصله ان يدل على الثبوت لان معنى ذلك انه لا يدل على الحدوث كما يدل على
الفعل فالثبوت لان معنى ذلك انه لا يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل ما لثبوت
هناك مقابل الحدوث والمراد به ههنا اللزوم وقد تكون الحال المستقلة اسما غير مشتق
كرطبا وبسرا فانهم منها هيئة غير لازمة قوله ويمتنع ان تقال جاء زيد طويلا يريد
ان هذه صفات لازمة لا فائدة في تقييد المجي بها وامثاله يدل الذي اشار اليه مثل
ان يكون زيد في سن النمو او الاعطاء فيحدث له طول او قصر ومثل ان تحدث له
سواد او وضاحة بسبب من الاسباب الطارية قوله وبحثها في الاستعمال انه يا بنا
عارين عن حرف النفي وذلك لان المقصود من المؤكدة تقرير الصفة تقيدها الاسم ومن
المستقلة تقييد الفعل بهيئة مخصوصة وما دخل عليه حرف النفي انما يدل على نفي الصفة

او انه للقصد وهذا ما تلك هذه النهج من البلاغة وان جازت مخالفته بحسب النحو قوله
لان هذه الواو الفصل لما ذكرنا من ان النحو لا يمكن اعرابها فيتبع بمقتضى عدم دخول
الواو وانما قال اصلها العطف لان واو الحال ليست عاطفة قال في الكشاف واو الحال
سواء لحق وليس كذلك بل تحقيقه الجمهور ضمير المنقول في العامل المقدر اعني احققه او اثبته
وعند البعض ضمير الفاعل فما اختاره المصنف في قسم التوكيد قال احق المقدرات
ان زيدا ابوك عطوفا يجيء عطوفا ونحو حق بمنا بيد انا لنا ثلث لما كان ذلك التقدير بمنا له
عن الحق يجيء جعله حالا قوله والجر ليس موضعا لدخول الواو لانه متحد بالمجرور عنه
كالوصف بالموصوف وقد سبق تقرير وجوب التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه في
غير ان قوله والتحقيق ان هنا ذكرنا من ان في التوضيح ان لا بد فيها الواو قوله
الا ابعد ان يكون هناك اي في موضع انتظام الاعراب الكلمات تعلق معنوي ينتظم
معاني تلك الكلمات وذلك لان الكلمات الاعرابية وضعت دالة على معان معنوية نظرا
على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا وجدت الاعراب في موضع فقد تحقق ارتباط
بدون الواو اي بطريق الاصالة دون التبعية كان ذلك دليلا على ان قد وصل بكل الكلمة
المعربة تعلقا معنويا بما قبلها غيرها من الكلم المعربة اليها فلا يحتاج الى تكلف معلق
آخر كالواو مثلا والحال كذلك فان لها اعرابا اصليا يدل على كونها حينئذ لذي الحال
وقيدا لعاملها او موكدة لما دل عليه ذو الحال حقيقة فحقها ان تكون بلا واو موجودة
كالنعت جملة لان الجملة الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة فالاصل فيها كذلك قوله لكن النظر
اليها اعتذار عن دخول الواو في الحال لما كانت جملة حاصل ذلك ان الجملة من حيث
هي جملة مستقلة بافادة فاتبع من النسبة التامة من طرفيها وان كانت غير مستقلة باعتبار
ما عرض لها من وقوعها موقع المفرد وقيدا للفعل مثلا فالجملة الحالية لما لم يكن يخرج الحكم
الى بقد عليها اتحادها حالا كانت حالا موكدة ولا شك انها غير منقطعة عنها بالكلية
لوجود الجملة الحاصلة فيهما فنزلت منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
فلا يبعد ان يدخلها الواو الدالة على الاجتماع والاتصال لتغاير مستقلا لها في نفسها
وتربطها بما قبلها زيادة ارتباط كما في مثل من الجمل المتوسطة بين كمال الانقطاع والاتصال
ثم انه جعل لا ريب فيه هنا حالا موكدة وجوز فيما تقدم كونها جملة موكدة للجملة التي قبلها ايضا
ولا تنافي وبيان هذين الوجهين في لا ريب فيه وانما قال بحالة جامعة بصيغة الجمع
نظرا الى تعدد موارد الحال كما في قوله كما تري في نحو جاوز زيد فقال الجانب من يديه
فان هذه الجملة ليست تتحقق بالاولى ولا منقطعة عنها لان المجيء يناسب قوة الجانب
والتغيير في يده يربطها بالسابقة وكذا الحال في وسيفه على كتفه وقوله بخلاف ... فان
قلت ما ذكره يجري بعينه في الجملة الواقعة صفة فيلزم ان يجوز دخول الواو فيها قلت
لا ان يقول ارتباط الصفة بالموصوف لا شك انه اقوى فلا يلزم من الجواز هناك

وقد سبق تجويز بعضهم ايراد الواو للتاكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انه لم يشتهر
اشتهار كون الواو للحال وقد نظرنا بدليل ما يكتفي به في مباحث الالفاظ وكلمة
لو وقعت حالا فحكمها في دخول الواو على قياس الاحكام الخمسة فقد يمتنع وقد يجب
وقد يجوز الا انه مع التساوي واما مع رجحان احد طرفيه بعد تمهيد القاعدة شرع في
تفاصيل ذلك وبيان الضابط فيما نحن بصدده اي من دخول الواو وعدمه
في الجملة الواقعة حالا المنتقلة لفظا فظهر ان الموكدة يمتنع فيها الواو قوله لان الاسمية
كالفعلية والاسمية على الثبوت انما يصح لو لم يكن خبر الاسمية جملة فعلية نحو زيد قام
فانه كقام زيد يفيد التجدد كما ذكره في الكلام على ما هو الاعم الاغلب في الاسمية
بالجملة الفعلية وارد على اصل الحال بالاطلاق في ما اذا كانت على اثباتها ايضا بان تقرر
مثبتة ليست في حكم المنفية كالتي فعلها مضارع مثبت كانت متمكنة في الحالية قريبة من
الحال المفردة جدا فالوجه فيها ترك الواو جريا على موجب الحال بنصفها بها عن
دخولها وانما قلنا ليست في حكم المنفية احترازا عما اذا كان فعلها ماضيا مثبتا فانه
في حكم المنفي كما سيأتي ولذلك لم يمثل منها الا بالمضارع وقد نبه بقوله او يعقد ونزلته
على ان الحال قد تكون حسيا كما تكون نقليا على طريقة السند والوصف وقوله
لا تكاد تسمع اشارة الى ان دخول الواو جائز في المضارع المثبت لكنه لا يكاد يسمع
لو او في عطا ظاهر واما الواو فقد ذهب يشتدار فدخول الواو جائز ومسموع تحت اسه
منزل نهم تو ... ونبغ وقد تعلمون وقولهم قمت واصك وجهه وقوله نجوت
وارهنهم مالكا قوله وذلك ان يكون اسمية الحال غير الموكدة انما قيد بذلك لان
الاسمية وارد على اصل الحال الموكدة وخص هذا التقييد بالاسمية ولم يقل فيما
سبق وذلك ان تكون فعلية في الحال الغير الموكدة تقع اسمية موكدة ولا تقع فعلية
اصلا قوله فالوجه الواو وذلك لان خروجها عن اصل الحال يوهم انها ليست
حالا فاحتيج الى رابط دال عليه خصوصا اذا كانت الاسمية منفية خارجة عن نمط
الحال ايضا قوله ماجاء بخلاف هذا الاصل معدود في الحقيقة بالنوادر تو كد
قوله فالوجه الواو ويجوز ان المراد به رجحانه في دخولها بحيث يكون تركه من باب العدم
كان دخولها من قبيل سنن الهدي وللنحاة اختلافات يجوز بعضهم ترك الواو في
الاسمية مطلقا وبعضهم لو كانت في تأويل مفرد نحو فوه الى فيّ اي مشافها وبعضهم
بعض عذر وعن متعاديين وبعضهم اذا كان ضمير ذي الحال في صدر الجملة كالامثلة
المذكورة في الكتاب سوى الثالث منها الى غير ذلك ويجوز عوده على بدئه ان
رجوعه الى ما ابتدأ على ان البداء مصدر بمعنى المفعول وحصوله انه رجع في الطريق
الذي جاء منه وقد يتوهم ان عوده مرفوع على انه فاعل رجع مجازا او بدل
اشتمال من المستتر فيه او منصوب على الحالية بمعنى عائدا او على المصدرية او على انه

مفعول به بان يحمل رجع على المفعول والكل ضعيف واصلاح المنطق كتاب
لابن السكيت في تصحيح اللغات والايضاح كتاب لابي علي الفارسي في النحو قال المتنبي
علس يصف غواصا انتصف النهار ينتصف النهار من نصفت الشيء بلغت نصفه
والمراد طول مكثه تحت الماء وآخره ور يقيم بالغيب لا يدري اي لا يعلم ما حال
الغواص وفي الصحاح برجع النهار من نصفت الشيء انتصف فالجملة الحالية في خالية عن
الضمير ايضا فاحتاج الى ان قدر الواو محذوفة ك والماء غامر اي ساتره وحبان
الليل ظلامه ستر ما كتب اي ما رجع قوله مضوا موت ابيات برثي بها ابن عم
بنيه ويذكر سرعة انتقالهم قبله والرواح النزول بين سير في آخر النهار للنزوح وتكامل
راح لغوا وخلع وقت الكشف وغالبهم اي الحكم والقدر بسكون الدال وفتحها ما
قدر الله من القضاء قوله لا زنقاع قبيله متعلق بدخلوا والبيت لخالد بن يزيد
بن معاوية والورق البيض الدراهم المضروبة وكان تامة اي ولقد وجد فيما مضى جاز
كونه لا بنتسب ونيل ناقصة والواو زايدة من اسمها وخبرها كالتاكيد السوت
كانزلوا لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها وكذا الكلام في وكنت ورمانهم بين الوعيد
ينال نزهت الرجل اي كففته وزجرته افادوا اسن وهي اي نكفوا في القتيل
من دم وجعل من اقام الامير مكنه من القود قوله الا ان ترك الواو اهم
ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا انما كان الترك ارجح نزجيحا للاصل
على النهج مع تايد الاصل بان موجب الحال ترك الواو قوله والفعل الماضي منفيا
ومثبتا بتقدا جعل منتظما في سلك المضارع فان قيل ذكر المنفي مستدرك لاندراجه
مع المضارع المنفي فيما ودلك على اصل الحال دون نفيها وفيه انه ابدا في الحكم وهو
كون الترك اولى اجيب بانه لم يشمل ما سبق الا بالمضارع المنفي بلا لا بد ان
يجمع من نفي الماضي ولا يفرق بينهما في بيان حكمها قوله لورود الاعلى نحو الحال
يعني مع وروده على اصلها الذي هو الخلو قوله فلوجب قد وذلك لانه في حكم
حرف النفي من حيث ان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الى معنى
اذا دخل قد عليه قربه من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال وقوله في يصلح
للحال منظور رده لان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو
زمان التكلم لا بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي لا ينافيه
يجب عاملها فقد تكون ماضيا وقد تكون حالا وقد تكون مستقبلا كما لا يخفى فما
ذكر غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال والجواب ان الافعال لما وقعت قيودا
لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها وحاليتها واستقبالها بالقياس الى ذلك
المقيد لا الى زمان التكلم كالواو فوقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولما استبعد
فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان

وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا افاد انتفى مجيء زيد ركب
نعم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال عاملها ولو قلت قد ركب قربه الى
زمان المجيء بفهم مقارنته ايا ما كان ابتداء الركوب متقدما الا انه قارن المجيء
في الدوام واذا قلت جاءنا زيد يركب دل على تقارنهما في نظر صحة كلام القوم
في هذا المقام اي وجوب تجريد الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن
لا لو صدرت بها نا ورد بها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها مع يجب ان يأول قوله
من زمانك بالزمان الذي اعتبر المتكلم في عامل الحال ولكن ان تقول ان عاملها
قد يكون مقترنا بزمان التكلم فاشترط هناك لفظ قد للتقريب فيما عداه طردا
للباب فلا احتاج الى ذلك التاويل هذا ولما يقال من انهم استبشعوا ان نفع الى صحة
الصرف حالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للمنافي من الماضي والحال بمعنى آخر
اعني زمان التكلم فاحتج الى الوفاق قد المقرب الى الحال فيكسر سورة ذلك التنافي
فيزول الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم والانتظام في سلك المضارع
المنفي معناه جواز الامرين مع رجحان الترك كما سيجيء وذلك الاشتراك
في العلة فدخول الواو على المضارع المنفي وعلى الماضي مطلقا منزل المكروه قوله
فتجبلك السير بفتح الباء اي اتعبه واوقعه في المشقة قوله الا ان ترك الواو
في النفي اي الاثبات ارجح متعلق بقوله لكن ان تقول الخ وهذا المجموع بيان
او تاكيد للانتظام في سلك المضارع المنفي وكان النص رجح برجحان الترك فيها دفع
لتوهم عدم رجحانه في الماضي المثبت الاولى الى اعادة وفي بحرف الاثبات
قوله يجب التقديرين يعني تقدير الفعل فحصل فيكون الظرف في جملة فعلية
قطعا وتقدير اسم الفاعل كحاصل ومع ان لم يكن بعض اسم مفرد يصلح ان يرتفع به
كقولك جاء زيد على فرسه كان مفردا قطعا وان كان بعض ذلك احتمل ان يكون
مفردا بان ينتصب اسم الفاعل على الحالية فعمل الظرف في الظاهر وان يكون
جملة اسمية قدم خبرها بقوله وان لا يكون شاملا للاقل لانه يكون بتقدير جملة
اسمية والاشكال ان تقدير الاسمية متفرع على تقدير اسم الفاعل فيصح في قوله
ونزوده لذلك من ان يكون واردا على اصل الحال وهو على تقدير الفعلية
والافراد وغير وارد عليه وهو على تقدير الاسمية نعم يلزم حمل كلامه على خلاف
ظاهره في توزيع الورود وعدمه على التقديرين والمنادر من قوله هو الاضمار
الحالية ايضا وبان كالمباح والمشهور ان ترك الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر لوا
معنا نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو كقوله فرجت مع البازي على
سواد وقد تكون مع الواو كقوله وان ارق اسرى الكل ودونه من الارض
مغتاله وبيداء سملق والسر في غلبة ترك الواو امتناع دخوله على تقدير الافراد

السملق والسملق القاع الصفصف

٩٨

ورجحان الترك على تقدير الفعل الماضي واما رجحان دخوا فعلى تقدير ان يكتفى فقط واذا
لم يكن بعد الظرف مظهر كان رجحان الترك اظهر كما في قوله تعالى فخرج على قومه في زينته قوله
ثم عرف عقب الكلام السابق بهذا البحث المتعلقة بالجملة الحالية المصدرة بالواو والمضي
من عرف ان السبب في تقدم الحال على النكرة دفع الالتباس بالصفة ثم نبه بجواز ايقاع
الجملة مع الواو حالا من النكرة بلا تقدم لان الالتباس مندفع حينئذ لامتناع دخول الواو
على الصفة كما مر ونبه بمزيد حسن اذا كانت تلك النكرة في سياق النفي فانها لعمومها
وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة فهذا الاعتبار منضما الى اعتبار امتناع الالتباس من حيث
مزيد الجواز ونبه ايضا لوجوب الواو في نحو جاء رجل وعلى كتفه سيف لو اريد الحال
دفعا للالتباس ولوجوب تركه لو اريد الوصف لامتناع عطف الصفة على موصوفها
البتة واما قال فتأمل لشروط بطلان قول من لا يجوز خلافه وقد سبق منا تحقيقه قوله
واما ليس افرده بالذكر لانه ليس من قبيل الافعال الداخل عليها النفي مثل ما كان ولا يكون
حتى يكون ترك الواو فيه ارجح ولا من قبيل الافعال المتصرفة المتضمنة للنفي كما في وانتفى
حتى يلزم فيه كون الترك ايضا ارجح بل هو فعل دال على نفي الحال صريحا فلا كان
فيه لفظ كلمة ما فاما مع خبره مقام الفعل لانه ليس زيد منطلقا في قوة لا ينطلق زيد وذكر الواو
وتركه ايضا الا ان ذكره ارجح بحسب الدليل واكثر في الاستعمال وذلك لان المجوز لذكر الواو
هو النفي وهو في ليس ذاتي وفي الفعل المنفي بالاداة عارض وقد يقال ان ليس لتاويلها الى
نفي والجملة بعد اسمها في تحقيقه فلذلك كان ذكره ارجح لكنه ينبغي ان يكون الترك ايضا
شبيه بعدوده ملحقا بالنوادر لانه في صور كثيرة كما دل عليه كلامه وقوله لفاجر وصف
بالجلادة في الاستقلال بحيث لا فاجر في كل البشر تبقى في البشر شيء من الالة وهذا
وقد قيل ان قول الليس فيه ما معقول ثان كما في لا جاء الى جعل القلب كذلك
مما ليس هو كل حركت زيد اسرع ما الى جهة صرعا قال واما الحالات المنقضية
لعل الجمل عن الكلام الحادث ولا يليها المنا بالذكر ما لكلام الجنس وقع الجمل نظرا الى
تعدد الواو وهذا ان المطوي في موضع واحد له يجب ان يكون خلافا بل قد يكون جملة واحدة
وقد يكون جملتين او اكثر وقع الحالات جملة لانه احالها جميعا على علمك بما قد سبق فلا
ينبغي لذكرها منفصلة وخص بالذكر حال الجمل ولا يليها لانها الكلام في موضع هذا الباب والا
وجد الايجاز والاطناب بطل المفردات ولا يليها ايضا بل قد يوجد الايجاز بلا طول كذا
اصلا وسمي ايجاز قصر وقوله ايجازا واطنابا بمعول له وقيل حال بمعناه فرعها في
[illegible]
[illegible]
[illegible]

كل المسند اليه والمسند مفردا او جملة وفي المفعول ونحوه وكل السؤال الذي هو طرف في كتب
في التوابع وذكر ايضا طرق الاطناب كتذييل المسند اليه بالتوابع وتقييد الاسناد بشيء
من القيود وذكر متعلقات المسند وكذلك الجمل المتعلقة بما قبلها تاكيدا او بيانا او بدلا فقد
سبق في الايجاز في المفردات والجمل ويسبق ايضا الاطناب بذكر المفردات والجمل و
بين هناك ايضا حالاتها المقتضية اياها فمن ضبطها استغنى عن البسط ههنا لانه عرف
ما عدا المذكور بالمقايسة عليه قوله فكونهما نسبيين لان الكلام فيهما يريد ان الايجاز
والاطناب امران نسبيان ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام اخر محقق او
مقدر ولا شك ان الامر النسبي لا يتحدد ولا ينضبط الا بتعيين المنسوب اليه وليس لكلام
على مقدار معين بحسب نفس الامر كونه منسوبا اليه لهما بل كل كلام نوعين فانه يصلح
لذلك فح لا امتياز الموجز عن المطنب بحيث يحكم على هذا بانه موجز لا مطنب وعلى الاخر بانه
مطنب لا موجز فان كلاما واحدا لو نسب الى فرد اتصف بالايجاز فانه بعينه لو
نسب الى ثالث يتصف بالاطناب فعلم ان لا مجال فيهما للضبط والتعيين مبنيا على
التحقيق الصرف بل لا بد من ترك التحقيق والبناء على امر عرفي هو جعل كلام اوساط
الناس اعني الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة ولا عي ولا فهاهة منسوبا اليه ومقيسا
عليه فانه وان لم يتعين لذلك يجب التحقيق الا ان الاوساط لما كانوا اكثر من الطرفين
كان كلامهم على مجرى متعارفهم في تادية المعاني شهورا بين الناس فهو ارجح بوجوه
الوجه معلوم الطريق فناسب ان يجعل احدا لقياس عليه غيره فلا يكون البناء عليه ترددا لما
جهالة كما توهم وبما قررناه اندفع ايضا ما يقال من ان كون الشيء نسبيا لا يقتضي ان لا يمكن
الكلام فيه الا بترك التحقيق فان الاضافيات كثيرا ما تحقق معانيها الا انه تحتاج فيها الى الموضع
المنسوب اليه الاضافة على الوجه الذي قرر في علوم اخر قوله شل فيجعل بجيجا اذ بدل شي
البناء وقوله مقيسا عليه ثانيا مفعول يجعل وقوله ولا بد من الاعتراف بذلك جملة
معترضة اي لا بد للمنصف من الاعتراف بوجود كلام الاوساط بل لا وجه لانكاره
لتحقق اشتهاره فيما بين الناس كما قرر في صحيح البناء عليه وانما قال لا يحمد منهم ولا يذم لانه
ليس لهم في ذلك الكلام رويته ولا رعاية نكتة بل يكتفوا فيه بمجرد ولا الات وصفة فلا
يحمد لهم ولا مذمة ايضا لكونه وافيا بما هو مقصودهم من امورهم اوبياضها ...
لو انتب ذلك الكلام الى مراتب البلاغة فقد كاصوات الحيوانات واذا صدر عنه
من البليغ لا في ضرورة زائد فيه تحريمه عن النكت المطابقة للمقام وبذلك يرتقي عن
تلك الاصوات كما سلف في صدر الفصل الاول وفي تسميته متعارف الاوساط تمييز
له عن كلامهم الذي تكلفوا فيه بتعليل او تكثير وقوله باقل من عبارات متعارف
الاوساط يتناول ايجاز الحذف وايجاز القصر الذي لا حذف فيه وفي قوله
سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل تصريح بان الايجاز و

والاطناب له مقتضيان بطى الجمل والاطنابات بكونها ان ايضا بطى المودات ولا طيها كما
ذكرنا ما قوله وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعنى فى الفنون الثلاثة
ومباحث الفصل والوصل لانه قد بين فيها طرق الاختصار الكلام باطلاق فى الاسناد وحذف
المسند اليه والمسند وغير هما مفردا او جملة وبين فيها ايضا طرف تطويله بتأكيد الاسناد وتبديل
المسند اليه او المسند بما يتعلق به وتعقيب جملة باخرى مؤكدة لها مثلا كما اشرنا اليه انفا قوله
الكلام فى بين فيما سوطه وفى لتوضيح جواب القسم المقدر والمعنى لئن كنت نعت لكل الطرف
كما هو حقها فلا محالة تعرف كلا من الوجائز والاطناب متفاوتا زيادة ونقصانا على مراتب
لا تكاد تحصر وتعرف ايضا معنى ما قيل فى وصف البلغاء من انهم يأتون تارة بالكلام فى غاية
الاطناب وتارة فى نهاية الايجاز كانهم يرمزون الى المقصود رمزا فقيل لا تذكره الا
انفراد الا وكبيا اشبها برمز من بلاقط محبوبه تزوج عينه خوفا من الرقباء وقوله وخيل الما
نصب على المصدر اى يوحون بمعنى يشيرون وكما تليت عليك فيما سبق تلك الطرق
ذكرت هناك ايضا مقامات تقتضيها ايا هما فقد ارشدت بذكرها الى مقامات تستقيم لها
اذ لست انت كالاوساط الذين لا حاجة لهم الى تلك الرعاية ولا يلحق كلامهم مدح ولا ذم
بل صار لك حسن اختصار وتطويل موقعه اللائق به فقد بلغ باب بلاغته وامام بلاغ
ذم هو تسمية الايجاز اذ ذاك عيا وتقصيرا الا انه عى فى الكلام وقصر الى جعله قصيرا وتسمية
الاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر فى كلامه وطوله بلا طائل فالتطويل ههنا محمول على
المعنى الاصطلاحى قوله قوله طرق الاختصار والتطويل وقوله للاختصار والتطويل محمول
على المعنى اللغوى قوله والفصل فى الايجاز اى المثال المشهور فى الايجاز قولهم كلمة
كلمة تقال فلان نعلم فى هذا المعنى اى اشتهر به فان قلت الايجاز بالقياس الى كلام الادب
فالكلام ههنا فى تقايس هذا عليه قلت ذلك معلوم يجب نوعه وان لم يكن معلوما بحسب
تخصه فانا نعلم قطعا ان المعانى المنظوم فى تحت قوله فى القصاص حيوة بحيث لو ادّاها
الاديب لولا ذكرها بعبارات اطول منه الادرى الى كونه اوجز من اوجز كلام عند بلغاء ما
هذا المعنى قوله واحسانه اى اصابه قوله فى القصاص حيوة مجرى البلاغة بالايجاز الاول
فيه نظم بمقطع وزيادته على سواه وجه عند هم فى هذا المعنى اعنى قولهم القتل انفى للقتل وذلك
من وجوه اقله الحروف من الملفوظة فى قوله هو عشرة لقوام عشر السكون وفاعل ومن وفى
قولهم اربعة عشر الا الوالا فى كل قصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل فان القتل
ظلما اوعى للقتل ح عدم الاشياخ فى قوله تع الى تقدير يجب المعنى فان تقدير متعلق الجار
اعنى فى القصاص بجود رعاية فاعلم لفظه من قبيل ايجاز القصر ولا بد فى قولهم ان يقدر لفظ
من ذكره ما فى تنوين حيوة من التعظيم او النوعية ه صنعة الطباق بين القصاص
والحيوة ه النص على ما هو المطلوب بالذات اعنى الحيوة فان نفى القتل انما يطلب لا لابدانه
ز قبول تنفيض التجنبها ايرايراد لفظ فى ح الخلو عن التكرار مع التقارب فانه لا يخ

من استبشاع فلا يعد فى الاكثر رد العجز على الصدر ح يكون مختصا ط عذوبة اللفظ
وسلاسته حيث فيه لم يكن فيه ما فى قولهم من توالى الاسباب الخفيفة لو ليس فى قولهم
هو ما ان تحركان على التوالى الا فى موضع واحد ولا شك انه ينقص سلاسة اللفظ
وجريانه على اللسان ى ان كون القتل انفى للقتل من حيث انه قصاص لا من حيث
انه قتل وقد صرح ببعض الحنفيه فى قوله دون قولهم قوله ومن الايجاز هذا ايضا
من ايجاز القصر قوله ذهابا الى ما قال من المستنبع الخ اى قوله هدى للمتقين كائن
من الايجاز حال كونه يذهب فيه الى ان المعنى ما ذكره وانما مفعول له لمضمون الكلام
اى يعد من الايجاز للذهاب الى ان المعنى على ان يكون المراد بالمتقين الضالين
الصائرين الى التقوى بعد الضلال واختير بدلك عن المعنى الخ هو سوان حمل
المتقين على حقيقته وجعل اثبات الهدى لهم من قبيل تحصيل الحاصل الكلام اذ كل احد
واكمل على قصد الزيادة والثبات فيه فلا يبس فيه على المعنى الا فى الايجاز يعتد
به وقوله كما ان الهدى يعلل لكون المعنى ما ذكره وتفسير الهدى بالدلالة ليعلم ان
المراد به معناه المتعدى اعنى الدلالة لا معناه اللازم اعنى الاهتداء اذ لا يصح ان
يقال الاهتداء للضال لا للمهتدى قال فى الصحاح هداه الله هدى وهداية واهتدى
بمعنى وقد وجه حسن الايجاز المذكور فى الاية بيان ان الاول قصد المجاز المستفيض الشهير
نوعه وهو وصف الشئ بما يؤل اليه فانه مجاز شايع منه قوله تع انى ارانى اعصر خمرا ولا
يلدوا الا فاجرا كفارا وقوله عليه م من قتل قتيلا فله سلبه وقولهم من مرض المريض
ويقبل اللقاء وان لم يمكن الاطلاق الشئ على الضال العاصى الى التقوى منتفيا يجب
تخصه الثانى التوصل بهذا الايجاز المبنى على ذلك المجاز الى تصدير اوائل الزهراوين
اعنى سورة البقرة وال عمران تسميتا بذكر الكفرا فيهما من زمرة الثار اضافة
بذكر اسم اولياء الله فى هذا التصدير تشويق الى التقوى واشعار بالاعتناء
بحال المتقين فاندفع ما قيل من ان هذا التصدير انما يصح اذا كان الضالون
الصائرون الى التقوى اولياء الله قبل ان يتصفوا بالتقوى بالفعل وليسوا
كذلك قوله اطول من ان يخرج حاله فى الايجاز فانه ايضا من ايجاز القصر ومن
جوامع الكلم التى يستقل مع قلتها بالمعانى الكثيرة اى غشيهم من اليم ما لا يعلم كنهه
الا الله فقد نابت غشيهم عن عبارات طويلة يقصر عنها البيان وكذا قوله ولا ينبئك
مثل خبير الله من ان يخرج حاله فى الايجاز نظرا الى الاطناب عنه اى لا يخبرك بالامر
مخبر هو مثل خبير عالم به يريد ان الخبير بالامر وحده هو الذى يخبرك بالحقيقة
دون سائر المخبرين به والمعنى ان هذا الذى اخبرتكم به من حال الاوثان
من انهم ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا
لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم هو الحق لانى خبير بما اخبرت به ومن قبل

والكاهل مر الكلام من ان الفاء الفصيحة ... لسبب محذوف سواء كان شرطا او غيره

الآية على ان المراد نفي المثل اي لو كان له مثل في ذلك اي في العلم المحيط بالاشياء
كلها لاخبركم علم الله ولكن الاخبار منتف فينتفي وجود المثل فقد خرج عما احل عما تقتضيه
نظم الآية ولا ينبئك مثل خبير قوله وانه عطف على مقدر اي تحقق ما ذكرناه والظ
قال صاحب الكشاف الفاء في قوله فتوبوا للتسبب لا غير لان الظلم سبب التوبة
للتوبة والاولى والفاء في فاقتلوا للتعقيب اي فاعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم على ان
الله تع جعل توبتهم قتل انفسهم ويجوز ان يكون المعنى فتوبوا فاتبعوا التوبة القتل
على ان القتل تتمة للتوبة تابعة اياها واما الفاء في فتاب فتتعلق بمحذوف اما جواب لشرط محذوف
مقدر اي فان فعلتم فقد تاب عليكم ويكون الخطاب في عليكم جاريا على ظاهره اذ
من مقول موسى واما عطف على مقدر اي ففعلتم فتاب عليكم ويكون الخطاب من الله
تع على طريقة الالتفات من الغيبة في قوله واذ قال موسى لقومه وقال ايضا الفاء في
قوله فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما
ذكرنا في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى
واقتصر في الآن الكشف لقلة التقدير ولان الفاء الجزائية لا بد لها من [illegible]
المتعرف الاعم لفظ قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان تقدير الشرط
شائع عندهم كون الفاء فصيحة ورأيت بعضهم بالنقل عنه والصواب خلافه لان
العلم عندهم في الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد
جئنا خراسانا وهو بتقدير الشرط اي فان صح ما قالوا فقد آن القفول لانا جئنا خراسانا
قيل ولو ادعي اختصاصها بتقدير الشرط كما توهم عبارة الكشاف ثم بعض وقد يقال
هذا الايهام مدفوع بقوله كما ذكرنا اشارة الى الوجهين فتوكد وهي على هذا اي الوجه
ان الفاء على كونها متعلقة بسبب محذوف شرطا كان او غيره تسمى فاء فصيحة وذلك
اما لانها تفصح عن محذوف واما وصفا لها بوصف صاحبها واما لكونها تفيد معنى بديعا
وتوافقه موقعا حسنا اما على تقدير الشرط ففي الكشاف في سورة الفرقان ان هذه
المفاجاة بالاحتجاج والالزام حسنة رائعة وخاصة اذا انضم اليها الالتفات وحذف
القول ونحوه في قوله تع فقد كذبوكم بما تقولون او قال تعالى ان قلتم انهم معبودونا
والهتنا فقد كذبوكم وفي لفظ المفاجاة اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا الجواب
والنتيجة مفاجئ به واما على تقدير العطف ففي حذف المعطوف عليه في قوله فانفجرت
تنبيه على ان الموحى اليه لم يتوقف عن اتباع الامر وانه لا يحتاج الى الافصاح به لا
سيما انشق عنه وعلى ان السبب الاصلي في الانفجار هو الضرب لا فعل موسى و
لا شك انه لا يهتدي الى امثال هذه الدقائق غير البلغاء قوله وفي قوله فقلنا اضرب
عطف على في قوله فتوبوا اي انظر الى الفاء التي تسمى فاء فصيحة في قوله فقلنا اضرب
ومعنى حال من الفاء كان قوله كيف افادت كذلك قوله وتمامه عطف على انظر

وانما قال ذلك لان الفصيحة ههنا تقدر محتاجة الى تامل بظاهره موقعا ولان المحذوف
ههنا اكثر من جملة واحدة يدل عليه انسياق الكلام فالفاء في فقلنا المقدرة وافدا على ذلك
يحيي الله ما فصيحة تقتضي تقدير فضربوه فحيي ولا يخفى عليك ان الايجاز مع الفاء الفصيحة
ايجاز حذف مطلقا قوله وقدر صاحب الكشاف يعني انه جعل الآية من قبيل الايجاز
بالحذف ولم يجوز ان يكون وقال عطفا على آتينا لان الموضع موضع الفاء التي للعطف
فتكرر ومنعه تفسير تقدير لقال معطوفا عليه مرتبا بالفاء على آتينا كما ذكر وكانه
اشار بذلك الى ان تلك النعم كانت عظيمة جدا فاقتضت من المصطفين الاخيار
الشكر بانواعه قولا وعلى الشكر فعلا وعرفانا قلبيا وقالا لسانيا هذا اوجه وجيه
ويجوز المعنى عطف قالا على آتينا بان يفوض ترتب الحمد على ايتاء العلم رتبته
عنه الى فهم السامع بشرط العقل تفويضا مثل تفويض الترتب في ثم بدعوك فان
المعنى على السببية اي فانه يدعوك لكنه ترك الفاء واقتصر على آتينا فيكا اخبر
في الآية العطف بالواو وتفويضا الترتب الى فهم يعونه المقام وانما جاز ترتب
الدعاء مع كونه سببا لله وبالقيام بناء على ما قوى ان ذكر السبب مترتب على
ذكر سببه وقوله تفويضا نصب على المصدر وعامله معنون ما تقدم كما يجوز في
الاستغناء وتفويضا وجاز ان يكون حالا من فاعل اخبرا وقال وان يكون مفعولا
له لاحدهما واستثناء مفعول التفويض وقيل صفة له وانه اي التفويض قال
من امثلة الاختصار فعلها عما تقدمها لعدم اندراجها في حد انتظام ما
الكلام بذكر تقدير الكشاف وابتداء ذكر الاحتمال وذلك لعظم الامثلة تنبيها على
ان الاختصار امثلة كثيرة والمذكور ههنا مع كثرتها بعض منها وابدل لفظ الايجاز
بالاختصار تفننا في العبارة الاولى قوله وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار
والتطويل فليس نهاية التوفيق الا وجازته سقاه من وجيز واوجز الى قوله و
ذكرت لك ايضا الاختصار والتطويل مقامات الخ فلولا ان الايجاز والاختصار
متحدان لاوقف حال احدهما من الاخر ولما صح قوله وسمي الايجاز لذوي حقيقتها
وقد تخالف بعضهم ان بينهما عموما من وجه لان مرجع الايجاز الى المتعارف والاختصار الى
الى كون المقام حقيقا بابسط مما ذكر فيه ولانه لا يطلق الاختصار الا فيما كان
في الكلام حذف قوله لولا انه فاء التسبيب في تخلو بمعنى انما تدل على ان الاول
بالاولى كل منهما سبب عما تقدم وليس في قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب
عظيم ما يصح ان يكون سببا له فدلت بشهادة سياق الكلام على تقدير الحث
لكم الكلام ويحتمل ان يقال فيه فرع الفاء فصيحة انما قال لان المحذوف سبب غير شرط
فان الاول به ان نظم في سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الآية لولا حكم من الله
سبق اثباته في اللوح وهو انه لا يؤاخذ احدا الا بعد تأكيد الحجة بتقدم النهي لمسكم فيما

اقدمتم من اسارى بدر من الفداء وقال تمكنو من الاثخان عذاب عظيم روي انه لما نزل
امسكوا عن الغنائم ولم يمدوا اليها ايديهم فنزل فكلوا مما غنمتم اي في الحرب ونفل الرد له
اباه الفداء الموعود عليهما من جملة الغنائم وحلالا حال من المغنوم او صفة لمصدر اي اكلا
حلالا قوله فلم تقتلوهم لما انهزم اهل مكة برمي القبضة من الحصباء وافيد المؤمنون
يقتلون ويأسرون افتخروا بذلك فكان الرجل يقول قتلت كذا واسرت كذا فقيل
لهم فلم تقتلوهم على انه جواب شرط مقدر وفي الخبيصة سبب الجواب اقيم مقام اي ان
افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوا من الافتخار اي تجاوزوا لانكم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما جعل
الافتخار مشكوكا فيه كونه واقعا منها على انه ينبغي ان يكون موجودا الا تحققا واما قوله
فلم تقتلوهم انتم بالاظهار تاكيد ضمير الخطاب ففيه نوع اشعار بان الكلام في القاتل
دون القتل كما يدل عليه ولكن الله قتلهم وقد يقال انما قال ههنا لم دون فلا لا في
فلم دون فاء التسبيب اشعارا بانها ليست فصيحة عنده كما في الاية السابقة قوله ادعى جوار
وكون ادوار وثلثة امثلة تقديرها بلفظ كذا يعني انها ايضا من قبيل ما في الشرط ولا لمقارنة
الفاء كقوله فلم تقتلوهم الاول قوله فقال فانما هي زجرة واحدة فان التعويض لما كان كذلك
اي البعث فانما هي البعثة الا زجرة اي صيحة واحدة وهي النفخة الثانية وقيل في
ضميرهم بعثتم حضره اجاز ان تكون الفاء تعليلة اي لا تستبعدوها فانما سهلة هينة
في قدرته فانما هي الا صيحة واحدة فاذا هم اي الخلق نواكلهم احياء بصراء ينظرون الح
قوله فالله هو الولي لا يقدرن ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي بالحق فليعبدوه
وليا وقوله لا اولى سواه اشارة الى الحصر المستفاد من توسيط ضمير الفصل
الفصل فان قلت معنى الهمزة التي تضمنها ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار و
التوبيخ لمعنى ما كان ينبغي ان تجدوا من دونه اولياء قبله جعلت الفاء تعليلة
لا تستشعر عن تقدير الشرط قلت لان قوله فالله هو الولي ليس على معنى التعليل
فلا يصح ان تعلل به ما هو ماض وقد يقال انما يحسن التعليل في صريح النفي والانكار
لا في الاستفهام المتضمن لهما كما يشهد به الذوق السليم ولذلك لم يوجد له نظير في
الاستعمال تأمل الثالث قوله فاياي فاعبدون لو اصله فان لم يتأت الخ
وبيان ذلك ان وصف الارض بالسعة مع طلب الاخلاص في العبادة
ينصب الى المعنى الذي ذكره فالفاء في قوله فان لم يتأت جزاء الشرط محذوف
ايضا اي لو كانت ارضي واسعة فان لم يتأت ان تخلصوا العبادة فاخلصوها
لي في غيرها والفاء في قوله فاياي جواب ان لم يتأت هي في الخبيصة داخلة على الفعل
المحذوف المفسر بالمذكور واما الفاء في فاعبدون فقيل تكرير لما قبلها ليطابق
المفسر المفسر من كل وجه وقيل عاطفة اي فاعبدوني عبادة بعد عبادة وصح كون
الثاني تفسيرا للاول باعتبار الاتحاد في النوع وقيل المغاير من المعطوف عليه

والمعطوف من حيث ان الاختصاص مقصود في الاول دون الثاني لو الغرض منه مجرد
تفسير الفعل بلا قصد الى بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما مع منها معنى التعقيب
لان مرتبة المفسر في الذكر ان يقع بعد المفسر كما قيل في التفصيل بالقياس الى الاجمال
قوله وعوض عنه اي لما حذف الشرط قدم المفعول على ما يليه في الجزاء ليقع بين
الشرط قبل الفاء فالمفعول الواقع بعدها الا يكون في موقعه قال في الكشاف ثم حذف
الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة تقديمه معنى الاختصاص والاخلاص
وتنزيلا انه لا منافاة بين قصد التعويض وافادة التخصيص بتقديم واحد قوله وقوله
كلا انه كما هنا لفظ كذا الا ان مثال لمجرد الاختصار بلا تقدير شرط وانما لم يجعل كلا
معطوفا عليه لانه حرف يدل على معنى الردع لا اسم فعل بمعنى ارتدع اي قوله فاذهب
انت واخوك اشعارا بان الخطاب في فاذهبا انما هو لموسى ولو قال دون نبه
تغليبا كما يدل عليه صدر القصة اعني قول موسى اني اخاف ان يكذبون ويضيق
صدري الخ ولذلك قال انه نوع من خوف قتلهم دون ان يدعا قوله لذاله لانهم يعني
ذلك بوساطة علم النحو يريد ان انهم يكمل وزعم جملة اسمية ينبغي محذوفا الشرط ما تقدم
وذلك المحذوف يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل وقد دل علم النحو
على ان التعليق انما هو في افعال القلوب والمناسب للمعنى هو العلم لان
الفاء هم اقامهم في النهر كان كذلك واما في النظر لانه وسيلة الى العلم بعد الالفاء
فانهم لما رأيهم وان قلم اكبر بانه لا ينفع فوق الماء دون اقلامهم علموا انه احق
بها كفلها قوله بفعل ما فعل اي فعل ما فعل من اختيار ذات الشوكة لكم
مع ورد لا يكم ان غيرها يكون لكم ليحق الحق اي يثبته ويعليه ويبطل الباطل
اي يزهقه ويستأصله واما في المعلل المحذوف فواضح انهما على قصد معنى الجمعان
اي ما اختارها لكم وما نصركم عليها الا لهذا الغرض الذي هو سيد الاغراض و
قيل لا حذف هناك بل اللام متعلقة بيقطع وكذا قوله ولنجعله تعليل معلل محذوف
اي ولنجعله اية للناس فعلنا ذلك فحذف المعلل مع ابقاء عاطفة داخلا على التعليل
القائم مقام المحذوف في دخول العاطف عليه الا يرى الى صحة دخول عليه مع كون
المعلل مذكورا هو فو انما هو المعطوف وقيل هو عطف على تعليل مضمر اي
لنبين به قدرتنا ولنجعله اية فعلنا ذلك فيكثر الحذف وكذا قوله ليدخل الله معلله
محذوف هو ما دلت عليه الاية وسيقت له من كف الايدي عن اهل مكة
والمنع من تعذيبهم وقتلهم صونا لمن بين اظهرهم من المؤمنين اي ليدخل في
رحمته اي توفيقه لزيادة الخير مؤمنيهم او ليدخل في الاسلام من رغب فيه من مشركيهم
كان الكف ومنع التعذيب قوله وقوله انا عرضنا ترك كذا لفظ كذا الا اسما امثال
ما تقدم في حذف متعلق الجار بل في مجرد الاختصار قوله لئلا يعلم اهل الكتاب

نع الامانة والقدر فقد فسر الحمل في الآية بمنع الامانة والقدر منها فالاستثناء على [illegible] انما
من قولهم فلان حامل للامانة ومحتمل لها اي لا يؤديها الى صاحبها حتى تخرج عن عهدته فيما
كان الامانة راكبة عليه وهو حاملها الا تراهم يقولون ركبته الديون ولي قوة عليه
فمعنى الآية انا عرضنا الامانة اي الطاعة فانها لازمة الوجود كما ان الامانة لازمة
الاداء على هذه الاجرام العظام فانقادت لنا انقيادا مثلها واطاعتنا اطاعة [illegible]
تبان من الجمادات حيث لم تمتنع على مشيئتنا وارادتنا ايجادا وتكوينا وتسوية على هيئات
مختلفة وهيئات متفاوتة واشكال متنوعة واما الانسان مع صحة [illegible] وكونه
عاقلا صالحا للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه ويليق به من الانقياد لاوامرنا
ونواهينا كحال تلك الجمادات فيما يصح منها ويليق بها من الانقياد وعدم الامتناع [illegible]
عن اداء الامانة وبالحمل الاخطار [illegible]
ان نوع من المطابق على الجمادات واباؤها وامتناعها عن ترك الامانة مجاز وقد فسر
الحمل بحمل التكليف من قلة الشيء على [illegible] ومعنى الآية ان ما كلف به الانسان
بلغ من عظم وثقل محله انه لو عرض على اعظم الاجرام المخلوقة واقواها واشدها
محلا للتكليف لابت حمله والاستقلال به واشفقت منه وقد حمله الانسان على ضعف
بنيته ورخاوة قوته وعلى هذا اهله [illegible] حاشي [illegible] بحمل الامانة
وضمانه [illegible] قوله انه كان ظلوما جهولا فان [illegible] تحمل الامانة ان
لا ما يناسب الوصف بالظلم والجهل وليس على التفسير الاول [illegible] الحذف ظاهر
فيه من هذا الوجه وان اشترك في الامتناع [illegible] عرضها على الانسان وقد
يقال على التفسير الاول ايضا امتناعا مخصوصا به لان تقصير عرض الامانة
والامتناع من تركها لانها تقتضي تصوير القبول [illegible]
ان لا يجعل قوله لم [illegible] كون الآية من الاقتصار لانه توهم الاقتصار
بل شرطا جزائيا كان اصل الكلام قوله مبنيا على صيغة المفعول حال من [illegible]
فالفرع عليه له قيل حال منه [illegible] بناء على هذا الكلام والذي [illegible]
صلة [illegible] لقوله انه كان ظلوما جهولا وقوله في الغالب يتعلق بالاوصاف الواقع [illegible]
صلة في قوله ما عليه اي ما ثبت عليه الانسان في الغالب واحترز به من الانبياء [illegible]
ومن يحذو حذوهم وانما اتى بكلمة الاستعلاء في ما عليه تنبيها على كمال الاستيلاء [illegible]
دل عليه صيغة المبالغة في الآية قوله [illegible] وهبت نفسك عليهم حسرة [illegible]
[illegible] اما موصولة والمقدر خبرها واما شرطية والمقدر جزاؤها وقوله [illegible] عطف
على الصلة والشرط ولا يجوز ان يكون جزاء لوجود الفاء في الماضي بدون قد
وايضا لا معنى لانكار رؤيته سوء العمل حسنا على تقدير تزيينه قوله واما الفاء [illegible]
[illegible] لكن هداه الله فمن موصولة والمقدر خبرها وانما قدم الوجه الاول مع تأخر

مزيته في نظم الآية لانه اشد وقال حمزة دون حسرات مبالغة في الانكار اي ما كان
ينبغي ان تكون نفسك تحسر عليهم لانه لا ينفع ولا يجدي لان الله يضل من يشاء و
يهدي من يشاء وما انت عليهم بوكيل والفاء في فلا تذهب للسببية فان ما تقدم
سبب للنهي عن التحسر واذا قدر لكن هداه الله كانت الفاء لانكار النهي اي
كانه عليه السلام اعتقد ذلك حيث تحسر على تركهم الاسلام ولكن التقدير ولا يخفى ما فيه من
التكلف وقدر صاحب الكشاف هكذا افمن زين له سوء عمله من هذين الفريقين
كمن لم يزين له [illegible] فكان رسول الله عليه السلام قال لا فقال تع فان الله يضل [illegible]
ولم يلتفت اليه المص مع ظهوره لان في ترتب ما بعد الفاء عليه نوع خفاء وعليهم
متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا وحسرات مفعول له اي
لا تهلك نفسك للحسرات وفي جمعها ايذان بتضاعف اغتمامه على كثرة مساوي افعالهم
قوله فوقت الوجوب واثباتا له بجاز خبره وقوله وهي المحنة او الشدائد بحكم
او اشارة الى صحة تقدير الموصوف مفردا وجمعا وقوله [illegible] على صيغة المبني
للمفعول وهذه الجملة صفة [illegible] الضمير العائد اليه في [illegible] عبارة عن جماعة
الشيع والقطاعة [illegible] لا تجري بالوقع في نسخة [illegible] انه [illegible] سبب ما قبله
ونصبه على جعله غاية له [illegible] يقال [illegible] شفقة اي ما تكلم بكلمة
ومن المجاز قوله [illegible] لانه نوع من مجاز الحذف له ضابط
مخصوص سواء منع اللازم او ما يجري مجراه فقصد الى نفيه ونفي ملزومه معا قوله
ولا علم الله متعلق به جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على الجملة المنفية المركبة من اسم
لا وخبرها وقوله نفيا حال متعلقة بمعنى كلمة النفي اي انفي ما لا يعلم ما لا ثبوت
له ولا علم الله متعلق به حال كونه نافيا للملزوم الذي هو الثبات به اعني كون الا
الهة وشفعاء لهم عند الله بنفي لازمه وهو كونه معلوما لله [illegible] لفظ الوجوب
مبالغة في اللزوم وتنبيها على انه لا شبهة فيه واما قوله للعالم الذات فاشارة الى
مذهبه مع اشعار بانه بحيث عموم علمه تع للموجودات كلها لان نسبة ذاته الى الكل على
سواء قوله باي اعتبار كان يعني من الثبوت لذاته او لغيره في الماضي او
الحال او الاستقبال والمقصود المبالغة في الانتفاء قوله ان الذين كفروا
يعني اليهود كفروا بعيسى والانجيل بعد ايمانهم بموسى والتوراة ثم ازدادوا
كفرا بكفرهم بمحمد عليه السلام والقرآن وقبول التوبة لازم لها لزوما عقليا على مذهب
[illegible] المعتزلين واما عند الاشاعرة فاللزوم ليس عقليا بل علم شرعا
ان الله تع بفضله يقبل التوبة من عباده فلذلك قال ههنا فلن تكون اي فلن
يثبت قبول توبته [illegible] على ان عدم قبولها فرع [illegible] هنالك فلا علم
متعلق به لله [illegible] ان انتفاء علمه تعالى بشيء انما يكون لانتفائه في نفسه

وربما يقال قصد الافتنان في العبارة وقوله الواجب في حكمه اشارة الى ما ذكروه من
ان الحكيم يقبح منه عقلا ان لا يقبل توبة التائب ولا يقبل عذره وان كان قادرا
على ترك القبول قوله بما اشركوا كلمة ما هنا مصدرية اي ما لم ينزل به سلطانا والمعنى
سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شركاء لا ثبوت لها اصلا
اي من حيث كونها شركاء ولا انزل الله باشراكها حجة فقد نفي في الآية النوع الذي
هو انزال الحجة قصدا الى نفي الاصل الذي هو ثبوت الشركاء وما يضاف هو اليه
وجه آخر من هذا الاسلوب هو ان يقصد نفي الفرع والاصل معا بنفي الفرع و
وحده وذلك ان انزال الحجة فرع ثبوتها في نفسها فنفي الانزال وقصد نفي الحجة
والانزال معا قوله على اسلوب قال من ضيره شنف لكانا على طريقة قوله
سد لبيوتهم ثم اتى بيتها على لاحب لا يهتدى لمناره وقوله لا تفزع الارنب
اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر التئه وتمد اليد الى الشيء وسد ذنب الناقة
وسقت خلوها اي الظليم لا عدا او لا جنيف في عدوها واللاحب الطريق الواضح
والمفاوز العلم في الطريق والانجحار الدخول في الجحر وقوله اي لا ضب ولا انجحار
ايها والى ان قصد الشاعر نفي الانجحار لا نفي رؤيته اولى ان نفي بقوله جهين من
الاسلوب كما في الآية فان رؤيته الانجحار فرع ثبوته كما انه فرع ثبوت الضب
نفي الرؤية وقصد نفيها مع نفي الاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل والفرع معا
في الآية والبيتين وهو نصب على الحال والفرع معا في البعير بالاصل والفرع
تنبيه على انه ليس بينهما لزوم عقلي كما في الآيتين السابقتين بل لزوم عادي اي
قوله ومنه اي ومما ورد على اسلوب القصد الى نفي الاصل والفرع معا بنفي
الفرع وحده قوله ما ليس لك به علم فانه نفي فيه العلم بالشريك وقصد به نفي
الشريك والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع يطاع لو اتى فيه الاطاعة لان النفي
متوجه الى القيد على عرف وقصد نفي الشفاعة والاطاعة معا وانما فصلها عما تقدم
لان الاصالة والفرعية بينهما قد تجردتا عن اللزوم العقلي والعادي ايضا قوله
ومن الايجاز هذا نوع مخصوص من ايجاز الحذف حذف فيه المفعول الاول بواسطة
او بدونها اعتمادا على انتفاء الفعل اياه قوله لان الخلط يستدعي مخلوطا
ومخلوطا به وقد ذكر المخلوط وحده فكان المخلوط به مقدرا على معنى خلطت كلا
منهما بالآخر فيكون كل من العمل الصالح والسيء مخلوطا ومخلوطا به فلا يحتاج
الى تقدير قلت لا بد على هذا البيان التقدير لان المعنى خلطت الشيء بالخلط
والخلط بالشيء فح يكون تقدير الآية هكذا خلطوا عملا صالحا باخر سيئا والآخر
السيء بالصالح ويكون المعنى مكررا واما على ما ذكر فلا تكرار في المعنى لان النكرة
لو اعيدت كانت الثانية غير الاولى والى ذلك اشار بقوله اي تاب اطاعوا

واحبطوا الطاعة بكبيرة واذ لم يعفوا او يتداركوا المعصية بالتوبة الا ان احباط الطاعة
بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة قوله اصله قل لهم قولي لكن هذا مما حذف فيه
المفعول بلا واسطة اعتمادا على انتفاء الفعل المذكور اياه وذلك لان قل للذين
كفروا المراد عليهم بخطابهم في لفظ تلوه لا ذكر التقدير لكان او اباه نخاطبهم
بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير يستقيم الكلام اذ المراد
لقد اليهم هذا القول المنزل عليك او لقد معناه بعبارة الخطاب بمثل قوله
يمين قراءة بياء الغيبة انما قال ذلك لانه قرأ ستغلبون بتاء الخطاب مع
لا حاجة الى تقدير وكذا لا حاجة اليه في قوله قل للذين كفروا ان ينتهوا
يغفر لكم بتاء الخطاب والكاف كما في مصحف ابن مسعود رضي الله عنهما وذلك
ان اللام في للذين صلة القول في قراءة الخطاب وكذا على قراءة الغيبة ايضا
فالحمل على ان اللام بمعنى لاجل حتى لا يحتاج الى تقدير وجه وجيه جدا قال
ومن امثلة الاطناب قوله ان في خلق السموات واختلاف الليل والنهار ا
اختلافهما وما في ينفع مصدرية اي تجري في البحر ملتبسة بنفع اجرى الكائنين او موصولة
وبث عطف على انزل اي وما بث فيها او على احيى اي وبث به وتصريف الرياح
تحويلها في مهابها واحوالها قوله تأمل الخ لما سبق من كون الآية من
امثلة الاطناب وتسوية ذلك الايجاز ان يقال ان في ترجح وقوع اي ممكن
كان على لا وقوعه لآيات اي لعلامات دالة على وجود الصانع وصفاته
لان ترجحه لما لم يكن من ذات الممكن كان مستندا الى فاعل له او واجب لذاته او
مستند اليه دفعا للدور والتسلسل وقد تقرر في علم الكلام ان وجوب الوجود
على الوحدانية والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات السلبية وانما قال لآيات
نظرا الى المقصود وسواء ان في ترجح وقوع الممكنات لآيات قوله لكونه تعلق
بترك ولا مع صفة كلاما اي غير كاينا مع الانس فقط والقرن اهل زمان واحد
وقوله قرنا فقرنا حال من القرون اي متدرجين في الوجود متعاقبين فيه
والى التعاقب متعلق بمعنى التدرج والتعاقب قوله وان نهم بكسر الهمزة اي
والحال انا في القرون الخ هذا الكلام من باب … اي في الوجود …
متفرقين اي في الآيتين في الزمن المستقبل وقوله من ونحو التفسير بيان لمن
واذا كان كذلك تعلق اي مقام الكلام لنوع تحريك اخانا الى الاطناب اي الاتمام
لنوع الاطناب من هذا المقام فان في ذكر المخلوقات على سبيل التفصيل …
تحريك للسامع على النظر لان كل واحد منها تحرك ويبعثه بخلاف ذكرها مجملة
كيف وفي ملاحظة التفصيل ما ليس في ملاحظة الاجمال قوله او ثم الاطناب
فيه على مقام بيان لكون الآية من امثلة الاطناب وقيل … وما كان

ظرف لا وزر ونتوبوا منصوب بحمل على انه مفعول له ولينيبوا عطف على نتوبوا او مع عطف
على او نزوا الخطاب في نتوب للمؤمنين والمقصود امر من بالثبات على ما هم عليه من كراهة
الايمان وهو قول من على احد لكونه منها نعم الجماعة قوله لا تجزي نفس لا تقضي و
الجملة صفة يوما بتقدير العائد اي لا تجزي فيه شيئا اما مفعول او مصدر اي شيئا
من الحقوق او قليلا من الجزاء والعدل الفدية لانها تعادل المفدى اشتملت
الاية على نفي الخلاص من جميع الوجوه لانه اما بنفسه بان يعطي بدلا او بغيره فاما ان
يجزي شيئا او يشفع او ينصر وقد بولغ في نفي النصر بالجملة الاسمية قوله اذ كان متعلق
بلم يؤخر وكذا قوله ليلة يختص متعلق به ايضا قوله لننقش صورة ذلك اليوم متعلق
بكلفنا وقوله وفي الامة الجاهل حال قوله ليلة يختص لطف منهم اي من الامة وهو
استحاش صورة ذلك اليوم فما يرعهم بتفهم احد كالعالم والعز وفي المنزل شديد ومن
احد كقايلهم وان لا يكون بحيث يناسب نوع سامع كالفهم دون سامع كالبليد وكذا
الملا بقوله او يخلص الى من بعض دون بعض سوا الفهم والبليد ولذلك عطف
باو دون الواو فان قلت اي فايدة في الاطناب بالنسبة الى الحاضر قلت
زيادة التفصيل وتمكين النقش واما الفايدة بالنسبة الى الجاحد والمعاند فالزام
الحجة وازالة العلل الاعذار قوله لا ليس احد من مقصد في حمل الوحش بونا بت
وانما سبيحهم بحمد ربهم يدل على ايمانهم وفايدة صيغة المضارع في الافعال الثلثة
الدلالة على الاستمرار والدوام وفي عطف يستغفرون للذين امنوا على يؤمنون
اعلام بان الاشتراك في الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلفت الاجناس
وتباعدت الامكنة قوله لم يكن جواب بلا او نحوه المستترة راجع الى الله يعلم
اي رسوله وقوله نقول له اي نعلل ملا زمة وتعين الله بهم والملزوم على تقدير
الاعزاء من بالتعه ولو انى للكان الشيء قوله وتحقيق الابهام بنفي لولا الفضل للعدو
في البين لرتبا انه عم ان المكذب راجع الى نفس الشهادة اي المشهود له هو اي
رسول الله لا الى دعوى الاخلاء من على طرفو وقد نقل عن المصنف انه ضرب على قوله
هذا الفضل عطف تفسير له احترازا عن اطلاق الفضل على شي من القران وازد بانه
لا فايدة فيه مع تقبيحه قوله فضل في البين وقيل لان الموضح موضع الاضمار بقية الذكر
لتقدم الذكر قوله ما يحكيه مبتدا او خبر من باب الاطناب وقوله وكذا ما يحكيه على تقدير
اعتراض منهما ولولا النقطة كذا مجاز اي يكون من باب الاطناب خبر الا قوله
لكن عصاي الاول ان نقول عصا لا في عصاي انحا من وجه واعترض على
الامثلة المذكورة للاطناب بانها انما يكون اطنابا ان لو كان متعارفا الاوساط
اقل منها وكل ذلك ممنوع انما يكون ايجازا ان لو كانت اقل من
المتعارف واجيب عن الاول بان كون المتعارف اقل من تلك الامثلة معلوم

عند

عند المصنف وعن الثاني بانه اراد بالايجاز والاختصار في مباحث امثلة الاطناب ما يقابل
الاطناب وان كان على حد متعارف الاوساط فكانه قال لو لم يرد الاطناب لقيل كذا ومن
ثم ثبت منها الاطناب قوله ومما تقدم هذا الاطناب زيادة كالبيس بجلد البشع الجار والمجرور
خلاف ما تقدم فكذلك فصله وانما قال يعد له فقال ان يقال زيادة لكن في الاكثر الثابتة
ما يوجد في متعارف الاوساط ايضا فهو في الاطناب مع قصده وذلك لانه قال او لانه
اعترض سوجه وانكر عليه وقوف الاستفهام اقل انك لن تستطيع معي صبرا الا انه كان قد قدم
اليه من عدم استطاعة الصبر معه ورغبه وحثه على الصبر والثبات وعدم الاعتراض
فلما رآه قد غفل عن ذلك وذهب عما سبق بصدده واعترض ثانيا بالنكار قتل الغلام كان
مقتضى المقام مزيد تقرير لذلك التقدم فاقتضى ان يقول في الكرة الثانية لك بزيادة
لك اشعارا بان ذلك القول مما يختص به ولا يتعداه الى غيره فلا سبيل له الى الغفلة
والذهاب عنه قوله لا يقتضيه المقام متعلق بزيادة لك وقوله لما قد كان متعلق بمزيد
ولو قال لما كان قد تقدم لكان احسن فانه اكثر استعمالا وهم بمعنون وقد يقع الماضي بدون
قد خبرا لكان قوله وكذا اقول موسى اي لا يسوا ايضا مما يعد من الاطناب وهو خبر
وقوله لا لكنه متعلق بزيادة لي وقوله وان كان الطلب بنفسه الجمع عطف
على الا كنه اه ضمير يعود للزيادة وهو من تاكيد ان كان الاولى ضميره على ما يدل عليه
ولو قال بدونها اي بدون الزيادة لكان اظهر والحاصل انه عدل عن مجموع الامرين احدهما
انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لانشراح الصدر لان الكلام مع ابهامه اولا وتفصيله
ثانيا اوقع في النفس والثاني ان المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح
الصدر فانه يقتضي تاكيد طلبه وذلك ان هذا الدعاء كان وقت رسالته الى الكفرة المتمردين
فلا بد من انشراح الصدر لتحمل عباء الرسالة ومكابدة ايذاء الاعداء وضروب
مشاق التكليف والتبليغ وقوله لما توذون متعلق بمزيد احتياج قوله وارد على هذا
اي على هذا الوجه من الاطناب وهو زيادة الجار والمجرور قوله وقول البلغاء
مبتدا خبره يوقع ومن الاطناب حال من المستتر في الخبر او بالعكس والاول اوقع
بحسب المعنى واما بحسب اللفظ فقوله شئت لا يوجد في بعض النسخ والافراد فان
رفعت كان بنحو كانت بدلا او بيانا لقول البلغاء وان نصبت كانت مفعولا به
على المصدر من حيث كنايته ... المضاف اليه وقوله كان حالا من المقول ... لا
والمحلي الله وانا ... وعطف الطلب عن الدعاء على الخبر الذي ذل عليه بكلم الا ... فقا
لا ابهام كونه دعاء عليه في مقام يجب فيه الاهتمام بدفعه ومن ثم ... الواو الاوضح
من واوات الاصداغ على وجه الملاح وذلك ان تعد ما ... وليس
يعني ان اللايق حال او ساطة الكاتب في ناديا على اصل المقصود في هذا الباب
ان تقولوا النعم زينة يحسن ... علم الوقع غير جايز الاستعمال بالنظر الى هذا

مبتدأ انه المحذوف جوابا له وقد عرفت فيما سبق اي في مباحث الفصل والوصل لطف
هذا النوع اي البناء على السؤال المقدر فانه ذكر هناك ان السؤال بالمجهول لا يترك
منزلة الواقع الا لنكات لطيفة كتنبيه السامع على موقعه واغنائه ان يسأل الى غير ذلك
ولا يخفى حسن موقعها في موقع الاختصار بترك المبتدا اذ فيه الاحتراز عن العبث مع
الاستقلال الواو وعلى ترك انتظار قوله ولو لم يكن فيه اي في هذا الباب كما يدل عليه
سوق الحديث لبيان ما تضمنه هذا الباب من اللطائف الا ان قوله فيه من الاطناب
وفيه تقرير السؤال وفيه اختصار ويدل عليه ايضا عود الضمير في جمعه من الاجمال
والتفصيل الى هذا الباب قوله سوى انه اي هذا الباب تبرز الكلام في معرض
الاعتدال نظرا الى الاطناب والاختصار الموجودين في هذا الباب وسوى الابهام
اجمع من المتنافيين اعني الاطناب والاختصار ايهاما شامل لما يرد ذلك في جمعه من الاجمال
والتفصيل وانما قال ايهام اجمع من المتنافيين لان اجتماعهما تحقيقه فلا يجتمع فيهما حقيقة بل
ذلك قطعا ممتنع ولا شك ان ذلك الايهام يورث الكلام غرابة ولطفا وقيل سوى
ابراز الكلام في معرض الاعتدال اي هذا الباب وان كان على سبيل المجاز فما
لا يستحسن بل هذا الباب نفسه يبرز في ذلك المعرض فالتغيير فيه وانه والابهام للا
ختصار بترك المبتدا وضمير الطائفة واختصار وجه الكلام وبلزوم انتشار الضمائر
مع النكات في كون ذلك الاختصار موجبا للاعتدال والابهام على ان قوله تطيلها
الاطناب من وجه والاختصار من وجه فرباي ان يجعل الاختصار يبرز الكلام في
معرض الاعتدال كما يشهد به سلامة النطق وما فيه سلاسة الابراز الى هذا الباب
لو اعتبر خصوصية هذا الباب فانها تقتضي انصاف مطلق الكلام في ضمنه بصفة الاعتدال
قوله لكفى جواب لو لم يكن وقوله فيه تعليل الشرطية وافراد الشرط والتسمح الكلام في
غرابته ولطائفه الموثر في القلوب المحركة اياها من حال الى حال كما تسمح قوله على اختار
ذلك اي اتصال ما ذكر من اللطائف قوله وقد اطلعناك عطف على الشرطية اعني لو لم
يكن لكفى اي في هذه اللطائف التي كل واحد منها كاف فيه شانه وقد لطائف او
لم تطرق بها الكفاية بل قد اطلعناك في الفنون الاربعة على كيفية استخراج الجهات
محاسن الكلام فتفتش فاياك ان تفتش عنها في هذا الباب فعلوا الجهات من
الحسن ما ذكرنا واما جعلنا به على تفتيشك بعدما اطلعناك على كيفية التفتيش
الحسن مثل كون المسند فعلا دالا على مدح او ذم عام وكون المسند اليه مخصوص
تعيينا لو فيه ذلك تشوقا الى ذكر المخصوص وزيادة تقرير المدح او الذم وكيفية
السؤال وحذف المسند اليه في الجواب يبرز الكلام في معرض الاعتدال واشتماله
على الابهام من وجهين قوله وكنت عطف على جواب الاولى اعني تعدل فيما الخاطب
في مقصد الى تحقيقه قوله في اختيار المختار اي في اختيار ما هو المختار والراجح

الكلام المفروض للاوساط كان في هذا الباب اطناب الا انه لما لم يكن المقيس عليه
منها اعني متعارف الاوساط محققا كما في سائر الاطنابات ولم يكن ايضا ذلك الاطناب
متعرفا من المتكلم بل غرض من الاطناب الحكم ونشبه الى الوضع قوله وانما عطف على
ان تعدد واختار لفظ الحكم لانها ينسب لواضعيه من الحكمة ونحوها قوله في ذلك اي في
نحو هذا الباب على الاطناب في الله من للاعتبار بها متعلقة بنحو في اي لكونها الا
نقصا والقصر المشتمل نعم وبئس ومن حقيقتها المدح والذم العامين والمراد بشيوعهما في كل
خصلة ان قولك نعم الرجل زيد يفيد كونه محمودا في جميع خصال حمد الرجال وقولك بئس
الرجل عمرو يفيد كونه مذموما في جميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم الامير وبئس الامير
يفيد ان العموم في جميع خصال حمد الامراء وخلافها عليه يقاس والسر في ذلك ان نعم وبئس
لما لم يكونا مقيدين بخصلة مخصوصة كقولك كرم ولؤم رفيس وقبح افادا حال الاطلاق
عموما فيما يناسب المقام وفيها للتحكم ولا شك ان كون الممدوح او المذموم متصفا بجميع كمال
او نقصان مستبعد جدا فاصبح لذلك الى ويد بزيد في الكلام قوله وجعل عطف على ان
جعل قوله فزيدا باللام الجنس دون العهد اي المختار ان اللام للجنس اي جنس المعرف
كما في المثال المذكور او جنس السنة او الجمع كما في قولك نعم الرجلان الزيدان او الرجال
الزيدون وليس المراد الجنس فيقتضي شيوع تعيين بل الجنس لو ادعاء فانه نوع من
ابهام المبالغة ان زيدا مثلا هو جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكانه هو
ولا شك ان هذا ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجي المشار به الى معين تفرد الاجمال
والتفصيل على هذا التقدير تنوع فوات تلك المبالغة وان كان هناك تكرير ولو كان
لم نقل به احد الى المشهور وكذا اذا جعل العهد الذهني المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه
فانه يفوت حق المبالغة بادعاء الجنسية ويظهر من ذلك ان الفرق بين كون اللام للجنس
وكونه للعهد الذهني ليس قليلا على ما توهم قوله كونه من افراده لكن الجنس اي بحسب
الحقيقة وان كان يحسب الادعاء عينه حتى جاز نسبته به قوله اولو اولى شرط
وجزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم اي كيف توجه المدح الى زيد اولا على سبيل الاجمال
قوله فاضمر تم ان اضمرت زيدا او الرجل ايضا رفاعل نعم بوضع المضمر موضع المظهر كما
والا اعني ان اضمر ذلك الفاعل من غير ذكر له سابق وفسر بان جنس زيد كما نكم رجلا فان
اراد باعتبار دون العهود وتسر ذلك بالجنس بزيدها عرفت كان ذلك التفسير ايضا
زيد وان لم يكن راجعا اليه فيتنع لعدم اذ لا ايهام فيه ويمتنع ايضا ان لكونه في
مثل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون قوله وان هذا الباب تكثير
المعنى ما استطلوا في اثناء ربما فيه الاطناب وقولهم الواقع في موقعه اشارة الى
ما ذكره من ان مقام المدح والذم العامين مقتضي مزيد التقرير قوله وفيه لفقد
السؤال اطلقه ولم ينسب الى القول الآخر وبناء المخصوص على السؤال جعل

نفس الامر وقد اختاره هو وكل المختار فيما سبق حيث قال مريدا باللام الجنس ودون
العهد وحيث قال ومنه تقديرا السؤال قوله والفعل مع الذي لله اي مع فاعله المظهر
او المضمر فاخوذا مع مبتدأ خبرا تقدما اي هذا القول فوائد نكتة تقدير السؤال وحذف
المبتدأ ومنه ايضا جعل الا ان سبحر المبتدأ مع عدم ظهور تقدير القول ومنه تكلف في
اعتبار العائد الى المبتدأ بجعل الجنس بمنزلة العائد وتعسف في اعتبار الابهام والتفسير
الذي دل عليه في الباب بسؤال بجعل التزام تقديم الجزء الواجب ابهامه وذكر المبتدأ
بعد تفسيره ومنه ان الضمير في نعم رجلين الزيدان وربه لا الزيدون ان جعل راجعا
الى المبتدأ المقدم رتبة وجب مطابقته اياه ولم يحتج الى مميز وان جعل مبهما كان
قطعا له عما هو حقه كلا فيحتاج اي العائد قوله على ما بحث نفيه قد قررنا من كونه في تقدير
اسمه حذف مبتداها بناء على السؤال المقدر هذا واما اختيار كون اللام للجنس ودون
العهد فانت خبير بوجه ما قررناه لكن في اختيارنا اياه واعلم ان باب
التمييز كما بين اي من جملة ما يثبت الحسن في باب نعم وبئس طريقة الاجمال والتفصيل وذكر ان
هذه الطريقة مستحسنة جدا في التركيب لسلوكها ازاله باب من الكلام كثير الاستعمال
عن اصله اعني باب التمييز كله سواء كان عن مفرد اي ذات مذكور باسم تام باخذ الوجه
المشهور او عن جملة اي ذات مقدر في نسبة اي جملة او ما ضاهاها فان قولك طاب
زيد علما معناه طاب شيء زيد ثم فسر ذلك الشيء المبهم بالعلم قوله ساذجة اي خالية
نجد واما تاء ودت على ان الاصل او ذكره لان الفاعل [illegible] المقاييس
نزل الصفات [illegible] والنعت طاب زيد
نفسا فقد اسند [illegible] اعني النفس وقوله والمبهم [illegible]
اسناده اي ان الفعل المسند الى المبهم [illegible] لا يكون الفعل المذكور بعينه بل مع
بلا فيه في الاشتقاق مخالفا له في التعدي كما في الفعلين المذكورين او في اللزوم [illegible]
قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي بجرت عيونها [illegible] حاجة الى جعل المميز منها منقولا [illegible]
المعنى قوله المصادفة متعلق بقوله ترى [illegible] مريدا ان مصادقتها [illegible]
لان مقام المباهاة اعني اظهار الشكوى يقتضي زيادة التقرير والمقصود بيان مزيد حسن [illegible]
طريقة الاجمال والتفصيل في صورة جزئية من باب التمييز وصورة اخرى من غيره [illegible]
كلامه في التمييز والصورة المشتمل عليه اعني اشتعل الراس شيبا قال وفي هذه الاية وفيما [illegible]
فيها لطائف [illegible] اي وفي هذه الاية [illegible] لطائف [illegible] بمبتدأ [illegible]
فيه لا تحتوي والمعنى على [illegible] عدم احتواء كلمة من كلمات القرآن على لطائف اي ليس الا [illegible]
لا تحتوي الكلمة عليها فضلا عن جملة فضلا عما تجاوز الجملة والمقصود [illegible] عدم احتواء [illegible]
الكلمة وزيادة استحالة عدم احتواء الجملة وزيادة استحالة عدم احتواء ما تجاوزه [illegible]
الفعل الناصب لفضلا هو استيفاء عدم الاحتواء اي نفي استيفاء عدم احتواء الكلمة عن [illegible]

احتواء الجملة ان ذهب هذا العدم بالكلية وبقي ذلك الاستيفاء قوله ولا ترى كلمة الاية
تؤكد تنكير التعظيم واللام الجارة متعلقة بتلي واهل الوبر من البشر سكان الخيام واهل
المدر سكان الابنية قوله فهاكل اي في مقام تلاوة الاية عليهم والموصوف هو السورة
والصفة كونها مثل المنزل في الفصاحة والبلاغة وكونها حاصلة من امي لم يخالط اهل
الدراسة وهذا سبيل [illegible] اي الظرف مستقر صفة لسورة لا لغو متعلق بفاتوا او كالمعنى
اي لم يتعرضوا للمعارضة اصلا قوله على نعم حال من فاعل اطاحوا والا صدر وافاد [illegible]
ودفع [illegible] للمعارضة قوله في رهان التفاخر بفتح الميم جمع منخر وهو ما تنخر به
الانف ان بضم الميم اسم فاعل من فاخره والنطط [illegible] ان الابدال وتاية
العصبة [illegible] والعضب السيف القاطع والحمام الكليل والصيب [illegible] من صاب
المطر اي نزل [illegible] اي المطر [illegible] السحاب [illegible] قوله
منتقل الى اخذ اصل معنى الكلام ورتبة الاول اي الاخذ [illegible] الاولى اي اللفظ اعني [illegible]
الاولى [illegible] الدال على اصل المعنى ثم الى اللطائف المتفاوت [illegible] اعني اصل المعنى
والرتبة الاولى ومن ما عليه نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالة عليه [illegible] ان
احد الطرفين في كم درجة متصل بالاخر مرتبط به او في كل درجة من تلك الدرجات نكتة [illegible]
قوله وفي كم درجة عطف على قوله في التفاوت وقوله متصل صفة لكم درجة [illegible]
اي والى التطرف كم درجات متصل بها احد الطرفين بالاخر وقد تنال [illegible] متعلق
بمتصل والتقدير والى التطرف [illegible] يصل الطرف الادنى الاخر والطرف
الاعلى المذكور في القرآن على طريقة قوله تعالى او يلقون اقلامهم ايهم يكفل قوله فان
الشيخوخة مشتملة [illegible] الا على ضعف البدن وشيب الراس [illegible]
كذلك [illegible] اجمالا ثم [illegible] ان كل واحد منهما داخل في الشيخوخة [illegible]
[illegible] قوله ثم تركت [illegible] في الرتبة [illegible] لتوفي مزيد التقرير او
كان في المرتبة الاولى اعني الاجمال تقريرا خصوصا [illegible] فيها [illegible] عن تاكيد
لكن التفصيل زيد تقريرا من الاجمال قوله ثم تركت هذه المرتبة [illegible] في الجزء الاول
اعني ضعف بدني ولما كان وهن العظام من توابع ضعف البدن كانه كناية عنه قوله فحصل
انا وهنت عظام بدني ومنه نوع [illegible] فان [illegible] والمقول عطف [illegible] الرابع [illegible]
المبتدأ او [illegible] ان اشترط كون ذلك الغير مسندا اليه فنقول هو في معنى انا وهنت [illegible]
تقرير المعنوي [illegible] الى الشيخ عبد القاهر [illegible] قوله ثم لطف تقرير ان الواهن عظام
بدنه يريد ان النسبة [illegible] في ان وهنت عظام بدني [illegible] بالنباء وعلى المبتدأ [illegible]
ان [illegible] النسبة الاضافة اعني نسبة العظام الى بدنه بسلوك طريق الاجمال
والتفصيل فان قولك وهنت العظام يدل على تلك النسبة اجمالا حينئذ يحتمل ان تكون العظام
من بدنه كما احتمل ان تكون من بدن غيره وقوله من بدني يدل عليها تفصيلا بخلاف [illegible] له

وهنت عظام بدني فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتداء كما ان قوله اشرح لي صدري
اجمال وتفصيل واشرح صدري تفصيل فقط قوله لصحة حصول وهن المجموع بالبعض
دون كل فرد فرد وذلك لان الحكم المنسوب الى المجموع قد يصدق انتسابه الى كل فرد
كقولك جاءني الرجال وقد لا يصدق كقولك حملت الرجال الخشبة فيصح ان يكون وهنت
العظام من قبيل الثاني فلا يفيد شمول وهن العظام فردا فردا خلاف قوله وهن العظم
فانه يدل على شمول الوهن لكل فرد وقد يقال ان الاولى ان الجمع المستغرق يتناول كل جماعة جماعة
لا فيما افراد لو وجد لو اجمع كما ان المفرد المستغرق يتناول كل واحد واحد لا فيما افراد لو وجد لو انجح
عن ايع المستغرق الواحد والاثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب والكل اكثر من
الملائكة وايضا نسبة الوهن الى جماعة لا يستلزم نسبته الى كل ما حد من الاحاد الداخلة فيه
تلك الجملة على قياس ما مر في النسبة الى المجموع وقال في الكشاف انما وحد العظم لان الواحد هو
الدال على معنى الجنسية وقصد الى ان هذا الجنس الذي هو عمود البدن واقوامه واشده تركبا
منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن
كلها فكان هناك من يظن عدم الشمول فرد عليه وهذا مما لا يناسب في كل المقام اصلا فانظر
في كلام الشيخين واختر منهما ما شئت قوله وهكذا تركت الحقيقة عطف عليه تركت حقيقة الى
الثانية من سبعة واشتعلت الرجات في الجملة الثانية خ شباب راسي فان شبه انتشار الشيب
وبياضه في الراس بسرعة باشتعال النار كما يشتعل بشعاعه بنعمه وان شبه الشيب بالنار
واثبت له الاشتعال تخييلا كان هناك استعارتان مكنية والاستعارة من حيث انها مجاز ابلغ من الحقيقة
ثم تركت اي هذه المرتبة التي هي ابلغ الى رتبة ابلغ منها الخ قوله التمييز قوله لم يذكرها البلوغ سيما
خبر بنا عن جهات قوله والفرق نيّر اذ شهد به كل ذوق سليم وقد اصاب بلفظ ...
التنكير لازم التمييز لا ينافي قصد العظمة بافادة المبالغة قوله على نحو وهن العظم منه
الاجمال والتفصيل في اشتعل الراس شيبا فان اشتعل الراس يفيدها اجمالا وشيبا يفيد تفصيلا
قوله لقرينة عطف تعليلا للترك وقوله لزيد وزيد النور تعليل لذلك الطلب قوله وفي
الى زيادة وزيد النور ايهام هو الزيادة مفهوم من على العقل بقرينة العطف لكن الاقطع هكذا
يدل عليه في بعض النسخ وهو انما قال ايهام لما مر من ان العدول الى شهادة العقل انما
هو على سبيل التخييل دون التحقيق ولا يخفى ان الايهام ابلغ الانتباع في الوهم نوع من
الايهام مما ان يكون مقصودا او موجبا لمزيد وزيد النور قوله اعلم ان الذي نتوق الى
سماع شيء ... والكلام حيح هكذا وهو غطاء النور وهو القطع والاعراض صحيح ... ان هذا ... رحمه
هو نور الشيخ وهذه الجهات اشارة الى اللطائف التي فيهما في هاتين الجملتين
قبل ولما ان المقدمة لا اقتصر فيه ذلك الاقتصار ... مع قلة اللفظ مع كثرة المعنى
فقد ... علم ان الكلام الذي هو اساس لا يشتمل على غاية الاقتصار مع كثرة المعاني والنكات
ولما كان من ابين المكشوف ان في هاتين الجملتين ايما بالقياس الى متعارف اللاوساط

الخ قد شمخ اشار الى ان الاقتصار فيهما بمعنى اخر وايضا كيف نتفق الكلام تلك الجهات عن
اذا احير القبول بل الكلام ان اقتصار المقدمة لا يكون باقتصار ما بعدها ولما ترك اقتصاره دل
على ان ذلك لما شاع من الكلف نبيع لما الى المطلوب مقبول وعلى هذا فقوله ثم ان الاقتصار
تذييل لما خذ الايجاز والاطناب قوله والذي يخص بعده من القبيل التثاني على ان
ها تين الجملتين تتصفان بالاقتصار بهذا المعنى مع كونهما موصوفين بالاطناب بالمعنى
الاول ويرد عليه ان في بعض تلك الجهات على الحذف دون الاطناب فيمكن ان يقال
ارادان حسن مطلع الكلام موجب للطائف المنطوية فيه مقبولا فانه لما لم يكن متمما للطيف
الى محاسن ما بعدها وعلى هذا فقوله والمقدمة للكلام شروع في بيان وجه من وارتباط
اخر وهو ان اقتصار المقدمة يؤذن باقتصار ما يورد بعدها وهذا الايذان معمول به فيهما
لوجود الاقتصار فيما بعدها ولا قدح في ذلك كونه بمعنى اخر لان الغرض كلا المعنيين قوله
العبارة وانما يحلفان في المنسوب اليه فالذي يكون به اقتصار المقدمة هو ذلك المشترك
فان قلت اعتبار كون المقام خليقا بالبسط لا ذكره والى جاءه لم نقل لا ردا اليها بالقياس
الى البلغاء العارفين بمقامات الكلام ومقتضياتها كما لا رد اليها في اعتبار متعارف
الاوساط بالقياس الى الكل على ما مر للاتقال اوانما كان المقام خليقا بالبسط كان المبسوط
الذي هو كثير غير مطابق له قلنا نقول مقتضى ظاهر المقام هو البسط لكنه عدل عنه لغرض كالتنبيه
على قصور العبارة شاغلا عن وصف التواخي الشباب والمام الشيب فالاولى ان يعتبر
الكلام ناهضا المعنى ولا يبسط كل البسط قوله من التواخي ايام يتعلق بالحق وتمني
الالمام الشيب عطف عليه وما اصدق صفة ايام سعد بالقول ومن نقول استحضار لعهوده
القول استحضارا له والمرصفة بها اضيفت الى فاعلها والاول افعل التفضيل اضيف
الى فاعله على طريقة انه الصفة المشبهة لا الى المفضل عليه فلا يلزم ان يجمع المفرد بين
اللام والاضافة قوله ومن لي اي ومن تكفل لي بمعنى ان الشيب مع كونه مما يعاب
البلغ ان يبلغ لي ازمنا وامنعه لا يعيب حتى لا نغيب الموت وسواء منه قوله فانه
لا يكون الا انشاء وقد انقطعه اسد بالحق حيث حصر كون الهمشياء الشبيه المسند الكل
الا قدرته والله الموفق للصواب واليه المرجع والماب

فصل

اعلم ان القصر التعقيد لغة الحبس اصطلاحا جعل احد طرفي النسبة في الكلام سواء
كانت اسنادية او غيرها مخصوصا بالاخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة
الى شيء معين ... قولنا كما يقول من المبتداء والخبر او من الفاعل اشعار بانه الى المسند
اليه والمسند فما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند
على المسند اليه تنبيه هو مختصا بهذا البين المبتداء والخبر كما ارادها ايضا المسند
اليه والمسند عموما في كثرة من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر الفعل
عليه اي قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس عليه عكسه وما من المفعولين

ومعنى قصر ذي الحال على الحال ان زيدا مثلا في حالة المجيء مقصور على صفة الركوب ومعنى
قصرها على ذي الحال ان المجيء على صفة مقصور على زيد قوله من كل طرفين ارلو به
التكثير وشمل كالموصوف والصفة والتمييز وما انتصب عنه والفاعل والمفعول من
سائر الفاعيل الا المستوق في الحقيقي فلا يرد انه لا يجري في نحو من زيد واين عمرو ولا من
المعطوف والمعطوف عليه قوله وانما لم نعتبر ارادة الاعتذار عن تخصيص الذكر
بيان القصر في امثلة المسند اليه والمسند بل من المبتدأ والخبر ولذلك قال في باب
الاخر ولقد ذكرنا القصر فيما بين المسند اليه والمسند بالطرق التي سمعت فقدها ان
ان نذكر فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول قوله وحاصل معنى القصر يريد ان القصر
ينحصر في نوعين قصر الموصوف على الصفة اي قصر المنسوب اليه على المنسوب وقصر
الصفة على الموصوف اي قصر المنسوب على المنسوب اليه لانه لا بد من اعتبار نسبة من
طرفي القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه نقصر احدهما على الاخر واما ان كل واحد من هذين
النوعين ينقسم الى قصر افراد وقلب فقوله الموصوف عند السامع متصف بانه الا معه
القصر غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقد شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان
الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا ولولا هذا الاشعار لكنا نعيده احتج
الحقيقي فيه ايضا فان قوله ثان واحد يتناول الواحد وما هو اكثر منه والا فيجري على تعيين
القصر بعض اقسام غير الحقيقي وهو ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او موصوفات كثيرة
من اثنين قوله بوصف وارد على استعمال الاصل كما في غير مره قوله دون ثان
في هو الحال اي يتجاوز او صفا يصدق عليه انه ثان بالقياس الى الاول واحدا كان
او اكثر قوله لمن يعتقد زيدا على احد الوصفين الى ان يعتقد متصفا باحد الوصفين
مطلقا او يتردد من المخصوصين قوله ويسمى هذا اي هذا المذكور المتناول للنوعين
فالاولى قصر التعيين في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الا ان في قصر التعيين اشكالا
اربكر الاجمالية قوله او بوصف مكان اخر عطف على قوله بوصف دون ثان
ولفظ مكان اما منصوب على الظرف اي بوصف واقع في مكان وصف اخر واحدا كان
او اكثر قوله ما زيد منجم بل شاعر وارد على اللغة التميمية لرعاية الموافقة بين المعطوفين
في الاعراب الظاهر كما نبه بايراد المثال من الشعر والتنجيم على انه لا اشتراط في قصر
القلب تنافي الوصفين والاولى في المثال المذكور من اقسام القصر كما انه نبه بايراد المثال
في الافراد من القيام والقعود على انه لا اشتراط فيه عدم التنافي من الوصفين
لما اندرج فيه قصر التعيين الجاري في المثالين وغيرهما قوله او الى تخصيص الصفة
بموصوف عطف على قوله الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف وقوله وقصر افراد
نصب على المصدر وقائم مقام دون موصوف ثان وقوله او قصر قلب عطف عليه
وقائم مقام مكان موصوف اخر وقوله ما شاعر الا زيد كذا ما قائم الا زيد كلام ركب

من مبتدأ وخبر بطل منه عمل ما لتقدم الخبر وانتقاض النفي بالا ايضا وتقدير ما شاعر احد
احد الا زيد فزيد في الحقيقة بدل من المبتدأ الذي هو احد وفي الظاهر مبتدأ قدم عليه
خبره وجاز ان يكون زيد فاعلا لشاعر او ما قائم على انه صفة رافعة للظاهر وان
كان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر ولو قال او نحو ما قائم الا زيد لكن
ينبههم ان مثال قائما كشاعر يتردد بين تخصيص لكان اظهر لئلا يكون قد نوع في تقسيم
الافراد وقادي في قوله او اكثر دال على انه لم يرد بقوله ثان او واحدا وقوله جمع
جهة من الجهات معينة يريد به مثل بلد او قرية او ما اشبههما وهذا قيد معنوي التالي
معا ليكون القصر ههنا قائما مقام الاستعمال الشائع قال الشيخ عبد القاهر لو قلت
ما قائم الا زيد لم ترد به انه ليس في الدنيا قائم سواه لانه محال بل تريد ما قائم حيث
نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك وانت تخبر بانه لا فرق في ذلك بين الشاعر والعالم
كما يدل عليه تفسير الشاعر بمثال القلب بعينه اولى طرف معين هذا وقد
يقال له قصر القصر فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد
المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد منجما شاعرا او اعتقد على خلاف ما هو
عليه من الشعر والتنجيم او تردد في امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطأ
كان او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما ميز واجاب عنه بانه لقلته
لم نتعرض له ههنا ولهذا ايضا لم يصرح بالقصر الحقيقي فان احد قسميه اعني قصر الصفة على
الموصوف وان كان ممكنا لكنه قليل كما ستاتي شاكله واما قسمه الاخر اعني قصر الموصوف
على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا الا على طريقة الادعاء اعني جعل ما عدا تلك الصفة منزلة
العدم واعلم ان القصر الحقيقي على نفسه رعيه لا يعتبر فيه الانقسام الى الافراد والقلب
كما اشرنا اليه باب وللقصر طرق اربعة نعني بطرق القصر طرقه العامة فلا يرد
ضمير الفصل وتعريف المسند لاختصاصهما بالمبتدأ والخبر تقديمها العامل على المعمول
فانه وان تقدم ذكره لكنه عام جار في امور كثيرة واما التصريح بلفظ الاختصاص
ما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله بحسب مقام السامع اشارة الى
ان تعيين الامثلة المذكورة للافراد او القلب انما هو بالنظر الى حال السامع واعتقاده
والا فايراد بل بعد النفي للقصر افرادا وقلبا مبني على مذهب طائفة من النحاة كما قرره
التصريح ذكرهن لقصر القلب على تقدم قوله بالاعتبار من نفي الافراد والقلب
وهذا اختار في امثلة القصر بطريق العطف اي تقدم الاثبات ثانيا وتقديم النفي
اولا قوله بتقدير لا غير ونحوه يكون من قصر الصفة على الموصوف كما قصد
ويجوز ان يقدر لا غير شاعر لانه يكون من قصر الموصوف على الصفة ويستبعد
باستعمال لا غير في كلام القوم من قوله وتبنى غير ابدا على الضم على تخويله الغايات وذلك
لكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع المشابهة في الابهام واذا بنيت غيرا

لم يقولوا وكذا سوى ابواب العطوف عليه فتقول ما انت زيد الا عمرو ورب زيد لا عمرو واما
ذكر ليس في ليس الا منها على سبيل الاستطراد والمناسبة لولا نحو انها ليست من طرق
العطف بل من طرق النفي والاستثناء ولهذا انه لم يجئ تكرر لنفي بالنفي والكون
اخراج المذكور منه وكل العام نفيد القصر عليه كالنفي فتوكل انها ليس شاء عمرو
زيدا والا زيدا فان قلت فتوله ليس شاء والا المذكور تشتمل على نوع المسند بنكير
المسند اليه وقد تنضم في كلام الموقظ المسند في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف لكن ليس
شاء واحدا الا المذكور فقوله فتحصل النفي عاما ليتناول كل شاء وبقية من عمرو زيدا وانما
شك انه يتناول زيد ايضا والا لم يصح استثناؤه فكانه خص بالذكر من عمرو زيدا
بقائه على ذلك النفي دون زيد فتوكل وتناهيا اي تناهيا الطرف الا ربعة النفي باداة
كليس وما وان المذكور مهنا وكغير حاشى كلات النفي والاستثناء بالا واحد من اخواتها
واما الاستثناء من الاثبات كقولك جاء القوم الا زيدا فليس من طرق القصر فتامله
ودكر في الامثلة الصفة التي به كالشعر والمتعلقة كالقيام في صيغ الاسم والمضارع
وما ورد بقصر العزلو امثلة اربعة من التنزيل ونقل الغلبة ما الا واحد فتوكله ننزل المخاطب
يعني انهم وان لم يعتقدوا البعد عن الهلاك الا انهم لما نسقوا عدم نفعه لهم نزلوا
منزلة المعتقدين لهلاكه وجعلوا كانهم يعتقدون انه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك
فرد عليهم بانه مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك فهو من اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر ولا شك ان دعوى البعد عن الهلاك والرسل منزلة
المعتقدين انسب بالمخاطبين دعوى التبري عنه والتنزيل منزلة المنكر من كان زعمه بعضهم
فتوله مقصور على الاتصاف بعلى رتبها اي مقصور على الكون على رتبها لا يتعداه
الى الكون عند وكما لم يكن معنى الوصف في الظرف لو وقع خبرا ظاهرا صرح بذكر
الاتصاف تنبيها على ان الظرف متضمن معنى يتصف به المبتدأ اعني الحصول او
الثبوت على رتبه وكان هذه المبالغة منه في توضيح المعنى وفي قوله ان نحن الا القصور
قصر اي اب على المجرور الذي هو الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف
دون عكسه الذي هو المقصود فتوله انا مقصور على الانذار بكسر النون مصدر
يعني الانذار وهذا ايضا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لان النبي لم يعتقد
جامعا بين وصفي الانذار والطرد ولا يتردد في ذلك لكن نزل عليهم وعطفهم على
ذلك منزلة اعتقادهم ان يصح فتوله فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق
وبين الكذب لا يصح ان رسل عيسى كانوا جازمين بصدقهم فتوله الكفرة ان انتم
الا تكذبون بكون قصر قلب لكنه حمل على قصر الافراد اي على نية التنبيه على تفضيل التعيين
وهذا مبني على ما ذكرنا من ان المتكلم لو اعتقد ان السامع يعتقد تردده كان له
ان يسلك معه طريق القصر ونبانه ان قوله عندنا ليس طرفا للدعوى لقوله طايلـ

ـه بل هو طرف الجزاء اعني من الصدق والكذب فيكون التردد من المتكلم اي انتم
كائنين عندنا بين الصدق والكذب والمعنى لسنا نتردد في انكم صادقين
وكاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا اشعر الشارح بظاهر كلام
فان ظاهره انه يتردد السامع في صدقه وكذبه وينطبق على ما ذكرنا غاية الانطباق
قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب والكافرون لا يجاوزونه الى الحق كانهم
فعلوا لا لتكن عندنا ان يكونوا على الحق الذي تدعونه حتى نتردد في صدقكم وكذبكم
زعم ان التردد مهنا من المخاطب على معنى انه لا ينبغي لكم ان تحزنوا بقصة فكر في نفس الامر
بل غايته امركم ان ترددوا كما هو ظاهر شان المدعي عند الدعوى فانا لا نتردد في ذلك
من صدقه وكذبه بحسب نفس الامر وهو باطل لانه ليس ظاهر حاله ذلك وان اراد تردده
من صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى ينبغي ان تترددوا بين الصدق والكذب في
نفس الامر كما يتردد المدعي من صدقه وكذبه عند السامع وانه ركيك جدا فالمقصود
انكم تدعون فينبغي ان تقتصروا على ما هو ظاهر حال المدعي وليس لكم ان تقولوا ولا يقع
ان غاية امركم ان ترددوا بين صدقكم وكذبكم عندنا في مناسب المشبه والمشبه به لا نه
لا يلائم الحكم بانه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم فانه يجب نفس الامر قطعا كما نبهنا عليه
هكذا احقق الكلام والله الموفق للمرام فتوله الا من اي ما قبله اي ما قبل قوله
ما قلت لهم الا ما امرتني به وهذا التنوير لكونه مقولا في مقام اشتمل على المعنى الذي ذكره
وذلك ان تقدم انت جعلتنا للمعبود والهو للتقرير فقد جعل عيسى عليه السلام انه
قال للناس غير ما امر الله به اي عبدوه وعاد عصوا الى عبادة نفسه وامه ولم يقل لهم الا
بعدني وعاد لهم الى عبادة وهذا توبيخ لهم وتكذيب الناس حيث تركوا عبادة الله تعالى
واختاروا عبادة غيره كان عيسى ما دعاهم الا اليها وما امرهم الا بها فتكون نفي قول عيسى
عليه السلام قصر قلب فتوكله اي قصر الصفة على الموصوف عطف على قوله في قصر الموصوف
على الصفة واورد مهنا الحكم الفعلية تحريا بان قصر الصفة فيها دون قصر الموصوف و
لم يذكر مثال الافراد من التردد اكتفاء بما تقدم فتوله لمن يرى ان زيدا ليس بشاعر
وان زيدا ليس بكاتب وبرى ان عمرا شاعر وان عمرا كاتب فتوكله وتحقيق وجه القصر
في طريق العطف ظاهر مكشوف لان كل واحد من المثبت والمنفي مذكور فيه
مصرح به كما هو حقه على طرق العطف النفي والاستثناء فان المنفي ليس مذكورا فيه
صريحا اذا كان الاستثناء مفرغا بعد تفي والكلام فيه فلذلك تعرض لتحقيق وجه القصر فيه
وتحقيق وجه القصر في الاول يعني في قصر الموصوف على الصفة فتوله بعد على دقيق
نحو قلت وهذا الشرط يخبر الكل وتوله وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخر اي من غير
علوم العربية جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ثم انه نقل عن المصنف انه اشار الى
انه يمتنع نفيها عن الاجسام فانها على ما قيل لا تحتمل نقصانا لا تتناهى ولا

الزيادة ايضا لامتناع التداخل وهذا مع كونه مبنيا على مذهب كثير لا يجري في نفي الا في
القصر الواقع في الاعراض كقولنا ان جسامهم الاعراض ونحو ذلك على قوله الا في نفي للبعض
خارج عنه والقول بان الاعراض تقاس على الاجسام على ما لا يلتفت اليه لان على الحكم
اعني امتناع النفي ليس لمشترك ودفع بعضهم ان المراد بالذوات فما ليس الاشياء
كانت جواهر او اعراضا وهي عند المعتزلة ثابتة متقررة في انفسها ليست بجعل جاعل
فلا يمكن توجه النفي اليها بل انما يتوجه الى الوجود وما سواه من الصفات كما حقق في علم الكلام
وهو ايضا باطل لان المعنى قد صرح في مباحث علم ان النفي والاثبات لا يتوجهان الى
الذوات وانما يتوجهان الى الصفات ولا شك ان تحقق الاشياء في انفسها بلا جعل
جاعل انما يقتضي استحالة توجه النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها متقررة في الواقع او
ثابتة ... وانما معنى الحكم باستغنائها او بثبوتها فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم بالاستغناء كاذبا
فلا يفيد الذكر لكن الحكم بالثبوت صادق فالصواب ان يقال المراد بالذوات ما
يستقل بالمفهومية وهو الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالصفة ما لا يستقل كالمعاني
الصفة ولا شك ان النفي والاثبات انما يتوجهان الى النسبة الحكمية التي لا تستقل
بالمفهومية فعلم ذلك من علوم تبين فيها موارد السلب الا كاذب بل يقول له اذ مع العاقل
الى وجدانه فذلك فانك اذا تصورت معنى ابدا او انسان مثلا ولم تتصور معه
نسبة شيء من الوجود وغيره اليه ولا نسبته الى شيء لم يمكن بشك هناك نفي ولا اثبات
قطعا فاذا اثبت ما يريد توجه النفي الى الوصف مع نسبة شيء اليه ولا يمكن ان يكون
متوجها الى نسبة الى شيء كان فان كان نسبة بعض الاشياء اليه ثابتة لا يحتاج الى بل
الى نسبة الاشياء التي وقع النزاع فيها من المتكلم والمخاطب فاذا اخرج شيء منها
بالاستثناء كان ثابتا وما عداه منفيا وهو معنى القصر وهما قررنا تبين امتناع
قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا قوله وهمس لا نزاع بين الشرح وتناول
جوابه وعامل فيه قوله وتحقيق وجه القصر في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف
قوله على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الكفر لم يرد ان مفهوم الشيء في نفسه و
وصف قابل للنفي لانه بذلك الاعتبار من قبيل الذوات ان التعبير المذكور بل المراد
انه من حيث قيامه بالغير ونسبته اليه يطلق عليه الوصف وان كان الوصف في
الحقيقة نسبته الى ذلك الغير فان هذه النسبة غير مستقلة بالمفهومية فايانه لورود
النفي عليها او اريد بالوصف ههنا معنى آخر اعني القائم بالغير وقد سبق منه مثل ذلك
في مباحث الصفة واثباتا كان فالشيء نفيه لا نسبة نفيا فانا ان نفي نسبة الوجود
اليه او نفي نسبته الى الغير لكن الاول ليس عدولا فان سوقه في نفسه مسلم فوجب ان
يتوجه النفي الى ثبوته للمدعى له اي الذي وقع النزاع من المتكلم والمخاطب في ثبوته
الشيء له قوله ان عاما اي ان كان المدعى ثبوته له عاما فتوجه النفي اليه عاما وان

كان خاصا فخاصا ثم العام اما مطلق او مقيد فتأمل لها في الاول منهما اشار الى القصر
الحقيقي فانه ممكن بل واقع في قصر الصفة على الموصوف قوله فتساول عطف على قوله
وقوله لذلك اشار الى المدعى له واثبت خبر بان حاصل ما ذكره مع احالة به على
علوم آخر هو ان النفي لفظا ورد على المحكوم عليه كان متوجها الى نسبة شيء اليه
واذا ورد على المحكوم به كان متوجها الى نسبته الى شيء ما ثم ذلك الشيء يعني
بمعونة المقام وقرائن الاحوال سواء كان عاما او خاصا مثبتا ولا يتعدد فاذا اخرج
منه بعضه كان مثبتا وما عداه باقيا على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكره من التحقيق
تصريح بان الاستثناء من النفي اثبات عند ارباب اللغة بلا شبهة
وثالثها اي ثالث الطرق الا وثالثها انما وذكر الاستعمال ههنا دون سائر
الطرق لان الطرق ما يسلك ويشتغل به يتوصل الى مط ولا شك ان العطف والنفي
والاستثناء والتقديم معان مصدرية يشتغل بها المتكلم للوصول الى معنى القصر
بخلاف لفظ انما فذكر معها معنى مصدريا بقوله انما ونحوها وهو على صيغة اسم الفاعل
ولو قال لكن ... من المجيء والذهاب ... للتصريح بالقسم الاول
من الا قوله ايضا كما صرح بتقسيمه في قصر الصفة على الموصوف حيث قال او مرادها
منها ... وذكر الشيخ عبد القاهر ان ... انما جاءني زيد كلام مع من زعم ان الجائي عمرو
لا من زعم انهما جاءا فان قال وان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد
وحده كان متعلقا الا ان المعنى لم يعطف اليه قوله ونصف له الذهاب
مستدرك قطعا والصواب ان يقال بدله ونصف المجيء الى عمرو لان الكلام في
قصر الصفة لا في قصر الموصوف قوله والسبب افادة انما كان في افادة انما
معنى القصر نوع خفاء حتى تردد فيها جماعة اشار الى ان السبب لتلك الافادة
سواء الواقع ضمن انما معنى ما والا ولما لم يكن ذلك التضمين امرا جليا استشهد
بما يدل عليه من قول المفسرين وقول النحاة واتبع بالمناسبة الحسنة للتضمين
وتنبيه ايضا على تضمنه معناهما لبيان بعض احكام ما والا فيه قوله وهو المطابق
لقراءة الرفع اي رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للفاعل فانما قراءة مذكورة في
بعض كتب التفاسير وتعين فيها ان تكون ما موصولة والعائد محذوفا اي
ان الذي حرمه الله عليكم الميتة ولم يرد رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للمفعول
والا لتوهم لبقائه له والظاهر تعين ان تكون ما موصولة لاحتمال ان تكون
كافة كما اختاره الزجاج وان رجح ابو علي كونها موصولة لبقاء ان على عملها
وايضا كما في قوله صلى حرم عليكم مقابل بالنصب في نسخ الرواية وكما توهم من
ان قراءة ان الذي حرم عليكم تقتضي البناء للمفعول فحمله الحجة بيان للمعنى لا للتفسير
والا شك ان المحرم عليكم والذي حرمه الله عليكم سواء وما في المعنى كان

المطلق ايد والذي يطابق زيد نفسا وما ان في انتفاء الحصر قوله ونزل عطف على نسمع
وفي اختيار نزل مبالغة لا كثرة سماعه منهم في صار رؤيا مشاهدا قوله وتذكر رن عطف
على تقولوا ان لم تكن اي لكون انما للاثبات فانه ذكر بعدها ونفي ما سواه وجاء ما بله وقبيل
عطف على قوله والسبب هو تضمينه معنى ما والا فالبعض للعطاء وذلك اشارة الى تضمينه
معناهما والذي منسوب الى زمخشري قوله لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه فاذا قرعنا
ان المسند نفي كان للتاكيد ثبوت ذلك النفي للمسند اليه كقوله تعالى ان الله لا يستحيي
قوله على ما يلفظه حال من النافية اي كائنة على الوجه الذي يلفظه وانما قال لعلم النحو
مع تضمن الوقوف معنى الاحاطة والركون لانه موقوف على علم النحو هو الامام الرازي
نباء على ان قوله لا انفسهم مع ما يتعلق به من كلام السكاكي مندرج فيما استند اليه
ابن فانه ذكر في المحصول ان كلمة ان للاثبات وما للنفي فاذا اجتمعتا لم تتوجها
الى واحد للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور
وانما تعين حمله ان للمذكور لكونها اسبق وبالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذي
هو اشرف لكن يلزم ما ذكر بطلان مدار ما نقلوا الى حرف الاثبات والنفي متعقبها
بالمثبت فقط وجواز اعمال ما في انما وكل ذلك فاسد كما ترى بل قد علم في النحو
انما كافة قطعا قوله تضاعف جوابها وفاعله مستتر راجع الى مصدر اتصف وفاعل
ناسب مصدر تضاعف وقيل ان تضاعف ولفظ انما كالسو فاعل ان نفي وانما
ناسب ان نفي لان التاكيد على التاكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى بل القصر
مشتمل عليه كما ذكر على انه منظور فيه لعدم تحقق الحصر فيما اورده من المثال
كما صرح به اثبات يجيء عقيب اثبات مضمن فيتاكد الاول بالثاني ولم يلزم تاكيد
على تاكيد كما في انما وقد يتكلف فيقال لما اعتقد المخاطب الركيك الثاني المقرر
كان الاثبات الاول بعد اعتقاد الثبوت تاكيدا او تكريرا والاثبات الثاني
تاكيد على تاكيد واما تواتره دونه كما ذكر يجعل يجوز السامع ان يكون الواقع
هذا مع ملاحظة ذلك والتفاته اليه نوع اثبات لهذا فيكون الاثبات الاول
تاكيدا له واما في صورة القلب فيجعل الاثبات الاول تاكيد الاعتقاد ثبوت
الحج وهذا التاويل جار في الكل وايضا ما ذكره من الاثبات الصريح والضمني
انما يظهر في صورة العطف دون نحو كل ما شاعر الا زيد وغير انا وقد جاء
بان نفي رجل المناسب يكفيه بعض الصور والحق ان يقول ما ذكر الامام بيان
للمناسبة ايضا لا الحكم بان الكلمتين بانضمامهما على حالهما ولا شك ان رعاية المعنى
الاصلي بقدر الامكان اولى وان هذه المناسبة اقوى قوله وبالعكس اي القصر
الاتي بالعكس او كان نفيا بالعكس وقوله ضما صفة اما تانيا اي ضمنيا قوله وما
نبه ان ما كان هذا شبيها لانه من اسباب انفصال الضمير بعدد ... والاتيان هنا

منها هو بتقدير الفصل لوجوب بان يكون انا يضرب انا في معنى ما يضرب الا انا قوله
مثله اي مثل انفصال الضمير في ما نضرب الا انا فان قلت كيف يسند الفعل الغائب
اعني يضرب الى ضمير المتكلم قلت هو لتحقيقه مسند الى الغائب اعني المستثنى منه المقدر
اي ما يضرب احد الا انا فان قلت لما اريد حصر الفعل في الفاعل المضمر يطابق انا
فعل يجب انفصاله اولا قلنا ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب انفصاله
وان فرد دفعا للالتباس وان لم يذكر احتمل الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب بان
يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ لان الفاصل لفظا قوله
صح انفصال الضمير معه اي لما قام الوجوب وعن التوابد الطارد وفار الرجل
ما يتعلق به مما لو لم يحمه ... ويختلف من حماه وحريمه والحسب ما يعين الرجل من
مفاخر نفسه واباءه ... الفارس ... على قطر اي جانبه قوله ورابع النقدم
اي تقدم ما حقه التاخير فانه يفيد القصر على ما قدم سواء وقع التقديم على حاله كخبر المبتداء
والمفعول اولا كقولك انا كفيت مهمك ثم انه انقصر في قصر الموصوف على احد
شيئين الافراد لو احتج صورة التردد وفي قصر الصفة على شيئه الا ...
قوله بالاعتبار من يعني الافراد والقلب قوله وكذا زيدا ضربت فصله لانه في
قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على الفعل عقيبه يقال النفي تنبيها على ان التقدم
فيه يفيد الاختصاص لانه كما ... الا ان الضرب يكون منفيا عن المذكور
ومثبتا لغيره وليس ما زيدا ضربت اي ... القصر كقولك زيدا لم اضرب لان
الاختصاص في الاول نفي الضرب وفي الثاني عدمه يشهد بذلك الذوق
السليم وهذه الطريقة ... بقي وجه ان المخاطب يقر النقل
له حكم مشوب بصواب وخطاء فصوابه الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين
او باتصاف الموصوف باحدى الصفتين وخطاؤه تعيين احدهما او احديهما والخطاء
والصواب في قصر الافراد ... واما قصر التعيين فلا خطاء فيه بل المقصود به
تقرير صوابه ونفي تردده قوله وتحقيق في قصر الافراد حكمه في البعض وهو
صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاؤه انما يصح في احد قسميه دون الاخر اعني
قصر التعيين وقد سلف تحقيقه هذا كله ... ان المخاطب ممن يصح عليه
الخطاء والتردد ولا في مثل ... نعبد قوله وتخلف من وجوه عطف على تتفق
من وجه قوله بوساطة الوضع وجزم العقل اي بسبب ان الواضع وضعها
لتفيد القصر بحيث يجزم العقل بالقصر لمالها الى تلك المعاني وذلك لم يتقدم عليه
بوساطة الفحوى اي بسبب مفهوم الخطاب وحكم الذوق فان من لم ذوق سليم ان
... تراكيب البلغاء ولطايف ... التقديم في ...
الكلام المشتمل على التقديم ... منه التخصيص واما من ليس له هذه القوة ...

ح كان نفيه الا ادراكه في المعقولات والمنقولات شذ وروي عن بعض الفضلاء انه لو اذا
سئل عن قائل ليقدم في التنزيل اجاب بانه فاعل مختار يفعل ما يشاء وقال الشيخ
ابن الحاجب ما يقال انه يختص فلا دليل عليه قوله والطرق الاخر الاصل فيها النص
بما يثبت دون ما ينفى كما ترك الاصل المذكور في طريق العطف كراهة الاطناب
على ما مر في الكتاب واو صح تركه ترك هذا الاصل في مثل قولك ما زيد الا قرشي
وما انا قلت لان المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور
كما اشرنا اليه فيكون النفي منهما بما يجب دون ما ينفى قوله والطريق الاول
لا يجامع الثاني هذا هو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف وهو ان العطف بلا لا
يجامع الطريق الثاني اعني النفي والاستثناء ويجامع الطريقين الاخرين اعني انما
والتقديم والسبب في انه لا يجامع الثاني هو ان لا العاطفة وضعت لان ينفى بها
ما بعدها ما اوجبه لما قبلها كما في قولك جاءني زيد لا عمرو وهو مفقود في قولك زيد
شاعر لا منجم فانه قد نفى فيه عن منجم ما اوجبته لشاعر وهو كونه مسندا الى زيد فمن
شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها اي بغير تلك العاطفة المخصوصة
من كلمات النفي اي الكلمات الموضوعة للنفي وما وان وما اشبهها و
احترز بقوله من كلمات النفي عن ان يكون منفيا بحكم العقل ونحوي التقديم
او بانما او بافعال متضمن معنى النفي كابى وامتنع فان المنفي به يجوز ان يكون
منفيا قبلها بهذه الامور كما سيأتي واورد ولتحقق الشرط المذكور مثالا واحدا
من قصر الصفة على الموصوف وتلك امثلة من قصر الموصوف على الصفة تقابليا
فيها الموصوف ان اما بالتضايف كالقيام والقعود واما بالعدم والملكة كالحركة والسكون
او بالسلب والايجاب كالوجود والعدم فيكون المنفي بلا في هذه الامثلة
منفيا قبلها بحكم العقل قوله لكشف كل الخفاء وذلك لان الذي سبق في
تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء هو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة او
الصفة على الموصوف يتوجه الى المنازع فيه وصفا كان او موصوفا فاذا وقع
بعد لا العاطفة شيء من ذلك المنازع كان منفيا قبلها بانما النفي فيمتنع تحقق
شرط منفيها لو جامعت طريق النفي والاستثناء فلذلك لم يوجد مجامعتها اياها
في كلام العرب لو ثابوا وان كثرت في عبارات العلماء وفي الكشاف فارسلنا
الا الدبر الا حقفا نهينا عليهم وما كان ذلك الاختلاف الا حسدا اشهر الامر
في الاسلام وما هي الا شهوات لا عبرة وانا قلنا بغير تلك العاطفة المخصوصة
وفقا لما يتوهم من جواز مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند قوله وهو يمتنع
لا عمرو وقد يقال ان هذا المثال يحتمل التخصيص والعقول على سواء فكان الاولى
به ان يمثل بنحو زيدا ضربت لا عمرا قوله ووجه صحة مجامعته لها انما انما يصح

ما وإلا كان من المستبعد ان يصح مجامعة لا العاطفة احدهما دون الآخر فبقي ان الوجه
ذلك هو ان النفي في انما ضمني لا صريح كما في ما وإلا فانما في حكم الافعال المتضمنة للنفي لا في
حكم ادوات النفي ولا العاطفة تجامع النفي الضمني دون الصريح لما لا شبهة في صحة قولك
امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع انه يمتنع ما جاء زيد لا عمرو والسبب في ذلك هو ان
النفي الاول الذي هو الامتناع من المجيء لزيد في ذلك الامتناع بلا عما بعدها فقد وجد
هنا شرط منفيها وهي في ... المجيء عن زيد فلا يتصور تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا
لا صريحا يعني كما ان امتنع عن المجيء زيد يتضمن نفي المجيء عنه ويجامعه لا العاطفة كذلك
قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجيء عن زيد فلما يجامعه العاطفة وكذلك ما جاء الا زيد
صريح في نفي المجيء عن عمرو فلا يجامعها ايضا فالاشتراك اي بين انما وامتنع في مجرد كون
النفي ضمنيا اقام اجمالا ما بعد لا كانما او الى ما قبلها كما في امتنع وكذلك الاشتراك
بين ما جاءني زيد وما جاءني الا زيد في مجرد كون النفي صريحا اقام اجمالا قبل العاطفة
كما في الاول او الى ما بعدها كما في الثاني واعلم انك اذا قلت انما جاء زيد لا عمرو او
زيدا ضربت لا عمرا كان القصر مستندا الى انما او التقديم مقيدهما وكانت العاطفة
مؤكدة لذلك القصر مستندة واذا قلت انما يجيء انا كان القصر مستفادا من انما والتقديم الخ
... في قولك ما يجيء الا انا واذا قلت انما زيدا ضربت كان القصر مستفادا من التقديم
لعدم احتياجه الى تاويل حتى يكون المقصور عليه زيدا وكانت انما موكدة له والا لا ناخير
زيد كما لا يخفى ... التبيين في ذلك قوله اساسا لم ... ثم انما لكن ذكر ما هنا قوله
لكن اسنده اي ... يجامع الطريقين الاخيرين وفاعله معنى كلمة لا او العاطفة صفة
لها ... انما وجامعها جواب لو او قوله شرط ... انه شرط النفي المجامع كما صرح
به قوله واذا كان ... لا العاطفة وقد صرح الشيخ عبد القاهر
بانه شرط يحسن الجامع ... ولعل العربي ... مجامعة لا العاطفة لتقدم هذا الشرط
اصلا لا وجوبا ولا استحسانا ... دلالته على الاختصاص اضعف من دلالة انما قوله
الا من يسمع ويعقل اشار الى ان المراد بالسماع في الآية ... بتعقل المسموع
كما ان قوله انما يكون انذارا ويكون له تاثير اشار الى ان المراد بالانذار ...
مع تبليغ دعوته ... تاثير فانه ... من يخشى الساعة ...
على الايمان بالله وبالبعث ... لما كان اختصاص ...
يسمع ويعقل في غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل مطلقا وحيث لم يكن اختصاص الانذار
بمن يخشى كذلك جعله مما لا يخفى على احد ممن ... العقل ...
اختصاص ... ممن يخشى الفوت ...
فلذلك جعله ... في المعقول ثابتا لها بحكم العادة ...
ايضا وهذه الامثلة الثلاثة من قصر الصفة على الموصوف الا الاول الثالث فلا اختصاص بها

واما انما انت نذير المقصود منه قصر الانذار على من يخشاها كما ذكره وانما يظهر ذلك على قراءة
تنوين منذر كما في بعض الروايه فان قلت لما كان الموصوف ظاهر الاختصاص بالحديث
المصنفين فالظاهر ما ذكره من امتناع الجامعة هنالك ايضا فلا يقال لمن اشتد بان اسره
التذكر لا تستطيع انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر مع انه قد ورد انما انت مذكر لست عليهم
بمسيطر قلت له ان يقول ليس الاختصاص ههنا كالاختصاص فيما ذكرناه او يقول
ان هذا الحكم مخصوص بلا العاطفة قال وطريق النفي والاستثناء هذا هو
الوجه الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب
تعتقد فيه المتكلم انه مخطئ ومصر على خطائه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد فيه
المتكلم انه مخطئ لكنه لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر عليه وقل عادة كل الاستعمال مع
ظهور المناسبة فينبغي ان لا يسلك طريق النفي والاستثناء مع المتردد وان جاز ذلك في
المقاييس واما الوقت السابع فلا تغيير فيهما الا الاصرار ولا عدمه قوله وربما قال الكفار
كانه قيل ان الرسل لم يكونوا ينكرون انهم بشر وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم
بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا اخطار ولا اصرار اجيب بانه انما خاطب [illegible] لانه لم يبال الكفار
للرسل هذا الكلام الا لما كان ان الرسل عند الكفار في موضع من يدعي انه متصف ومتنزه
عن صفة البشرية ومنسلخ عنها بالكلية وذلك لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسول
ينبغي ان يكون بشرا فاما اصرار الرسل على دعوى الرسالة مع الاصرار على انكار البشرية
عند الكفار فلذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم قوله لما [illegible] مفعول له
لقصرهم ما تقدم او حال اي جعلوا الرسل في ذلك الموضع للمنكر او بانهم قوله ان
الرسول يمتنع ان يكون بشرا ابدل من جعلهم ولا يجوز ان يكون مفعول الجعل لفساد
المعنى قوله او ما يجري ان الانكار وما يجري مجراه [illegible] موضع او مفعولا في قال كيف يجعل
ما حكي عنهم هنالك اي في ذلك الموضع [illegible] معمولي يجد وفاعله ضمير [illegible] وفي تقرير
بيان ما يلوث وكلمة هذا صفة جعلهم اي جعلهم الذي [illegible] ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا
وهو اي ما حكي عنهم ما انتم الا بشر [illegible] انما يجعله [illegible] الذكر اي يجعل معربا او صحيحا انهم
عقبوا انكار الرسالة هنا على طريقة الحصر في البشرية بانكار انزال الرحمن شيئا وتكذيب
الرسل تصريحا وعقبوه هنالك بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا
بسلطان مبين كان تلك الاية في تقرير [illegible] اجل الاقوال [illegible] قوله واما قول
الرسل لهم جواب عما قالوا من ان الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وقصروا الرسل
على البشرية بمعنى انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها اعني الرسالة وانتم الرسل على [illegible]
القصر بقولهم ان نحن الا بشر مثلكم لزمهم تسليمهم انتفاء الرسالة لا يكونهم مقصورين على
البشرية وتقرير الجواب ان قولهم هذا من باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم
بتسليم بعض مقدماته [illegible] ان خطائه حيث يراد تبكيته والزامه باظهار بطلان مقدمه

الباطلة

الباطلة في ذلك [illegible] ان يعثر بكفار لا متثبت له اصلا ومثاله ان تريد
ازلاق صاحبك فتماشيه في الارض المستويه حتى اذا وصلت الى مزلقه ازلقته فكان
قالوا اصلا انا بشر فانه حق لكن لا نسلم انه لا يجامع الرسالة فان الله يمن على من
يشاء من عباده وانما اوردوا تسليم البشرية في صيغة الحصر ليكون على وفق كلام الخصم
في الصورة فانه انفس في المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر [illegible]
بالمجاراة وحيث [illegible] وسوق العبارة يعني النكتة قوله اما تحقيقا او ادعاء
الكلام على مقتضى الظاهر وقال الشيخ الموضع لكانا بعيد [illegible] على قوله ان انتم الا
بشر مثلنا فانه من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ايضا كقوله عز من قائل انما انت
الا نذير اي انت نذير له سمع من في القبور يعني الكفار المصرين على الكفر كانهم
اموات في القبور قوله لما كان النبي عليه السلام [illegible] جواب [illegible] ولذلك قوله وما كان
منا [illegible] فان علي [illegible] شدة الحرص لا علي كان وتداخله
جواب [illegible] ما اوجد [illegible] والانكسار من الحزن
[illegible] اي تداخله الوجد [illegible] كاد النبي عليه السلام يبخع اي
يهلك نفسه [illegible] عطف على جملة [illegible] تداخله اي كان النبي عليه السلام
متساقطا اي يلقي نفسه في السقوط والهلاك لاجل حسرات على توليهم وما كانت عطف
على يتساقط ويبخع حال من مفعول تدعه واللام في ليهتدوا متعلقه بقوله يبالغ حال تبخع
الارض اي ذهب [illegible] كانت اضرابا من [illegible] وما كانت ولفظ [illegible]
قد منع بعض النسخ بالنصب [illegible] يتعلق بمعنى ما قدم اي
كان يدعوهم ويرشدهم الى الايمان رجاء ان يسمعوا وينتفعوا اي [illegible] في ذلك
اي في الدعاء وترغيب الايمان والتعجب من الاباء [illegible] وقوله لذلك اشارة
الى ما ذكر من كونه شديد الحرص وما عطف عليه قوله لست هنالك اي تحمل ان تملك
قوما الايمان [illegible] قلوبهم فقوله ان انت الا نذير قصرا فرادا فرح على خلاف
مقتضى الظاهر قوله وقوله [illegible] على [illegible] في هذا القالب اي في قالب
قوله وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير كانه عليه السلام بواسطة قربه من
الله واصابته في الامور [illegible] اشارة الى المنافع والمضار اعتقد القوم فيه انه يملك
لنفسه نفعا وضرا وانه يعلم الغيب فامر بان يقول لهم [illegible] مقصور
على النذارة والبشارة لا يتعداهما الى ملك النفع والضر وعلم الغيب وانما قال لقوم
يؤمنون لان البشير والانذار انما يجديان بالقياس اليهم ويؤمنون منهم او لو
نذير للكافرين وبشير للمؤمنين فحذف للعلم به قوله في مقام [illegible] مخاطب اي المخاطب
كاين في مقام [illegible] لا يصر على خطائه وما عطف عليها [illegible] صفة مقام [illegible] تقدير العائد اي
لا يصر فيه [illegible] لكل واحد من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالا انما [illegible] الخ

ولا يصر نسبة على خطائه وقوله انما الله اله واحد مثال لقصر الموصوف على الصفة فيجب
تلقيه على السامع واما مثال قصر الصفة على الموصوف فما يجب تلقيه عليه فكقولك انما قائل
هذا كلام غير قوله والاصل في انما هذا هو الخامس من وجوه الاقتضاء فان كون
الحكم بحيث لا تعوزه حقيقته اي سهل عليك تحقيقه بغير استعمال انما بخلاف
سائر الطرق فانه لم يعرف فيه ذلك لانه اعتبر فيه عدم ورد قال هو تميم وتحقيق ذلك
في طريق انما من انه يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه الخ تعالى اعوذ الشاع
لوا افصاح اليوم معا در عليه و نرتفق الرجل جعد رفيق الغلب شقيقا والمنح هو التعطف
وقوله انما هو اخو كل من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كما لا قوله
انما الله اله واحد فانه مع كونه جليا في نفسه بالادلة القاطعة الظاهرة وقع فيه صاحب
الشرك خطاء واما الامثلة الثلاثة السابقة فالظاهر فيها الاخراج لا على مقتضى الظاهر
اخبار بالاخراج على مقتضاه قوله ومن النادر قول الشاعر وهو ابن قيس
الرقيات يمدح مصعب بن الزبير قوله شهاب اي كوكب بان تبين رفعه المحل والاضاءة
تجلت اي انكشفت الظلماء عن وجهه نور مضيء الكاسب به هو الجلاء والفتح الوضوح
ونعت لي اي يلوح والاشياء والاخلاط والاوباش يقال هو من افناء الناس
لوا لم يعلم ممن هو عليها اي كما على مدحي اياهم والفخر بهم وقوله وما قلت اي ما حكمت وله
اثبت اي سمعهم الا بالمعاقبات الكلمات الخ على نحو ما يقبله سعد قوله لا القوي وحكم
الادعاء لمناسبة التسليم قوله انه كل او اي فاعل الظرف او واقع صلة اغنى له به هل لع
اي هل الممدوح نظير اي كانه لا نظير له قوله وما تحكي عطف على قول الشاعر اي و
من اللطائف ما حكي عنهم بعض الائمة وهو ما يحكى عن مصلحي الكلامية ايات التنو سطر
بما استشهدت على الاعاجم الظهور في كل ما يمدحون به ممدوحهم وقوله لو عوا مان
لكون الحكاية من قبيل الثاني وقوله على مجرى صفة للمصدر اي الدعاء كانا عليه محل
على نحو حال اي جارين على ذلك المجرى قوله ولذلك اي ولانهم لو عوا ذلك
الادعاء المشتمل على التاكيد بايراد لو اله نعم وبالقصر بانه اوجلي والاضافة في
قوله معرفة الخ وتوسط الفصل يعني اضافة اسم المفعول الى فاعلها ثابتها باعتبار
الضمير العايد منها الى ذي الحال اغنى الجملة حال ولو قد ذكرنا التقديم فيما من
المسند والمسند اليه اكثر الامثلة التي ذكرها من باب المسند والمسند اليه بكل سه
المبتدء او والخبر كما نبهنا عليه ومنها امثلة كثيرة من الفعل الفاعل وقد ذكرنا مثال
قصر الفاعل على المفعول كقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به وانما حرم عليكم الميتة
وكقولك زيدا ضربت وما زيدا ضربت قوله ونحن نذكر اي القصر في ذلك اي
فيما من غير المسند والمسند اليه قلبها اي فلنظر في النفي والاستثناء وانما هذا كما اي في
القصر فيما من غير المسند والمسند اليه عنى باعتبارات بجواز تقديم الفاعل على

اذا اريد قصر المفعول على نفي ما والا دون انما فقوله تتقدم ونحو بالنصب عطفا على قوله
كانه تفصيل له اي لكن ان تقدم المستثنى مع الاداة سواء كان فاعلا او مفعولا او نحو غيره
عنه لان مايلي اداة الاستثناء وهو المقصور عليه قدم او اخر فلا التباس ههنا كما في انما
الا ان هذا التقديم والتاخير قليل الدور في الاستعمال لما ذكره قوله لان الصفة
المقصورة على عمرو الخ تصريح بان المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيدا
بفاعله على المفعول وهذا اعني ما قيل من ان المراد قصر ما عليه عليه وتصريح ايضا بانه
من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لا شك ان الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة
له فهذا اعني قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كانه قيل
ما مضروب لزيد الا عمرو وقس عليه ذلك قصر المفعول على الفاعل وذهب جماعة من
النحاة الى امتناع هذا التقديم والتاخير فلم يجوزوا ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب
الا زيد عمرا وهذا على تقدير جواز تعدد المستثنى المفرغ ظاهر وقد يلزم ح الحصر في الفاعل
والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وما ضرب احدا احد الا عمرو
زيدا واما على تقدير امتناع تعدده هو كما هو التحقيق لا ظهور لذلك لفظا اخبار المعنى وتو بلغ
قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي وقول الشاعر على تسلي
بانوم الاكارد هنا ناب الامير ولا رافع الحاجب وقوله ما اختار الا منكم فارسا وقوله
كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح واختيار التقدير فيها على
ما ذكرناه اي بانه كقولك في بادي الراي ولا اتبعك ناب الامير واختار فارسا واقعت
عليك النوائح لا خروج عن تعسف قوله ما كسوت زيدا الا جبة هذا ايضا من قصر الصفة
على الموصوف كانه قيل ما مكسو زيد الا جبة وما ملبوس جبة الا زيد وكذا الحقيقة لما
الا منطلقا اي ما مظنون بي زيد الا منطلق وما مظنون منطلق الا زيد وقد اشار
هذه الامثلة ايضا الى جواز تقديم المستثنى مع اداة الاستثناء قوله وليس ولا الى صورة ذي
الحال على الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة لا ضيفها كانه
زيد في زمان المجيء الا راكبا وقصر الحال على ذي الحال من قصر الصفة على الموصوف الخ
معناه في المثال المذكور ان المجيء على هيئة الركوب لم يثبت الا لزيد وقد نبه فيها على جواز
التقديم ايضا قوله والاصل في جميع ذلك اي جميع ما ذكر ههنا من امثلة القصر فيما
من غير المسند والمسند اليه واما القصر فيهما فقد حققه فيما سبق وانما خصه بالكلام الذي اختص
بالذكر لان البحث في الاستثناء النفي الخ كما اشرنا اليه ويدل سياق كلامه عليه ولم يوجد
ما ذكره من استلزام ان كلمة الا لا تكون مستقلة بحيث لا تكون لغيرها به فلم فيه
بل هو واضح منه فلا يرد انه علل عموم المستثنى منه بعدم التخصيص امتناع تبع ما حل المسألة
فلا يكون الا مستلزما وجه عام العموم في المستثنى منه المقدر يكون بحيث يناسب المقام
كما نبه عليه بعيد هذا بقوله لا لاقتضاء المقام معنى شيء من الاستثناء قوله ولذلك اي

واستلزام اي العموم في المستثنى منه المقدر قوله بانيث الضمير الظاهر ان تعالى بانيث الفعل
كما في الكشاف لولا ضمير هناك لم يؤنث الفعل مسندا الى ما بعد الا وقد قال نقل المصنف لي
ان الفعل يجب ان يكون مسندا الى ذلك العام ولم يجوز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا
راجعا الى ذلك العام على طريقة قولك لا اكرم الا غدا فاتيته وجعل المذكور بعد الا بدلا من
ذلك الضمير كما سيدل عليه في الكلام التام وسيورد ورد بقوله للنظر الى ظاهر اللفظ لو علما
تقدير الابدال لان يكون الفعل مسندا في الظاهر الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف
يؤنث للنظر اليه وقيل يتجه علاقه انها يؤنث ضميرا مجازا وفيه القرائين بالرفع
لو النصب صحة ملفوظا كانت فتنته الى ضمير العقوبة او الى خذ ولا انصب مساكنهم
كان النظر الى مساق الفاعل مسندا الى المخاطب وصدر منه في ذي الرمة طوى النحز والاجراز
ما في غروضها نصف النوق بالهزال من سير القوط طوى اي اضمر وهزل والنحز الضرب
والحث على السير والاجراز الدخول في الارض اجرز وهي التي لا نبات لها والغروض
بوزن الفلس للدحل كالحزام للسرج وقد نسخ هو الا جواز على انه جمع جرز والضلوع
الجراشع الا ضلاع العظيم القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوي قوله الاهل
المذكور ولكن لا ان الفعل وان كان مسندا لما بعد الا لكنه في التحقيق لذلك العام
المقدر وهو ههنا مذكر لا نفسا العام معنى شيء من اشياء قوله وما انها مناسبة المستثنى منه
للمستثنى في جنسه لم يرد بكونه مناسبا له في جنسه مجرد كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك
من مناسبة مخصوصة بعض العام بحسبها فلا تقدر في جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان
بل تقدر احد وفي ما كسوته الا جبة تقدر كسوة وملبس وفي ما صليت الا في المسجد تقدر
في مكان وموضع وعلى هذا القياس قوله وهذه المثلثات اي الامور الثلثة التي
تشتمل عليها كلمة الا في الكلام الناقص توجب ان تثبت جميع تلك الاحكام المذكورة في
القصر بطريق النفي والاستثناء فيما بين المسند والمسند اليه من الفاعل والمفعول
او غيرهما قوله واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو والمفعول ضرورة قد
علم ان الكلام الناقص لقائد زيد بالتعدد بمنزلة التام كان افادته القصر معلوما بالضرورة
فلا حاجة له الى البحث عن افادة التام للقصر فلذلك خص البحث بالنوع ما فيه الاعتبار
النوع في القصر كثر من استعمال التام قوله وكذا لو املنا ما ضرب الا عمرو زيد
اشارة الى ان التقدير في صورة التقدم كما ذكر في صورة التأخير بلا فرق قوله فيكون
زيد مقصورا على الجبة يعني ان المكسو زيد مقصور على الجبة وكذا قوله فيكون
الجبة مقصورة على زيد والمراد ان المكسو جبة مقصورة على زيد كما حققه قوله ولقائل
قلت ما افرت رفيقا الا منكم هذا ايضا من قصر احد المفعولين على الآخر لان
احدهما ههنا مفعول بواسطة حرف الجر قوله كان التقدير ما افرت منكم احدا
متصفا باي وصف كان الا فرد هكذا لان المستثنى اعني رفيقا موصوف فانه بتلك الا

الشخصا رفيقا فلا بد ان يوجد احد موصوفا على الاطلاق ليكون جنسا للمستثنى مناسبا
للقائم قوله وكذا قلت يعني ان قولك ما افرت الا رفيقا منكم نوع لقولك ما افرت
منكم الا رفيقا وقولك ما افرت الا منكم رفيقا نوع لقولك ما افرت رفيقا الا منكم
فعلى انك لو اوردت هذا الاصلين التابعين في الاستعمال بدل الآخر كان بينهما
فرق واضح كذلك لو اوردت احد النوعين الفعليين في الاستعمال بدل الآخر لم يوجد
عن فرق بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر في ما افرت الا
رفيقا منكم انما هو على الرفيق فيمتنع ان يختار من اهل الجنين غير الرفيق ولا يمتنع
ان يختار الرفيق من غيرهم والقصر في ما افرت الا منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع
ان يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق وذلك لان النوعين
في تقدير الاصلين فلا تفاوت في المعنى بل في قلة الاستعمال وكثرته وكان قائلا قال
لم يعبر عن فرق لان ذلك الفرق بين النوعين يحتاج الى نوع تامل بسبب توسط
المقصور عليه بين ادوات القصر والمقصور ولما كان في هذه العبارة تنبيها على ضعف الفرق
وكان ما ذكرنا توهما زعم بعضهم انه ارادوا انك لو قلت ما افرت الا رفيقا منكم
بدل ما افرت الا منكم رفيقا بتقديم رفيقا وجعل منكم صفة له بعد ان كان
في البدل نقصوا لانها يا الا افرت كان بينهما فرق ضعيف لانهما يدلان على
قصر اختيار الرفيق على المخاطبين الا ان هذا القصر في الا منكم رفيقا فقد
وفي الا رفيقا منكم ضمني لزم من وصف الرفيق بكونه منهم وذلك لانه لولا افتاد من
غيرهم رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان سياق
الكلام لم في هذا المقام يابى حاز عمه على ان الفرق ح قوي ايضا لو سلم ان الا رفيقا
منكم ان يختار غير الرفيق منهم ولا يمنع ذلك في الا منكم رفيقا بل يمنع منه ان
يختار الرفيق من غيرهم قوله وهذا اي الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا
منكم يطلعك على الفرق بين قول السيد البحتري في مدح ابي العباس السفاح ومن
قولك فان الاول يدل على ان المتنبر لا يختار الفارس اي الخطيب الا منكم يعني
انه مقصور ضاء اي اختيار الخليفة عليكم وفي ذلك من المدح والالزام ما لا يخفى
والثاني يدل على انه لا يختار منكم الا الفارس فلا يمتنع ان يختار من غيرهم ايضا
فيختل المقصود من المدح قطعا قوله واذا عرفت هذا اي القصر فيما بين المسند
والمسند اليه فانه المبحوث عنه ههنا وان كان بعض الامثلة الا يتوفى انما
من باب المسند والمسند اليه على عكس ما تقدم اولا وقوله لا يصنع على صيغة
النهي ممان ونعز لقوله اعرفه واستغنى عطف عليه وقرئ على صيغة الامر بيان لما
لكن لك ذكر له بالقيد الاخير من الكلام ما يكون هو ان منه بالذات جميع او
فضله لا ما ذكر في اخره فقط فان الموصول مع صلته المشتملة على قيود متعددة

يفيد واحد وكذا الموصوف مع صفته فالمقصور عليه في نحو لكن انما جاءني من اكرمتهم
يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل لمعنى الموصول مع صلته وفي نحو لكن انما جاءني رجل
عالم هو الموصوف مع صفته قوله فيقدّر نحو انما نضرب زيد تقديره ما نضرب
الا زيد وكذا الكلام في النفاد بالا في قوله وكذلك اذا قلت انما زيد نضرب تقديره
ما زيد الا نضرب وذلك التقدير هو ما زيد نفعل فعلا الا نضرب وانما
فصله لانه من قصر المسند اليه على المسند قوله ولا تقس اي ولا تقس انما على كلا
اي في جواز التقديم والتاخير عليها اي على ما والا وتوجيه ضربها باعتبار
كونهما معا طريقا واحدا للقصر [illegible] اي ما والا آصلت لافادة القصر لولا كاد فيهما
الى اعتبار تضمين معنى شيء آخر واعتبار مناسبته معه وايضا نفيد انه بلا احتمال
واختلاف نعتقد به بخلاف انما فانه كالفرع عليه في تلك الافادة وايضا لم نعلم
فرع عليه لان افادته للقصر بالوضع ايضا وما ذكر من حديث التضمين والمناسبة
انما هو لاظهار المعنى الوضعي الذي تطرق اليه خفاء واختلاف ولا نقل ان رتبة
الفرع ينبغي ان يكون ادنى من رتبة الاصل وايضا التقديم والتاخير معا والا
غير ملبس لان المقصور عليه هو ما يلي الا تقدم او تاخر وفي انما ملبس لان الدلالة
هنا على تعيين المقصور عليه الا بكونه الجزء الاخير فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره
وانما لم تخص الا فيه انما لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ولذلك كان تقديم
المقصور عليه في الا نادرا وقد يقال انما قال نحو [illegible] الا للالباس ولم يقل ملبس اشعارا
بان الالباس قد يرتفع بالنظر الى حال المخاطب قوله وكذلك تقدرنا اي وقدر انما
هذا كل تقديرها ههنا الاكل وانما كل هذا تقديره ما كل الا هذا التقدير اشتمل على ترك
[illegible] الامثلة المذكورة يعني قدرنا الاول ما هذا الا هذا الاكل والثاني ما كل شيء الا هذا
وكانه فصله ليتبنى عليه حديث الاجتماع مع لا العاطفة فان قلت كون المقصور عليه
في انما هو الجزء الاخير منقوض بقولك انما انا قلت هذا او فعلت هذا وما قاله الا انا
بتهيما في التقديم ونحو لما انا ذكرنا ان المراد تقصير الذكر على اللازق قلت المحقق
اما باطال ذلك من تقديم المبتدا فيه فليس لقصر الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرته بل
لقصره على الخبر بانما على طريقة قولك ما انا الا قلت هذا او انا بالبيت فلانه قد
وانه يجب فيه اعتبار التاخير الرتبي لولا يمكن تقديره الا بقولك ما ذكرناه
الا انني وقس عليه ما ذكرنا نحو انما شاعر زيد وانما قيس انا فانه قدم فيه الخبر ليقصر
بانما على المبتدا اي على طريقة ما شاعر الا زيد وما قيس الا انا الى كيف قدرا
انما كل الا هذا ولقوا تحقق ما نطق علقمة بن ورطة حين وقفت بينها جماعة
قوله ولا تقول ما جاءني غير زيد لا عمرو والرواية في عمرو هو الرفع عطفا على غير و
فيه ايه على ما جاءني الا زيد لا عمرو فيقتضي جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد
الا وقيل زيد مرفوع تقديره الا انه بمنزلة ما بعد الا ووقع لقصرها اضافة غير اليه و

و ذكر التقدير هو ما نضرب الا زيد [illegible]

هذا بالكسر

قوله بتقدير المرفوع على زيد عطف عمرو لا بقوله هذا غير الى اعرابه واسال
بالشدة واعلم اني تحدثت بروى شدة واسن محدث الاوسنة واصلحته وبالتخفيف من حدث
الفراش بنظفه والشاهد الحاضر القائف قوله بنانها اي البنان على تلك القواعد
فالاضافة لادنى ملابسة والحذق بالكسر المهارة تحجب اي نيقت واوضحت والمناهج
الطريق الواضحة احذت بكل اي اخذ بكل والابا ازاير للتاكيد تقال اخذ الخطام
واخذه والمجهل الفلاة التي لا علم فيها والمتعسف هو من يأخذ على غير طريق
اي محقق ويعبد تمكن عن المجهل مالك اي الطريق المستقيم وصرفتك اي تلك المناهج
والآجن الماء المتغير لونه وطعمه والمطروق الذي تبول فيه الدواب وتخوض فيه
والنمير ضد الآجن والغليل حرارة العطش [illegible] قصدنا والضوال جمع ضالة
فالاصول المذكورة في هذا العلم من حيث انها مسالك واضحة اليها سميت مناهج
ومن حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعبر عنه واحد واختلفت العبارات
لاختلاف الاعتبارات قوله وحشد شعل صيغة الحكاية في نسخة يقول
عليها اي جمعت كل منها الى من القواعد والمناهج والاعلام قيل هي صيغة فاعلها
ضمير الاعلام اي جمعت كل من الضوال المشرود ما ليست عنده احد مجموعة
وهذا الساق كلامه انسب خرزت نسقت وقدرت عليها اي على تلك الامثلة
وابت عطف على امنت وفاعله يد الخطل وفاعل تتصرف ضميرها والعكس
اي ابت يد الخطل وامتنعت من ان تتصرف فيما تشتمل اليه هناك وعلى هذا
فالنظر العائد من الجملة الشرطية الى موصوفها اعني امثله انما هو في شرطها اعني
عليها الا في جوابها وقيل فاعل ابت ضمير الامثلة اي منعت الامثلة تصرف يد
الخطل وهو التنبه والاضطراب في المنطق تعالى الخطل في كلامه بالكسر قوله ثم لو
كنت اي بعد تمهيد القواعد وما تبنى عليها ونهج المناهج وسلوكك اياها ونصب
الاعلام والتجابك لها وتمثيل الامثلة وتقديرك عليها لو كنت ممن تمكن الذوق
السليم اي الكامل بالسبع سنين الى الطبع اي الفطن المستقيم ونصيحتك كلام رب
العزة اي نظرت فيه ما ملحت لكنه ومعانيه اطلعتك اي تلك القواعد والمناهج و
الاعلام والامثلة مع ما ملكته من الذوق والطبع على موارده [illegible] اي في كلام
رب العزة موارد النهرة اي حركة السرور وكشفت اي تلك القواعد وما عطف عليها
ومفصلت مع ايضاحها علما بحمله انيا زار اولئك التصانيع فانها قشيا واولئك الواصلين
الى نهاية بلاغة البشر القارعة على المعارضة حتى انتهى الحال بهم الى هلاكهم وسبي
اولادهم ونساءهم يدل اجمالا على ان القرآن معجز لكنك تتبصر الا بنيات
عاتوا دونه او بدايته كالتي في علم الكلام قوله فان ملكتك اي افترط طبع تلك
القواعد واخواتها الذوق والطبع لانهما ملاك الامر في علم المعاني دون ما عداها

والتنوع والطلوب بنيانا واساس [illegible] ومن حيث انها [illegible]

قد ورد اني بهذا [illegible] يا الله والرسول [illegible]

من العلوم والآلات وانه لم يحز علو ما اخويه لا اختيار هذا العلم لم يحظ بطائل اي
بنتائج ما تقدم او ما هو اي من مسائل هذا العلم او من سعيه وكدّه لانه غرو عن الكسب
والتصحيح شيء اي نفع بشرفه قوله فيتدبر الكسب كرّ على سبيل التفصيل وفيه
النكت فيه ان سبق في مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية الى ان الخبر
قد يراد به معنى الطلب **قف القانون الثاني من علم المعاني**

وهو قانون الطلب قد تقدم في ذكر القانونين فقال هناك القانون الاول
فيما يتعلق بالخبر والمناسب هنا ان يقال هنا القانون الثاني فيما يتعلق بالطلب
لكنه عدل هنا اي جعل القانون الثاني مبتدأ او محذوف اي جزء او خبر المحذوف المبتدأ
اي القانون الثاني هذا او هذا القانون الثاني قوله يستدعي الكلام وذلك لان
بيان احكام اقسام الطلب يتوقف على تلك المقدمة اعني بيان ما لا بد للطلب منه
وبيان تنوعه الى نوعيه والتنبيه على كيفية توليد ابوابه مما سوى اصليها اي اصولها
لكنه وجه لعدم الالتباس على فرقته قوله كلموا في بعض بحثهم تعقبوا اي المقدمة
مقامات اربعة وفي الى المقدمة المشتملة على تلك المقامات الاربعة فلعقبه
بسنده او خبره قوله لا ارتياب الى قوله نائلين الكلام الى التصحيح لابواب
الطلب فالكلام الاول اعني بيان ما لا بد للطلب منه هو ان الطلب لا بد له من
تصور اما اجمالا كالتصور شيئا ما او تفصيلا كتصور القيام على جهة مخصوصة مثلا
لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق ولا بد له ايضا من مطلوب انه نسبة بين
الطالب والمطلوب واما او هو ان الانسب تقديمه على التصور لربطه ايضا
فمطلوبه انه لا يكون حاصلا وقت الطلب وبدا عقيبه انه قد لا يستدعي امكان
حصوله وقد يستدعيه قوله ويكن هذا المعنى اي استدعاء الطلب ان لا يكون
مطلوبه حاصلا وقت الطلب فانه يتفرع عليه اي مواضع شتى منها قوله واستمع
طلب الحاصل توجه الى غير حاصل وقوله امتنعوا ان يكون المطلوب بالاستفهام
التصديق حال نزول صاحبك لكونه حاصلا الى غير ذلك من نظائره في توليد
السابع ومنها قوله في الباب الرابع ولا نظن ان هذا الطلب الحاصل فان الطلب حالي
وتوقعه متوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه في صدر القانون قوله والطلب هذا
هو المقام الثاني اعني بيان تنوعه الى نوعيه انما قدم ما لا يستدعي امكان المطلوب
كون مفهومه سلبيا لمزيد الاهتمام بشأنه فان الطلب مظنة كون مطلوبه
ممكنا ولذلك احتاج بالانقسام على الناظر وايضا ما لا يستدعي باب واحد
وما يستدعي ابواب اربعة فهو منه كالواحد من العدد قوله احتج ان عدم
استدعاء الامكان بجامع استدعاء الامكان لعدم الامتناع وبجامع الامكان
ايضا والتمني يجري في المستحيلات والممكنات المستبعد وقوعها قوله ان لا وسط

من الثبوت والانتفاء فانهما نقيضان ان انتفى احدهما ثبت الآخر فلا ثبوت الواسطة بين الوجود
والعدم على ما قرر في موضعه والحاصل ان المطلوب اما ثبوت متصور الى مدرك مطلقا
واما انتفاء متصور بحسب العقل ولا بد من اعتبار الحصول معهما لانه المقصود
بالطلب ولما كان الحصول ذهنيا وخارجيا صار الانقسام اربعة حصول ثبوت
او انتفاء في الخارج وحصول ثبوت او انتفاء في الذهن ولا نعني بحصول انتفاء
القيام في الخارج الا اتصاف الذات بذلك الانتفاء في الخارج ولا يلزم منه كون انتفاء
القيام موجودا او ثابتا في الخارج قوله ثم او لم يرد الحصول في الذهن على
التصور والتصديق اي لم يرد على حصول المدرك التصوري وحصول المدرك
التصديقي لم يتجاوز انقسام الطلب حصول ثبوت مدرك تصوري او مدرك تصديقي
في الذهن وحصول انتفاء مدرك تصوري او انتفاء في الخارج واما بال لم يتجاوز
الا لان المتبادر ان يكون الانقسام ثمانية حاصلا من ضرب الاربعة الاولى في قسمي
التصور والتصديق الا انك تعلم ان المدرك التصديقي لا يطلب ثبوته ولا انتفاؤه
في الخارج بل لا يتصور ذلك بخلاف المدرك التصوري كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته
او انتفاؤه في الخارج قوله ان المراد بالتصور كما اشرنا اليه هو المدرك مطلقا ولذلك
شمل جميع الاقسام وان المراد بالتصور والتصديق هو المتصور والمصدق به الى
ما من شانه ان يتعلق التصديق به فلا اعتبار على عبارته قوله وطلب حصول التصور
جواب عما يقال كيف يصح طلب حصول المتصور في الذهن والحال انه متصور حاصل
فيه فيلزم طلب تحصيل الحاصل وتحصيل الجواب ان تصور الشيء على مراتب متفاوتة
في الاجمال والتفصيل فالانسان لو لم يتصور شيئا اصلا لم يمكن منه طلب قطعا واذا تصوره
اما اجمالا بان ادرك من حيث انه شيء ما او تفصيلا بان ادرك باعتبار مفهوم اخص من
مفهوم شيء ما كالانسان مثلا يكون تفصيلا بالقياس اليه امكنه ان يطلب حصوله
في الذهن ولم يكن ذلك الطلب متوجها الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى
مرتبة غير حاصلة منفصلة عن ذلك المجمل او تزداد بها تفصيل ذلك المفصل قوله ووجه
ذلك اي وجه ابو ع طلب حصول التصور الى تفصيل المجمل وتفصيل المفصل وانما قال
المفصل بالنسبة لان المفصل من كل وجه لا يطلب تفصيله قوله اما النوع الاول
من الطلب وهو التمني هذا هو المقام الثالث وهو المشتمل على ابواب الطلب ولما حكم
بان التمني لا يستدعي امكان المطلوب وكان من المستبعد ان يطلب العاقل ما لا يمكن اشار
الى جريان التمني في المحال العقلي لكون غير الواقع في الزمان الماضي واتفاقه وفي
المحال العادي كعود الشباب وقال انه اذا جرى في الممكن وجب ان يكون مستبعدا بحيث
لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع مستعمل فيه لعل والمطموع فيه مستعمل فيه عسى والتوقع
اقوى من الطمع ولذلك قال ولا تكن طامعا في وقوعها قوله واما الاستفهام المناسب

١١٨

تقدم ان يقال واما النوع الثاني فالاستفهام الى اخر الاقسام الا انه عدل عن ذلك
لانه لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الاربعة سوى الاستقراء الذي لا يفيد
غير الظن فاورد الكلام على وجه لا يتطرق اليه منع لولا شبهة في ان هذه الاقسام
الاربعة من النوع الثاني لو سلك هذه الطريقة في التقسيم لا شك بعدم انحصار النوع
الاول فيه وقد يقال انه لا علم حال التقسيم بانه انحصر فيه النوع الاول بقي ذهن المخاطب
في بادي الراي مترددا في سائر الابواب الخمسة المذكورة في صدر الكتاب ان حالها
ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا لذلك الاجمال ازالة للتردد مع كونها قسيمة لما قال اولا و
هذا اولى مع ان الاقتصار في ذكر النوعين مقصود ايضا قوله والاستفهام لطلب
حصول في الذهن الاستفهام ساوي انسانا اربعة من تلك الستة المنحصر فيها اقسام
المطالب لان التصور اما تصور مدرك ثبوتا كالقيام واما تصور انتفائه كلا قيام و
كذلك التصديق اما ثبوت مدرك وهو التصديق الا يجابي واما انتفائه وهو التصديق
السلبي واقتصار ان التصديق هو الحكم وحده كما هو مذهب الاوائل وتقدم في التقسيم
لان متعلقه وجودي وانسلاخ انفكاك التصديق عن التصور ظاهر لا امتناع الحكم
على شيء او بشيء من غير ان يتصور بوجه ما قوله ثم المحكوم به اشارة الى المشهور
من ان كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل محمولا كقولك زيد موجود او معدوم
وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد له الكتابة او يعدم عنه الكتابة فالقسم الاول
يسمى نفسه بسيطا ويسمى كله هل الطالبة له بسيطة والقسم الثاني نفسه مركبا ويسمى
هل الطالبة له مركبة في قوله ثابت او متحقق او موجود وكيف شئت تنبيه على انها
الفاظ مترادفة قلنا فاما علية جمهور المعتزلة وجعل المحكوم به في الانطلاق ثابتا
مطلقا لانه بمعنى قولك الانطلاق ثابت اي ليس الانطلاق في يزيد انتفاء الغرب
لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف عنه الغرب قوله لا مزيد للتصديق على هذا
النوعين وذلك لان التصديق يتعلق بالثبوت والانتفاء قطعا فاما ان يتعلق
بثبوت شيء وانتفائه في نفسه واما ان يتعلق بثبوته وانتفائه عن غيره قوله
لا يحتمل الطلب الا في التصديق لان التصديق بوجود شيء او بعدمه قد لا يكون حاصلا
فيطلب بهل البسيطة اي السند اليه لانه قد لا يكون متصورا فيطلب تصوره واما
المسند في هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء مع الاطلاق فمتصور بداهة حاصل
لكل عاقل فلا يطلب فلا والنوع الثاني يحتمل الطلب في التصديق وطرفيه بمعنى انه
يجوز فيه ذلك لا بمعنى ان كل جزء منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع طرفيه في هذا
النوع بديهيا فيستغني عن الطلب بالكلية كقولك الواحد نصف الاثنين قوله واما
الامر والنهي والنداء فهذه الثلاثة من القسمين الباقيين من تلك الستة اعني الحصول
المنسوبين الى الخارج وقدم حصول الانتفاء في الخارج لانه مختلف فيه ورما افهمان قدمه

حاشية وذهب غيره الا ان المطلوب في النهي هو كف النفس عن الفعل لان حصول انتفاء الفعل
في الخارج محال وقد عرفت جوابه وقد يقال قدم النهي ليذكر الامر والنداء معا لانهما
لطلب حصول ثبوت متصور في الخارج كما ذكره وانما مثل للنهي بقولك لا تتحرك لا تتحرك
لانه اظهر وان جاز ان يقال للساكن لا تتحرك قصدا الى استمرار سكونه كما سيأتي
تحقيقه قوله والفرق بين الطلب في الاستفهام قد بين ان الاستفهام لطلب
الحصول الذهني وان الامر والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي فاراد مزيد توضيح
للفرق بين الطلبين فقال الكل في الاستفهام مطلوب هو في الخارج اي يجعل ما في ذهنك متعلقا
بما هو ثابت في الخارج كالانسان والقيام لزيد مثلا لتحصل في ذهنك نقش لمطابق له
صورة تصوره او تصديقه مطابقة لذلك التصور والمصدق به الثابت في الخارج
فنقش الذهن في الاستفهام تابع لما هو في الخارج وفيما سوى الاستفهام متبوع له
لانك تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجي ثم تطلب حصول ذلك في
الخارج فيحصل فيه ولا خفاء في هذا الفرق لما كان متعلق الاستفهام والمطلوب
بالامر والنهي حاصلين في الخارج واما اذا لم يوجد كقولك للعنقاء وقولك اضرب
لمن لم يضرب فمن كون ما في الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع خفاء فان
قلت نحو علمني واخبرني عن الانسان او كونه قائما لطلب حصول النقش الذهني لما هو
في الخارج وليس باستفهام قلت لما كان المقصود في الاستفهام كقولك ازيد قائم مثلا هو العلم
والفهم واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة الى ذلك اذ قد يكون مطلوبا تبعا والمطلوب
الحقيقي في نحو علمني هو التعليم وهو امر خارجي لا النقش ذهني واما العلم فهو متفرع عليه
تابع له في الحصول فان قلت ماذا تقول في نحو اعلم وافهم قلت الاستفهام طلب
الطالب حصول النقش في ذهن المخاطب وما ذكرته طلب لحصول النقش في ذهن الطالب
اعني ذهن مخاطبه فلا اشكال ومن زعم ان المطلوب بالاستفهام ان يوجد الشيء في ذهنك
وجودا غير اصيل ونحو اعلم ان يوجد الشيء في ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد
ابعد عن الصواب قوله وتوقف هذه المعاني يريد بها انتقاش الاشياء في
الذهن وكون تلك النقوش مطابقة لما في الخارج بمعنى الاتحاد في الماهية او بمعنى اخر
حقيقيا الا في التصور والتصديق بالتحديد والاستدلال يستدعي علوما اخر وال
ولو قد عرفت هذا هو المقام الرابع من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد
الابواب الخمسة مما سوى اصلها ولفظ لو معمول لمضمون جوابها اعني تباح بي
ان يبحث والمعنى يليق بنا ان نبين لو قد عرفت الى المطلوب وكان رفع عباقة
عن الامور ايلانه اليه بينها وما يتفرع فاعلم كيف يتفرع وعلى سبيل الجملة
يتعلق بنبين ولو لابد تعليل لقوله يباح بي وضميره للتبيين الاجمالي قوله
ثم الفصول يعني انا سنبين هنا اجمالا انه لا اشتمال على هذه الابواب على بعضها

الحقيقة حالت بمعونة المقام على معان اخر تناسب تلك المعاني وتورد لذلك امثلة
ولا تتعرض ان افادتها لهذه المعاني على سبيل المجاز او الكناية بل ذلك يعلم من القواعد
البيانية المشتملة على بيان اقسام المجاز من المرسل والاستعارة الاصلية والتبعية الى
غير ذلك من تفاصيله وعلى بيان اقسام الكناية فاذا ارجع الى تلك القواعد واستخرج
منها احوال هذه التجوزات المندرجة فيها صار البيان تفصيليا ومن هاهنا تظهر ان
المطلع على نحو من سياق الكلام في العلمين معا واللام في تبيانها متعلقة بتفصيله
والضمير للفصول وما سرقت بمعمول تلك وتبيانها وهكذا اشار اليه العلامة التفتازاني فيتعلق
بالبيان او الى باب كيفية التفريع تتعلق بالتفصيل قوله كما اذا قلت فيقبل
للقدرة الكلية بالقدرة الجزئية على نحو تمثيل الموجودات ملفوظا ما كان ونسل القدرة بما
امتنع اجراء التمني لفظا قلت قوله والحال ما ذكر يعني كون قولك خطابا لمن يمكن فيه
ان ذلك حونه مفقود الى الحادثة لا اذا لم الم قوله فتطلب بالنصب على انه جواب
التمني الذي تضمنه امتنع اي لم تمكن اجراء التمني على اصله فتطلب فذلك و ولد بمعونة
قرينة الحال بمعنى السؤال كانك قلت حدثني او هلا تحدثني الا انك ابرزته في معرض
التمني اظهارا بالحب للحديث مع كونه مستبعدا غير مطموع فيه وابانة الى الشكوى
من صاحبك وقلة اهتمامه بالخبر قوله في مقام لا يسع امكان التصديق بوجود
الشفيع وذلك بان يكون لك هناك التصديق بعدمه وقابلية ابراز التمني في صورة
الاستفهام اقراح التمني في صورة ما لا يمكن حصوله اعتنا وشانه قوله وكذا لو اقلت
لو باتيني ايضا ترك فيه العطف بالواو اذ الواو وارد لفظه كذا يدل كالاسه ليس من
ابواب الطلب لكنه ذكرها هنا باعتبار ان غير التمني ولد التمني بمعونة قرينة الحال
وقال بالنصب لو لولا لا يمكن اجرائها على اصله بان يجعل الجواب محذوفا
ويحمل لو لا المضارع على المتصور او غيره مما يناسبه فلما نصب المضارع بعد الفاء
في جواب لو وجاب ان يراد به معنى احد الاشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء
في جوابها والذي يليق بالمقام هو التمني ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو لتقدير
غير الواقع واقعا والتمني طلب المستبعد وقوعه قوله فيما يفيد لو متعلق بالحصول
اي طالبا لحصول الوقوع في تقدير الوقوع قوله فيما يفيد لو متعلق بالحصول
اي طالبا لحصول الوقوع في تقديره الوقوع قوله وسببه مبتدا وخبر هو بعده
المرجو وغير الاسلوب لان لعل ايضا ليس من الابواب الخمسة وقال بالنصب
لو لولا انها تحمل على التمني فالنصب هو القرينة وبعد الرجوع عن الحصول سواكيا
المحجرة فان بعد المرجو منزلة المحالة او مستعار التمني قوله او كما اذا قلت
هذا من جملة امثلة ابواب الطلب فلذلك عاطفة الى الاسلوب المتروك في
لو ولعل قوله لمن تراه لا يبرزن اي تعلم منه ذلك تعدادا من الاقوال قوله

اشنع اي اشنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في الاسراف نفسه تحقق حال نزول صاحبك
وجوده او عدمه كون التصديق بحال نزوله من حيث العدم حاصلا لك فرضا وانما انا
رشوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الاتيان لتظهر معنى العرض لو لم يكن المقصود الحقيقي من
النزول بل عرض محبته للنزول قوله تحقق حاله اي بحال الاتيان وعدمه واقع و
الصواب ان تقال وتوجه الى ما للطالب تحذف فانه تعلم اذ لو كان الاستحسان مجهولا
لكان الاستفهام على حقيقته لانه يستعمل الفعل اعني الاية في استحسانه مجازا او انما
اعتبر هاهنا معنى الاستحسان لكون الالحاح ابلغ والزجر اقوى فكانه قيل استحسن
هذا الفعل والاتى فعله ولم يعتبر في الجواب نفي نفسه مستقبح جدا او الوجه في الكلام و
والتشويه عليه في خلاف الحياء قوله هل تجوز الانتسك او غيره يتمسك اي هل يجوز
غير تمسكك بها شيئا لا ان كان مع طلب التصديق بان ميجوز الاب على مجوز نسك الا ان
او غيره فيكون مجوز الغير لكن التصديق بانه يجوز نفسه حاصل قطعا فوجب ان يحمل
على ما يناسب المقام من الانكار والتوبيخ قوله اشنع ان يطلب العلم بتاديك قبل
التناسب بعدم تاديك والا وهيئته لانه لا استفهم عن احد طرفي التصنيف مثل ما
قام زيد كان المطالب العلم بنفيه اثباتا او نفيا لكن تذكرا حد طرفيه لزيادة اهتمام به والاب
بنسيان كلامه ان تقول وتوجه الى نحو انسيت ناديك فلا تاديت فلهذا عبد الوعيد والزجر
قوله اشنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال يعني ان الذهاب
معلوم الانتفاء قطعا فيمتنع ان يتوجه الاستفهام اثباتا او نفيا قوله يستعد عن شأن
مجهول الحال ثم ما قد عرف من ان اعتبار شيء مجهول الحال يقتضي اجراء الاستفهام على
اصله قوله استبعث منك بذلك عن الاستفهام اي استبعث ان تستفهم عن وقوعها او
لا وقوعها لانها معلومة الوقوع توقع وانما قال التضمين لا لا عن كل لانها لما كان تصلفة محض
من المتكلم مع عرفانه به كان علامة لظنه اعترافا به والالم متعلق محضر كما ان
الاقدام تحت الاساءة علامة نسيان التأدب والالم ستبع وقوله امتنع الحمل على الاستفهام
للعلم بحصوله ولد بمعونة القرينة التقرير اي تقرير الحمل وانه في موقفه وقد يستعمل للانكار
الحمل ايضا قوله وتوجه الى ما اي مقصود المتكلم حمله الحصول مثل بيان عجز المدعي
تولده التعجيز اي سببه اي العجز وتعلقه حمله والتحدي اي الا يجاد اي التكلم وهو
في الفقه المباراة والمنازعة في الغلبة قوله الى نحو اعرف لا انا الشتم اي تذكر ما
ولا تنسه وسيأتي المراد التذكر والوفاء بالطلب التهديد قوله وتوجه الى غير حاصل يرد
عليه مثل ما تقدم من انه تقتضي اجراء النهي على ظاهره وانما قدر معنى الاكرام مبالغة
في التهديد لان عدم المبالاة بالامر ادخل من عدم امتثاله قوله وتوجه الى غير حاصل
مثل زيادة الشكوى وذكر غير الحاصل هنا واقع في موقعه لا يخفى عليه ما تقدم ثم
ان هذه المعاني المتولدة المستعملة على المناسبات الواقعة والعلاقات الظنية منها

ومن المعاني الاصلية للابواب الخمسة منها من له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا يلتفت
الى انكار من يجحدها متمسكا بالاقيالات العقلية طالبا البراهين القطعية فكل علم له
مرتبة لا يتجاوز به عنها والا لبطلت العلوم الظنية باسرها وكان يحتمل التولد والتولد
في هذه المعاني اشارة الى ان هناك علامة قطعا وان كانت خفية في بعض المواضع جدا
قوله ولنقتصر ذكر من المتولدات للتمني واحد وللاستفهام عشر ولله والاثنين ولكل
واحد من النهي والنداء اواحدا تم اشار الى ان ما ذكره من بيان المتولدات كاف
للمسترشدين فان من لا يستضئ بهذا المقدار من البيان لا يستضئ ايضا بما هو اكثر منه
كما ان المثل من لم يستضئ بمصباح لم يستضئ باصباح قال الباب
الاول شرع في تفصيل احكام الابواب الخمسة وقدم التمني لعمومه وجريانه في الممكن
والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته
الامر في احكامه قوله هي ليت وحدها لانه اشتهر في كلامهم ان من سلما موضوع للاول
ولم يرد وابو كل ان من موضوعة للمعنى الذي وضع لفظ الابتداء او بازائه حتى يكون مرادفا
بل ارادوا انما موضوعة لكل ابتداء خاص متعلق بشيئين مخصوصين من حيث
انه حالة لهما ربطا احدهما بالاخر وعلى هذا القياس ليس معنى قولهم ليت موضوعة
للتمني انها مرادفة له بل معناه انها موضوعة لكل تمنٍ مخصوص عارض لمتمنى مخصوص في
سياق تحقيق ذلك على ما سيجيء في مباحث البيان ان شاء الله تعالى قوله واما لو
وهل فكانه قيل هما ايضا تفيدان بالوضع معنى التمني فلا يصح دعوى كون ليت
وحدها موضوعة له فاجاب بان الوجه في افادتهما معنى التمني ما سبق من انه لما
امتنع حملهما على معناهما الحقيقي تولد منهما بمعونة المقام معنى التمني فليسا موضوعين للتمني
كليت قوله وكان الحروف وارد ولفظ كان تقلم من الجزم بما ذكره من التركيب
يجوز ان يكون كل منها كلمة برأسها فان النقص في الحروف بعيد قوله
مافوقا منهما اي من هل ولو المستعملين لافادة التمني قوله وركبه وهو جزئان
لكان مساهلة والظاهر ان يقال وكلتين حالا من ضمير منهما او يقال ركبته منهما
ومن لا وما قوله مطلوبا حال من ضمير ركبه والعائد محذوف اي مالتزام التركيب
منهما والحاصل ان هل ولو الاتيان تفيدان مجرد معنى التمني على سبيل
المجاز فاذا ركبتا مع لا وما الزمتا معنى التمني لا لافادة بل يتولد منه معنى
التندم في الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل واما لم يجعل التزام التركيب لافادة التحضيض
والتندم ابتداء بل بتوسط معنى التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وبما ذكره تنبيه
على ان التحضيض من فروع التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا باب برأسه
كما يتوهم قال للاستفهام كلمات موضوعة ومن الهمزة قدم الهمزة لاصالتها
في باب الاستفهام وجريانها في التصور والتصديق وعموم تصرفاتها وقربها بام لانها

توقفتها لكن معنى الاستفهام انما تعتبر فيها اذا كانت منقطعة بمعنى بل كقولك انها
لابل ام شاء فان الدال منهما على الاستفهام هو ام لا غيره ومن لم يعدها في كلمات
الاستفهام جعلها عائدة الى الهمزة داخلة في حكمها ولذلك لم يتعرض لها المص في تفصيل
كلمات الاستفهام وعقبها بدلك لانها حرف مثلها وانما قال تقوى اياه اي تكون اصلها
اي اوان لان لزوم حذف همزة اوان وحذف اصلها اي وقلب الواو ولو
غالبها في الياء مع كون الالام غير متمكن يأبى ذلك الاصل والكسر يثوب ذلك الاباء
لانه تثقيل في مقام التخفيف وقد يقال لعل الكسر عوض عن الياء المحذوف والاختلاف
في ايان انه فعال من اين او فعلان من اي منحلة كما لو افعل على قوله وثانيهما
لا يختص اي لا يختص طلب شيء منه حصول التصور والتصديق بل يعمهما وانما اخره عن
المختص باحدهما لان مفهومه سلبي ثم عاد في التفصيل الى ترتيب الاجمال اعني عد الكلمات
قوله وهو طلب معنى الثبوت او الانتفاء في مقام التردد وذلك لا ينافي لو التامل
لو فيتامل ظهر عندك ان السائل يعلم قطعا وقوع احدهما من النقيض وانما يسأل
عن التعيين واشارة منها الى ما سبق من التنبيه على حال التصور تانيسا للتصديق
وانما لم يذكر التصديق فيما سبق لان الهمزة كالجزء من اشكال مختص بالتصور
نبه على ما ذكره اولا من ان الطلب لا يصح بلا تصور اجمالا او تفصيلا قوله تقول
في طلب التصديق بما قدمه على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه او المسند
من حيث انه مسند اليه او مسند متأخر عن التصديق بالاشتمال فيها واورد للتصديق
مثالين احدهما تصديق بسيط في صورة جملة فعلية والآخر مركب في صورة جملة اسمية ظرف
الظرف مسندا اليه على انه متضمن معنى الكائن الذي هو المسند في الحقيقة ثم ان
قولهم ان مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه والمسند
او غيرهما مبني على الظاهر بمعنى انه يرى ان تصور الدبس والعسل حاصل للسائل
قبل الجواب وبعضها على وتيرة واحدة لم يزد بالجواب في تصورهما شيء والتحقيق ان
المطلوب هو التصديق فان ما هو حاصل كيف يطلب فلذلك الحاصل هو التصديق
بان احدهما بعينه فيه وهذا ان التصديقان تعلقان بلا اشتباه الا انه لما كان الاشتباه
فيها باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر وكان اصل التصديق
حاصلا توسعوا فجعلوا ان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه من
حيث انه مسند اليه كانهما على وضع الجنسية اشار الى ذلك التصديق المطلوب
فسر على نظائره قوله هل حمل الاطلاق وهل ينطلق اشار الى وقوع
التصديق في صورتين مختلفتين كما في الهمزة ولا يصح ان يقابل هل بام المتصلة
لانها لتعيين احد الامرين بعد حصول اصل التصديق فتنافيها هل الطالبة
للتصديق وهذا قوله بالتصال ام اعترض عليه بانه لا يصل الى ان الفعل انما

ثم ذكر الاسماء وقدم ما هو بها وعيرها من الاختصاصها بانه والفعل ثم ما لا لها طلب التصور والحال في التوابي ظاهر منه

ثم ذكر صاحب الكشاف منه كلا واحد من الاستعمالين منه

حيث قال والهمزة من قسم الآخر منه

فلا يخالفه لذكر الاشكال المشار به الى ما ذكره في ان التصديق على طلب غير منه

لا بعينه في الاناء والمطلوب هو التصديق بان احدهما منه

من التردد في تعيين شيء من الاولين منه

هل عندك عمرو ام بشر وان اوقعت الهمزة موقع هل لانه شرط المتصلة ان يليها احد
المستويين والاخر الهمزة واجيب بان ام المتصلة لو اوليها ... ولى ان يلي الهمزة
فيليها مثل ما وليها ويجوز ان يكون الفرق منهما وليا هما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك
ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا واجوز احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة
احسن لما ذكر المص من قبيل الحسن دون التعيين فلا اشكال ولا يصح ان
تقابل هل بام المنقطعة لانها اضراب عما سبق وطلب لحكم اخر فلا منافاة بينهما
... ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق كالهمزة
قوله دون ام عندك بشر بالانقطاع فان قيل المنقطعة يجوز ان تقع بعدها
... ام شاء فيصح ان يقال هل عندك عمرو ام شر على الانقطاع فلا حاجة
الى اعادة الخبر قلنا ذلك لجواز شرو لا يكون المنقطعة بعد الخبر لئلا يلتبس بالمتصلة
واما عقيب الاستفهام فيجب ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك اعاد الخبر قوله
وقبح عطف على امتنع اي ولاختصاصها بطلب التصديق قبح هل رجل عرف لما سبق من
ان نحو رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق بنفس الفعل وان
الكلام في جنس الفاعل او عدده فالاستفهام فيه انما يكون لتعيين الفاعل وتصور
نفسه ومن هل تدافع وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف يفسره
هذا المذكور فلا يكون هناك تخصيص وتدافع لكنه لبعده قبيح وكذا الحال في هل زيدا
عرفت لما اشار الى ما سبق ان التخصيص ان احتمال ان يجعل التقديم للغرض او يجعل زيدا
مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يمكن الفعل مستقلا عنه تعين لكن كل واحد من الا
حتمالين بعيد فيقبح قوله دون هل زيد عرفته فانه غير قبيح لان المحذوف المفسر
جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فلا يدل التقديم على ... وكذا لم يقبح ارجل عرف و
ازيدا عرفت لان الهمزة قد تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول فلا
تدافع بينهما ومن التقديم قوله لما سبق متعلق بقبح في قوله ولا التخصيص ما
سبق من التفاصيل من صور التقديم يعني قد سبق ان المسند اليه المقدم في الذكر على
المسند اذا كان منكرا كان التقديم للتخصيص قطعا واذا كان معرفا فنظرا كان التقديم
اللفظ للتقوي يعني سواء وان المفعول سواء كان بواسطة او بدونها وسائر
متعلقات الفعل كالظرف والحال لو اقدمت عليه افادت التخصيص لزوما او غالبا
فاذا تحققت ذلك عرفت قبح هل بزيد مررت وهل يوم الجمعة خرجت وهل في
المسجد صليت وهل راكبا جئت وعرفت عدم قبح هل زيد عرف وهل عمرو عرف
وهل انت عرفت واعترض بانها قبيحة ايضا اتفاقا واجيب بانه ان كان لا يقبح
من جهة التدافع ولا يلزم منه ان لا يقبح من جهة اخرى وهي ان هل في الاصل بمعنى قد
المقتضي للفعل فلا تعارض اليها لو وجد في الكلام كما نحن بصدده واذ لم يجد

فقط واذا كان بغير الحال تقدمه التخصيص والتقوي م

كأن هل زيد قام نشأت عنه ذاهلة وعرفت ايضا انه لا يقبح شيء من الصور المذكورة
مع الهمزة لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع وليس فيها جهة اخرى مقتضية للقبح فلا قبح
اصلا واما قال مساكي ان يقصد بك لانك بعد استحضار ما سبق تحتاج الى ادنى تأمل
ذكره اي تامل مأخذ الحكم ثابت لو يجب التخصيص كما في السين وسوف فكان الاولى
ان تقول وهل تخصص المضارع بالاستقبال فان قوله لا بد ... ان لهل مزيد تخصيص
ذلك التخصيص وليس هناك شيء سوى طلب التصديق وهو جار في الامور الواقعة
في الحال والماضي والاستقبال على سواء قوله فلا يصح اي لا يصح ان يراد بالمضارع
الداخل عليه هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام حقيقة كقولك هل تضرب زيدا
اي الان او قصد به الانكار كما في المثال المذكور في الكتاب والتقييد بالجملة الحالية
لغو وسواء قولك تعليل للانكار وقرينة لتعيين ... قصد معنى الحال بالمضارع لان
مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومقارن لفاعله قوله من ان يكون متعلق بقوله
يقبح نحو اي لا يصح ان يقال هل تضرب زيدا ... بناء على نحو اتضرب زيدا اي ان
يكون الضرب واقعا في الحال قوله ولكون هل هذا مع ما عطف عليه اعني
والاستدعاء متعلق بيستلزم والمقصود بيان ان هل ادعى للفعل واشد
ارتباطا به من الهمزة وان اشتركا في ان الاستفهام بالفعل اولى كما مضى وكونه ادعى
له من وجهين احدهما ان هل لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت او الانتفاء
وقد نبهت فيما سبق ان الاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات اي المعاني
دون الذوات المستقلة في المفهومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفي والاثبات
داخلة في مفهومات الافعال دون الاسماء فلذلك كان لهل مزيد اختصاص
اي ارتباط وتعلق بالافعال دون الهمزة وثانيهما ان هل ... في الحكم الوضعي بتخصيص
بالاستقبال وذلك انما يتصور فيما تحتمل الافعال ما فيه تغير بحسب الانات اعني
مفهوما غير النسب كزيد مثلا لم يكن له في نفسه احتمال وتعلق بزمان ولذا اعتبرت
معه نسبة الوجود او غيره الى جهة الاحتمال والتعلق والاختصاص بزمان فالذوات
من حيث هي ذوات ليس فيها احتمال الاختصاص بالاستقبال ولا تغيير انما ذلك
في النسب والافعال تتضمن نسبا تحتمل الحال والاستقبال فيكون هل لو عي لها
اقوى تعلقا بها وكان ... من الوجه الثاني ان تقول هل تخصص المضارع بالا
ستقبال كما صرح به اولا قوله يستلزم وذلك يعني استلزم ذلك المذكور وهو كونها
لطلب الحكم واستدعاء التخصيص ويرد عليه انه علل الاستلزام بهما فلا يصح عطف
ايهما له فهو نظير قولك لفضل زيد يستوجب الفضل لزيد الاكرام ويجاب عنه بانه
اراد اعادة التعليل لطول الجملة الا انه اعاده بطريق الاسناد وهو ركيك جدا و
يقال ايضا ذلك اشارة الى هل اي للازم يستلزم هل مزيد اختصاص له الا

ايضا م

قوله ولا بد لهل من ان تخصص الفعل المضارع بالاستقبال م

اي الثبوت م

انه نوع لحل بحان لكا رفع ذلك موضع ضمير حل قوله الطرفين يكون وانما كان كون
الفعل زمانيا الطر لدخول الزمان في مدلوله وضعا ودلالة بعض الاسماء المشتقة على
الزمان بطريق العروض دون الوضع قوله ولذلك اى ولان لحل مزيد اختصاص
بالفعل قوله عن طلب انكار طلب حصوله في الخارج لانه المطلوب حقيقته الاستفهام الانشاء
من علام الغيوب قوله وهل انتم تشكرون كذلك اى مفيد للنجوم ايضا سوا احول
انتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او جعل مبتدا او ان الجملة الاسمية
اذا كان خبرها فعلا دلت على التجدد كما قرر العرب سوان في هل انتم تشكرون زيادة
تاكيد اما بالتكرير لما جعل فعليه واما بتقوى الحكم ان جعل اسمية وليس في هل
تشكرون شي من ذلك قوله ترك الفعل معه يكون لاجل وذلك لان ترك
الشي مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى لا يدل على ان هناك ما يستدعي تركه فترك
الفعل مع هل يكون ادخل في الانباء عن استدعاء المقام عدم التجدد وعن
كمال العناية بافادة الثبات والدوام قوله الا من البليغ لانه الذي
يعلم ان هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول عن الفعل الى الاسم ويراعي
مقتضيات المقامات فلا تقول هل زيد منطلق الا لداع ندي به بعجز اليه
ونكتة يتوجه لقصدها واما غيره فيعدل عن ذلك فلا يحسن منه هذا التركيب كما لا يحسن
التركيب المشتمل على بناء الفعل للمفعول واسناده اليه مع ذكر الفاعل وقوعا للمقصود
شئ كل احد بل ممن يعرف تلك النكتة المقصود به فيه على ما سبق ذكرها قوله
والخطب مع الحمزة في نحو ازيد منطلق اهون لان استدعاءها للفعل ليس في
تلك المرتبة من القوة فاذا ذكرت مع الاسم فكانه لم تعدل بها عن اصلها فاذا
صدر مثل ذلك عن غير البليغ لم ينقص حسنه ذلك النقصان الكامل فانك
اذا دخل هل على الجملة الاسمية وقصد بالاستفهام طلب الفعل كما في قوله تعالى
فهل انتم شاكرون عقيبه قوله وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم دل على
الاعتناء بحصول الفعل ودوامه واذا قصد بالاستفهام الانكار دل على زيادة
التوبيخ بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام فكان ينبغي ان لا يقع على سبيل التجدد
والحدوث فاذا قصد بالاستفهام حقيقته فماذا يكون فائدة العدول قلت فائدة
التنبيه على ان ذلك الفعل كالامر المحقق مثلا في هل زيد منطلق منطقة الاستمرار
والدوام قوله من طلب حصول التصور بيان للنوع الاول على معنى من
المحض بطلب حصول التصور وقوله على تفصيل حال من المستتر في قوله من النوع
الاول ليصح معنى تطبيقها اى تطبيق تلك الكلمات في الكلام على ما يستوجبه اى الكلام من
يستوجبها والمعنى تطبيق تلك الكلمات على الشي الذي يستوجب تلك الشي
تلك الكلمات فالمستتر في يستوجب كالضمير المفعول المحذوف للكلمات ثم قيل

هامش: لعا
هامش: بيع
هامش: الى الكلام من النوع الاول كانه حال من المستتر في قوله
هامش (مقلوب): بسم الله الرحمن الرحيم ...

اى يستوجبه اى على الوجه الذي يستوجب الكلام ذلك الوجه باقتضاء المقام قوله
تقول ما عندك بمعنى اى اجناس الاشياء عندك يعني انك قد عرفت ان عندك جنسا
من اجناس الاشياء على الاجمال فتسأل عن خصوصية ذلك الجنس فاذا قال مثلا
انسان فقد افاد ذلك تصورا لم يكن حاضرا عندك وعرفت ايضا ان الكائن عندك
انسان وهذا التصديق او غيره الحاصل بالتصديق الذي كان حاصلا لك قبل الجواب
وسواء جنسا ما من الاجناس كاين عنده قوله وكذلك تقول ما الكلمة فتطلب ما
تعد من سوال عن موجود خارجي اى الاول سوال عما هو مبهم مطلقا والثاني سوال
عما له نوع تعين في الجملة كانه قيل مدلول هذه اللفظة اى جنس من اجناس الموجودات
هو فيجاب بما يعرف تلك اللفظة ان وجد والا فلا تركيب يعني فهو ما ولا يكون تفصيل
الموجود في ذلك التركيب مقصودا بل القصد مجرد تعيين خصوصيته فهو بها تعين على ذلك
نوكل ما الغضنفر سائلا عن مدلوله فانه يجاب بالاسد مثلا ويسمى مثل ذلك اعني
تعيين مدلول اللفظ حد لفظيا واما نحو قولك ما الانسان سائلا عن حده وماهيته الحقيقية
بعد العلم بمدلوله الوضعي على الخصوص او قولك ما الكلمة طالبا لحدها الاسمي الذي يفصل
مدلولها الاصطلاحي بعد تعرف خصوصيته اجمالا فانك تجاب بنحو حيوان ناطق ولفظة
وضعت لمعنى مفرد فهو بالعلوم انسب فيطلب منها تفاصيل الحقائق في الموجود والمفهومات
الاصطلاحية واما اهل اللغة والعرف فانهم يقنعون بالمعرفة الاجمالية قوله اى اى شي
في الوجود تؤثرونه في العبادة او لها اى اى جنس من اجناس الموجودات تؤثرونه
فيها كما يعرف بسياق كلامه وقد صرح فيما بعد بان من لمختصة بالسوال عن الجنس
من ذوي العلم ومن غيره ايضا بطريق التغليب قوله او عن الوصف استعمال ما في
السوال عن وصف اولي العلم او غيرهم كثير في اللغة منه قولهم وما المؤذون يا رسول
الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا استعمل ما الموصولة في ذوي العلم قصدا
الى الصفة كقوله تعالى والسماء وما بناها اى والقادر الذي بناها قوله وتكون للسوال
عن الجنس وللسوال عن الوصف وقع من فرعون ومن موسى ما وقع لو نوع
هذه المواقع منها وجوه ثلاثة مذكورة في الكشاف الاول ان يكون فرعون قد
اراد بالسوال انه اى شي هو من الاشياء التي شوهدت وعرفت اجناسها فاجاب
موسى بما يستدل به عليه تعالى من افعاله الخاصة ليعرفه انه ليس بشي مما شوهد
وعرف من الاجرام والاعراض والمعنى اختار هذا الوجه الا انه تصرف فيه باخراج
الاعراض عن السوال بناء على ظهوران رب العالمين لا يكون الا موجودا مستقلا
اى قائما بذاته لا بغيره وقال لما كان فرعون جاهلا بالله لا نظر له في معرفة الاشياء
كان معتقدا ان لا موجود مستقلا سوى اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل
لا نظر له فيكون معنى قوله وما رب العالمين اى اى اجناس الاجسام هو وما كان

هامش: لو حصبي ان هذا سوال عن مفهوم اعتباري اصطلاحي فالتقدم
هامش: ويعلم منه جواز استعمال من الموصولة في الجنس من ذوي العلم
هامش: بل يطلب انه من اى الاجناس ... العالم انه بذكر الوجه الثاني وذكر الثالث

موسى عليه السلام بما اجاب في الوصف اي عن سوال الوصف فقال رب السموات
والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر صفات دل على انه ليس من اجناس الاجسام
بل حقيقته مباينة عن حقائق الممكنات واشار الى ان ذلك الاعتقاد متوقف
ليس من الايقان وحيث ما ذكر على النظر المؤدي الى العلم اليقيني بذاته و
صفاته فلما لم يطابق السوال الجواب عند فرعون الا هذا عجب الجهلة الحاضرون
عنه فعدل موسى الى وصف ابين في الدلالة على وجود الصانع وصفاته لانه من
الايات المتعلقة بالانفاق فقال ربكم ورب ابائكم الاولين وكلما اي فرعون اصرار
موسى بانيا على جواب لا يطابق سواله استهزاء وجننه فقال ان رسولكم الذي ارسل
اليكم لمجنون فعدل موسى الى وصف ثالث اظهر من الاولين لان الامور المشهودة
ادل على صانع يجدها حالة نوع استبصار وعرض بجنون فرعون واتباعه بقوله ان
كنتم تعقلون تغليظا عليهم حيث لم يتعقلوا ما نبههم عليه مرتين من سوال
ومحكم جوابه الكليم والثاني ان يقول لا مدخل في هذا الوجه لكون ما للسوال
عن الوصف كما زعم المص بل مبناه على عدم مطابقة الجواب للسوال فلو كان
ان ما للسوال عن الجنس فقط كانت هذه النكتة باقية على حالها لا يقال ان جوابه
بالوصف مبني على انه جعل كلمة ما للسوال عن الوصف لانا نقول بل مبناه حمل الطلب
في السوال على ابتنائه على النظر المؤدي الى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات
كما ذكر الوجه الثاني ان يكون فرعون قد سال عما عن خصوصيته فانه كانه قال
اي شيء هو على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصة فاجاب موسى بالوصف تنبيها على
ان خصوصية تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر لا سبيل الى معرفتها انما الذي السبيل
معرفته بصفاته استدلالا بافعاله وعدم التطابق بين السوال والجواب على هذا
الوجه الذي لم يتعرض له المص ظاهر ايضا ولا يخفى ان حمل هذا الوجه مبني على اشتراك
ما بين معنيه اول الوجه الثالث ما اشار اليه بقوله ويحتمل الخ وهو الذي قال المص اللام
حيث قال والذي يليق بحال فرعون يعني ادعائه الربوبية ويدل عليه الكلام اتصالا
يكون سواله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما انسب موسى الربوبية
الى غيره عجب قومه من جوابه فلما ثنى بتقرير قوله جننه الى قومه وطنز به حيث سماه رسولكم
فلما ثلث بتقرير ذلك غضب والتهب وقال لئن اتخذت الها غيري قال وهذا يدل
على صحة هذا الوجه الاخير قوله ان يكون فرعون قد سال عن الوصف ليذكر
موسى وصفا من اوصافه المخصوصة لا عن الجنس قوله لكون رب العالمين عنده
مشتركا وذلك اما لانه ادعى ادعاء الربوبية لنفسه كان معترفا بربوبيته تعالى والا لانه
في الاول على زعم الخصم وتسليم قوله ولما لم ظانا انه لما سمع اطلاق رب العالمين في قول
موسى عليه السلام غيره سال عن وصف رب العالمين ليما يعني موسى اياه ولا حاجة

الرجعني فرعون موسى

ولما كان مقصوده ان يعرف موسى بربوبيته كان سواله عن الوصف

في ذلك الى ثبوت الاشتراك عنده حقيقة او تسليما قوله بجملة متعلق بكونه عنده مشتركا
والنسور مثل الزمن ونفخ الشيطان في خيشومه اي في اقصى انفه والقاه الباطل في دماغه
وتصويره في خياله والباء في تسليم متعلق بالنفخ وضمير له لفرعون واياها للربوبية والاذعان
هو الانقياد والاعتراف بذلك اي بكونه ربا الى ان يعتقدوه بقولهم انا ذكر واعقب
قولهم امنا برب العالمين رب موسى وهارون قوله وان يكون ذلك السوال
من فرعون عطف على قوله ان يكون فرعون قد سال والكلام بحذف الياء مي
الطمع والقيرف جوابه وحاضره وفيه بفرعون وفي بدله لموسى وهو منصوب على
انه ظرف تقديره يعني كانه على سلف قوله فيجعله بالنصب عطف على تحري اي
فيجعل موسى فرعون مخلص جوابه ومنشأه بان ذكر وصفا مختصا به وقوله اي
يجعل فرعون جواب موسى لو اجري على نهج حاضره مخلصا لمن طعن الطاعنين
قوله بجملة متعلق بطاعنين او كان متعلق بجملة وضميره لذلك المقام الذي حكم
عليه بانه اول مقام رفع فيه اجتماعه يعني بعد غيبته وحضوره ثم قوله لم يكنه اي
لم يكن الملخص فرعون كلا طمع وقيل الا لم يكن الملخص جواب موسى على نهج الحاضرين
اولم يكن الملخص مخلص تعالى تحقق في كلامه اي توسيع وطلاوة فان قوله من المسجونين
اي من الذين عرف حالهم في سجنه كان يلقيهم في مهواة لا يرى فيها نورا ولا يسمع صوتا
الى ان يموتوا قال واما من فللسوال عن الجنس المشهور انه للسوال عن
العارض المشخص لذوي العلم فاذا قيل من جبرئيل يجاب بما يفيد بعلمه وتخصيصه
بانه ملك كذا وكذا واذا قيل من جاءك يجاب بنحو زيد مثلا وقد يستدل على
وروده للسوال عن الجنس بقوله منون انتم حيث رفع الجن في جوابه وذلك
اذ الظاهر ان الشاعر طلبهم اناسي فسالهم عما يتخصصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من
الانس الذي فهمتا كذا قوله ونه فصله عما تقدم لان الاستفهام فيه للانكار
لا على حقيقته قوله اي يبغي الكمال ربا سواه يبغي على طريق الانكار اي ليس لكل
رب سواه ويعني هذا لو قال بل يدل نعم لكان اول قدر خلقه اول مفعولي
اعطى وكل شيء ثانيهما اي اعطى خليقته كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به وجاز
ان يكون خلقه ثاني المفعولين والمعنى اعطى كل شيء صورته وشكله المطابق
للمنفعة المنوطة به كما اعطى العين الهيئة التي تطابق الابصار والاذن الشكل
الذي يوافق الاستماع وهكذا الحال في ساير الاعضاء قولهم هدى اي عرفه
كيف يرتفق بما اعطي يعني الى آخره واركيف يتوصل الآلات الى تحصيل كمالاته
وما احسن هذا الجواب كافيا شافيا وما اخصر قوله وتقديره ايما على ما قدر
يدل على انه جعل خلقه مفعولا ثانيا لاعطى قوله وانبعث عطف على سلكت
فيه اي في ذلك الطريق او السلوك واخرجت سوالا لسبيل الكلام وذلك جواب لو ا

سكت بكونه اي بكون ذلك الصانع الذي وصفه والتوجه في لزوم الاعتراف
بكونه ربا ان النظر والاستدلال بالمصنوعات واحوالها يؤدي الى العلم بوجود صانع
قديم متصف بصفات الكمال منزه عن سمات النقصان متوحد في ذاته متفرد في صفاته
فوجب ان يكون هو الرب وحده وان يكون العبادة من الكل حقا له دون غيره
وفي وصف العقل بالجلاء تنبيه على ان الغفلة لم انما نشأت من
اتباع التقليد وسوابق الاوهام قوله احد المتشاركين اكتفى فيه بامثال ما يتصور
في التشارك لعني الاثنين واراد احد المشتركين في التشارك من ان افراد المتشاركين
في امر هو مضمون ما اضيف اليه اي وانما وصف الامر بعمومه للمتشاركين تاكيدا للتشارك
وزيادة ايضاح له قوله فيتطلب منه اي من ذلك القائل وصفا يميزه اي عن تلك
تلك الثياب عنده كما يشار اليها في التوضيح وذلك الوصف اما ان يكون فصلا او فصلا
او عرضا الى غير ذلك من الاوصاف المميزة متفاوت الناس قوله ايكم يا تبع هذا
سوال عما يميز احد المتشاركين في الحضور والخطاب لا كان ان الى الهيون هذا اي حضر
في التعقيب اي يعني السوال الى ذكر بقوله اي الانسان ام الجن ولم يرد به ان
اما سوال عن ذوي العلم لكن الاولى كيف … الجنس اي … من ذكر فيه
الاجناس الثلاثة ثم نقال يعني ابشر هو ام ملك ام جني وعرفه في تفسير ان …
انتفى على ذكر جنسين من تلك الثلاثة ثم على ان ما … براوا لامن معنى اي …
توهم معنى الاول فقط قوله كم ايكم قلت اعشرون ام ثلاثون فذا اشار الى
ان الكم الاستفهامية محمولة على العدد الوسط في نصب المميز وافراده وهذا النظير
للمثال الاول لا المناسب للمقام عشرون ام ثلاثون قوله وتقول كم درهم
اي بنيه على ان مميزكم يحذف كثيرا او تقدير ما يناسب المقام وقوله قال عز وجل
قال قائل منهم كم لبثتم يعني قال تعالى ذلك في قصة اصحاب الكهف والمميز محذوف على
ما قدرناه وقوله قال كم لبثتم في الارض عدد سنين هذا الى حق اهل النار من سوال
الموجودين والمميز … مذكور اعني عدد سنين والثاني كلمة قال هي من كلام
الجن عطفا عليه قال عز وجل ويحتمل ان يكون من كلام الله تعالى عطفا على قال
قائل منهم فان الاية في مصاحف الكوفة قال كم والمستتر في قال لله او للمامور
بسوالهم من الملائكة وفي مصاحف الحرمين والبصرة والشام قل كم لبثتم والخطاب
للملك او لبعض روساء اهل النار وهكذا الاختلاف فيما بعدها اعني قوله قال ان اي في مصاحف
لبثتم الا قليلا قوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم هذا السوال للتقريع والاستفهام الكوفة قال
للتقرير ومن اية مميزكم قيل للفاصل بين كم ومميزه بفعل متعد … في مميز لفظ في مصاحف
من ومعنى للالتباس بالمفعول به ولم … زيادتها في غير مواضع هذا الفصل غيرها قل
قوله ويمين روي بنصب المميز يعني بنصب … لا عدد … اي الكم استفهامية منه عفي عنه

مرفوع المحل على الابتداء او على … وعلى رواية جر عمه يكون كم خبرية مرفوع المحل على الابتداء
ايضا واما على رواية رفع عمه فكم اما استفهامية او خبرية اي كم مرة او كم حلبة بالنصب …
وعمه مبتدا او لكونها نكرة موصوفة وكلمة كم اما ظرف ومصدر معمول لخبر المبتدا اعني
حلبت قدم على المبتدا والخبر جميعا على طريقة قولك يوم الجمعة … زيدا …
ونحو ذلك لا يعد فصلا من العامل ومعموله بالاجنبي قوله وخالة هي تابعة لعمة
في احوالها الثلاث يقال رجل افدع اي معوج الرسغ من اليد او الرجل وامرأة
فدعاء قوله واما كيف فللسوال عن الحال اي عن وصف الشيء وهيئته التي
يكون عليها فان كيف في حكم الظرف بمعنى في اي حال فتارة يكون في محل الرفع على
الخبرية كما في قولك كيف زيد واخرى في محل النصب على الحالية كما في قولك كيف جئت
قوله … مفعل من … على وزن … ومعناه الجذل اي من الجذل
بمعنى الفرح قوله سئل عن الاحوال كلها اي لا يختص ببعض دون بعض بل يعمها جميعا
وقد تكرر ان كيف سوال بها عن الاحوال والصفات التي لها … قوله
قال الله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم كانت اليهود يزعمون ان من جامع امرأته
وهي مجبية من دبرها في قبلها كان الولد احول فنزلت الاية ردا لهم ان فاتوا حرثكم
كيف شئتم وعلى اي وضع اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل
قوله اي من اين لك ذهب بعضهم الى ان كلمة انى وحدها بمعنى من اين واخرون الى
انها بمعنى اين ومن مقدرة قوله … اي … مستقبل … يعني … ان يتناول
الذهبين ومعنى ايان يوم القيمة ايان يوم الدين … قوله فان ظرف الزمان
لا يخبر به عن غير الحدث واعلم ان هذه الكلمات … ان هذه
الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام … لكونه فرع ان الاحوال امثال
ما سبق من المعاني المتولدة من حروف الاستفهام اعني الهمزة وهل … اشتمل …
ايضا على حقيقة الاستفهام فيجعل … يعني ما يناسب المقام قوله فيقال ما هذا …
هذا بحق الاستخفاف والتحقير لا يخفى عليك ان كون التحقير مستفادا من اسم الاشارة
فيما ذكر من المثال لا ينافي استفادته من الاستفهام ايضا وقال … الهدهد
تنبيه التعجب من حيث انه كان على وصف يستبعد معه عدم رؤيته للهدهد …
انه قال مالي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح
له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول ام هو غائب كانه يسأل عن صحة ما لاح
له … انه حمل مالي على حقيقة الاستفهام وان كلمة ام فيه منقطعة على الاضراب
… قوله وكيف تؤدي … للانكار اي لا انكار الايذاء والتعجب اي من ايذاء
والتوبيخ اي للفاعلة قوله وعليه اي ونحو ما ذكر من الانكار والتعجب والتوبيخ
وقوله معنى التعجب اي ملتبسا بمعنى التعجب حال من المستتر في عليه الراجع الى المبتدا

اي اذا كان بعد كيف اسم فهو في محل الرفع على الخبر واذا كان بعدها فعل فهو في محل النصب على الحال منه عفي عنه

التجبية ان يقوم الانسان قائما كالراكع منه

او من المتول وانما افرد التعجب بالذكر مع اشتغالها عنه لانه الاصل الذي يتولد منه الانكار
والتوبيخ فان ما يتعجب منه لكونه مستبعدا يستحق ان ينكر به منكرا وفاعله
موبخا ولا منه احتاج الى التاويل برجوعه الى العباد لاستحالة التعجب منه تعالى قوله
ورده تحقيق ذلك اي تحقيق وروده قوله تعالى كيف تكفرون بناء على ما ذكره من القاعدة
وملخص ما حققه ان كيف للسؤال عن الحال مطلقا الا انه لما دخل على فعل كان
سؤالا عن الاحوال التي تكون لذلك الفعل من بين ما اقتضاه وتعلق بالعلم الصانع وبالجهل
به الا ترى انه ينقسم باعتبارهما الى قسمين كافر معاند وكافر جاهل فاذا قيل كيف تكفرون
بالله كان المعنى اني حال العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون
بالله بقوله وكنتم امواتا على معنى كيف تكفرون وانتم عالمون بقصتكم هذه انتفى حال
الجهل بالله ايضا وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصة يستلزم العلم بصانع
موصوف بصفات الكمال منزه عن النقصان وصار المعنى في اي حال تكفرون حال
كونكم عالمين بهذا الصانع الجامع للعظمة والجلال ولا شك ان هذا العلم صارف قوي
للعاقل عن الكفر بالصانع وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة تعجب
وتعجيب وانكار وتوبيخ فصح ان قوله كيف تكفرون الخ الانه وارد على ما ذكره من القاعدة
قوله في حين صدور الكفر ظرف لمعنى النفي في لا بد واما عالمين بدل من الظرف الواقع
خبرا ان تكونوا وقوله انسان في جواب فاذا قيل اي انساق السؤال الى ذلك اي
الى كونهم اما عالمين بالله واما جاهلين به قوله واذا كان حال العلم بهذه القصة اشارة
الى ان قوله تعالى وكنتم الخ في موقع الحال وليست هذه الواو داخلة على كنتم امواتا
مع يجب تقدير قد بل على مجموع ما ذكر الى ترجعون اي كيف تكفرون بالله وقصتكم
انكم كنتم امواتا اي نطفا في اصلاب ابائكم فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد الحياة ثم يحييكم
بعد الموت ثم يحاسبكم ولما كان بعض هذه القصة ماضيا وبعضها مستقبلا وجب ان يراد
بالعلم بها لانه المقارن لعامل الحال اعني تكفرون وانما جعل الاحياء الثاني في
الرجوع اليه تعالى معلومين لهم بناء على تمكنهم من العلم بهما بالنظر في الادلة الواضحة
الموصلة اليهما قوله حيث الكفر جواب لما انبه ما الشترط به عائد الى مصدر قيد وقوله
عن سواه اي عن غيره قوله سواء من هذه الحال اي كان العالم بهذه القصة قوله
تعجيبا وتعجيبا ذكر التعجيب هنا لانه ما يتولد من التعجب ايضا فان قلت كيف السؤال
عن الحال فاذا استعمل في الانكار كان انكارا للحال لا الفعل الذي هو الكفر مثلا قلت
حال الكفر ويفيده تبعه فاذا انكر كان انكار الذات الكفر على طريقة الكناية وذلك
اقوى لانكاره قوله للتوبيخ والتقريع والانكار ارلوبه الانكار بمعنى النفي
الى التعجيب كل وقوله حال تذليل الخطاب اي اهانته ظرف ليقال قوله
لكونه سواء لا بمعنى ان قوله ان شركائي الذين كنتم تزعمون كان توبيخا للمخاطبين

وتوبيخا لهم لكونه سؤالا في وقت الحاجة الى الاغاثة عمن كان تدعي له انه يغيث اليه
سؤال استفهام عنه على سبيل الانكار لكانه فيلزم منه انكاره على وجه برهاني وقد يتوهم
ان قوله عمن كان متعلق بالاغاثة قوله اي تعتقد على صيغة الخطاب اي كيف تعتقد او
من اين تعتقد فاني تؤفكون اي تصرفون لقال افكه يافكه صرفه اي صرفه اي لهم
الذكرى اي كيف يتذكرون ويتعظون من هذه الحالة وهي الدخان وكيف تفوت بما وعد
من الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين
بالايات والمعجزات قيل دعا على قريش وذلك انهم لما اخذوا بانتساب عليه
عليه السلام فكان الرجل يحدث الرجل ولا يراه فتاشتد به الجهد والجوع وما عدوا انهم يؤمنوا
اذا كشف عنهم ثم لم يفوا وقيل هو قحط ان يأتي من السماء وقيل يوم القيامة وهو من
اشراط الساعة ومعنى قلت هذا بعد القول وانكار لرباكاره زمانه ليكون انكارا بليغا
قوله وقد عرفت الطريق اي طريق استعمال كلمات الاستفهام في معانيها الحقيقية او
صرفها عنها بمعونة القرائن الى ما يتولد منها من المعاني المناسبة للمقام فراجع نفسك فيه
وذلك ان امكن حملها على معانيها فذاك والا فاحملها على ما يتولد منها واذا سلكت تلك
الطريق فاسلكها عن كمال التيقظ لا الغفلة اي لما عرفته وفهمته قوله وقوعا او
غير وقوع يتعرض الى نفس الفعل وانما قال نفس الفعل لان حال متعلقات الفعل غير
معلوم واعترض بان قوله او غير وقوع مستدرك لان التقدم يقتضي العلم بوقوع
الفعل كما قرر واجيب بانه اشارة الى صورة النفي كقولك انا ما شتمت زيدا فان الشاتم
فيه مبني عدم الفعل الذي هو الشتم وان هذا العدم منسوب الى ما ذا فالمعلوم من
الفعل هو عدم وقوعه وقد يجاب ايضا بان العلم بايجاد طرفي النقيض يستلزم العلم
بالطرف الاخر فاذا علم مثلا ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوعه ليس بحاصل فالحاصل
ان حمل كلامه على التاكيد لا جعل كلمة او بمعنى الواو وقوله ازيدا ضربت معنى الانكار
وسائلا حال من فاعل قوله عن حال وقوع الضرب بل عن انه وقع ام لا وانما
نهي عن ذلك التجويز لان التقدم مستدعي العلم بوقوع الفعل والسؤال عن
وقوعه مستدعي عدم العلم به فتنافيا قوله ولا انت ضربت زيدا بتقديم
الى ولا يجوز هذا ايضا سؤالا عن وقوع الفعل لان علة النهي مشتركة بينهما
وانما قال شبه التقديم احترازا عن اجرائه على ظاهره لا الا تخصيص ح فلا تنافي ولم يعتبر
في المفعول ان لا يكون تقدمه لمجرد الاهتمام لانه قليل غير ملتفت اليه بخلاف
اجراء انا على ظاهره فانه كثير بما وى اعتبار التخصيص قوله ولا تقرن ازيدا
ضربت ام لا وذلك لانه ان حمل على ان المعنى ام لا ضربت زيدا ام امر لام ضربت
احدا كان الشك في نفس الفعل فيتم اول التقديم قطعا مع فوات المعادلة بين
ام والهمزة وان حمل على ان المعنى ام لا ازيدا ضربت بل غيره كان ركيكا في الاستعمال

بعيدا عن الايهام وكذا الحال في قولك انت ضربت زيدا ام لا فانه وان دل على
ام لا ضربته او ام لا ضربه احد رفع التدافع وعدم المعادلة وان حمل على ام لا
انت ضربته بل غيرك لزم التكرار والبعد فاما قال منها ايضا منبه التقديم لانه لو
اجري على ظاهره جاز لولا تخصيص هناك فلا تدافع فان قلت هناك تفوت
المعادلة قلت كذا دخلت الهمزة وام على جملتين جاز ان يكون احدهما اسمية و
الاخرى فعلية على انك قد عرفت ان المعادلة اقبح وان تركها احسن قوله
وان اردت بالاستفهام التقرير او كونه بالتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وكذلك
قال حال تقرير الفعل وحال تقرير انه الضارب ولو اراد بالتقرير بمعنى الحمل
على الاقرار كما شاع في الاستعمال لقال التقرير بالفعل والتقرير بانه الضارب
قوله فاجعل او من حذو مثال الفعل بالفعل وكذا بعلى لتضمينه معنى القياس والبناء
قوله على مثال الاثبات يعني اثبات الفعل او قيد من قيوده كالفاعل والمفعول
مثلا وذلك لان التقرير هو الاثبات بطريق المبالغة فلا بد ان يكون محذوا على
مثاله فكما لو اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا كذلك لو اردت تقريره
قلت اضربت زيدا او اذا اردت اثبات الفاعل قلت انت ضربت زيدا فاذا
اردت تقريره قلت انت ضربت زيدا او قس على ذلك حال المفعول وغيره قوله
فانتجه على سؤال النفي وذلك لان محل الانكار الى النفي فكما ان اداة النفي تدخل
على ما اريد نفيه كذلك تدخل ايضا على ما اريد انكاره من الفعل ومقيداته قوله
او ولي اريد اضربت ام عمرا المثال الاول اعني اضربت زيدا اصرح في انكار
الفعل وهذا المثال كناية عنه فانك لما انكرت من يرد والمخاطب الضرب بهما ويدعي
انه ضرب احدهما تولدت انكار الضرب على وجه برهاني لان غيرهما ليس محلا للضرب
بالاتفاق فاذا انكرتهما سبق له محل اصلا وانتفاء اللازم الذي هو المحل يستلزم انتفاء
ملزومه الذي هو الضرب ومن هذا القبيل قوله تعالى قل الذكرين حرم ام الانثيين
اي لو كان من الله تحريم لكان متعلقا اما بالذكرين من جنسي الضان والمعز واما
بالانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين وكذا الحال في الذكرين من جنسي
الابل والبقر والانثيين منهما وما اشتملت عليه ارحامها والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئا
منها كما كانوا يزعمون فانهم كانوا تارة يحرمون ذكورها كالانعام واخرى اناثها واخرى
اولادها كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وينسبون ذلك التحريم الى الله تعالى
يرد عليهم بانكار محل التحريم ومعنى قوله اغير الله تتخذ وليا انكار اتخاذ غيره وليا
انجاده وليا كما ان معنى قوله اغير الله تدعون انكار دعائهم غيره عند اصابة
الضر واثبات دعائهم اياه وحده كما صرح به في قوله بل اياه تدعون قوله ومنه
ايضا فعله عاقبله لانه ما دل ان تقدير الفعل المحذوف متقدما يكون انكار الفعل

لا للمفعول الا ان مساق الكلام دل على انهم انكروا ان يتبعوا واحدا من جنسهم و
طلبوا ان يكون متبوعهم من جنس الملكية فوجب ان نقدر الفعل موخرا ليعود الانكار
الى المفعول واما قالوا ابشرا لان الاتباع منهم حر البعد وقالوا واحدا منفردا والاتباع
الامة الكثيرة من واحد ادار لعوا انه واحد من افنائهم ليس بافضلهم قوله نتذكر
متعلق بما قبله اعني قوله ابشرا منا انشارة الى ذلك الاحتمال وقوله والا تعلق
بما بعده والمقصود التنبيه على تفاوت الانكار فانه قد يكون للتوبيخ على تعاطي الكان
هذا الشيء في الزمان الماضي اي ما كان ينبغي ان تفعل كقولك اعصيت ربك او للتوبيخ
بمعنى لم يكون في الحال او الاستقبال اي لا ينبغي ان يكون واقعا او ان تفعل نحو
اتعصي ربك وقد يكون الانكار للتكذيب على معنى لم يكن في الماضي كقوله تعالى افاصفاكم
وقوله اصطفى اي لم يكن الاصفاء والاصطفاء او على معنى ليس في الحال او لا يكون
في الاستقبال كقوله انلزمكموها اي انلزمكم ولا نقسركم على قبول البينة والاهتداء
بها وانتم كارهون لها قوله واياك ان يزل عن فاعلك التفصيل الذي سبق لك
عليك ان ذلك التفصيل تقتضي ان يحمل نحو ارجل ضرب على انكار الفاعل فقط ونحو
انت ضربت على انكار الفعل تارة وعلى انكار الفاعل اخرى ونحو ازيدا ضربت
على انكار الفعل فقط ثم ان قوله فلا يحمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم الخ يدل على
انه يجوز اعتبار التقديم في نحو آلله اذن لكم الا انه لا يناسب المقام لو ليس المراد
ان الاذن منكر من الله دون غيره وذلك مناف لما تقدم من ان نحو زيد عرف يحمل
ان يحمل على وجه يتوي الحكم دون التخصيص واعتذر عن ذلك تارة بانه اراد ان في
الاية ما يغاير سوى ما تقدم وتارة بانه في كلام مبني على مذهب من يجوز اعتبار
التقديم واما الاقتصار في الطريق الموصوف ايضا كالشيخ عبد القاهر وجار الله فهو
بالحكم اعتراض على ما في الكشاف من ان همزة الاستفهام من قبيل اغير الله اتخذ وليا
في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى الفعل قوله مراده انه حال من مفعول
اجعل الراجع الى نحو آلله اذن وفي قوله نعوه حكم الانكار تنبيه على ان الكلام
المشتمل على التقوي اذا دخل عليه همزة الانكار افاد تأكيد الانكار لا انكار
التأكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتأكيد النفي لا لنفي التأكيد قوله
وانظم في هذا السلك اي سلك نحو قوله آلله اذن وهو ما حمل على الابتداء لتقوية
حكم الانكار دون التقديم وهذا ظاهر في قوله افانت تكره الناس افانت
تسمع الصم لان المقصود منها انكار صدور الفعل من المخاطب لا انكار كونه هو الفاعل
مع تقرير اصل الفعل واما قوله اهم يقسمون فالظاهر انه قصد التخصيص اذ التقدير لولا
نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وانكار الا ان يكونوا هم المدبرين
لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله التي لا يتولاها الا هو كيف عقبه بقوله نحن قسمنا بينهم وكان

الحكم والطابقة

الغير نظرا الى ان الطالب لم يعتقد انه مختصون بقسم رحمه الله حتى ترد عليه فتامل
واعلم ان امثال ذلك مما يختلف باقتضاء المقام وتفاوت الافهام ولا يجري فيها القواعد ج
من سنن القواعد وان ما نقتضيه ذوق طائفة لا يقوم حجة على اخرين فان قلت مقتضى
حكم الانكار او التقرير او معقول فما يعني قوله انكر في حقيقة الاستفهام في نحو قولك
انت ضربت محمولا على الابتداء او قلت كان المتكلم قد علم ضربه كما تقدم عن حقيقته بقرينة
الاولى الى الكثرة التاكيدات في قولك انك لانت يوسف لظهور العلامات المختصة كما به
يرشد اليه جوابه عليه السلام بقوله انا يوسف وهذا اخي قوله واو وقد عرفت ههنا ان
لو عمل في بحث تقديم المسند اليه من ان نفي الاستفهام يقتضي صدر الكلام الا
ان ما ذكر لا ينافي ما ادعاه لانه يدل على ان المستفهم الذي هو الطالب الاعلى ان
الطلب لم يتجه ان يتقدم المط على اداة الاستفهام فان قلت المطالب بالطالب والطلب
بالاداة فيجب تقديمها قلت الاهم لذات ذلك هو ذات المط لا صفة كونه مطلوبا
لا نسلم نحن نقول ان الطلب اهم من عدمه والا لم يصدر عنه فكذا الطالب لانا نقول
هذا منقوض بالاخبار لانه لا بد ان يكون اهم من عدمه والا لم يصدر عنه قطعا كما ان
ما ذكر في المعنى منقوض بالامر والنهي والتمني لكن الاستفهام لحصول الذهني الذي هو
استعمال اشرف الاجزاء واستقلاله بالصورة الادراكية خلاف الامر والنهي فانهما لحصول
الخارجي فليسا في تلك المرتبة ما له ملتفت اليه في الامور الجزئية فان الحصولات الخارجية
المطلوب بالامر والنهي من الامور تعارف اهل اللغة قوله فلا يخفى صيغة غائب
من التعريف ما علله لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام اي لتصوغها بصدر الكلام
وعدم مفارقتها اياه والصواب في الاستدلال ان يتمسك بما اشتهر في كلامهم من ان
كلمات الاستفهام تغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول الامر
نوع الكلام ويصغي ذهن السامع لتتميمه قوله ووجوب التقديم عطف على لزوم
يجري مجرى التفسير وحقيقة ان هذه الظروف القريبة بالجملة على الاحتمال هو ان
صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه والحاجة الكل
لا نهاية في صور الموادات وكذا الحال في اني وايان لانها في معنى ما وضعت له
لعل التقرير وجوب تقديمها ان الاستفهام مثل اين زيد متوجه الى النسبة من
زيد والحصول في مكان مخصوص من الاطلاق سواء قدر الظرف بالاسم او بالفعل
نوجب ان يقع اين في صدر هذا الكلام المشتمل على هذه النسبة التي توجه اليها الاستفهام
كانه قيل اين اذ الزيد امر في السوق خلاف قولك زيدا من سوف ان الاستفهام ههنا
عن النسبة التي في الجملة او انه خبر عن زيد فيحتاج ههنا الى تقدير القول لان
الجملة الطلبية ... المبتدأ ولا بد ان يلاحظ فيها ما يجعلها حالا من احوال الاعيان
ما يحققه ولا حاجة اليه في مثل اين زيد لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول

في المكان الى زيد فلم يقع في جملة طلبية خبرا للمبتدأ حقيقة فتامل ولا تغفل قوله ومالك
ذلك يتناول سائر كلمات الاستفهام سواء كانت اسماء او اسما فان قلت فقد يدخل الجار
والمضاف على كلمات الاستفهام كقولك عمن مررت وغلام من ضربت فيبطل صدارتها
قلت لا يبطل وذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه
حتى كانهما شيء واحد ولذلك يقدر الاستفهام مقدما على الجار والمضاف والحاصل ... روي
من بعض الثقات انه قال يفعل ماذا او يكون ماذا فقد قيل ان ماذا انه متعلق
بناء محذوف يفسره ما تقدمه ... لا حرف واحد هذا الحرف فانه موضوع
او لغير الفاعل المخاطب وقد يستعمل نادرا في امره ايضا قوله في ضبطها الى ضبط
الصيغ اشار الى ان تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة بقواعد في علم الصرف وان
الاسماء المذكورة في علم النحو سماعية يحتاج الى عدها اذ لا ضابط لها الا ما نسب الى
سيبويه من ان فعال من الثلاثي المجرد قياسي قوله والامر يعني به هذا
اللفظ المركب من ام ر وتبع فيه بعض من قوله في اللغة ان الامر في عرف اللغة عبارة
عن الصيغة المخصوصة كاضرب مثلا واما بحسب اللغة فهو ما يعم ما ذكر وهذا
اللغة يشتق منه مثال آمر ويأمر وفعل آمر وذاك مأمور وكلها الى ما يلبس من ان الامر
طلب الفعل بالنطق على سبيل الاستعلاء وطلب الفعل بالاشارة مثلا على سبيل الاستعلاء
لا يسمى امرا حقيقة واورده من اسماء الافعال شاملين لما اشرنا اليه من ان يجوز ان
تسمى عند بعض واعتبر الاستعلاء كما هو مذهب ابي الحسن دون العلو الذي
اعتبره جمهور المعتزلة لان الادنى اذا كان مستعليا في عرف اللغة يعد امرا منسبا للادب
ولما يبين ان معنى لفظ الامر بحسب اللغة هو استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص
شرع يبين معاني تلك الالفاظ بحسب اللغة ايضا فقال واما ان هذه الصيغ اي
الالفاظ المذكورة والتي من قبيلها نحو افعل وانها التي لم تذكر ههنا هل هي موضوعة
في اللغة لتستعمل في الطلب على سبيل الاستعلاء ام لا فانه مما اختلف فيه على اقوال
مشهورة في كتب اصول الفقه ثم اختار ان الاظهر كونها موضوعة لذلك وانها حقيقة
فيه اي في الطلب على سبيل الاستعلاء واستدل عليه بتبادر الفهم الى الطلب حال
الاطلاق بلا قرينة فانه من علامات الحقيقة قوله الى جانب الامر اي الطلب
الاستعلائي اذ قد عرفت انه قال المعنى الذي فسر الامر به ويدل على ما ذكرنا
قوله وتوقف ما سواه من الدعاء الخ فان هذه المعاني مقابلة للطلب الاستعلائي
لا للاستعمال فيه ولو حمل لفظ الامر ههنا على الاستعمال وجعل الفعل المذكور بمعنى
سبق اعني فيه راجعا اليه ايضا كما يوهم كلامه السابق لكان ركيكا جدا وجعل
الاضافة في اللغة على خانه الصيغة والكاف واللام الى الامر دون ما عداه انما
من المعاني لانه يستعمل من بينها مؤيد لما استدل به اولا بناء على ان المتبادر

لما

من اضافته الى الكل الى المعاني كونها موضوعة لها لانها اخص النسب التي منها واقواها
والتام بجعله وبيانا له لاحتمال ان يقال المراد بالاولى هذه الاضافة شائعة
الصيغ على الوجه النحوي فتكون الاضافة بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف لان
المتبادر من لفظ الامر هنا هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية
وهذا القدر كاف في الاولوية على ان تكون اضافة اللام بيانية مستبعدا جدا
وقد يقال تسمية النحاة الصيغ بالاوامر دون الاباحة مثلا تصلح للاولوية ايضا و
اعلم ان قوله هل هي موضوعة لها وقعت خبر القول ان هذه الصور وكلمة ان
مع اسميها وخبرها مبتدا او خبر قوله فالاظهر انها موضوعة والعايد محذوف اي
فالاظهر فيه قوله ولا شبهة في ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب
الاتيان يعني قد عرفت ان تلك الصور التي من قبيلها موضوعة لان تستعمل في
طلب المتصور على سبيل الاستعلاء ولا شبهة في ان هذا الطلب يورث ايجاب
الاتيان بذلك المتصور على المطلوب منه وهو المامور اي يقتضي قصدا لزوم الفعل
عليه وجوبا بحيث لا يكون له رخصة في تركه وبه يقوله يورث فعلى ان الايجاب
ليس بمعنى هذه الصور لكنه لازم لمعناها ومتفرع عليه ويعلم من ذلك ان الطلب
على سبيل الاستعلاء ليس قدرا مشتركا بين الايجاب والندب كما ذهب
اليه بعضهم قوله استتبع ايجابه وجوب الفعل وذلك لان الفعل حينئذ يصير
بحيث يكون تركه مظنة لتوقع مكروه وهو معنى الوجوب وقوله بحسب
جهات مختلفة متعلق بوجوب الفعل اي يجب الفعل بجهات مختلفة كتوقع
الايلام او الاستخفاف او الملامة الى غير ذلك مما يتصور اختلافها بحسب
احوال من هو اعلى رتبة واحوال المامور ومناسبة المقام وقيل يعني ان
يجب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف قوله
والا لم يستتبعه اي وان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع
ايجابه وجوب الفعل اصلا فان قلت تحقق الايجاب بلا وجوب كتحقق
الكسر بلا انكسار وانه غير معقول قلت قد اشرنا الى انه اراد بالايجاب قصد
الالزام حتى يصح ان يكون متفرعا على الطلب الاستعلائي ولم يرد حقيقة
الالزام وتحصيل الفعل بحيث لا يكون رخصة في تركه فلا اشكال قوله فاذا
صادف متفرع على ما سبق وهذه اشارة الى ان لفظ الامر واصله
استعمالها ان تستعمل في الطلب استعلاء والشرط المذكور هو كون الاستعلاء
ممن هو اعلى رتبة قوله والا اي وان لم يصادف هذه الالفاظ اصل
الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون الاستعلاء من غير الاعلى
فتفيد ايجابا بلا استتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون هناك استعلاء و

بل استعمالها في الطلب فتفيد طلب الفعل مجردا عن الوجوب والايجاب واما بان لا يستعمل
في الطلب الفعل اصلا فتفيد معنى اخر كالتهديد والاباحة قوله ان استعملت بيان لتولدها
مما يناسب المقام والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس هو الطلب على سبيل
التلطف والتساوي واما الاباحة فظاهر انها ليست طلبا لانها تسوية للطرفين ولا بد في
الطلب من ترجيح واما التهديد فالاولى ان لا يكون طلبا للفعل وكلامه مشعر بانه فيها طلب
للفعل وكان الاولى بالنص ان يقول وان استعملت في مقام طلب الافضل افادت
الندب

الباب الرابع في النهي قد عرفت اختلافهم في ان
المطلوب بالنهي كف النفس عن الفعل او ترك الفعل قوله محذو به حذو الامر محمول على
التضمين اي مذهوب به مذهب الامر ولولا التضمين بمعنى الذهاب لقيل محذو حذوه
وقد تقدم مثله والمناسب لما تقدم في الامر ان يقول في ان اصل استعمال لا تفعل ان يكون
على سبيل الاستعلاء فان صادف اي لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد الوجوب
الوجوب الترك وانما قلنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون الاستعلاء من الاعلى
شرطا في اصل استعمال الامر بالتفسير فيه مطلق الاستعلاء واما كونه ممن هو اعلى رتبة فهو
شرط لافادته الوجوب وخارج عن اصل استعماله فكذا الحال في النهي وربما يجاب
بان قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله اصل استعمال لا تفعل على معنى ان مثل الامر
في اصل الاستعمال ملتبسا باعتبار الشرط المذكور في محله فلا يكون اخلال في الاصل ويجاب
ايضا بان الاستعلاء معتبر في كونها حقيقة والعلو فيهما غالب فيكون راجحا في الاستعمال
فلا يبعد ادخاله في اصل الاستعمال بهذا الاعتبار قوله والا اي وان لم يصادف لا تفعل
ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد طلب الترك فحسب اي بدون وجوب الترك و
تفصيل الكلام ههنا على قياس ما عرفته في الامر قوله وان استعمل في حق المساوي
لو قال وان استعمل على سبيل التساوي لكان اوفق لما سبق ولم يحتج الى نفي ما
يرد عليه انه يجب نفي التضرع ايضا وكذا لو قال وان استعمل في مقام الاذن
بدل قوله في حق المستاذن لكان اكثر تناسبا لو قال قلت ما الفرق بين الامر
للاباحة والنهي لها قلت هو ان الاذن والاستئذان في الفعل فيكون الاذن في الفعل
مقصودا اصالة وفي الترك تبعا واما الثاني بالعكس ثم اعلم انه اطلق الدعاء والالتماس في
مباحث الامر على الطلب وفي مباحث النهي على الالفاظ مشيرا الى انها يطلق عليهما
ثم اعلم ايضا انه يستعمل لا تفعل في مقام طلب الافضل فيفيد ندبية الترك وكراهة
الفعل تنزيها قوله والامر والنهي حقهما الفور يعني انهما اذا تجردا عن القرائن اقتضيا
الاتيان بالفعل والترك في اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما وما قلنا ان
مذهب المصنف في الامر والاكثرون على انه اذا تجرد عن القرائن لم يدل على فور و
لا على تراخ بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخي من دليل خارجي ومذهب

كرتين في النهي بناء على ان النهي عنده لم يقتضي التكرار والاستغراق الازمنة علاف
الامر فانه لا يقتضي تكرارا ولا استغراقا بل يقتضي المرة او المطلق الذي يتحقق في ضمن
المرة قوله والتراخي اي جواز التراخي موقوف على قراين الاحوال لفظية كانت
او معنوية ولفظ يتوقف صيغة مجهول ماخوذة من التوقيف بمعنى جعل الشيء موقوفا
وقوله عند الانصاف دفع لما يقال من ان مطلق الطلب لا يستدعي تعجيلا ولا تأخيرا
بل كل ذلك مفوض الى القراين قوله والنظر ابتداء جزء منه وانما جعل
منها لا دليلا اما لانه يدعي بداهة المدعى او لانه يحترز عن القياس في اللغة والابداع
لا مدخل في ان الاستفهام والنداء يستدعيان الفور والظاهر ان هذا الاستدعاء انما
هو لا قتضاء مطلق الطلب تعجيل المطلوب اذ احتمل ان يكون ذلك لخصوصيتهما
الطلبين قوله وما يتبعه على ذلك اي على ان الامر والنهي حقهما الفور قوله الى
العمل متعلق بتبادر الفهم قوله دون تقدير حال من الفهم او من مجرور الى والمعنى
تبادر الفهم الى ان المعنى منع او ترك تقدير العمل بالمنع من القيام والاصطلاح من الامر
الطلب قوله والاول مجرور معطوف على المجوز اي تبادر الفهم الى ان العمل عن الامر
بالقيام لا الى انه قد اجمع منها الطلب المراد الراخي للقيام واما صحة القيام ثم
لان الامر بالاضطلاع مقيد بالاستمرار الى المساء ولو لم يكن مقيدا به لاحتمل سوال التراخي
ايضا كالقيام وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده لا تتحرك ثم قال لا تسكن الى المساء
فانه تبادر الفهم الى تغيير النهي عن التحرك دون تقدير الجمع والرفع التراخي قوله وكذا
استحسان العقلاء اي وكذا مما تنبه على ان حقهما الفور استحسان العقلاء ذم
العبد لو لم يبادر الى ما امر به مولاه فانا نجد هذا الذم لو لم يكن هناك مع الامر
قرينة للفور اصلا قوله واما الكلام في ان الامر اصطلاح التي تقدم في الامر التي
لانها اشبه بان يكون من لواحق الامر من الاستمرار وذلك لان الامر يدل على خصوص
الذي كما ذهب اليه طائفة وابا لان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور
وما هي الفعل يتحقق في ضمن واحد فعلى ان المذهبان يشتركان في ان الامر الواحد
توجب الخروج عن عهدة الامر المطلق وانما جعلنا ان في التخريج وتقدم في النهي لا الاستمرار
لانه اشبه بان يكون من لواحق النهي من الامر وذلك لان المقصود به انتفاء ماهية الفعل
والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات ومن ثم ذهب اليه الكثيرون واما
المعنى في الامر والنهي تفصيلا بناء على الاشتباه الذي لا يحتج وجهه على ذي سلامة
مطلع قوله ولا تعلق الى قوله قبل مصدره فالاعتراض توسط من المعطوف
عليه الى كقولك في الامر من المعطوف الخ وقولك في النهي وقوله كما يتعقب
عليه في صدر القانون اشارة الى قوله هناك ان الطلب يستدعي مطلوبا ان
لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه لما كان الطلب يستدعي ما ذكر فلا بد ان

يكون الطلب حال وقوعه متوجها الى ما يكون حصوله في زمان الاستقبال لا في زمان
وقوع الطلب لا يكفي انه لا وجود له في الاستقبال قبل صدور الاستقبال فالاول يكون
مع المط بشوكي التحوك تحرك حاصلا في الحال فلا يكون متوكل طلب الحاصل وقوله فالاشبه
الاستمرار وجواز التوقف ولو كان الطلب بها راجعا الى الاقبال الواقع قوله تشترك
في الاعانة على تعقيب الشرط بعدها يعني انما يصح ان يعقب الشرط بعدها وذلك
لانها تدل على الطلب والغالب في الطلب ان يكون متعلقا بالغير وسببا الى وصوله فاذا
ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على الط وترتبه عليه فهم ان الط سبب لذلك المذكور وان ذلك
المذكور مسبب له وهذا معنى الشرط فيصح ان يكون ذكر الشرط اداة وتقول بالمضارع
مجزوما على انه جواب لذلك الشرط المقدر كقولك زرني اكرمك فان تقديره زرني ان تزرني
اكرمك وقس عليه ما عداه قوله واما الجزم الخ اعتراض توسط بين المعطوفين دفعا
لما يقال من ان الايجاب ليس فيه ما يدل على تقدير الشرط فكيف يظهر في كلام النحاة قوله
خاص اي على انواع الايجاب بل هو داخل في الاستفهام لانه في معناه ثم دخول الدعاء في
الامر في نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بالجزم وانما قال يمكن الا تنزل
قرينة لان تنزل لان النهي فيه للانكار كما ان الغرض اثبات نفي الشرط المقدر مثبتا
وقرينة كما هو المعتبر عند الجمهور خلافا لقولك لا تدن من الاسد ياكلك على مذهب الكسائي
لقلة قرائن فيه هناك منها قوله واما قراءة الرفع في المضارع بعد هذه الايجاب فيجري
قصد السببية ولا تقدير الشرط واما اذا لم تقصد كان المضارع باقيا على رفعه اما حالا كقوله
تعالى ذرهم في خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا يحبك واما استئنافا كقولك
اكرمني اكرمك بالرفع لانه عند الجمهور على انه يرثني بالرفع صفة ولي وارد الملحق بانه يلزم منه
ان زكريا لم يوهب من وصفه هلاك يحيى قبل ابيه وذلك باطل لانه قيل من انه يحب ان
يكون دعاء من الانبياء مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في
سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه تعالى اعطى زكريا ما سأله مطلقا من غير تقريض
احد السؤال ووصفه وقد اجيب عن زوده ان زكريا ارث منقارضة والاكثر ان يحيى
هلاك زكريا قبل يحيى قال الكشاف في تفسير قوله تعالى فتقبلها ربها في الاب من ومنين انه لا يفقها
قتل زكريا وبقي ارمياء حين انذر وعذب الله والالاف فقتل يحيى بن زكريا الا انه تعالى
الاستئناف اخبار لحاتم بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام على ما افتا
فلا يجوز العمل عليه لانا نقول المقصود التعليل لا الاخبار وكانه قيل لم تطلبه فقال يرثني
ولا يعقوب منه عليه في عدم ترتب غرضه على الطلب لا خلف فان قلت لا محض عن الاخبار
الاول فيتعلق فزاد الحزم قلت لعله بني الاخبار على ظنه قال ان تهب لي وليا يرثني في
ظني ولا كذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن
في جواب ذي اليدين مع وجود السهو قوله وقال تعالى قل لعبادي الذين امنوا

يقيموا الصلوة اي ان تقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا وفي جعل
مقولهم شرطا على مجرد قوله عليه م اشارة الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله
والايمان ان تكونوا بحيث ينبغي ان يمتثلوا على مجرد امره عليه م كان ان تقول كان انه توقفت
صحة ... اشارة الى ان الطاعة من لوازم في صحة الصلوة ... على الطاعات
وهي جارية من لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم اي ليقيموا على طريقة قول الشاعر
محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد وافتاح ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولوا ليقيموا
وكل ذلك اضمار الجازم نظير اضمار الجار في مثل قول رؤبة خير بالجر جوابا لمن قال
كيف اصبحت فان الجزم ... فقال منزلة الجر ... وكلا الفرق ان اضمار الجازم
ضعيف فكيف يحمل نظم القرآن على ما هو نظير الضعيف قوله فانظر الى ان تكرمني تكن
... ما قدرنا قوله وتقدير الشرط كله مستطرد في وفيه تنبيه على ان تقدير
الشرط كثير جار في غير هذه الابواب الاربعة ايضا فلا تركن الى الانكار انكار الناظر
فيما هو افصح كلام وابلغ نظام قوله وامثال ذلك في القرآن كثيرة كقوله تعالى فاياي
فاعبدون وقوله لا تتخذوا الهين ... اي لو كان معه آلهة كما يقولون لذهب
وقوله واياي فارهبون اي ان كنتم ترهبون شيئا فارهبون ولا ترهبوا غيري قوله
ولكن يقدر ... اي لكن في القرآن ايضا ما قد ... من
قوله تعالى والقرآن ... قوله تعالى ان كان اي القرآن
من عند الله ... وكفرتم به اي الكريم كونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل
يعني عبد الله بن سلام على مثله اي مثل هذا القرآن وكونه ... وفي الكلام
... للقرآن كان ... شاهد ... اي شهد ... من الايمان
... والجزاء ... طالبين ... والمنقطع
... كنتم طالبين ... ان ما تضمنه الشرط المذكور ... نحن
هذا الجزاء اشد انباه الباب الخامس في الانشاء قوله
سبق الموصوف لذلك في علم النحو فانه قال هناك المنادى المنصوب ... وغيرهما او ...
... البعيد حقيقة ... يا عبد الله ... كان ... او التنزيل البعيد
... البعيد من نائم او ساه ... او بالنسبة
... الى الله ... تعالى ... التنبيه ... القريب ... وقد ... والبعيد
... خاصة واعلم ... في يا الله ... ان يتصور
... كان بعيد ... بخلاف النائم والساهي ... تصور
... كل واحد من النداء ... البعيد ... اعلاء الصوت
... من الكلام صورة النداء ... قوله نوع
من الكلام على ان هذا ... لا عن النداء ... كثيرة على

فيأس باب التمني المنقول عن الاخبار او الاستخبار او الارادة باب التمني المنقول عن الاستفهام
وقد التزموا ان هذا النوع حذف حرف النداء كراهة التصريح باداة النداء ...
فيه معنى النداء اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم ويا سيد المسلمين ويا الله ويا ايها الطلل ويا
ناقة جدي ويا عيني ابكي فانه شابه النداء وكونه تقديرا قوله على معنى انا افعل كذا
مخصصا بذلك من بين الرجال اشارة الى ان نحو قولك ايها الرجل مع كونه في صورة
النداء وحكمه في الاعراب والبناء منصوب المحل على الحال والذي يكشف لك عن هذا
ان اصل النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال وجعل التخصيص
ما اريد بلفظ المنادى من بين امثاله بما نسب اليه فاذا قلت انا اقري الضيف ايها
الرجل لم تقصد بقولك ايها الرجل مخاطبا لتكون نداء بل قصدت به ما دلت عليه بقولك
انا وقصد تخصيصه بما نسبته اليه من قري الضيفان فصار مآل المعنى الى قولك
انا اقري الضيف مخصصا بقراه من بين الرجال وقس على ذلك سائر الامثلة المذكورة
واما نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون بتقدير اقصد لا
الاختصاص على تحقيقه وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف نحو قولهم
نحن العرب اقرى الناس فانه بتقدير الفعل الناصب قطعا وقد يتوهم ان قوله
ايها الرجل خطاب لنفسه يطلب به الاقبال منه على ذلك الفعل تنبيها على انه ارتضعه ولا
ينبغي ان يكون منها ونافعة ولا يخفى امتناع هذا التوهم في مثل قولهم اللهم اغفر لنا ايتها
العصابة قال واعلم ان الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر كما ذكر ان النداء
وهو طلب قد يستعمل في غير حقيقته بان كل واحد من الطلب قد يخرج تذكيرا في موضع الآخر
وراعى بذلك عادته في تعقيب الفنون السابقة بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله
فلا ينقطع لها ان لا ينقطع لذلك التكثر من لا يرجع الى قريحة لا عادة في نوع هذا
ان في علم البلاغة والعلق ... قاطع ... عن الجد في الامر او البلوغ الى الكمال فيه
كانه اقدح باضراسه ليمكن في اخذه او يقطعه بها حتى وصل الى اعماقه وادرك ما فيه من الطعم
اللذيذ يقال عضه وعض به وعض عليه وفي الحديث عضوا عليها بالنواجذ قوله والعض
فيه من شيء يجرح في عوانيها راه اثابه ... فلا ... قوله يا الكلام بذلك
اي التكلم بانه تجافى في موضع الاخرة ... ابلاغ ان يكمل ...
عقق ... لا اتوابها الخارجة عنها من المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية قوله
انتزك اي اكشف وابدي لك ذلك التكلم عن السوء الجلال ... منه اي
بغاية ما يمكن فان العاقل لا يرضى من امثال ذلك الا بانهاء الغاية والمنتهى قوله اي
نظم الكلام اي من ان نظم الكلام تكون سانا للقول ما قد سبق وهو اشارة الى ما ذكره
في مباحث ضبط القرآن ... بتقصيه السؤال عن المتوفي بصيغة المتوفي قوله
لا لاشتباه تعليل لطريق الياس كانه قيل لا تمنعوا ان يستحسن الكلام الواحد من

المتكلمين كاختلاف المخاطبين فاذا سلمت اختلاف ...

متكلم دون متكلم او مع اتحاد المقام لان صحة كون الكلام الواحد مقبولا في مقام دون
اخر مع اتحاد المتكلم او محقق عند كل احد لا شبهة لك فيه اطلاع جبرئيل بان اختلاف حال الكلام
في الحسن والقبول بحسب الاختلاف الثاني اي اختلاف المقام منتقض بحسب الاختلاف
الاول اعني اختلاف المتكلم لانه نظيره قوله فلا بد تحسين الكلام من انطباق له على
ما لاجله يساق توزيع على حسب اختلاف النظم مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام كما
ان قوله ومن صاحب له عراف اي لا بد ايضا من ذلك توزيع على امكان انحاء
من متكلم دون اخر وارد لو يقوله ما لاجله يساق النكت والخواص المناسبة للمقام في
سياق لاجلها الكلام قوله والا لم يتنوع اي وان لم يكن للكلام صاحب عراف بجهات
الحسن غير متخط اياها لم يتنوع حال الكلام الذي يوجد منه على غير ما تحسن وجه
يتنزل الكلام عن الحسن لذهاب كسوته اعني الانطباق على مقتضى الحال ويتنزل
منزلة اصوات الحيوانات ولا نعقه ما يتوهم منه من الخواص المناسبة للمقام لان المعنى
سوى المعاني المقصودة للمتكلم لا يمكن استخراجه من الكلام مع عدم مقتضاه اليه فان امثال
ذلك انما هي لا يلتفت اليها كان قوله ولا بد مع ذلك كما هي ولا بد مع ما ذكر
من الانطباق على ما لاجله يساق والصاحب العوارف من السامع ادراك ما للاضمحلال
جميع النكات وضعف حال الالتفات والشرطية اعني قوله لو انقلب منحة بان لما
من ان الافة الفعلية والبلية الكبرى من تلك الامنحة وضير دونها لا محة قوله لا ترى
الورد اي لا ترى الورد الثمين بدله ولا تقابله به بل تنقطه على الورد ومنحي مصدر صحه
وتنفعه صفة له والعائد محذوف قال سوق الكلام بسببه والتنجي بفتح الميم و
سكون الشين وبفتح الحاء والعجين ارداه اي تحرز اقلها فيه قوله والا ربما تجد القرآن
بكر الا تغفيها له وان كان معنا معلوما فيه مع ان تقال المذاكرة لان تفاوت حال
السامع يوجب تفاوتا في ~~حال السامع يوجب تفاوتا~~ في حال الكلام تجد القرآن متفاوت القدر
ابلغاء والخطباء من ما يتبين الطالبين فان علماء المعاني والبيان ادركوا ان القرآن من طلعه
واشتماله على اللطائف واهل الجهل حلاوة مجاز والجهلة مسرورة بكلام الناس لكفوا فيه صحة
اللفظ واستقامة المعنى الاصلي بل من الجهلة المتمردين من يتطعن فيه من جهتها ايضا المطاعن
قوله والتهاني المحسنة لاستعمال الخبر موضع الطلب تكثر ارادة استعمال الخبر
في موضع الطلب استعماله في معناه الا ترى انه حمل كما في حمل رحمه الله طلبا مع عظم عن
الذي قبله اعني ثبات اوكره وجعل مثل لا والذي الله مع عطف الطلب على الخبر دفعا للايهام خلاف
المقصود وقد توهم بعضهم ان الخبر المستعمل في موضع الطلب باق على معناه وخبرية وذكر
بان يحمل على موقع الحصول تحرزا عن المحكم فيجب عنه والحكا قوله تارة يكون بيانا لما
لما تقدم اي تارة يكون الجملة الحسنة لاستعمال الخبر في معنى الطلب قصد التفاؤل بالوقوع
دعوه لسفا ال... صيغة المسنى المفعول مثلا بعوكه اذا فقد الكذب في قوله بلفظ المضي دون

كالمقتدر ذكر في وقع ...

مفعول يحصله في حكم الماضي اشعار بان ذلك اللفظ مستحسن في معنى الطلب قوله
وانه اي التفاؤل نوع مستحسن الاعتبار في الكلام قوله اذ احسن اعتبار ما هو
ابعد اي من ان المفعول بلفظ الماضي وذلك الابعد مثل ادبار الكتاب عما ذكر لما
ينتقم منه بالتصحيف او بنسخ وما هو ابعد من هذا الابعد مثل ما اهل الظرف في اهل الكتاب
مع لطافة الطبع اهداء الى رجل كيلا يتوهم تطير تصحيفا سمه في لغة العرب والعدول عن
جيان الاعنيا في قصة هارون الرشيد خامس الخلفاء العباسية دفع لتوهم التطير
واما ذكر الوفاق في قصة غير فنفيه احتراز عن التطير بلفظ الخلاف ففاد لفظ الوفاق
اي اهل خلع غير هارون حين قد ح ... اي الا انه لم يسمع فاعليه الاغنيا ومن نحوه الخلاف
قوله احترازا اي التفعل تتطير ان خلع هارون وغيره كان لازما فيه من
المفعول والاحتراز عن التطير قوله حين غضب لا غضبه وحين اصبح بدل منه
والداعي العلوي هو الحسن بن زيد بن محمد اعني من اولاد زيد بن علي وهو الذي
استولى على طبرستان ... في خلافة المستعين بالله يسمى بالداعي الكبير ... ما
ابو مقاتل الداعي وقد ولي الامر بعده اخوه محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان قوله
غير معنى المفعول اي التطير لو نقد ... ان المفعول بحسب معناه اللغوي تفاؤلا لفظه
ايضا قوله ومثل شيبا الوب يعني انه ذكر تفاولات من واضعي اللغة او من اهل
العرف العام لا من المتكلم قوله وتارة لاظهار الحرص في وقوعه الظاهر ان يترك اللام
في هذه المعطوفات ونقال هكذا وتارة اظهار الحرص وتارة لقصد الكناية وتارة لحمل
المخاطب لتناسب المعطوف عليه اعني قوله تارة تكون قصد المفعول الا انه لا حظ في عطفها
جانب المعنى فان قولك اي جهة المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكون كذا معناه ان
استعمال الخبر في موضع الطلب يكون كذا قوله غلطة اي غلظ الطالب المحتسبين اليه
بخلاف ما قبل اليه تارة وتسيح الطالب فكم ... تحملا ... وعلمائه على ... ذكر
من ان الطالب في مالغ حرصه ... وتسبح الكرة وهي من ديار بكر ابو العلاء صاحب
السقط والشروح هو ... بالبلاد الناونة الكبيرة بالنجار ... في موضع الحال على ان
المصدر بمعنى اسم الفاعل اي تصحيح سارا بارنا قربا او في موضع الظرف بتقدير مضاف
اي وقت سري ووقت تاوب قوله وتارة لقصد الكناية كقول العبد للمولى و
ذلك ان حصول النظر اليه من المولى اي الاستقبال لازم لطلب النظر منه فهو اللازم
من الملزوم كما هو طريق الكناية اليج لما حسن في نفسه ... نكتة احوجه
نزيد في حسنها وهي رعاية الادب مع المولى بترك صيغة الامر قوله وتارة لحمل
المخاطب على المطلوب اي على الطالب الذي ... ذكر فعلا كان او تركا وكون الاخبار
حملا للمخاطب على الطالب ... من حيث انه يدل على تحقق الامتثال فيصح الاخبار
عنه من حيث الصوري واما كونه بالطف وجه فمن حيث انه يدل على ان المخاطب في

يحب الطالب بسبب الشابه اعني انه بحيث لا يحب ان ينسب الطالب من كلامه الى الكذب
بحسب الظاهر قوله كما لو قلت لمن لا يحب ان ينسب الى الكذب يقول لكن تاتيني غدا
او لا تاتيني بمعنى فيلزم مكان الاتيان بما امرت والانتهاء عما نهيت كيلا ينسب محاله الملك
الى الكذب في الظاهر ولو قيل الخبر مهنا باق على معناه لكنه يستعمل في موضع الطلب لا بلغ
حمل بالطف وجه لكان في غاية الظهور قوله وتارة مناسبات اخر الرواية ترفع مناسبات
على معنى وتارة تقصد مناسبات اخر غير ما ذكر ولو عطف على قوله قصد المقول للتفصيل
مناسبات او على قوله لاظهار الحرص وما بعده لعلها ان تكون المناسبات اخر وكان المناسبات
كان تعقد الاحتراز عن نسبة الخطاب الى ما يكرهه من عدم اتصافه بالتقوى مثلا كما
لو قلت اللهم وفقه للتقوى فلا فطالما قلت وفقك الله للتقوى لو ينبس فيه جهة
النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ او ان تقصد اظهار انتفاء الاسباب كقولك انشرت
اسماك [illegible] اظهار حين اعتقال المتكلم بكمال جود المخاطب كقولك اعطيتني في
موضع اعطني او ان تقصد لو قال السرور فيه كقولك اعطاك زيد مكان ليعطك
الى غير ذلك مما يهتدي اليه بالعالم المناسبات قوله وحاصله كله من راينع له
[illegible] البلغ واليه يشير ان من اي القران ووارد [illegible] لو اجمل الواقعه
بعد الاخر وهذا الاسلوب اشار الى استعمال الخبر في موضع الطلب والدليل على
ان لا تعبدون ولا تسفكون وتومنون وتجاهدون في معنى الطلب هو ان اخذ الميثاق
والولاء في طريق الحجة انما يكونان في مقارفه الناس بالامر والنهي دون مجرد الاخبار
والنكتة في العدول الى الخبر اظهار الرغبة في وقوع المطلوب وحمل المخاطب عليه بالبلغ
حمل بالطف وجه ووصفه تحقيق الامتثال فيه الخبر بوقوعه ولو في الاستقبال
قوله فانظر اي تفكر في تبيين كل ان ما ذكرنا من ان هذه الاخبار في موضع الطلب
احسن وابلغ من حمل لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان الناصبه واجري الفعل
الى الرفع على معنى بان لا تعبدوا وبان لا تسفكوا ومن حمل تومنون على انه كلام
مستانف مناخر في النزول فالاولى على ما روي من انهم كانوا يقولون لو نعلم احب
الاعمال الى الله لعملنا فلما نزلت الايه ابثه فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا
نعلم ما هي فدلهم الله عليها بقوله تومنون وجهنا بحث وهو ان تومنون سواء كان
مقارنا في النزول او متاخرا بمعنى الطلب نظرا لما سبق سواء قدرها كان سوالا او لا
فلا يكون حمله على الاخبار وجها اخر محالا لاستعماله في موضع الطلب نعم قوله من
هذا القبيل الا ومن قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب وقوله من البلغا الا ثانيا
الى ان رحمه او برحمه لو اصيرنا اخا كل الله منها شبهه وعفي عنكم من اجرا [illegible] للتقوى
معنيا عما ذكر مهنا لان ذلك مثال الدعاء بلفظ الخبر من غيره نفسه وهذا استعمال
لانك تقول بلفظ الدعاء رضا منهم والنكته في رحمه الله المقول له اظهار الرغبة في

وقوع الرحمة او الانباء عن استحقاقها وغير رحمه الله الداخل في ما ذكر وان كانت في
صيغه الماضي الظاهر قوله ومن الجهات المحسنه لايراد الطلب في مقام الخبر ذكر الايراد
الطلب في مقام الخبر نكتتين ثم عمم بقوله او ما شاكل ذلك عطفا على النكته الاولى كما ذكر
في ايراد الخبر في موضع الطلب نكتا اربعا ثم عمم بقوله وتارة مناسبات اخر قوله
اظهار الى درجه اي اظهار بمعنى الرضا الى درجه كان المرضي في تلك الدرجه مطلوب
فان ذلك سوغا بالرضا كما لا يخفى قال كثير مخاطبا لعزة اسيئي بنا او احسني لا ملومة
لدينا ولا مقليه ان تقلت اي لا ملومه انت لدينا ولا مقليه اي مبغوضه من
قلاه اذا ابغضه وقوله ان تقلت التفات من الخطاب الى الغيبه احترازا عن
نسبة القلى الى الحبيبه بطريق المخاطبه قوله قد ذكر لفظ الامر بالاساءه ثم عطف
عليه بلفظ الامر بالاحسان يريد ان المعنى على الاخبار اي انا راض بما تفعلين
في حقي لا الومك اساءت واحسنت ولا انقضك وان ابغضت قوله بدلك
اي بعطف الامر بالاحسان بلفظ الامر على الامر بالاساءه على ان ليس المراد الامر
الايجاب وذلك لان الامر بالشي على وجه الايجاب المانع من الترك مع الامر
بنقيضه معطوفا احدهما على الاخر بالواو المقتضيه للجمع مما لا يتصور قوله لكن المراد
هو الاباحه اي لا يتاتى كون الامر بمعنى الخبر بل هو مقرب له من المعنى الخبري
وبعيد عن معنى الالزام الذي لا يناسب هذا المقام وقوله مزيد الرضا انما
الى درجه مطلوبه المرضي كما مضى وقوله لتوخي اظهار يعني ان مقاوت جوابه عطف
على قوله لتوخي اظهار مزيد الرضا لكنه نكته اخرى لايراد الطلب في مقام الخبر
ليست داخله في النكته الاولى اعني اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب
كما توهم من جعل المعطوف والمعطوف عليه تفصيلا للنكته الاولى والمراد ان الكلام مسوق
اما مع توخي اظهار معنى الرضا الى درجه المطلوبيه واما مع توخي اظهار نفي ان تفاوت
جواب الداخل تحت لفظ الطلب في الامر سفارته اي تفاوت ذلك الداخل وقوعا
كالاساءه وعدمه وقوعا كالاحسان وذلك الجواب الذي لا تفاوت هو
انا لا الومك ولا ابغضك بل نثبت على محبتك فكانه يطلب منها ان تسيء وينظر في حاله
او تحسن وينظر في حاله ليتبين لها ثباته على محبتها بحيث لا تغير عن ذلك اصلا
جعل ضمير بقاءه راجعا الى ما اشارت فالاوجه له وقوله كما تقول بمثل اخر
للنكته الثانيه وحدها بخلاف البيت فانه مما يصلح للنكتتين كما عرفت وفي قول التقدير
ثباتك على الصيام حاصل سواء لم تصم تصريح بان اظهار الثبات نكته مستقله براسها
ليست داخله في اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب فلا تكن في ذلك
على ريبة قوله وعليه اي وعلى توخي اظهار نفي تفاوت الجواب وهو هنا ان الله
لا يغفر لهم قطعا سواء الداخل تحت لفظ الطلب وهو الاستغفار وقوعا وعدم

ومن الجهات المحسنة

[illegible]

ومخرج وكذا الحال في عدم تقبيل نفقاتهم سواء وجد الانفاق طوعا او كرها ولا يخفى على
ذي مسكة انه لا معنى لاعتبار الطاعة بمعنى الرضا في جانب الانفاق لكن فيما قصدناه على
بصير قوله من لطائف الاعتبارات يعني مثل كون الداخل تحت لفظ الطلب مجموعا
او موضوعا به او محمولا او مستغنى به على الرضا حصوله بلفظ الطلب قد لا او الا مر
مبتدأ وخبر نحو ظ اي الا وقية بالنسب ظ نحو ظ في هذا المسلك اي في سلك ابراد
الطلب في مقام الخبر والنكتة فيه بعض ما اشير اليه بلطائف الاعتبارات كما ستعرفه
وهذا كما تجرا انما هو على قول من يقول ان اكرم بزيد معناه تعجب اصله اكرم
زيد اي صار ذا كرم فزيد اباه في الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر سها على ان ذلك
الفعل اعني الكرم ثابتا مما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على القولين الاخيرين اعني
ان يجعل اكرم بزيد او امر اكرمته والباء زائدة في المفعول او يجعل او امرا كرم زيد
جار ذا كرم على ان الباء للتعدية فليس الامر فيها بمعنى الخبر بل هو على معناه كانه
قيل صيره ذا كرم اي صفه بالكرم واعتقد انه كذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله
اذ ما من مقتضى لكلام ظاهري لعليل لكون اساليب اخراج الكلام لا على مقتضى الظا
متفننة اي كثيرة متنوعة جدا فان اساليب الاخراج على مقتضى الظا كثيرة وتحقيقه يحصي
كما لا يخفى فاذا كان للاخراج على خلاف مقتضاه مدخل في كل واحد منها كانت اساليبه
ايضا كذلك قوله فان بالتصريح كما في اواخر تنوين المسند والمسند اليه والمسند
وكما في اشارة بعض كما له ثبت لما فيه وتارة تثبت النحوي كما ستعرفه ابراد التعليل من خلاف
مقتضى الظاهر بلا تصريح بانها من خلاف المقتضى قوله وقع في البلاغة شبه اساليب
الاخراج لا على مقتضى الظا باشجار طيبة لها عروق راسخة في ارض البلاغة تنتشر تلك
تلك العروق من موارد سحب البلاغة الا انه اغرب في الكلام فعبر عن تلك الموارد
بالافانين اي الشعب الكثيرة فكانه جعل العروق منتشرة باسنان الغصن على خلاف ظ
هو المعتاد ومن توهم ان في كلامه قلبا فقد سها اذ ليست العروق والافانين فيهما
منسوبة الى شيء واحد كما ترى قوله ولا كالاسلوب الحكيم اي والحال انه لا اسلوب
في تلك الاساليب مثل الاسلوب الحكيم اي هو افضلها وارسخها عرقا واكثرها انتشارا
وهذا الاسلوب نوعان الاول تلقي المخاطب بغير ما يترقبه والثاني تلقي السائل
بغير ما يتطلب فمن الاول ما ذكره من قول ابن ... فانه اخرج فيه سلوك هذا
الاسلوب اي اتت امراة تشتكي عندي مزاولة القرى ومعالجة الاطعمة
للضيفان والحال انها قد رأت الضيفان يقصدون منزلها وكانت تشريف نحو
ان اجوزها الساهلة في ذلك فتلقيتها بخلاف ما ترقبه واريتها بزيادة اجدر التجليل
فقوله تشتكي حال من ضمير اتت وقد رأت حال من ضمير تشتكي وكذا يا حال من ضمير
اتت والضيف في الاصل مصدر يطلق على الواحد والكثير ومن الثاني اعني تلقي السائل
بل

فيما يطلب بسواله قوله تعالى يسالونك عن الاهلة فان القوم قالوا على انهم سالوا عن
السبب الفاعل للتشكلات النورية في الهلال فاجيبوا بما ترى من السبب الغائي تنبيها
على ان السوال عن الغاية والفائدة هو اللائق بحالهم لان ادراك الاسباب الفاعلية لتلك
التشكلات بعيد من اذهانهم هذا ولا حسن ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان هذا
السوال كان عن الحكمة حيث قال كانه قيل لهم عند السوال عن الاهلة والحكمة في نقصانها
وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله عز وعلا لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا
السوال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شيء وانتم تحسبونها برا
وعلى ما ذهب اليه لم يكن في الاية اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظا والاشكال ان هذا
انسب بما روي من ان السائل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري قالا ما بال
الهلال يبدو دقيقا الخ فانها تحمل السوال عن السبب الفاعل وتحمل السوال عن
السبب الغائي ايضا ومن الثاني ايضا قوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون فانهم سالوا
عما ينفقونه فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان السوال عن المصارف اهم لان
النفقة لا يعتد بها الا اذا اصابت موقعها على انه قد ادرج في الجواب بيان النفقة حيث
قيل من خير اي هو الذي يكون فيه خير ومنفعة قوله نزل سوال السائل هو على
صيغة المجهول بيان لكيفية تلقي السائل بغير ما يتطلب وقوله ان يسال مبتدأ خبره الليق
والجملة خبر هو والمجموع صفة موضح له صفة سوال بناء على انه بمعنى المسؤول عنه لا اضافة
بيانية فانه مستبعد جدا وقوله الليق بحاله اي بحال السائل كما في الاية الاولى او
اهم له اي للسائل كما في الاية الثانية قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة الى
جنس هذا الاسلوب لا الى معين منه على قرينة قوله عليه السلام يكون قوم في اخر
الزمان تخضبون بهذا السواد ومثله قلبك حداثة المستقبل ونظيره ان يقال هذا الحيوان
الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب اشارة الى نوع الاسلوب
الحكيم لكان اظهر وقد جعل الحكيم صفة لهذا بعيدا عن وصف الاسلوب فيرجع الكلام
الى ذلك الاظهر فتامل قوله لربما جاء وفاق المقام اي طابقه مطابقة تامة قوله مشاطا
السامع بيان لمسكه قدم عليه وكميت كلما تشابه بعضه كما في قولك نعق من عطفه
وحرك الساكن من نشاطه والوقور الحليم الرزين والمسجور من اشرف السحر بجعله
منجرا كانشاد والشكيمة في الاصل هي الحديدة المعترضة في فم الفرس فقال فلان شديد
الشكيمة اذا كان قوي النفس ابيا وفلان لين الشكيمة اذا كان بخلاف ذلك والمارقة
هو التعرض كان من الدين فخرج على علي كرم الله وجهه حتى رمي بالتكلم السخيفة
الضعيفة والمعقلان اعني الان وسكن ما زعم في الفاعل اعني غيرا ان يسحر
والادهم القيد والفرس الاسود والاشهب الفرس الابيض من الشبهة وهي البياض
الذي غلب على السواد شفاهيا اي منظرا من نفس البياض وابرزا اي مخرجا و

وها حالان من فاعل قال ترك العطف بينهما لان المقالة باعتبار ما تقدم على قال
من قول الحجاج والايراد باعتبار ما فرغ من قول الخارجي ولا تشارك بين هذين
القولين فناسب ترك العطف بين الحالين وقوله وهو حلال حال ثالثة معطوفة
على مجموع الحالين السابقين اي وهو حلال ما ذكر من العطاء والايراد لان
يعني الحجاج والانمي بالكسر الامام فقال اصفن اي اعطاء من الصفد بالتحريك
وهو العطاء وصفن اي شدّ من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به والوعد عام فاذا
قوبل بالا يعاد الخفيف بالشر يعين للخير قوله ولكن عطف على مقدر اي قد ما ذكرناه
ولكن ومستقلين حال من ضمير كلامنا وقوله ضربان لا قسمين فيكون حالا من
المجرور قد قدم عليها كما في اقتضينا المطر من ايدي الناس لكن منتقبون له وبصدد
بيانه من علم البيان وسيسنا في الاقتدار في التوصل للطالبين هو نوع خصوص مقام
الاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من القوافي والقوافي فانه يستاف اخذ منها نظرا
الى تبين المراد منها بحسب المقامات ولذلك قيد فتم الكتاب في علم المعاني بالقرآن وقد
فرغنا بحمد الله تعالى عن شرح فوائد يا بيع البيان ومن الله التوفيق وعليه
التكلان في تفسير الكشف من فوائد علم البيان فانه هو الموفق والمستعان

الفصل الثاني في علم البيان والمعرض يستدعي تمهيد قاعدة وهي ان تحاول ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان بالدلالات الوضعية غير ممكن فانك
اذا اردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلا وقلت خد يشبه الورد في الحمرة امتنع ان يكون
كلام هو دليل هذا المعنى بالدلالة الوضعية اكمل منه في الوضوح او انقص فانك اذا اقمت
مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بكونها موضوعة لتلك المفهومات
كان فهمه منها كفهمه من تلك من غير تفاوت في الوضوح والا لم يفهم شيئا اصلا وانما يمكن ذلك
في الدلالات العقلية مثل ان يكون للشيء تعلق بآخر وثان وثالث فاذا اريد التوصل
بواحد منها الى المتعلق به تتفاوت مراتب اللزوم في وضوح التعلق وخفائه في طريق فادى الوضوح
والخفاء ملخص

قال الفصل الثاني في علم البيان اه اقول ان هذا الفصل في ضبط معاقد علم البيان
والكلام فيه على ما ليس ما ذكر في فصل علم المعاني الا انه اختصر العبارة ههنا تعويلا على ما
سلف منه كما اشرنا اليه في صدر الفصل الاول والحرص فيه اي في علم البيان يستدعي
تمهيد قاعدة ينضبط بها الحيثية المعتبرة في موضوع هذا العلم اعني التراكيب الجزئية والكلية
فانها من حيث اختلافها في وضوح الدلالة على ما افادته من المعاني موضوع لعلم البيان
على ما مر في المقدمة وقد توهم بعضهم ان موضوعه الدلالات المطلقة نظرا الى ما ذكره
تنظيرا لما وقع مضمونا في فصله كضبط معاقد علم المعاني في فصله وليس شيئا لان علوم الادب
باحثة عن احوال الالفاظ العربية كما تبين لك في فصل ما اوردناه في صدر القسم الثالث
من تعريفها وتمثيلها لما اشارها المشهور فيما بينهم والعجب ان يكون ما ذكره موضوعات
العلوم بالذات بل ربما يكتفى في تمايزها بالحيثيات وانما علم ليبحث عن احوال المجاز
والكناية ولا يستحسن الجهات تبدل الالفاظ دون الدلالات ملكة الذهن ان القسم من
مقاصد حقيقة كان يبحث عن احوال ما يدل على الشيء من الالفاظ وذكر معنى ان مجاز له
ايراد المعنى الواحد تريد بالمعنى معنى واحدا وكيا ودعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما
اعتبار تركيب المعنى فلما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ المفردة مقيدة للسامع معانيها
الافرادية هذا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان
علم البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب
لخواصها التي تبحث في علم المعاني عن افادتها الايجاز والاطناب في مواطن فيتعلقه بايراد
المعنى وفي قوله بالزيادة متعلقة مختلفة واقتصر على ذكر مراتب الوضوح زيادة ونقصانا
لما وقع هذا البيان من ان الخارج من هذه المراتب مردود قطعا والباء في قوله بالدلالات
اما ان تتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد المقيد بالظرف الاول اعني قوله
بطرق حاملا للظرف الثاني اعني بالدلالات على طريقة قولك اكلت من بستانك من
العنب اي الاكل المبتدأ من البستان ابتداء من العنب فلا يكون ما يسمع اعني تعلق
حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد بلا اتباع كقولك مررت بزيد بعمرو واما ان تتعلق
بممكن فان قوله غير ممكن بمعنى لا يمكن تكاد لا ان اضافة ولهذا جاز انا زيدا غير ضارب وان
لم يجز انا زيدا مثل ضارب لامتناع عمل المضاف اليه فيما تقدم على المضاف وجه تقديم
هذا الوجه بحسب المعنى وان احتمل الخارج قوله فيما بعد وانما يمكن ذلك في الدلالات
العقلية وقد يجعل قوله بالدلالات ظرفا مستقرا حالا من ايراد المعنى وانما ترك الكاف
في غير ممكن مع كونه اخص لتجاوز التقدير لان المقصود كون الايراد المذكور غير ممكن
الالة التي لفظ المجاز ولا يبالغ في فيهما على ان طلب المحال من العاقل كالمحال واما
لان ما ثبت المجاز قد لا يلتفت اليه لكونها عادة بالفعل مع انه لو كان لا جعل لفظ
ممكن في عداد الاسماء وقوله فانك اذا اردت تشبيه الخد تعليل لقوله غير ممكن فافهم

الثاني الجزئي لا تثبت به قاعدة كلية قلت هذه القاعدة بديهية نبه عليها بالمثال توضيحا
لها وايضا اشار بقوله مثلا الى ان الحال في جميع الامثلة كذلك ولذا ابين حال مثال لدفع
توهم جريانه في جميع الامثلة على سواء ثبتت القاعدة الكلية به اشبه وان كانت نظرية
ومثل هذا يسمى في النظريات تصوير البرهان الكلي في مثال جزئي تأنيسا به قوله
اسمع ان تكون كلاما اراد بالكلام المركب مطلقا لان قول خد شبه الورد في الحمرة
تركيب وصفي لا اسنادي وجاز ان يحمل على معناه الحقيقي بناء ان التقدير بعد او اجراء في
هذا اخذا او قد وقوله الكل منصوب على انه خبر يكون ومرفوع بقوله قلت انه
فذلك الورد وقوله فان كل لفظ الف يقبل لا مسمع اي لفظ الف تمام كل كلمة منها
الى من كلمات الكلام السابق ما يدل فيها اي يدل على تلك الكلمة فالسامع ان كان
عالما بكون المرادفات كلها موضوعة لتلك المفهومات كان فهما اي فهم السامع لهذا المعنى
من المرادفات كلها بالسوية من تلك الكلمات بلا تفاوت في وضوح الدلالة عليها فانه
قلت جاز ان يكون الف السامع ببعض الالفاظ اكثر فيستقل ذهنه منه الى
المعنى اسرع فتتفاوت الدلالة في الوضوح قلت هذا التفاوت انما
هو لاجل التفاوت في تذكر الوضع والكلام في ان الدلالات الوضعية بعد التساوي
في العلم بالوضع لا تتفاوت في نفسها فان قلت جاز ان يكون بعض الالفاظ مشتركا دون
بعض فيقع هناك تفاوت في الدلالة مع التساوي في العلم بالوضع لانا نقول الالتفات
هناك ايضا في نفس الدلالة بل هناك مزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة فاذا دفع ظهر
تساوي الدلالتين في انفسهما قوله والا اي وان لم يكن السامع عالما بكون المرادفات
باسرها موضوعة لتلك المفهومات لم تفهم السامع شيئا بمجموع ذلك الكلام اصلا اي
لا منه ذلك المعنى بالكلية لا واضحا ولا اوضح ولا خفيا ولا اخفى اذا قالوا لم تعلم وضع شيء
من المرادفات فالامر ظاهر واما اذا علم وضع بعض دون البعض فلانه لم يفهم ما هو معنى
ذلك الكلام لان الكل يبقى بانتفاء جزئه فلم يفهم ذلك المعنى بشيء من مراتب الوضوح
ولا بشيء من مراتب الخفاء ايضا وهذا معنى قوله اصلا وهو نصب على المصدرية
الا انه لم يفهم انتفاء بالكلية وجه المناسبة ان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكلي
وكذا الحكم كله اكثر ما وقد نعال اراد انه ان علم السامع وضع كل منها فهم المعنى بلا تفاوت
والا اي وان لم يعلم وضع شيء منها فلا فهم للمعنى اصلا اي لا كلا ولا بعضا فلا تفاوت
ونظر ثم انه ان علم وضع بعض دون بعض لم يكن ايضا تفاوت في شيء من
البعضين قوله واما ممكن نوع اشار بلفظ ذلك كما بعضه سابقا كلام الى الارادة
المذكور فانه الحكم عليه بقيمة يستحق لعدم امكانه بالدلالات الوضعية الا الالتفات
في الوضوح ولا الى الخا ولا وقوله في الدلالات العقلية متعلق بممكن وانما عدل
هنا عن ابدا المناسبة لما تقدم من قوله بالدلالات الوضعية الى كلمة في مبالغة و

اذا

سمهات على ان الدلالات العقلية محيط بامكان ذلك الايراد فلا يتعداها الى الدلالات
الوضعية وقوله مثل ان يكون منتصب على انه مصدر ممكن او حال من الدلالات العقلية
او منصب بتقدير اعني ولا يجب ان يكون التمثيل به موضعا ما اضيف اليه لفظ مثل كثيرا
ما يكون مستفادا على حرفه كانه قيل مثلا ممكن امكانا مثل الامكان الذي في ضمن المعلق
قوله ثم يتعلق عطف على لشيء اي ويكون لشيء ان يتعلق بذلك الاخر ويكون لما ثبت ايضا
تعلق به قوله فاذا اريد التوصل لا يخفى عليك انه لو حذف كلمة لو امع شرطها واتم علي
الجملة الشرطية الى جعلها جوابا لو لا اعني فلو لم تحتج الى الاستقام الكلام ثم ما يلخ المرام فقد
تتفاوت تلك الدلالات في وضوح التعلق وخفائه فيتخرج التفاوت في طريق افادة ذلك
المتعلق به اعني المعنى الاخر الذي تعلقت به الاشياء الثلاثة وعلى التقدير يذكره
اذا كان الامر كما ذكر ان تقول فاذا اريد التوصل بها او فاذا اريد التوصل
بكل واحد منها لان التفاوت في طريق افادة المتعلق به انما يثبت لو التوصل اليه
متعدد وكذا صحة التفاوت فيه انما تظهر بذلك لا بالتوصل اليه بواحد منها وقد يقال انه
او لو فاذا التوصل بواحد منها ثبت طريق واحد فلو اثبت الى طريق اخر تمكن هناك
صحة التفاوت في طريق افادة ذلك المعنى المتعلق به قوله وخفاء والخفاء ازالة نها
نقصان الوضوح اعتمادا على ما مر من اشتمال على مراتب وضوح الدلالة والتحقيق
ما مر في امكان ذلك الايراد في الدلالات العقلية سوا نه الخفاء في ان للمعنى الواحد
يتعلق به اشياء متعددة تتفاوت تعلقاتها به في مراتب الوضوح بان يكون تعلق بعضها
بلا واسطة وبعضها بواسطة واحد او اكثر او يكون بعض التعلقات اقوى واوضح في النفس
من بعض اذا فاذا التوصل بهذه الاشياء الى ذلك المعنى الواحد كان طرقه مختلفة في
وضوح الدلالة عليه فان كان ذلك المعنى الواحد مركبا فذاك وان كان مفردا
ثبت التفاوت في طرق افادة معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره ضرورة
ان التفاوت في بعض مفردات الكلام موجب للتفاوت في نفس ذلك الكلام فقد
علم امكان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات العقلية
قال واذا عرفت هذا اي اذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في
وضوح الدلالة عليه انما يمكن في الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت ان صاحب
علم البيان لم يفصل احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم بسبب عنه ما يمكن فيه
الاختلاف من تلك الانواع مما لا يمكن فيه ذلك فينضبط عنده موضوع هذا العلم
بانضباط ما هو قيد له اعني الدلالات المختلفة وانما قال فصل احتياج لان صاحب
علم المعاني مثلا يبحث عن خواص مستفادة من التراكيب بدلالات مختلفة فله حاجة
ما الى معرفة انواعها باسرها فيما هو بصدده لكنه لا حاجة به اليها في ضبط ما هو موضوع
لعلمه وصاحب البيان يحتاج اليها فيهما معا وقوله فنقول شروع في التعرض لبيان

اي في ضبط الموضوع وانها ١٢

انواع دلالات الكلم واعتبار الوضع في اللفظ اشارة الى ان الوضع عند انما هو للمفردات تكون وضع المركبات راجعا اليه في اذا انتم دلالتها الى الانواع الثلاثة كان ذلك في الحقيقة راجعا الى دلالة مفرداتها وترك تسمية مطلق دلالة اللفظ اعنى ما لعلى الشيء وانسياقه الذهن اليه انما حكاكون اللفظ بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء اخر وكانه قال لمفهوم ولم نقل بمعنى اشعارا بان الوضع يتوقف على كون المعنى مقصودا للواضع واما كونه مقصودا باعتبار ملاحظة الوضع واقتصر على ذكر الجار الدالة حيث قال امكن ان تدل لكن مجرد الوضع لا يكفيها بالفعل بل لا بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع وفيه تأمل مستوفي وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشارة الى انه اذا اعتبر في الوضع زيادة له نرتع مع ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه لم تكن الدلالة مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بتدل اي تدل ان المعنى لان الدلالة عليه بالوضع من غير احتياج الى امر يتعلق بالعقل ولذلك سميت وضعية وفي تقييدها بحكم الوضع بنبه على اعتبار قيد الحيثية في تعريفها كانه قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه كذلك فلا ينتقض حدها به الاتي التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء او بين اللازم والملزوم كما هو المشهور وانما سمي المعنى الموضوع له اصليا لانه المقصود بالوضع واصالة ما عداه من الجزء والخارج تابع له في ذلك وقوله بحكم العقل متعلق بتدل المقدر الى قيد الحيثية في الدلالتين على قياس ما مر في المطابقة ومعنى كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل مدخلا فيها لا انه يستقل باقتضائها فان الدلالة على الجزء تتوقف على الوضع للكل وعلى امر يتعلق بالعقل هو استلزام فهم الكل فهم جزئه وكذلك الدلالة على الخارج اللازم تتوقف على الوضع للملزوم وعلى امر عقلي هو ان فهمه يستلزم فهم لازمه ومن هاهنا ترى جماعة يسمون هذين الدلالتين وضعية ويخصون الدلالة العقلية بما لا مدخل فيه للوضع والالتفظ كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وذكر الفاضل اليمني تسمية كل واحد من الاخيرتين بالعقلية دون تسمية الاول بالوضعية بناء على ان العقل مستقل بها نها فليس تسميتها بالعقلية كتسميتها بالتضمن والالتزام بل ادون منها بخلاف الاولى فان الوضع كاف في اقتضائها فتسميتها بالوضعية بتسميتها بالمطابقة على سواء ولم يرد بتسمية كل منهما بالعقلية ان اطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظي بل اراد ان ذلك بالاشتراك المعنوي كاطلاق الانسان والفرس على كل منهما حيوانا اي يطلق عليه الحيوان فوكه ولا يجب في ذلك التعلق اي التعلق من المفهوم الاصلي ومفهوم اخر ان تكون عائشية العقل اي ان تكون لزومها عقليا بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلي بدون المفهوم الاخر كما في دلالة التضمن مطلقا وفي بعض الالتزامات كدلالة الاعدام على الملكات وانما نعرض لبيان

حال التعلق دفعا لان يتوهم من تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطا باللزوم العقلي كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم اعتبروا في الدلالة الالتزامية حيث قالوا دلالة اللفظ على معناه بالوضع كونه بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فاضطروا الى الالتزام اشتراط اللزوم العقلي ولزمهم خروج اكثر المجازات المستعملة في محاورات البلغاء عن الثلاث فالتزموا ذلك وقالوا ان دلالة اللفظ الاسد وحمله على الرجل الشجاع بل الدلالة هو المجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة اليه واما علماء العربية فقد اتفقوا ان الدلالة بالقرينة وقالوا اي كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم معناه بعد العلم بالوضع يجب عندهم في ذلك التعلق المنضي لفهم المعنى الاخر ان تكون عقليا بل يكون هناك ان يكون حاشية اعتقاد الى قلب الكون عام اي امر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة او عرف عام سواء كان عرفا خاصا كما بين النسيئة والبطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين اقدام زيد على رهايل وجراءته وبين انجامه وجبنه وكما بين البطلان بحوره في مقام التباح اما التكلم الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة والضابط ان يعتقد المخاطب من المقتضين ارتباطا يفهم به انتقال ذهنه من احدهما الى الاخر سواء كان ذلك الارتباط مستندا الى العقل او العرف او غيرهما اذ حينئذ امكن المتكلم ان جاز له وتيسر ان تكلم من مخاطبه ذلك اي مخاطبه الذي يعتقد ذلك التعلق الصحيح الانتقال مطابقا كان اعتقاده للواقع او غير مطابق فقال الحكيم الشيء اي قدرت عليه نوله واذا عرفت الايرادات المعنى الواحد على طرق مختلفة اي على تراكيب معناه وفي وضوح الدلالة عليه جعل التراكيب كما كونها تامة داخل منها كلمة على واطلق عليها الصور بناء على ان نظم الكلام كالصياغة للمعنى مرادا ما يقع فيه الصياغة من الذهب والفضة فكما ان حسن المصوغ يتعلق بصورته كذلك حسن المعنى يتعلق بنظم تركيبه ولم توصف الصور بح لقذمها معنى لانها ذكرت عقلا ليبين ان ادى المعنى لفظ الكنايات فيما علم مذكور ومن زعم ان المراد بالصور هيهنا هو المعاني الاولى التي يتوصل بها الى المعاني الثواني التي هي المقاصد والاغراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هي التراكيب اللفظية قطعا فقد ابعد عن رعاية الملائمة مع قوله واذا عرفت قوله والانتقال اي الدلالة العقلية فانها الانتقال من معنى الى معنى وجوز عود الضمير الى الدلالات العقلية بناء على ان الانتقال مصدر متناول القليل والكثير وان لفظ معنى في الاصل مصدر يجوز اطلاقه على المتعدد فكانه قيل جميع الانتقالات من معاني الى معاني فان قيل المقصود هيهنا هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكر في تعريفها قد يتحقق من غير ان يكون هناك لفظ اصلا اجيب بان المراد منها الانتقال من معنى اي معنى بالفظ فلا اشكال واعلم انه قد يعبر الدلالة اللفظية بالانتقال من اللفظ الى المعنى

الى الانتقال المذكور

وتفسير انعدا بفهم المعنى من اللفظ وفهم السامع منه المعنى وكل ذلك من المسامحات التي
لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة في ان تلك الدلالة صفة للفظ قائمة به متعلقة
بالمعنى كما لا يخفى العالم بالادب المتعلقة بالابن فاذا فسرت بالانتقال او باحد
الفهمين لم يلتبس على ذي مسكة ان الانتقال وفهم السامع وصفوته المعنى ليست
صفة قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهرا عن حاله فانه بحيث يكون بحيث تترتب عليها ما
ذكر قوله كلزوم احدهما للآخر هو مثل الكاف متجه بحسب المعنى على طريقة قال العنبر
اما هنيف مطلق كما لنا رانق فقصده ان العلاقة بين المعنيين هي لزوم احدهما للآخر
بوجه من الوجوه اي سواء كان لزوما عقليا او عرفيا عاما او خاصا اعتقاديا
محضا كما وقع في تفسير علاقة اشارة الى هذا التعميم ايضا كما نقل بسبب علاقة ما من
العلاقات ولو جعل الكاف للتمثيل وجعل اللزوم اخص من العلاقة لم يترتب
الجزاء الذي هو قوله لكن ان علم البيان وجه اعتبار الملازمات على
الشرط الذي رتب عليه اعني قوله واذا عرفت مع ما في حيزه وان اريد بالملازمات
من المعاني اللزومات بينها وتنبيه لذلك انه قسم اللزوم عقيبه الى ما يكون من الجانبين
او من جانب واحد واطلق في الملازمة واللازم ايضا على معنى اللزوم كثيرا ما يكون
من هذين الشيئين ملازمة متعاكسة ولما كان الجزء لازما للكل حقيقة وان
لم يسم لازما اصطلاحا كان التضمن والالتزام معا داخلين في ما نظر اعتبار
الملازمات بين المعاني وان كان اختلاف اللزومات في الالتزام اظهر فان
الذي عرف فيما سبق من ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتاتى في الدلالة
الوضعية بل في العقلية واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعية وحدها لكنه جاز اعتبارها
مع العقلية بان يكون من طرق متفاوتة في الوضوح فلم يظهر ان مرجع البيان
اعتبار الملازمات بين المعاني قلت قد يتبين منه ان التراكيب التي تدل بها
على معانيها الوضعية فقط منزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية
لا وحدها ولا مع غيرها وقد مرنا اشارة الى ذلك في حد علم البيان فتذكر
قال ثم اذا عرفت لما فرغ عن تحقيق ما هو قيد لموضوع البيان اعني الدلالة
المختلفة في الوضوح وهي الدلالة العقلية بنوعيها شرع في ضبط مجلات اصول هذا
الفن ليزداد بصيرة الطالب في تحصيله كما فعل ذلك في اوائل الفصل الاول بقوله كالذي
بين الامام والخلف بحكم العقل وله ان العقل يحكم بان حالة اهتزاز ما بين المتضايفين
من الاجسام كان في الجهة الاخرى قطعا والمراد ان العقل يحكم بان شيئا امام آخر
يستلزم تعقل كون الآخر خلفه فانه لا يعقل قطعا الا ان المتضايفين المتواجهين
كل منهما امام الآخر ثم تعقل كون الشيء متقدما على غيره يستلزم تعقل كون ذلك
الغير متاخرا عنه لانهما متضايفان متلازمان وجودا وتعقلا كالامام بمعنى الجهة

فانه متضايف لذي الامام لا للخلف الذي يلازمه وجودا فقط والانتقال الذهني من
الامام الى الخلف كما ينتقل من السواد الى البياض ثم قوله بحكم الاعتقاد الذي في
العرف العام لو جرت عادة الجمهور وتعورف فيما بينهم ان طويل القامة اذا كان له
نجاد اعني علاقة سيف كان طويلا وبالعكس والعلم يستلزم الحياة استلزاما كليا بحكم العقل
دون العكس والاسد يستلزم الجرأة استلزاما كليا بحكم الاعتقاد الذي من متعارف
الناس بلا عكس قوله ثم لكن ان مرجع علم البيان اعتبارها بين الجهتين هو جواب
لقوله ثم اذا عرفت ويرد عليه انه لا مدخل لمعرفة انقسام اللزوم الى قسميه في هذا الظهور
لانه يكفيه اي يكفي ان يتعقل او يتصور لزوم بين شيئين كان احدهما ملزوما والآخر لازما
فالانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم نظرا الى ان مرجع علم
البيان اعتبارها بين الجهتين وقد يجاب بان الانتقال من اللازم انما يمكن اذا
كان ملزوما ايضا كما ستعرف فكانه قال هنا وجهه الانتقال من اللازم هو ملزوم
الى ملزومه فتثبت لذلك التقسيم مدخلية ما في هذا الظهور ولا تركيل المشهور
في النسخ المعقول عليها ضمن التاويل ارادته اي او تقرر في ريبه وشكل وقد يروى
بنفيها ايضا والمقصود ان النظر الظاهر الانتقال من احدهما الى الآخر الى آخره
كما في المثال المذكور يوهم ان هناك جهة ثالثة فلا يتحقق رجوع البيان في تلك الجهتين
اذا تاملت وعرفت ان مرجع هذا الانتقال الى ما ذكر من الانتقالين لتركبه منهما فانه لو
سمع لفظ البياض مطلقا يتبادر الفهم الى اكمل انواعه فينتقل منه الى ملزومه الذي
هو محله اعني الثلج ثم ينتقل منه الى لازمه الآخر اعني البرودة فليس الانتقال الواحد
فردا سوى ما ذكرناه ولك ان تقول اذا جمع هذان الانتقالان في لفظ واحد
لزم ان يجعل مجازا او كناية معا فان التجالي يتكلف تاويل يندرج في احدهما فقط
فنقول اصل ج وكل اما تاويلك الماتن لم هذا والفاء في قوله فرجعه ما ذكر تعليل للنفي عن
الارادة اي لا الريبة لان رجعه ما ذكر قوله وقد سبق ان اللزوم ومع لان يوهم
ان النبات ليس لازما للغيث اي هو لازم له بوجه من الوجوه التي اشرنا اليها
وذلك كاف لنا في ارادته بلفظ الغيث وان لم يكن لازما له لزوما عقليا ولما كان
المثال المذكور اخف هو لرعينا غيثا توضيحا للقاعدة القائلة بان الانتقال في
المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صحيحا او لا ثم اشار الى دفع ما يرد على القاعدة على تقدير
وانا نخر تقول امطرت السماء نباتا اي غيثا واراد له وفصل ترجيح المجاز الكلام
المشتمل على ما ان ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية على التصريح وان لم يكن متشرف
بفضل وحصول ما يطمئن علمه وكل الفصل من كيفية الانتقال هو ان الانتقال من
اللازم الى ملزوم معين تعيينه مساواته اياه لا الانتقال من العام ما قاله
عمه اي الخاص بل لابد ان تعتبر معه ما يصيره مساويا له عند التساوي يكون ان

مستلزمين نعم يكون الانتقال من اللازم الى الملزوم مرتبة الانتقال من الملزوم الى اللازم
نسج على هذا الطريق نحو امطرت السماء نباتا في سلك رعينا الغيث اي جعله نحو امطرت
السماء نباتا من المجازات المستقل فيها من الملزوم الى المجازات التي ينتقل فيها من الملزوم
الى اللازم بنية على انه نريد بالملزوم المتبوع وباللازم التابع وباللزوم التبعية لو لو اريد
باللزوم امتناع الانفكاك لبد من الوجه السابقة كان النبات ملزوما عرفيا للغيث
كما انه لازم له ايضا كذلك فلم يتجه السؤال ولا احتيج الى ما اجيب بانه يمكن ان يكتب ربما للضبط
بان الانتقال في المجاز والكناية من الملزوم الى اللازم وفي الكناية بالعكس ولو اعتبر اللزوم
بمعنى امتناع الانفكاك في الجملة وحكم بان الانتقال مطلقا من الملزوم الى اللازم وانحصر
الفرق بين المجاز والكناية بان المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي دون الكناية كما فعله
غيره لكان اقرب قوله وان الكناية بكسر الهمزة عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا اعتبار
بان يكون طول القامة ملزوما لطول النجاد وقد ليصا تنبيه على ان الملزوم واللازم هما
المتبوع والتابع الا ترى ان طول النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول القامة منعكسه
لو اريد باللزوم امتناع الانفكاك في الجملة قوله فلا علينا اي لا باس علينا في ان ينضبط علم
البيان الى النوعين المجاز والكناية المتمايزين بان الانتقال في احدهما من الملزوم
وفي الاخر من اللازم فلا باس علينا ان نتخذ كلا منهما اصلا على حدة فانه الانسب بذلك
التمايز والاليق بحسن التعليم قوله واو لا نمنع شرطيتها به فلا عتب لنا اه العنوانية
اي لا عتاب ولا لوم والمطالبة بوجه تقديم المجاز على الكناية في تقرير بيانهما وهو ان
الكناية كالمركب من المجاز بمنزلة المركب من المفرد وذلك لان الانتقال في المجاز من الملزوم
الى اللازم وهذا الطريق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان نعتبره او نزيد عليه وفي اللزوم
الذي باعتباره كان اللازم ملزوما والملزوم لازما والانتقال في الكناية من اللازم
الى الملزوم وهذا الطريق غير واضح بنفسه بل يحتاج فيه الى ان نعتبر او نزيد عليه اللزوم وهو
كون ذلك اللازم مساويا بالكلية اللزوم او اخص منه حتى يصير كانه ملزوم بالملزوم كما عرفت ان العام
ما بقي عاما لا يتصور منه الانتقال الى خاص معين ولى قوله وهو العلم بكون اللازم مساويا
سامحة لان المعتبر هناك هو المساواة او الاخصية لا العلم باحدهما وانما جوز كون
اللازم اخص بناء على ما مر من ان المراد باللازم هو التابع وقد يكون اخص من متبوعه
ولا نعنى بذلك من كونه لازما له بوجه من الوجوه المعتبرة عند ارباب اللغة لا بيان انه اذا
كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون طريق الانتقال في المجاز واضحا بنفسه
بل يحتاج فيه ايضا الى اعتبار او زيادة بجعل الملزوم مساويا او اخص لانا نقول المتبوع
هو الاصل فاذا احصل في الذهن فالظاهر الغالب ان يلاحظ معه وان كان
اخص منه بخلاف التابع فانه فرع فقد لا يلاحظ معه متبوعه المعين الا اذا كان مساويا
لذلك المتبوع او اخص منه فان قلت قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كما في امطرت

السماء نباتا فلا يكون وجه واضح منه قلت قد عرفت انه تكلف في مثل ذلك ادراج التابع في
حكم ما هو متبوع هذا او قد قيل كون اللازم اخص انما هو في اللزومات الجزئية دون الكلية ورد
بانه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث جعل العلم لازما للحيوان فباطل والاصوب ان
يتمسك في تقديم المجاز على الكناية بانه ينافي ارادة المعنى الاصلي دونها فيتنزل منها منزلة المفرد
من المركب قوله ان المجاز تريد به ان تبين ان التشبيه اصل ثالث من اصول هذا العلم
مع وجوب تقدمه على الاصلين الاخيرين ولما كان احد الاصلين المذكورين هو المجاز لا
الاستعارة وكان المبني على التشبيه هو الاستعارة دون المجاز مطلقا صدر الكلام بذكر المجاز
وعقبه بانه اراد به الاستعارة فالتقريب قوله من حيث انها مجاز نعم وهي الاستعارة وقوله
من فروع التشبيه خبر انها وقوله لا تتحقق بالفاء فيه خبر ثان او بيان للخبر الاول وقوله
تستدعي بيانا خبر ثان للمجاز وقوله من حيث تعليل لتستدعي تقدم على معلله وانت خبير
بان ما قرره يستدعي تقدم التشبيه على الاستعارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كما لا يخفى
الفصل بين انواع المجاز واما افراده اصلا ثالثا فلانه عده اصلا الاصل الواجب ان
يجعل مقدمة خارجة من مقاصد هذا الفن وتوضيح ما قيل من ان دلالة التشبيهات من
حيث هي تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية واعتذر عن ذلك بانه وان كان في الحقيقة
مقدمة خارجة لكثرة مباحثه وانتشاره وعموم فوائده واحكامه وتشعب فروعه كما اشار اليه
بقوله من فروع وفوائد تضعف في المطالب البيانية كما سيشير اليه فلا اقل من ان نجعل مقدمة
فلا فرق انجزه اصلا فيها لا حقيقيا ولا تذهب عليك ان هذا التكلف بارد
اراد المص تزويجه بالمبالغة في العبارة حيث قال هنا فلا بد من ان نافع اصلا ثالثا
مع انه قال في الاصلين الحقيقيين فلا علينا ان نتخذهما اصلين والصواب في هذا
المقام ما حققه بعض من يختار وهو ان اللفظ بتوسط الوضع انما يفيد المعنى الموضوع
له او ما له علاقة به بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم
باللازم فاللفظ ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان يكون
هناك علاقة المشابهة او غيرها فعلى الاول ان كان بعد قرينة مانعة عن ارادة المعنى
الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان معه تلك
القرينة المانعة كان مجازا مرسلا وان لم يكن كان كناية فاصول علم البيان
اربعة فاذا قسمت الاستعارة الى المجاز المرسل كان الاصل في مطلق المجاز صارت
ثلاثة وتطرد من هذا ان التشبيه اصل حقيقي من اصول هذا الفن الا ترى ان
له مراتب متفاوتة في الوضوح وان فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى
كما يشهد له قوله فهو الذي لو احررت فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البيانية
وما يقال من ان المقصود الاصلي في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس
بشيء فانك اذا قلت وجه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان

الملازمة

ذلك

تابعه

ليضا

لكنه

التشبيه

ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن اذ لوقع هذا الفن لانا في ادلة المفهوم الوضعي
ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا حسب منه لكاستعارة ايضا ما يستحق التقديم قطعا
قال الاصل الاول قد ذكر انفا ان كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه اصل
من علم البيان وتصحيح ذلك ان نقول هنا الاصل الاول من علم البيان هو التشبيه
او نقول البحث من الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لكنه لما جعل مقاصد الفصل
اصولا ثلاثة جعل يقاعبادة سوى المقدمة اصولا ثلاثة بمنزلة الفصول الابواب في
الكتب اطلاقا لاسم المدلول على الدال على عكس ما سبق في الفنون الاربعة في قوله
الخ فلذا قال الاصل الاول من علم البيان اي من فصله في الكلام في التشبيه قوله
ويشترك اكا عطف على طرفين ونوقش بان النصب صنعه لاشتراكا ما خوذ اخ قوله وافتراق
قوله او بالعكس اي او ان تكون الاول بعكس ما ذكره سواء اشتركا في الصفة واختلفا
في الحقيقة اعاني تباينا كالطويلين جسم وخط او في بعضها كطويلين انسان وفرس والتعرض
على ذكر الثالث لانه ابعد من الاول في ان بعد اختلافا في الحقيقة وليس فيما ذكره على
سبيل التمثيل دعوى حصر حتى ينتقض بالاشتراك في بعض الذاتيات والاختلاف
في الحقيقة وقوله صفة تميز وظاهرا لا بدل منه او نصب بتقدير اعني وكذا الكلام في حقيقة
الثاني قوله والا اي وان لم يكن من الطرفين اشتراك من وجه وافتراق من اخر
لم يصح التشبيه لان غير ما يدل على عدم صحته حيث وسوان ارتفاع الاختلاف الخ ثم
انه قدم في البيان التنبيه ببطلان عدم الافتراق فرعا على بطلان عدم الاشتراك
لان الاشتراك داخل في مفهوم التشبيه فبطلان عدمه اظهر من بطلان عدم الافتراق
الذي هو لازم للتشبيه خارج عن مفهومه وحاصل ما قرره ان ارتفاع الاختلاف
من الطرفين من جميع الوجوه في التعيين الذي هو وصف الشيء بمشاركته
المشبه به في امر لان الشيء الواحد لا يتصف بنفسه اي بمشاركته في امر ضرورة
ان التشارك في امر انما يتعقل الا بين شيئين متغايرين يغايران ذلك الامر ايضا
وان ارتفاع الاشتراك فيهما ينبغي ان يكون التشبيه طلبا لوصف الشيء بالمشاركة
حيث لا مجال لوصفه بها اصلا فيكون باطلا ايضا قوله وان التشبيه عطف
على فاعل لا يخفى اعني قوله ان التشبيه ممتنع وكذا او ان حاله عطف عليه ايضا
وقوله هذا القدر المجمل لا يحوج جملة متوزرة لقوله لا يخفى فترتيبها الذي بني عليه قوله
انما المحوج الخ والمعنى ان هذا القدر المجمل وان استغنى من دقيق النظر وكفاه الوضوح
تنبيه على بعض ما احتاج منه الى توضيح كما ذكر لكن تفصيل وجه ما عدا الافتراق
محوج الى الانظار الدقيقة وهو ان ذلك المفهوم طرفا التشبيه وما عطف عليه و
انما قال او غير ما بدل او بعدا اشتهار على ان بعد التشبيه يجب غرابته كما ان تقدمه
بحسب ابتنائه وشهرته وجعل النظر في كل واحد من المطالب الاربعة نوعا

على حد رعاية حسن البيان وجودة التعليم **قال** النوع الاول النظر في طرفي التشبيه
قدم هذا النظر على الانظار الثلاثة الباقية لان المشبه والمشبه به هما العمدة في التشبيه قال
ووجه الشبه يكون اما اشتركا فيهما والغرض منه يعود اليهما وحال التشبيه صفة لا يتوقف
عليهما وحصرها في اقسام اربعة الاول ان يكونا مستندين الى الحس اي مدركين
باحدى الحواس الخمس الظاهرة المشهورة واورد له امثلة بعدد الحواس وقوله
كالخد عند التشبيه بالورد ان له به كالخد والورد عند تشبيه الاول بالثاني و
قس على هذا سائر الامثلة والاطيط صوت الغبيط والنزاع جمع فرج بالتشديد
قوله بالعنبر اي برائحة العنبر وكالريق اي وكطعم الريق عند التشبيه بطعم الخمر و
كالجلد اي وكلين الجلد لنا عم عند التشبيه بلين الحرير فقد تسامح في العبارة المراد
وجاز ان قال بني الكلام على ما عرف من الكناية من قولهم تتمت العنبر
وذقت ريقه والخمر ولمست جلده والحرير فقد عدت هذه الاجسام محسوسة بالشم
والذوق واللمس مع ان المحسوس بها ما قام بها من الكيفيات قوله واما مستند الى
الخيال هو المعدوم الذي يركبه المتخيل من المحسوسات المادية من الحس الظاهر
الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا بنفسه الا ان كل واحد من الامور التي ركب
هو منها محسوس كاعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فانها ليست محسوسة
بهذه الهيئة بل بموادها واما المشتق فهو مبصر حقيقة فليس الكاف في قوله كالشقيق
داخلا على الممثل به وانما ذكره اشارة الى البيت لذي السيان والقرن تخفيف القاف
والراء جبل مشهد بعوان والملذوذ المشتهى وهو من لذ تشيع والعصفه والذات
الخالية في قرن الخيالات تراخيها عما يدرك هو ولجادته باحد الحواس الظاهرة و
انما اورد وكلمها كلانه لما ذكر المحتج وكان المستند الى الخيال فربما نشك ان نطقه ان
يورد له السامع ان حاله ما ذا اصل يعتد به اسه اوله وقد تهانك فيما سبق على
مثله غير مرة الثاني ان يكونا مستندين الى العقل اي مدركين به واورد له مثالا لا
واحدا الثالث ان يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا واورد له امثلة
ثلاثة اشعارا بكثرة تشبيه المعقولات الخفية بالمحسوسات الظاهرة الرابع عكسه
واقتصر فيه على مثال واحد منها على قلته نظرا الى اصله قوله اما الوهميات اي الوهمي
ما لم يحس به ولا بمادته وصفه بكونه محضا اعلاما بانه صورة تخترعها الوهم من عنده
نفسه بالاستقلال المتخيلة من غير ان تركبها من المحسوسات كانياب الاغوال فان المنية
حيث كانت لهلكه لما انفرد منه نقاع وضرار شبهت في ذلك بالسبع فاخترع
لها الوهم صورة تكون الة لها في هذا الاهلاك تشبيها بالسنان والعقد احتج في
الوهمي بما لم يدرك هو ولا مادته بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها
لقد فيه به كل من العقلي المحض وعن الوجدان وتنبه ايضا على ان اليس له

المستند الى الخيال

سواء كان هذا بالتعدد او لم يكن تعدد لم يكن هذا الاشتراك والحدوث يطلان التشبيه الذي

بالوجدانيات المعاني الجزئية المدركة بالوهم كما انه ليس المراد بالخيالات الصور المرتسمة في الخيال
ولما الحق الوجدانيات والوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة بالعقليات فسر العقلي بما لا يكون
هو ولا مادته مدركا بالحس الظاهر فيقابل خ الحسي الغير ... تعدم وتعليقهما ان المركبات
باسرها فبطل انحصار الطرفين في تلك الاقسام الاربعة قوله فاعرف اي فاعرف كون
الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات كما عرفت كون الخياليات طرفا اي فرق
الحسيات والغاية في ذلك تعليل لا تبيان تسهيل والضبط على المتعاطي للمرام

قال النوع الثاني وجه الشبه قدمه على النظر في الغرض لان وجه الشبه داخل
في مفهوم التشبيه كالطرفين دون الغرض فناسب قبل الشروع في تقسيمه الى تقديم
ما معه فياد هي ان وجه الشبه يحتمل تفاوتا كثيرا او يجعل هذه المقدمة ان وجه الشبه
اما حقيقة لطرفيه سواء كان تمامها او بعضها واما صفة لهما والصفة اما حسية اي
مستندة الى الحواس الظاهرة واما عقلية هي ما عدا الحسية والعقلية اما حقيقية اي
موجودة في الخارج واما اعتبارية لا وجود لها فيه والحقيقية اما ملتئمة من اجزاء مختلفة
واما بسيطة ليست كذلك والصفة انضمامها وجها او واحدا او اكثر ولنرجع الى التفصيل
منقول قوله لما الحصر التشبيه جار مجرى الشرط وجوابه ما يستغرقه وحقق الحصر بمعنى تردد
فلذلك قال من ان يكون الاشتراك بالحقيقة ومن ان يكون الاشتراك بالصفة يترك
لفظ في الى الطرفين وادعى انحصار التشبيه في الاشتراك بالحقيقة والاشتراك بالصفة
بناء على ان المراد بالحقيقة ههنا معنى الذاتي مطلقا اعني ما لا يكون خارجا تقابل الصفة
قطعا ولذلك مثل بجسمين ابيض واسود على الاطلاق مع ان الجسمية بعض من
تمام حقائق الاجسام والاشتراك في الحقيقة المذكورة في صدر الاصل الاول اراد
به الاشتراك في تمامها فلذلك مثل هناك بالانسان والفرس المختلفين في الحقيقة
ولفظ مثل نصب على انه حال من فاعل ان يكون اي مثل اشتراك جسمين في الجسمية
وافتراقهما في البياض والسواد قوله وكذا مثل انف ومرسن لما كان في اشتراكهما
في حقيقة واحدة نوع خفاء فصله وبين ان حقيقتهما هي العضو المخصوص الذي
هو طريق الشم وان افترقا بوصفين اعتباريين هما الاختصاص بالمرسونات
اي الحيوانات التي يجعل الرسن في انوفها وصرح بلفظ الاتصاف تنبيها على
ان الاختصاصين خارجان عن حقيقتهما المذكورة لا يقال قد علم ما ذكر في
فصل المجاز المرسل انه لا يبعد ان الانف والشفة والرجل مطلقة تتناول الانسان
وغيره وان المرسن والجحفلة ... اي مختصة بغيره من الدواب فالصواب ان يقال
وانما يفترقان بالاختصاص بالمرسونات وعدمه لانا نقول ما ذكره هناك من الاطلاق
انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره هنا من الاختصاص بالانسان انما هو بحسب
عرف الاستعمال الطاري على اصل الوضع فلا منافاة ... في تمثيله للافتراق العجيبة

جوهر وعرض لا يشتركان في شيء من الذاتيات اعني الجسم والخط تأييد لما ذكرناه من ان المراد
بالحقيقة ههنا معنى الذاتي مطلقا قوله والوصف ابتداء تقسيم الوصف مع تأخره في الذكر
لكونه اوفر اقساما واكثر دورا على وجه الشبه وفي هذا الكلام حذف تقديره وعين
الحصر الوصف فحذف ودل عليه ما ذكره بعد الوصف اعني قوله حين انحصر وكذا الكلام في
منزله والعقلي ايضا لما انحصر الى ولما انحصر العقلي فيما شرطان معطوفان على الشرط الاول
اعني قوله لما انحصر التشبيه وجواب لكل واحد اعني قوله فهو كل ما ذكر فلا اخلال في
عبارته اصلا قوله كالكيفيات الجسمانية اراد بها الاوصاف الجسمية لا المصطلح عليها في
ما هو من مقولة الكيف ولذلك عد فيها ما ليست من تلك المقولة قطعا كالمقادير والحركات
ولفظ مثل يجوز رفعه على انه بدل من الكيفيات وقيل منصوب على الحال منها وذكر لفظ
الاتصاف تصريح بانها اوصاف وتقرير ان المثل به لا يجب ان يكون عين ما اضيف
اليه مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضواء وكانه جعلها داخلة في الالوان
كما زعمه بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب تبعيتها في
الابصار من المبصرات بالذات والشكل هيئة توقف للمقدار من حيث انه محاط
بحد واحد او اكثر والمقدار ما ينقسم اما في جهة ويسمى خطا او في جهتين ويسمى سطحا او
في ثلاث ويسمى جسما والاجزاء لا يعرض لها الشكل دون الاول فان طرف الخط
اعني النقط لا يتصور احاطتها به قوله وما يتصل بها اي بالمذكورات من الحسن والقبح
التابعين للخلقة المركبة من اللون والشكل وغير ذلك كالاستقامة والاعوجاج والتحدب و
... العارضة للمقادير وكالسرعة والبطء والتوسط العارضة للحركات قوله
من الاصوات الضعيفة وصف الاصوات بعوارض متقابلة اشعارا بانها حقيقة
واحدة تختلف بامور خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع في الطعوم وفي الروائح
اشارة الى ان كلا منهما حقائق متنوعة واكتفى عن تعداد انواعها بالشهرة عند
الجمهور وقدم في الملموسات الكيفيات الاربع المسماة باوائل الملموسات اعني الحرارة
والبرودة المسماتين بالفاعلتين واليبوسة والرطوبة المسماتين بالمنفعلتين واتبعها
لفظ مع قوله ومن الخفة والثقل لمكان الاختلاف لو قد تعسر ان يليه ما افقه الفاعل
والمنفعل ... كما في ... فيه لا تستقيم بحث كما هو في الحجر ... في هواء
... كما ملموسين بلا ريبة وقد تعسر ان ... الدافعين فسمع الاشباه
في ملموسيتهما وارادها بالمنضاف الى الملموسات المذكورة مثل اللطافة والكثافة و
اللزوجة والهشاشة قوله من ان يكون مستندا الى العقل يريد به ان لا يكون
الوصف مستندا الى الحس كما عرفته فيكون انحصار الوصف في الحسي والعقلي ظاهرا قوله
والعقلي يعني ان مطلق الوصف ينقسم الى الحسي والعقلي كذلك الوصف العقلي ينقسم
الى حقيقي ان موجود في الخارج واعتباري لا وجود له فيه ولفظ مثل بالجر بدل من

كما

الكيفيات والمعرفة ادراك متعلق بالمفرد والعلم ادراك متعلق بالنسبة التامة الخبرية والكرم
ايثار الغير بالخير والسخاء افادة ما ينبغي لا لعوض والغيرة ما تقبل عليه الانسان من الاوصاف
والخلق ملكة تصدر بها عنه افعال بسهولة ولما كان اكثر الاوصاف لاعتبارية نسبية لان النسب
والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا تفسيريا
من العطف التفسيري والامور النسبية امثلة اربعة فان كون الشيء مطلق الوجود واوسط العدم
عند النفس وكونه مطلوعا له او بعيدا عن الطبع امور نسبية لا وجود لها فيما وصف بها ثم مثل
للاعتباري الذي ليس نسبيا بقوله او بشيء تصوري وهمي محض وهو عطف على قوله لكونه مطلوب
الوجود وذكر مثل اتصاف الشيء بكل ما يتوهم ما تخيل فيها من البياض والاشراق
والاتصاف بالبدهة وكل ما يتوهم ما تخيل فيها من السواد والاظلام ثم بهذا التمثيل ظهر ان
العقلي في وجه الشبه مساو للوهمي كما ساوى ان الطرفين على ما قرره من العلوم عنده كما
هذه جملة ابتدائية لسنا لو وضعها للعطف لان ما تقدم جزء كلام اعني الشرط وهو حكم كيف يعطف
عليه كلام تام بل هي حال فقيل حين قوله والعقلي مما اخص ورد وما ان تكون حالا اي نقول له
لما اخص التشبيه وما عطف عليه اي لما اخص المشبه في الحقيقة والوصف واخص الوصف
مطلقا في الحسي والعقل واخص الوصف العقلي في الحقيقي والاعتباري والحال ان من المعلوم
عندك ان الحقائق تنقسم الى البسائط وذوات الاجزاء المختلفة وان الصفات ايضا كذلك
وكان الانسب بسياق كلامه ان نقول والحقائق حين انحصرت من كذا وكذا الا انه
تجنب الانسان في العبارة وقوله وذوات اجزاء مختلفة يدل على انه لم يرد بالبسائط
ما لا جزء له اصلا بل ما ليس له اجزاء متخالفة الماهية سواء لم يكن له جزء اصلا او كان له اجزاء
متفقة الحقيقة وما يلائم قوله ما ذكر ان تحقق الانحصارات السابقة في نفس الامر
لا يستلزم ان يعلمه المخاطب فقال وجه الشبه للتفاوت لا يستلزم لذكر ما ذكر فقد ذكر
قوله فنقول شروع في التقسيم بعد التنبيه على احتمال التفاوت والانقسام قوله وجه
التشبيه اما ان يكون امرا واحدا لم يرد بكونه واحدا ان لا يكون له جزء اصلا بل انه
كونه بحيث يعد في متعارف اللغة امرا واحدا سواء كان حقيقة لا جزء لها كمفهوم الجوهر مثلا
او لها جزء لكن اعتبر اجزاؤها منضما بعضها الى بعض ووضع بازاء مجموعها لفظ مفرد فانها بهذا
الاعتبار تعد امرا واحدا كمفهوم الجسم والحيوان والانسان او كان وصفا واحدا على
احد هذين الوجهين قوله اما حقيقة ملتئمة اي هيئة للطرفين ملتئمة مبنية من كثرة
اعتبار المتكلم انضمام بعضها الى بعض وصيرورتها الى مجموع حتى تصير تلك الكثرة بالاتحاد كشيء
واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى
هيئة واحدة واما هنا التمام التشبيه على ما ذكرنا لانه لو اشبه زيد بعمرو في الانسانية
مثلا كان وجه الشبه امرا واحدا الا في حكم الواحد كما لو اشبه الخد بالورد في الحمرة عد
وجه الشبه وصفا واحدا مع تركبه من جنسه وفصله والكلام انه ان لا يكون الحقيقة بسيطة

او ذات اجزاء مختلفة ويكون رجع الوصف واحدا او اكثر على ما ذكر ولا انه فصلنا
جهاتي معنى الوحدة والالتئام من الكثرة وجه تقدير تناظر اول التقسيم باولا للتقديم هذا
وانحصار وجه الشبه في هذه الاقسام الثلاثة ظاهر لانه اما واحد او كثير والكثير اما ان يقصد
اشتراك الطرفين في مجموعه من حيث هو كل واحد او يقصد اشتراكهما في كل واحد وقد
قسم القسم الاول منها الى ستة اقسام لان الواحد اما حسي وطرفاه حسيان قطعا واما عقلي
وطرفاه اربعة اقسام والقسم الثاني الى قسمين لان ما في حكم الواحد اما حسي واما عقلي والقسم
الثالث الى ثلاثة اقسام لان المتعدد اما كله حسي او كله عقلي واما بعضه عقلي فالاقسام التي
ذكرها عشرة قال اما الاول فوجود الامتناع ادراك الحس من غير المحسوس جهة اي
معنى بجعل وجه الشبه سواء كان حقيقة او صفة وهذا الحكم بديهي فان ما لا يحس بنفسه
لا يحس شيء فيه واما العقل فانه يدرك من المعقولات والمحسوسات معا فمعقول نوع وجه
الشبه العقلي نعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة فيما سبق اعني كونهما حسيين او
عقليين او كون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس وهذا اعني قوله على ان هذا المعنى
التشبيه بالوجه العقلي اعم اي اعم وجودا وشمولا من التشبيه بالوجه الحسي قوله بالوجه صلة
للتشبيه بل هي للملابسة والظرفان في موضع الحال والعامل فيهما اعم اي التشبيه كائنا
بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي قوله فانما يتعقل يتصل لوجه الشبه الحسي ما يحس باحدى
الحواس الخمس الظاهرة والمعنى كالحمرة لو اشبه الخد بالورد فيها وكذا الكلام في سائر الامثلة
والهمس هو الصوت الخفي وهمس الاقدام اخفى ما يكون من صوت القدم والكلم بالخفا
ما يقابله لجهر يكون مسموعا شيئا في قوله على زعم القوم ان الدو لعين لشربها دفع لما يقال
من ان طعم الخمر مكروه في قوله هاهنا نكتة الكنية من اللطيفة المنوط بالفكر الموضع في الطلب
من نكت الارض نكتا اذا اثر فيها نحو قضيب في التحقيق رجع الشيء الى الحقيقة بحيث لا شبهة
شبهة قوله يأبى ان يكون غير عقلي اي يأبى ان يكون حسيا كما ذكر من ان وجه الشبه
لا بد ان يكون امرا كليا مشتركا بين طرفيه فلا يكون مدركا الا بالعقل لان الادراك
بالحس مشروط بكون المدرك جزئيا ماديا حاضرا اعني بالضرورة قوله وذلك انه
متى كان حسيا اورد وتحقيقه على طريقة البرهان ان الخلف لو فرض كون وجه الشبه حسيا ثبت
انه على ذلك التقدير يجب ان يكون عقليا لا حسيا فيظهر الخلف قوله وقد عرفت ان
الكلام سبق من ان شبه الشيء لا يكون الا وصفا له مشاركة المشبه به فلا يجب ان يكون
موجودا في الطرفين قوله وكل موجود اي كل موجود محسوس لان الكلام فيه
ولقوله لامتناع حصول المحسوس المعين فيه تعين اي تشخص يمتاز به عن جميع ما عداه
ويصير بحيث يمنع فرض اشتراكه ومثل هذا المتعين الموجود في شيء سواء كان هذا
المتعين جوهرا او عرضا يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا في شيء آخر فحكم ضرورة
العقل فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا وحكم التسمية على هذا

الاسماع اي ان شئت ان تنبه عليه بنوع فقيا فيه بالقياس اي عكس وانت خبير بان الاعتراض
على التنبيهات مما لا يجدي نفعا فلا احتياج لما قال من ان الحال كون الحجة المعتقد موجودة
معدومة معاني حد ذاتها وليس هذا الا زمانا ما ذكره وانما الذي يلزم منه ان يكون الحجة
المنتصبة موجودة في محل بعد ومنه عن آخر ولا اتحاد فيه قوله وهكذا في اخواتها اي اخوات
الحجة كالسواد في الشبه شيء يخالفه الغراب وكالعاص في شدة ثوب بالقلع الى غير
ذلك قوله بل يكون مثله متعلق بقوله فيمتنع ان يكون هو نفسه موجودا مع المشبه به
اي بل يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبه موجودا مع المشبه به فلا بد ان يجردها
المثلان عن التعين حتى تحصل امرا واحدا كلي مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه بها
ولا شيء من الكليات بمحسوس فوجه الشبه الذي فرضناه حسيا لم يكن حسيا بل عقليا
هذا خلف وان حمل قوله وكل موجود فله تعين على الاطلاق كان الحكم بدون كل اي بان
كل موجود له تعين مانع عن فرض اشتراكه فيما جد المشتغل بالاسماع لوجود الكلي الطبيعي
في الخارج وما لا عليه ان وجه الشبه يجب ان لا يكون موجودا خارجيا وكل ذلك مما لا
به اليه في تحقيق ما هو بصدده قوله ويمتنع ان يقال بالتعلق بطلان هذا القول حتى يجعله
منعا واجا بالقادح في قوله ولا اذا اشتهرا بترتبه على ما سبق اي اذا تحقق الليس الحاصل
وجه الشبه المحسوس في طرفيه الا المثلين نحن نقول مراد القوم بوجه الشبه الحسي هو
المثلين في الطرفين وهذا الكلام الكل جدا لانه ان اريد به ان وجه الشبه هو المثلان
المحسوسان الحاصلان في الطرفين فقد تبين بطلانه بما مر من ان وجه الشبه شيء واحد
مشترك والمثلين ليسا كذلك وان اريد ان وجه الشبه حصولها فليس حصول المجموع من حيث
او المحسوس منهما بل ذلك فليس حصول المثلين معا ولا حصول احدهما معينا مشتركا بل
المشترك حصول احدهما لا بعينه وهذا ايضا امر كلي قطعا فيكون عقليا لا حسيا وكان
ان يعرض هنا بما ذكر عن غيرهم ان المراد بكون وجه الشبه محسوسا او معقولا كون
افراده كذلك وبجاب عنه بانه تسامح واعتراف بان التحقيق في وجه الشبه هو انه عقلي
له حسب قوله فان المثلين متشابهان ولكن لان المثلين مما المشاركة في فرد واحد
اعادته متشابهين فيه المثلين الحاصلين في الطرفين وكلية قطعا فان كانا عقليا
اي ادار احداكليا مشتركا بين المثلين المحسوسين كان الرجوع في وجه الشبه الذي جعلنا
حسيا هو العقل في المآل اي المرجع لانه كان عقليا لا حسيا لان ذلك الامر الواحد الكلي
سواء كان مشتركا بين الطرفين في الحقيقة دون المثلين وان كان حاصلا
يكون مع المثلين الا ان مثلا ان افراد محسوسات ايضا نقلنا الكلام اليها فلزم ان لا
الحس في الامور الموجودة المحسوسة واما الانتهاء الى امر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه
في الحقيقة بين الكل وتمام التحقيق موقعه علوم اخرى بينها ان الحس مطلقا سواء
كانت الامور المتماثلة متميزة او غير متميزة ومجتمعة في الوجود او متعاقبة سواء

كان التشبيه من جانب العقل او المعقول قوله والفعل كوجود الشيء عطف على قوله والنفي
كالجد وقد وقف قال الكاف هنالك وقد تمثل لكل واحد من اقسامه الاربعة بحسب طريقه
مثالين وتنبيه باول الامثلة على ان تشبيه الوجود بالعدم في قوله وجود كالعدم تشبيه
ضمني لا كما زعم الشيخ عبد القاهر من ان المقصود به نفي وجود كما في قولك هو ليس
بشيء هو معدوم فلا يقعد من التشبيه الا انه لطاؤه وركبه بالعلم الملكة التي يتوصل
بها الى ادراك تفاصيل المعلومات فانها ذاتية وطريق الى ذلك الادراك على وجه
المبادئ في الجملة كما ان الحيوة طريق الى العمل وجه الشرطية واذا فسر العلم بنفس
الادراك لم يكن كونه جهة ادراك معنى واشار بقوله مطلق الاهتداء بذلك الى انما
ذكر من ان الاصحاب بالنجوم الا ان الاهتداء باحدهما الى الطريق الشرعي وبالآخر
الى الطريق الحسي لكنهما مشاركان في مطلق الاهتداء المشترك بين الاهتداءين
والقسطاس يستعمل لوزن المقدار وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان
والعدل شبيه بمعنى الايمان فلا كل صرح به والمراد بالسنن الطرائق المسلوكة في الدين
لا احداث الرسول عليه السلام حتى تكون محسوسة واذا شبه المحسوس بالمعقول فقد لاح
ان المعقول ينزل منزلة المحسوس المشاهد وصار امرا مشاهدا فيصح لذلك تشبيه
المحسوس به فيبطل ما قيل من انه لا يجوز لاستلزام جعل الاصل فرعا وبالعكس قوله في
اكثر هذه الامثلة اي امثلة وجه الشبه الواحد وقوله في بعض وجوهها اما بدل من قوله
في اكثرها ومتعلق بقوله وجه تسامح وذلك لثبوت نوع من التركيب في الجواد من العالم
وفي كونهما جهتي ادراك وفي تحصيلها بين الزيادة والنقصان وفي تعلقهما بالنفس وفي
عدم الخفاء وكذا فيما سبق في الحسي من طيب الرائحة ولذة الطعم ولين اللمس شائبة
تركيب بخلاف المجموع والخفاء والجزاءة والاهتداء فانها واحدة حقيقة لكونها عدولها
لا الفاظها مفردة وتقدم معنى منها واما تلك الامثلة فانها عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد
فيها شيء منها الى هيئة منتزعة من معان عدة بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه نبه بقوله
او حكما بجاهه ثمه على ان ليس ما سيأتي في طرفي التشبيه من تعدد الموجود ما عرف
ذلك قال والمشبه الحسي قد سبق ان ما هو في حكم الواحد اما حسيه للطرفين
ملتئمة من كثرة واما اوصاف لها تقصد من مجموعها الى هيئة فلذلك ذكرها هنا اقسامه بوجه
آخر وهو انه اما ان يكون مستند الى الحس اولى العقل وابتداء في تفصيل الحسي بما
يكون او صافا فانه عندي قصد من مجموعها الى هيئة واحدة ثم عقبه بما يكون حقيقة ملتئمة
وقال الكاف في قوله سقط انار هاء قد غيرت والمنقوذ باسم فاعل من نورت الشجرة
تفتح نورها اي زهرها وانوار بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض الحاصلة متلاصقة
من صفاتها المذكورة في البياض والاستدارة وهو المقادير وتقاربها كانه على
شكل مخصوصة شكمانها لا متضامة تلاصقة ولا متفرقة متباعدة من تلك الكيفية المخصوصة

فاشبهها الاستفهامية مثلا صفة ولا مفترقة شيا على شي بتلك الكيفية المخصوصة اي معقد المحصور
للجموع في الطول والعرض وانما قال في الراي لان كواكب الثريا كبار المقادير بيا
انفسها والتاء في الشاة للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس تطلق على الذكر والانثى
وتوقف بالصفة فيقال شاة جبلى وشاة جبلية على ما ليس قولهم حمامة ذكر وحمامة انثى والاد
هنا الذكر والابتر المقطوع الذنب والغضا شجرة معروفة المذكر هنا وجه الشبه المحمود
مما ذكر من صفات المشبه به فكانه قال لقد شبه عمار كذا في الهيئة الحاصلة من كون ابتر
شقوق الشفة نائبا على راسه تبحر نا غضا وارتقاه بالكاشل الرتعش لذا في كنه بعود
المراة الهيئة الحاصلة المقصودة وانما قال مع الاشراق دون والاشراق تحريكا باعتبار
الهيئة الا فيما عدا لذا بدل كل تكلمة مجة وقوع قوله من الصفدا لا مع ما في حيز ما كانا القول الله
الخ موقعها موقعه واو ان شبههما عطفها وانشعارا بان تشبيه الشمس بكل واحد من
المراة والبوتقة مثال لما نحن فيه على حدة ولو اعاد ذكر الشمس لعطف بالواو وهكذا وكا
بشمس اذ شبهها بالبوتقة والمراة في المبادرة في العمل يقال راوح بين رجليه لو قام
تارة على احدهما وتارة على الاخرى كان المتحرك هنالك يتناوب من الانبساط و
الانقباض قوله وذلك اي وقولنا ان التشبيه في تلك الهيئة لان البوتقة الخ
وقوله تلك الحركة العجيبة بصورة متحرك وقوله كانه مثال لتلك الحركة العجيبة والنفوذ
اللين والتلالؤ ثم شرع الاستثناء ثم بدا له راي يندم ونظر لراي اخر يقال بدا له
اي يندم وفاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام والواو في قوله والبوتقة
في ضمن ذلك اي ضمن حركة الذهب تلك الحركة العجيبة من الانبساط والانقباض المختار
ويوقد به خبر لقوله الان البوتقة وعامل في اذا اجيبت وناصب لقوله الشمس اكمل
قوله فان الشمس تعليل لمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمراة والبوتقة مما ذكر من
الهيئتين الحاصلتين فيهما الان الشمس بوقته لتمثيل الهيئتين ايضا نظير ذلك من افقه
النظر اليها قوله وكون الشبه هنا شروع في مسائل تحتمي ما يكون حقيقة ملتبسة فان
المشبه والمشبه به فيما ذكر ههنا هيئتان مخصوصتان حاصلتان من امور على مخصوص
وجه الشبه فيهما هو الهيئة المشتركة التي هي حقيقة تبينك الهيئتين واقتصر ذكرها الجنس
المشترك التي هي وجه الشبه هنا على لفظ الوجه الدال عليها اجمالا لان الطرفين
المذكورين يدلان على تفصيلها قوله وكون وجه الشبه عطف على قوله لسقط النار
نظرا الى ان معناه كون وجه الشبه في سقط النار قوله كان مثار النقع النقع الغبار
والمثار المرفوع من ثار الغبار ارتفع واثار غيره واسيافنا متعلق بمثار على انه مفعول
معه ويجوز ان يكون عطفا عليه وتهاوى كواكبه اي تساقطت والباء عشرين الكواكب
النسا فقط كان المشابهة تتم قوله فليس لنزلو تعليل لمعنى الكلام اي وجه الشبه هنا
مركب لانه ليس بتلو انتا وتشبيه النقع بالليل في السواد وتشبيه السيوف بالكواكب

في الساقط على التوقف بل يوالى تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الاسود والسيوف البيض المتلاطمة
فيه اي النقع بالهيئة الاخرى الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه فوجه الشبه
هو الهيئة التي هي مشتركة بينهما وحقيقة لما هي من امور متعددة ويكابته على انه لم يرد تشبيهها
فيتوقفان موقوفا تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على وجه ينبي عن
اعتبار الانضمام دون الافتراق والاستبدلوخي يكون عنها ان يقال ليل وكواكب
فلذلك كان الاولى ان يجعل واسيافنا معمولا مع لئلا يبنى عن اعتبار الانضمام ايضا
والمشكل ان تشبيه الهيئة الكبرى من النقع المرفوع فوق الرؤوس من السيوف المتحركة في
جوانب منه وكانت مختلفة متفرقة ومضطربة متصلة بهيئة الليل والكواكب المتساقطة
فيه على اتجاه شتى وجهي متفاوتة فيه من البهجة والمروعة فالتبس في تشبيه المفرد بين
بالمفردين وان كان صحيحا ايضا قوله لوامعا حال والعامل فيها معنى كان والملائه
من تلالا اي لمع والمواد من السماء وجهها والملفية صفة للسماء والمنظرة المتجددة التي تعد
طرفا اي جديد او قوله دون شئ متعلق بقوله مشتق علي ما ظل اي شق
على بساط ازرق لا على شئ اخر مناسب لله دره في الحسن والقيمة وانما قال
لان الاصطواب ما نشاء من نشرها على بساط لا يناسبها كما لا يخفى قوله والثريا
قدام جملة اسمية وقعت حالا والعامل فيها معنى كان وفي شرح المرضي اي مجال عليها
المرضي حال من المشتري في قدامه الراجع الى المشتري والمراد برقيه في المنظر بان يكون ما
مثلا في النصف الشرقي فيكون المريخ اقرب الى المشرق فقد ارتجت هيئة لتعرف
قال القواس تكميل البيت شقة شمع من كلام المولدين والاصل فيها الفتح وانما كان من
البيتين انه لا يصح تشبيه المريخ بالمتعرف وان صح تشبيه المشتري بالشمعة المبرهم قال في
هنا في اعتبار الهيئة وفي التوقف كما يائع في التشبيه الساقعين بل قصر على ان قال
قالوا ايضا شبه الهيئة وقوله شرح التشبيه حال من المتعرف ومعنى من قدامه في مكان
قريب قوله ومن امثال ما ذكر من الابيات يعني الابيات المذكورة بعد قوله وكون وجه
الشبه لا جميع الابيات فان قوله والشمس من مشرقها قد بدت الخ ليس في ذكر هذه
الابيات وانما فيه تشبيه المركب بالمركب لما صرح به منها ان كل واحد من المشبه
والمشبه به فيها هيئة مركبة من متعدد كما ان وجه الشبه فيها ايضا مركب والمذكور قبل
هذه الابيات سبيل تشبيه المفرد بالمفرد لان كل واحد من طرفي التشبيه فيه مفرد وان
كان بعض تلك المفردات مقيدا او بعضها غير مقيد ووجه الشبه في الكل مركب كما
مفصل هناك ثم ان سقط النار وعين الديك مفردان والاضافة لتعيين المراد والثريا
مفرد بلا شبهة والعنقود مفرد مقيد بتخصيص نوره والنعمان الخيلي بتعيين للورد ولا نعيد
لو ان تكون في يد الاشل قيد للمراة وان ما ذكر مع الحجارة والبوتقة قيدا ان لها
وقد يظن انهما تركيبان متعدد التشبيه لهما من تشبيه المفرد بالمركب فيكون هذا قسما ثالثا

البهجة

كما ان عكسه قسم رابع من الاقسام الاربعة الحاصلة من اعتبار التركيب والافراد في طرفي
التشبيه واعلم ان التركيب في الطرفين او احدهما يستلزم تركيب وجه الشبه بلا عكس
كلي قوله وهذا اي تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب فيه تفصيل احتياج الى سلامة
الطبع من الآفات وصفاء القريحة عن الكدورات لانه لا حاكم في تمييز احدهما عن
الآخر سوى ما ذكر من السلامة والصفاء فاذا التبس المفيد بالمركب
فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه او المشبه به وكان ما عداه تبعا
ورتبة له في الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا واذا التبس المركب بالمتعدد
اي تشبيه الاجزاء فان لم يصح التشبيه في بعض الاجزاء كما في قوله كما ابرق المريح على كل
تعين التركيب وان لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة كما في قوله كان قلوب
الطير تعين المتعدد وان صح الحمل على كل منهما مع رجحان التركيب كما في قوله كان
مثار النقع وكان اجرام النجوم قوله ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله كان قلوب
الطير رطبا ويابسا يصف عقابا بكثرة اصطيادها الطيور والقائها قلوبها لدى وكرها
لا يقال انها لا تاكل قلب الطائر فشبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب و
اليابس العتيق منها بالحشف اي ارداء التمر وانما اورد هذا البيت ليكون
مثالا يحتذي به في التمييز من التركيب والمتعدد اذ لا شبهة على ذي شكة انه ليس لاعتبار
الاجتماع فيه هيئة يعتد بها ويقصد تشبيهها انما الفضيلة في هذا البيت من حيث اختصار
اللفظ وحسن الترتيب قوله واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على اما ان يكون
مستندا الى الحس وسواء كان من نوع ما يكون في حكم الواحد ومثل له بثلاثة
امثلة الاول منها ما هو من قوله مع اعمالهم كسراب بقيعة والثاني من قوله عليه
السلام اياكم وخضراء الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء في منبت السوء
والثالث من قول من قال في جماعة متناسبين في خصال الكمال هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى اين طرفاها فقيل هو قول من وصف بني المهلب للحجاج وقيل هو قول
الانمارية فاطمة بنت الخرشب في بنيها حين سئلت ايهم افضل واشار بلفظة مع
في المثال الاول وبلفظ التفصيل في المثال الثاني الى اعتبار التركيب في وجه الشبه وا
استغنى عنهما في المثال الثالث لظهور التركيب فيه لقوله المتنعم لذكر لا يدرك ...
في اتصال المفرغة ما يمنع عليه النظر من الاول والمقطع من الظهور اوقعه في الطمع والمجر
ما يعلو من الباطن بالحجر والكويس من قوله اوقعه في الاياس وتشبيه السوء
مواطئ الطرف او اضافته كاضافة جار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة وخضراء
الدمن ما ينبت على المزابل والدمنة اثار الدار واضافة الثمار من اضافة الصفة
الى المفعول من قولهم افرغت الشيء كذا قوله اوالجماعة بالرفع عطفا على الحسناء ولما كررنيه
ههنا عبارة وكما اذا اشبهت اختار العطف باو تنبيها على ان كلا منهما مثال على حدة

عن الآخر الا ان حسن منظر الحسناء والخضراء المحسوس فطعا كيف وقع عقليا لا انا نقول لما كان
تشوق النجم عقليا كان المجموع المركب منه ومن حسن المنظر عقليا فان المركب من الحسي لا بد ان
يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف المركب العقلي اذ لا يجب ان يكون كل جزء منه عقليا و
لهذا الحكم ما سوى حكم الواحد في هذين النوعين اعني الحسي والعقلي واعتبار تركيب
وجه الشبه في المثال الثالث من حيث انه اعتبر فيه تناسب الاجزاء مع امتناع اظهار
تفاوت فيما بينها وكما وصف كلا من طرفي التشبيه في هذا المثال بما يدل على وجه الشبه
لم يحتج الى التصريح به وقد يتوهم ان مثال الحسناء من تشبيه المركب بالمركب والحق انه
تشبيه مفرد مقيد بآخر مثله قال واما القسم الثالث فهو ان يكون تلك الامور جميع
الامور الى ثبتت من قوله ان لا يكون وجه الشبه امرا واحدا ولا منزلا منزلة الواحد
ولما كان كل واحد من تلك الامور قد اعتبر مشتركا من الطرفين على حدة اعتبر كونه
حسيا او عقليا فصارت الاقسام ثلاثة بلا شبهة فلا فرق ما يسوى في حكم الواحد فانه
ينحصر في قسمين كما عرفت والسناء بالمد العلو والارتفاع لانه ولم يرد ذكر في الجواب
فقيل انه بعينه وقيل ليس له الا المطاعم وحسن الطلعة فهو وتناصر الشان و
علو الرتبة عقليان قوله واعلم انه قد ينتزع منه تشبيه من اصحاب علم البيان اي فيما
من ارباب البلاغة التشبيه التابعين في موارد الكلام ومصادره الاربابي البلاغة
السليقية ان يكلفوا التصريح بوجه الشبه كما يناعة الوجه الذي هو ملتبسين بل
قد يذكرون على سبيل التسامح والتوسع مكان وجه الشبه ما يكون مستتبعا له
مستلزما اياه على طريقة ايراد الملزوم وارادة اللازم فانه مجاز مستفيض واما ما
لا يكون وجه التشبيه في المثال لان التشبيه المذكور وجه الشبه في نحو المثالين والرابع
المذكور وجه التشبيه في الحقيقة والثاني قوله فلا بد من التشبيه عليه اي على ما ذكر
كان وجه التشبيه كما في هذه الامثلة قوله لو ارجعه وحال لا تشبيه لو ارجعه وجه ما
فيه الا انه عبر عن فصاحتها بالسلامة عما يخل بالفصاحة قوله ولا تكلف عطف
تفسيري لقوله لا تنقل اي ولا تتعب اللسان بتنافر حروفها كما في الجعفر والمستشزر
ولا بتكرارها كما في قوله وليس قرب قبر حرب قبر وقوله شاد مشيد شلو على شلشل
قوله ولا تكون غريبة اي ولا تكون بحيث يحتاج في معرفة معناها الى التنقير
عن الكتب المبسوطة كقوله تكاكاتم اي اجتمعتم والملخ اي اكلم وجعجعت اي قرت او
الى التخريج بعد فهو النظر كقوله وفرسنا مسرجا قوله مستكرهة لكونها غير مالوفة صعبة
كاشفة لفرسة وحشية منها ولا له على ان الكراهة في السمع وافلة تحت الغرابة
المفسرة بالوحشية فيها معانيها غير التعقيد اللفظي والمعنوي يصح بالنصب عطفا على
انه جواب النفي مشتبهة اي تنقبض عطف عليه وضمير عنها للالفاظ كما ان ضمير عليها
للمعاني وقوله كالعكس مقول لقوله معلومة الاجزاء اي المقدمات اما فرعكا

والاستدلال لا يقينية التأليف بان تكون تاليفها مما يفيد اليقين كالقياس لا مما يفيد
الظن كالاستقراء والتمثيل قطعية الاستلزام بان تكون مشتملة على شرائط الانتاج
قوله فقد كررت متعلق بقوله في الالفاظ وقوله في الحجة هو تفصيل لما قوله
في ان وجه الشبه في المثال اي في الحقيقة التي نقل اليها الطعام هناك اي فيما ذكرت
تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجة شيء غيرها اي غير الحلاوة وما عطف عليها وذلك اي
وذلك الغير لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء
والنسيم ولازم الظهور في تشبيه الحجة بالشمس افادة النفس من اضافة المصدر الى المفعول
الاول نشاطا هو المفعول الثاني والفاعل المتروك هو كل واحد من السلاسة
والرقة وقوله فشان النفس عن ان يحصول لها لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة
في الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات يلذ كونه على صيغة المبني للفاعل مع رفع طعمه
هو الرواية لكن المشهور هو المتعدي يقال لذذت الطعام بالكسر الخ وجه
لا بد ان يفيد ان يعيد الالف الذي ساغ و تجذ بسلاستها والنسيم الذي يخلل
برقته قوله ولازم الظهور عطف على لازم الحلاوة والتمييز في كونهما وكلاهما للتميز
والبصر وفيهما الشبهة والظلمة لا يقال مطلق الظهور معنى مشترك بين الشمس و
الحجة فقط فلا حاجة الى جعله من قبيل التسامح لانا نقول هو وان كان مشتركا
بينهما لكن لم يقصد تشبيه الحجة بالشمس ظهورها في نفسها بل قصد ظهور المطـ
بها كظهور المحسوسات بالشمس وهذا معنى ازالة الحجاب التي هي لازمه وتابعه
لظهورها في حد ذاتها غاية الظهور قوله كالذي نحن فيه فان ازالة الحجاب
اعتباري اي لا تحقق له في ذات الحجة ولا في ذات الشمس وكذا كون الطعم بحيث
ينشرح منه الصدر ويستفيد منه النفس نشاطا وكونه بحيث يميل الطبع اليه ويحب
وروده عليه من الاعتبارات التي لا تحقق لها في انفسها قالوا ولعل التزام تخصيص
التسامح بالاعتباري سواء كان تحقيقيا او اعتباريا اذ لا دليل على ... بموجود ...
قوله واقول يشبه ان يكون تهكم اي ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه
التشبيه وهو انهم لم يحصروه في العقل كما تقتضيه حقيقة ... كونه اما حسيا
مشتركا على ما سبق التنبيه عليه بل تسمحوا في حسيه وعقلي من شيء ... اي من قبيل
تسامحهم بذكر مستتبع وجه الشبه مكانه وذلك انهم جعلوا هناك وجه الشبه بين الخد و
الورد الحمرة المحسوسة وهي جزء مستتبعه ... وجه الشبه هناك الحقيقة
اي الحمرة الكلية المشتركة التي هي معقولة قطعا كما جعلوا ههنا وجه الشبه بين الالفاظ
والعسل الحلاوة المستتبعة المستلزمة لما هو وجه الشبه في الحقيقة الا ان التابع هناك
محمول على مستتبعه وليس الا اعتباريا والتابع ههنا غير محمول على متبوعه والا
اعتباري وانما قال يشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فتنبه والكلام

على ما هو المتعارف من الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة
بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول قد جارينا هم نحن ايضا
... ذلك اي في ترك التحقيق حيث تسمحنا وجعلنا الشبه الواحد وما هو في حكم
الواحد الى حسي وعقلي والمتعدد الى عقلي وحسي اما كله او بعضه قوله واعلم هذا
وان كان معلوما مما سبق من ان التشبيه لفظي ليس الا وصفا مشتركا بينه ...
في ... ارادوا ان ينبه عليها على انه قد يشبه ... في بعض المواضع فيجعل وجه الشبه
... ما ليس في الحقيقة مشتركا بين طرفيه قوله فاذا صار اي حال التشبيه ...
... كما ذكرنا فان مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد بالاهمال اعم من ان يكون
حسيا او عقليا مشترك بين الملح والنحو كما ان مطلق الاهتداء مشترك بين النجوم
والاصحاب رضي الله عنهم قوله يعلم رفع الفاعل ونصب المفعول لعدم استعمال التعقل في النحو
... الكلام على استعمال الوجوه النحوية الظاهرة التي يفهم بها المخاطبون ... المعاني
المقصودة بلا تكلف والكثير منه ان يرتكب استعمال الوجوه النحوية والاقوال الضعيفة
التي تخل بفهم ما قصد بالكلام واما كثير قواعد النحو ... مما لا يجب ... لان
الكلام في الاستعمال لا في معرفة القواعد النحوية قوله ليس تماما لتمثيل الا ان ... الملح
... ان لا يصح فيها تطبيق المثال فضلا عن كون وجه الشبه غير شامل للطرفين
واعلم ان الطرفين اعني قولهم في الكلام وفي الطعام حالان عاملهما معنى المشابهة
المستفادة من الكاف اي النحو كائنا في الكلام ومستعملا اشتبابه الملح كائنا في الطعام
قال النوع الثالث النوع الغرض من التشبيه قدمه على النظر في احوال
التشبيه لان الغرض اهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر
كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذلك كان
عوده الى الاغلب والاكثر لكنه قد يعقب الغرض في التشبيه فيعود الغرض منه الى
المشبه به وحيث كان هذا معلوما كالمشهور بالاول اشار بلفظ ثم الى تراخي رتبته
عنه وليس المشترك ان يكون في قوله فاما ان يكون لسان حاله راجعا الى الغرض
كما سادر الى الوهم من سياق كلامه لان الغرض هو نفس بيان حاله لا انه لبيان
حاله وكذا الكلام في اخواته بل هو من احوال المشبه كما يدل عليه قوله فتتبعه
المشبه لبيان امكانه ولانه يذهب عليك ان قوله فالوان عام يشكل سؤال عن
لونها المعروف كونه سوادا وخضرة او صفرة فقوله كلون هذا محمول على ظاهره
تشبيه اللون باللون لا تشبيه العمامة بالعمامة في اللون والغرض بيان حال
اللون المشبه اي كونه احد الالوان المخصوصة ليتعين ماهيته قوله لبيان مقدار
حاله يعني ان حاله معلومة فاريد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة او
الكثرة الى غير ذلك وفي قوله كلكل الغراب في سوادها مسامحة لظاهر كالغراب

دل على ذلك بقوله سوى ... سواد حيث جعل المشبه ذات الشيء وجعل السواد وجه
الشبه الا انه الخ لفظ الكل ... ولو انكشف مقدار سواد المشبه فى المثال قوله
بيان امكانه وجوده اى بيان امكان وجود المشبه امكانا ظاهرا الاستغلاق به
شانه الامتناع اصلا قوله الى حد يتوهم اى يتوهم ذلك احد افراد ذلك الواحد
عن جنس البشر مثلا الى نوع آخر حسن شرفه على البشر الفضيلة وانه راجع الى ما دل
عليه معنى الكلام اى والحال ان وصول ذلك الواحد فى الفضيلة والكمال
الى حد يتوهم انه خرج عن جنسه شبه الممتنع شبابه ظاهرا فى كونه مستبعدا غاية
الاستبعاد ثابت فى ذلك التفضيل الذي زعمته تدعيه ولا كالممتنع يتشبثوا ذلك الاولى التشبيه
بشيء محقق ازالة الاستبعاد واظهار الامكانه بحيث لا تكوم جوكل تحاسبه فابلا حاله
كحال المسك اى حال ذلك الواحد وهو وصوله الى حد يتوهم انه خارج بل انه خارج عنها
كحال المسك وهو وصوله الى حد او جبل خروجه كما هو المشهور فقد انكشف بهذا
التشبيه امكان وجود المشبه الذي هو حال ذلك الواحد انكشافا فائقا بالمشبه قوله
لتقوية شأنه اى شان المشبه كعدم تحصيل الشيء فائدة فى المثال المذكور زيادة
تقرير له اى لشأنه عند السامع وفى قوله انك لتسعى هذا لمن يرحم على الماء تشبيها
والمراد السعى كرضى قوله ما لى بعد تمثيله هذا ابن النور بالنار لا يخفى فان تصوير
المعقول بصورة المحسوس يتقرر شأنه فى ذهن السامع تقريرا كاملا خصوصا لها
اخص ذلك المحسوس فتجد شاهدا فكانك لا تسمع هذا اجعلت السامع شاهدا
لكون سعيه غير مشتمل على فائدة قوله لا ابرازه اى ابراز المشبه الى السامع باذكاه
حاشا كل ذلك مثل الترغيب والترهيب والتعظيم والاهانة والتشويق وحسن
الاعتقاد وضيع ومانياسبها قوله استطرافا تزيينه اى تزيين الوجه وهو تعليل
لا لازاحة اولتشويهه بعد تعليله بازاحة والمجرور هو الذي اجابه ابجزاء لى و
والسوء العذاب والمونة بكسر الدال وفتح الباء ... وذلك والظاهر ان يقال فى صوفيه
شوهالانه تركيب وصفى لا اضافى كانه بجعل شوه انفعل تفضيل من العيوب
على الشذوذ كاسعى واسود من الالوان اى قوله فانت اعظمهم بربال الطباخ
وموله لانت اسود فى عينى من الظلم ... تعليل للاظهار اوتشبيهه على
قياس ابتغاء قوله نقلا له اى للتحريم فيه حرمة فى صحة الوقوع الى امتناعه
عادة حيث صورته بصورة البحر المذكور الممنوع عادة لا عقلا لامكان ذوبان المسك
مع كثرته جدا حتى يتقدر المستطرف اى يتقدا او الكرفا جديدا قوله وجاء اذ يعنى عن
النقل بين صحة الوقوع المعتاد الى الامتناع العادى قوله كالذى يحنى فيه بريد
البحر المذكور فاذا احضر المشبه به فى الذهن استطرف هو لذلك استطرف
المشبه ايضا لاقترانه باقترانا دائر وبروز فى صورته وهذا الاستطراف الرابع

هل

الى المشبه هو المتنوع على التشبيه وهو الغرض منه دون استطراف المشبه به نفسه وما ذكر
من تشبيه الفحم بالبحر استطراف المشبه من وجهين قوله واما مع حضور المشبه عطف اما
نفسه الاول وضمير فيه للذهن اى مع حضور المشبه فى الذهن فى اوان الحديث وقوله
مثل حضور معدد لغدر مع المعنى اى واما ان يكون نادر الحضور فى الذهن مع حضور
المشبه فيه نادرة مثل نوع حضور النار والكبريت مع حديث البنفسج قوله ولازوردية
بكسر الزاء هو النظام الثابت فى نسخ الزوراء والاولى البنفسج نبت الى الخ الموصوف لكونه على
لونه تزهو اى تتكبر من رعاية زهرها الكبرة والتبختر وقرائن انفث شقائق النعمان والاقاح
بينها قامت البنفسج قوله فاذا احضر اى اتصال النار باطراف الكبريت احضارا مع الشيء اللام
اوباينهما استطراف المشبه لمشاهدة عناق اى معانقة بين صورتين متباعدتين فى الغاية
وفى بعض النسخ احضارا مع المشبه اى التشبيه وهو لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة
المذكورة يتم التقريب مع الاننانقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه سوق للشيء كان
المعتقد به هينا استطرافه قال الشيخ عبد القاهر استطراف تشبيه البنفسج باوائل نار
الكبريت دهاء فيه ان الشاء والآتى تشبها لنبات غض طرى يرق ورق وزهرته
من لهب نار مستول عليه اليبس ومنعه الطباع وموضوع الجبلة على ان الشيء لو
كان من مكان لم يعهد لم يكن كانت صبابة النفوس به اكثر والشغف به اجدر قوله
الا للعين ما يحن فيه يعنى الاستطراف الناشي من كون المشبه نادر الحضور فى الذهن
مع حضور المشبه وتمام بيت المطلع قوله من بعد ما شمل البلى ابلادها اى عرف هذا
الرجل دارا او دلة ديار الاحبة من بعد توهم او متوهما لا ستيقنا لاندراسها وتحول
البلى ابلادها اى سواضعها جمع بلد فاعنيا والديار اى اجرها على رعاية الحروف
الى بعد تنرحت اى تسوق الطبيعة ولداعتق فى صورة غية قلت قدرقوا لى
عدتى فى تعضيده فاعنيا اى ان شى عسى عدتى ان يقول ويرد ويتشبه به هذا الكبت
الذى ذكره الشيخ ابرز ان زرق الاعتق والحال ان هذا ما اعرابى جلف جاف اى غليظ
الطبع بعيد عن ادراك المناسبات الرقيقة فكيف يهتدى الى معنى ان يكون شبها
به لما ذكره الويس نظير له نظير بعيد ان تشبيه بكلا كل زحجه ... اى ما يفيد حصوله
مع حضور ذلك المشبه واجاب عنه بانه جاء باقرب صفة من العبد هو موف ...
السجاب ارجحه جمعه اى ... واما الغرض العائد الى المشبه به فجعل رجع الوصف
العائد الى المشبه به اى ايهام كونه اتم من المشبه فى وجه الشبه لان هذا الايهام هو
الكثير الشائع فيه وغيره نادر كما سيشير اليه وعن الصباح او لطف ... ساحته اى قوله
حين يمتدح ولا ازعل بكمال المدح لى كرم وعرقته حق الملاح فى مدحه ابدا حيث
تلقاه بالبشر والطلاقة قوله وكان النجوم من دجاها جمع دجية وهى الظلمة والضمير
لليلة او للنجوم والظان تقال سنن لاح بين ابتداع اى من اهاب بدع الاثان

يكون ملابا للظهر بين الدجى

الشاعر وقلب … تشبيها على كثرة السنن وقلة البدع والبيت من شعر ابي كرب
كما دل عليه ذكر الفطرس في الاوس قوله حين زال شرط جوابه مقدم وشبهه ههنا
واراد بالهدى اصول الدين وبالشريعة فروعه وقصد بالسنن بالذكر لان الكلام
وقع فيها بهم بقوله وكأنها سوعلم وان حمل الهدى على معنى الاهتداء كان شبها بالشي
في النور والسعفا ه قوله يجعل صاحبها اي يجعلها صاحبها والعقبة المسلوك المزالق
تتوقى من العثر يعني السقوط على الوجه وهو منصوب على انه جواب التمني تعالى
تردى في البئر اي سقط فيها والمهواة موضع التوقي اي السقوط والضلال تقابل الهدى
يحتمل ان يعني العقايد الباطلة او يعني المعتزل والبدعة تقابل السنة وقد طوى
ذكر ما تقابل الشريعة اعني الطريقة الباطلة والظلال الظلمة ثم ترد كقوله سقيك السبخ
في الموصوف يعني النجوم ومن تلك البدع في الاظلام فوق الدياجي اي خلاص الليل
جمع دجاة ان البيت من التشبيه المفرق بل المراد ان تقبيل لحق على الحسن في هذا الكلام
راجع الى تعقيل الاجزاء يعني الاجزاء قوله صرحت بالسواد اي على سبيل التوشيح الليل
المشهور وان الاسود اعرف اشهر بالسواد من الظلام ان الاعرفية والاشهرية
باعتبار الاتية ليكون مثالا لايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه وكل ان يجعل
يعني كونه اتم في وجه الشبه من كونه اقوى منه بحيث ساوى الفضاء كونه اعرف
واشهر فلا يحتاج الى تاويل تشبيه انتشار الظلام بسواد الثوب لا ذكر من ادعاء كونه
اعرف واشهر ثم عطف على سواد الثوب قوله ومن لم تعشق الى اخر الابيات فان القول
بكسر الزاي وهو الآكل الاول … يدعى نساء قلب … العشق ولا يكن ان
الطلب للعاشق لوصف بسعة السواد لانه … اشاعر قلب العاشق
… سوم الثوب … انه انضام الى السواد من الظلام قوله كان انتقاصه البدر
اي استتاره في الصحاح … وانتصاره اي الصعود والنجاء بالمد الخلاص والاساء
… والاخبار الانكشاف يقال جهرت … عن ذراعي اي كشفت ولا يخفى ان
انتقاص البدر من حيث انه انتقال من حالة غير ملائمة الى حالة ملائمة وكذلك النجاء من
الاستتار لوجه الشبه … بينهما اذ كل منهما انتقال مخصوص والانتقاص … على
الحس وانما يكون اعرف واشهر بنفسه … كل منهما من الانتقال المذكور
فاذا قلب التشبيه كان ايهام اعرفية النجاء في نفسه … من ذلك الانتقال ظاهرا
واما ايهام كونه اتم مما فيه من ذلك الانتقال اعني وجه الشبه فلا … الا كان الانتقاص
اتم في نفس الامر من النجاء في ذلك الانتقال … الا اتم … ذلك المعنى الاعم قوله
فتية … اي صورة الانتقاص المذكور … النجاء قوله وبدر كان الليل
ابيض … لما كان لمعان الكواكب … في الليالي المظلمة اقوى … الظلام كانه … عليها
ما ابصر … … بالتحقيق … الشعر … الناس عليها

جعلوا

سبيل

سبيل الاستعارة شبهها بالابل … الضيقة للواسعة تخيل ان شاعرا ان اخلاق الكرام
… سعة وجعلها اصلا في السعة تشبيها بالارض الواسعة قوله من الامثلة لما كان عود
الوصف من المشبه الى المشبه به غير … يستبعد اعقبها بامثلة الابيات بامثلة من الآيات
والايماء الى كون الايات من هذا القبيل بان كرر … لفظ من الامثلة وحكم على الامثلة
بكونها مصبوبة في هذا القالب قوله لان الكلام في الربوا لا في حلة البيع فالتماثل
ان يقال انما الربوا مثل البيع كما قال ان البيع مثل الربوا … معقول … واما
زعموا كون الربوا … واوقعه في … الزيادة التي هي المقصود … من المبالغة
… دون البيع قوله لزيد التوبيخ … تعالى … فيه راجع الى … يخلق كمن
لا يخلق واما كان التوبيخ فيه ازيد لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق احرى واتم في استحقاق
الالوهية والعبادة قوله لكون … نظامه ايا … فالضمير راجع الى
من لا يخلق كمن يخلق اي هذا الكلام التام … الذين عبدوا الاوثان ولا
ان المقصود في هذا المقام الزامهم لان الكلام يقتضي المقام نظامه وقوله تشبيها
بالله ان شبهوا الاصنام به في استحقاق العبادة … الالوهية بالحق واما غير الاصنام
من لا يخلق … من يخلق وانما لانهم عبدوها كعبادة المعبود ان يكون من اولي
العلم قوله وعندي ان الذي تقتضيه البلاغة القرآنية … ان يكون ذلك لان لفظ
من يكون … على حقيقته ويكون انكار تشبيه الاصنام بالله تعالى على ابلغ وجه
واكده فانه اذا … تشبيها بالعالم القادر من الخلق … فكيف … شيئا … الاث
العاري عن الصفات به تعالى عن ذلك علوا كبيرا ليكون الانكار … اشد والتوبيخ اكثر
وينتقل الى ذكر … ايضا ولا يخفى … في اصل التشبيه …
… توضيحا لكون الانكار … الى ما ذكره … الله … الموجه
وكله عن … بقوله … على … معنى الكشف ويكون عطف على ان يكون و
يعني بقوله … التوبيخ … يتعلق بقبيه في اعتبار افلا
تذكرون على افلا يعقلون … كون تشبيها … الانكار … واذا كان شبه …
العالم القادر … وهو لا يذكرون قوله
مصبوب … قوله وعلما … الا مسلوب لانه على … زيد اسد
مع فعل … عن التشبيه اعني … جعل هواه مثل … اي …
لون … ما يدعو اليه … كما يعبد الرجل الهه وهذا القالب …
الى عود الوصف الى المشبه به اعني ايهام كونه اتم في وجه الشبه …
… المفعول الثاني الذي … المشبه به … بالمفعول
الاول … حيث دل على انهم جعلوا الهوى اتم واقوى فيما هو وجه
الشبه اعني الطاعة والانقياد … الانكار … والتوبيخ اشد ولفظ … على

انه جاء به لا او وقد يتوهم ان لا تشبيه في هذه الآية لانه ليس المعنى انهم شبهوا اهواءهم بآلهة
وسوع القائل المعنى انهم جعلوا اهواءهم آلهة اي معبودا تعبدونه فحق الآية ان يكون مفعولا
ثانيا لكنه جعل مفعولا اول على طريقة القلب من اجراء الكلام بلا تشبيه منها فقوله
في هذا الباب اشارة الى مطلق القلب المذكور في ضمن التشبيهات المقلوبة السابقة
وليس بشيء لان لفظ آلهة ان قصد به مفهومه اعني مفهوم معبود ولم يصح ان يجعل مفعولا
اول لحكموا عليه بالهوى اصلا وان قصد به الذات كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب
ان يكون المشبه به ما هو فرد باعتبار كونه خصوصية ذاته نوع بل يكفي هناك مطلق
معبود الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قوليا بل يكفينا كونه فعليا فانه تشبيه ضمني
قوله مهما ذكر تابعي ايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه من المشبه قوله لان
المشبه به اراده بحسب الكل بزوه شمل المستوفى فيه في بعض النسخ واخص به اي بجهة
التشبيه على الاول يدل الوجه ولم يذكرها هنا مع ان الحال لو به من بيان المقدار وقد ذكرها
فيما ومنها بيان ايضا وقوله اراد تعليل لقوله تشبيه بسلحة واعتبر الزيادة
في الاستقباح دون الاستحسان لان الوجه المجدور مستقبح في نفسه فاريد ان
يعلل اليه مزيد استقباح السلحة بخلاف الوجه المحمود فان الخطابة تقبل عمل الاستحسان
وقوله لا امتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع تعزز الشيء عما ساواه في التقدير
مخصوص بما اذا اريد بالتشبيه التقرير يجب ان يكون قوله لا امتناع لوصف المجهول
بالمجهول متناولا لما عدا التقرير مما ذكره والاظهر ان ساواه ... مع ملاحظة
في سلك الذكر معاوضة اعرف ذلك ... انه انما الواعي كون المشبه به اخص بوجه
الشبه واقوى حالا معه فيما اذا قصد بالتشبيه التقرير الى جميع ما ذكره في برد
عليه انه ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يجب في بيان المقدار كون المشبه به على
حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا زائدا ولا انقص ... ايضا انه ... الاعرف ... في جميع
ما ذكره وفيما عدا التقرير منه وقد صرح فيما بيان بان الاعرفية معتبرة في بيان الحال
والمقدار وكذا في بيان الامكان وفي التزيين والتشويه وان لم يصرح باعتبار
هاتي التقدير لكنه ظاهر من اشتراط الاتم هناك فان قلت ما وجه اقتضاء التزيين
والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه الشبه مع ان كون المشبه مستحسنا او مستقبحا
كاف هناك قلت وجهه ان يقال ليس وجه الشبه من الوجه الاسود ونحوه
الظلي مطلق السواد والا فلا تزيين بل السواد الخصوص اللطيف الذي من شانه
ان يميل الطبع اليه ولا شك ان تعلق الطبع بهذا الاعرف اشهر وكذا ليس وجه الشبه
من الوجه المجدور والسلحة المنقورة مطلق الهيئة المذكورة والا فلا تشويه بل لا بد ان
يعتبر فيها خصوصية منفورة فيكون السلحة اعرف بها فلو اراد بعرض الاستطراف
عطف على بعرض التزيين اي لا لا بد ان في بعرض الاستطراف والمعنى لم يصح ايضا ان

بذكر المشبه به لا ابراز الشبه في معرض الاستطراف قوله نقلا تعليل لقوله شبهه بجمر
ولا امتناع مفعول به لنقلا واللام دعامة ولتستطرف تعليل لنقل الامتناع وقوله
او للوجه الآخر معطوف على لامتناع اي او نقلا للوجه الآخر الذي للاستطراف في
الشبه المذكور على ما تقدم وهو ندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا فكانه قال
او نقلا لندرة الحضور من البحر المذكور الى ذلك الفحم لتستطرف وانما الاستطراف انما
من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج فلا نقل فيها اصلا الا الصورة
المنتقل الى الواقع ولا الصورة النادر الى الكثير الوقوع فلا نقض له هنا ولما قوله ثم
ذكر فقيل تعليل لنقل الوجه الآخر واقع بازاء الاستطراف فيكون المعنى ان بعد الاحم
الآخر لتستطرف لاستطراف النوادر كان نقل الامتناع لتستطرف لاستطراف المستورات
العادية ورد بانه يلزم ح ان يكون علم صحة الابراز في معرض الاستطراف خاليا
عن التعليل وان لا يقع شيء بازاء قوله لامتناع لوصف المجهول بالمجهول وايضا ليس
بحسب اللفظ في قوله لتستطرف تعبير بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالصواب
عن الاستطراف الذي بانه مثلا وكرر من الاستطراف الخ عند مشاعة وقيل تعليل
لعدم صحة الابراز في معرض الاستطراف والمراد مثلا وكرر من امتناع لوصف المجهول
بالمجهول وتقرر الشيء بما يساويه فالمعنى لم يصح الابراز في معرض الاستطراف لامتناع
بيان استطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى فيه واخص به ويرد
عليه ان الاستطراف غرض من التشبيه كما مر والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به
اعرف به واقوى فيه وايضا الاستطراف المذكور مترتب على ابراز الواقع في صورة الممتنع
او الكثير الوقوع في صورة النادر فيكون مختصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى
فيه ولئن ذهبت الى ان المراد مثلا ذكرناه امتناع لوصف المجهول الخ على ان الفرض
... ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه
وكيف يتصور ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف
اقوى لا يقال جاز ان يكون اندر حضورا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه
الشبه او اقوى فيه لانا نقول من المعلوم ان ليس البحر المذكور اعرف بالهيئة المذكورة
ولا اقوى فيها من الفحم ... فان قلت ... بانا جعلنا الغرض العائد
الى المشبه به ايهام كونه اتم تنبيها على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص
به واقوى حالا معه وهذا ابنا وانما يصح لو اوجب في كل تشبيه ان يكون اقوى في وجه
الشبه بحسب اصله في ... يتوهم من التشبيه المقلوب كون المشبه به فيه اتم وليس الامر
كذلك لا بينا ... عليه قلت ... ايضا ... جواز تسمية الاتم عما ساواه الاعرف
ولا ان يكتفى في ذلك الايهام بكون المشبه به اقوى في غالب الاستعمال والاستعمال
نعم هنا شيء وهو ان مساق كلامه يقتضي كون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اعرف

او اقوى في وجه الشبه لان قولنا وموضع الخطاب داخل في خبر فولا لم يصح الوقع
جوابا لا سقاه كون المشبه به اعرف واخص واقوى وهذا الاقتصار لا يخلف فلا فائدة
تغيرات قوله فلما ذكر واعلم انه جمع فما بعد من التقرير ويزيل الناقص منزلة الكامل
في اقتضاء كون المشبه به اتم في وجه الشبه فلو ذكر معنا ان المبالغة من التشبيه الحاق
الناقص بالكامل لكفاه في ذلك الالزام مع قلة المؤنة بترك الغرض الرابع الاقسام ايضا
ذكرها هنا مع انه بيان تفاصيل احوالها قوله وربما كان اشارة بلفظ ربما الى
قلة هذا الغرض كما اشار الى كثرة الغرض الاول بجعله مرجع الغرض العايد الى المشبه
به كما وقع قوله عند التشبيه بكسر الباء وسموا على التشبيه قوله تشبيه كما اذا قد سبق انه
وجد نظير في كلام البلغاء لانه محمل على الحذف اي تشبيه كما اذا الشبيه فيكون كما اذا
في احد وجهيه منقولا به للثاني المحذوف لكون الاول دالا عليه والتشبيه هو التيسير
والتسهيل يقال سناه لؤ ابن سمع والصاحب هو اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد في
وزارته وتولاها بعده ولقب بالصاحب لكافي توفي سنة خمس وثمانين وثلثمائة قوله
واحد ابعد واحد اي متفاوتين استهوال النفس من الحجر اي سهولة تخرجك من شيء
بل سواء بدت في ذلك قوله لتكون كل واحد تعليل لاختيار الحكم بالتشابه فانك
اذا انفت فيما متشابهان او تشابها كان كل منهما بالنظر الى المعنى شبهها ومشبها به
الى الاخر وقوله تفاديا تعليل لمعنى قوله فالاحسن ترك التشبيه اي ينبغي ان يترك
تجانبا واحترازا من ترجيح احد المتشابهين على الاخر بجعل احدهما بعينه مشبها والاخر
مشبها به مع تساويهما في استحقاق هاتين الصفتين وتركه من هذا الى تكون كل
واحد من الطرفين في باب التشابه قريبا مشبها به من حيث المعنى فان قلت كيف
يقع التشبيه في هذا الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح الخ قلت ذلك الاستلزام
من حيث النظر الى التساوي في وجه الشبه وقد يعرض ههنا ما يرجح جعل احدهما مشبها
لكون الكلام مسوقا لبيان حاله كما اذا الفيت فرسك فعدت بذات غرة كالصبح
او طلع الصبح فقلت بدا كغرة الفرس قوله ويجوز فيه العكس اي من غير ان يقصد بشيء
مغلوبا واذ ذاك اشارة الى وقوع التشبيه في باب التشابه قوله غير جاعل
عليك يعني به ما قرر من ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص واقوى فاذا
قلت لون هذا كلون تلك لم ترد به ما ان حال المشبه او مقداره في جهة كون
المشبه اعرف بل ذلك في الحكم بالتشابه فانه ارسطا ايضا الا انك اوردته …
التشبيه وقوله وكان نظرك ان يقال يعني لو اجعل وجه الشبه هذا الملمح فقط
كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس واما اذا نظر معه الى شكل البياض
والسواد كان الصبح اقوى في ذلك وكذا الحال في الشمس والمراة والدينار فانه اذا
لم تقصر في وجه التشبيه فيهما على ما ذكر بل اعتبر معه نوع الاشراق مثلا كانت الشمس

اقوى

اقوى فيه منها والا فخصوص نوع اللون خصوصية الصفة للشيء قوله الكون وجه التشبيه
قليل لقوله فيحتمل ان يقال لون هذا حر ما اي ثبته ومعنى زيادة اختصاص وجه التشبيه بعد
طرفه ان يكون له مزيد تعلق واسباب الى احدهما كالطرافة بالقياس الى الاخر
قال واعلم ان التشبيه متى كان وجهه فقد شاع اطلاق لفظ التمثيل على مطلق
التشبيه في عبارة الكشاف وغيره الا انه قد تحقق بقسم من التشبيه وهو ما كان وجهه
وصفا غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من عدة امور اي من
عدة امور معتبرة في طرفيه لا من عدة امور تركب هو منها فان المتبادر من انتزاع وجه
الشبه انتزاعه من طرفيه لا انتزاعه من اجزائه التي تركب هو منها فعلى ما ذكرنا يكون
كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه ايضا مركب وتوهم
بعضهم ان المراد انتزاع وجه الشبه من عدة امور هي اجزاؤه ثم انه يكفي في التمثيل تركيب وجه
الشبه او … فقد شبه الثريا بالعنقود وتوهم بعض المكتفين بذلك الى تجويز
افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي يجوز ان يكون فيه التشبيه
الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية فاذا كان الطرفان هناك مفردين كانا
هنا ايضا كذلك مع ان هذا التجويز مناف لما سيأتي من تصريح المفتاح بانحصار
الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين ثم ان قيد كون الوصف غير حقيقي مطلقا ما تفرد
به المص واما الشيخ عبد القاهر فقد اكتفى بان لا يكون الوصف حسيا صرفا حيث قال
التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا فقال انه يسمى التشبيه
والمثال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه
فان قال ضرب لاثم مثلا ومعنى قوله خص باسم التمثيل انه تميز بهذا الاسم عما عداه
من اقسام التشبيه حيث اطلق عليه وجمع … قوله فان تشبيه
المحسود هذا التشبيه مفهوم مقتضيه معنى الكلام وقد اعتبر في كل من طرفيه امور على
ان … جانب المشبه فالمحسود ومقتضيه وتطلبه للقاء ولم يتوصل بها الى التشفي عن
وجع بالحسد وصبره على مضضه وتركه لمقاولته مع علمه بتطلبه ايذاءها واما في جانب
المشبه به فالنار المنقضبة لطبيعتها للالتهاب وعدم امدادها بالحطب واسراع الفناء اليها بسبب
ذلك فالمشبه حالة مخصوصة للمحسود مركبة من امور والمشبه به حالة مخصوصة للنار
مركبة ايضا من امور ولا شك ان الهيئة التي لها اشتراك بين هاتين الحالتين منتزعة
من عدة امور … فان تلك الحالة هي كونهما ممنوعين عما يمدهما فاسرع
اليهما الفناء وضربه للمحسود ولفظ اذا في لفظ العالم … محضة والمصدر هو الدال
… صدى … بالنفث وقوله من تمام بيان ما يتوهم فقد تعرض لوجه الشبه
مع المشبه دون المشبه به لظهوره فيه وقد اشار الى تركب المشبه به في قوله وان
من لا يشبه حيث قال بالعود المستقيم او ان القوس الموثق بادراك … بعد

الذي استوقد نارا اي ذكر المشبه بها في حيث ذكر كون القصة مهذبة لاخلاف الخ
يعني مع كونه اولا على خلاف ذلك والى ترتيب وجه الشبه في التشبيه حيث قال من
تمام المثل اليه الاسم كونه بحيث قال اليه مثلا تاما واستحسن حالة اسمعا كما علم من
جهة كونه على تلك الصفات بعد كونه على خلافها فاستكشف من ههنا ان وجه الشبه في المشبه به
ليعلمون فيه وكالذي اي وكوجه التشبيه الذي في قوله عز من قائل مثلهم اي حال المنافقين
وقصتهم العجيبة الشان المذكورة فيما سبق كمثل الذي اي كحال الجمع او الفوج الذي استوقد
نارا عظيمة اي طلب وقودها وهو سطوعها وارتفاع لهبها فلما اضاءت النار ما حوله
المستوقد من الاماكن والاشياء او اضاءت تلك الاماكن والاشياء بالنار ذهب
الله بنورهم المستوقدين اي اخذ نورهم وامسكه ومضى به معه وما يمسك الله فلا مرسل
له فهذا ابلغ من ان يقال ذهب الله بنورهم وقد العنيذ في استوقد وقوله وجمعه فاسري الى
به وكذا الاسباب القريبة وانقلابها واما في التشبيه قالوا اطلقوا من القوم لهم و
الفتح ... وقولهم في عدل المومنين لنشابهم في خطوطهم بالاسباب القريبة الايمان
باللسان واتباع المومنين في ظاهر احوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله
المومنين على اسرارهم وانتضاحهم من الامنين واتسامهم عندهم بسمة النفاق
قوله وكالذي اي كوجه التشبيه الذي في قوله نوع ايضا اي مواليها مثال لما نحن فيه
كالذي في الاية بعده العطف في قوله او كصيب تنبيه على ان كلا من
القصتين كافية في تحصيل المقصود من التشبيه فبايتهما شبهت حال المنافقين و
قصتهم فقد اصبت وان جمعتهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت والصيب
فيعل من صاب يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا فان اريد به السحاب
فتنكيره وتطبيقه متضمنة ايهما ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب وان
اريد به المطر ففيه ظلمة تكاثفه وانتساج تتابع القطر وظلمة اظلال غمامه مع ظلمة
الليل واما الرعد والبرق فبحيث كانا في اعلاه ومصبه وملتبسين به في الجملة
ايضا يجعلون استيناف كانه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل ومن اطلاق الاصابع
على الانامل مبالغة تخلوا عنها ذكر الانامل من الصواعق متعلق بيجعلون في
معنى ان ذلك الجعل من اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد تنقض معها شقة
من نار لا تمر بشيء الا اهلكته وانتصب حذر الموت على انه مفعول له لجعلهم
واصل النظم او كمثل ذوي صيب لا يشبه في ان ذوي ولو بحسب المعنى واما
بحسب اللفظ فلولا ان الضمائر في يجعلون اصابعهم في اذانهم تطلب ما ترجع اليه
لم يحتج الى تقديره في نظم الكلام واما احتياج الى تقدير مثل فلكون المعطوف عليه وهو
المعطوف عليه اعني كمثل الذي استوقد نارا لانه لو لم يقدر لكان المشبه به في قوله
ذوي الصيب كما هو المعنى لان المشبه به اذا كان مركبا او دخل عليه الكاف كان

بحسب المعنى داخلا على المشبه به من مجموع الكلام لا على المفرد الذي يليه الاداة
الى قوله الخ انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الخ ليس المقصود عنها تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد
آخر يتمحل لتقديره ومن البين فيما ذكرنا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فانه لم يشبه الناس بالديار بل شبه وجودهم في الدنيا
وسرعة زوالهم عنها بحلول اهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وتركها خالية خاوية وقوله
اذ لا يخفى اما تعليل لقوله واصل النظم كمثل ذوي صيب باعتبار اشتماله على تقدير مثل
او تعليل لقوله دخل عليه واداة بقوله ان التشبيه تشبيه حال المنافقين والمعنى لولاه يخفى
ان ليس تشبيه حال المنافقين كالماء وذاتها بل انه او من مثل المستوقدين ومن ذوات
ذوي صيب يعني لو لم يقدر لفظ مثل لزم ان يكون قصة المنافقين داخلة من كونها مشبهة
بقصة المستوقدين وكونها مشبهة بذوات ذوي الصيب وقد عرفت انت بطلان هذا
اللازم قوله انما التشبيه اي التشبيه حال المنافقين ذاتي صفة او بكل واحد
بصفة هولاء بالتزويد على سبيل التشبيه فلا بد من تقدير لفظ مثل ... وهو وصفهم
العجيبة الشان اشارة الى ان لفظ المثل مستعمل من القول السائر الممثل مضربه بمورده
للقصة او الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذا الاستعمال لانهم
لم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا للتسيير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله ونظيره اي
ونظير قوله او كصيب في انه تشبيه واحد من شيئين من حيث ان المشبه به مع ما
الكاف شيء وفي الحقيقة شيء آخر مقدر على صورة المضاف والمضاف اليه وقيع من انصاري
الى الله من جنودي متوجها الى نصرة الله اضافة في انصاري اضافة احد المتشاركين الى الاخر
كانه قيل لانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني
مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله الكلام
الا ان التقدير ههنا مضاف الى نحن انصار نبي الله فتركه ... وفيه تعليل لكونه نظير القول
او كصيب اي هو نظيره لانه نوع من التشبيه كون المومنين انصار الله دائرا
من كون الحواريين وهم اصفياء عيسى عليه السلام وخلفاءه انصار الله كما يشهد
به استقامة المعنى وهو يرد نحن انصار الله ونحو قول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله كما يقتضيه النظم لكن المراد منه التشبيه بالاول رعاية لما يقتضيه سند له
المعنى وانت خبير بان هذا المورد انما يصح ان لو كان لما اقتضاه النظم وجه
صحة في الجملة وليس الامر كذلك ومن ثم قال بعضهم لفظ من عجيبة وانما ...
والتشبيه على طريقة قولك كن في زيد كالاسد هذا التشبيه من زيد ومن الاسد
لا واحد منهما او من زيد وتشبيه شيء بالتشبيه فيهما كما في قوله لولا يخفى ان التشبيه
ليس من مثل المستوقدين الخ وفي على ما قال ان لفظ الحواريين في حيان الكتاب
انما هو من القلم او اريد به المومنون لانهم حواريو محمد عليه السلام كما ورد في حق الزبير

انه ابن عنيٍ وهو ابن من الحتي واوى ذلك الى ان غير لفظ الجوارمين في بعض النسخ
بلفظ المؤمنين وعلى هذا القول لكون ما نحن فيه نظير القول او كصيب في انه
فيه شئ باخره الظرف مع ان المراد تشبيه مقدر على صورة المضاف والمضاف اليه في
ورود التشبيه من شيئين شبه بهما المشبه كانه قوله او كصيب وقوله يستعمل صفة
لمصدر اى وسنده اى ما قال يكون العايد الى الموصوف محذوفا والمعنى يستعمل بوضع
لفظ قال الا انه اختصر فاوقع ما قال فاعلا ليستعمل وتقدم الحجاج تروى بالنصب على
الحكاية وهو مصدر وقع ظرفا بتقدير الزمان اى زمن قدوم الحجاج ويجوز ان يجعل تقدم
اسما للزمان فلا يحتاج الى تقدير الزمان فكان الاولى ان يمثل بما قال عسى يحفظ
خفوق النجم قوله ثم نظير المذكور اى نظير ما ذكر بين الاسمين ولفظ ثم للتراخي في الرتبة
ولعله قال ثم نظيره لتباعد منه نظير او كصيب كما يشهد به قوله ونظيره عنه كل ذي فطنة
ولا شك ان السنين يشارك الاسمين فيما ذكره من حذف المضاف والمضاف اليه
ولا يقدح في ذلك ان المضاف اليه المقدر في الاية الاول والسنين تكون مضافا فانما
ما هو المذكور فيها اى في الاية بخلاف مجرور الكاف في الصيب واما في السنين فانه
الا صبح وضمير البرق فلا فرق في الاية الثانية لاقتحام فيها الى تقدير الا ان مضاف اليه
مجرور الكاف اعني الوقت الذي اضيف اليه قال وصدر البيت الاول الا من
اراى يا زائر برق شريق اى من الاضحية برق شرق اى شرقي سحابة بماء
يعني انا نغص به لكثرته بحيث سال الجار كسر البا ومدوره لي نفخها وهو اسم موضع
بنجد فانيح اى قصد للعقيق وهو موضع يجرى اليه مياه نجد وصدر البيت الثانية
فادرك ابقاء العرادة ظلعها العرادة اسم فرسه وهي في الاصل الجرادة الانثى
والفرس الضعيف الخ الذي لا يقطع عدو تمامه بل يبقى منه شيئا لوقت الحاجة
والظلع الغمزة في المشي لوجع في الرجل اى اصاب ابقاء العرادة وفيه عدوها في
مشيها والحال انه قد جعلت بين جزية بن طارق بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي على ساقه
فرسه جد اخلوا الظليعاء لادركته قوله على ما قدر اى هذا النحو الذي نظيران للمذكور
في حذف المضاف والمضاف اليه كما تبين على الوجه الذي قدره الشيخ الامام ابو علي
الفارسي وقوله من اسال بيان لما قدر وانما اسند التقدير الى الشيخ من لو تيق
بقوله كذا تنوع التقدير في الاول بالحمل على الحمزتين اسناد الاسالة الى البرق
وفي الثاني بجعل اى صابح مجازا عن المسانه القرينة في المقدار من الا صبح في الحاج
في اي تقدير لفظ ذا وكان الشيخ الفارسي لم يلتفت الى ذلك لبعد والسقيا
اسم من سقاه الله الغيث واسقاه اى اسال سقيا سحابه اى سحاب البرق
فحذف المضاف الاول فصار اسال سحابه ثم حذف المضاف الثاني فانقلب الضمير المجرور الذي
مرفوعا مستكنا وكذا لما حذف لفظ ذا ومسافة تدرجا انتصب اصبح على انه

مفعول ثان بجعل ثم انه ازدلف في اثناء بيس بحذف المضافات من الكلام فلعل الوجه
الاستبعاد فقال فهو سايغ الاجازة في الكلام منه قوله تعالى فكان قاب قوسين لانه
حذف ثلث مضافات منه فتاويله اعني مقدار مسافة قربه وحذف مضاف اخر على حذف اعني
مثل وذلك ان ضمير كان يرجع الى جبريل وهو قاب قوسين الا مقدار قوسين بل اصل الكلام
فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين فحذف لفظ مثل من خبر كان وحذف المضافات الثلاثة على التدريج من
اسمها فانقلب الضمير المجرور الراجع الى جبريل مرفوعا مستكنا في كان قوله وان قوله
او كصيب قد يروى بفتح الهمزة عطفا على ان التشبيه فيكون المعنى ولا يخفى ان
قوله او كصيب الخ من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امور توهمت منتزع من
عدة امور وليس بشئ لا يلزم منه اخراج هذا المعطوف في سلك ما جعله علة لكون
اصل النظم على حذف المضاف الذي هو لفظ مثل فالصواب هو الرواية بالكسر عطفا
على قوله واصل النظم او كمثل ذوي صيب الخ فبعد ما حقق اصله شرع في تحقيق
ما هو بصدده من بيان كون وجه الشبه امرا وهميا منتزعا من عدة امور في طرفيه
والتحير في تيههم بذوي الصيب في انهم الخ والمنافقين اولا جميعا والمقام المقطوع
للمنافقين سواء كانوا طغاتهم او اتباعهم المؤمنين بطوعهم ومتاساتهم الاهوال اشتمالهم
بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم وما انطوى عليه ضمائرهم ورفوهم بذلك في مخاوف
هائلة قوله وكذا الذي في قوله عز وعلا سابق كلامه يقتضي ان يقال وكالذى في
قوله عطفا على ما تقدم من نظائره لكنه عدل عنه واورده جملة من مبتدا هو الموصول مع
الصلة وخبره لفظ كذا فوجب ان يعطف على جملة كانه قال ما لو جيء في كل المتشابهات
السابقة كما سناه صاف غير حقيقة وشرع في بيان امور على ذلك الذي في قوله عز وعلا
مثل الذين حملوا التورية ولا يجوز عطفه على قوله وانه كالذي بما نحن بصدده اى تحقيق
تشبيه منتزع من امور لانه من تتمة بيان الاية ان يقدر اعني او كصيب ومعنى حملوا التورية
انهم كلفوا علمها والعمل بما ثم لم يحملوها اى لم يعملوا بها فكانهم لم يحملوها اسفارا اى كتبا
كبارا من كتب العلم فهو يمشي بها ولا يدري منها الا ما يمر بجنبيه وظهره من الكد والتعب
قوله فان وجه التشبيه يحتمل لكون الاية من قبيل التمثيل والرواية في لفظ الاسفار
النصب على انه مفعول الحامل والرواية في بالله متعلق بابلغ على تقدير معنى اجدر
وضمير كونه راجع الى الركن الاقوى من تشبيه وقد سمع من قوله وتركبا من عدة امور في
طرفيه الا انه نقص في العبارة قد تركها سبق الانتزاع من امور متعددة في الطرفين
والتعبير هنا بالتركيب لظهور كونه منتزعا من امور عدة وقوله غير حقيقي صفة للوصف
اما على انه معنى التكلف كالحمار والتشبيه او لان غيره توقف هنا بالاضافة تحقيق الوصف الذي
نحن فيه فما يمنع الحقيقي وجاز ان يكون بدلا منه وقد منع النحاة من لو وصف غير بالاسم
مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك الضافي كلام العرب الا في عبارات

بعض العقلاء كانهم جعلوه بمعنى المغاير والنزوا من باقرع بالقاف والذال المعجمة ويوجد
في بعض النسخ بالقاف والدال المهملة قوله لا لبناسه اي لا لالتباس الذي نحن
بصدده من الوصف غير الحقيقي الى كثير من المواضع بالوصف العقلي الحقيقي لانه ليس
لشيء منهما تحقق حتى نفده يكون للعقلي الحقيقي نوع خفاء في تحققه فيظن انه وهمي وقد
يكون للوهمي نوع ظهور لوضوح الاسباب الباعثة على توهمه فيظن انه عقلي حقيقي فالمنع
من كون الوصف المعنوي في التشبيه المنتزع من عدة امور وهميا في يكون التشبيه
غير تمثيل محتاج غاية الاحتياج الى تامل صادق ممن ذكره حتى يزول الالتباس
في تلك المواضع ولا يعتني ابتداء قوله لا سيما قبله من تاويل ونحوه لعل انه
بعد ما ذكر الفعل التباس الوصف الوهمي بالعقلي الحقيقي كانه قال يتوقف الاعتناء
من هذه الجهة ومن جهات اخر لا سيما جهة الغاية الى تنزيع معونتها فرعا انتزاع الوصف
من عدة معان فاورث ذلك الانتزاع اغلاطا لوجوب … من اكثر ولا يقع
على ذي مسكة انه صرح في هذا المقام بالانتزاع وجه الشبه من معان متعددة ملحوظة
للتشبيه لا اجزاء لوجه الشبه فكيف من ذلك على نسبة مما حققنا ذلك في توقف العقل
من ان الانتزاع وجه الشبه فيه انما هو من امور عدة في طرفيه تعالى ابرقت السماء
صارت ذات برق وقوما نصب بنزع الخافض اي للقوم اغتنمتي اي توقعت تعالى
تقشعت الريح السحاب فانقشع اي صار ذا انقشاع كما يقال كبه فاكب اي صار ذا كب
وتجلت اي انكشفت متفرقا اي متفصلا قوله لوجوب انتزاع وجه الشبه من مجموع
البيت وذلك لان المنتزع من المصراع الاول هو الابتداء المطمع وختم واما الانتهاء
الموئس فمنتزع من المصراع الثاني قوله مثل نشأ اي شاع واشتهر استعماله على سبيل
الاستعارة بمعنى ان تذكر اللفظ الدال على هيئة تركيبية من امور متعددة وتريد هيئة
اخرى مثلها شبهها بها كما سياتي تقريره والا لا تقوله لا غيرانه صار بحيث يستعمل
على سبيل التشبيه اصلا وذلك مثل قولهم للمتردد اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى دون ذلك …
وبالصيف ضيعت اللبن قوله لا تغير اي لا تغير الفاظها عما وردت هي عليه في اصلها
من تذكير او تانيث او افراد او تثنية او جمع الى غير ذلك لان الاستعارة كما ستعرفها
ان تذكر اللفظ الذي هو بازاء المشبه به وتريد المشبه فلو غير لفظ المثل لم يكن
واردا على طريق الاستعارة فاذا اوردت المثل بقوله بالصيف ضيعت اللبن
في المذكر لم تغير كسرة التاء وان غيرتها لم يكن مثلا بل ما هو ... الا عليه وعلى
صاحب الكشاف عدم التغير بان الامثال السائرة لا تكون الا انواعا لا يتغير فيها
من بعض الوجوه محفوظة على تلك الحال به وحفظ الالفاظ عن التغير قال
النوع الرابع الطرف احوال التشبيه من كونه قريبا او غريبا هذا تقسيم على وجه ذكره
مبتذلا او مردود اتقسيما ... ولذلك لم تقل او تقسيما بل تقسيم اول او تقسيما اشعارا

تفصيلا او غير قبيح بكون التشبيه

بس

بالاستقلال تولده والكلام في ذلك اي في بيان احوال التشبيه وههنا اشارة الى التقطيع
في احوال ادات الكلام في بيانها وضميرها للاصول وكله … لا افادة عدم التقطيع
بالاضافة او ما … وصفه وادراك الشيء مجملا مثل ان تدرك الانسان
من حيث انه شيء او انسان بلا تفصيل وادراكه مفصلا مثل ان تدرك الانسان من
حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق قوله ولهذا تقرر في باب الفصل
والوصل وذلك انه تقرر هناك ان الجامع من اجل مطلقا لا سيما النوع الخيالي منه فانه
زائد في تقريره في باب الفصل بابلغ التفصيل وحكايات قوله ومنها ان الانحصار الا
الواحد ايسر هذا الاصل الرابع … الاصل الاول الا ان ذلك في ادراك الامر
الواحد المركب ادراكا من وجهي اجمال وتفصيل وهذا في ادراك الامر الواحد و
المتعدد قوله ايضا من ميل النفس الى العقليات فانها راغبة الى متعلق نحو الفهم
ولا سيما منه قوله وابعد بالحسيات فهم البعض الى ما تخيله الظاهر ويكون من انه
يمنع ادراك النفس الناطقة للجزئيات كالانية المكتنفة بعوارض مشخصة من المواد والمقاد
… المختلفة فاختلج فيما ذكره من ان ميل النفس الى الحسيات اتم من ميلها الى
المعقولات كما هو المشهور الى تاويل فلذلك قال المراد بالحسيات ههنا هو المعقولات
التي تجردها النفس من المحسوسات الخفية فان ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات
الشبيه بالحسيات ازيد من ميلها الى المعقولات الصرفة كمفهوم الممتنع والواجب والممكن
الممتنعة الارتسام فيها ونظيرها البلغ المحسات في سلك ما عداها من المعقولات حيث
صارت بالتجريد كليات … ولا شك ان النفس لفوات زيادة تعلقها بشيء كان ميلها اليه
اتم واكثر وانما زيادة الف النفس بهذه الحسيات ايضا اي مع زيادة تعلقها بها فانما
زاد الفها بالكثرة … الى النفس بسبب كثرة … ولا شبهة في ان زيادة
الالف تقتضي كمال الميل قوله وزيادة ميلها … الخبر لزيادة تعلقها وقوله
وزيادة انما عطف على زيادة تعلقها واما قوله على ما نبهت عليه فاشارة الى ما ذكره
في النكتة التي اوردها في وجه الشبه من انه اذا كان محسوسا كان جزئيا قطعا
واذا جرد وجعل صار كليا كان عقليا فنسبة ادراك الجزئي الى الحس وادراك
الكلي الى العقل تنبيه منه على ان النفس العاقلة لا تدرك الجزئيات المحسوسة
والا كان ادراكها ايضا منسوبا الى العقل فيفهم منه ان عليه ولهذا في الجملة وان
لم يكن مذكورا ههنا كما هذا ما ذهب اليه وبني الكلام عليه لكن التحقيق ان المدرك
للكليات والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات ترتسم في الة تها النفس ذاتها
فنسبة ادراكها الى الالات اعني الحواس كما نسب القطع الى السكين وكيف
لا والحكم بالكلي على الجزئي في مثل قولك زيد انسان وهذا البياض لون يقتضي
حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الحس

لامتناع ادراكه للكلي هو النفس فلا بد ان تكون مدركة للجزئي ايضا قوله واما على ما
زيف هذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس الجزئيات واما على التحقيق
الذي عرفته فهذا الوجه وجيه لان النفس في مبدا الفطرة خالية عن العلوم كلها ثم انها
تستعمل حواسها فتدرك المحسوسات وتتنبه لمشاركات بينها ومباينات فتنتزع منها
علوما كلية ولا شك ان الالف بالاقدم اكمل فيكون الميل اليه اتم قوله فبعد تقرير
معنى الفاء جواب اما وهي في الحقيقة داخلة على خبرها فالمعنى شيء ونفعل ظرف معمول
للظرف المستقر الواقع صفة لشيء اعني المؤول وما تعطف عليه وعن افادة متعلق بمعنى مؤول
لانه اسم مكان من عوله وبالتحرير عطف على المؤول وعن تحقيق متعلق بمعنى البعد
المستفاد من كونه بالمنزل ومتعلق الروية كما ترى كونه على ذلك الوصف
اعني كونه مؤولا وبالمنزل والمقصود بقوله كما ترى ان اتصافه بذلك الوصف
واضح فهو صفة اخرى لشيء تنافي تحجب المعنى عن ذلك الوصف كما ترى واما بالغ
في تزييف هذا القول حتى المبالغة لان المحسوسات التي يتقدم ادراكها على ادراك
المعقولات ليست مدركة للنفس على ما اختاره فلا يتصور ميلها اليها فضلا عن كمال
الميل ثم تكون للحواس المدركة اياها اللذة بها كاملة وميل اليها تام قوله لمحبتها العلم
لمحبتها الادراك ان كل احد يحب الادراك ويميل اليه من غير ان يكون هناك
سبب خارج يدعو اليه وانه لا يرضى احد بان ينسب الى الجهل ولو في اخس
وانه لو عرض عليه ما في وسعه ان يدركه امثل عليه لجاء جحمة كما نشاهده من العوام
بالميل الى كلمات المداعاة وحكايات القصاص ولغو يجمع ما لا يميل اليه [illegible] كالمسائل
الدقيقة من العلوم الجليلة اشياء [illegible] عنها [illegible] واعرض عنها جانبا قوله الحي من
معاني [illegible] حديث [illegible] كما صرح في بعض النسخ وهذا المثل يدل على ان [illegible]
المعاد مكروه كما ان المثل الثاني يدل على ان [illegible] الصوت [illegible]
هذين المثلين معاد [illegible] كراهة المتكرر ولذلك التجدد [illegible] وابلغ [illegible]
ان [illegible] عندها [illegible] شاهده [illegible] قوله ولعمري ان الفرق
بين حكم الالف وهو كونه موجبا للميل على ما قرر في بحث الحيات من ان [illegible] الالف
النفس بما تستفيده [illegible] ميلها اليها وبين حكم التكرار وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكر
في هذا الاصل [illegible] الى التامل وذلك لان الالف مع الشيء لا يحصل الا بتكرره
فلو كان التكرار مستلزما للكراهة لكان المالوف كريه شيء واستبشع النزاع الى الاشتياق
والميل الى المالوف لكن الوجدان شهد بكون الالف موجبا للميل والاشتياق في
المالوف وتكذيب كونه مكروها للاشتياق اليه فوجب ان لا يكون التكرار
والاعادة موجبا للكراهة والتامل الذي يجب ان تتعلق [illegible] صحة اجتماع حكم
الالف والتكرار ويزول المنافاة منها ان يقال تكرار ما يكون نافعا لا يدل موجبا للالفة

والليل وتكرار ما ليس كذلك يوجب الكراهة وعدم الميل فقولنا ان التكرار والاعادة
يوجب الكراهة والنفرة ليس حكما كليا حتى لا يصح ان على حاج كون الالف موجبا للميل
قال فنقول من اسباب قرب التشبيه وغرابته اسبابا ثلاثة فالاول اعني
ان يكون وجه الشبه امرا واحدا يبنى على الاصل الرابع وقرب من هذا السبب ان يكون
وجه الشبه امرا اجماليا لا تفصيل فيه وهو يبنى على الاصل الاول الذي يقارب
الاصل الرابع كما مر والسبب الثاني اعني كون المشبه به مناسبا للمشبه مبني على
الاصل الثالث والسبب الثالث اعني كون المشبه به غالب الحضور في قوة التصور
اي القوة التي يجتمع فيها المدركات مبني على الاصل الثاني فقد تفرع هنا على اصول اربعة
من تلك الاصول الخمسة ثم من اسباب البعد المقابلة للاسباب [illegible] على تلك
الاربعة ايضا وتشبيه الجرم الصغير بالكوز انما هو في الشكل والمقدار وكذا اللون
الكائن في تشبيه الجرة المكونة بالنخل واما تشبيه العنب الكبير الاسود [illegible] بالاجاص
ففي الشكل والمقدار واللون قوله تجده من الحاجات المقتضية لغلبة الحضور كالتكرر
على الحس في الليل والبدر وشدة الحاجة في الدوح قوله او تشبيه نحو قولك كان
[illegible] لفظ نحو هنا لانه تشبيه مركب بمركب كما سبق بخلاف تشبيه العنقود
وتشبيه الثريا فان وجه الشبه فيهما مركب فقط وانما قال قيل تشبيه احدهما بالاخر
في النجاح لا بعد التشبيه وذلك لا يبعد بعد النسبة بينهما في المثل الاخير لحقيقا
فقال انها كثيرة [illegible] فهو [illegible] الا اذا [illegible] وجها [illegible]
قوله قبل تصور التشبيه من الطرفين [illegible] قوله لكونه شاذا [illegible] لما سبق
ان المراد بالوهمي ما لا تحقق له اصلا ولا هو [illegible] من امور كل واحد منها تحقق في
نفسه كما في الغول مثلا فان الانسان لما سمع ان هناك نوعا من الحيوان يهلك
الناس ويسمى بالغول اخذ الوهم في اختراع صورته الاهلاك لذلك الحيوان على
صورة الناب وصدر البيت ايقتلني والمشرفي مضاجعي فقال سيف مشرفي اي
منسوب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف والمسنونة
النصال المحدد والزرق جمع الازرق ومجمر الشقيق شقائق النعمان وفي الصحاح
ان الشقائق يطلق على الجمع والواحد وانما اضيف الى النعمان لانه حماها
[illegible] منها ذلك لقوله تصوب اي تميل الى السفل وتصعد اي تميل الى العلو [illegible] وذكر
من اعلام ياقوت [illegible] ماخوذ من [illegible] كل واحد منها موجود محسوس وان
لم يكن المركب الذي هو [illegible] منها موجودا اصلا قوله كما في قوله عز من قائل انما مثل الحياة
الدنيا فان المشبه به مركب من عشر جمل [illegible] كانها جملة واحدة
ومعنى اختلط به [illegible] بسببه نبات الارض مما ياكل الناس والانعام من الزروع
والبقول [illegible] اي [illegible] به والزخرف في الاصل هو الذهب

وزينت اي زينت وقوله اهلها اي اهل النبات وانث ضميرها لاكتسابه التأنيث من
المضاف اليه قادرون عليها اي على حصدها ورفع غلتها فجعلناها اي النبات حصيدا اي
شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس اي كان لم تنبت ولم تكن قبل ذلك اي زمان قريب
غاية القرب تقول غني بالمكان اقام به وجاز ان يكون الضمائر المؤنثة في اهلها وما بعدها للارض
على حذف المضاف فالمشبه في الاية مثل الحيوة الدنيا اي حالها العجيبة الشان التي هي تقضيها
بسرعة والقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد ظهور رونقها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها
بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا بعد ما كان غضا طريا
قد التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وطراوته وتقوى بعد ضعفه بحيث
طمع الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح فان قلت قد يظن ان المشبه هنا مفرد
قلت ذلك ظن فاسد لو ليس المشبه مفهوم مثل الحيوة الدنيا على الاطلاق بل مع حاله
مخصوصة مركبة من معاني متعددة ملحوظة في ضمن الفاظ متعددة ولذلك اشرنا اليها مبينا
سواء قلنا انها متعددة في نظم الكلام اولا وانما نشاء ذلك الظن من حيث ان مفهوم لفظ
المثل ربما يتحد بالقصة المخصوصة المفهومة من الفاظ اخر اما مذكورة بعده كما في قوله تعالى
كمثل الذي استوقد نارا الخ او مقدرة او منوية كما في قوله مثلهم ومثل الحيوة الدنيا لكن
هذا الاتحاد انما هو من حيث ان مفهوم لفظ المثل امر مبهم الا ذات لا من حيث المفهوم
على طريقة قولك كمال العلوم [illegible] ان المركب قد لا يكون بعض الفاظه مذكورة مع
كونها مرادة قطعا قوله وما الناس الا كالديار [illegible] عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل وما الناس
لهذا المعنى [illegible] وقد قرأته بحث في تقديم الخبر وتاخير المعطوف عليه وكان
موقعها الحال وقوله من امور [illegible] الاول [illegible] للتشبيه وقوله البعد متعلق بحالة
لانه كالقصة والنبأ والحديث [illegible] واما كون التشبيه مقبولا [illegible]
ان يكون التشبيه اي التشبه كان بعض النسخ صحيحا وقد تقدم معنى صحة التشبيه ومن ان
يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والابتذال الا [illegible] وذلك بان يكون [illegible]
مما سن الجمهور [illegible] وقوله مثل ان يكون [illegible] لكون التشبيه [illegible]
ما يتعلق به من الغرض واما قال محسوسا لان الاصل في المشبه به ان يكون محسوسا
سواء كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله لون مخصوص بيان [illegible] ومن جهة
تتعلق ببيان حال المشبه وقوله فالنفس تعليل لمعنى الكلام اي لو كان المشبه به محسوسا
اعرف شيء بما هو وجه الشبه في بيان الحال ولهذا كان التشبيه وافيا بالغرض مقبولا
لان النفس الى الاعرف [illegible] اميل وهذا مبني على القاعدة [illegible]
ايضا كما اشار اليه بقوله لا سيما فيما التشابه اكمل اي لا سيما القبول في الاعرف الذي
تميل النفس اليه اكمل وهو المحسوسات والظرف اعني قوله فيما التشابه اكمل صلة الموصول [illegible]
في لا سيما قوله لكن يجب في الثاني اي في بيان مقدار حال المشبه على [illegible] عليه في نفس [illegible]

الاو

الا و كون المشبه به مع ذكرها اي مع كونه اعرف شاهد بمقدار المشبه لا ازيد ولا انقص قوله
او مثل ان يكون المشبه به اتم محسوسا اي احسن هو وجه الشبه ذلك هنا اعتبار
كون وجه الشبه حسيا اشارة الى ان الاصل فيه ايضا ان يكون محسوسا وتنزيل
المشبه الناقص منزلة الكامل متناول التشبيه المقلوب ايضا الا ان النقصان هناك
هناك بحسب الادعاء كما ترى في قوله وبدا الصباح كان غرته قوله لكمال تقدم
المراد مما تقدم من ان النفس الى الاعرف اميل ولا يخفى [illegible] اقبل واكمل تمثله
من ان النفس الى الاتم الاكمل له اقبل قوله مسلم الحكم معروفه كالمسك فان خروجه
عن رتبة الدماء بواسطة الفضيلة او مسلم معروف فان المشبه بحاله حال من فاق نوعه
بحيث يعد في نوع اشرف كما ان ذلك التشبيه كاطلاقه قصد به بيان امكان المشبه
قوله او مجالة السرين بالنصب عطف على بيان امكان الوجود وقد سبق مثالها بان
كون المشبه به في التزيين والتشويه عرف وجه الشبه واما كونه مسلم الحكم معروفه
في التزيين والتشويه على توهمه فلا يجدي نفعا لانه لا يتاتى الا في الكلام في
وجه الشبه وتحقيق مثل هذا التوهم في الاستطراف قوله البعد عن التصور
هذا بحسب المعنى قائم مقام مطلقا [illegible] ثم من عطف الخاص على العام بلا نكتة
قوله يطلع عليها اي يطلع ذلك النادر على النفس بالتصور اي لما يتصور النفس
له اي لذلك النادر من التخيل والتجدد وتمثل له و يتمثل ويتصور النفس من
نوع النادر من كراهة قوله ان النفس تميل الى النادر ولا تنفر عنه [illegible]
على التقى [illegible] [illegible] وقد وجد في نسخة صحيحة هذا الفعل
اعني يتصور ويحمل بالتذكير على انهما [illegible] الى ضمير [illegible] وحاصل المعنى على
التقديرين [illegible] على الفاعل [illegible] بعد قوله هذا الى هذا كما ذكر
وضمير مسلكها للغريب وقوله من القبول صفة لمحذوف اي انخراطه في شيء من القبول
وقوله في مسلكها اي سلك القبول بيان لذلك المحذوف قوله تفطنت لاسباب
نعت هذا التفطن انما هو لمكان التقابل فاذا عرفت اسباب الغرابة عرفت
ان اضدادها اسباب البعد والغرابة واذا عرفت اسباب القبول عرفت ان
اضدادها اسباب للرد والردائة فلذلك طوينا هنا اسباب الرد واعتمدنا
في معرفتها على تفطنك لا يقال فعلى هذا كان ينبغي ان لا يتعرض هناك لاسباب
البعد بعد تعرضه لاسباب القرب لانا نقول كان يمكنه ذلك الا انه ترك بيانه
على ان البعد والغرابة في التشبيه اهم فالتعرض لاسبابه اولى ولم يترك اسباب
القرب بل تعرض لذكرها هناك ايضا لان التشبيه القريب [illegible] قد
يكون مقبولا ومطلوبا بخلاف المردود فانه يعرف ليحترز عنه لا ليطلب فاستحسن
ان تتوقف معرفة اسبابه الى معرفة اسباب ما تقابله قوله ولن يذهب عليك [illegible]

اصل م

قوله او نادرا الحضور [illegible]

ان النفس تميل الى النادر ولا تنفر عنه [illegible]

وذهب عليه كذا اذا فاته بسبب الغفلة عنه قوله وجرى اي المقصد لذلك اي التفاوت
الحاصل في شان قبول ورده على نحو مجرى التشبيه في شان قربه وبعده يعني انه
ثم كان اسبابا للقبول او الرد اقوى كان تشبيها اكمل واشد على قياس
تفاوت القرب والبعد نقصانا وكمالا لا بحسب تفاوت الاسباب نوعا وضعفا
قال واعلم انه ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه عبر عن اداة
التشبيه بالكلمة تنبيها على انها قد تكون حرفا كالكاف زيدا اسد وقد تكون فعلا نحوه
نحو زيد يشبه الاسد وقد تكون اسما نحو زيد مثل الاسد وقد تكون دائرة بين قد و
الاسمية والحرفية نحو زيد كالاسد قوله قد اي فقد تقول زيد اسد تشبيها مثل
التشبيه في قولك كان زيدا اسد الا في كونه اي كون زيد اسدا بمعنى قد
حكم فيه نظرا الى الظاهر بانه هو هو وحكم ثمه بانه يشبه الاسد وكم منهما قوله ولا ذكر
المشبه لفظا اي ذكرا لفظيا وانما اعتبر هذا القيد لان المشبه المحذوف قد
يكون مذكورا تقديرا لان الذي ان استقامة التركيب في اسد موقوف على تقدير
ما بخلاف الاداة المحذوفة في زيد اسد فانه يحتاج اليها لتصحيح المعنى دون التركيب
قوله واي اسد معناه كامل في الاسدية وهو عطف على الاسد عطف الخاص
على العام قوله كيف جواب اذا كان وفاعله مستتر عائد الى كون المشبه محذوفا
قد فاسقط حذفه في قولك اسد والغفل بكسر القاف وفتح الفاء مصدر
بشرائط ان شرائط الحذف نحو قيام القرائن الحالية او المقالية موجبة كانت
للحذف او مجوزة وقوله في قوة الافادة ظرف لكفى اي كفى ذلك الحذف الذي
هو ذكر تقديري في قوة افادة التشبيه على الوجه الابلغ كما كان الذكر اللفظي
مفيدا له كذلك وانما كفى لان مساقة الفاء وبين المشبه بين الملفوظ والمحذوف
ذلك الحذف نظيره لا تصل الى قوة تلك الافادة لتخلل بها والسرية ذلك ان
معناه لكن الغرض هو التحلي بالمفاد وهو مشترك بينهما قوله وانما الواجب يعني
ان الواجب في التشبيه ليس هو ان تذكر المشبه ولا تذكر ذلك اجلا بل
الواجب فيه انه اذا ذكر المشبه لم يكن موضعا على اعرابا بالكلية مثل الاعراض
عنه في هذه الامثلة المشتملة على المرفوع والمنصوب والمجرور فان مثل ما ذكر
من الامثلة لا يعد تشبيها بل استعارة بيان حاله فان قلت ما معنى
الاعراض عنه بالكلية قلت هو ان لا يكون المشبه مقدرا الا تمام الكلام او
لا منويا ايضا وقد وقع مثال المقدر لتصحيح الكلام واما مثال المنوي
المركوب من غير ... اي تقدير له تمام الكلام لفظا هو الذي ذكره الكشاف في
انه منطو على الاستعارة كقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات
سائغ شرابه وهذا ملح اجاج لانه لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة

بل اريد البحران حقيقة كما يشهد بذلك سياق الآية الى قوله وترى الفلك فيه
مواخر عند من له ذوق سليم شمائله فاطمة وان اريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كانه
قيل الاسلام حق عذب فرات والكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه منوي في الكلام
غير مقدر في نظم الآية لكونه مستغنى عنه في مثل هذا الموضع ليقتبس التشبيه بالكلية رع
نعرف منهما بان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستقلا بمعنى المشبه بحيث يكون
انتهى اسم المشبه مقامه لاستقامة الكلام الا انه مقرون بالمبالغة المستفادة من
الاستعارة وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة اسم المشبه
مقامه قطعا وبذلك يعرف كون اسم المشبه به منويا وان لم يكن مقدرا في نظم
الكلام كما في هذه الآية واذا تحققت ما صورناه اتضح عندك ما ادعينا من ان
التركيب طريق التشبيه التمثيل قد يكون بالفاظ مقدرة في الكلام او منوية فيه فقد ذكر
قوله ونظائره المحذوف المبتدأ اي الذي يعرف نحو اسد واتى اسد وانما قال غير جملة
اشارة الى ان الجملة لا تعد بالمبتدأ قوله مصنوع اي ايقاعك اسدا خبرا لزيد ان
يكون معتادا الا الخبر الذي هو اسد كونا مثل كون زيد عين الخبر بحيث زيد منطبق
يعني فيما كان الموذنة صفة وقوله ان الذي ظرف يعني الحكم والا اي وان
لم يكن سواء كان زيد اسد مجد بالاسناد بينهما ولا الحقائق اعراب لها
والمقدر خلافه قوله فيلزم يعني لا بد في تصحيح معنى هذا الكلام من احد امرين
اما جعل اسم الجنس الذي هو اسد وصفا بمعنى شجاع فان قلت لم امتنع في ان
يستعمل اسد بمعنى شجاع مجازا قلت لا شبهة على انه لو استعمل اسد في مفهوم
الشجاع كان مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم الذات على الصفة الكائنة فيه
المشبه عند الاستعارة فلا يتصور تشبيه لكنا نعلم قطعا ان هناك قصدا الى
تشبيه في الجملة فامتنع جعله وصفا اشتقاقيا عرفيا واما تعلق الجار به في مثل قوله
اسد علي وفي الحروب نعامة فليس لان اسم الجنس اخرج عن معناه الحقيقي وا
ستعمل بمعنى جرى او جبان على ما توهمه بل لانه لوحظ مع معناه الحقيقي على سبيل
التبع ما هو لازم له وهو مفهوم منه في الجملة وهذا القدر كاف لتعلق الجار والظرف
قلت زيد اسد ابوه رفعا بمعنى التشبيه باسد ابوه ولما
عرفت ان وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك لانك لما
عرفت ان المشبه كالمتحقق عنه لم يخرج عن التشبيه الى الاستعارة
لان الكلام حينئذ مشعر بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك مناف للمبالغة المطلوبة
في الاستعارة بجعل المشبه عين المشبه به على ما مر هناك عرفت به ان وجود
طرفي التشبيه سواء كان وجود المشبه هناك لفظيا او تقديريا او منويا يمنع عن
حمل الكلام على غير التشبيه الى الاستعارة ولذا عرفت هذا فقد عرفت ان تقدر

كلمة التشبيه بعد وجود الطرفين لا يؤثر في اخراج الكلام عن التشبيه الا بحسب الظاهر حيث
يظن ان مثل زيد اسد ليس بتشبيه بل استعارة لخروجه عن الهيئة الاصلية للتشبيه وكذلك
ايضا ان نحو هذه الامثلة المشتملة على وجود الطرفين من باب التشبيه دون الاستعارة
سواء حمل المشبه به هناك على المشبه او لا نحو رايت بفلان اسدا او لقيت منه اسدا
كما اختاره صاحب التجريد ومعناه ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة
في كمال تلك الصفة في موصوفها كانه بلغ في حد من الكمال بحيث فلان في الاسد
وقوله مع ان التجريد عنه اسدا خروج عن تقدير اداة التشبيه وقد مر التجريد في غير
التشبيه كقولك لي من فلان صديق حميم وقوله وهو اسد في صورة انسان
من قبيل ما حمل فيه على المشبه اسم المشبه به الا انه وصف بما لا يلائم المشبه به كقولهم
هو بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب وشبه ذلك لا يحسن لواء التشبيه الا بتغيير
صورته كان تقول هو كالبدر الا انه في صورة الانسان وهو كالبدر الا انه يسكن
الارض وقوله لو انظرت اليوم ان الاسد الا قريب معنى هو اسد مع زيادة حصره
في الاسدية ولا يمكن تقدير الاداة كان تقول لم تر الا مثل اسد وان رايته
ونفت جنبه الاسد يدل على لزوم الاسدية له وتقدير الاداة بعيد الى قوله لقيتك
في الصدر ولا يرا على ذلك اللزوم مع التجريد وقوله فعكس فعلا ان يدل على لزوم المشبه
للمشبه به كان الاسد تخصيصه وقوله ليس هو ادمي بل هو اسد تشارك فولا انا كهو
اسد في افعال حضرة الاسدية وممتاز عنه بالتصريح بالمنع وبان النفي في انا هو
اسد يحتمل ان يكون ناشئا عن الادمي من الحيوانات التي توصف بالجراءة
وقوله كل ذلك تشبيهات جملة اسمية وقعت خبر القول ان تجوزات بان
اسد الخ قوله لا فرق اي من هذه الامثلة ومن قولك هو كالاسد الا في شان
المبالغة فانها ابلغ منه او لا فرق من هذه الامثلة في الافهام الا بكون
بعضها ابلغ من بعض والا لم يندرج شيء منها في الاستعارة لانتفاء ما كون المشبه
المذكور في الكلام مستعملا في غير معناه الحقيقي ليس الاولى في شيء من هذه الامثلة
كذلك نفي من باب كون التشبيه واسطة فيها وفي القاموس من قال ان نحو زيد
اسد من قبيل الاستعارة لانه اجرى فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه
وهذا خلاف لفظي راجع الى تفسير الاستعارة والتشبيه كما يحلله صاحب كلام
الشيخ عبد القاهر فانه اثبت الا ان نطلق عليها اسم الاستعارة فانه حسن في قول
ادوات التشبيه يحسن اظهاره كقولك زيد الاسد كحسن اظهار وانه حسن في قول
بعضها دون بعض كان الخطب فاظلم فتقول زيد اسد لولا يحسن ان
يقال كان زيدا اسدا ان يحسن دخول شيء منها الا بتغيير صورة الكلام كما ركان
الاظلام قرابة قوله كان بخط الا يفسر هذا النوع على ما تقدم اي لولا كان وجه الطرف

جيم اي بلغ في الصداقة مبلغا صح منه ان يستخلص منه صديق آخر

فيه تقدير

اي لا ... وان وجب ... الى ان التجريد الواقع في صور التشبيه واسطة

زيدا كالاسد وحسن ان يقال

قال السيد في اقوى مراتب التشبيه حيث يعلم ان الحاصل من حذف ثمان مراتب المرتبة الثانية قوله المشبه
كقولك كالاسد في الشجاعة وهي كالاولى في عدم القوة انتهى يعني انه لا قوة لها اصلا كما في الاولى وما قاله في
شرح المفتاح الشريف فيه بحث اذ يمكن ان يقال ان في حذف المشبه وعدمه تقوية للتشبيه من بين اعطائها
كما ان في حذف المسند اليه مع قيام القرينة عليه او خاصية المسند كما ادعوا قيل واهب الالوف واربعة
الامير واهب الالوف كما مر في الفن الاول في بحث المسند اليه ولا يخفى على من له انصاف ان في حذفه
الاولى ما من القوة ما على تقديره عند ذلك

ما نفا من الحمل على غير التشبيه كان الخيطان في الاية بعد وقد بين من باب التشبيه شبه
اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق بالخيط الابيض وشبه ما يمتد معه من ظلمة الليل
بالخيط الاسود وقوله من الفجر بيان للخيط الابيض صريحا ويعلم منه ان الخيط الاسود
ضمنا كانه قيل من الفجر وما يمتد من غبش الليل ولولا بيانهما لكانا من الاستعارات لكن يرد انهما
المشبهان على تقدير عدم البيان فان قلت هلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة
التي هي ابلغ ولا دخل في الفصاحة قلت لان هذه الاستعارة من نوع خفاء لاحتمال توهم
القصد الى المعنى الحقيقي وان كان رجوعا جدا فاحتيج الى زيادة بيان في حكم من الاحكام
التي يحتاج اليها كل احد الا ترى الى ما نقل من تشبيهه الكلام في اللسان على عدي بن
حاتم فانه روي انه عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت راسه فكان ينظر في الليل
وينظر اليهما واخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك وقال ان كان وسادك لعريضا انما ذلك
بياض النهار وسواد الليل وقيل وكان هذا الاشتباه قبل نزول البيان بقوله
من الفجر قوله والحاصل من مراتب التشبيه ذكره في صدر الاصل الاول ان التشبيه
يستدعي طرفين ووجه شبه واداة لا يصار اليه الا لغرض وان حالة تتفاوت بين
قرب وبعد وقبول ورد وتعلم منه ان الطرفين والوجه اركان لم يتوقف عليها دون
الغرض فان فائدة الشيء خارجة عنه متوقفة عليه بحسب الوجود وكذا حال الشيء صفة له
متاخرة عنه وقد نبه من قريب على ان ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه الا ذكر
المشبه لفظا ويفهم منه ان اداة التشبيه من اركانه ايضا ويؤيده لكن اذا لم تذكر فرق
التشبيه يقال هو الا لانه على مقدار كما لاداة في بي بالكاف نحو واذا صور بالمثال
مثل زيد كالاسد في الشجاعة فصارت اركانه اربعة ولما اشار الى ان في حذف
اداة التشبيه مبالغة اراد ان يذكر مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب
اركانه الاربعة ذكرا وحذفا في الكلام على ان ذكر المشبه به لازم قطعا واما
ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف
صارت الاقسام ثمانية والضابط في القوة والضعف ان حذف الاداة يفيد قوة
من حيث انه جعل المشبه كانه نفس المشبه به وان حذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى
من حيث انه يعم التشابه بحسب الظاهر فالمشتمل على هذين الحذفين جامع لهاتين
القوتين كالسابعة والثامنة والمشتمل على حذف الاداة وحدها فيه النوع الاول
كالثالثة والرابعة والمشتمل على حذف الوجه وحده فيه النوع الثاني كالثانية و
السادسة وما ليس فيه شيء من هذين الحذفين لا قوة له اصلا كالاولى والخامسة
وقد اشار بقوله وهي ايضا قوية الى ان النوع الحاصل بحذف الاداة اكمل من
النوع الحاصل بحذف الوجه وانما قال في ترك الاداة فيها نوع قوة ولم يزد لفظ
نوع لانه لم يصرح هناك بحسب النوع فاشار اليها اجمالا باثبات نوع من القوة و...

الغبش تاريكى آخر شب

اربعة وعلى التقادير اما ان يذكر الاداة او تحذف صارت الاقسام ثمانية

١٥٧

قال انه لم اللفظ نوع ايجاز اي حذف المعنى الكاحل عنه والوجه فقد وهم فان قيل
حذف المشبه جائز كما في قولك زيد في جواب من الاطالب من شبه الاسد فانه تشبيه
فظاهر معناه شبه الاسد فلا يحصر المراد في ذلك الا انا نجيب بانه ليس
تشبيه لانه لم يقصد به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا لما
وان تعلق بالكلام في شبهها بالبلغاء ولم يرد تشبيهها فقوله واعلم ان التشبيه
اي التشبيه بمعناه شبه اي شابه [illegible] ام تجرد لما وقع انه يطلب الفعل
الذي هو كون الشيئين متشابهين بحيث يجمعهما وجه شبه بينهما الاشتراكهما
فيلزم على تقدير صحته لا يخلو منه ولذا يحكم بلزوم ان الوصفين لتضاد بين ما
اشتركا في صفة الشبه جاز ان يجعل ضدهما عين الاخر يجب ان لا ودعاه نشبه
احد هو ضده منهما بالاخر مقصد الى تمليح اي اتيان بشيء مليح او الى التهكم اي استهزاء
فيجوز تنزيل ان يجعل الجبن شجاعة فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد ويجعل البخل
سماحة فيقال للبخيل ما اشبهه بحاتم فان كل واحد من المثالين يصلح للتهكم والتمليح بل قد
يقصد ان معا فقوله ثم نزل بتنزيل التشبيه التضاد منزلة التناسب اسلان اي جعل واحد
المتضادين عين الاخر بجعل هناك وجه واحد مشترك بين موصوفي المتضادين
على ما ليس وجه الشبه في صورة التضاد بالاثار وما يقصد بتلطيفه التنزيل ومعنى
هو التهكم [illegible] وانه ما ضده وشارك للدلالة اي الجواد كانه يبيح بحاتم والعقد
لا يرد التشبيه فليس بمستحسن لانه لم يرد انه كما في ثان قال الاصل
الثالث من علم البيان في المجاز يستحق التعرف للحقيقة على سبيل التمهيد لما يحتاج اليه
من تشبيه التقابل بلفظ اشتراكه في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي مفهوم المجاز
الاستعمال في غير الموضوع له ولا شك ان تعقل غير الموضوع له موقوف على تعقل
الموضوع له ولهذا يتحقق المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة ولم يستلزم استعمالها الا
انه يتوقف على المعنى الحقيقي قطعا فناسب ان لا يذكر الحقيقة في اصطلاحهما وتقدم
في الذكر عليه بيانها فقوله [illegible] وكل اي ان يعلمان المجاز يتضمنانها في الحقيقة
اي التقدم النوعي لوجود دلالة [illegible] الكلام على منعوتاتها وذلك ان النوعي هو ما ان
ان يسبق لانها ذات اصل سواء الوضع او وجوبا [illegible] الكلام لما يرد
واما صدق الكلمة في ذلك الاولى لما سابق من اخذ الموضوع الدلالة في وضع
الحقيقة والمجاز من تشبيها الى اللغوي والشرعي وغيرهما قوله في تحقيقها في
ثبوته الذي لانه وجود اي مشعر لان الاختصاص الا اعتبار اي قوله لكم العلم
اي العقل الحاكم بالمجاز اما الدال اي ذات اللفظ قوله من كل عن ابن
عباس يشيعان الكفر واشار بلفظ كل الى الحيوان اماني والسمع والبصر
الاثنين قوله لان ضبع نقلها لما ان تمنع نقل كل اللفظ عن سماء الذي

علم حي اي حيث لا يلزم من ذلك المسمع امدادا سواء كان نقله بسبب قرينة على المعنى
الثاني كما في المجاز واما بوضع له كما في النقل المنقول لكن نعلم قطعا انه لا يمتنع النقل
الى المجاز والنقل في شيء من الالفاظ قوله على معاني الهدي اي اللفظ الهدي به
لا يقال لعل هناك شرطا فقد في هذا فلذلك امتنع ولكنها لما لم تصح معايير الالفاظ
في لم يكن الدلالة على المعنى مستندا الى ذات اللفظ وهو كذلك لانه على الالة قوله
لما تقدم الى اشارة الى كل من ان النا اهل اسم للترتان واطلاقه على الحطيئات
حين باب التساوي لاستلزامه ثبوت المعنى مع استعماله لم يوجد بذلك انه يلزم من قولكم
هو حقيقة ان يكون ذلك شخص في النفس الا متصفا بثبوت السولية وعدمه معا فان
لزوم ربط نطقا لانا لم نقل احد بان تحقق الالفاظ في انفسها يستلزم تحقق معانيها
المفهومة منها كما ان تحقق اللفظ في نفسه يستلزم تحقق الدلالة فقط بل انه يلزم ان
يفهم منه ثبوت السولية واستعماله عند معا لامتناع انفكاك الدلالة عليهما من ذات
اللفظ كما يمتنع ان ينفك عنه دلالته على وجود اللافظ لمعنى فهمه اذا انفك او لا
ولالة على المعنيين المتنافيين بالوضع بجواز تخلف الدلالة عن اللفظ ووقوعه
يمتنع دلالة اللفظ بذاته على معنيين متنافيين لمناسبة ذاتية لهما معا وهذا مع كونه
غير قطعي اذ يجاب ذلك المعنى لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل
منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانه ليسا ولا يعين للمتكلم معاني مثل نقله هو باطل
ولا شك ان الدلالة له اي نشيه من ذات اللفظ عند القائل لمن كل من فهم المعنى منه
له فهم كونه ولو بالمتكلم فتقديره قوله ان الحروف خواص اي لا ان القائل يلاحظ الخواص
اي علم الاشتقاق والكناية بخواص لا توجد ان لها علم الصرف وكل نشبهها معها
الى الكل والجهر اشباع الاعتماد في مخرج الحرف ومنع النفس ان يجري معه والهمس
ما قابله والتحقيق ذلك ان النفس الخارج الذي هو يحتمل حروف ان تكيف كله
بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه
بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسا والحروف المهموسة مجموع
في قولك ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة هذا هو المشهور ووافقنا المصنف ان
المجهور مثل المجموعة في قولنا قد كل اثر تجر ونطالب وان ما عداها مهموس والشدة
ان يحصر صوت الحروف مخرجا عضها اتيانا فلا تجري كما في حروف اجدك قطبت
والرخاوة ان تجري الصوت جريانا والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار
ولا الجري كما في حروف لم يرعونا قوله وغير ذلك يريد به الاستعلاء والانخفاض
والاطباق والانفتاح والقلقلة وغيرها من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها
وتستدعي صفة خواص وتميز منها ومنها الحروف فعلا لمعنى ويوكل ان لا يهمل التي
دال على ما هو عامل في لفظ احد وشكل ما مر في صفة فقضاء ما يبقي ملسوب

الى ما بين اى بين الشقائق والمرجان قوله وان التركيبات عطف على ان للحروف
وتحريك العين من الفعلان والفعل يناسب ان يكون معناها ما فيه حركة كالنزوان
ومعنى قرا [illegible] والمدار الذى [illegible] وقوع الضم
في فعُل مناسب لان الضم للافعال الطبايع اللازمة ولهذا لم يجئ العين في مضارعه الا في
افعال الطبيعة ثانية والتشديد في فعّل يناسب التكثير في معناه قوله وفي ذلك نوع تاثير
لا نسلم لكن في اختصاصها بالمعاني لانه يجوز ان يكون اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى
بحسب خواص الحروف والتركيبات ثابتا في بعض الكلمات كما ذكروا لا اعتباره في جميع
كلمات لغة واحدة فلانه متعذر في كثير باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله
والحق بعد اى الحق بعد ما اشرنا اليه من انه لا يشك الكلام باعتبار [illegible] واما
نوع تاثير في اختصاصها بالمعاني احد المذهبين الاخيرين لا المذهب الاول لان ذلك
النوع من التاثير ليس كافيا في الاختصاص المقتضى للدلالة ثم بل هو كما صرح به باعث
على تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني دون بعض وتردد بين الحق من المذهبين
الاخيرين سلمنا ان التوقف لتعارض الادلة من الجانبين كما بين في موضعه والتوقيف
من الله اما بخلق علم ضروري بان هذه الالفاظ وضعت بازاء تلك المعاني واما بالوحي
الى واحد او جماعة واما بالالهام على احد الوجهين ولما كان الالهام اقرب من الوحي اقتصر
وعطفه على التوقيف كانه تفسير له وصرح بالوضع في المذهب الثاني ليعطف عليه اصطلاح
وشيئا الى انه لا يتاتى من واحد بل لا بد فيه من توافق من جماعة ولم يصرح بها [illegible]
الاعلام لظهوره اتم الترديد والقرائن كما في الاطفال بل صرح به في المذهب الاول
لنوع خفاء فيه وقولا في الوضعين منصوب على انه مصدر مؤكد لنفسه قوله الوضع
عبارة اراد به الوضع المتعلق بالكلم لان الكلام في هذا الوضع دون الوضع الشامل
للدوال الاربع واختار اللفظ على الكلمة اشارة الى اختصاص الوضع بالمفردات [illegible]
وقال بعض المحققين اى معنى كان وتعيين اللفظ بازاء معنى بنفسه قد يكون على وجه
جزئي كتعيين لفظ الضرب بازاء معناه وسمي وضعا شخصيا وقد يكون على وجه
كلي كاوضاع المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب وفعل الامر
والفعل المبني للمفعول الى غير ذلك مما يتعلق بالهيئات فانها ليست موضوعة بخصوصها
بل بقواعد كلية كان يقال مثلا اسم الفاعل من كذا على صيغة كذا ويسمى هذا
وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع بالمعنى المذكور لا شخصي ولا نوعي لانه لا بد في
تعيين المجاز بازاء معنى من اعتبار قرينة اما شخصية [illegible] او كلية كما في اعتبار
انواع العلاقات المجازية فانه لم يكتف باعتبارها وحدها الى غير
[illegible] ان يكون هناك قرينة دالة على المعنى المراد ومن قال في المجاز وضع بان الغرض
في نوعية الوضع تقييده [illegible] فوجب عنده ان يكون اعتبار الواضع للعلاقات وضعا

لما

معناه

كما بين في موضعه م

نوع حكمة متفرع على وضع سابق يكون وضعها ثانيا قوله اذا عينته بازاء ما اردته انما اورد
من الحاكا اى حين كان [illegible] ان يكون تعيين معناها على قانون العلاقات العرفية في اللغة
قوله وان الوضع تعيين الكلمة ابدل هنا اللفظ بالكلمة اشارة الى ان اللفظ كما ذكره من
المعنى صارت كلمة مع ان المذكور في تعريفات الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ و
ما شرع فيه الآن تمهيد للشروع في تعريفاتهما قوله نفسه وذلك لجواز ان يكون بينهما
مناسبة مصححة لانتقال الذهن من المعنى الاول الى الثاني كما نبه عليه في صدر فصل علم البيان
قوله على ذلك اى على ما ذكر من ان الكلمة المستعملة يطلب بها ثانيا معناها يكون حقيقة و
او في معناها يكون مجازا واما لم يذكر الكناية لدخولها في الحقيقة كما سيصرح به حيث
بين خلاصة اصل المجاز والكناية وتبنى دخولها في الحقيقة ان يجعل المراد المعنى الموضوع
له باستعمال اللفظ فيه في الحقيقة اعم من ان يكون وحدها كما في التصريح او مع المراد منه
المعنى على انه [illegible] في المجاز [illegible] ما الحقيقة [illegible] توجيه التعريض كما في اصل
المجاز وتقديمها عليه والتبادر في الوضع سواء ان لا يكون وضعا خفيا بل لو كان ذلك لا بد
في ان يكون مبنيا على [illegible] وذلك ان الوضع التاويلي انما يوجد في الاستعارة بان يستعار
المعنى الموضوع له لغيره بطريق الادعاء مبالغة ثم يطلق عليه اللفظ فيكون مستعملا فيما
هو موضوع له بحسب ادعاء لا تحقيقا وسيرد عليك في مباحث الاستعارة تحقيق القول بان الدعوى
مبنية ذلك الادعاء [illegible] يقتضي كون الاستعارة مجازا عقليا وحقيقة لغوية بل مجازا
لغويا حقيقة لغوية ونظيره في دفع الوهم الاحتراز في حد الفاعل بقيد تقديم الفعل عليه عن المبتدا
في زيد قام [illegible] في حد النعت بقيد الاطلاق قوله على اصح القولين لا يجوز ان
يتعلق بقوله تعد لان اصح القولين هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي هو حقيقة
لغوية بناء على ذلك الادعاء فكيف يصح ان تعد الاستعارة مستعملة فيما هي موضوعة له على
القول الاصح بل هو متعلق بقوله يحترز اى انما يحترز في حد الحقيقة عن الاستعارة على القول
الاصح الذي هو انها مجاز لغوي واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي وحقيقة لغوية فلا يحترز
الاحتراز عنها لكن لا يلتبس اى يدوم قوله على اصح القولين [illegible] قوله في الاستعارة
لئلا يتوهم ما هلا من تعد وما عطف عليه اعني ولا شبهة واعترض على هذا الحد بانه لا بد
فيه من التقييد باصطلاح التخاطب كما هو المشهور في الكتب لئلا ينتقض بلفظ الصلوة مثلا
اذا استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة لاشتمالها على الدعاء فانه مجاز لغوي مع دخوله
في الحد ودفع بان الحيثية مرادة اى المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له
فان ما ذكرتم من المثال ليس كذلك ومن اورد فيها اصطلاح التخاطب في حد الحقيقة اراد به زيادة
التوضيح او توهم ان الحيثية لا تعتبر في الحدود قوله وذلك ان تقول وضع في هذا الحد قول
ما تدل عليه بنفسها موضع ما هي موضوعة له في الحد السابق بناء على ان الوضع اعني
تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسها مستلزم للدلالة بنفسها عليه بل هما متلازمان [illegible]

كما في الكناية والمجاز الا معنى المجاز

ثم ان الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة على ما ذهب اليه في صحة الحد لان لفظ الوضع ومشتقاته اذا اطلق يتبادر الفهم الى الوضع بالتحقيق دون التاويل لكنه اراد الوضع الخاص على ان الاقتصار في الاستعارة مع مجاز لغوي او حقيقة لغوية

سوم

الدلالة لتقاعد الوضع مدخل فيها ووقع ايضا في هذا المجوز ولا له ظاهرة موضع قوله
من غير تاويل في الوضع في بحثه السابق فاحترز به من الاستعمال فورد عليه ان الاستعمال في لفظ
فرضنا انه مستعمل فيما هو موضوع له بناء على ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي ليس مستعملا
فيما تدل عليه بنفسه الا حيثما جاء في الدلالة على ما اريد بها الى القرينة كما سياتي في بحث الاستعمال
والجواب انه يدعي ان من جعله مستعملا فيما وضع له فقد جعله مستعملا فيما دلت عليه بنفسه بناء
على استلزام الوضع ولان اللفظ بنفسه يكون قرينة الاستعمال عند كونه المشترك كما
مع القرينة ولا ظاهرة حاصله بنفس اللفظ كانه الاستعمال فيخرج المشترك من الحد ايضا
ويمكن ان يدفع بانه كما في الاستعمال اعتاد في المشترك فظاهر فلا يلزم من عدم الظهور
في الاستعمال عدم الظهور في المشترك قوله او النوع قوله المشترك في حد الاول الحقيقة
بخلاف قوله في حد الثاني فلذلك تعرض لمانه فزعم بعضهم ان معنى قوله او النوع الى قوله
منتسبا الى الوضعين هو ان النوع مثلا اذا وضع لكل واحد من معنييه صريحا لزم ضمنا ان يكون
موضوعا للقدر المشترك اعني مفهوم الاحد الدائر بينهما وذلك لان تعين اللفظ لكل واحد بخصوصه
تعيين للفظ الاحد المطلق لا لمجموع المعين من حيث انه مجموع فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ
النوع مطلقا اي غير مقيد بالنسبة الى احد وضعيه كان مستعملا في الاحد المطلق الدائر بين
معنييه فان الاحد المطلق معناه الذي يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين فقوله
في ان لا يجاوز اما بمعنى مصدر بمعنى الفاعل اي لا استعمال النوع في غير المجاز وهو الاحد
الدائر واما بمعنى مضاف اليه استعماله في ذي ان لا يجاوز وهذا كما ترى مردود جدا
اما اولا فلان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما
وهو مما لا يستريب فيه وذلك لانه لا يمتنع كون اللفظ موضوعا لمعنى معين فقط لوجب اذا اطلق
لفظ النوع ان يراد به من معانيه اعني ذلك المفهوم الكلي ونحو ذلك وانما نعلم قطعا
انه اذا اطلق لفظ النوع فقد اريد به احد معنييه بعينه الا انا لا نعلمه بكيف نعلم ان المعني
ذلك المفهوم الكلي وان اللفظ مستعمل فيه واما ثانيا فلان الحكم بكونه موضوعا للقدر المشترك
مستلزم كونه متواطيا بالقياس الى معنييه مع كونه مشتركا بينهما وذلك مما لم يقل به احد
ولا يرضى بالتزام من له ادنى معرفة باللغة فالصواب ان يقال ان المراد ان النوع اذا لم تخصص
باحد معنييه بانه قرينه الى الذهن اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين
وضع اللفظ لخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه لما عرفته من ان الوضع مستلزم لدلالة
اللفظ بنفسه ولا شك ان هذين المعنيين متساويان في التبادر اجمالا وان اللفظ يتجاوزهما
الى معنى ثالث يكون ولالته على ذلك المعنى المراد ظاهرة ولا تتبين المراد بالقياس
الى الدلالة على المعنى الاخر مع كونها راجحة بالقياس اليه وكذلك المشترك على معانيه
المجازية فقوله ان لا يتجاوز لم يرد به ان اللفظ مستعمل في عدم التجاوز بل اراد به
ان ذلك الاستعمال لا يجاوزهما فانه مستعمل في عدم التجاوز وانتشار بقوله غير مجموع منهما

الى ان المشترك لا يجب استعماله في جميع معانيه اما مطلقا كما ذهب اليه الجمهور واما عند الخصوص لا يجب
اذا كانت المعاني متنافية كما في لفظ النوع ونظائره قوله اما اذا قصد به احد الخصيص
في قوله النوع بمعنى الطهر واما في قوله الولا بمعنى الحيض فلانه لا ثالث للمعنيين فنفي الخصيص
تعيين للطهر قوله كما كان الوضع عينه بازائه بنفسه بمعنى ان تعين لفظ النوع بازاء الطهر بنفسه
فيقتضي ان يكون هو دالا عليه بنفسه اذ لا معنى لذلك التعيين الا جعله بحيث يدل عليه بنفسه
وانما احتاج الى المخصص لدفع المزاحم فالقرينة في المشترك لتعيين الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز
لتحصيل الدلالة فلا يجوز من نفس الدلالة ههنا وكذا الاشارات الى هذه الاستعمالات التي ادرجناها
قال فيها شيئا اي ما ذكر في حال المشترك مخصصا باحد وضعيه وغير مخصص مطلقا فقيل انه
تكلف فاحتيط ان يستعمل الاحتياط في التامل قوله المستعملة في معناها بالتحقيق خرج بقوله
معناها ما عدا الاستعمالات من المجاز لانها المتبادر من لفظ المعنى اذا اطلق سيما وضع اللفظ
بازائه وخرج بقيد التحقيق الاستعمالات فانها مستعملة فيما هو معناها تاويلا كما به وداخلة
في الحدود الثلاث للحقيقة كما نبهناك عليه ولا بد في الحد من الاحتراز ايضا من اعتبار قيد الحيثية
او التصريح باصطلاح التخاطب قوله وهذا ما قد يريد به ما ذكره من انه تعين عند كل
صاحب الوضع نسبت الحقيقة اليه يوكل اي جعل عارفا بان انقسام الحقيقة الى كل
من تلك الثلاثة بان معينها مثلا ان الوضع من اللغة اما الكلام فيقال حقيقة لغوية وكلا به
وقد سبق اشارة الى هذه اصطلاحية عرفية خاصة قوله واما المجاز ذكر ههنا كله اما اجمالا انها
الى ان يكون مقصودا اصليا واورد له حدودا ثلثة تقابله بحدود الحقيقة على ترتيبها قوله
بالتحقيق متعلق لموضوعة اي يستعمل في غير الموضوع له بالتحقيق فتناول الاستعمالات المستعملة
في الموضوع له تاويلا وكلام يمكن اعتبار الحيثية ههنا كما اعتبرت في حد الحقيقة لان معنى
الاستعمال في غير الموضوع له من حيث انه مغاير له اصطلاحا لكن ذكر فيها اخر شروط الموضع فتقييد اصطلاح
التخاطب المشهور ولذلك اعتبر كون المعنى المستعمل فيه مغايرا بالنسبة الى نوع حقيقة
تلك الكلمة اذا كان نوع حقيقتها لغويا وجب ان تكون تلك الكلمة مستعملة في معنى
مغاير لما وضعت له في اللغة مطلقا وجاز ان تكون ذلك المعنى المغاير من معناها
الشرعي او العرفي مثل ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة في الاركان المخصوصة ولفظ
الدابة في مطلق ما يدب فانهما مجازان داخلان في الحد واما من مطلقا احترازا عن
المشترك المستعمل في بعض معانيه الحقيقية فانه يستعمل فيما يغاير الموضوع له لا مطلقا
وكذا اذا كان نوع حقيقتها شرعيا وجب ان تكون تلك الكلمة مستعملة في غير معناها
الشرعي مطلقا مع جواز كونه عين معناها اللغوي مثل ان يستعمل الشارع لفظ الصلوة في
وقس على ذلك اذا كان نوع حقيقتها عرفيا واما في قوله بالنسبة متعلقة بالمغايرة
اعلم لفظ الغير لتعلق هذا الجار به واما ذكر الاستعمال لانها تستتبعه اظهار المتعلق المجاز الدال
على الغير قوله احترازا عن ان لا يخرج اما محمول على حذف اللام دون عن اي احترازا

١٦٠

بلا تخرج وأما محمول على زيادة كلمة لا كما في قوله لئلا يعلم اي احترز عن ان تخرج قوله نظرا
تعليل للاحتراز ولابد في قوله احترازا عما اذا انتفى من تقدير مضاف لا عن خروجها
اذا انتفى وقوله لا بالنسبة معطوف على محذوف اي فيما يكون موضوعه له بالنسبة
الى غير نوع حقيقتها الا بالنسبة الى نوع حقيقتها وانما عدل اطلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار
بل في المجاز بناء على انه في العرف مخصوص من الفرس والبغل قوله تتبع اي الكناية مستعملة
في غير ما هي موضوعة له وذلك لانها ليست موضوعة للمعنى الكنائي بل الكناية مستعملة في المعنى
عنه لان المقصود الاصلي من الكناية لا المعنى الموضوع له المعنى الكنائي به فانه دال على انه وسيلة الى
ذلك المقصود الاصلي ومن هنا بحث وهو ان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا في
الكناية لم يكن مستعملة فيه كما سيصرح به فلا يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا ويكون تقييد
الحقيقة بانها ليست بكناية لغوا ولكن ان يجاب بانه صرح في آخر بحث الكناية
بان اللفظ لا يستعمل فاما ان يراد به معناه وحده وهو الحقيقة اي التي ليست بكناية او
يراد به غير معناه وحده وهو المجاز او يراد به معناه وغير معناه معا وهو الكناية وعلى هذا
فالكناية مستعملة في مجموع المعنيين وذلك ظاهر وقال ايضا انها مستعملة في كل واحد
منهما لكونه داخلا في الغرض الاصلي ولا ينافي ذلك كون احد جزئي الغرض الاصلي وسيلة الى
الجزء الآخر فبهذا الاعتبار يدخل الكناية في حد الحقيقة ويحسن تقييد الحقيقة بالتي ليست بكناية
هذا اما ان يقال انه لا يقصد بالكناية معناها الموضوع له اصلا كما في قوله لمن لا نجاد له
لانه طويل النجاد قصدا الى قامته واما ما قال من انه لابد في الكناية من ان يقصد تصور
المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل منه الى المعنى الكنائي فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية
من حيث التصور دون التصديق فليس بشيء اذ لابد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي
لفهم المعنى المجازي المشتمل على العلاقة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا بالتصور
في الكناية دون المجاز تحكم فالاولى ان تفسر الكناية بما يجوز ارادة المعنى الموضوع له
لعدم وجوب القرينة المانعة من ارادته في الكناية بخلاف المجاز فان فيه القرينة واجبة
ويجعل الكناية قسما ثالثا على حدة قوله في معنى معناها بالتحقيق هذا الظرف اعني قوله
بالتحقيق متعلق بمعناها حال منه والعامل فيه معنوي كانه قيل المستعملة فيما يناسبه معناها
مناسبة بالتحقيق وفائدته ان لا تخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست مستعملة في معنى معناها
مطلقا لكونها مستعملة في معناها بالتاويل بل [illegible] وذلك اي في معنى معناها والمجاز اعني
بالنسبة متعلق بمعنى المغاير المستفاد من معنى معناها وقوله في ذلك النوع متعلق بمعناها
اي ما يكون معناها في ذلك النوع والغرض من هذه الحدود والمجاز بانه يجب ان يترك بينها
فيه [illegible] الفاظ [illegible] هذا الغرض يشير الى كتاب في [illegible] وذلك القيد [illegible]
لعلانه [illegible] واجيب بان [illegible] بان ذكر الكلمة
نفسه ولا نقصد في ذكر الفاظ وهو غلط لا لبس المراد به ما يكون سهوا من اللسان

بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد قوله واعلم اراد به تحقيق قيد الاستعمال المأخوذ
في تعريف الحقيقة والمجاز وهو كلام حق لان ستنبط من تركيب ما استعمل فيها الا انه لما كان
كون هذا التحقيق منافيا لادراج الكناية في حد الحقيقة فقد اشرنا اليه والى ما له وما عليه قوله
ومن حق الكلمة في الحقيقة بان لا تتسبب استغناء الحقيقة عن القرينة وتقييدها بغير الكناية لان
الكناية يتعلق في دلالتها على المعنى الكنائي الى قرينة وان لم تتعلق اليها في دلالتها على معناها
الكنائي كله صلى وابا في نفسها متعلقا بان تستغني وقوله لتعينها تعليل للاستغناء عن غيرها
فان تعين الكلمة بنفسها للمعنى يحكم الوضع يقتضي ذلك الاستغناء قوله واما ما يظن بالمشترك
يعني قد يظن ان المشترك مع كونه حقيقة غير كناية يحتاج الى قرينة فلا يصح الحكم بان الحقيقة غير
الكناية على الاطلاق مستغنية بنفسها عن الغير وذلك ظن فاسد فان المشترك اذا دار بين معنيه
تبادر منه الفهم الى الموضوع له وان لم يعلم عين المعنى بعينه لكن فالم يذهب الفهم الى غير الموضوع
له كان في دلالته على الموضوع له لا جرم مستغنيا عن القرينة واذا خص باحد معنييه يحتاج
دليلا دالا بنفسه على تعيين وذلك التخصيص لدفع المزاحم لا لتحصيل الدلالة وانتفائها فكانه قوله
وحق الكلمة في المجاز بالنسبة في احتياج المجاز الى القرينة حيث قال وحق المجاز بترك اللفظ فكان
حقه ضعفا في عدم الاستغناء اي التعيين وذلك لعدم الكلمة لما يراد منها قوله وسميت الحقيقة
حقيقة اراد ما يتعلق بالتسمية من المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي قوله لكان الثابت
اي الموجود على ان المكان مفعل بمعنى الكون اي الثبوت والوجود وجاز ان يكون لفظ
المكان بمعنى لا جل التعميم اي لمنزلة الثابت قوله اذا وجب اي ثبت ولذا فسر الواجب
بالثابت لئلا يتوهم منه بمعنى اللازم عقلا او شرعا قوله واجبها وذلك اي ثبوتها في موضعها
وفذاكه به قوله تابعة في موضعها الاصلي رعاية لما تقدم من قوله مقتضاها الواجب قوله التي
هذه التاء للتانيث في الوجهين الاولين الوجه الذي هو كونها فعيلا بمعنى فاعل فلا تاء
الاصل صفة للكلمة فلا بد من التانيث واما على الوجه الاول وهو كونها فعيلا بمعنى مفعول
فيحتاج الى تكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة في الاصل صفة مؤنث غير مجرى على موصوف
اعني الكلمة فيجب التانيث كما يقال مررت بقتيلة بني فلان وانما ارتكب هذا التكلف جريا
على ان الاصل في اثناء هو التانيث وذهب الجمهور الى ان التاء على الوجه الاول للنقل
من الوصفية الى الاسمية كما في الاكيلة والذبيحة والنطيحة قوله لانه المجاز مفعل من
جاز المكان يجوزه اذا تعداه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اي المجاز بمعنى المتعدي ثم نقل الى الكلمة
التي تعدت مكانها الاصلي الى جاوزته واما قوله فيما هي موضوعة له بقوله وهو
لا يدل عليه بنفسها لمزيد الاظهار نعتها عن مكانها الاصلي ولما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى
الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم الى انه من قولهم جعلت هذا المجاز الى حاجتي اي طريقا اليها
من جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه ويسلك اليه قوله واعتبار
الشاسبة [illegible] انه روعي المناسبة في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز اشارة الى ان اعتبار المناسب

تميز اذا قدام الاشتقاق الاسم الذي روعي فيه التناسب بالصفة على الدوام بسبب اعتبار
المعنى القائم بالغير في كل منهما ثم تبين الفرق وازال الاشتباه بان اعتبار المعنى في التسمية
لترجيح ذلك الاسم على غيره فاذا سمي انسان لحمرة باحمر كان المسمى هذه الذات المخصوصة و
كان اعتبار الحمرة لترجيح تسميته باحمر على تسميته باسم فيكون الحمرة خارجة عن المسمى فاذا
اذا زالت الحمرة كان العلم باقيا على حاله دالا على خصوصية ذات بحيث لا يتوقف اطلاقه
بهذا الوضع على بقاء الحمرة واعتبار المعنى في الوصف لتصحيح اطلاقه على ما قام به ذلك
المعنى فلفظ احمر اذا كان من معالم الوصف مفهومه خصوصية ذات بل هو اعتبر ذات
ما مع خصوصية معنى الحمرة فالحمرة داخلة في مفهوم لفظ احمر وصفا له خصوصية ذات يصحح
اطلاقه على كل ما قام به الحمرة مطلقا وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا كان اسم جنس
للكلمة المذكورة كان الثبوت او الاثبات خارجا عن مفهومه غير مصحح لاطلاقه بذلك الوضع
على غير تلك الكلمة واذا كان صفة صح اطلاقه على كل ثابت او مثبت بوضع واحد فان
قلت ماذا تقول في كتاب انه من قبيل الاسماء او الصفات قلت بل هما من قبيل
الاسماء الا انه اعتبر في مفهومهما مع خصوصية الذات خصوصية المعنى ايضا وصار بذلك اقرب
الى الصفات من غيرها وعلى ما قررت ان اعتبار المعنى في الاسماء على وجهين اما ان يكون خارجا
عن المسمى كما اذا سمي من له حمرة باحمر او جعل علما له واما ان يكون داخلا فيه ماخوذا مع
خصوصية الذات ككتاب واله وان اعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد وهو
ان يكون داخلا في المفهوم ماخوذا مع ذات ما مبهمة في الاطلاق والضابط انه ان اعتبر
فيه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وان اعتبر
فيه خصوصية الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه
خارج عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة او علما كاحمر او على انه داخل فيه ككتاب
والاله والعبادة في تفسيره [illegible] ودخل في مفهومها [illegible] عن الصفات اي الوصف
ولا الوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا اله واحد قديم ولا يقال شيء اله وتعالى
كتاب كريم ولا يقال شيء كتاب قوله ان نزل منقول [illegible] مضاف الى [illegible]
النبوة مجاز ان نزل قوله يصح اطلاقه على الاله في الانسان الذي وصف باحمر
وزال عن الاخر متعلق بما في ابن من معنى البعد قوله وان كثر استعماله
من التسمية باعتبار المعنى ومن الوصف قوله لكونه مجاز معقول اشتقاقا من كذا الخ
اله بالكسر اذا حار واصله وله [illegible] او لكونه معبودا مشتقا من كذا اي من اله بالفتح
الالهة والمقصود ان لفظ الله علم لخصوصية ذاته تعالى وان اعتبر فيه المعنى
معتبر فيه لترجيح التسمية به او قيل انه خارج عن مدلول العلم كما هو الظاهر في الاعلام
او داخل فيه لكن لا يستفاد مثل ذلك ههنا بخلاف احمر علما يجوز ان زال الحمرة فيزول العلم
ان كانت الحمرة داخلة في مدلوله قوله فظنوا [illegible] اسماءنا اي حيث جعلوا لفظ الاله سبب

هذا الاشتقاق واعتبار المعنى فيه من قبيل الصفات التي يجب طردها فخرج عن كونه
اسما ويلزمه جواز اطلاقه على غيره تعالى [illegible] ان تسمونها والحال ان موضوع [illegible]
كانهم الذي يجعلونه ليلا ونهارا قوله غير اي اعبدوها عند ما صدر عنهم من تسميتها
الباطل وتسميتهم اياها قال وهذا الحقيقة والمجاز عند صاحبنا في هذا النوع اي
في علم البيان [illegible] ولا يراد كلمة كلها في الحدود شائع في عبارات الادباء
لان ذلك اقرب الى افهام المتعلمين واضبط كانه قيل كل كلمة اريد بها كذا فهي حقيقة
ولا يشكل انهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على كل فرد من الحقيقة اعني الكلمة التي
اريد بها كذا لكن حقيقة يحصل به المقصود بالحد مع تقريبه الى الفهم واشارة الى الضبط
فتدبر لكل كلمة اريد بها ما وضعت له في وضع واضع تنزلا ان يقال في الكلمة المستعملة
فيما وضعت له قوله خرج عنه المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما
في وضع وخرج الاستعارة ايضا بقيد الوضع لان المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع
بالتحقيق كما قرر فلا حاجة الى التقييد بعدم التأويل بل كما ارتكبه في حده وخروج باقي المجازات
بقيد الوضع ظاهر فقد ساوى حده حق قوله ليتم واضع اللغة وغيره وذلك لان
تنكير واضع [illegible] ولا يبقى انه اريد به اول وضع ما اي واضع كان ولو توقف تبادر الفهم
الى واضع اللغة لان الاصل والسابق في الاعتبار هو وضعه وباقي الاوضاع متاخرة
عنه لان اهلها ينقلون الفاظا موضوعة في اللغة لمعان الى معان اخر قوله واما
ما ذكروه من هذا القيد لتمييز المعنى الاول كان قلت هلا عم الاحتراز عن المجاز
مطلقا فان المعنى المجازي يستند تفرع اللفظ له الى غير الوضع لان العلاقة المصححة [illegible]
عليه مع استناده الى وضعه لما هو موضوع له قلت اما لم يحمل عليه لان معنى تعيينه
في وضع انه وضع له فلا يتناول من المجازات الا المجاز الذي اوجب التقييد بالحيثية
ولا يمكن اخراجه بعدم الاستعمال او فرعه الى غير الوضع قوله والذي تقع الكلمة في
غير الوضع شرط تناوله [illegible] بواسطة اول وضع لا يقال هذا تفسير للاعم بالاخص لان
الكلمة قد تقع في غير الوضع كالتبيين لازما غلطا [illegible] بالاول انا نقول فيه
تسامح في العبارة قد ذكرناه المعتبر في [illegible] عند الكل على تقييد المقابل [illegible] الحصر و
لا باس عليه في ذلك لانه بعده بان ما ذكر تمييز المعنى الاول ويمكن ان نقول انه
بالتناول لما يعقل ما يعم الغلطي والاعتباطي ايضا قوله فانا نكون واضعين
[illegible] وتفرع العشرة لكل واحد من التحقيقين [illegible]
[illegible] وان ارادوه [illegible] ما قيل من ان العدد
لا تركب منه الاعداد [illegible] كل كلمة
اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع [illegible] الا اريد بها
في وضع واضع تحقيقا وتناول المجاز المستعمل فيما وضع له بوضع اخر [illegible]

١٦٢

نحو والاول اي الملاحظة علاقة بينهما تخرج الحقيقة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بوضع آخر و
تخرج الغلط ايضا لكن يرد عليه حد مع الكناية اذ لم تقيد بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع
له كما ذهب عليه من الغلط فقد شذ ان هذا ان الجواب ولم يحصل مقصوده يقول فتامل
قول وقولهم قوله واعلم ان الكلمة حال وضعها اللغوي الكلمة اسم ان وخبرها الجملة
الاسمية اعني قوله حقيقتها ان لا تسمى والظرف عن حال وضعها متعلق ان لا تسمى بحسب
المعنى واللام في لما عرفت متعلق بما في حقيقتها من معنى الفعل وجاز ان يتعلق بنفيها
حال وضعها فيقدر الكلام هكذا حقيقتها حال وضعها ان لا تسمى لما عرفت ما كان مثل
ان الاستعمال معتبر في حد الحقيقة والمجاز ولا استعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز
قوله كما يجيء حال من المستتر في ان لا تسمى وحال الحدوث ظرف لقوله لا تسمى ساكنا
ولا متحركا واما الجسم لم يسم بذلك لان السكون هو الكون الثاني في المكان الاول والحركة هي
الكون الاول في المكان الثاني والجسم حال الحدوث كون اول في مكان اول فلا
ولا سكون قوله وانما قال الوضعين الاخرين اي الشرعي والعرفي في تحقق الكلمة كذلك اي
ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا لكن فيهما في حال الوضعين الاخرين اي الناقلين عن
الوضع الاول ان لا تسمى بهما مع تسميتها حقيقة بنوعيها اي لا تكون حال الوضع الشرعي
حقيقة شرعية ولا مجاز الحقيقة الشرعية ولا تكون في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية
ولا مجاز الحقيقة العرفية ولا تمنع بذلك تسميتها الحقيقة بنوعيها الا انها الاصل ذكر المجاز طرفا
الاضافة اي الحقيقة ولم يقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا قوله واذا كان الاطلاق في
قد يختل ذلك بان يوضع نقل الشارع او العرف اللفظ الى معنى اخر بعد الوضع اللغوي
وقبل استعماله في معناه لغة فحينئذ لا تكون الكلمة حقيقة ولا مجازا اصلا ولا حاجة في
اثبات هذا الاحتمال الى فرض افتراع او اهمال العرف لفظا لم يوضع في اللغة اصلا
قوله في الاصلين اي المجاز والكناية وقد اشار بلفظ التلخيص الى انه كان في كلامه
انغلاق وتعقيد كما صرح باشتماله على الحشو ايضا قوله وان تسوقه اي تسوق ما
عند السلف وربما حال منه كذا انه لم يوجد او الاوابد الوحوش يقال ابدت
البهيمة تابد وتابد بالضم والكسر اي توحشت والاوابد الاوابد والشوارد ما على النفر
من الغرائب وفاعلين حال من فاعل تسوقه كان متبهرتين كذلك قوله اجزرا
استنباطا الا ما يريد نيه وما نحن نراه في المخصوص في بجمع جوانب الوسط قراءة
تاملك بالنهية الكشف والشرب وبالعز جمع ذروة بضم الذال وكسرها وهي اعلى الشيء عن
لتستطاع طلبها اي عن طلب الاطلاع على حقيقة ما كرده وما عن نراه قوله اعلم
ان المجاز يعني ما يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المفسر بما سبق فانه في المفرد والكلمة فلا
يتناول المجاز العقلي الذي هو في الجملة والنسبة قوله واللغوي يشمل الطلاق انه ادله

الوضع الاول اي اللغوي ان لا تسمى باعتبار الاطلاق اي لا تكون حقيقة ولا مجازا اصلا وحقيقة في حال م

بالمعنى اللغوي الذي فسره بقوله وبهذا تقدم نبه على ان الراجع الى حكم الكلمة لا يندرج في
اللغوي المفسر بما تقدم اصطلاحا وقد اجيب بان المعنى كما يجيء عن قريب ان حد المجاز اللغوي
غير متناول للمجاز الراجع الى حكم الكلمة وعن قريب ايضا بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون
هذا التقسيم على راي السلف كالتقسيم الاول لكن يرد ان حد المذكور للمجاز اللغوي
لا يسار له ايضا فالاولى ان يقال اراد بالمجاز اللغوي الذي جعله مقسما ما يطلق عليه
المجاز اللغوي واما الاعتراض بان الاستعارة التخييلية كيف تكون اذا كان تقدم رجلا وتؤخر
اخرى لا تندرج في المجاز اللغوي ايضا لاختصاصه بالمفرد فلا يحتاج في دفعه الى ما ذكر
بما يطلق عليه المجاز اللغوي بل يكفيه ان يقال قسم الشيء قد يكون اخص منه وقد
كالابيض لقولهم جعل قسما من الحيوان قوله وكانه انما اثبت الاستعارة التخييلية
كثيرة من مباحث جمة كما سيره عليك قوله مجاز لغوي قدم اللغوي على العقلي لان
الاول في المفرد والثاني في الجملة وقدم اللغوي الراجع الى المعنى على الراجع الى حكم الكلمة
لان الثاني ملحق بالمجاز وقدم من اقسام الراجع الى المعنى غير المفيدة لانها اقل
من مباحث الاستعارة فقدم ما كان من مباحثه اقل تقريبا للضبط في النوع الى الاكثر
قوله وسلك الكلام الى ان تبين المجاز العقلي الكلام في الحقيقة العقلية الى تتبع في فصله
كما هو حق التابع بالقياس الى متبوعه لانفصل بحث حرموا ما تقدم الحقيقة اللغوية في
مجازها فلا فائدة في افرادها في حدود قال الفصل الاول المجاز اللغوي الراجع
الى معنى الكلمة يمكن ان يجعل قوله المجاز اللغوي خبر الفصل الاول كما تقتضيه عنوان الفصول
الخمسة وكان المراد تجري في جميع الفصول على نمط واحد الا انه تقتضيه عدل عنه في
ثلاثة الاخيرة واستعمل فيها الكلمة في بناء على التاويل الذي عرفته في الاصول
الثلاثة ويمكن ان يجعل الخبر في الفصل الاول والثاني محذوفا والعرب كثيرا بدل
عليه فتقديره هكذا الفصل الاول في المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد ويكون
قوله المجاز اللغوي الخ مبتدا وخبره ما بعده المعنى قوله هو ان تكون الكلمة الى ما ثبته
في حمل ان تكون على هو مسامحة شائعة في الكلام ولا بد من تقدير مضاف يصح
الحمل اي هو ذو ان تكون الا ان التصريح بهذا المضاف في الكلام مستبشع جدا قوله
مع قيدان ان تكون الانف مرسونا يدل عليه اعتبار هذا القيد في مفهوم المرسن اشتقاقه
من الرسن مع ان تعلق اية اللغة وتاخر المعنى من موارد الاستعمال يشهد ان
هو باعتبار قيدي المشفر واما قريب منهما فيهما ايضا وقد سبق منا ان ما دل
عليه كلامه ههنا من ان الانف والشفة والرجل مطلقة لا تختص بالانسان لا يتاتى
ما ذكر في مباحث وجه الشبه من اختصاصها بالانسان قوله استعمال الانف من
غير زيادة قيد ان يستعمل في معنى الانف الذي هو موضوع عن ذلك القيد مقيد مطلقا
وهو البيت وتعلقه وجاجبا مزججا اي مدقق مطولا وفاحما اي شعرا اسود كانه فحم

واحتاروا ان سيرد ما هو من السراج اذ قال شرح العدو جهه اي حسنه وبهجته وقيل معناه
كالسيف السريجي في الدقة والاستواء واما ما كان من الكلمة ذاته تخل بفصاحتها والقرينة
الدالة على كون المرسن في البيت مطلقا انف ما اي الانسان لا ثبات في هذا استعمل مقيدا
بقيد اخر لا مطلقا لانا نقول لم يستعمل هو في خصوصية عضو الانسان بل في المطلق
الموجود في ضمنه على قياس قولك رايت رجلا فانك لا تريد به خصوص زيد مثلا او مثل
المشفر اي مثل ان يستعمل المشفر استعمال الشفة بان تجرد عن قيد كونه شفة بعير ويكون
المراد منه مفهوم الشفة مطلقا وانما احتاج قولك فلان غليظ المشفر مع استعماله في الانسان
الى قرينة دالة على ان المراد هو الشفة لا غير لجواز ان يراد به تشبيه شفته بشفة البعير
فيكون المشفر استعارة له مجازا غير مفيد ولا مجال لهذا الاحتمال في قوله وفرسنا فقوله
في هذا القبيل ابتداء كلام لبيان وجه التشبيه قوله لا فصاحة لكانه لا يصلح على الوجه
الثاني ان يصح كان يكون التصرف فيه لغويا او وقع سوالاها لكونه لغويا باعتبار ما تقابلك
المجاز العقلي الذي لا يكون اختصاصه لكانه لا يصلح حكم العقل فيكون التصرف فيه
عقليا قوله عند المصنف طرف للقيام مقام احد المرادفين يعني انه اذا نظر الى ما اريد
بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المرادفين فكما ان احد المرادفين لما اقيم
مقام الاخر لم يقصد به معنى اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر لما اقيم
مقام الشفة لم يقصد به الا ذلك المعنى اعني العضو المخصوص ... كل القيد الاول
الخفيف عنه بانه عارض لها كانه لم يرد ان يخرج عن مفهوم المشفر فلا يرد شيء على زيادة مقام
الشفة فانه خلاف اطلاق الاجماع بعمل الا ان ... يجعلون احاديثهم ... انهم فانه
بعيد بالقصد وكذا اطلاق اليد على القدرة لتفيد تصورها بصورة ما هو مظهر لها وايضا
في كل من هذين الاطلاقين اثبات شيء لشيء كما سيأتي وليس ذلك في المشفر لا في
المعنى حقيقة نعم لو اريد تشبيه انف الانسان وشفته ورجله بمرسن الدواب
ومشفرها وحافرها واستعملت هذه الالفاظ في تلك المعاني المشبهة بمعانيها الاصلية
كانت مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة ولا اشكال في كون لفظ واحد بالقياس
الى معنى واحد مجازا لا ان يكون باعتبارين مجازا فيه من نوعين متباينين والله اعلم
قال الفصل الثاني في المجاز اللغوي الراجع الى المعنى اي الى معنى الكلمة
لا الى حكم الكلام قوله هو ان تتعدى الكلمة لم يذكر هذا التفسير بان هذا القسم عن غيره وذكر ان
المفيد والاستعارة ... على ما تقدم في تقسيم المجاز الى اقسام ... نظرا الى انه
لا تعدد في الاستعارة ... على ما ادعاه كون المشبه عين المشبه به والى غير المفيد ايضا
لبقاء ما هو اصل المعنى واللام في قوله لتعلق النعم بها متعلق بان يراد ... وما معها
اعتراض ... قوله تصدر عن اليد اشارة الى ان اليد ... سببا فاعليا للنعم ... متعلق
بها بين يراه واشتهار الايادي بمعنى النعم لانها لكونها في الاصل مجاز لغوي ... قد صار

حقيقة عرفية قوله وكذا اقوال ... اي بلفظ اليد النعم او القدرة كانه ارادوا
واحدا كما يشهد به قوله لان القدرة الخ والمشهور ان النعم صفة يمكن بها الحيوان
من مزاولة الافعال الشاقة والقدرة صفة تؤثر على وفق الارادة ... واستعمال
اليد في المعنى المشهور للفظ غير معروف وانما ... بقوله اكثر ما يظهر سلطانه في اليد اي
ان اليد كالسبب المادي للقدرة ولو قال اذ بها يكون البطش ليكون تعليلا لظهور
سلطان القدرة في اليد لكان اظهر بشهادة النظم السليم قوله ولذلك اي ولان ارادة
النعم او القدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق بين المعنى المراد والمعنى الاصلي نجد جهة الاطلاق
لفظ اليد على ما لا يلابسه شيء من الجارحة لو لا بد من العلاقة المصححة في المجاز
من معناه الحقيقي قوله ونحو ان يراد الراوية بالرواية ... الظرف الذي يستقى
به على الدابة ... قال ابو عبيدة لا تكون المزادة الا من جلدين ... بجلد
ثالث ليتسع ... والمزادة ... واما الظرف الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ
للسفر فهو المزود ... قوله او ان يراد بالبعير لم يذكر ههنا لفظ نحو لقربه
مما تقدم اذ هناك اطلاق اسم الحامل على المحمول وههنا عكسه ولهذا عطف بالواو وقال نحو
من الجهة المذكورة اي بالحمولة التي هي قريبة من الحاملة ... نسخ ...
العام اسم لاثاث البيت واسقاطه في الاصل ثم استعير في البعير الحامل له ...
انه مشترك بينهما كما يشعر به عبارة الصحاح والرواية الطليبة من رباب القوم ... اذا
كنت طليقة ... والى ... كليبا ... ولم يرد بقوله كما لا يخفى
كله ان هناك تشبيها ... الاستعارة ... اذ لو حمل على ظاهره الذي
هو التشبيه لكان من قبيل اطلاق اسم المشبه على المشبه به حقيقة لا ادعاء كما في
الاستعارة المكنية بل اوله تحقيق العلاقة وتاكيده الاستان الى ان اسم الجزء لا يطلق
على الكل الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كانه الكل بعينه
قوله لكونه من جهتها اي لكون الغيث من جهة السماء فالسماء للغيث بمنزلة السبب
قوله او بالسنام عطف على بالنبات اي او ان يراد الغيث بالسنام فانه ايضا
من اطلاق اسم المسبب على السبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان الغيث
سبب قريب للنبات وسبب بعيد للسنام وصدر البيت اقبل في المتن من ربابه
يصف غيثا يقال استن الفرس لو ارفع يديه وطرحها معا وعجن ... والرباب
السحاب الابيض قوله ومن هذا اي ومن اطلاق ... على الغيث
او من اطلاق اسم المسبب على السبب بعيد بوقت ... من نفس الازواج
بانزال الماء فانه جعل لفظ ثمانية ازواج من الانعام منطلقا على السبب البعيد
الذي هو الغيث وجعل الانزال باقيا على حقيقته ومنهم من عكس فجعل الانزال
مجازا بمعنى ... لان قضاياه ... بالنزول من السماء من حيث

انها كتبت في اللوح قوله لكيما اذ انظر الى ما ورد في الحديث كان وجه ذلك النظر الخ
او بالنظر اليه نظرا ان مدار الرحا في بعيث ... انزال الماء من السماء وينزول ما [illegible]
من انها قد تعيش نبات ليس من ماء السماء بل من مياه الارض والنقوى من حيث
المقدس وقيل كل ... قوله وقيل هذا الى ما ورد في الحديث من انزال الله
الى العجز ثم تشبيه سومعنى قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء اي الى العجز فسلكه
ينابيع في الارض اي عيونا ومسالك ومجاري في الارض كالعروق في الاجسام يقال
سلكت الشيء في الشيء فاسلكه فيه قوله وما نحن فيه اي ومن اطلاق اسم المسبب على
السبب قوله رزقا ان مطرا هو سبب الرزق وكذا رزقكم اي وفي السماء مطر الذي هو سبب
رزقكم وقال بعضهم يحترز ان يشتبه التلبيس لذي هو من الرزق والعادة تلبيس [illegible]
ذكرنا الرزق في السماء فيكون مجازا حكميا لا لغويا الا انه لما كان في اللغوي اكثر كان
الحمل عليه ابعد وهذا سهو لان ما ذكره مجاز لغوي ايضا الا انه كلمة في غير طريقة الاستعمال
وانما يكون ههنا مجاز حكمي ان لو نسب فيه غير اسناد الرزق الى السماء فتدبر قوله وما
[illegible] فعله ما سبق لانه قد ذكرنا التجوز في الفعل اعني في هداه الله واضله اصح الا
لانه على حقيقتهما عند اهل السنة وعند السكاكي اشارة الى اعتبار علاقة السببية [illegible]
لاطلاق اسم المسبب على السبب كما في اكثر الامثلة وكلمه كما في [illegible] والدوم [illegible]
اللطف في الصنق به اللطف يقال اللطف بكذا اي ترجح به [illegible] والمراد اية اللطف
وهو خلق الاهتداء [illegible] من استحقاق المكلف باعتداده ثوابا فلا بد ان يكون
فعلا له اختيار والضلال بالخذلان لا خلق الضلال مثل ما ذكر وللاحتراز عن نسبة
القبح اليه تعالى قوله اي العار لا لتستلزم للنار هذا امر رجح في ان اسم النار المسببة عن
الغار اطلق [illegible] بعينها اعني الغار وعند صاحب الكشاف ان [illegible] الحقيقة كناية عن
[illegible] فلما كان [illegible] قوله لا يستلزم اموال اليتامى اياها اي النار زوال لما انه
على ان اسم النار اطلق على سببها اعني اموال اليتامى فيكون المعنى انما يأكلون في
بطونهم اموال اليتامى المودية الى النار [illegible] وفي بعض النسخ لا يستلزم
اكل اموال اليتامى اياها [illegible] الاكل اشعارا [illegible] تلك الاموال للنار [illegible]
[illegible] لنا احمر [illegible] فالاحمر [illegible] على [illegible]
قوله اي علفا [illegible] الا لكاف [illegible] العلف كما ان قوله للتعلق
من ذلك العلف ومن الالكاف [illegible] الثالثة للعلف وقد يتوهم
ان قول القائل [illegible] والتعلق [illegible] التعلق
[illegible] اسم السبب على السبب
[illegible] بعيد [illegible] الكلام [illegible] ومن امثلة المجاز لا كان [illegible]
[illegible] الوارد شائع الاستعمال فعله [illegible] من اطلاق [illegible] السبب على المسبب

خلاف

احسان

الاضلال

وقوله استعملت على صيغة المبني للمفعول مع التانيث مسندا الى قرأت نظرا الى اللفظ او الظاهر
وانما ذكر المصدر اعني استعمالا لا للاظهار متعلق الجار في قوله بقرينة الفاء ووصفه مجازا
يتم به كون قوله استعملت مع ما في حيزه بيانا للقول ومن امثلة المجاز قوله فاذا قرأت
قوله والسنة بالجر عطفا على الفاء يعني القرينة مجموع الفاء والسنة المستفيضة ووجه
دلالتهما ان الفاء ولو سلم تأخير الاستعاذة عن القراءة [illegible] لكن السنة المستفيضة
دلت على تقديم الاستعاذة على نفس القراءة فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرأت يعني
غير نفس القراءة ولا شيء يراد ههنا سوى اراد القراءة قوله ولا التفت قد نقل
ان القراء [illegible] ذهبوا الى تأخير الاستعاذة عن القراءة منهم ابو هريرة والنخعي وابن
سيرين وليس ذلك مخالفا للمعقول لكن فيه احتراز عن الوسوسة المؤدية الى التعجب بالقراءة
والاعتقاد بنفع الطاعة الا ان الجمهور على التقديم لطلب الحضور التام في حال القراءة فلا
نفي من الالتفات الى من ذهب الى تأخير الاستعاذة وعد تأخيرها من ضيق مجال المؤلف في اساليب
الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات [illegible] عنه لوقوع بالطريقة المشهورة قوله بقرينة
فعال رب قد فعال جاز ان يكون فعال تفصيلا فانه دل على قياس ما قبل في فا
قتلوا انفسكم على تقدير كون القتل نفس التوبة بناء على ان حق التفصيل ان يعقب
الاجمال في الذكر واذا حمل اهلكناها على معنى اردنا اهلاكها يصح مجيء البأس بعده [illegible]
بالاهلاك وقد يراد انه عدم [illegible] التعقيب وانه فسر مجيء البأس بالحكم بمجيئه [illegible]
واما حمل البأس على عذاب [illegible] فلا يصح لان الحال اعني قوله بياتا
او هم قائلون يابا عن حمل الاباء وانما خص وقت [illegible] لمجيء البأس [illegible] والغفلة
والوعد نزول العذاب فيها اشد قوله بقرينة انهم لا يرجعون [illegible] ان من قرأ بالفتح
على ان هناك مبتدأ محذوفا [illegible] وحرام عليهم ذلك اي المذكور في الاية السابقة من
العمل الصالح [illegible] لانهم لا يرجعون [illegible] ان من قرأ بالفتح على ان هناك مبتدأ
من بعده [illegible] فيكون اللام محذوفا [illegible] ان هذا مطرد [illegible] بالكسر فلا بد
من ذلك [illegible] وعلى التقادير كلها [illegible] على ان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها
لان الرجوع عن المعصية لا يتصور ممن اهلكوا حقيقة بل ممن اريد اهلاكهم قوله ومنه
ما امنت [illegible] فعله [illegible] قرينة [illegible] الا ان صاحب الكشاف
حمله على حقيقته حيث قال انهم يؤمنون [illegible] على انهم اعتى من الذين اقترحوا على انبيائهم
الايات وعهدوا انهم يؤمنون عندها فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا فاهلكهم الله فلو اعطيناهم
ما يقترحون لكانوا انكث وانكث الا ان ما ذكره [illegible] او في معنى [illegible] ابو عبيد
وذلك ان [illegible] انهم على ما سبق [illegible] ان يكون [illegible] بالاهلاك [illegible]
وذلك بان حمل الاهلاك على [illegible] الكلام [illegible] اهلاك [illegible] يكون
معنى الاية [illegible] اردنا اهلاكها لم يؤمن واحد من تلك القرى [illegible] يؤمنون ونحن

السهو

على ان يهلكهم سوء آثاره في هذا من الايثار من اصرارهم على عدم الايمان ومن الوعيد
بازالة اهلاككم والا يعني قوله وانما طلب الامتناع اي امتناع من يوجد الاستغراق عما
ذكرت من كون قرات بمعنى اردت القراءة على ضيق العطن اي ضيق مجاله في فنون
المجاز وسوء الاصل بسبب انه بل حول الآية الشريفة علاقة بعد تهل له انه اي لانه تجوز
بالفعل عن الارادة ثم وجدت فيما هو ابعد من كون قرات بمعنى اردت القراءة يجوز ربما
تنقيحا مشهورا [illegible] ذلك اجرى التنقيح قوله من اذا الكلم مفعول ثان
[illegible] اذا [illegible] وجاز ان يكون صلة للموصول اي من يكون ويحصل في زمانا
[illegible] ومكن [illegible] مفعول ثالث له [illegible] المتكلم [illegible]
السبع الرضية التي [illegible] او الفعول قوله اليس كل احد [illegible] بجريان التجوز
بالفعل عن الارادة فيما هو ابعد [illegible] فان قوله [illegible] انشائي الى ان
[illegible] لان كل احد يقول للبناء وسع البيت وللخياط ضيق الكم وطول الثوب
[illegible] الستين [illegible] بالايجاء وانما قال كما شهد له عقل [illegible]
ان اختصاص الالفاظ بمعانيها انما هو [illegible] دون العقل لان مفهوم التضييق
[illegible] جعل الشيء ضيقا واما انضمام هذا المفهوم ان يكون هناك سعة سابقة
[illegible] العقل قطعا وارادوا بقولنا التوسعة يعني السعة تجوزا قوله منزل الى كل
واحد يريد بصيغة المخاطب [illegible] ثم [illegible] قوله تجوز ارادة اي [illegible]
التجوز [illegible] جعل السعة المجور [illegible]
[illegible] بالتضييق الموضوع [illegible] السعة الحقيقية عن [illegible]
[illegible] وليس شيء اذ لا يكون المثال [illegible] من قبيل التجوز بالفعل عن الارادة
اصلا [illegible] ابعد من التجوز في قرات [illegible] ينزل الارادة [illegible]
المتعلقة بالسعة منزلة السعة نفسها بالسعة لان [illegible] ضيق
الى [illegible] غير السعة يعني [illegible] عدمها [illegible] كونها بعد
من التجوز بالفعل عنها [illegible] المتحققة [illegible] ذكرنا اشار بقوله انما الذي
هناك [illegible] التوسعة اي هناك ارادة [illegible]
ثم قال [illegible] ولفظ [illegible] السعة [illegible] ارادة السعة لا معناها
الحقيقي كما توهمه [illegible] كلامه [illegible] ضيق [illegible]
من تنزيل ارادة الشيء منزلة ذلك الشيء [illegible] اعدادات
لشيء ضيقا من توابع معنى التضييق اعني [illegible] السعة الى الضيق فليستعمل
اللفظ فيه مجازا فانه اقرب [illegible] قوله اما جعله [illegible]
على معنى يجب ان يكون ذلك [illegible] قرات اجرى واقرب
وانما [illegible] العطف نظرا الى استقامته [illegible] الا بعد كانه قال يجب

ان

ان يكون الثاني الاقرب اولى بالجريان واكثر استفاضة من الاستعمال قوله وامثال ذلك بالرفع
عطفا على المرفوعات السابقة اي ومن امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة المتقدمة
وقوله ما يتعدى بيان لامثال ولفظ الكلمة مظهر وقع موقع العائد الى الموصول كما في قول
من الكلمة التي تعدى من معناها الاصلي وقوله تتعلق منها متعلق بتعدى وقد بالغ في تعميم
وجه التعلق بقوله قوي كان او ضعيف اراد به مشروط بان يكون له مدخل في اللفظ
ما من شأنه الا ومنها تعلق بوجه ما مع القطع بانه لا يصح التجوز من جهة الاسناد قوله
والتعلق هذا تعليل لقوله تحمل على صيغة المبني للمفعول والمراد ان مذهب الجمهور
هو ان كلمة لا في ان لا تسجد صلة اي زائدة كما في قوله لئلا يعلم وذلك لانه لا شبهة
على احد ان المانع انما منع ابليس من السجود لا من تركه فالمعنى ما منعك من ان تسجد
وعندي انه يجوز ان لا يكون كلمة لا زائدة بل يكون قرينة للمجاز في منعك وبيان
ذلك ان من المانع الصارف عن الفعل ومن الداعي الى تركه تعلقا ظاهرا هو
ان الداعي الى الترك يستلزم كونه صارفا عن الفعل فجاز ان يستعمل منعك بمعنى
دعاك ويمكن ان يجاز المحذوف كلمة الى دون كلمة عن اي ما دعاك الى ان
لا تسجد والظاهر ان يقال مراده دعاك الا انه تسامح في العبارة فذكر بدل دعاك
ما دعاك لعدم الالتباس ويجوز ان يقال اراد بالضمير في لفظ منعك المقرون
بكلمة ما مكانه فقال ما منعك يعني ما دعاك قوله ونظيره ما منعك اذ رايتهم فعند
الجمهور لا مزيدة اي ما منعك عن ان تتبعني وعنده منعك يعني دعاك اي ما دعاك
الى عدم اتباعي في الغضب له وشدة الزجر على العاصي والمقابلة بمن اتى بمثل
كفرا او الى عدم كونك في تبختري منها وقع من الفتنة ولا يكون فيما نحن فيه قوله
ومن امثلة المجاز السببي نفقه لكان الاختلاف فيه ولانه باب علم [illegible] التحقيق
الكلام في كونه مجازا [illegible] الى التوصيف للمتناقض وذلك لان قوله على عشرة الا
واحد كلام متناقض بظاهره لاقتضائه اوله ثبوت الواحد في ضمن العشرة واقتضاء
آخره نفيه وقد افترقوا في التفصي عن هذا الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان المستثنى
والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة فكان الموصوف [illegible] لفظ
واحد كقولك التسعة مثلا باعتبار ان احدهما مختصر والآخر
مطول كعشرة الا واحدا ضعفه [illegible] ومنهم من اختار انه اريد بلفظ العشرة
احادها باسرها واخرج باداة الاستثناء بعضها من تعلق النسبة [illegible]
العبارة بظاهرها ثم حكم بالثبوت او الانتفاء [illegible] هذا اللفظ عشرة باقية على
معناها الحقيقي [illegible] يدل عليه افرادها وقد اخرج بعض احادها من الحكم
فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ما ذكره المصنف من كون المستثنى منه مجازا
فيما بقي بعد الاستثناء فالعشرة مثلا مستعملة في التسعة وقرينته الاجازة [illegible] الا واحدا

يكون من باب اطلاق الكل على البعض فان قلت اذا اريد بلفظ الشمس لم يدخل
الواحد فيها فلم يمكن الاواحد اخراجا اذ لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق
الادباء على ان الاستثناء المتصل اخراج الشيء عما دخل فيه غيره قلت نذا جاب في
فصل الاستثناء بان دخول الواحد في حكم العشرة ليس مقصودا من قبل المتكلم
بحسب ارادته والا ناقض اخر كلامه اوله بل من قبل الاسناد مع تناول العشرة
الواحد بحسب الوضع فظهر ان تحقيق كون المستثنى منه مجازا مبني على لزوم التناقض
فالاولى ان يوجه الكلام في الاستثناء الى انواع من العلم الباحث عما للمناقض من
المباحث والجواب عما عليه من الشبهات قوله لما تقدم يعني ان تسمية هذا النوع من
المجاز مجازا من كلمة الاصلي ولعنوا بالاختصاص بكلمة الاصلي تحكم الوضع له حكم العقل
وعنوا بالتعلق معنى الكلمة لا تحكمها واما تسمية تقييدا للتفصيل بشبه مشاهد تحقيق المعنى الذي
اريد به كما سيأتي في اوحث الكناية من ان في المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم
ولا يخفى ان تحقق الملزوم شاهد تحقق اللازم مثلا اذا كانت النوء او الغدر من لوازم
اليد فاذا ذكر لفظ اليد لنقد انتقت معنه ما اريد به من النوء او القدرة بصورة القرينة و
اما قال يشبه شاهد لان المعنى الاصلي ليس من لوازمه يكون شاهدا حقيقة نعم لفظ يذكر
فيها كان يشبه شاهدا لما كان حقيقيا اصل المعنى من المراد في نحو الشرائع بتصور فيه شبه
شاهد تحقيق المعنى الذي اريد به الفصل الثالث في الاستعارة بالكناية فسر
الاستعارة بالمعنى المصدري وذكر احد طرفي التشبيه على طلاقه لساوى المشبه به كما في
الاستعارة التصريحية والمشبه كما في الاستعارة بالكناية وارادة بالتشبيه التشبيه المعنوي في
رسول ان لا يصرح به فيكون بل على جعل صدق فيه شبهها والا فرشيها به مع كونه مقصودا
قوله ونريد بالطرف الاخر اي الطرف الاخر اما على سبيل التحقيق كما في الاستعارة
التصريحية من حيث ذكر المشبه واريد به المشبه حقيقة واما على سبيل الادعاء كما
في الاستعارة المكنية منها حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء لا حقيقة وقوله مدعيا
حال من فاعل نريد وقوله دالا عليه وذلك اي على الادعاء المذكور حال من فاعل
مدعيا وادلك ما يخص المشبه به مختصا مطلقا او بالقياس الى المشبه فما ذل من جنسه كما
في التصريحية وما يكون من لوازمه كما في المكنية بالمقصود بذكر كما بين اعني مدعيا
ودالا تحقيق طريقي على الاستعارة لا الاحتراز من شيء قوله بان ذلك في الذكر يعني بذلك
ان اسم المشبه ليس مذكورا به لا لفظا ولا تقديرا ولا بنية على ما هو حقيقة قوله ان
المنية انشبت اظفارها علقت اظفارها هذا المثال موزون وفيه اشارة الى البيت
المشهور لابي ذؤيب قوله بادعاء السبعية لها اي المنية فصرح بان المراد من لفظ
المنية هو السبع الادعائي اعني المنية المصورة بصورة السبع الحقيقي وقوله برز
دونها اي ادعينا وفي نوع من ترقب ابرز بعد تقنع بالطرف الاول اعني ناما اظفارها

وترد ونظرا الى التحليل بحسب علم الحكم بيروانا نظرا الى ظاهر الكلام قوله فلم تذكر في وكل الى ظهر الخفية
مع الخلب والناب بل شبه الظهور بنفس السبع مع الخلب والناب في ان السبع كذلك يشق
وسيران يكون له مخلب او ناب ولكنه كذلك قال من المشترط في والنت غير بان الوجه
ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة في لفظ المنية كما تقتضيه مذهبه في الاستعارة بالكناية
بل يدل على ثبوت معناها في اثبات المخلب المنية وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عند غيره
كما ستعرف قوله وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب والناب تشير الى الاستعارة
التخييلية على مذهبه وسيرد عليك تحقيقه انما قال في شبهها اي في صورتها سماها دون تشبيهها
لان اثره بواسطة الشيء الذي هو من لوازم التشبيه اسم المشبه لا بواسطة الشيء الى
ان يجعل مصدر اشتق المشبه للمفعول ويقيده بعدم الفرق بالنظر الى الدعوى ان نار فانظر الى الحقيقة
كان الفرق ظاهرا اذ التحقيقة سماه باسم المخلب مجازا دون المتوهمة قوله وجعلناه سوالك
جواب وكذلك فصل الاستعارة بالكناية ان الاضمار يجب ادعاء كون المشبه كالمنية مثلا
داخلا في جنس المشبه به كالسبع بناء على الاعتراف بحقيقة المشبه ولا اعتراف بالقول بمعنى
التصريح باسم جنسه فلا يمكن اشبع من الاتكار المبالغة والاعتراف كامل والكلام منه بتأويل
في اسم المشبه كما ستعرفه قوله واسم المشبه به سواء كان منه المذكور كما في الاستعارة
التصريحية كما عرفت في اعلام اسداد المذكور كما في الكناية عنها كقولك اظفار المنية مستعار اسمه
اسم المشبه به كلفظ الاسد في المثال الاول ولفظ السبع في المثال الثاني مستعار وهذا
اعتراف منه بان المستعار في اظفار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو
مخالف لما اختاره من ان الاستعارة في لفظ المنية لكنه هو الحق الذي لا محيد عنه كما سيأتي
تحقيقه في مباحث الاستعارة بالكناية والاولى ان يطابق عبارته ان يقول والمستعار
اذ الاراعى لطيفة مخرجي المشبه بالمشبه به فيصدق ان اسم المفعول مستتر راجعا
الى الموصول وان الضمير المجرور في به راجع الى المشبه به المذكور سابقا ومن العلوم ان الاسم
في السابق بل الجار والمجرور العايد الى الموصول فاعل لاسم المفعول وقد نقل عن المص
انه قال الالف واللام في قولي والمشبه به مستعار اسم موصول بمعنى الذي خلاف
قولنا وسمي المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب ذلك في توجيه كلامه كما عرفته مع ابتنائه على ان
يجعل لفظ المشبه به في عداد الاسم من غير قصد الى معنى الفعل كالمؤمن والكافر فيكون
الضمير في به راجعا الى الموصوف المقدر كما في المنكر اعني قولك مشبه به ويجعل لفظ المشبه به المذكور
منها بمعنى الوصف دون الاسم او يحمل الاول على مذهب المازني والثاني على مذهب
الجمهور قوله والذي فرع مبني على ان الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له في
جنس المستعار منه سواء الشرع اشتاع دخول الاستعارة في الاعلام وذلك لان في الاستعارة
مع المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به
مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاشخاص مشهورون باوصاف لها فمن ان اسماءها

عن اوصاف ابنائه تاما واما الاشخاص فتعلقها تشتهر باوصاف كذلك فلا تمنع الاستعارة فيها
الاعلام المشخصة الا اذا تضمنت نوع وصفية اي ولمت علوا الشرائها بسبب اشتهار مع
اي عارض فلا تتحقق في هذه استعارة الاعلام فيقال رايت اليوم حاتما او مادرا او قسا
وما جرى مجراها يعني كتضمن سحبان الفصاحة وباقل العي والنباهة قوله واما قد عد العلوي
بين اولا الوجه في تسميته استعارة ولم يتعرض لوجه تسميته مجازا لغويا ومفيدا او نفي الا
في الشبه لما عرفت ما تقدم بل تعرض لكونه لغويا اذ فيه خلاف قوله اذ ادعاء انه لغوي
اي قال بعضهم انه لغوي مطلقا اي ان لفظ الاسد مستعمل في غير ما وضع له عند التحقيق وقوله
كما بان او عقليا الخ بان لكونه مستعملا كذلك والفاء في قوله فلا تجاوز ذا ايضا لانه خبر ان
لا جواب ان او عقليا وجوز ان يجعل جزاء لكن من الواو الداخلة على الشرط مزيدا من
البناء والخبر على ما بيس بما قيل في قوله … يعني ابو عبيدة الصوت اشارة الى جهة
المجموع من حيث هو مجموع واكثر الجهة ببعض اجزاءه بالنسبة الى البعض وعبارة العين
… ومن سائر ما سائر الصفات … من بان جنس وكل
المذكور من الصفات الخ لا اسكن في شئ بها الاسد لكونها ظاهرة بحواس الابصار …
والاقدام ونحوهما ولكن كانت بتمامه لا موجبة … الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن اللفظ اي
وان كانت الشجاعة من اشد اوصاف الاسد اختصاصا به ومن اتمها اي اقواها مكانا فيه لم
يوجد ذلك فلا تتحقق فعل الحقيقي للاسد وانما يكون كذلك اي لو كانت اللفظة وضعت اسم الاسد
لكن اللفظ لم تضع الاسم لها وحدها بل وضعته للشجاعة كائنة في مثل تلك الجثة الاسد
وقد تسامح في هذه العبارة اذ مقصوده ان الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة في الواقع
بالشجاعة لانه موضوع للشجاعة المخصوصة او لمجموع تلك الصورة حتى يدل الاسم عليها مطابقة
او تضمنا وكذا قد تسامح في قوله ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة اي الكاملة التي تتوقفها
او يريد انه لو كانت وضعته لمفهوم الشجاع لزم امور اربعة الاول ان يكون لفظ الاسد
صفة كلفظ الشجاع لا اسما الثاني ان يكون استعماله في الانسان الرجل حقيقة كما بالشجاعة
من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لان كل فرد من افراد مدلوله او اجزاءه بالمدلول …
الشجاعة يقال … مصدر … من الاقدام الثالث ان لا يكون …
اسم الاسد المطلق على الانسان الشجاع شائعة استعارة لان الاستعارة مبنية على التشبيه
ولا تشبيه على ذلك التقدير الرابع ان يصير اللفظ بالقرينة مغلوبا على وجه … الى
الكلمة عن حملها على ما وضعت له وقد صار بها اللفظ الان … مستعملا على ما وضعت له
واللوازم كلها منتفية اتفاقا فكذا الملزوم قوله وثانيهما انه ليس بلغوي بل هو مجاز عقلي
على معنى ان التصرف فيه امر عقلي وذلك لان المتكلم قد اثبت الاسدية للرجل الشجاع
بطريق الادعاء فكان لفظ الاسد باقيا على معناه اللغوي الا ان ثبوت ذلك المعنى
هنا بتصرف من العقل على وجه الاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا قوله ومعنى على

اي كون اطلاق اسم الاسد ولفظ ذلك اشارة الى الرجل ولفظ هذا الى الصبي وقوله لعدم
ذلك في الدعوى تعليل لتمتنع ولفظ ذلك اشارة الى كون الاطلاق في هذا الاعتراف وقوله
اي كون متعلق بقيل الى قيل بجواب هذا الاستفهام وموضع تعجب خبر يكون واسمه لفظ
قد اي قول ابن العميد وقد عطف على خبر واسمه مع رعاية ترتيبهما بعاطف واحد حيث
قال او سمع ونهي عن التعجب نحو لا تعجبوا … وانما صار ابي لانه لا معنى
للتعجب من تظليل انسان حسن الوجه لا غير بل انما يتعجب من تظليل الشمس الحقيقية وكذا
لا معنى للنهي عن التعجب من بلى الكتان بملابسة الانسان الجميل بل انما نهي عن
التعجب من بلاه بملابسة القمر والبدر الحقيقي والغلالة شعار يلبس تحت الدرع او
الثياب فيكون من الملاصقة للبدن فقال زر القميص اذا شد ازراره ومحه اي ابعده منظر
خفيف اليمر بكسر الميم ما تشد … على راسها وكذا مع الاصرار … ان المتكلم
بالاستعارة يدعى للرجل مثلا معنى الاسدية ولا يعترف ظاهرا بانه رجل فتوقف على انه اسد
ومع انكار انه شئ غير الاسد ومع هذا الاصرار يمتنع ان يقال لم يستعمل الكلم فيما وضعت
له بل يجب ان يقال انها مستعملة فيه فلا يكون اسم الاسد مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى
الذي عرفته وانما عطف قوله وانه شمس وانه قمر بالواو اعتمادا على ظهور المراد مع
ان العطف باو حيث قال او اطلاق اسم الشمس او القمر قوله ومدار … هذا الكلام هذا
مبتدأ خبره على هذين الوجهين وليس قوله … واخوي طرفا اللغوي … وليس
المزوجة حالا في كل منهما بل … للقول المستفاد منه اي سلمنا انه لغوي لا وجوب
انه عقلي والمراد بهذين الوجهين سواء النظر الى كونه مستعملا في غير ما هو له عند التحقيق و
النظر الى الدعوى المذكورة والاصرار عليها قوله لا لانه لا يعطيها … من الالو
وهو التقصير … لا تكون … لا يتحقق قوله لكنك اذا وقفت على … وجه
كل واحد من القولين شرع في تقرير القول الاول يعني كونه مجازا لغويا فاشار الى ان
بناء المستعير على ادعاء الاسدية للرجل … انه ليس للعقل الخصوص
فيه فعل … فاذا عرفت وجه التوفيق منهما … كل الوجه … عن هذين
القولين واراد ان الصواب هو القول الاول لانه … الوجه ان الاسدية المدعاة للرجل
راجعة الى غير المتعارف فلا شك ان لفظ الاسد موضوع للمتعارف فقط فاستعماله في غير
المتعارف يكون على سبيل المجاز اللغوي … على صيغة المفعول صفة
ثانية لقرينة ومعنى … عنده اي عند المتكلم وانما اعتبر التسليم عنده لانه …
… قوله … على ادعاء ان افراد …
… على ان تدعى ذلك … كما …
… هذا الادعاء في … قد … صدور امور غريبة
… عنهم … من جنس الطير … بانه جعل كل واحد منا …

والظاهر من المتن متعارفا وغير متعارف لا ارتياب انه ليس المعنى على تقدير لواء التشبيه لانه لا يتجه ان تقال نحن كتفو من الجن التي ترى ناس من نوف ما هو كغير في خصوص الجمال وقوله تشبيه الحال من قائل ان تبيغ ودعاني سعد ودعواكي والالف بالتخييلات لوقوعه القضايا التي تتوقع في النفس فالالا تنفي لا في لو قبلا التصديق بها وقوله من نحو حكمهم شان المخيلات شعر شعر انا وبلا شك لكن فيه الدعوى من ان الكلمة الكذب من الكذب وان الانسان لا يكون بحيث لا تقادم احد والروايتي انه ليس باسد في الحمرا اي من نحو حكمهم بانه ليس باسد وكذا الكلام في انه ليس بانسان وانما هو اسد وتقديره لي انا وحدي بالكبر والكبر محل من القبول في الكل بناء على تحقيق الحكم في القول قوله وان تحقيق عطف على ان تبيغ يعني ان وجه التوفيق هو بناء دعوى الاسد به على التقسيم الى المتعارف وغيره وتخصيص القرينة المصدقة بغير المتعارف قوله ومن البناء على هذا التنويع اي تنويع افراد الشي الى متعارف وغير متعارف فان الاخبار عن التحية بالضرب الوجيع يدل على ان التحية نوعان متعارف كسلام عليكم وحياك الله وغير متعارف وهو الضرب الوجيع في اول التلاقي او لا مجال لحمل الكلام على تشبيه التحية بالضرب لم يبق الا انه تحية فيهم ضرب وجيع واول البيت وخيل قد دلفت لها بخيل وكذا الاخبار بالسيف عن العتاب يدل على انه نوعان متعارف هو مخاطبة الاولياء وغير متعارف هو الوجيعة بالسيف وليس المعنى على تقدير لواء التشبيه كما لا يخفى وبعد يرهاني السيف يقطعها قوله وما قوله عز وعلا الا من اتى الله بقلب سليم فانه دل على ان تقدير الاسلامة من اتى الله بقلب سليم على الاسلام بدل لان بنيك على ان افراد المال والبنين نوعان متعارف وغير متعارف لانه ليس المعنى على قصد التشبيه وتقديره لا ادري اي يوم لا ينفع مال ولا بنون الا سلامة من وجوز ان يجعل قوله لا ينفع مال ولا بنون يعني لا ينفع شي فيصح ابدال السلامة به بلا تنويع وكل ايضا ان نصب السلامة المقدر بجعل الاستثناء متصلا وانه لا تعود اصلا ويجعل من اي منصوبا بالحمل على يعني لا ينفعان احدا الا سليم القلب فيما تنفق مالا في سبيل الله وبل ابناءه على طريق الرشد قوله ومنه قوله وبلدة يقطعها لا احتمال ان يقال ان الافعال ليست في المحمول ونحو هذا ليس مبنيا على السويع المسلم وجوده بل على التغلب بالجمع كما مر في الكشاف اي انما يكون فيها انيس ان لو كانت من جنس الاشياء ابتداء وحمل ان بدا على هذا التعليق ما بابا ونظيره قوله تعالى ما بالدار انيس اي احد ولا يعفور ولد الظبية ولد البقر الوحشية ايضا والعيس الابل الاسن يخالط بياضها شي من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء فانشاء فجعل فرد الاانيس قسمين متعارفا وغير متعارف في رتبة مواقع قطعها ليس بها انيس الا هي الوحوش والابل قوله تعارف الدعوى الباطلة ان الادعاء بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع بين ان صاحبها يعتقد مطابقتها للواقع لا يتصور من صاحبها قصدا تاويل فضلا

من نصب القرينة المانعة عن ارادة الكلام على ظاهره وارادة بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب لكن القرينة كما ان ذي المدعى لا ينصبها الا ان الكذا بالكور ليس مثل ذلك المدعي في التبري من قصد التاويل لان مقصود مروج ما قال عليه كلامه بطانة وله تقدح في مقصوده هذا انما قصد التاويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا ان نفى نصب القرينة وانقص في الدعوى الباطلة على ذكر التبري لانه اذا تبرأ عن التاويل كان نصب القرينة اشد تبرا فتعد له وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونفى نصب القرينة لمن كان له نصب قوله بيان وصف الاستعارة حدها فانه قال في اول علم البيان لا احد وصف لشي وصفا مساويا قوله اما حسيا واما عقليا اي محققا حسيا او محققا عقليا وقد عرفت معنى الوهمي المحض وهو ان يكون صورة تخترعها المخيلة باستعمال الوهم اياها كصورة انياب والمخلب في المنية المشبهة بالسبع قوله ثم تقسيم كل واحدة يعني ان كل واحدة من التحقيقية والتخييلية تنقسم الى قطعية واحتمالية الا ان الاقسام الحاصلة من تقسيمها ههنا ثلثة لا ثلثة الاحتمالية المفردة في كل منها قسم واحد في تحقيقية ولا اختلاف الا بالعبارة والاعتبار فلذلك قال في اقسام اربعة ولم يقل خمسة وقد تابعنا انا رأى ان لا العبارة ايضا تقول لا الاستعارة المصرحة بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل فان قلت لا ذا لم يقسم التحقيق والتخييل الا الكناية عنها اما باعتبار المشبه به المتروك واما باعتبار المشبه المذكور رجعي قياس اعتباره في المصرحة بها اما بحسب الصورة او بحسب المعنى قلت لانه لم يوجد هذه الانقسام فيها وزوجه استعمال البلغاء من الاستعارات الكناية عنها قوله وهذا قسمة كلية رتب استعارة اما الى ان تقع هذه التقسيم في كلامهم اوال مخالفته كما هو المختار عنده من رد التبعية الى الاستعارة بالكناية قوله والمراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا اوليا وذلك بان يكون اللفظ الاصلي للمستعار كالموصوف كالمصادر وسائر اسماء الاجناس واما الافعال والصفات المشتقة منها وما في حكمها من اسماء الزمان والمكان والآلة والحروف فلا يدخلها معنى التشبيه الا تبعا لمعانيها فرعا كما في الافعال وما يشتق منها واما لمتعلقات معانيها كما في الحروف على ما يأتي تحقيق ذلك في مباحث الاستعارة التبعية قوله وربما يجعلها ازدكلمة التقليل لان اكثر الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح وانما ربما يذكر الحرف الا انهما انما يعتبران بعد تمام الاستعارة بقرينتها ولم يذكر الاستعارة الخالية عنهما ولا لحاجة فيها الفهم مشتهرة شي منهما باسم على حدة ولا حاجة يلتفت منها الى بيان فلذلك قال وهي اي الاقسام الحاصلة من هذه الانقسامات ثمانية وان كانت الانقسامات اربعة انقسام الاستعارة المصرحة بها والكناية عنها وانقسام المصرحة بها الى التحقيقية والتخييلية والاحتمالية وانقسام الاستعارة الى الاصلية والتبعية وانقسامها ايضا الى المجردة والمرشحة

قال

الثاني من الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع وقد تمت اقسام الاستعارة لانها […]
الاستعارة والكلام […] مثالا غير ما وجد ايراد كلمة في امثال هذه العبارات وقوله او ادعت
معقول لقوله ان تدعي على التوسع في تقدم الطرف على علمه الواقع في حيز ان وان الاخفية
[…] الكلمة او جزء فريده خاتم محلقات في الحسية التخصيص اي الهيئة المخصوصة وما امكن
للامور الموهومة وجيبه لانقضاضها بالحقيقة كانت تخيلية خارجة عن احد المذكورين لانا
اعتبر ثبوت الحقيقية بطريق القطع كانت الاحتمال انها خارجة عنه قوله على وجه التسوية
بينها اي بين الوصف الاضعف والاقوى وقوله ان تدعي جزء لقولهم وشك طرفي المسالحة
لعدم الالتباس في المراد […] عبارة اسم والتقريب بان ذلك […] ملزوم اللازم
وقوله هذا تعليل للتدعي […] في اسمه عليه و الالحاق على وجه التسوية
وقوله علا او باتا حالا لان من المستثني تدعي وذلك اشارة الى الاطلاق المذكور وقوله كما
على اي المنوي بالذكر هو اسم المشبه عليه اي لا على ما سبق منه […] المذكور هو
جعل اوله اسم مستعارا وغير مستعار رفع الله من ان يكن متعلق بياننا واللفظ […]
صفة لدلالة الاول او بالذكر ودلالة القرينة لان كلمة من البيانية […] العاطف الدال الاثنين
واحد […] يلزم تعدد العاطف الصفة وقد التابع من الدال الاثنين ان الاول او بالذكر
مع قطع النظر عن القرينة يدل على ان المراد باسم المشبه مثلا هو لم الجنس والقرينة تدل
على ان المراد به فرد كما المدلول وانما خطاه منيا زعمت الدعوى الباطلة بالذكر […] قريبا
من دعوى ان يكون من الانبياء زعمها […] من الانبياء عن الكذب قوله مثال ذلك
اي مثال ما ذكرناه من تفسير هذه الاستعارة التي نحن بصددها وقد ذكر من الامثلة اربعا
لزيادة التوضيح وللتنبيه على ما بينها من الاختلاف فالمستعار منه والمستعار له في الامثلة
الثلاثة الاول حسي ان الاول وجه الشبه في المثال الاول عقلي متعدد اعني الحدة والقوة
وفي الثاني حسي متعدد اعني الاشراق والاستدارة المليحة وفي الثالث عقلي واحد اعني
كثرة المنفعة والمستعار في المثال الرابع عقلي والمستعار منه حسي ووجه الشبه عقلي
[…] وهو الاباء عن قبول الزيادة والنقصان قوله فتدعي […] بالنقص
وهذه الثلاثة المعاطفة مع ما في حيزها جزء واحد للمبتدأ الذي هو مثال ذلك قوله
او ان يكون عندك وجه جميل هذا مع ما عطف عليه اعني فتدعي ماخوذ من […] تعلق
به خبر ثان لذلك المبتدأ معطوف على الجزء الاول بالواو وقوله حال من فاعل فتدعي
قوله بعد ما جرت لمعاني اشارة الى انه تشبيه العالم بالبحر الكامل […] فوائده […]
فوائد […] حسنة بهية ترغب بانها […] ولولا […] التشبيه […] ذلك التشبيه
الاستعارة الكاملة وقد يقال علم بعض كون الفوائد والعوائد […] واحد […]
[…] مشترك […] وجه الشبه من العالم والبحر وسلوك كل […] الصعود […]
[…] نحو ابحر والغطاس هو الذي يطلع […] عن العيان قوله ومن الامثلة انا

نقل

فضله لانه نوع من الاستعارة التي هو بعد وجهها مبني على انتزاع الشبه من التضاد وانما قد شبه
التناسب هذا النوع خص باسم الاستعارة التهكمية والتمليحية ولما […] كثيرا […] لكنه […] ايت
حاتما اي بخيلا وقالوا اي جبانا وسمي تمليحيا اي […] دقيق وذلك لانها في كونه مثالا للاسم
فيه انه كونه جزئيا اضافيا […] وتحقيق انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد في آخر
مباحث التشبيه الا انه اقتصر هناك على ذكر الضدين المتشاركين في التضاد وازادوا
المتنافيين المتشاركين في التنافي […] على الاطلاق وعطف هنا النقيضين على الضدين
فاراد بالضدين ما وراء النقيضين من المتقابلين لكنه اراد بالتضاد ايضا هنا التنافي
مطلقا قوله ثم اراد […] عطف على […] بواسطة شروع في اقسام الاستعارة بعد اعتبار التشبيه
وانما اراد لفظ ثم لان لو عادكون احد الضدين او المتناقضين من جنس الاخر فانه
استبعاد من انتزاع الشبه من نفس التضاد قوله تواترت عليه البشارات
اي الانذارات قوله ربما كانت معنى واحد الكائن […] في الامثلة المذكورة
يعني به ما ورد من […] الكلام وبتبسم ويتكلم والاضافة في […] قوله
بقتله ونهب امواله وسبي اولاده فان كل واحد من هذه الثلاثة قرينة على […] الاستعارة
البشارة للانذار قوله وربما كانت معاني مربوط بعضها بالبعض بالقياس الى
الاستعارة ويعني […] تكون […] لانا اي قلبه والبا في بها للتعدية لا
نقلبها قسي حاجب […] الاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الحرب وقوله اي نظر شروع
في بيان تركيب القرينة وحين […] مع […] عليه والتحقيق […]
[…] معنى […] قال […] السحاب فان […]
قسي سحاب […] انما […] جرت به العادة […] بالسحاب المطار الى
المتابع […] القرينة المركبة في هذا المثال من […] معاني
ثبوت الصاعقة وكونها من نصل سيفه […] قسي سحائب […] على […] من […] ويدع
هذه القرينة الملتئمة من تلك المعاني […] في تعارف السحاب […]
تقسيم القرينة الى هذين القسمين في القسم الاول من الاقسام الثمانية للاستعارة […]
ركبت القرينة في هذا المثال الذي هو من القسم الاول من اقسام الاستعارة قوله ومنها
استعارة […] صورتين هذا النوع اكثر من الاستعارة المصرح بها الحقيقية مع القطع
لا يكون الا مركبا وسواء انتزع صورة من امور متعددة وتشبه بصورة اخرى مثلها
ويدعي دخول الصورة الاولى في جنس الصورة الاخرى مبالغة في التشبيه فيطلق على
الصورة المشبهة اللفظ المركب الدال على الصورة المشبه بها فيكون التجوز في مجموع
ذلك اللفظ المركب لانه […] مفرداته بل تكون […] باقية على حالها قبل هذا التجوز
من كونها حقيقة او مجازا افادة التشبيه مثلا صورة تردد المفتي بصورة تردد من قام
ليذهب […] وادخل الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبه بها وقلت […] اراك […]

المخ تقدم رجلا وتوخر اخرى فانه لم يكن ثم في التقدم والتوخر استعارة بعينه ولا في رجلا استعمال
اصليه اذ لم يقع بهذا التجوز تصرف في هذه الالفاظ بل هي باقية على حقايقها التي كانت عليها قبل
هذه المقالة عموما من حيث هو مجموع ولو اعرفت هذا فنقول ولذلك بالوصف في قوله الاستعارة
استعارة وصف مقدر صورتين اللفظ الدال على الصورة المشبه بها فان للاستعارة
هو لفظ المشبه به ابدا فخصوصيات الاستعارة المصرح بها واما ما عبر عنه بالوصفان
اللفظ كوصف بكشبيه المحض ولم يتعلق اسم احدى صورتين لان المركب من الاسم والفعل
مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما وانا ذلك بالوصف في قوله لوصفاله في يعني البيان
كانه قال يستعار لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله
لوصفاله في وما له على الفوقية لا صلة للاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الاول في
لكان اولى واولى كما يشهد له قوله لكسوها الى صورة المشبه صفة المشبه به اي لفظه
وافادة الصورة التي المشبه والمشبه به بيانه كما دل عليه قوله فتشبيهها بصورة تردد انسان
في نحو تقدم رجلا وتوخر اخرى انه يقدم رجلا تارة ويوخرها اخرى فان هيئة المتردد
الذاهب هكذا او منهم من قال المراد رجل ايخطو فان المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة
الى خلف قوله وهذا هو الذي سموه التمثيل على سبيل الاستعارة ودل هذا البيان بصريحه
على ان الاستعارة التمثيلية منحصرة بما ذكر من استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين
امور لوصف الاول والاغرب على ذي بعض ان الصورة المنتزعة من امور على يجب ان
يلاحظ منها كل واحد من تلك الامور على حدة حتى يعتبر منها بالاجزاء صورة وحدانية
منتزعة منها وله تنبيه عليه ايضا ان ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور لا يكون
الا بالفاظ متعددة واما مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او منوية في الارادة فوجب الا يكون
كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية مركبا على احد هذه الانحاء وكذا يجب ان يكون
كل من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي فهو بحيث لو ترك
نية التشبيه الى الاستعارة كان استعارة تمثيلية فان قلت ماذا تقول في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فانه يعد تشبيها تمثيليا مع ان طرفيه مفردان قلت لو
جعل هذا تشبيها تمثيليا فلا شك ان المشبه به موصوف المنافقين المخصوصة المفصلة
فيما تقدم من الآيات والمشبه به قصة المستوقد الخصوصية المذكورة عقيبه وليس شيء من
هاتين القصتين المخصوصتين مفهوما من لفظ المثلين اما في المشبه به فظاهر واما في
المشبه فلان المعنى مثلهم في اظهار الايمان وابطال الكفر الى اخر قصتهم بتلك الالفاظ
منويه في الارادة تدل عليها ذكر ان صاحب الكشاف جوز ان يكون حكى الآية من
التشبيه المركب وجعل ذكر الاشياء المتشبه بها مطويا كما هو من الاستعارة كما سلف تحقيقه
على ما لا مزيد عليه ولا شك انه لا فرق بين المفرق والمركب الا ان تلك الاشياء في المفرق
يعتبر كل واحد منها على انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيه واحد واما ان كان

تشبيهات مقدرة وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث هو والمشبه مجموع في اخر ما يشبه نكون [illegible]

الاستعارة في المركب بمنزلة ما لو كانت ايضا في المركب كذلك فان قلت نعم ما ذكرت
لا يكون الا كانت قوله كمثل الذي استوقد وكمثل نارا داخلة على المشبه حقيقة كما لم يدخل
عليه في قوله تعالى كماء انزلناه من السماء نعم ومن قال انها في الاصل من الاول لكن
داخلة على المشبه به دون الآية الاخرى فقد توهم نظرا الى الظاهر ولم يتجه بالتفقه
المخصوصة من حيث الذات بخلاف المركب فانه لا يتقيد بقيد اصلا قوله ويكون الاجزاء
كلها تمثيلا شكل على سبيل الاستعارة لم يذكر منها شيء فشوا الاستعمال اعتمادا على
في اقرب ما فيه التشبيه التمثيلي وفي تحقيقه هناك السبب عدم وجدان البيت [illegible]
بسبيلها قال الشيخ الكافي قوله تقدرها اي تقدر الصورة الوهمية المحضة وتفرضها
مشابهة لها اي للصورة المحققة وهذه الجملة صفة ثالثة لصورة فان محضة صفة لوهمية
وتنزع على صيغة اسم الفاعل حال من المستتر في ان تشبه اي هي ان تشبه حال افرادك بالاسم
المخفف في الذكر وتحتمل بعضهم جعله على صيغة المفعول حال من اسم صورة ولقد تسامح
الحمى في بيان ما يسبق بقوله من كون سماها شيئا محققا الا ان الظاهر ان تقال من سماء
المحقق والاعيان الاهلاك في تحت سماس بنفسها فتح الميم وضم الباء وسكون فوقه
الرحمة والشفقة يقول ابغت على فلان الفواد فيه وتشبيها مقدرا ان تشبيه كما هو اي
كان المنية قوله فاخذه بالنصب عطفا على تشبيه وما يكون عطف على ملازم وانما راجع
على الخصوص حال من ما يكون الا انها توسطت بينه وبين عاطفه من الانبياء على
او تمام عطف على قوام تعالى ترتيبه الهيئة والترتيب اي دون عنقه وهو الغوث قوله
ثم تعلق بالنصب عطف على باخذه وفي لفظ ثم اشارة الى تراخي رتبة الاطلاق عن اخذه
الوهم في التصوير الاختراع قوله على سبيل الاتزال اي اتزال اساس التحقيق ان
نفسهما عطف على الاتزال وقوله ما توام كلام المتكلم ومفعول يفعل والتوقال وهو صورة
اللسان بتركيب لفظ التصوير كان احسن من حيث المعنى واوفق لقوله فيما بعد وهو
صورة اللزام واما ما صرح بالتشبيه في الامثلة امثلة التي اوردها للاستعارة المصرحة
بها التخييلية التحقيقية حيث قال الشبيه الشبع والشبه المتكلم والشبيه بالناقة تنظر
ان الاستعارة المصرح بها التخييلية التحقيقية في الانياب للسان والزمام للمنية والكلام
والحكم بمعنى المثال لا يحتمله شيئا ايضا ان التخييلية قد توجد بغير بدون الاستعارة بالكناية
لكن يجب ان يقال هذه الامثلة التي صرح فيها بالتشبيه لم توجد في تراكيب البلغاء
انما الذي وجد فيها قولهم اظفار المنية وانيابها ولسان الحال وزمام الحكم ونظائرها
واللاحق في توجيه ذلك ان ما ذكره من اختراع صورة وهمية محضة فانه نقض لكلامه
ما ذهب اليه غيره من ان هذه الالفاظ اعني الاظفار واخواتها تنقل عن معانيها
الاصلية لامور اخر شبيهة بالسبع والمتكلم والناقة وهذا التصرف العقلي سواء
بالاستعارة العملية على سبيل الاشتراك اللفظي في الاستعارة ولهذا اضربوا التخفيفه

جعل الشيء الشيء والتخييلية جعل الشيء للشيء قال القسم الثالث منه لما هي كما ذكرنا ان
يكون المشبه المتروك قد تسامح في جعل ان يكون خبر القول لما هي على ما مر وفي تقديم كما ذكرنا
وهو مصدر لان يكون على حاله وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اول وان يكون خبرا ثانيا
بقوله من وجه متعلق بمحتاج لا بالتحقيق ولا بالتخييل اي هو صالح من وجه لكل على
ما لا يحتمل ان في قوله ومطران ومثال ما نحن فيه من الاستعارة المصرح بها الاحتمال له
قول زهير صحا القلب اي انفك عن تعلقه بسلمى واقصر باطله اي امتنع وعري من عرشه
جعله عريانا والصبا اما من قولهم هو صبي بين الصبا بالكسر والقصر والصباء بالفتح
والمد واما من الصبوة بمعنى الميل اي الجهل والفتوة ومنه التصابي ورواحله ما يركب
من الابل ذكر الكلام او المثل قوله وقع النقل اي الانحدار منها عن التلبس به فكان لها
ما كان من ركبه او ان الصبا ومعرضا حال من اسكنه قوله فقال عطف على الدال اي بين
وانما اقتصر على ذكر المراد الثاني لانه الدال على الاوامر الكل والتمثيل على الاستعارة القلبية
والتعرض الاتيان للافراس والرواحل ما دلوا بالركوب ركوبها وبالارتكاب ارتكاب على
كان ركبه او ان الصبا وقام خبر بيت اي ما يثبت على صفة القيام في هنا من الافعال
التي فيه قوله حرف بيان للنوع والطرف اي عن شيء وطلبت بعول لما دل عليه الكلام
اي كعدم بقاء الالات شيء اي نوع زمنه شيء وطلبت النفس على اجتنابه وقوله تنقل عنه
على وطلبت ما نحوه اي مع ما عطف عليه ايضا ووقع قوله اثرا منها اي من تلك الالات
الادوات في التفسير كالصبي الغار وقيل عطف على بقيت اي بقيت للافراس والرواحل
لذلك اي لعدم بقاء آثر من الالات سواء لا لانه ولا لاداة لها قوله يحق قوله اي لقوا
كان من امر ما ان ما ذكرنا فالذي يحقه ويليق بقوله افراس الصبا ورواحله ان يجعل
استعارة تخييلية وذلك لانه لما اراد النفي بزوال الافراس والرواحل قد لا يأتي
المشبه مخالبها بان شبه الصبا بجهة من الجهات ثم شبه ما ركبه او ان الصبا اي العشق
من التصابي بجهة من جهات المسير الحاجة الى افراس ورواحل كالحج والتجارة فتخترع
له صورا كالافراس والرواحل وتطلق عليها اسماء الامور المحققة ثم لفظ الغرض
من ذكر التصابي الاعراض الكلي صار لما قضى منه الوطر فاعطلت الاته
في تعطلت الالة قوله وان كان ما اي وان كان قوله افراس الصبا ورواحله
يحتمل احتمالا بعيدا ان يجعل الافراس والرواحل استعارة لامر محقق اما عقلي واما
النفوس وشهواتها وقواها واما حسي كالاموال والخدم والاعوان واي حين اشار
بقوله او من الاسباب التي قلما تتخذ اي يتعاون في اتباع الغي والجهالة وركوب
الضلالة والبطالة الا ان الصبا او الغرو على التقديرين يكون الاستعارة في
الافراس والرواحل تحقيقية لا تخييلية والبطالة بالكسر عدم الاشتغال بالمهمات
قوله وكذلك اي مثل قول زهير في احتمال التحقيق والتخييل قوله علت كلمة فان

الذي

الذي يلبس من لفظ اللباس عند الله حجاب على طعم فيه هو احمل على التخييل بان شبه الجوع
في التاثير بذي لباس قاصد للتاثير فيه فتخترع له صورة كاللباس ويطلق عليها
اسم الموضوع لما هو محقق وان كان لفظ اللباس يحتمل عند البعض ان يحمل على التحقيق
وذلك بان يستعار لما يحيط بالانسان عند الجوع من انتقاع لونه اي تغيره وزاته
هيئته فيكون من قبيل استعارة المحسوس للمحسوس هذا اما سيختبر بان الحمل على
التخييل للملائم بلاغة القرآن لان الجوع لو شبه بالموصوف القاصد الكامل فيما هو آلة نائب
ان يخترع له صورة ما يكون آلة للتاثير لا صورة اللباس الذي لا مدخل له فيه واما التحقيق
الذي ذكره فانه يخل بحسن ايقاع الاذاقة على اللباس فالاولى ان يجعل اللباس
استعارة لامر محقق معقول هو ما يدركه الانسان من الضرر عند الجوع والخوف وذلك
الضرر من حيث انه يغشى الانسان ويلازمه كانه يحيط به شبه باللباس واستعير له اسمه ومن
حيث انه يدرك منه بعض شبه بطعم المر والبشع فاوقع عليه الاذاقة المنبئة عن شدة الاصابة
لان الادراك بالذائقة يستلزم الادراك باللامسة من غير عكس فهي الكمل استعارتان
مصرح بها ومكني عنها وقد تقال اللباس الجوع من باب التشبيه كلجين الماء اي فالماء
الجوع الذي هو في الاحاطة كاللباس واختير لفظا على لفظ للتناسب للمشبه به
تنبيه على المعنى الاصابة قال القسم الرابع في الاستعارة بالكناية قد اختلفت فيها الاقوال
الاول ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار في مثل قولهم اظفار المنية نشبت بفلان
هو اسم المشبه به المسكوت عنه اعني لفظ السبع مثلا وما اثبت للمشبه المذكور الذي
هو المنية من لوازم المشبه به اعني الاظفار كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية
قال في الكشاف من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار
ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه فاذا قلت شجاع
يفترس اقرانه وعالم يغترف منه الناس فقد نبهت على ان الشجاع اسد والعالم بحر
وهذا القول هو الصواب الذي لا خلل فيه لفظا ولا معنى الثاني ما ذهب اليه
بعضهم وهو انه قد بلغ التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى لفظ المشبه
ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به ليس وذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية
ويتجه عليه انه لا مناسبة في تسميته استعارة وعلى القولين لفظ الاظفار في المثال
المذكور باق على حقيقته معنى واثباتها للمنية استعارة تخييلية كما مر الثالث ما ذهب
اليه المعتزلي ان الاستعارة بالكناية هي لفظ المنية المستعمل في السبع مثلا فانه لو ادعى
للمنية السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها ويرد عليه ان لفظ المنية في المثال
المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز
مستعمل في غير ما وضع له وادعاء السبعية للمنية فلا يجدي نفعا الا في وكذلك
لا يخرجها عن كونها موضوعا لها لفظ المنية حقيقة كما ان ادعاء الاسدية للشجاع في

وهو صاحب الايضاح

المقصود من الاول المبالغة في احاطة الجوع ومن الثاني المبالغة في اصابته

١٧٢

الاستعارة المصرح بها لا لجعله موضوعا له لفظا آخر ... صورتها بجانب من ذلك بان
ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له لا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون
العكس بان يكون لفظ المشبه مستعملا في غيره وقد عرفت ذكرنا يرد عليه ايضا ما مر من انه
بيانيه ما قد صرح به فيما سلف من ان المستعار هو اسم المشبه به سواء كان هو المذكور
او المتروك وقوله ان لم يذكر المشبه الخ تفسير للمعنى المصدري للاستعارة بالكناية وشمله
قطعا اي الاستعارة بمعنى المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك ايضا من تحريره مطلق الاستعارة
الشامله للمصرح بها والمكنى عنها وقوله تنصبها صفة لقرينة بعد اضافة نصب اليها
وقيل المعنى تنصب القرينة للاستعارة قوله ان تثبت بتخفيف الواو ويروى بالواو فالمشبه
كانه قوله رأيت شجاعا يفترس اقرانه والاضافة كما في قوله مخالب المنية وبيان
الحال وزمام الحكم وانا وجدت نطوي منها في الامثلة الثلاثة تشبيه المضاف اليه
ذكر المشبه به فيكون مثالا للاستعارة المكنية كان المضاف فيها مثال التخييلية وفي قوله
وهو قوله الشبيه بالسبع وهو قوله الشبيه بالمتكلم مسامحة ظاهرة لان ضمير هو راجع
الى المشبه به فينبغي ان يقال وهو السبع وهو المتكلم وقد يقال ضمير هو راجع الى ذكر المشبه
به ولفظه قوله محمول على معناه المصدري قوله لا تنفك عن الاستعارة التخييلية اي
لا توجد الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية وذلك لان الاستعارة المكنية على ما ذكره
لا بد فيها من ان تثبت للمشبه شي من اللوازم المساوية للمشبه به وهذا الاثبات
لا يتصور الا بطريق التخييل واختراع صورة وهمية شبيهة بتلك اللوازم وفيه بحث
لان التخييل عند الاصحاب كما هو المشهور اثبات تلك اللوازم بعينها للمشبه من غير ان يخترع
هناك صورة تشابهها ويطلق عليها اسماؤها فلا يكون التخييل بالمعنى الذي ذكره لازما
للمكنية عندهم واما التخييل بمعنى اثبات اللازم بعينه فستعرف انه ايضا ليس لازما للمكنية
عندهم فلا يصح قوله هذا ما عليه مساق كلام الاصحاب اي عدم انفكاك الاستعارة
بالكناية عن الاستعارة التخييلية بعضه مساق كلامهم قوله وستقف لما انتهينا الخ
هذا الفصل يعني الاصل الثاني الذي هو في المجاز عطفا على تفصيل منها اي من قرينة
الاستعارة بالكناية فانه ذكر هناك ان قرينتها قد يكون امرا مقدرا وهميا كانياب
المنية وقد يكون امرا محققا كالانبات في الربيع فيعلم من هذا انفكاك المكنية عن
التخييلية وكذا سبق منه انفكاك التخييلية عن المكنية في نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا
لزوم بينهما عنده اصلا واما عند غيره فالتخييلية لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها
كما في قوله تعالى ينقضون عهد الله فان العهد هنا شبه بالحبل والنقض مستعمل في ابطال
العهد كما صرح به في الكشاف فيكون النقض استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد
بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية
فهنا استعارة مكنية في العهد وليس معها تخييلية فان قلت لم لا كان النقض مستعملا

ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له

في ابطال العهد لم يدل على ان في العهد استعارة مكنية قلت بل يدل على ذلك من حيث
ان استعارة النقض للابطال انما نشأت من حيث تشبيه العهد بالحبل فلولا استعارة الحبل
للعهد لم تحسن بل لم تصح استعارة النقض للابطال فاما ما ذكره في شرحه ان الاستعارة بالكناية
عند غيره ان يقال لو لم تحسن للمشبه المذكور تابع تشبيه لازم المشبه به كان ذلك اللازم
اذا اثبت للمشبه باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة تخييلية كما في اظفار
المنية وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعارة
تصريحية كالنقض المستعار لابطال العهد وكالافتراس المستعار لبطش الشجاع ونحو ذلك
وكما لاغتراف المستعار لانتفاع الحسن بالعالم فقد ظهر ان المكنية لا تستلزم التخييلية عندهم
اصلا هذا وقد يقال ان لو تقول لا تنفك عن الاستعارة التخييلية ان الاستعارة بالكناية
لازمة للتخييلية لا تفارقها عندهم في مجيء الحكم ويكون قوله وستقف اشارة الى ما ذكره في
اخر فصل الاستعارة من ان التخييلية قد توجد بدون المكنية حيث قال انه لا يحسن التخييلية
بحسن المكنية اذا كانت تابعة للمكنية كما لا يخفى وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن
تابعة لها كما في الملائم لكن يخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم
مما سبق من مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة قوله وكان في تلك
شروع في السؤال والجواب للشارح ... اوائل فصل الاستعارة تقرير السؤال ان
في الاستعارة مصرحة كانت او مكنية على ما عرفت ان المستعار له داخل في جنس المستعار منه دعوى
اصرار ولا شك ان مثل هذه الادعاء ينافي الاعتراف بحقيقة المستعار له بل يوجب
انكارها وقد ذكر المستعار له في الاستعارة المكنية باسم جنسه وهذا اعتراف تام بحقيقته فيلزم
ان يجمع بين انكار حقيقته انكارا بليغا وبين الاعتراف بها اعترافا تاما والجواب انا نتعلق
في المكنية بما نعلل سما في التصريحية فان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما في التصريحية
نصب القرينة المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به فجمعنا بينهما بان جعلنا نسبة المشبه فردا غير
متعارف من افراد حقيقة المشبه به ورجعنا بنصب القرينة الى المتعارف منها كذلك سائغ
ذلك الادعاء في المكنية وذكر اسم المشبه فيجمع بينهما بان نجعل اسم المشبه اسما للمشبه غير
متعارف نزل ... اسم المتعارف ... فالادعاء فلا يكون التصريح باسم المشبه
اعترافا بحقيقته فقوله فانا قد نستعمل ... هو حال من الكاف في كان هو ليس
الا هاجيا صبر ... وقوله وله ادعاء انه كذلك هو عطف على ... اولا ان الاستعارة
بالكناية وقد يتكلف ... عطفا على ان الاستعارة وهو بعيد والوجه في نصب اعترافا
تحقيقه الشي ... بالمضاف ... ان اعترافا تعنت قوله كانا ندعي هناك
متعلق بقوله ندعي هنا وقوله بالطريق الموعود اشارة الى الطريق العام ... المذكور
سابقا قوله ان نقصد ... تحقيقه ... فان المنية ... لو ... في جنس السباع
كان اسمها موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع الا ان وضع احدهما لذلك الجنس

ادلا المعنى ... في التخييلية ... السكاكي

باسم المشبه

لا يكون اعترافا بحقيقته

كلفظ اسد الان وضع احدهما لذلك الجنس حقيقة ووضع الآخر له على ما يكون ان الآخر من
الاستعارة غير استعارة فهما كالمترادفين قال القسم الخامس في الاستعارة الاصلية
وهي ان يكون المستعار اسم جنس اراد باسم الجنس اسما دالا على مفهوم كلي غير مشتمل
على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد من الاعيان ونحو قيام وقعود من
المعاني ويخرج عنه الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من الافعال
قوله والاصل في الموصوفية هي الحقائق اي الاجناس التي هي مدلولات اسماء الاجناس
بالمعنى المذكور دون ذلك لان الحروف والافعال بمعزل عن الموصوفية واما الصفات فلانها
بمعنى انها تقتضي ان توصف بها فحقها ان لا توصف ويرد عليك انه ... هذا الكلام
فان قلت اصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي اصالتها في كونها مشبها لما ذكره من ان
المشبه موصوف بمشاركة المشبه به والمقصود هنا اصالتها في كونها مشبها بها ليكون
استعارات اصلية في ذلك الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي ايضا اصالتها في
كونها مشبها بها قوله ... قلت ... لعدم المعقولية يرد السؤال ...
... الى ان يجاب بان ... فيها ... الاول ... الا انه ...
عليه ... في صيرورة الاول ... الاشتمال على معنا مع زيادة توهم انه وصف
الاول واما على القول بان ... فلا يرد هذا السؤال لان ... جائز بل
واقع كثيرا قال التشبيه ... في الاستعمال التبعية هي ما تقع في غير اسماء الاجناس
اراد باسماء الاجناس ما ذكره آنفا لكن الاعلام المتضمنة لنوع وصف ملحقة باسماء
الاجناس ... فالاستعارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا الكلام في اسماء
الاشارة المستعارة للمعقولات ... داخلة في اسماء الاجناس المذكورة وانما قال
بالافعال والصفات المشتقة منها لان التبعية في الكل من وجه واحد ولم يذكر اسماء الزمان
والمكان والآلة لانها في حكم الصفات واعلم ان الحروف لان التبعية فيها من
وجه آخر قوله والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا يعني ويتضمن ملاحظة وصف
المشبه به كما قررنا فلا يتاتى موصوفا كالافعال والصفات والحروف لا تقع مشبها
فلا تتصور ... الاستعارة فيها اصالة وانما صرح بموصوفية المشبه دون المشبه به بناء
على ما قرر من ان تشبيه الشيء ليس الا وصفا له بمشاركته المشبه به في امر ... ان
ذلك يستلزم وصف المشبه به ويتضمن ملاحظة يتم به مقصوده قوله وانما الحقيقة
لمعاني الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها
توضيح المقام ... تحقيق معنى الحرف والفعل فقد بسطنا الكلام فيه ...
... ههنا بان ... الالفاظ في المرآة ... جعلها آلة
لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها بحيث تستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت ...
المرآة قصدا فلا يقدر ... ان يحكم على المرآة مع كونها مبصرة قطعا ...

جعلها منظورة بالذات ملحوظة بقصد التمكن من الملاحظة من الحكم عليها بما الناس ...
وصفاتها ... وعلى هذا قياس المعاني المدركة بالبصيرة فالابتداء مثلا معنى يتعلق ... فاذا
لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم
عليه وبه ... الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين
السير والبصرة مثلا وجعله آلة لمشاهدة حالهما ارتباط احدهما بالآخر ...
بالمفهومية ... صلاحيته لان يحكم عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من ...
من البصرة فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظ من موضوع لكل ابتداءات الخصوصية
... ولا يلزم كونها مشتركا ... وضع واحد عام كان الواضع قال ...
من لكل واحد من الابتداءات الخصوصة وهذا معنى ما قيل ان الحرف ...
وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا ... ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا
بالمنسوب اليه ... متعلق الحرف ... ذكر المتعلق ...
... بمتعلقه ...
انا ذكر متعلق الحرف ... حصول في الذهن بدون متعلقه
ومن ثم قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية ... الحرف ما دل على معنى في غيره واما ما قال
من ان لفظ من مثلا موضوع ... ووضع له لفظ الابتداء ... الا انه شرط ذكر
المتعلق في دلالة من ... ان يلتفت اليه ...
الا شرط ... عليه ... ذكر المتعلق في الحروف ...
لتحصيل ... بالحكم ... ان يكون معنى ... ان يحكم عليه وبه الى
انه ليس ... لفظ فاذا ... اليه ... ولا ...
له ... واما مفهوم الفعل ... على معنى مستقل بالمفهومية
هو معنى الابتداء مطلقا وعلى نسبة مخصوصة من حيث انها حالة من ...
... احدهما بالآخر ... النسبة الداخلة في مفهوم الفعل ... النسبة التي هي
مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية والاحتياج الى ذكر المنسوب اليه ... ثم
قيل ... بالنسبة الى ... من النسبة ... عام ... وجب ذكر الفاعل
... ذكر متعلق الحرف ... مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية ... ان
يقع محكوما به ... ان يقع موضوعا محكوما عليه ... ان كل واحد من المحكوم عليه وبه
يجب ان يكون ملحوظا بالذات ... ان يتصور النسبة ... وكذا النسبة
الداخلة في مفهوم الفعل لا تصلح للمحكومية واما الحدث ... ان كان مستقلا الا انه
اعتبر في مفهوم الفعل من حيث انه منتسب الى الفاعل ... وجب كون الفعل ...
الحدث ... مسندا ... الفعل من حيث انه موصوف
بغيره ثم هذا الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل مثلا يصلح ان يكون موصوفا ...

الضرب الشديد بالقتل مثلا والاستعارة [illegible] يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وأما
الصفات المشتقة من الافعال فهي [illegible] معان متعينة [illegible] المقصود
منها قيام مثلا معناه ذات ثبت له القيام وهذا معنى [illegible] العقل [illegible]
عليه بمعنى [illegible] لا كان [illegible] ليس موصوفة بل صفة واما الذوات المبهمة
ليست مشتهرة [illegible] في الاستعارة [illegible] الصفات الا باعتبار
معاني مصادرها المتعينة على [illegible] في الافعال واما اسماء الزمان والمكان والآلة
المشتقة من الافعال فهي وان دلت على ذوات متعينة بوجه ما الا ان المقصود
منها ايضا معاني مصادرها الواقعة فيها او بها فيكون الاستعارة فيها ايضا تبعا لها ولوازمها
التشبيه والاستعارة تجب تلك الذوات المتعينة يعبر عنها بالفاظ دالة عليها مطابقة
[illegible] مثلا [illegible] بالرفاة [illegible] المكان الرقاد قوله
فيقع الاستعارة هناك اي في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم تسري منها الى الافعال
والصفات والحروف ففي المصادر تقرر كما اشرنا اليه ان معانيها شبهت بها معاني اخر
واستعير لمعاني المشبه اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وفي
متعلقات معاني الحروف تقرر انها شبهت بها معاني اخر فاستعيرت لتلك المعاني الاوضع
اسماء المتعلقات ثم سرى التشبيه والاستعارة في الحروف كما ستعرفه قوله لان الحكم [illegible]
[illegible] الاسمية [illegible] لو كان معناها [illegible] الا ان يحكم عليه وبه سميت اسما
واذا كان معناها بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا [illegible] والحرف من صفات
الكلمات [illegible] خصوصيات الفاظها [illegible] وكانت [illegible] اسما
كانت [illegible] اسماء الفاظ فلو كان [illegible] من معنى لفظ الابتداء والذي هو اسم [illegible]
منها ايضا اسما وقس على ذلك حال سائر الحروف [illegible] معانيها قوله واما في متعلقات
معانيها فقد عرفت ان معنى لفظ الابتداء [illegible] مطلقا وان معنى من [illegible] كل واحد
من الابتداءات المخصوصة المتصورة من [illegible] معينة فاذا اريد التعبير عن كل [illegible]
عبر عنها بالابتداء المطلق الذي هو مشترك بينها [illegible] على المعاني فيقال
معنى من هو ابتداء الغاية اي المسافة وكذا يقال معنى الى انتهاء الغاية ومعنى
كي الغرض ومعنى في الظرفية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الباء الالصاق الى غير
ذلك مما ذكر في تفاسير معاني الحروف [illegible] متعلقات معاني الحروف هي معاني النسب
المطلقة المشتركة من معانيها المخصوصة المستلزمة لتلك النسب المطلقة الى هذا اشار بقوله اي
اذ [illegible] هذه الحروف معاني رجعت اي معانيها الى هذه اي الى المعاني التي ذكرت في
تفسيرها بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق نظرا ان متعلقات معاني الحروف جزء
من معانيها وانما جعلها معبرا عنها حيث قال [illegible] متعلقات معاني الحروف [illegible] عنها عند
تفسيرها نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عنها

[illegible] المتعلقات [illegible] والالفاظ قوله [illegible] على نحو [illegible] الاستعارة هناك
ثم تسري منها قوله [illegible] الحال [illegible] الايضاح نطق الناطق [illegible] وجه الشبه
[illegible] ولا ان الحال [illegible] نطق الناطق هو ايضاح المعنى [illegible] الايضاح الى المشبه
اعني الدلالة بالايضاح الى المشبه اعني النطق [illegible] قوله وكذا
قول [illegible] الحكمية [illegible] قال [illegible] شعيب [illegible]
الصفة فان [illegible] الرشيد [illegible] قوله
[illegible] من قبيل الاستعارة [illegible] في الصفات [illegible] فان الجون و
الاعور صفتان [illegible] قوله وعلى هذا اي وعلى ما ذكر [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الاستعارة في متعلق معناه قوله فاذا اردت [illegible]
لعل [illegible] اذا [illegible] خلق الله الخلق لعلهم يعبدون [illegible]
[illegible] لم تكن كلمة لعل [illegible] المخصوص على الوجه الذي
عرفته في معاني الحروف لامتناع الترجي في حق علام الغيوب بل [illegible] الارادة المخصوصة
المتعلقة بفعل [illegible] وكان [illegible] لعل غير مستقل بالمفهومية واذا
اريد ان [illegible] بالترجي [illegible] المجازي [illegible] المثال المذكور غير
مستقل بالمفهومية واذا اريد ان [illegible] عنه بالارادة [illegible]
عن المستقلين بالمفهومية [illegible] بان [illegible] الفعل [illegible]
من [illegible] ان [illegible] كل منها [illegible] من اقدام واحجام مع رجحان [illegible] الاقدام ثم [illegible]
المشبه [illegible] كانه صار لفظ الترجي مستعارا للارادة [illegible]
المخصوصة [illegible] الترجي المخصوص [illegible] كلمة لعل [illegible]
تعالى [illegible] على قواعد الاعتزال [illegible] كلام الكشاف ثم ذكر
المقصود [illegible] قوله مثل [illegible] على اصول العدل [illegible] التوحيد
لان [illegible] على اصوله تعالى [illegible] قوله ان يكون
اي [illegible] قوله خلق الانسان [illegible] لان
[illegible] عطف على خلق [illegible]
العاطف [illegible] الشهوة والقوة
انه [illegible] الانسان [illegible] الدواعي النفسانية
من الشهوة والقوة [illegible] الايدي بالانسان [illegible] الجزء
[illegible] لا يتقدم [illegible] عن [illegible] المقصود [illegible]
[illegible] قوله [illegible] ايضا [illegible]
[illegible] قوله لو اتبع العقل [illegible] العقلاء [illegible]
[illegible] قوله [illegible]

بالتكليف لا وسيلة الى ذلك التعظيم والصحيح ان الامر في لعلكم متعلق بالتكليف وقوله فالجنس
تعذر في حقه ابتداء اشارة الى ما ذهب اليه من ان التفضل بنعم العظيمة التي جائز
ودون التفضل [illegible] ابتداء التكليف [illegible] استحقاق الثواب الذي هو
منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم لعله من عذب [illegible] ان نقول من التعظيم العظيم
مصاحب للدوام كما يناسب من السمع لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد
من انواع المشتهيات والاحاديث المشهورة في الرواية ولا خطر على قلب بشر وبجملته
صيغة معمول [illegible] ايضا وتعم عطف الا من لا عين رأت ومن انواع المشتهيات
وقوله تمكنه عطف على التمكن والمستتر فيه لله سبحانه وابارزا لاحسن فعله وقوله لا بالقسر
معطوف على ما اول عليه ان شاء اي بالاختيار ولذلك اي ولان الغرض من التكليف سواء امكن
متمكنا لا اختيارا وقوله انما مريد اي مزيلا احوال [illegible] في ذلك اي بما زاد له
منه اي اختياره لما يشترك السعادة جميع [illegible] التي من شأنه ان تمسك بها
فانه تعالى نصب له اعلاما عقلية ونقلية ووعد واوعد ولطف ما لا يحصى فلم يبق للمكلف عذر اصلا
وصار في رجحان اختياره للطاعة مع تمكنه من المعصية كان المرجح نفسه في رجحان اختياره طاعته
منه مع تمكنه من خلافه وصار ارادته تعالى [illegible] من ترك الترجيح على تحقيقه قوله
تشبيه عطف على نلتبنه وكان الاولى ان نقول تشبيه حال العبد المكلف بحال المرجح على صيغة الفاعل
لان المشبه ههنا هو المعنى المجازي لكلمة لعل الذي يعبر عنه بالارادة وهو حال قائم بالله تعالى
متعلق بالمكلف والمشبه به هو معناها الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو حال قائم بالمرجي
متعلق بالمترجى منه الا انه عدل عن ذلك الظاهر رعاية للادب في ترك التصريح بتشبيه
حاله تعالى بحال عجز اي المترجي وذكر تشبيه حال المكلف بحال المرجى على صيغة المفعول
وصف كل منهما بما هو وجه الشبه من حالهما وهو ان كل منهما متمكن من ان يفعل
وان لا يفعل الا انه نظر من التشبيه المذكور وجه ذلك التشبيه المقصود [illegible]
ذلك التشبيه المقصود اعني تشبيه ارادته تعالى بالترجي في ان متعلق كل واحد منهما يرجح
من ان يفعل ان لا يفعل مع رجحان ما جانب الفعل كما اشرنا اليه وقوله العالم الخ
اشارة الى مذهبه والمقصود ان شمول العلم ينافي حقيقة الترجي اذ لا يتصور الا ممن لا يعلم حال
الامور المستقبلة وقوله وعليه اي وعلى ما ذكر من كون لعل استعارة المعنى الاول قوله
الغرض علام الغيوب فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق بناء على تلك الاستعارة
اي خلقكم مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا من مفعول يبتنى لعل على حقيقة الترجي اي خلقكم
راجين للتقوى غير سديد اذ لا معنى ههنا لرجاء العباد ما شق عليهم اعني التقوى وايضا
يحتاج الى جعلها حالا مقدرة لان رجاءهم انما حدث بعد كمال العقل والتكليف ولذا
لا فائدة في جعلها حالا من فاعل اعبدوا اي اعبدوا راجين ان يلقوا اعلى درجة العبادة
اعني التقوى وقد وقع في عباراتهم ان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل

هنا بمعنى كي وليس كذلك [illegible] ان المجاز [illegible] ربط لعل بما قبله [illegible] الاستعارات
التي حققناها هنا وبذلك ظهر لك [illegible] من بيان الاستعارات المذكورة في لعل تمثيلية
بنى على ذلك جواز اجتماع التبعية والتمثيلية [illegible] صرح المص في صدر
كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى الترجي ويظهر من ذلك مع باقي كلامه
ان المشبه والمستعار له هو الارادة [illegible] نسبة الى شيء من معنى لعل حقيقة
ومعناه المراد مجازا على حقيقته ولا شك ان كل واحد من الترجي والارادة والمعنى الجميع [illegible]
لكلمة لعل معنى مفرد كمعنى الانسان والاسد فلا يكون شيء منها [illegible] استعارة لم [illegible] مركب
من امور فلا يكون استعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من امور
عدة على الوجه كون استعارة لعل تبعية تمثيلية كتشبيه من سوء الفهم والقصور في رعاية
الصناعة ورعاية قواعدها وكذا الكلام في استعارات سائر الحروف كاللام وفي وعلى
وغيرها فان معاني الحروف متعلقات معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه [illegible]
الكلام في استعارات الافعال والصفات ايضا كذلك فان معاني مصادرها معان مفردة
قطعا ولعلك تشتهي الآن مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه فنقول [illegible]
في طرفي التشبيه وجه [illegible] فان الانسان اذا شبه بالاسد في الشجاعة
عد تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد [illegible] بالمفرد ما دل عليه بلفظ مفرد ولا يدل جزؤه على جزء معناه
وهذا ما لا يشك فيه من له ادنى خبرة بعلم البيان [illegible] الترجي والارادة والطلب [illegible]
الابتداء والانتهاء ونظائرها معاني مفردة وكذا جزئياتها المخصوصة التي هي مدلولات الحروف
المشهورة وكذا الكلام في [illegible] وسائر المصادر فاذا جرى فيها استعارة تبعية
كان المستعار منه معنى مفردا لا صورة منتزعة من امور متعددة فلا يكون تلك الاستعارة
تمثيلية واذا تحققت ذلك فاعلم ان قوله تعالى اولئك على هدى يحتمل وجوها ثلاثة الاول
ان يشبه الهدى بالمركوب في الايصال الى المقصود [illegible] بعض لوازمه وهو الاعتلاء
على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره السكاكي حيث رد الاستعارة التبعية
ستوار الى المكنية الثاني ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه في التمكن ثم
استعارة كلمة على [illegible] على الطريقة التي قررناها في لعل فيكون استعارة تبعية الثالث
ان يشبه صورة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه ثابتا مستقرا بصورة منتزعة من الراكب
والمركوب واعتلائه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة
الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون
في شيء من مفردات ذلك المجموع تصرف بحسب هذه الاستعارة بل يكون هي باقية على حالها
كلمة كما عرفته في كلمة تقدم رجلا وتؤخر اخرى فلا استعارة في على [illegible] فلا يكون معه كما لا
استعارة تبعية في تقدم [illegible] الا انه اقتصر من تلك الالفاظ على ذكر كلمة على لان الاعتلاء
هو العمدة في الصورة المنتزعة من الراكب والمركوب وسائر ما يعتد به تابع له فان

١٧٦

الاحوال على ان ما يناسب الالفاظ الدالة على ما يراه بعض الصور منوية في الادلة فيكون
في حكم الملفوظ كما عرفت فيما سلف ولا امتناع لان نحال الاستعارة كلة على وجه حاسن فكان الصورة
لان تقدم الصورة ليست بمعنى على ولا تعلق بمعناه فكيف استعارة هي منها وكذا تقول
ختم الله على قلوبهم ان قصد به الى تشبيه قلوبهم باشياء محتوم في امتناع نفوذ شيء فيها
وحصول التشبيه اختر الضمنيتها تشبيهها ان كانت كالاستعارة بالكناية وان حمل على ان
المشبه به هو المعنى المصدري للختم والمشبه احداث حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ
الحق فيها كما نظرا للتشبيه في نوعين والاستعارة تبعية وان جعل المشبه به فيه هو نوع
منتزع من العلاقة الكلية فيها ومنها صاحبه ان ينتفع به في الامور الدينية كان
طرفا التشبيه وكيس منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية والمستعار مجموع
الالفاظ الدالة على الصورة المشبه بها الا انه اقتصر منها على لفظ الختم الدال على ما هو
العمدة في هذه الصورة فلا يكون اذن في ختم استعارة تبعية ومن فوائد الاقتصار
جواز الحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف هذان الوجهان و
سمي اولهما استعارة والثاني تمثيلا واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان
على سبيل الاستعارة في المركب لو تحققت او فرضنا لكن فانه على هذين المثالين ما اشتبه
فيه الحال من الحروف والافعال فاختر من الوجوه المذكورة ما كان انسب بالمقام وليرفع ويحصل
المرام ومن اوكد على بصيرة ولا تتبع اهواء الذين لو اسمعوا اضلوا ولو انكروا اخبطوا
قوله قد ترشح الاستعارة في بعض الوهن بتحيص ما قرع في اللام انما موضوعه للغرضية وانما
ما قبلها اعني الغرضية المخصوصة المتعلقة بها فاذا اطلقت على ما ليس فيه ولم يمكن اللام باقية
على معناها الحقيقي لاستحالة كون الايذاء غرضا للعاقل من الاحسان بل يكون سعان
للترتب المخصوص له يجيء من الايذاء واما ان معناها المجازي المراد ههنا كما معناها
الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه والاستعارة منها اصالة والتحقيق
بل لا بد ان يشبه اولا الترتب الذي ليس مطلوبا من الفعل عليه بالغرضية في مطلق الترتب و
يدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه صار لفظا الغرضية مستعارا للترتب الذي ليس مطلوبا
وغرضا وبه كل يسير الترتب المخصوص على قياس ما عرفته في الاستعارة لعل قوله فتشبيه
ترتب يوجد من امر الخ فلا حظ بالاول منهما الثاني اي يشبه بالغرضية التي هي مطلوبة
الثاني بالاول لغاية ترتبه له انه تسامح في العبارة قوله ومن ذلك قوله على كلمة
فالتقطه وذلك لانه استعير فيه اللام من الغرضية لترتب العداوة والحزن على الالتقاط
قوله وقد نظر فيه اي في جريان الاستعارة في الحروف تبعا وفي اسماء الاجناس اصالة مع ما علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعية والاصلية معا وانما كان ذلك
كله تحقيقا لان نحو استعارة تهكمية من حيث انما استعيرت للكثير المنزل منزلة التعليل
نكتة وقد ذكر في علم النحو ان الاظهر عندي ما ذهب اليه الاخفش من كون رب للتقليل

لان المعنى ... وهو التعدية وكلمة في مقامة كما علمته فان ما يحتمل ان تقدر استعان
اصلية لا تبعية واعلم ان مدار قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وما يتصل
بها انما فيه الاستعارة التبعية ... الافعال وما يتصل بها من الصفات لان قرينة
التبعية في الحروف غير مضبوطة وقال بعد ان قرينتها على التعيين الى الفاعل وما عطف عليه
لان هذه النسبة هي العلة في قرينتها وقد يكون القرينة غيرها كما في قولك قتلت زيدا الفا
كالقتل جاء حاضرا اي الحاضر بشدة ضربا شديدا قوله او الى المفعول الاول اي المطلق الاول
على حاله نحو ان التحسن مقابلة بقوله او الى الثاني واو للعطف ابن المعتز قد اخذنا
في ايام اي جمع لنا العدل والانصاف والراي في الامام مثل البخل اي ازالة وافنا
وانجح السماحة اي اعتنى به وابداه فنسبة كل واحد من هذين الفعلين الى المفعول
قرينة الاستعارة فيه وقوله صبحنا البيت لكعب بن زهير الا مرضعا تكان الصبوح
وهو ما يشرب بالغداة يقال صبحته صبحا واخزرجية القبيلة المنسوبة الى خزرج بن حارثة
ثعلبة من اليمن والاوس اخوه والمرهفات السيوف المحددة المرققة فقرينة الاستعارة
ايقاع الصبح على المفعول الثاني اعني المرهفات وتمام البيت ابادَ ذوي ازرٍ ومُبها
ذووها اي اهلك اصحاب الخزرجية اصحاب المرهفات وبيت القطامي هكذا
نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد استعار القرى لايصال الاسنة
اليهم واهلاكهم والقرينة ايقاع القرى على اللهذميات وهي الالفاظ المنسوبة الى اللهذم
وهو القاطع من كل شيء او هي الاسنة انفسها بان يجعل الياء للمبالغة كما في احمري
واحوي ونقد اي نقطع والزراد من نسج الدروع من الزرد بمعنى السرد
وهو نظم الحلق بعضها في بعض قوله او الى المجرور اي الثاني المجرور نحو فبشرهم
استعارة للانذار والقرينة النسبة الى قوله بعذاب اليم قوله او الى الجميع يعني به
الاكثر فان اسناد القرى الى الرماح يدل على انه مستعار لما هو مقدم بها كما سيأتي وكذا يدل
عليه ايقاعه على المفعول الاول اعني الرماح وايقاعه على المفعول الثاني اعني الاشجار
والجر بلاد للعرب وهو في الاصل ما علا من الارض ومنه قولهم كان من الرياض
نعال ازهر انبتت لنا الجوارح واواسري ظرف تتوي وفي الاجفان متعلق بترى
وقد يقال حقيقة السرى هو السير بالليل جعل كل واحد منهما الى النوم وتعليقه
بالاجفان على انه استعارة للحلول والدخول في الليل على هذا اكان لفظ الجميع محمولا على
حقيقته لان النسبة الى المجرور قرينة الاستعارة ههنا ايضا وفيه نظر لانه يخفى
على ذي فطانة ان معنى قوله او الى الجميع هو ان النسبة اليه يكون قرينة الاستعارة
واحدة لا الاستعارات متعددة كما قد علم ذلك من الامثلة التي اوردها لكل واحد
من الجميع واقرب من هذا ما توهم من ان قوله الى الاجفان متعلق في المعنى بالفعلين
على التنازع وان اختلف معناه بحسب الفعلين قوله في هذا الفصل يعني به قسم الايمان

الفقيه قوله ولو انهم جعلوا تريد به انه كره ان يحكم باستقرار الاستعارة التبعية بالكلية ويجعل ما يتوهم انه منها داخلا في الاستعارة بالكناية هو الضبط بتعليل الاقسام فاورد امثلة من الاستعارة التبعية في الافعال من كنيته وقال الاستعارة المكنية بان قلب جعل قرينة التبعية استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا التعنيف الحرمان فيما ذكره وكذا في نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم بان يجعل العذاب اليم استعارة بالكناية من النعم المقيم على طريقة التهكم ويجعل نسبة البشرى اليه قرينة لها وكذا في مثل قولك نطقت الحال بكذا او جعلت العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العدو الخاشية للا تعاط كالمحبة والتبني وجعل قوله قال الله قرينة لتلك الاستعارة وكذا في مثل قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل بان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف ويجعل لفظ في عليها قرينة لها واما مثل قوله تعالى لعلكم تتقون فلا يتصور قرينة قلب لان القرينة هناك اسنجالا الترجي عليه تعالى بل يجعل الله تعالى استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وكذا لا تقلب في ربما يود لان القرينة فيه مناسبة حال لم يكثر الود الا بل يجعل الود او الكثرة استعارة بالكناية عن القليل تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وكان في العبارة التي تكفي بعرف الشرط في قوله لو انهم جعلوا ونقول هكذا جعلوا النطق استعارة وجعلوا الالف والياء استعارة لتكونا معطوفين على فعلوا او فاعلين معه في كنيته اردوا تعليق من تمام قول الشرط الذي جوابه قوله لكان اقرب الى الضبط قوله فتدبر تدبر فانهم ان ردوا التبعية الى المكنية مردود بما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل غير المقصود الاصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه في متعلقاته بما هو المقصود بالوصف فيجب ان يكون الاستعارة هناك تبعية لا مكنية كما في قوله تغريد الرياح رياض الحزن فان التشبيه من هبوب الرياح عليها وتحريكها الاغصان تحريكا موجبا لحسن حالها ونمائها من الغريد تشبيه حسن في نفسه وليس تحسين التشبيه ابتداء من الرياح والضيف ولا من الرياض والضيف ولا من الانفاق والطعام ثم يلاحظ التشبيه من هذه الامور تبعا لذلك التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون الامر بالعكس كما في ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل بقول مستنبض وتشبيه ابطال العهد بنقض الحبل تبع للتشبيه الاول فيه لا يصح الاكتفاء بالمكنية دون التبعية وقد يكون بدون التشبيه في مصدر الفعل ومتعلقه على السوية فيجوز اعتبار كل من التبعية والمكنية كما في قولك نطقت الحال بكذا وايضا رد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة كان قرينتها اعني نطقت اقرارا وهيا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليست الا المشابهة فيلزم القول بوجوب الاستعارة المقترح بها في الفعل لا يتصور ذلك الا تبعا لمصدره فلم يتهيا مرامه وقد اجاب عن هذين بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشيء لان الاقرب الى الضبط انما يحصل بنفي التبعية راسا لا بتقليلها الا يرى كيف اسقط التبعية بالكلية في ضبط اقسام المجاز على رايه كما اسقط هناك المجاز العقلي كذلك قوله حدها

عند بعضهم تعليق العيان هذا الحد مسائل العبارة المفردة والمركبة فيدل قوله فيه الاستعارة التمثيلية والاستعارة في الالفاظ المفردة ويترتب على جهة النقل للامانة عرج كما يحصل في عبارة لان اصل اللغة اذا كان مستعملا فانه به وضع آخر كالنقل في الاركان لخصوصه وخرج المجاز المرسل ايضا لفظ الا نائب فيه لان المقصود بها جعل معنى الفعل الموضوع له بحيث يقوم مقامه نائبا مناب باد فالرز جنبه بالنار والمبالغة في التشبيه خرج كما عن احدا ايضا القلبيس فيها الا نائبه بهذا المعنى فلا حاجة لذكر الى ما زيد الى المعنى بقوله ولا ازيد على ان بين وجوب تنبيه الغير بالسبب الى نوع الحقيقة ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملا في معناه الشرعي بعد نقضه من وجوب اعتبار القرينة كالمانعة له في حد الكناية واما تقييد الوضع بالتحقيق فقد عرفت انه مستغنى عنه في حد ايضا ولا شبهة في ان الاستعارة المكنية على راي السكاكي داخلة في حد لان لفظ السبع المذكور ربطا في الكناية في اظفار المنية قد علق على غيرها وضع له اي واما حد الاكثر للاستعارة المقترح بها جعل الشيء الشيء لاجل المبالغة في التشبيه فقد اورد عليه انه زيد اسد من التشبيهات التي حذف منها الاداة واورد ايضا على عدم التحصيل بجعل الشيء للشيء لاجل المبالغة في التشبيه انه لاجل المبالغة في التشبيه انه لا يسار الحصول انه الا يكون تابعه للكنية كقوله ما دار الملام لنا ام يقصد تشبيه الملام بشيء له ماء وانما هو مقصود عليه انه الوعد واشل ذلك من التحصيل واما الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ في غير الموضوع له فانما يتجه عليهم لو ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية لكنه من مخترعات السكاكي فلعلهم لم يقولوا ولا ادعي انكاره ليس منه بد فتامل

القسم السابع والقسم الثامن انما فرق بين هذين القسمين بجواز اجتماعهما في استعارة واحدة ويشار كما في انما ذكرنا بالله ما احد طرفي الاستعارة وقد تقال في قوله اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الخ اشعار بانها انما هو ان في الاستعارة المقترح بها ذكر الكنية عنها لكن الصواب كما ستعرفه ان ما زال في الكلمة على قرينتها اعني اثبات الالام واحد يقدر ترشيحا لما وضعه ذكرا لعقيب الملحق على ان اعتبار التجريد والترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا يعد قرينة المقترح بها تجريدا ولا قرينة الكنية ترشيحا فتقول رايت بدرا يتكلم وتثبت اظفار المنية استعارة مطلقة لا مجردة ولا مرشحة وكانه جمع الصفات نظرا الى تعدد موارد الاستعارة والا فالصفة الواحدة كافية قوله لذا عقبت بذلك اي بما ذكر او بواحد الامرين المذكورين قوله وهي عقب بعض صفات لاه بصفات ملائمة الا انه اقتصر في البيان اعتمادا على ما سبق وقد يتوهم ان قوله لملام الاستعارة صفة للمعطوف والمعطوف عليه باثبات وذلك كانه قيل من عقب بواحد منهما ملائم واشار بالشين المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها وكذا جاورت بالكاف ... منها قرينة للاستعارة وما عداها تجريد في المثالين الاولين وترشيح في الاخيرين ويجوز ان يجعل القرينة حالية فتصح سارت [illegible] بالمهملة اي واثبت جاورت بالجيم والقوم شيء

ابلسن الحوض السلاح تعال موضعا كما هو رائج رتبة اي السلاح على الثوب قد عرف البتاه
وبجري الاعراب على الاذن الصحيح الحقيقة الغضب السيف القاطع ورد له ما ذكر علوه من قبيل
بو يح الكلام في ارادة خاص من قبيل الصفات تعقد بالقول قوله لانه ان كلام صفة ثانية
لبحر او قد تكلف جعله من توشيح الكلام والحصر الكبير والبديع باكمال الشوامخ الكبير من كلمة الا
والبراز الصباح كالاصابع للانسان وما لطف الطفل البراق والزخر هو سيل له مستور
وبحر زاخر اي مد مرتفع جدا زاخر الامواج ضرب بعضها بعضا تعال خاض الماء اي قل
وعار في الارض وخاض الماء فيضا اي كثر فيه سال قوله بل لوصف المعنوي وحين لما
شبهها على ان الصفا لو امتنع كما فيه كما اشرنا اليه واما رعاية لكونه في الاصل طاهر في المعنى
قوله كيف كان اي سواء كان وصفا نحو يا كان او حالا كقولك سار رث ذلك الا اسد
شاركيا سلاحه او فعلا مسندا اليه كقولك امتلاء ذلك البحر زراه او موقعا عليه كقولك عدو ملا
ذلك البحر بزوامه الغنائد واعلم ان ترشيح الاستعارة ما في على حقيقة فلا تعتبر تشبيه
واستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون
الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا لاستعارة الحبل
فاوقع الترشيح فيما لا استعارة فيها او قد اعترض على السكاكي بانه لا اعتبار نحو اظفار المنية سواء
وجه تشبيه بالاظفار لما ان يعتبر تشبيها في ترشيح الاستعارة لان كل واحد من الاستعارة التخييلية
والترشيح فيه اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه والفرق بينهما الا ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ
الموضوع له وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به وذلك لا يجدي فرقا معنويا واجيب بان
اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلائمه يحتاج الى توهم امر لكن اثباته له غير
الترشيح قد اقترن بلفظ ملائمه فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق كاف لانه شيء من اللفظ
كان تهاجنا وهيئة قوله وبناء الترشيح على تناسي التشبيه لانه ينافي اجتماعه مع الترشيح
على تذكره بجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض قوله فانك علي
العلو المكاني اي يحكى عليه هو مفعول تشبيه وجاز ان يكون مصدرا والمفعول متروكا
قوله ويصعد استعارة الصعود من الارتفاع المكاني لعلو المرتبة في مدارج الكمال ثم فرع
عليه ما يتفرع على الارتفاع المكاني وسواء ان يظن ان له حاجة في السماء وخص هذا الظن بالعموم
لانه الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله قد اغناه
عما سواه فلا حاجة له في شيء اصلا فلا يظن به ذلك الظن واللام في لظن لام الابتداء
دخلت على لا فخبره مقدر يقدر وسوي بظن واذا اعتبروا التنبيه لما في تصعيد الكلام
ساقط بعد الكلام ويصعد فيه الكلام بجعل الكلام استعارة بالكناية عن الامكنة المرتفعة
ونسبة الصعود اليها قرينة لاستعارة بالكناية ثم ترشحه فوق ذلك انما يبعد لاعام من
علم النجوم وعلما مقصورا علم ولم يانهم بالحساب لا ليس علم بالنجوم والجاه به مسندا الى
الحاجات الله اول فما سبق التعجب لانه الى شاهق السماء وما فيها من النجوم وما لها من حركة

كون الترشيح مبنيا على التناسي

والخواص

والخواص الاحكام للاستعارة في قوله ثم الى الصعود وهو نصب في الحال اي صاعدا
والباء في قوله يترقى في المكرمات الصعاب اي يصعد الوصول اليها متعلقة بسوء الترشيح
مهما شاهق السماء واحوال النجوم فانما نزل الظن الذي هو في استعارة الصعود وقوله
يبلغ اي السماء وهو مبلغ بلوغ وهي تسلونا راجح الى يبلغ باعتبار المعنى وتكلم الاسباب
الى المكرمات الصعاب لا عدمتكم اي لا فقدتكم وقد سديت بعدكم بدلا لا اراكم بين
تقدم بقائكم بعدكم وفي قوله ما سواكم يوزع ثم ما ان من هو احق انتهى اي نسبك الشيء ليس له
والاستعارة في رقي من رتبة في السلم بالكسر والفتح لغة من يقول لي حق وقوله اعلاه كم
اسماء ترشيح وكذا قوله شاهد البدر وهو بيان لكيفية تداخلهم في الصعود الرتق من لونه
السيارات فيه القمر الى اعلاها اعني زحل قوله وتلزم من الالتزام عطف على ان يبغ
وقوله بما لا يليق بيان لغير التحتي وله والتحقيق الضابط ان يلزم المستعار ما لا يليق
الا بالمستعار منه وهو في البيت الاول التعجب في الثاني نفي التعجب وفي الثالث عدم الابراح
اي الزوال والذهاب عن الفلك في الرابع استعلاء الشيء نحو نعامة ولم ارتبتا فيلي يتكلم
قوله اما ترى اي اترى ما يحدث جوار تناسي التشبيه ما هو موضوع عليه من البناء والا لزوم الحكم
وما ترى سؤال الشواد كيف تركوا فيما فعلوه امر التشبيه غير ملتفت اليه وكيف تنسوا
حديث الاستعارة بالكلية في زعمهم ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالزموه ما لا يليق
الا بتلك الحقيقة قوله كان لم تجر الاستعارة فيهم على بال اي على تثبيت الاراد وحاول الطيف
خيال منهما قوله واذا كان نوع التغير سبيلا مطلقا لا يعمله الشواد فقط واراد بالاصل
المشبه لانه المقصود في الكلام نظاما اوليه يعود الوصف غالبا كما تريد بالفرع المشبه به وذلك
لانه في كونه اصلا او كون المشبه فرعا نظرا الى وجه الشبه ويقولوا عطف على ان لا يبعدوا
اي يسوغون ان يقولوا او قوله هي الشمس تشبيه عند الجمهور ولا شك ان وعدا البدر
استعارة اتفاقا لا ان المقصود بالشمس هو البيت الاخر وانما اورد الاولين للتوقف
المعنى عليهما ولولا اتباعه ما كان التشبيه فيه كانه قيل لا عجب في ان يطرح بدر ما كل بدر
ان يطلع ليلا وقوله انا شمس وانما يطلع الشمس بكن من الشكل على المقصود يمكن
ظهور معناه يتوقف على ايراد قبله وقوله فهم في حجاب لفظ كانوا المعنى اذا كانوا مع
الاعتراف بالاصل يجوزون ان لا يساويه الا على الفرع كما في الامثلة المذكورة فتم
مع هذا الاصل على الاستعارة لا يجوزون ان لا يساويها الا على الفرع ان يتبعوا تحاملا بالترشيح
التشبيه ويحرزون تغاير المشبه للمشبه به ومع ذلك يجرون عليه احكام المشبه به في الاستعارة
مكرون لمغايرته اياه مكرون ايجاد تلك الاحكام عليها اولى وافتتدي
اقسام الاستعارة قوله والاتي ولا تام بصلاف الاستعارة فعلى الشروط ويبين الحسن
وربما اكتسب بفقدان الشروط فيبعد وجه التشبيه ما ابعد الا مثل العوائد في شرائط
كونه مقبولا وهي صحة التشبيه وكالة في تحصيل ما يلعق به وسلامة فن الاتيعد الاوانما فقد

ونظائر جهات حسن الاستعارة بالاستعارة المصرح بها التحقيقية والاستعارة المكنية لان التخييلية
لا تنفك عنها بحسب ... انما تكون بحاشيتها كما ستعرفه وان لا تشمها من الاستعارة مطلقا على
رعاية ... وان لا يشم رائحة الاستعارة وانما قال من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا
وقال الخ ... التعليل لانه لو زيد عليها بان ... من شدة الشبه ... المذكور ... الشبه امام بحار ...
كان الخيط الابيض والاسود او بان ... وجه الشبه كما في قوله ولاح من بروج البدر
بعدا اى من قصور مثل بروج ... والعلوم ... هنالك استعارة بل ... تشبيها
ولا بعدا ان يقال ان قوله قد زر ازراره على القمر فيه اشمام من رائحة التشبيه فيغفل
حسن الاستعارة منه وله لم يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه ينبئ عن التشبيه
بكونه مشبها بل فيه رائحة الاشعار بذلك ... لا ... ان ... من شرائط حسن الاستعارة
ان لا يشم رائحة التشبيه من جانب اللفظ ... اى ... وانما قيد بهذا التوجيه الاستعارة
المصرح بها لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه
او مشهورا ... من الانواع ... قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه ... الظاهر
وليم ... واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد به معناه وانما ثبت له شيء
من خواص المشبه به فدل بذلك على تشبيهه ... فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك كقوله تعالى
... عن ... والاسم ...
على وزن ... فقول ... هذان مثالان من الاستعارة التخييلية ... فيها
ذكر القرينة ... كان ... مثلا والاول ... من قول الشاعر وان
من ... والثاني مما ورد من قوله عليهم ... كا ... انه ... راطا
اى ... واحسن الاستعارة التخييلية ... حسن الاستعارة بالكناية
من كانت تابعة لها ... انما ... كانت ... مخترعة عند تصوير المشبه بصورة المشبه
في الاستعارة المكنية كان حسنها ايضا ... حسنها ثم ... الى التخييلية التابعة ... المشاكلة
وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ... حسن التخييلية ... المشاكلة انها
ان يجمعا في لفظ واحد كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون الله فلفظ
الله في يد الله استعارة بالكناية عن ... من الذين ... بالايدي ولفظ اليد
استعارة تخييلية اريد به الصورة المخترعة الشبيهة باليد مع ان ذكر اليد في حقه تعالى
لا قباحة مع ذكر الايدي في حق الناس مشاكلة ... واحسن التخييلية قوله ...
احسن ... التبليغ ... دون ... التبليغ على ...
تابعة للمكنية كان ... اظهار ... الشبه ... ونظائره على ما ذكرها ... الطالع
اى اتمام له ... الكلام ... التخييلية ... تابعة للمكنية
ولا هي من ذلك القبيل الذي يستحسن ... التشبيه ... كما ...
والكلام ... بلا طائل ...
متنعم

قوله او ليس ... لعدم تبعية التخييلية للمكنية فقط
... ولا ... ذكر ... تعليل ...

بدون ملايم ... استعارة به مواضع ... في النفس ... منها واطلق عليه اسم الثمار ورشح
هذا الاطلاق بذكر ... ما يلائم الثمار ... ذلك كلام الشيخ
كونه ... استعارة ... اشار بهذا الى ان التخييلية قلما تحسن ... الا به ... لا يستحسن ...
تلك التخييلية من اعتبار ... خارجة ايضا عن القبيل الذي يستحسن ... عارية
عن جهات التحسين كلها ... التشبيه للتقبيح كما عرفت ... قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل
فيقال له ... ما الملائم ... الطائر على ... الطائر عند اشفاقه وتعطفه
على اولاده ... جناحه ... على الارض وكذا عند ... والانسان عند تواضعه
... راسه ... بين يديه ... بإحدى حالتي الطائر على
الاستعارة بالكناية ... يحتاج الى قرينة ... من الامور الملائمة للمشبه
على انه يجوز ان يحمل على الاستعارة التخييلية هذا ... ان ... الملائم للجناح
... ان ... الملائم ... يستقبح جدا
ولما كانت الاستعارة مبنية
على التشبيه ... اقسام التشبيه باعتبار ... طرفيها والجامع بينهما في الاستناد الى
الحس او العقل وكان الاول بيان ... يتنوع الى ستة انواع ... منها ...
... الجامع بعضه حسي وبعضه عقلي ...
في حسن الطلعة ... في الاستقلال وعدم ... مثال
له في التنزيل ... باعتبار ... وجه ... وجه عقلي ...
للنوع الاول ... استعارة محسوس لمحسوس ...
فانه ... الشيب ...
الى ... الشعر ... الساطع ... والكل محسوس ثم الاستعارة
... الشيب بجامع السرعة ... فيكون استعارة
... بجامع عقلي فيكون من قبيل النوع ... ومثال النوع الاول
الاستعارة المصرح بها ... عجلا جسدا له خوار ... العجل ... ولد
البقر للحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط ... الشكل ... الريح
يريد ... الريح ... عن انشاء المطر والقاح الشجر ... واطلق
لفظ المشبه ... الريح ... الاستعارة بالكناية ... على ذلك
بان وصف الريح بالعقيم الذي هو من خواص المشبه به ... الشبه ...
عقيم كما ... فالطرفان حسيان والجامع ... عدم ظهور النتيجة والاثر عقلي
هذا ما ذكره ... ان يقال في العقيم استعارة مصرح بها ... فالمستعار منه
ما في الرجل من الصفة التي تمنع من الاحبال والمستعار له ما في الريح من الصفة
المانعة من الانشاء والالقاح والجامع ... فالطرفان ايضا عقليان فيكون
من قبيل النوع الثالث ... وكذلك قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار

مثل قوله أريح العقيم في الاستعارة مخصوص بمحسوس جامع عقلي فان المستعار منه ظهور
المسلوخ من جلده والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع
للاول فالاول امر حسي والجامع لما يعقل من ترتب احدهما على الآخر فان ظهور
النهار يترتب على ازالة ظلمة الليل كما ان ظهور المسلوخ يترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك
بان سلخ النهار من الليل لانه انما يقصد ظهور النهار لا ظلمة ثم اعني الدخول في الظلمة
فالصواب ان الاستعارة كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له ازالة
الضوء عن مكان الليل فان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يستر بضوءه فاذا
غربت الشمس فقد كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه والجامع
ما عقل من ترتب امر على آخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل بمعنى النزع والكشط كقولك
سلخت الاهاب عن الشاة اي نزعته عنها وفي معنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة
من الاهاب اي اخرجتها منه فالمعنى وافق الشيخ عبد القاهر في حمله على المعنى الثاني
لان كلمة المفاجاة اعني اذا انما يحسن موقعها على هذا المعنى كما يقال اخرج لنا النهار من الليل
ففاجانا دخول الليل ولا يحسن ان يقال نزع عنا ضوء النهار ففاجانا دخول الظلمة
[illegible] واما لفظ الفاء فانها تستعمل للتعقيب العرفي
وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات [illegible] طول الزمان المتوسط [illegible] ولا يبعد ذلك
في العادة [illegible] في هذه الاية فان [illegible] النهار وان توسط بين اخراجه من الليل وبين
دخول الظلام لكن لما كان دخول الظلام [illegible] بالكلية بالضوء العام [illegible] عرفيا
[illegible] ان لا يحصل الا بعد اضعاف ذلك المقدار لم يعتد به [illegible] بل جعل دخول
الليل مفاجيا لاخراج النهار [illegible] هذا وقد ايد قوله بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار
وافاضته للعالم مشتمل على نوع غرابة [illegible]
من مفاجاة ظهور الليل بعد انقضاء النهار وبان ظهور النهار [illegible] من الليل [illegible]
اشبه بظهور المسلوخ [illegible] لا يخفى فقد انكشف لك
ما توهم [illegible] ظلمة الليل عن ضوء النهار
قلب [illegible] بالنهار [illegible] المسلوخ بادل لفظ
الظهور [illegible] في الموضعين قوله فالمستعار له الارض [illegible] استعارة
بالكناية شبهت الارض [illegible] المرشحة التي [illegible] بالنبات [illegible]
[illegible] استعارة تخييلية [illegible]
في الكشاف من باب التشبيه حيث قال فجعلناها حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع
في قطعه واستئصاله كان لم تغن زرعها اي لم ينبت قال ولا بد من تقدير المضاف
في هذه المواضع والا لم يستقم المعنى والامس مثل في الوقت القريب كانه قيل لم تغن آنفا
قوله وكذلك قوله تعالى حصيدا خامدين فقد اجتمع ههنا استعارتان بالكناية في لفظ

واحد اعني لفظ هم في جعلناهم حيث شبهوا بالنبات [illegible] الى الهلاك [illegible]
الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص بالنار [illegible] حصيدا [illegible]
اي جعلناهم مثل الحصيد كما تقول جعلناهم رمادا [illegible] ولا يجوز [illegible] خامدين
[illegible] فاعدون [illegible] بهم [illegible] الاستعارة [illegible]
بان شبه هلاك القوم [illegible] النبت [illegible] قوله [illegible]
قوله [illegible] من مرقدنا ان جعل المرقد مصدرا اعني الرقاد فهو استعارة
اصلية وان جعل اسم مكان [illegible] وقرينة الاستعارة [illegible] الكلام من الموتى
وليس البعث [illegible] من نومه اي ايقظه كما يقال بعثه [illegible]
والجامع عدم ظهور الافعال يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا لانه في المشبه اعني الموت
اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع [illegible] البعث فانها في النوم اظهر [illegible]
[illegible] هذا [illegible] العدم [illegible] والا [illegible] من قبيل الحركة المحسوسة
قوله والجامع وقوع [illegible] ان هذا الجامع في [illegible]
من [illegible] بعد الاهمال وان الاستعارة في قدمنا [illegible] والجامع بينهما
كما عقلية ويرد عليه انه اذا كان قدمنا بمعنى اقدمنا [illegible] بعد الاهمال [illegible]
[illegible] فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعارة [illegible] قال في الكشاف ليس هنا قدوم
ولكن [illegible] حال سولاوا اعمالهم التي عملوها [illegible] من صلة رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف
[illegible] على [illegible] من [illegible] فالغوا سلطانهم [illegible] عليه
[illegible] اشيائهم [illegible] فافسدها [illegible] ولم يترك منها اثرا
ولا [illegible] الاستعارة [illegible]
[illegible] حقيقة او مجازا [illegible] ان القدوم [illegible] الاستعارة [illegible]
[illegible] عن القصد [illegible] المقصد لانه [illegible] القدوم [illegible]
[illegible] والامالة [illegible] بالتكليف [illegible]
[illegible] قوله فالفراغ [illegible] او الخبر [illegible] الاستعارة [illegible]
[illegible] المستعار [illegible] اعراض في اعراض ولفظ
[illegible] اشارة الى الخلاص من [illegible] ان الاحد [illegible]
[illegible] ان [illegible] هذا [illegible] بالفاء في قوله [illegible]
المعول عليها [illegible] التقدير [illegible] ذلك اشارة الى الجامع الذي يدل
عليه لفظ [illegible] الفاعل [illegible] لله [illegible] في الكشاف
[illegible] مستعار من قول الرجل [illegible] فرغ لك [illegible]
كلما [illegible] لا يكون [illegible] التوفر على [illegible]
[illegible] الدنيا [illegible] عنده كل شؤون الخلق [illegible]

بعد الكل يوم هو في شأن فلا نبع الإنسان واورد منها ما في ذلك انواعا لهم في طريق
المثل قوله بالغيظ استعارة ان سرعان بها جمع ثلث ... باعلها ودمع ما اشتر حاله فيهم شبهت
بالالف من الغنا وعمل على غرض الجامع في انفصال النظر اليه تتوهم لها صورة كصورة الكلام الحقيقة
الوصف انه اعني الحالة الغضبية الباعثة على تكلل الباطل ... منها لفظ الغيظ والتعيظ لما
ان الحالة المتخيلة متخيل منها استعارة مصرح بها تخييلية تابعة للاستعارة بالكناية تعالى فلان تميز
غيظا اي يتقطع من شدة غيظه ... الا غيظا صوت تغيظ فان الحالة الغضبية اذا
اشتدت تارة عن صوت قوله استعار منه هو اسكت اللسان عن الكلام اراد انه
شبه سكون الغضب لكسائه عن الحمل على الانتقام بسكون اللسان وامساكه عن الكلام
والجامع منهما الانتقال من حالة مشتملة على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة على نوع سكون
في سكت استعارة مصرح بها تبعية ويجوز ان يجعل الغضب استعارة بالكناية ... تخييلية
التحقيقية قرينة للمكنية وقد تسامح في قوله والجامع هو ان الا ... الغضب ...
فبيان الجامع في جانب المستعار له وحده قوله ومن الرابع اي لم يلبس من استعارة المحسوس
للمعقول قوله ... بل نقذف بالحق على الباطل ... كالجسم ... محسوس ...
الحق على الباطل معقول والجامع هو التأثير ... الى الهلاك ... الدمغ وهو كسر ...
يصل الى الدماغ ... محسوس ... للباطل ... والجامع الاهلاك
... بل نقذف ... عن ... اللهو ...
وذلك ... الذي ... عن ... اللهو ...
قوله ... المس ... ان ... تكون منها ...
محسوس ... معقول ... والجامع الوصول ... قوله والمستعار له
التشبث ... لذلك ... الاحاطة ... محيط ...
... والجامع على النوع الاول ...
هو اللزوم ... وقع ... استعارة ...
شدت ... والجامع الامتناع في الاضطراب ... استعارة ...
الا ... والجامع ... ايجاب ... ان ... تال الغرار
اراد ... بالامر ... وقع ... استعارة
لذكر الآيات اي التذكر ... وجه ... والجامع ...
في التلبس قوله فهو من هذا القبيل اي من استعارة المحسوس للمعقول قوله فالولادة استعارة
للعدوان ... الذي ... بالكلام ... من انواع الامور والجامع كون كل منها ...
الا ... مقصد ... ذهب ... العشق ...
بالا ... على سبيل الحزن والجامع منهما ... وصف الاشد ... اي ...
البيان قوله ومن الخامس اي ومن استعارة المعقول للمحسوس قال ...

العقل ... وذو ... المعقول ... الطغيان ... العقل ... الحبشي ...
المادة وابراد قوله فينبغي ان النوع الخامس ... النوع الرابع ... استعارة المحسوس
للمعقول كما عرفت ... قوله ... لان العصف ... وذلك لان في الاستعارة التبعية
مردودة الى المكنية كان ... مستعار الى ... مختار عبد القاهر
كما اشرنا اليه فينبغي ان يختار هو ان المستعار له ... النهار ... الليل ...
اليه غيره وايضا جعل وقد ... من باب الاستعارة ... من ... في استعارة
في القدوم كما حققه ... ولا يكون من باب
التمثيل على سبيل الاستعارة ... القدوم ... مخصوص ...
واظهار ... والاشجار ... بالامور محسوسة ... انعدام ...
يكون ... مزيد تفصيل ... من ... الاقسام
الفصل الرابع فيه يقول من فصول المجاز ... بعد الحمد والصلاة
فصل الاستعارة وقوله فيه ... من المبتدا ... الكلام ... المجاز ...
المبتدا فانه ... يكون ... قوله وانما النوع المجاز ... الحكم
مجازي ... المجازي في المجاز العقلي كما ان ... الحكم ... المعاني
هناك وانما المجاز ... الحكم ... وذلك قوله هو ان يكون
الكلمة ... في المجاز ... ان يكون الكلمة ... قوله
... التشبيه ... ان ... المجاز ...
... التشبيه ... التعبير ...
... قوله ... المجاز ... الجواب ...
... التكلم ... جائز ... عند ...
... الكلام ... قوله ... المقصود
... وقد ...
...
... الملزوم
وجاز ان يحمل الكلام على طريقة الكناية فانه لو انتفى ...
كان ذلك ...
... قوله ...
... الكلام ...
... قوله ... في هذا النوع ...
بحث ... الكلام ... المنقول ...
... المجاز ... الكلمة ...

بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فيكون لفظ المجاز عندهم مشتركا بينهما واما مجازا في المعنى
اللغوي كذلك السلف لم يذكروه شاملا لجميع افراده في عباراتهم التي نقلنا عنهم فيما سبق وتقسيمهم
المجاز الى ما هو راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبار تاويله فما يطلق عليه لفظ المجاز
كتقسيمهم اياه الى اللغوي والعقلي فليس مبنيا [illegible] يدل على سلف سوى اطلاق لفظ
المجاز [illegible] فيه اصطلاحه او [illegible] من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية
بعد حذف الاهل صار مجازا عنه وان لفظ كمثل مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون مثل ذلك
مجازا بالنقصان او الزيادة

الفصل [illegible] في المجاز العقلي

قوله هو الكلام المفاد به اي الكلام الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم اي خلاف ما ثبت في
اعتقاده من الحكم فيه اي النسبة في ذلك الكلام سواء كانت تامة او غير تامة لضرب من
التاول اي النوع من تطلب الوضع الذي يؤول ويرجع اليه تلك النسبة من موضعها الاصلي
وانما افاد بلفظ الخلاف لنظر يتعلق به بواسطة ولا يبعد من متعلقه وذكر المصدر اعني افادة
ليتعلق به اللام في الخلاف في المعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة وضع
قوله [illegible] اي [illegible] بدخول ليس من محدود فيه وذلك لان المراد ما عند العقل
ما لا يمتنع عنده وخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده يدل على ذلك قوله فيما بعد لما ليس في العقل ثابتا
ان تكسوه [illegible] الكعبة ولا اشتباه ان تهزم الامير [illegible] الجيش لا تمام الاثبات
الربيع البقل غير ممتنع عند العقل والامر يعتقده غافل فلا يدخل في قول الجاهل في خلاف
ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف ما عند المتكلم فلا يستقيم طرد الحد به لانا نقول الانبات من
الربيع ممتنع عند العقل بالنظر الصحيح بالبداهة فالجاهل مقصر في النظر قد غلط فيه والى هذا
المعنى اشار بقوله وان كان اي كلام الجاهل بل حكمه خلاف العقل في نفس الامر [illegible]
العقل بعدم مخالفته اياه [illegible] المخالفة هذا او [illegible] قوله
الجاهل خارج عن الحد بقوله لضرب من التاول لانه انما يقول عن اعتقاد لا عن تاول
فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقض طرد الحد به واجيب عنه بان اخراج شيء واحد عن الحد
بقيدين جائز فما عند المتكلم يفيد اخراج قول الجاهل [illegible] الامير لضرب من
التاول يفيد اخراج قول الجاهل واخراج الكذب كما سياتي [illegible] وكل من هذين القيدين
[illegible] واشتركا في [illegible] منهما [illegible] السابق
اولى فلذلك [illegible] سواء كان حق العبارة ان يقول [illegible]
قول الربيع بدل قوله [illegible] المعنى الذي ذكره
قوله ولذلك اي ولان المعتبر في المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل [illegible]
او يعلم اي بجزم عطف على يعلم [illegible] من جنس النفي الذي [illegible] المعطوف [illegible]
[illegible] ما جاء في زيد او عمرو [illegible]
ما سوى العلم والظن معا [illegible]

او [illegible] ان فاعله مجاز [illegible] اعتقاد [illegible] على المجاز [illegible] فالمراد
[illegible] على الحقيقة واذا [illegible] كونه مجازا [illegible] وكونه حقيقة
[illegible] قوله كلمة لم [illegible] نسب [illegible] الاحتياج الى [illegible]
[illegible] الوزن الا انه يفيد نفي العموم لان كلمة كل [illegible] النفي [illegible] للفعل
[illegible] لنفيد عموم النفي المناسب [illegible] كانه قال لم اصنع شيئا من ذلك الذنب
[illegible] واحد [illegible] الراس [illegible] بعد [illegible]
[illegible] الليالي [illegible]
[illegible] من الليالي [illegible]
الا [illegible] الجزاء اي [illegible]
[illegible] اي [illegible] الليالي [illegible]
لقول ابي النجم [illegible]
[illegible] لقول ابي النجم [illegible]
[illegible] ابي النجم [illegible] الموصول [illegible]
[illegible] الليالي [illegible] ابي النجم [illegible]
واشاهد [illegible] عطف على الليالي
[illegible] عند [illegible] الاسناد [illegible] الكعبة [illegible]
الامير الجند من المجاز العقلي قوله [illegible] عن الكذب اي [illegible] المتكلم [illegible]
الكذب [illegible] مطابقا للاعتقاد [illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] لضرب من التاول [illegible] يكون مجازا
[illegible] قوله [illegible] موضوع [illegible]
[illegible] في اصل اللغة [illegible]
[illegible] الوضع اللغوي [illegible]
معناه الموضوع [illegible] فيكون [illegible] مجازا لغويا [illegible]
مطلقا ولم يكن مجازا [illegible] الربيع [illegible] على ذلك [illegible]
[illegible] عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول [illegible] الانبات
بالربيع [illegible] فلا [illegible] ان كونه
[illegible] العقل [illegible] من الاوضاع [illegible]
[illegible] في اصل اللغة [illegible] القادر المختار [illegible]
[illegible] عام او خاص [illegible] الاوضاع [illegible]
في [illegible] اللغوي لانه الاصل [illegible]
[illegible] في وضع اللغة [illegible] من الناس [illegible]

وضع غير حال ان ارتكب لانه يجوز ان يرتكب في كل من الاصطلاحات وان لم يذهب اليه احد قوله
ولاجل هذه الصور اي ولاجل انه قد يدعى كون انبت مثلا موضوعا في اللغة للاستعمال في
المختار او قد يرتكب تخصيصه لذلك بعد وضع اللغة يحتاج في الحكم بكون نحو انبت الربيع البقل مجازا
عقليا الى بيان ان التقييد بالقادر المختار ليس بمعتبر في شيء من الاوضاع فان قلت الحاجة في
ذلك الى بيان عدم التقييد لو قد ثبت عند العقل ان الانبات لا يصدر الا عن المختار فاذا
اسند الى غيره فقد تعدى مكانه الاصلي بحكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعا فان فرض
مع ذلك ان واضع الاوضاع قد عينه ايضا للمختار كان مجازا لغويا مع كونه مجازا عقليا
اذ لا منافاة بينهما قلت ان المجاز انما ينسب الى العقل لو لم يكن هناك تصرف في
لغوي الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي وايضا لا فائدة في اعتبار المجاز العقلي
مع وقوع النزاع في اللغوي قوله فليس بداخل في مفهومها وضعا يعني ان الزمان
متعلق بالوضع سواء انبت مثلا الانبات [illegible] لا لاثباته في
زمان خاص [illegible] في زمان مستقبل او حاضر ولما ان المثبت لم قادر او غير قادر فلا تعلق له بالوضع
قوله ما نقل عن احد من رواة اللغة تخصيص اللغة بالذكر لانها العمدة في الوضع والنقل مع ان الوجوه
المذكورة جارية ايضا في سائر الاوضاع بلا تفاوت قوله وحكم العقل بان الابداع من موثر قادر
سابقا [illegible] ان العقل حاكم بان الافعال الابداعية من موثر قادر فيوجب ان يكون ضيقها موضوعة
للاسناد الى القادر فيكون الوضع مطابقا للعقل [illegible] هذا التقييد اعتمادا
على شهادة العقل به فاجاب بان حكم العقل بذلك على تقدير تسليمه يقتضي ان يترك تقييد
الافعال به في الوضع استغناء عنه بشهادة العقل وان لم يجعل حكمه به كذلك دليلا على ترك التقييد فلا
من ان لا يجعل دليلا على وجوده [illegible] على تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل يحكم حكما جازما
لا اشتباه فيه ان العقل يجوز صدور الافعال عن القادر بواسطة موثر لا يوصف بالقدرة
اصلا كالافعال التولدية من افعال [illegible] القادر مثل [illegible] الخاتم [illegible] حركة اليد
ما تقرر في علم الكلام على مذهب المعتزلة وما جوز العقل التاثير من غير القادر فيها فلا يكون مستقلا
قوله ومنها ان نقول لا شبهة [illegible] ان [illegible] لفظ فعل جائز الاستعمال في جميع الافعال
ثم ان مصدره مستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما اشار اليه فلا [illegible]
ان التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرد الاقتران بالزمان فلو كان فعل موضوعا للاستعمال
في القادر لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون قولنا فعل النار [illegible] التسخين وفعل
الماء في [illegible] وفعل [illegible] في البدن اسهال الصفراء مجازا لغويا [illegible] مجازا
لكل احد من العارفين بوضع اللغة واهلها لكن ادعاء ذلك بعيد من الانصاف بخلاف
[illegible] الربيع واحياء الارض ونظائرها فانه ليس في تلك المرتبة من
البعد عن الانصاف [illegible] قوله ومنها ان [illegible] الافعال [illegible] العقل بانها لا تصدر
عن فاعلها الا بالاختيار وافعال الاخرى [illegible] العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا [illegible]

لعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب الى غير المختار
الخ تسامح لا يخفى اذ الظاهر ان يقال فالحكم الاسنادي انبت الربيع البقل

الوضع انتسب الاولى الى المختار ولا عبرة بها فلا تنسب الاخرى الى غير المختار في نحو [illegible] الافعال [illegible]
به احد من السلف فلزم ان لا يكون اعتبار الانتساب الى غير المختار معتبرا في الافعال الاولى قوله
تعدى الحكم به عن مكانه الاصلي [illegible] الحكم الاسنادي يعني النسبة [illegible] انبت الربيع البقل
مكانه الاصلي هو اسناده [illegible] هزم الامير الجند [illegible] عند العقلاء [illegible]
العقل كما قال في المثال الاول [illegible] ان العقل [illegible] لتعين المكان الاصلي في هزم الامير
كما هو [illegible] قال في [illegible] انبت الربيع [illegible] لا لغويا [illegible] الى الوضع على ان
المراد بالمجاز اللغوي ما نسب الى الوضع مطلقا قوله وكثير [illegible] من الازمان [illegible] هذا النوع
مجازا حكميا لتعلقه بالحكم اي الاسناد يعني النسبة وذلك لان المتعدي [illegible] مكانه الاصلي في مثل انبت الربيع
هو الاسناد لا شيء من تلك الكلمات ولذلك جعل بعضهم المجاز والتحقيق العقليين صفتين للاسناد
[illegible] الكلام قوله ومجازا في الاثبات لان الاسناد الثبوتي [illegible]
فاما بعيد مجازا [illegible] فقصد [illegible] النفي لا على قصد نفي الاثبات [illegible] الى ما ذكرنا انهم
[illegible] هذا [illegible] الى صاحبه [illegible]
مجازا اصلا قوله كما في انبت الربيع البقل فان العقل [illegible] بانه لا يصدر الانبات عن
الربيع وبان مكانه الاصلي [illegible] في استقلال العقل [illegible] المكان الاصلي
انه [illegible] من المقدمات [illegible] هزم الامير الجند [illegible] الخليفة الكعبة
فان العقل يجوز صدور الفعل [illegible] ويحتاج في علمه بان مكانه الاصلي هو [illegible] الامير [illegible] اتباع
الخليفة الى الاستعانة بالعادة لكن ذلك لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس معنى كونه عقليا انه
علم بنفس العقل وحده بل معناه انه ليس متعلقا بالوضع [illegible] الاستعانة في ذلك بالوضع و
[illegible] اطلاق اسم العقلي على الاول [illegible] كونه اقوى في الانتساب الى العقل [illegible]
اسم الحكم او الاثبات على [illegible] بمجرد [illegible] الاول [illegible] من الاربع
[illegible] جعل المجاز العقلي صفة للكلام والمحكوم به يجوز ان يكون
جملة كما في قولك زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة لا توصف [illegible] حقيقة وضعية ولا مجازا
وضعيا [illegible] فلا [illegible] المجاز العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور
الاربع واجيب عنه تارة بانه اراد بالكلمة [illegible] الحقيقة والمجاز اللفظ الواحد وما في حكمه
[illegible] بان الحكم الذي [illegible] المجاز العقلي [illegible] الى نهاره [illegible] الفاعل الاخير
لا الاسناد [illegible] الى زيد [illegible] المسند [illegible] المجاز والحقيقة العقليين
الفعل وما شبهه من الصفات والمصادر [illegible] مثل زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة
ولا مجازا [illegible] في الصور الاربع [illegible] او عدمها
كناية قلت [illegible] فلا [illegible] كثير الوقوع في كلام
[illegible] على راي السلف وغيره [illegible] في القرآن [illegible] عقليا كان او لغويا
[illegible] لزوم [illegible] قوله [illegible] الاسناد الافعال هنا [illegible] يتعلق بها [illegible]

ثم ما عطف عليه اي فان هذه الاقوال ملتبسة باسناد الافعال في هذه الآيات كلها الى غير ما هي له
التي هذه الافعال لها عند العقل مع ان المذكور في كلامه هو المتكلم بشبههما على ان العقل من حيث هو
ونه المكان الاصلي وثاني كما تري كانه وزاد لما اسند الى الحكم العقلي منصوب على انه حال
من هذه والعائد اي قوي الحال ضمير فيها قوله اذ مكانه الاصلي اسناده الربح الى اصحاب التجارة
ربما انه المكان الاصلي لكشف الربح اثباتا هو اصحاب التجارة وكذا الحال في سهاده تعبا الغد
كان ما اثر لا بالخسران كما تروا انما اسند الى التجارة لتلبسها بالفاعل الحقيقي او لكونها سببا فيه وفي
جملة العلم بالآيات فاعلا حقيقيا او مجازيا وهو الانسان رعاية لمذهبه والحق ان ما عليها حقيقة هو
الله وفي الآيات سبب بعده والعلم بها سبب قريب للشيء كما هو لابناء الشرع والفاعل الحقيقي هو
الله واحرك كالعلة الصورية لدفع اوزارها اي اثقالها من الالات الاسلحة والارض كان
له ولاح اثقالها من الدفائن والاموات وبالجملة كل اسناد الفعل في هذه الآيات ليس
بالفاعل الحقيقي ملابسة الفعل قال ولا تختلج في ذهنك ان الحجاز ان كان
لغويا فلا بد له من حقيقة لان المستعمل فيه ان كان حقيقة وذلك لان الاستعمال في غير الموضوع له
فرع تحقق الموضوع له وان كان عقليا فلا بد هناك من شيء لو اسند اليه الفعل كان حقيقة لان الاسناد
الى غير ما هو له فرع تحقق ما هو له واما تحقق الاستعمال في المعنى الموضوع له فليس بواجب كما اشتهر بين الصور
الفقه وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعلا في العقد بان اثبات سندت
الفعل اليه وجدت الحكم واتفاق لكانه الاصلي قوله يكون متعديا عنها اي الحكم صفة لحقيقة
وفي بعض النسخ يكون متعديا عنها اي يكون المجاز متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة
لها الا انها صفة سببية قوله فلا يجوز في بعضها الخطاب في التجوز معطوف على الاولى لكن
اي لا يجوز في هذه الامثلة ان لا يكون لكل واحد من هذه الافعال فاعل في العقد بعد هذه
بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى ان ليس من الواجب ان يكون للفعل في المجاز
العقلي فاعل في العقد بل قد لا يستطيع ان تقول هنا فاعل نقل عنه الفعل فاسند الى الحق
او الهوى او الوجه قوله ولا يجتمع هذا الواو واقعة على المفعول الثاني لعبرت ان غرضه
المثل وفائدتها تاكيد لعوق الكلام بالاول عليها سبع ذلك الصفة والجار ان اعني بالهاء واللام
متعلقان بسفر بسائلا مجيرة هو اي بحيث نفسه بالمثل لا يجتمع اي الاهلاك بسببه اي و
يزول يجتمع يكون بدلا من اي وسائل والجاطفة احد الامرين على الآخر الا انه قدم المعطوف
الى الغرض المثل يجتمع وفي قوله ولكن حكيم ارضى الحكم معطوف على لا تحوز فيها الا في هذه الامثلة
وتعاطيها وقوله فاي ما شيء منصوب على الرواية على انه مفعول ارتضى ويجوز الرفع بناء
حذف العائد اي ارتضاه وعلى العقد بمن فالمعنى اي شيء ارتضاه العقل لجهة اسناد هذه الافعال
اليه فهو ان فالذي ارتضاه العقل ذلك اي المكان الاصلي وقوله فاذا ارتضى تفصيل
للمجمل الذي قبله وقوله نقل جواب لو انه قوله واذا ارتضى في اقدمني قد عطف عليه قوله
واذا ارتضى في وصيرتها وقوله واذا ارتضى في يزيدك وجها بسبب الكلام فقوله نقل فاعل اقدمني

ذلك

ذلك اي المذكور اولا هو النفس وفاعل صيرتني هو بعد هذا اي المذكور ثانيا وثالثا هو
الله سبحانه وتعالى ولقد بالغ الشيخ في بذل جهده في تعيين فاعل اقدمني وزعم انه يشبه تعقيده
فان نفسك على ما ذكر في منعك في شعار الله فكيف يكون نقده الى الحقيقة بل هي ما ذكر في الحق
الحق واما قوله حملني نفسي في مجازا لا تطلب فيه لطفا انها والذكر لما قوله حدثني نفسي حيث
جعلتها مقرا لمخفي تحت كل اللهم اي كيف تطرب حيث شرحنا اقدمه في نفسي لاجل حق لي على
فلان فقوله اي قدمت لاجل ذلك وقد يعني حملني نفسي على الطاعة فقوله اطعت حيث قال وحاصله يرجع
الى معنى اقدمني فقد زيد على القدوم والداعي اليها فالحق من الصوارف ان القدوم والداعي
له بعينه شيء منها فاعلا حقيقيا او وجد ولا يجب صاحبه انما الفاعل الحقيقي هو القادر من الدواعي كما
صرح به فالصواب ان يقال ان الواقع هنا ليس الا القدوم حاصل اعني مقدوركم والحكم
لكنك اقدمت الفعل من الاقدام ونسبته الى الداعي فان اردت باقدمني بمعنى حملني على
القدوم كما هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا ولا مجاز في الاسناد وان اردت به معناه الحقيقي
فلا بد من تاويل وهو ان يقال شبه الحق بمقدم متوهم في هذه الصورة وهو شبه على دخول الحق
في جنس المقدم وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون استعارة بالكناية ولم يكن هناك
مجاز عقلي ايضا وبعد ذا واما ان يقال قصد المبالغة في مدخلية الحق في وجود القدوم فوض
هناك اقدام من فاعل متوهم ثم اسند الى الحق فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل
المجازي كنقل الاسناد من الفاعل الحقيقي اليه في انها تفيدان المبالغة في ملابسة الفاعل
المجازي للفعل فيكون المجاز في الاسناد لا في الفعل ولا شك ان هذا الفعل ليس له مكان
اصلي تجوز اسناده اليه حقيقة لولا فائدة الاسناد الى الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الحق فانه
يفيد المبالغة في ملابسته للقدوم المتحقق كانه هو شرفه وقس الكلام على ذلك في سرتني
ويزيدك وجهه لو الشيخ ان هذه الامثلة ليس فيها فاعل يصح ان يسند الفعل اليه لان
هذه الافعال كلها مقدرة من فاعل متوهم للغايات المذكورة انما المحقق هناك هو القدوم
والسرور والزيادة الحسن مع ما فات في بحثه الامام الرازي لم يطلع على مراد الشيخ فظن
انه ان الفعل لا بد له من فاعل وتبعه السكاكي وايضا ان المجاز فرع فلا بد له من
اصل قوله كونها حقيقة منصوب على انه مفعول لقوله ما الحق باقدمني قوله نوعا
من العلوم يريد علم الكلام فانه حقق فيه ما يحتاج اليه الفعل من مباديه وانه لا بد عند
المعتزلة في صدوره عن الفاعل من داع يدعو اليه فلا يتصور كون الداعي اليه
فاعلا الحقيقة وقوله حتى تامله وتاملت نقلت في يزيدك قال واما الضابط العقلي
قوله ما عند المتكلم اي ما عنى بحسب اعتقاده نظرا الى ظاهر حاله سواء اعتقد في الواقع او
لم يعتقد وحاصله انه نعم من ظاهر حاله انه يعتقد فيدخل في الحد نحو قول جاء زيد معتقدا
انه لم يجئ لو اقصدت ترويجه بحسب الموضوع فيه وكذا يدخل فيه نحو قول كسى زيد انسانا
مما ليس المسند منه فعلا له لا ما هو بمعناه فقيل يبطل به طرد الحد لانه يثبت له حقيقة الا انه

كان ايضا وخرج عنه نحو زيد عدل اذا قصد به انه عادل مجسم واما اذا قصد بانه ذو عدل
او عادل فهو داخل في الحد قوله وخرج كونها غير متعدين كما في الفعل من الحكم فيهما وذلك
لان العقل نظرا الى الصحيح كما اشرنا اليه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع وصدور
الشفاء عن الطبيب قوله يستتبع قضايا اي اشياء تنتج منها ان تقصد باللفظ في تمام الوقت
ما لا يدل عليه اصلا ومنها ان ذلك الحكم ليس مما يقبله عقل الدهري او الجاهل بل ما قبله وهو الذي
علي عقلا واقع تجرد وتعليت الغرض ومنها ان يسمى كل ما يعتقد مبطلا معقولا منسوبا الى العقل
وانه لا يستحق به الذم عند العقلاء قوله ومن حق هذا المجاز الحكمي تقديم هذا الكلام المتعلق
بالمجاز العقلي على نوعي الحقيقة اولى الا انه اخره ليرتبط به حديث نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة
بالكناية بعد فراغه من تقرير الكلام في هذا الفصل على راي الاصحاب قوله فانه اي فان هذا
المجاز له تركيب الا لديك اي التنويع متعلق وشبه من الفاعل المجازي والحقيقي في ملابسة الفعل
بوجه يعتد به وقد يكون ملابسة الفعل كذلك وفي كلامه القدماء البعيد فالاسلوب الحكيم له
تعال هو بعيد في خلاله وحكيم في اسلوبه قوله من وروان الاثبات بدل من قوله من نوع
شم اوصان له قوله وورا اي الفعل اي مثل وورانه نصب على المصدرية من المصدر قوله
نسبت الا الحكم اي ليس الكائنة ما يكون بناء على ظهور انه لغو محض لا وجه لصحة حقيقة ولا مجازا
وكله ما في قوله وما تسمع مصدرية والمعنى وكثيرا ما حكى منهم ان المجاز العقلي انه مجاز في الاثبات
يعنا اوهم حماكي اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ الاثبات يتبادر منه الاثبات في الذي في النسبة
الخبرية لكن لا تخصص بالخبر لان المراد بالاثبات ورد الى الاثبات هو النسبة الخبرية
هو اي كانت تامة خبرا وانشاء او غير تامة كالنسبة الاضافية في مكر الليل والنهار والنسبة
الوصفية نحو جاني رجل عدل والنسبة التعلقية كما في قوله يا سارق الليلة اهل الدار
وقوله اطعمت او فلان وكالنسبة التي بين الاسم المشتق وبين فاعله نحو صائم في نهاره
صائم وكذا اقتران كتا واقل سبيلا فان التمييز هنا فاعل بحسب المعنى وقوله بعد ما
انفسحت منزلته الشعر وحوانه فلنقل الدهر والطاني هو اقدار كل ونزط كف في
وقوله انه هذا الا وان منقول قبل قوله واذا نامت المجاز العقلي وجدت الحاجة
اي تبحر عليه ان بيان الاولي ح ان يجعل مجاز العقلي وصفا للاسناد لانه المقصد بالاصل حيث هو
الاصلي عند المتكلم وانما الوصف للكلام بالتبعية فالاسناد وكذا القول في الحقيقة العقلية
وايضا انشا بها اي العقلي ح بلا واسطة قوله والنهي مثاله ان تقول بعد ما جرى هذا
فلا تنبت الربيع نبتا ولا تثمر الاشجار ثمرا فان قلت هل تاول النهي ههنا بالنفي كما اولت
النفي بالاثبات في نام ليله قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على تاني الفعل من الشيء
يتضمن نسبته ثبوته في غير موضعها بخلاف النفي فانه لا يدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه
ثبوت النفي للنفي عنه فرجع ما نام الى معنى سهر وما ربحت الى معنى خسرت كما قوله
وهي الوزير يهزم وبنا القصر اي وشل المنبه بين الوزير يهزم وبناء القصر في ذلك اي ايضا ذكر

العقليه ح

فلنفعل

من الخبر وما عطف عليه قوله والا اي وان لم نبين تقرير الكلام على راي الاصحاب فظاهر على
ثبت وتقرير عندي هو نظم هذا النوع اي المجاز العقلي في سلك الاستعارة قيل كما انشا بالضبابه
بهذا النظم من عبارة الكشاف حيث قال وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى
استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الاسد في جرأته فيستعار
له اسمه الا ان صاحب الكشاف لم يرد ان هناك استعارة في شي من طرفي الاسناد بل اراد
تشبيه انتقال الاسناد من محل الاصلي الى محل آخر بالاستعارة الاصطلاحية فقوله المسمى استعارة
اراد به استعارة عقلية لا لفظية قال الشيخ عبد القاهر تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود
الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي
راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما
ليس بشيء بما هو شيء ونصب الجر تقديم من كلامه هذا ان في المجاز العقلي تشبيها للفاعل
المجازي بالفاعل الحقيقي لكنه ليس هو التشبيه الذي يبنى عليه الاستعارة لان المقصود الاصلي في
انبت الربيع مثلا هو الاسناد الى الربيع لا كونه بمنزلة القادر وادخاله في جنسه بطريق الادعاء كما
زعم المص وجعل نسبة الانبات اليه قرينة لذلك الدخول الادعائي فانه تكلف كما لا يخفى
وكذا جعل الامير وادخاله في جنس الجند مستبعد جدا نعم لو اسند فعل الابل الى الحيوان
لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالامير فكانه هو الا انه افتا رد والمجاز العقلي
مطلقا الى الاستعارة بالكناية كما افاده فانه لا ينبغي ايضا ميلا منه الى تقليل الضبط بتقليل
الاقسام هذا وقد اعترض عليه بانه ذكر فيما سبق ان المراد بالمشبه المذكور في الاستعارة
المكنية هو المشبه به فاذا نظم المجاز العقلي في سلكها لزمه ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى
فهو في عيشة راضية صاحبها وبماء في قوله تعالى من ماء دافق فاعل الدفق وان يكون الاضافة
في نهاره صائم لاستحالة اضافة الشيء الى نفسه وان لا يكون الامر بالايقاد لهامان في قوله اوقد
لي ياهامان وان يتوقف جواز انبت الربيع على ان يكون الفاعل الحقيقي هو الله على الاذن
الشرعي واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب بان المراد بالمشبه في الاستعارة بالكناية هو
المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما علم من كلامه صريحا فالمراد بعيشة حقيقة العيشة لكن جعلوه
صاحبها وادخله في جنسه ادعاء بطريق المبالغة بنصب القرينة وكذا الحال في غيرها وعلى
هذا فقد اندفع المفاسد كلها باجمعها ثم ان قوله وانبت من الافعال وما عطف عليه نحو
ستسمع عندي بناء اما حال واما مفعول لاجله وايا ما كان فهو متعلق بهما معا اي اجعل
المجاز كله لغويا وانسبه هكذا ايانا او بناء ولفظ هذا صفة لقولي واشارة الى نفي المجاز
العقلي بالرد الى المكنية ولفظ ذلك صفة لقولي واشارة الى نفي الاستعارة التبعية بالرد
الى المكنية ايضا ولو قال وقولي كذا في المجاز الراجع الى الحكم الكل اشارة الى نفيه الذي يلاحظ
ذكره من قبل التضمن لكان احسن ولفظ هكذا نصب على المصدر واي نفيه بدل منه او
بيان له اي انسبه المال نسبته نحو تقييد قوله والقيد عطف على المستتر في نسبته لو قوع ح

الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة واخواتها وهم تتوهمون ان هذا التقسيم للمؤيد والترشيح
لانهما الحقيقة من اوصاف الاستعارة واخواتها الاستعارة بالذات وقد ورد الاشكال
الوارد عليه في طرفة الحال وقوله تحصيل اقسام ثلثة لكن انقسامها الا تحصيل اقسام
اربعة كما يتوهم لان الاعتبارية منها معا قسم واحد كما وقف وقوله تحقيقه بالقطع وقوع
عم انه خبر مبتدا محذوف والظرف لغو متعلق في احدا خبر فقولهم جمع ما هو عليه خبر لان
الحكم اي كائن على الوجه الذي هو اي الحكم عليه اي على ذلك الوجه وقد عطف على هذا
الخبر قولهم واقع موقعه وقوله فاقتراقهما تشتت كانه اشارة الى ان هذه هو التقسيم خبر جامع
بخروج مثل قول الدهري انبت الربيع البقل وقول الجاهل شفى الطبيب المريض فلان
الحكم فيهما ليس على ما هو عليه في العقل وقد يجاب عنه بان قولهم وواقع موقعه عطف تفسير لما
سبقه يدل عليه فقد ان العاطف في بعض النسخ ولا شك ان الحكم في هذين القولين واقع موقعه
في زعم القائل فانتقض جبر بان الاولى ان يترك السابق ويكتفي بالمفسر ونقض بقولنا عند
المتكلم واما ما يقال فيه انه اشارة ايضا الى ان مثل قول المعتزلي خلق الله الاعمال كلها بناء
على انه سبب بعيد للخلق وقوله خلق العبد الافعال بناء على الحكمة التسلطان من اصله داخل
في حد الحقيقة فلا يكون مانعا وخارج عن حد المجاز لان الحكم الفاسد فيه ليس بخارج عن موضوعه
في العقل فلا يكون جامعا فنبه عليه ان هذا الاطابق مذهبه فالاولى ان يقال ان القائل
بالقدر اذا قال خلق العبد اعماله بناء على زعمه كان مجازا خارجا عن حد داخلا في حد
الحقيقة على زعم المعترض قال الاصل الثالث من علم البيان في الكناية
الكناية مي ترك المصرح نفس الكناية بالمعنى المصدري وجعل منه الكناية بالمعنى القابل للمجاز كما ان
الاستعارة ايضا معناها المصدري وجعل منه الاستعارة التي هي قسم من المجاز واورد في تفسيرها
ترك المصرح اشارة الى تناولها والى ان الاصل في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى
خفاء وقد قرر ان المراد بلازم الشيء ما يصحبه ويردفه ويلزمه ايا ما كان لتعلق ما به تصحيح
لا ما يقال اي شبهه سواء كان لزومها عقليا او عاديا او اعتقاديا وانما ذكر من قوله الى ذكر
ما يلزمه ليتنقل من المذكور الى المتروك ان اللازم [illegible] في الكناية لكنه ليس مقصودا [illegible]
بل قصده ان ينتقل منه الى ملزومه الذي ترك التصريح بذكره وهذا انسب بما بينه
فيما بعد من ان الكناية يراد بها معناها ومعنى معناها معا ومن ان الكناية من قبيل
الحقيقة ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى الملزوم المتروك كما صرح
[illegible] جواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا موافق لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا
فيما هو الغرض الاصلي منه وما استدرك عن قريب ان الكناية لانها في ارادة الحقيقة
وقد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام في اوايل الاصل الثاني قوله ليتنقل منه اي من
طول النجاد ومن اللفظ المذكور الى طول القامة وانما خص نساء العرب بالذكر لانه وقع
في كلامهم فلانه لو قوم الضحى كناية عما ذكر من كونها مخدومة غير محتاجة الى السعي فالمالم

لوقوم

لو قوم الضحى لم يتخلص من نقص اي لم تسد نطاقها للخدمة بل هي مخدومة وربما يجعل نؤوم الضحى
في كلام غيرهم كناية عن الغفلة والكسل قوله من اخفاء وجه التصريح اي اخفاء طريق
التصريح ولو قال بدله من اخفاء وجه الدلالة لكان اظهر قوله ولذا لم يكن عطف على قوله
لمكانه وذلك اشارة الى اخفاء وجه التصريح وقوله كيف ما تركبت اشارة الى الوجوه الاربعة
الداخلة من التراكيب الستة المتصورة من تاليف حروف ثلثة اذ قد اهمل منها اما ن تقديم الياء
بالياء على الكاف او النون والكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت والاكثر [illegible]
سيما انها لم توضع لها ابتداء وفيها نوع خفاء وبنيابها الاسم العلم الذي وضع على الصاحب
ابتداء بلا اخفاء فاذا ذكرته كان تصريحا بذكره فلا يكن قال من اخفاء وجه التصريح باسمائهم
الاعلام واما اللقب فهو علم يقصد به حال الطلاقه مدح او ذم وقد اشرنا في مباحث التوقيف
بالعلية الى هذه الاقسام الثلثة قوله منه اي ومن قبيل ذلك في العدد والجوامع جمع جامعة وهي
الواهية المستاطيل تلك جادة واجنا حولها المستاطيلة والمتة النار لمن الم بالمكان نزل به و
تضمنه معنى الاستعلاء قال على تنبيه الى العلو في الركاب والمتنطع على صيغة المفعول من استنطف
الشيء وتلك الزاء على وزن جعفر فرخها وقيل هو مستقابلة الجنس واصله الخشم المتنوبه التي
يجعل فيها الكاكين الموجين نسيج ويقال له بالفارسية [illegible] قوله واحترازهم ان يقربوا اللفظ قد
احترزا ايضا عن التصريح بلفظ حيث عبر عنه نغلوب الكيس قلت لكل قوله ثم ان الكناية بمعنى
ان مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها في ذلك على سواء
بل ربما تتصف بعضها بالعكس اي بعض بالوضوح كما سينكشف لك في اخر مباحث الكناية حيث
بين وجه تسمية هذه الاقسام باسمائها وان وجب كون الكل من مراتب الوضوح بالنسبة الى الخفاء
المطلق على الحقيقة وكانه اختار لفظ السفار ونشر استعارا بهذا التفاوت وان تضمن معنى الاقسام
حيث عبر بالي قوله احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اي لا تنافي ارادة المعنى
الحقيقي بلفظها اي بلفظ الكناية وهذا الفرع جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز
هو المتعلق الفرق بينهما الا ان بعضهم اكتفى بجواز ارادة في الجملة وان امتنعت ارادته
في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية
عن الملك وان لم يتصور هنا القعود على سرير وكذا يكون قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة
كناية عن اهانتهم وترك الانعام عليهم وان لم يمكن النظر اليه سبحانه وتعالى وفي الكشاف ان هذا
الكلام في حق من يجوز عليه النظر كناية وفي حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية
فما عين الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال فاذا لم تجز كما جاز استعمالها
لان اللفظ قد يستعمل في الكناية عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي كما استعمل في محل تمتنع
ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصلي كما في المجاز المرسل في نحو
رعينا الغيث والمجاز الاستعاري نحو رايت في الحمام اسدا قوله اي والمجاز [illegible] كيف لا ينافي المجاز
ارادة المعنى الحقيقي وقد قال ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادته اي منافية لها وملزوم معاند

١٨٧

الشي معاند لذلك الشي ان ينافي قوله واشار الى ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى
الملزوم اراد باللازم التابع والرديف كما زعم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم محتاج
الى جعله مساويا للملزوم او اخص منه كما سبقت الاشارة اليه وتحقيقه في ترجيح الكناية على التصريح
لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه تابعا ورديفا وقد عرفت ان كون الانتقال في المجاز من الملزوم
الى اللازم يحتاج الى التكلف الذي ارتكبه في صدر الفصل قوله لا يخرج عن اقسام ثلثة
وذلك لان ما يقصد اليه في الكلام اما منسوب اليه او نسبة كانت واما منسوب واما
نسبة فالاول يسمى موصوفا والثاني صفة والثالث تخصيص الصفة بالموصوف فلما انحصر فيها لم يخرج
الى فلا تطلب بالكناية الا احد هذه الثلثة وذلك بان تذكر لازما الذي يرمز فيه تستعمله الى
ولفظ المطلوب مع انه يطلب نفس الموصوف ونطلب نفس الصفة تجوز لان المطلوب بالكناية نفس الموصوف
ونفس الصفة لا اطلبها ولهذا اذكر في تفصيل هذين القسمين ولم يدع لفظ النفس فيها اى تخصيص
الصفة بالموصوف ولم يتعلق بهما معا فكل منها مطلوب هناك في الجملة لكن المطلوب بنفسه والمراد
بالوصف هو المعنوي لا النعت النحوي قال القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف
لا يخفى عليك ان انقسام المطلوب بالكناية الى اقسام ثلثة تطلب بها كل الاقسام وان المراد بقوله
القسم الاول الثاني والثالث اقسام الكناية وقد عرفت التوجيه في ايراد كلمة في عبرته وقوله
عارض وفرع على وصف لا اختصاص وانما وصفه بالعروض لان الصفة من حيث هي صفة لا بد
يجب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما وارادوا بالاختصاص ما يعم الحقيقي كما في الواجب
القديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالضيافة مثلا او صار كالعلم فانها يجب ان لا تعتد فيما غيره
وانما حكم بان الخاصة المفردة تكون كناية قريبة لانها بسيطة الماخذ غير محتاجة في جعلها كناية عن موصوفها
الى تصرف واعمال بخلاف الخاصة المركبة المحتاجة في ذلك الى ان يتكلف اختصاصها بما ذكره من الضم
والتلفيق فلذلك كانت بعيدة وقوله فيتوصل بضم الى بان تضم الى اللازم لازما اخر واخر وقوله
عن دخول كل ما عدا المقصود كل منها الى في ذلك المجموع فلا شك انه كل واحد من الحي ومستوى
القامة وعريض الاظفار مشترك بين الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر هذا القسم
وجود الواسطة وعدمها بين الموصوف والصفة كما في الفصيح والناطق ما ليس كل الانسان
بل اعتبر في القسم الثاني الواسطة وعدمها بين الكناية والمطلوب بها الظهور وعدمه وجعلها منقسما
الى القريبة والبعيدة هناك وصير الكلام بجملة ان حيث قال ان الكناية في هذا القسم الثاني
تارة وتبعد اخرى بناء على انه مظنة ان يتوهم ان يجري في تلك الانقسام الى التوسط والبعيد
كالقسم الاول قوله فالقريبة هي ان ينتقل الاولى ان يجعل المعنى ان يتوهم او لفظ ينتقل بناء
على صيغة المبني للمفعول لان المقصود انتقال السامع من الكناية الواقعة في كلام المتكلم الى
مطلوبه كما انقال وقد وجد في نسخة مصححة بناء الخطاب فيعلم ان اقرب الى لزوم اراد بالا زيد
ما ليس بينه وبين ملزومه واسطة اصلا ووصفه بالاقربية بناء على انه مما ينتقل الاول له
لوازم كثيرة متفاوتة في القرب والبعد بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة وبعضها باكثر

على ان جانب مختلفه ففال رجل مضياف فلكان كثير الضيافة فهو حسن القيام بالقرى واللهم بلا واسطة
كثرة الاضياف كما يلزم طول النجاد طول القامة كذلك قوله وهو ان ذكر الحرف معه ان قولنا طويل
نجاده كناية صافية اي خالصة ليس فيها شائبة تصريح لان الطويل مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقة
فليس فيه ضمير يظهر وقولنا طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما وذلك لان الصفة لما اضيفت الى
بعدها ولا بد لها من فاعل يرفع بها وجب ان يكون مسندا الى ضمير يعود الى فلان وهذا نوع
تصريح بنسبة الطول اليه الا ترى انك اذا قلت هند حسن وجهها انثت الصفة لكونها مسندا الى
الفاعل المؤنث المذكور واذا قلت هند حسنة الوجه انثتها لكونها مسندة الى ضمير هند وكذا الحال
في تثنية الصفة وجمعها في قولك رجال طويل نجادهم ورجال طوال النجاد وهكذا في قولك رجال طويل كلامهما
وهم طويل كلامهم قوله ولا اعتبار بما تقدم اي عطف على ما بحث وجه الاستدلال وذكر ما قال من الصفة
والاشتمال على تصريح ما تقدم في الاية ان تعالى كما ان قوله من الفجر في قوله الخيط الابيض والخيط
الاسود من باب الاستعارة الى باب التشبيه كذلك اعتبار الضمير حال الاضافة في الكناية
المذكورة عن كونها كناية صافية الى كونها مشوبة بشيء من التصريح فان قلت اذا كان في الطويل
ضمير يعود الى زيد مثلا كان ذلك تصريحا بطوله لا كناية عنه والقياس على الاية منتف فكلام الشيخ
قلت ان اعتبار الضمير فيه مراعاة لحكم لفظي هو اصلاح الصفة الى ان يرتفع بها وهي في الحقيقة مسندة
الى ما اضيفت اليه ومن ثم قيل المسند الى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقا فلا تصريح حقيقة بل هناك
شائبة منه واما البيان في الاية فانه من قوله من الفجر فقد اقتضى الى ذكر الطرفين على وجه خرج عن
احتمال التشبيه فلذلك اخرجه عن الاستعارة بالكلية قوله تارة تكون واضحة وذلك بان ينتقل
الذهن من اللازم بلا واسطة الى المطلوب انتقالا بلا تامل كما في مثالي طول النجاد وكثرة الاضياف وتارة
خفيا وذلك بان يحتاج في الانتقال الى نوع تامل فلا تغتر بقول احد بل ليس له فيه نظر كما سيأتي
الكناية بعرض القفا عن البلاهة وكما في الكناية بعريض الوسادة عن عرض القفا لولا الواسطة
سيأتي من ها هنا ان الكناية ها هنا مع قلة الوسائط واما اذا كنى بعريض الوسادة عن البلاهة فانها
تكون كناية بعيدة بواسطة واحدة فلا يكون مما نحن فيه وانما يحسن الكناية عن الكناية اذا
كانت الثانية مشتهرة جدا لا يلحظه الا بعد كون عرض القفا بحيث يشتهر كناية عن البلاهة
تشترك فيه البلاهة وكذلك كثرة الاضياف مشترك في الضيافة فيحسن ان يكنى عن كثرة
الاضياف بكثرة الرماد ولا يحسن ان يكنى بكثرة الرماد عن كثرة اخواني الحلب تحت القدر وقوله
بحسب لوازم متسلسلة اعني ان البعيد بتوسط لوازم متعددة متسلسلة مع تحقق البعد بواسطة
واحدة ايضا نظرا الى كثرة الاولى في الاستعمال كما لا يخفى ان مورد ها وظاهر ان كما اشار الشارح
اشارة الى انه لا يلزم في كثرة ان يكون هناك كناية بتوسط بين القريبة والبعيدة قوله
ثم كثرة الضيفان الى انه مضياف فاورد كلمة ثم في الانتقال من الوسائط الى المقصود علو
رتبته ولم يوردها في الانتقال من بعض الوسائط الى بعض تنبيها على ذلك اي لعلوكا
جبان الكلب او مهزول الفصيل فان كل واحد منها كناية عن كونه اجرى عليه مضيافا فوكله

وما يكون قريباً من حيث كلها باشرطيه في محل الرفع على الابتداء وخبرها الجملة الشرطية مع جزائها
لان العايد في الشرط وعلى والمقصد موضع الترقب اي من دار تخص وكل السخف فكان النار
كان يحرس الكلب لا يطرق دون الدار والذي صوت الكلب دون بابه من نزل صيره
على الوي من برد او غيره وقبل هرير صوته للضعف ونباحه صوته للاعلام ولفظه له مذكورة
بعد لفظ الدهر وبعد قوله طبيعيا ايضاً وقد كتب في بعض النسخ مع الثانية علامة التصحيح وفا
شده هو الزيادة سهوا وقوله شرط الستر ارتاد بحسب عرفان جبن الكلب وضمير ساحة راجع
الى من اسعد ومن صده كذا ضمير كونه اليه كون من سعد وصده كذلك ان موصوفا يكون ساحته
مقصدا لقوله واقا من مشربك ال شهرته بجنب الغريب فقوله صاحب الساحة مظهر في موضع
المضمر والكثيبان على صيغة الفاعل الشوق الى تفرقها ولا دفعها من الكثيب الفاقد حارث
ذات تلوا ان نبع والفرط الطباع على غاية للتوهم يكون داعيا اليه كالكاد وسائل الفر
وقوله ثم ان التفصيل جواب لقول او اذ لا ادا في قوله ومن هذا النوع اي ومن البعيد
قوله فما يكون من قبيل الالتفات اجمل الان حيث الموصول الدخول الا حاجب يطرد
ان يبين عنه فاستعار لكان او ادات حل وتقال ايضاً ادا احله اي بها اهلها وعرشان اخراب الغر
عان فهو عاوان سعور كذا في بعض مدفون في قوله انتقال اباوه لدى الغريب عن
الانتقال بعض انتوال ادا والانتقال بالغريب يقد له ذلك الانس اشارة الى الانس انه في
موفوق انس الامام بالابتداء اللوامع وهو معبد آنسا ولفظ ذلك بعد انه صفة لرواسع
بابه لدار على شيء بابها عنهم ان اشير مطالبهم وهناك اشارة الى صلاح عبد العزيز على ما ارق
من نور احسان عبد العزيز الخ وضمير تداوله للكلب وكذا المستتر تحكم والبارز للضيف
وسواء جمع جلة حايد الوجه في زيادة اللطف ان تكلما اياه من اجل جه كريم انه ليس من شانه
الكلام فيه غرابة شلها ولا الزعل ان انه بالضيف كان ازيد كما ذكر فنصيب قوله وقد
اي ومن هذا النوع البعيد قول ابن هرمة لا امتع لقال اشتد انه بكذا اذا جعله متعا
بها الفود وهو عايدة من الحديث العهد بالنتاج من الابل والخيل الطلاء والفصال جمع فصيل
وهو ولد الناقة اذا فصل عن الام وقربه الاجل كناية عن سرعة النحر فيمتنع بالفصيل
على جواب الشق والمستتر فيه للعود والبارز في بها ضلة الامتاع والضمير للفصال وما ستعلم
عطف على يا معاه ان ربما ستعلم العود قرب حركات الفصال له كما ذكر وحمل بهر عاد الكل
كون البارز في بالفصال صلة الامتاع فيكون عبارة عن نحر الفصال كما ورد يحتمل الكلام ان
ان يجعل البار للقسم على معنى لا ابقي العود بسبب ضعا لها فيكون عبارة عن نحر العود
كما قرر قوله فلا بد الا ان للفصال وفي بعض النسخ نظر الفصال اسمى هذا انجماي من جهم
سلامتها عن النحر قوله ودل بعض انه لا ابيقيها هذا على الوجه الاول ثم لقوله لا ابقي
العود فالفصال للعود قال القسم الثالث الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف
لم يرد تخصيص الصفة بموصوفها تخصيصاً للكبرى اعني الحصر بل تخصيصها في الاثبات على ما

الصفة للموصوف وتقييدها به سواء كان هناك قصد الى حصر او لم يكن وتحقيق نظر في علم المعاني انما
المسند اليه انما ذكره وما ذكره انه جعل من هذا الطريق الى تخصيص الصفة بالموصوف ... التصريح
نحو قولك مجد ابن الحشرج وجعل السماحة وابن الحشرج مع كاشف عن انه لا حصر ... من هذا من
الامثلة قوله نقول النصب على نوجه اسب التمني والمعنى ارانه لا يكون تصريح يثبت ان نقول
ولا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا على التصريح لفساد المعنى قوله فان الطريق تعليل الصفة
التصريح بالتخصيص ان تقال السماحة لابن الحشرج والمروءة له او تقال مثل ذلك كما سند الى صفحه
حصل السماحة موصوفه متحتج فلذلك عن من قبيل الكساد الاتر ان اي توهم معنى ضرب
القريب وانما جعل الصفة المشبهة وما في حكمها داخلا في معنى المسند الى ضميرها الضمير
شابهتها الفعل وفي قوله سفه بيد ضمير ابن الحشرج في مجمع الفاعل ساحة اشارة الى ان القسم
المعنى في هذا المثال نسبة السماحة الى الضمير لا شبه يحتاج الى الابتداء وقوله كما هو متعلق بقوله
ان لا تصريح واراد به جميع ما تقدم من الامثلة امثلة القسم الثاني من الكناية فان الوصف في
تلك الامثلة مذكور بطريق الكناية الا ان نسبته الى موصوفه مصرح بها كما ارضح بقوله او
حازي اسم ذم سوص في الامثلة القسم الاول لان الصفة هناك كما هو مصرح بها وكذا نسبتها
الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية فلا اشتباه فيها اصلا ولم يرد بقوله
النجاد خصوصية هذه العبارة بل اراد به ما ذكر في الكناية عن طول القامة مما يدل على
طول النجاد اذ معنى الاول ضمنا الى دار الذي نسب اليه الطول الى زيد وذلك بحسب المعنى اضافة
الطول الى النجاد اليه وحيث كان طول النجاد عبارة عن طول القامة كان نسبة طول القامة اليه
مصرحا بها وفي الثاني اسند بحسب المعنى طول النجاد الى ضمير زيد كما تحققه فيكون تصريحا بنسبة
طول القامة اليه ايضا ولما اسند الانس الى الكلب بحسب المعنى اي الكلب الذي اضيف
الى عبد العزيز فقد اضيف انس الكلب القائم مقام ونور الاحسان وذلك تصريح بنور
احسانه وقوله فاذا صح جواب حسن ادل او كلام لقصد منها معنى استفهام جاز ان يكون
حين معمولا لصح اي فاذا حسن ادل لان لا تصريح تخصيص السماحة بالمرء والندى صح
سبقا تجيبا ومقدرا جواب سار لذلك الصنع العجيب اشتراع في كون الصفات نحو عنه
في قبة معا لموصوفها فلذلك كان الكلام محمولا على الكناية دون المجاز قوله ان محل ادله
وفي اكثر النسخ ان محلها محل ذو فيه والمقصود الاشعار بوصفه بان محل تلك الاوصاف
محل لانه اذا كان طلبا يكون محلها ذا قبة اقتضاء من الاوصاف من ابن الحشرج لكونه زيع
الناس ان ذا قبة وكلام تم عرضه عما ذكره جعل القبة مضروبة عليه فانتقال الذهن الى قيام
قيام تلك الصفات به قوله ومنها اي ومن امثلة القسم الثالث قولهم وهو ايضا لطيف
كالمثال الاول والمجد هو الشرف وفضل الحال بالآباء والكرم والحسب النفيس ولا محالة
في كون الصفة من اتوبس معا الموصوفها كما هو منشأ اللطف الذي ذكره ان قولهم المجد بين
ثوبيه والكرم بين برديه يشتمل على ضمير الموصوف كاشتمال قول ابيات عاده عليه موصوفا به لان

الوصف اعنى المجد والكرم مصرح به فى قوله ويكنى عنه بنسبته الى ما له اتصال به فانه لم يصرح فى قوله فى ثوبيه والمجد والكرم اى الحجر بنسبتهما اليه كما فى طريق الكناية ولكنه بالكناية بالنسبة فى قوله فى ثوبيه فهذا مخرج قوله من باب الكناية بالكلية لو قيل لم يثبت مجد يكنى به عن مجد صاحبه كما يكنى بطول النجاد عن طول القامة فلا كناية فى الصفة ولا فى النسبة ولو صح ان يقال ان زيد ماجد برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية قوله وسما ابن العميد ساق له ما افاد ذلك الاشتمال على اللطف وجه قوله اثبت له ابن العميد ساق له ان اضافة السابع وهى الكائن اليه منه بها ثبوتها لمن احاط بها نظام عقد فاستفاد من حمل النظام على الساعى مع اضافته ان ابن العميد وكونه بناء العقد جيد المجد يعلم من ذلك ان المجد دوامه بمجيئه فانه نعم منه ثبوته له بشهادة النحوى قوله فنبه بذلك اى بما ذكر من اثبات الساعى وما يعقبه على اعتنائه بغرض من المجد ونبه بغرضه اياه على اعتنائه بشانه وعلى محبته له فان الانسان لا يعتنى بشى الا اذا اهتم بشانه واحبه ونبه بذلك على انه ماجد لان غير الماجد لا يعتنى بشان المجد ولا يحبه وقيل لان الوجل مساعيه انما تكون مجيء لا مجد غيره قوله ولم تقتصر ذلك اى لم تقتصر فى مدحه بالمجد اثبات مجيئه بالطريق المذكور والظاهر من عبارته ان هناك كنايتين احداهما عن اثبات المجد كما قررناه والاخرى عن اختصاصه به وهى انه جعل حقيقة المجد بل جميع افراده كما يقتضيه المقام الخطابى داعية لان يدوم ذلك العقد بجيدها فنبه بذلك الدعاء على طلبها دوام بقاء ابن العميد لان نظام ذلك العقد مساعيه فلا يتصور دوامه الا ببقيته دوام بقائه ونبه بطلبها دوام بقائه على افتقارها اليه والاعتناء بشانه منه والا استغنى عنه بغيره فلم يطلب دوام بقائه وقوله حتى اعلم يتعلق بقوله جعل المجد الحروف اى حتى اعلم بما ذكره تخصيص المجد بابن العميد اى بنفسه وانه اكمل الابلغ بالكبد حيث حصره فيه بعد تخصيصه به قوله وحاصله يعنى ان حاصل معنى البيت ملخصا ما ذكر وانما قال فى الكمال لان تزيينه فى الطبيعة مساعيه نظام الالة اذا حقق رجع الى تزيينه لا يشكل ان تزيينه به من ورا فى حصوله له فصار كناية عنه كان قد تكون زينة الوزارة لعلا ان اذا حصلت له وهذا اجمال للنح ورده يدل على ان المقصود الاصح اثبات المجد له لا حصره فيه قوله فاذا ما يبيت الكلام فنه فلبث فغناه جعل بيتها فى المصراع الاول كرها عليه واصلا اذا ما حلت الملاثة بيوت قد يتوهم ان المذكور فى الكتاب سوانا بيتوته بمنجاة من اللوم كناية عن صفة العفة اسنادها الى بيتها كناية عن تخصيص تلك الصفة بها ما فى هذا المحل كنايتان على انه قد كل كذا الرمانى ان بب صرعو كما سيانى وبه فهم انه جعل لا كمال بجابها عن ان الكلام مقصود الصليات الكلام على سبيل الكناية لا وسيلة اليه وانه قال اى اوحصها التحبه عن اللوم بها فظهران ليس هناك كناية الا عن تخصيص العفة بها وان ما ذكره اولا من عفافها اشار الى معنى كمال النجاه ولذلك عطف عليه براءه ساحتها عن اللوم الخ قوله على سبيل الكناية متعلق بان سبق وقصدوا بحسن ارادوا وقوله انها

ای معنی سوقه ذکر الوصف الکنایة

عطف على قول الشنوى قوله فانه اراد ان يجمع الجود صرح بان فى البيت كنايتين ففى المصراع الاول كناية عن الوصف عن اجتماع الجود وعدم تفرقه فان هذا الاجتماع يستلزم ان لا يحوز الجود ولا تحل دونه والا كان ينبو فالاجتماع يغنى بهذا اللازم عن ملزومه واسند الى الجود ولا على عدم توزعه وفى المصراع الثانى كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كاناً فى جهته من حيث انه يصير الجود حيث يصير الى ان جنب مسرور فالاول كناية عن الصفة بالجود ولانه اذا لم يجده ولم يحل فى مكان دون مكان انه كان فى مكان واحد وفى الثانية كناية عن لزوم الجود له اومعنى المسند اى دفع توهم المفارقة عنه قوله بتوزعا بعموم منه جزء بهذا وجزء بذاك هذا بيان لمعنى التوزع انه اى لتفاوه ولا شك ان تفرّق الجود فى شيا فى الفتح هو الناشب المقام للعصف لمن ان لا يحوز حدود ولم يتعد من افراده ولا تحل ايضا دونه وقوله سيما بعلل النفى ايذلك اشارة الى نفى ان يحوز حدوده والعضو او شى من افراد الجود والاكان فاما يحل حظا مخالفا يحل ساير الافراد فيلزم التوزع وكذا لم يحل شى من افراده دونه لمثل ما ذكر فيكون عدم توزعه مستلزما للكل واحد من عدم التجاوز وعدم الحلول فكيف بجموع العدميين منه عدم توزعه مستلزما لكل واحد منهما وتفسيره اى ان تقول عدم توزعه مستلزم انتفاء المجموع المركب من التجاوز والحلول دونه فكنى عنه بنفى هذا المجموع فقوله كناية بمعنى الا بنفى ان يحوز حدود للشى المذكور ونفى ان يحل دونه لئلا يكن اسناده كناية بذلك الى ما ذكر من النقيض قوله ثم خصصه اى خصص الجود من بعد اى من بعد ان نفى عنه توزعه وقوله بعد ان عرفه اى ايضا تخصيصه وافاده اللام كما يقال افاد الخاص بمعونة المقام المشتمل على نفى التوزع من افراده قوله كناية عن ثبوته له اى ثبوته باسره للممدوح وهذا قوله ونبه الى من تخصيص الصفة بجهة مختصة بشى ليكون كناية عن ثبوتها له ومظنة الشى موقعه ومكانه الذى يظن انه موقعه ومكانه الذى يظن انه فيه فنزل وليس بذلك اى ليس المظنون بالذى يظن اى تسمية ايضا اذا الكلام فى كناية واحدة وكما اجتمع كما بان من شمول فى المثال المذكور اجتمع انسابها الثلث فى مثل قوله الكرم اليمانى ساد العالم اى زيد اذا كان مشتهرا بقوله واحتمال نفسه هذا الى نفسه كرنا له ببساطة عمرو فانه كناية عن النسبة الى عمرو اذا كان مشتهرا قوله واعلم ان الكناية فى القسم الثالث اعنى والثالث خصها بالذكر لان الكناية فى القسم الاول انما هى عن الموصوف فوجب ان يكون مذكورا الكناية لا مرحى وقوله فلان لا يصل ويزكى من القسم الثانى لموصوف مذكور لانه كنى عنه بالتصلية والتزكية عن الايمان والمقصود ان فلانا مؤمن وكذا النسل والغيار كناية عن اليهودية وهو فلمو صوف مذكور هو فلان والمراد بالامثلة المذكورة ما تقدمت فى القسم الثانى من قوله فلان طويل نجاده الخ وما تقدمت فى القسم الثالث من قوله ان السماحة والمروة ما قالها موصوف مذكور وهو قوله المؤمن هو الذى يصلى ويزكى ولا يوذى اخاه المسلم ما هو راجع بذكر الايمان لم يكن يعطف

عليه كناية عن الانات بل كنى بها بعض الاعيان في غير المؤذي عن ملازمه الذي هو انعقاد
الاعيان عن المؤذي مطلقا وقصد به التعريض لمؤذ معين فلا كناية من القسم الثالث
مسوقة لموصوف غير مذكور ونظيره وهدى للمتقين اذا اريد الغيب بالمعنى المصدري اي الغيبة عن
السمع عليهم او عن جماعة المسلمين اذ قد كنى فيه باختصاص هداية الكتاب بالمتقين الموصوفين بما
ملزومه الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا وقصد به التعريض بالمنافقين باطنا واما اذا اريد الغيب
بمعنى الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض ولا كناية فافهم
وان شئت مثالا من القسم الثاني لموصوف غير مذكور قلت للذي لا يؤذي يا هذا الذي يصلي ويزكي
قاصدا بهم الاعيان من الذي لا يؤذي اي نفيه عن المؤذي مطلقا متوقفا لمؤذ معين وانت
تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فيعلم ان القسم الثاني
من الكناية القسم الثالث منها قوله متى كانت الكناية عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير
مذكور ... كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا لان المقصود منها هو التعريض ...
قوله وان كانت ذات مسافة قريبة ... او واسطة فيه ... الرمز
الاشارة بالشفة او الحاجب ... استشهد بان الكناية تقتضي الاخفاء والدال على قرب المسافة و
الغير ... للشوق ... الا انت لا ... سوى كرم قوله وغير خاف ... فانه
من خفي بالكسر واما الخفي فهو من خفاء اي اخفاه قوله كان اسم الايماء والاشارة اليها مناسبا
... او لم يكن فيه ... كما في اللوح والاوضح ... الاسم الدال على مطلق الاشارة وانما
لان هذا لانهم اذا اطلق يتبادر منه القريب الظهور ... الايماء ... شائبة
الخفاء فيسمى اسم الاشارة للسياق قوله وكقول البحتري عطف على كقول اي تام مع عدم
الفاصل الاجتماع ... ولا يخفى ان قوله ... من قوله غير خاف والباكر
من الغيث ... اذا انقطع مطره ... من الكلاء ...
قال ابن السكيت لم يقولوا المحل ... الشعر ... كما ترى ... في الظهور
من قوله ... من اجمع ... لانه جعل فيه وجود ... علم الجود الكريم فيهم
فلذلك ... علم ... منهم واما في الاول فقد دل على كرمهم ... بالسماحة
... الثاني ... الخاطب ... قلب ...
... على طريقة الدعاء ... من الكرام قوله ... فصله
... لان ... على ... والاحسن ... الظهور بحيث لا ...
والذي هو العطاء ... لا العوض ...
فلا ... قولها ... بدل لا من الاخوة والشهد العظم
والجلس ... صيغة المتكلم ... المفعول من ... على ... المعصر ... يوم
الا ... مستفاد من المقام ... عطف على ... في افادته متعلق من حيث
المعنى بالظرف الواقع خبرا بعد الفاء ... الا بالاعانة ... على ...

واعلم ان التعريض لما كان تارة يكون الكلام يرد بقوله وارادة المخاطب مع المخاطب
اشارة اخرى بقوله او ان لم يرد الا غير المخاطب بجوزه لكن ان يريد تارة بغير المخاطب
آدات ... للمخاطب غيرا معا فيكون كناية وتارة في غير المخاطب ... فيكون مجازا
او ليس من المخاطب خبرا لزوم غرض الكناية او المجاز بل ... ان ... في مقام
كلام يدل عرفا على ... المخاطب بسبب الابتداء وطلبه ... المؤذي مطلقا

والمراد بالشعر فعل الشعر لا الكلام الموزون وتوجيه المجاز فيه ان حقيقة الكلام شعر الرجل شعرا
فاسند الفعل الى المصدر وهو معنى المجاز ثم ... ولو اريد بالشعر الكلام الموزون من
قولك شعر الرجل شعرا اي بيتا بمعنى انه نظمه او ركبه او قاله كان من قبيل عيشة راضية والمثال الخالص
عن الاحتمال قولهم جد جده

وحقيقة الكلام جرى الماء في النهر فاسند الفعل الى النهر فصار جرى النهر وهو معنى كونه مجازا

وتوجيه المجاز ان الصوم صفة الصائم فحقيقة الكلام صام الرجل في نهاره فاسند الفعل الى النهار فصار صومه صام نهاره وهو معنى كونه مجازا ثم ... اسم الفاعل فقيل نهاره صائم

فلو ان حيا يقبل المال فدية لسقناهم سيلا من المال مفعما

... ابن الاثير يدل ... على ان المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة
وسياقا فاذا الصواب ما حققه بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو
الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز واما الكناية فمستعمل فيما وضع له ... في الموضوع له تبعا
والتعريض ... هذه الامثلة وذلك لان المقصود ... اللفظ معناه حقيقة
او مجازا او كناية ويدل سياقه على المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي
بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود هذه الامثلة فلا يكون

عليه كناية عن الاناث بل كني بها بعض الاعيان في غير المؤدي عن ملزومه الذي هو انتفاء
الاعيان عن المؤدي مطلقا وقصد به التعريض لمورد معين فلا تكون كناية من القسم الثالث
بسوقه لموصوف غير مذكور ونظيره وهدى للمتقين اذا امر الغيب بالمعنى المصدري الحق الكفر
التبع عليهم او عن جماعة المتقين اذ قد كني فيه باختصاص هداية الكتاب بالمتقين للموصوفين بما
[illegible]

في قبيل على طريقة الدعاء مجاز ان يراد طلب حكم من الكرام مولسه واما مولرا فاحتمله
عائبه لان تحصيل الوصف فيه على ابلغ وجه واكمل ولا يمكن الظهور بحيث لا نسبة للعجز اليه
والندى هو العطاء وما يجود صفة راسخة تقتضي افاضة ما ينبغي لا لعوض فما مفهوم ان معنا ان
فلا تكن فرحا فخاطبا بلا سبيل فقال تبدلنا شيء باخر الا اخذته بدلا من الاخر والشهد المحضر
والمجلس وتحوي صيغة المتكلم مع بناء المفعول من غزاه قلم على المواد وهو الصبر وسافه يوم
الا ان مستفاد من المكان ومن نشوء عطف على اقتاد وقوله في افادة متعلق من حيث
المعنى بالظرف الواقع خبرا بعد الفاء التي وقعت جوابا للاما عن قوله على سري

واعلم ان التعريض لما ذكر يجوز ان يكون الكلام لم يرد بمقوله وارد بث المخاطب مع المخاطب
انسانا اخر بمقوله وان لم يرد الا عين المخاطب فيجوز كل ان يريد تارة بغير المخاطب
آذاه تعريضا بالمخاطب بغيره مجازا فيكون كناية وتهديدا في غير المخاطب حتى يكون
او ليس من المخاطب غيره لتلزم تعريض الكناية او المجاز بل ان الهوان آذى في مستوف
كلام يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء وطلب تروكا عرفيا به تهديد المؤذي مطلقا
فان اريد به تهديد المخاطب مع تهديد غيره مطلقا فكان كناية وان اريد به تهديد غيره
فقط كان مجازا مركبا لم يتوقف معناه اللغوي في المجاز شهدوا وبعلى تعريض ايضا الكناية حيث
قال سعيد ابي قرائن الاحوال لان هذه الصورة ظاهرها ظهور آلي مجرده التخصيص العرض بالعف
تهديد المخاطب هنا نقد علم ان التعريض يجامع في الصدق كلا من الكناية والمجاز الغير
بدونه فبينه وبين كل منهما عموم من وجه هذا ما فهمنا من كلامه وان شئت تفصيله فاسمع
لما نكر ما قال صاحب الكشاف فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان
تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول
المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك وكانه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى
التلويح لانه يلوح منه ما يريد وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى
يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو
اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه
لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذه عبارته فنقول
المقصود مما ذكره في الكشاف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في السؤال فلا نقض
ما ذكره في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعمل في غير وضعه وان
اللفظ في التعريض مستعمل في معنى دل بذلك المعنى على معنى اخر لم تذكره فلم يكن اللفظ حينئذ
مستعملا في المعنى الاخر الذي هو الموقوف عليه الا كان المعنى الاخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل
فيه بل دل على المعنى الاخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق ولذلك قال وكانه امالة الكلام
الى عرض اي جانب واشار به الى وجه اشتقاق التعريض ولا شك ان المعنى المستعمل فيه يكون
واقعا تلقاء الكلام على طريق الاستقامة لا في جانب منه حتى يقال امالة الكلام اليه وكذا كلام
ابن الاثير يدل بصريحه على ان المعنى التعريضي لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة
وسياقا فاذا الصواب ما حققه بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو
الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز واما الكناية فمستعملة فيما لم يوضع له اصالة وفي الموضوع له تبعا
والتعريض يجامع كلا في الوجود وكلا من هذه الثلاثة وذلك بان يقصد بنفس اللفظ معناه حقيقة
او مجازا او كناية ويدل بسياقه على المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي
بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود هذه الثلاثة فلا يكون

معناه وانما قال باعتبار واحد لانه اذا تعدد الاعتبار كالعلاقة والعقل فلا لم يكن
هناك استعارة بل مجاز ان يكون ملزوما بحسب احدهما وغير ملزوم بحسب الآخر قوله وهي
اي في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به اكمل معنى وليس في الكناية هذا الاعتراف
بل فيها ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والكاران يكون شيئا غيرة فلا يتصور تفاوت
في وجه الشبه قوله نظير ما تقدم حكم اولا بان السبب كون الكناية او ابلغ من الافصاح
هو نظير ما تقدم في المجاز نظرا الى ان الانتقال في الكناية من الملزوم ثم اضرب عليه بقوله بل هو
نظرا الى ما عقبه من بيان ان الانتقال فيها ايضا من الملزوم بنوع تصرف وكذلك لان اللازم
مساويا لما لم يعتبر تعينه بالنصر لكونها ملزوم المعنى لم يتصور رشد انتقال اليه لاستحالة الانتقال من العام
باعتباره على عمومه الى الخاص وقد سبق تتمة الكلام فيما سلف والفاء في قوله ودع الافصاح لعطف
مدخولها عليه على مدخول سببه والافادة اعني معناه ودع الافصاح عنه لولا ان للعطف فعله العطف
قوله في هذين الاصلين اي المجاز والكناية وخصهما بالذكر لانه قرنهما لكلام السلف ورتب
فيهما الانواع وذيل الانواع بما كان يتعلق بها وطبق بعضها ببعض وفي كل واحد من النوعين
والترتيب والتذييل والتطبيق هذه على الوجه الذي توجبه صناعة البيان ولم يكن
له امثال هذه التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه كانت مستوفاة مرتبة على نسق
في كلامهم فاشار الى ان ما ورد في هذين الاصلين محمود عند ذوي الابصار وصانع
ان لا تحمد وا ذلك اي ما ذكره من ايراد شكلات النوع استعارة وغيره انه في كلام من تقدم السلف
ان هو نفع قدح وطعن فيهم ولا فضلا له عليهم لانهم كانوا مخترعين للفن فتعطلوا بما في القوة
البشرية وهدوا لنا سواء المنهج ابدعوا فظننا ان تقريرها احسن تقرير وترتيبه
افضل نطقا ونضيف اليها ما نزداد به حسنا ورونقا فالفضل لهم ونحن مقتدون بهم و
مهتدون بهدايتهم قوله حتى كانوا او شبه قوله ان يترك من ترك منه الشيخ اذا فاته وانما
يستفرغ ذلك ان الكل زيادة سواء ما شبه من اذى عمدة المضاف على نفس وكله تلك صفة لما يدلهم
وقوله ثم لم نقوا استبعاد واسهل النفس ما يسبح عليه وتقاعد الاصول ما يستنبط عليه
والتغيير ابوابها وفصولها وتعارضها الاصول وفي امثلتها وبها المفارع وحدها في الاصول
الى نعتها وملاقاتها الاشبه وفي بها الاشبه ايضا او للاقاية ودع شعب متعلق بقوله في
افتراعه وما عطف عليه وضمير نقيتها للشعب لهذا النوع باعتبار ما وقع الاعتراض فاني
وقوله فعلوا اخرى كانوا لو تقرير من لفظه قد واذ ذاك طرف لعقود وفسا اي اذ ذاك
الافتراع حاصل قوله وابعد فان خلاصة الاصلين هذا ضبطا اجمال الانتقال من بحث
الاصلين وشمل ذلك سبع لذلك عند انشاءه لم يعرف منها ايضا خلاصة التشبيه لكونه
منضبطا قوله لا تتصف انه الا بالوضع اشار الى رد الدلالة الذاتية قوله فالا ولى
الحقيقة في المفرد او له اي بما يقابل الحقيقة في الجملة اعني الحسن وكذا الحال في قوله والثاني هو
المجاز في المفرد قوله ولا بد له اي للثالث الذي هو الكناية من دلالة حال ليعلم بها

اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي او المجازي او الكناية منه تعريضا بل لا بد ان يكون معنى افاده
قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده واردت به التعريض فالمعنى الاصلي انحصار الاسلام
فيمن سلم لفظه المعنى الكنائي عنه انحصار المعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا
وهو المقصود من اللفظ استعماله واما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام
عن المؤذي المعين وقس على ذلك حال الحقيقة والمجاز اذا قصد بهما التعريض ثم ان الكناية
قد يعتبر فيها كثرة الاستعمال اي الكناية عنه بحيث التصريح كان اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ هناك
المعنى الاصلي بل يستعمل بحيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي اصلا كالاستواء على العرش وبسط اليد
اذا استعملا في شأنه تعالى ولا تخرج بذلك عن كونه كناية في اصله وان سمي مجازا متفرعا على
الكناية وكذلك التعريض قد يعتبر بحيث يكون اللفظ فيه الى المعنى المعرض به كان المقصود
الاصلي الذي استعمل فيه ولا تخرج بذلك عن كونه تعريضا في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا
اول كافر به فانه تعريض بانه كان يجب عليهم ان يؤمنوا قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به
هو المقصود الاصلي هاهنا دون المعنى الحقيقي واذا تحققت ما تلوناه علمت ان قوله التعريض
تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد ان اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون
كناية وقد يكون مجازا كما توهم وشيد بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان
يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية فان تشهد هو هذا منقوض بمستتبعات التراكيب المستفادة منها
على سبيل التبع كما مر ومنقوض ايضا بالمعنى المعرض به فانه وان كان مقصودا اصالة
الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما عرفته بل اراد ان التعريض قد يكون على
طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون على طريقة المجاز في ان يقصد المعنى التعريضي
وحده فقولك اذى فيه نفسه اذا اردت به تهديدهما معا كان على طريقة الكناية الا ان
لفظه بدا لمخاطب ولو بالقطع استعمالا وتهديد غيره سياقا واذا اردت به تهديد غير المخاطب
وهو المعنى المعرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما حققته والنسبة
على هذا المعنى المراد له لفظ على سبيل في الموضعين تنبيه قوله فتامل لعله اشار الى الايراد
اوردنا على التعريض وعلى هذا الذي ذكرناه فيه نفس حال سائر الامثلة وفرعها عليه فقد
يسهل عليك ما هو الاصل من ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز
قال واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون قبيح الاطلاق على
ما ذكره الى ارباب البلاغة المكتسبة عن علماء البيان نظامه واما ارباب البلاغة السليقية
فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني مجملة وبعضه يعاني مواردة
الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات في تفاصيلها وابلغ من البلاغة لا من البلاغة اي المجاز
الكل والنوعي في الدلالة على ما اريد به على الحقيقة على ما اريد بها من معنى او نوع اشد مكينا وتاثيرا
في النفس وقوله فذكرها حال من ضمير قولك والملزوم الذي هو شاهد وان لم يكن ولو لا
بحسب اللفظ الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث فكانه قيل هاهنا غيث تشابه نباته

ان يعني معناها ولو ايضا ولو لاحاكم بعلم الانتفاء معناها وعنى فاذا اطلقت مثلا فلان
كثير الرماد في معرض المدح كان كناية عن كونه مضيافا على ما مر واقلته في حاتم فالاول بالحقيقة
نحو قولك شجر كان في كرم معا حقيقتين ما سوى الحقيقة الى ان يريد بها معناها وهو اي الحقيقة
اللفظ بعينه وما يراد به معناها ويعني معناها الحقيقة الكناية فانها داخلة في الحقيقة لفظ ومعنا
بذلك بها معناها الاصلي بلا تقييد بعدم ارادة غيره كما اشير اليه في حد الحقيقة وكذا ينزلونها
معناها الاصلي بلا تقييد بعدم ارادة وقد صرح بهذا ان المعنى الاصلي ولو في الكناية قطعا
وقد مر منه الكلام والمجاز المرسل هو الخالي عن المبالغة في التشبيه فيكون غير للعهد والخلا
فيه كما سيصرح به واثبات ما هو مختص بالمشبه به للمشبه اي فهو كل نطقت الحال للفاعل على
الكنية ونسبته اليه في مثل قولك مخالب المنية قوله دون راينا اشارة الى ان ما سوى الحقيقة والمجاز
العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز كله عنده لغوي وقوله
على وفق عقلي وعقلك اشارة الى ان المعتبر موافقة ما عند المتكلم ومخالفته كما هو في عبارة
اشعار بان الاستعمال هو المنضبط بالحقيقة والمجاز العقليين احالة وقوله بافادة مستلزم على
صيغة اسم المفعول هو الرواية ومعناه اللازم وفي بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه
الملزوم وكلاهما صحيح على المعنى فان من الكناية بعلى الانتقال من اللازم الى الملزوم ومالها
الانتقال من الملزوم الى اللازم قوله والاولى اي الحقيقة في الجملة المقرونة بافادة لازم
داخل في الكناية لانها تكون كناية عن النسبة فاذا اطلقت عن اللوم كان تعريضا بها
فالحقيقة في الجملة على قياس الحقيقة في المفرد ينقسم الى التصريح والكناية قوله واذ قد وفقنا
تنبيه على انه بالتشديد من التوفيق الصواب بلقبه بالتخفيف من الوقوف كما يشهد له قوله
وحصل لنا العلم بها وسيلة للتشبيه وقوله تعينا الوقوف كان الا الاطلاع بتشديد
الطاء ومقصوده بهذا الكلام تمهيد ضبط يتوصل به الى شروعه في تعريف البلاغة كانه
قال لما فرغنا عن معرفة مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب في علم المعاني
حان لنا ان نبين ونوضح البلاغة التي يتوصل بها من العلمين الى تحصيلها وهو المقصود
منها ولو عرفناهما اي الحقيقة في المفرد والحقيقة في محل التصريح والكناية قوله
من الاصلية والتبعية على راي الاصحاب دون رأينا اشارة الى ما اختاره من رد التبعية
الى المكنية وقوله اي الضعف القوي اشارة الى ان اشباه التشبيه المذكور في مباحثه وانما
توقف للتشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورا في حد البلاغة وبه ايعلم انه من مقاصد علم
البيان حقيقة لا الاعتماد والتشبيه المرسل الملبس والتمثيل السائغ مما ليس على سبيل
الاستعارة قال فنقول البلاغة هي بلوغ المتكلم حد التعريف البلاغة المتكلم لا البلاغة
الكلام الا هي بلوغ المتكلم في المعاني حد له اختصاص بتوفيه خواص التراكيب
المذكور في علم المعاني حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على
وجهها فالمراد بالتراكيب التي اضاف اليها الخواص ههنا ما فسر في صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة

عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص اليها وليس قوله هناك وهي تراكيب البلغاء
داخلا في تفسيرها بل هو حكم على ذلك التراكيب ثم تصدق عليها تراكيب البلغاء الا تفسيرا
صدقا الا انها تتحدد ان مفهومها فلا تدري ان يكون مفهوم البلغاء ماخوذا في تعريف البلاغة في
عليه انه تعريف دوري ضرورة ان مفهوم البلغاء يتوقف معرفته على معرفة البلاغة فيه فالا
على معرفتها بهذا الوجه وقد يجاب ايضا بان المراد بالتراكيب ههنا تراكيب المتكلم وليس يعني
اذا عرف لها خواص من اضيف اليها الايقال كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيب غيره
حقها الا انا نقول لا نريد بها ان يوفيها حقها بحسب استعمالها بل بحسب على بعض انه
يورد تركيبه مشتملا على امثال تلك الخواص الموجودة في تراكيب غيره اشتمالا على معرفتها
هناك وكذا الحال في ايراد تلك الانواع على وجهها في تراكيب المتكلم نفسه من قوله في
المعاني كما اشرنا اليه لا من قوله خواص التراكيب قوله اعني البلاغة يعني بلاغة الكلام
المفهومة من حد بلاغة المتكلم اعني كون الكلام بحيث وفي فيه خواص التراكيب حقها واورد
فيه انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وعدم تنازعا فيها عبارة عن
غاية البعد عنها وما ذكر من الباسبين الطرفين والتفاوت في البلاغة على
بينهما تفوت انما هو بحسب التفاوت في معرفة كيفيات الاحوال ومقتضياتها والاقتدار
على رعايتها كما هو حقها وبحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات وامكانات القدرة على
ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد
ذلك بل لا بد معها من فضل الهي وقريحة بليغة ومع ذلك ايضا تنازل واتسعت الرعاية وكلا
المذكورين لا يفي بها علم البشر اصلا ولا يدخل تحت قدرته قطعا وهو المسماة بحد الاعجاز
ان المرتبة التي يعجز البشر من الاتيان بمثلها وهذه المرتبة تشتمل على قسمين الاول الطرف
الاعلى من البلاغة اعني ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور تجاوزها اياه والثاني ما يقرب
من الطرف الاعلى اعني المراتب العلية التي تتقاصر القوى البشرية عنها ايضا الا ريب
ان ايات الكلام المجيد باسرها في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات البلاغة و
لقد احسن من قال ⁂ در بيان ودر فصاحت كي بود يكسان سخن ⁂ ور چه گوينده بود
چون حافظ وچون اصمعي ⁂ در كلام ايزد بيچون كه وحي منزلست ⁂ كي بود تبت يدا چون
قيل يا ارض ابلعي ⁂ واما الطرف الادنى من بلاغة الكلام اعني قدر اصل البلاغة
اذا انتقص منه شي التحق ذلك الكلام باصوات الحيوانات كما ذكر في صدر الكتاب
فقد صرح ما يقرب منه من الا ان داخل تحت قدرة البشر فقد ظهر ما تقرر انه لم يرد
بتوفيه الخواص حقها وبايراد تلك الانواع على وجهها توفيتها الحقوق باسرها ايرادها على
تمام ما يليق بها يصدق عليه في بكلها التوفية الحقيقي بوجه قوله ولا يمكن جعله
مؤيدا به ان الاعجاز مع كونه مقدورا كان الا يمكننا ان نصفه ونعرفه بما ندركه سواء
كان تعبيرا قصديا او تبيينيا وذلك لغاية لطفه ودقته وشبهه في قصورنا الوصف عنه

بان من احدهما وجدانی اعنی استماع الوزن فی الشعر فانا ندرکها وجدانا بالکلیة
عبارتنا عن کشف حقیقتها فانشا لا حیث انها البلاغة فانا نحس بها ونعجز عن وصفها لغیرنا
قوله وعندی ان الاعجاز عندی هو الذوق لیس الا ای ما یدرک به الاعجاز هو الذوق الذی
لا یدرک بها دقایق الکلام ووجوه محاسنه اللطیفة لا التحدید ولا التعریف علیه تنبیه
ولا امر خفی یتوصل به الی ادراک الاشیاء ثم الذوق ان کان فطریا سلیقیا فذاک والا فیحتاج
فی اکتسابه الی طول خدمة هذین العلمین واذا تأید النظر بقواعد الکتاب
القاطع فی ادراک الاعجاز فقد نسبه للبلاغة یعنی ان الاعجاز نفسه وان لم یمکن وصفه وکشفه
بحیث یدرک به لکن الامور المرجوة کون الکلام مع الاعجاز وجوه محاسن البلاغة
عکس بلیغا بها عاسه کشفها واماطة اللثام عنها البصر یخلع علیک شعور بدلک ذوق یکن
شاهد الاعجاز وقد اشار بما ذکر الی اختیاره فی امر الکلام من ای وجه الاعجاز هو او
من جنس البلاغة والفصاحة کما علیه ارباب الذوق لا کما ذهب الیه بعضهم من الصرفة
صرف الله سبحانه دواعی العرب عن معارضته مع قدرتهم علیها او من ورود الکلام اسلوب
مباین للاسالیب کلامهم فی خطبهم واشعارهم لا سیما فی مطالع السور ومقاطع الآی مثل
یومنون یعلمون یفقهون او من سلامته مع طوله عن التناقض ومن اشتماله علی الغیوب
فهذه اقوال فی وجه الاعجاز لاساس لها والصواب منها ما اختاره کما قرره هناک
ما اختاره کما قرره قوله واما الفصاحة کما سبق البلاغة واشار الی انها والا ضبط لیس منهما
کان نظر لتردد السامع فی ان الفصاحة انما هی اذا نسب فی کل ان یصد رکلیا عام انه قسم
ما یطلق علیه الفصاحة بالاشتراک الی قسمین وفسر کلا منهما علی حدة وجعل خلوص اللفظ
عن التعقید راجعا الی المعنی لانه بالنظر الی افادته ایاه وفی قوله خلوص الکلام اشارة
الی ما خذ الاشتقاق والمناسبة بین المعنی الاصطلاحی واللغوی یقال فصح اللبن اذا اخذت
رغوته وذهب لبانه وفصح الاعجم اذا خلصت عبارته عن اللکنة واللحن وقید الکلمة فی
نحو تعیین الفصاحة الراجعة الی اللفظ بکونها عربیة لان الکلام فی فصاحة الالفاظ وذکر
لکونها عربیة اصلیة علامة نعرف بها ان تکون الکلمة ادور علی السنتهم واکثر استعمالهم
کثرة دورانها واستعمالها الا ان یکون هناک کلمة اخری بمعناها هی اقل منها دورانا
واستعمالا فانه غیر واجب جریا ان تکون الکلمة جاریة جریانا ما علی قوانین اللغة سالمة
عن مخالفة القیاس اللغوی کفک الادغام فی الاجلل مثلا والمولد من لا یکون عربیا
محضا واما احدثه المولدون کالترشیح والطرب الذی هو شوقه خطاء شیء العامة
کثیر ومشهور وسلامة الکلمة عن تنافر الحروف لا یثقل علی اللسان التلفظ بها تنافیها
ثقلا متناهیا او غیر متناه کما قرر والمرجع فی هذا الی الذوق السلیم الی قرب مخارج الحروف
ولا الی تربها فی الصعود والنزول والسلامة عن سائر الکلمات معتبرة فی فصاحة الکلام
ووجه الذوق ایضا وهو کالاول یفتقر الی ما هو منشأ ای الثقل کعو او کیس ترکیب

حیث فیرد الی ما هو غیر مشاهد کقوله کریم متی امدحه امدحه والوری معی فان جوا
الثکراء مع انجع من ای ... بخلاف قوله تعالی فسبحه وقوله ان نقوضحه
فکرک ای یجعل فکرک عاشرا من الفتان ای متعرفا ای موضع تصرف فکرک وتشکیل
طریقک ای یجعله ذا اشوک ونوع تردیه حتی ای یجعل موضوعها بکل نحو المعنی ای صعبا
سد بدالمسلک حتی یقتسم ای صاحب الکلام عما یفید فکرک ویورعه ویشعب ظنک
عما هو مراده بحیث یتحیر فی الوصول الی المعنی الذی اراده قوله وما مثله مدح
به ابراهیم بن هشام بن المغیرة المخزومی خال هشام بن عبد الملک بن مروان
ومحصل معناه لیس مثل الممدوح فی الفضل والکمال الا ابن اخته هشام الخلیفة ثم اسم ما ولیس
خبره وحی یبدل من مثله وقد فصل بینهما عاری والا مملکا مستثنی من حی قدم علیه فوجب نصبه
وابو امه ای ابو الملک مبتدا وابوه ای ابو الممدوح خبره وقد فصل بینهما حی کما فصل بالخبرین حی
الامور وصفه اعنی یقاربه فیا جتماع المخالفة للاصول مع جوازها اتفاقا صار الکلام معقدا بحیث
لا نفهم شیئا من لا یعلم قصته قوله اوکقول ای تمام سوی جار زیاده وانه یابکی خوجا
زمن المعتصم بالله نفسه یابکی بعد صلبه فقال وقد شفی الاحشاء من برحائها اذ
صار بابک جار جار زیاده ثانیه ای بعد یعنی بابک بای المصلوب الاول فی کعبه الشمال بحرها
ولم یکن ذلک الثانی کاتبین ای تکالی الاسمین فحذف المضاف وجعل ثانی بدلا من ذلک
المحذوف فلا یکون من تقدیم المضاف الیه علی المضاف لا انه صار الکلام معقدا والمراد من
ثانی الغار النبی صلی الله علیه وسلم وابو بکر رضی الله عنه ثانی اثنین انما قصد الی اثبات
القضاء لانهما کانا علی تقوی احکام الدین وهذین فما جمعها ای او السلیمین والعواطف
جمع معطف وهو موضع العطف ای المیل من سواء الطریق ومنه معطف الوادی والمنار
العلم نصب علامة للطریق یقال تبینت الشیء ای علمته یقینا والوجه یکسر الواو وضمها الجهة
التی یتوجه الیها والطیه النیة والمنزل الذی یطوی الیه الطریق یقول یعنی بطینه ای نیته
التی انتواها وبعدت غایته ای المنزل اسواء قال واذ قد وقفت علی البلاغة
والفصاحة المعنویة واللفظیة وانا اذکر الظاهر ان یقال فانا اذکرها بالاو قد وقفت علی
ما هو فی اکثر النسخ واللغو فرع هو بسلوه وقد فصل الصص فی هذه الایة ما ذکره صاحب
الکشاف مجملا وزاد علیه نکتا وما هو مبنی معقول الکشف وتبسیطها مفصلا ما ای اکشف لک
من هذه الایة المحاسن التی یتیسر وجوه البلاغة والفصاحة وکلها عسی تجمع اشعارا بان کون
تلک الوجوه مستورة عنک بحجاب ورمحل الی الحمل ککل بعد اخاتک بقواعد هذین العلمین
مع ان یتجلی لک الوجوه بلا حجاب قوله ثم ان ساعدک یعنی انکل بعد شاهدا هذه الوجوه
ان ساعدک ای اعانک الذوق ادرکت من هذه الایة الاعجاز الذی ادرکه من قدرها
بما رفی هذا اشارة الی ما سبق من ان للبلاغة وجوها یمکن کشف اللثام عنها واما نفس
الاعجاز فلا یدرک الا بالذوق اوی انهم کانوا قد علقوا القصائد السبع علی باب الکعبة

وسوء لا تزال في نظام عمله هو افصح منها وكانوا يعاندون في انقضية ما نزل من آيات
القرآن فحين نزلت هذه الآية فلم يبق لهم طريق الا الاعتراف وعنوا لها فتنوا ما قدروا كل من
عندهم بها اشار الى هذه القصة قوله اما النظر فيها من جهة علم البيان قدم النظر فيها
من هذه الجهة لان ما فيها من اللطائف لمناسبة اشرف لوفور اللطف قوله ما يتصل بها
اي بالمجاز والاستعارة والكناية من التورية والترشيح والتوسيع والطائفة عطف على البعد
من وداخل في بيان كلمة ما وقيل هو عطف على ما فيها وقوله مسئول خبر لقوله
اما النظر وفيه تسامح لا يضر بالمقصود قوله ان ينزل معنى اردنا الا معنى هذا الكلام الخ
وقوله فارتد ابلغ من ان يقال فيردونا او فيس على ذلك فانقطع فغاض فغيض فاستوى
والطوفان المطر والماء الغالب تغشى كل شيء يقال غاض الماء اذا قل وغاب في
اسد سعدي ولا يتعدى والجودي جبل بالموصل وقوله ابتغينا عطف على اردنا وقوله
في الكلام جواب لما اردنا قوله على تشبيه المراد الى المراد مما هو الذي اريد منه
ان يتعلق به فعل وهو هنا الارض والسماء بحذف الكلاو او حال ينتقل الى الغير
كالمشترك فانه كان لفظ المشترك فان اصل المشترك فيه والمعنى اي تشبيه الارض والسماء
بالمأمور الذي لا ينافي منه لكمال خوفه من الاباء والعصيان وهذا التشبيه هو المصحح للنداء
كما سيأتي قوله وتشبيه يكون من المراد المراد بلفظ المراد هنا معناه الظاهر ما اريد من
المراد منه وهو الذي عبر عنه بالبلع والاقلاع والتخالف بين المراد في الموضعين اعطى الخ
وهذا التشبيه الثاني يصح لارادة صيغة الامر وتتمة للتشبيه الاول كانهما تشبيه واحد
كما نبه عليه قوله في كون المقصود متعلق بالناقد واشار الى وجه الشبه وهو كون
المقصود ما تعلق به سريعا مع غاية السهولة على انه قصد وقوله بتصوير انقياد بناء
الكلام على التشبيهين ان في الكلام عليها تصوير الاقتدار العظيم و لان السموات
الخ وانما صح عطف هذه الاجرام على السموات والارض لعظائم المفهوم وان كانت الثقلت
منهن وقوله كما ما علاه في موضع الحال من المستتر في باعه وتحتم بذل المجهود عطف على
موجود لا يعاد وتصور واعطف على عرفه ما الضمير في [illegible] ولا انه جمع
بناء وانذار والكاف كالموج وكاد دلو زان وقوله لا الحق تأكيد وتوبر لالقدم
وقوله لاشارته ليس معمولا للتعلق والاوجب نصبه على التشبيه بالقاف بل هو
خبر او بغير الاقتضاء متعلق بالخبر قوله ثم بنى على تشبيه هذا المراد مجموع التشبيهين
المذكورين وليس يلزم من بناء نظم الكلام عليهما ان يكون جميع ما فيه قوله في اغيض
قوله يقال غاض [illegible] سيما عليها بل يكفي بناء البعض عليها اذا لم يكن الكلام
ملتبسا فقوله تعالى قيل مجاز مرسل عن الارادة كانه قيل اردنا ان يريد ما البعض من
الارض وان ينقطع طوفان السماء وصح هذا التجوز لان الارادة سبب لوقوع القول
في الجملة وليس هذا المجاز مبنيا على واحد من التشبيهين كالامر وقرينة المجاز كون القول

خطاب الجماد او يصح ان يراد حصول شيء يتعلق بالجماد ولا يصح ان يقال لم تقول وخطاب
الارض والسماء بطريق النداء على سبيل الاستعارة بالكناية مبني على التشبيه الاول اي تشبيه
المراد منه بالمأمور الموصوف بتلك الصفة فانه اثبت فيهما بعض ما هو من خواص المشبه به
اعني الخطاب النداء بناء وقد [illegible] لا اراد ان الاستعارة ههنا تفرع عليه تبعية في حرف النداء
بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب بالمنادى المخاطب وليس
بشيء اذ لا حسن هذه التشبيه ابتداء بل يبني على التشبيه الاول ثم استعار لفعول المادة
عطف على فقال او ثم قال وان لم تكن هو والقول لم استعارة الاولى بنيا على احد التشبيهين
المذكورين كان قوله فقال كذلك عطفا عليه وردا لا محذور فيه اذ لا التباس في شيء منها كما
مر ولا يجوز عطفه على بني الكلام ولا على ثم بني لان قوله ثم او على سبيل الاستعارة
للشبه المتقدم ذكره تتمة لتفسير قوله ثم بني على تشبيه بالتشبيه وجعل البلع مستعارا لنشف
الارض الماء كما في الكشاف اعلى مما ذكره لا فعل للارض في غور الماء كالتخفيف
في البلع وانما قيد بقوله في الظهور لان البلع حقيقة فيه وانما قوي لعدم [illegible] تلحق
الدين فمن قبيل المجاز لم ان هذه الاستعارة على مذهب السلف تكون البلع استعارة
تصريحية مع [illegible] فانه يكون في [illegible] اللفظ قرينة الاستعارة بالكناية في الماء كما هو معقول
عبد الله واما على ما [illegible] تنبغي ان يكون البلع باقيا على حقيقته كما لا نبات في انبت الربيع
وهو بعيد او يجعل مستعارا للامر متوهم كما في نطقت الحال فيلزم القول بالاستعارة
التبعية كما مر وانما جعل قرينة استعارة الماء للغذاء لفظ ابلعي باعتبار اصل وضعه
لان معناه المراد هنا اعني غور الماء او نشفه ليس من خواص المشبه به اعني الغذاء
قوله للشبه المتقدم ذكره اي التشبيه هو تشبيه تكون المراد بالآمر الجازم النافذ في
لفظ ابلعي باعتبار جوهره استعارة لغور الماء وباعتبار صورته اعني كونه صيغة
امر استعارة اخرى ليكون من المراد باعتبار كونه امرا وخطاب ترشيح لاستعارة النداء
يعني الاستعارة المكنية التي في المنادى فان ترشيحها النداء وما زاد عليه قرينة المكنية
يكون ترشيحا لها كما اشير اليه واما جعل النداء استعارة تصريحية تبعية حتى يكون خطاب
الامر ترشيحا لها فقد عرفت ما فيه قوله تشبيها لاتصال الماء باتصال الملك بالمالك فيه
تصريح بان المجاز ههنا لغوي في الهيئة الاضافية الدالة على الاختصاص الملكي
لا عقلي في النسبة الاضافية كما توهم ولا اجعل خطابه في ماءك ترشيحا للاستعارة
من حيث ان الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية قوله للشبه منهما في عدم ما
كان منه من التمرد والعقل قوله لما تقدم في ابلعي يريد ان الامر ههنا ايضا
على سبيل الاستعارة للشبه المتقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجازم النافذ
وان الخطاب في الامر ترشيح لاستعارة النداء قوله ثم قال وغيض الماء يريد
ان الفعل ذو تعيين لفاعل بعينه [illegible] وذلك ان يترك ذكره وبني الفعل للمفعول

للشبه

تنبيه

الثاني

بالارض

للضد ا او بعد كونها ماسوا اخر انه لكن الفعل على صيغة المبني للفاعل مسند الى ذكر المفعول لم يكون
يكنا به من تحصيل الصفة التي هي الفعل لو صنون انزتو لتقيدا عطف على سوى السفينة وقوله
سلوكا مفعول الخدم النفر تريح اي كرتي النفر تريح بفاعل من الافعال كلها سلوكا وقوله
ان تلك الامور اخ بيان لسبيل الكناية او تعليل سلوكا متعلق به اللام اي سلك سبيلها لان
تلك الامور العظام لا ياتي الا من فاعل معين فلا مجال لذهاب الوهم الى غيره قوله
او يكون تشهر به وفي بعض النسخ ابها ان يكون وهو عطف على ان يكون غيره قوله وانما غير
الاسلوب حيث لم يقل وابسوى السفينة لان الفعل كان مهنا مسندا الفاعل بخلاف
ما تقدم والاضافة في واقرارها اي جعل السفينة قائم ساكنة الى المفعول وفي اقرارها
الى الفاعل اي الغير ثم ختم عطف على ثم قال بعدها ثم عرض بدعاء الهلاك على قوم نوح
بان ساكني سفكهم يستحقون مثل هذا الاهلاك والدعاء عليهم وانما فان ظلمها لانفسهم الغرض
لان مضرة التكذيب راجعة اليهم لا صقة بهم لا يتعداهم الى غيرهم وقوله ختم بعد رهة وانما
كان ختم اظهارا لان التحقق بجهة استحقاقهم اياه اي السخط لان الدعاء بالهلاك بعد هلاكهم
والوصف بالظلم مدلان على السخط العظيم واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين قوله وان قبله
عطف على بكان السخط اي واظهارا لان قيامة الطوفان وتلك الصورة الهائلة في اهلاكهم
ما كانت الا لظلمهم كما يشعر به تعليق الحكم بوصف يناسبه قوله وهو التفريع فان كلمة منها انبع
الاية والمراد بيان ان مع اصل الاستعلاء من مزواتها باعتبار انها واقعة فيها اكثر استعمال ياء
لا فسارها على اخواتها كلها ولا التها ع بعد الذي سبيلا فسارها على اي والكرة والعزة
الغلبة والجبروت الكبرياء والقهر وسوا الاقوال التي تستدعيه تمام اظهار العظمة تعالى قوله
اي استحقره واخانه الارض الى نفسه يقتضي تشريفا لها رحمه ونحو ما لها اذ لو اللهو ان
ولم تبل باتيها الارض مع كثرة في نداء اسما والاختيار قصد الى الاختصار والاحتراز عن تكلف
التنبيه الحشو بالغفلة الخ لا مناسبة في تلك المقام ولفظ الارض اخف وادور في الاستعمال من القراء
والمقلة ولفظ السماء من الخضر اها لمظله وفي اختيار لفظ السماء رعاية للمطابقة ايضا لان ابلعا
الايم اشهرت مقابلة للارض وانما كان خطا التجانس من ابلعي واقلعي اوفر لان همزة
الوصل ان اعتبرت ساوى ما في بعد لو اعروف الاتغار بانه خلاف تلقي ولا ينتسب على نويا
في قواعد البلاغة ان ذكر التجنيس والمطابقة على سبيل التبعية لكشف علم المعاني قوله
ان لا يستلزم اي ايلا يستلزم قوله نظرا الى مقام ورود الامر يعني ان اطلاق ابلعي في
المفعول في مقام عظمة الامر والمهيب كمال انقياد الامور يعني ان تبلع الارض كل ما عليها
من الجبال وغيرها وما علم ان الكلام يتبع الماء ومن علم ان المقصود بالاقلاع امساك السماء
عن ارسال الماء فلم يذكر متعلق اقلعي اختصارا واحترازا من الحشو المستغنى عنه قوله
وهو اي الاختصار للاحتراز عن الحشو سوا السبب في ترك ذكر مفعول لماموريه بعد الامر
لان مقام الكبرياء وكمال الانقياد يغني عن ذكره الذي ربما اوهم الحالة الله قوله

والمستغنى التوقف عبرة وتكن انما لان الله ... بدل من المضاف اليه كما هو مذهب
الكوفيين وانما لا ينبغي عنا الاضافة في الاثنان اي الموجود اخير اجتوت على ترتيب
مع كونه انسب بافواته النسق للفعل لاعتبار الكون الفعل للمقابل المستوى اعنا مجاز ان
مسند الى السفينة على صيغة المبني للفاعل في قوله وهي تجري بهم مع ان استوت اقضي
من سويت واختير المصدر اغنى وهو منزل لبعد وابعد اخ ما يبغ اوي من الدلالة على
استحقاق الهلاك بذكر اللام والملة قال الكلام عن مقدامه في مقام المبالغة تقيد تناول
كل نوع ندخل فيه ظلمهم على انفسهم لان ضرر تعود اليهم قوله جريا تعليل لتقدم النداء
وقصدا تعليل بحرما والتقيد تقييدا بالتعليل له ولم يذكر اشارة الى الجري على نسق
الله ذم فيمن كان مامورا حنيفة والمقصود ترجيح الاستعارة التكنية في الارض والسماء حيث
شبهتا بالمامور ثم سلك معهما الطريقة التي يسلك معه قوله لا ابتداء الطوفان منها اي
من الارض حيث فار تنورها اولا قوله ثم اتبعها اي جعل قوله وغيض الماء تابعا للا
الارض والسماء لا اتصال بعضه الماء كما ينقصه وانما قيد الماء بالنازل من السماء وان
كان في الاية مطلقا لان ابتلاع الارض ماءها نعم من قوله ابلعي ماءك ثم اتبعه اي
اتبع غيض الماء ما هو المقصود الاصلي من القصة ثم اتبع ذكر المقصود حديث السفينة
ما ثوعه في الوجود ثم ختمت القصة بالتعريض الذي سبق تخفيفه قوله من جانب البلاغة
اي علم المعاني الباحث عن خواص التراكيب وعلم البيان الكاشف عن انواع التشبيه والمجاز
والكناية قوله ملخصة مما على صيغة المفعول في نسخ الرواية والالتواء الاعوجاج
والاسك في الطريق جعله ذا شوك والمرتاح المطمئن راحة الكلام والارتياح طلبه قوله بل لو
خرتنا اواص عن قول لا تعقيد ولفظ تسابق في الوصفين بمعنى الماء هو اللطائف للدراية و
الرواية المعقول عليها وجعله من التسابق حذف احدى تاوي المضارع وهم قوله تسبق
الى فلك اشارة الى ان المعنى يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ في الاذن قوله
اي ان اصله مستعمل استعمالا كثيرا على السنة الفصحاء ليست مما احدثه المولدون او اخطات
فيه العامة جارية على قوانين اللغة سليمة عن تنافر الحروف والكلمات بعيدة عن البشاعة
اي الكراهة في السمع تعالى شيء يشبع اي كريه الطعم وعذبه اللسان بالتحريك طرفه والاسلة
المشدد في سن اللسان قوله مدد وشان التنزيل يعجب من شانه واشتماله على نكت
لا يحصى ولذلك بينه بقوله لا يتامل العالم الخ واراد به التنبيه على ان كثرة اللطائف ليست
مختصة بهذه الاية بل هي عامة للايات وان الاية المذكورة ليست مقصورة على ما ذكره من
النكت قوله له تسح اي تلك اللطائف تحت ضبط حصر ورسوم بها ويذكر الفعل
اي لا يبع الحصر تلك اللطائف قوله لان المقصود ان لم اذكر جميع ما ادركت من
لطائفها لان المقصود لم يكن الا تجرد الارشاد لكيفية اي الى كيفية اقتناء نزات العليين
والى ان لا علم تا بالتفسير بعد اصول الدين اي الكلام لذا لا بد منه في تاويل

علم

١٩٦

الشبهات ودروها اي المحاكات ومثلا الحجج الغير يدني معرفة معاني القرآن اذ اوه
منها اي من هذين العلمين ويبوبه منه اي من علم المعاني والبيان والطرفان اعني في
باب التفسير وتبعد علم الاصول متعلقان بافتقر وعلى متعلق انهما افتقر من كل علم الى باب
التفسير بعد علم الاصول وجار ابن متعلقا بمعنى الفعل المستفاد من لا علم ولفظ اقراه
وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة لاسمها محلا والخبر محذوف كما على رواية
النصب لوصفيه قوله ولا اكشف للقناع عن وجه اعجاز اراد به كشف القناع عن
وجوه البلاغة القرآنية بتجلي ويتوصل بها الى ادراك تفسير الاعجاز بالذوق فلما في ما فيه
من ان الاعجاز لا يحكى ومنه يكشف يدرك بخصوصيته ويتوقف حقيقته قوله هو الذي
وقد العيز لانه راجع الى علم المعاني فان البيان شعبة منه او الى علم المعاني والبيان اعني
ان نعد لفظ العلم موردا مضافا اليهما كما قررنا وانتنا على رواية منه بدل منهما وعرفه كما م
رب للعزة حقه من البلاغة من حيث انه يعرف كونه اعلى طبقاتها والتاويل صرف
اللفظ عن ظاهره طرح التوبة والتفسير الكشف عما يدل عليه اللفظ بظاهره وقيل التاويل
سواء عدم النفس الذي هو الكشف عن ظاهر او باطنه وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية والتاويل
ما يتعلق بالدراية ورونق السيف طلاوته وحسنه ورونق الضحى فيه حتى الى حرمة
ومنعه من ضاع حقه اي ظلمه ونقصه واستلبت على صيغة المبني للمفعول من استلبت الشيء
اي اخذته منه نقضته قوله ان وقفت بفتح الهمزة اي لان وقفت او بان وقفت فافهم قوله
بها اي سلكوا بها في ما خذا اي مسالك مردودة وحملوها على محامل اي معاني غير مقصودة
والعويل رفع الصوت بالبكاء وويل مثل ويح الا انها كلمة عذاب يقال ويلاه على وبلت عليه
كذا اي تقول واويلا من آخر كذا اكانت الاثنة بسبب طغيه ضياعه فرفعه اصواتها بالبكاء
وسبب مظالمه يقول واويلاه من هذه الجملة قوله ثم مع متعلق بلا رايت الا ثم مع ماشاء
لهذا العلم اي علم البلاغة الشارل العلمين من الشرف الاعلى والفضل الباهر اي الغالب
على كثير من العلوم لان غاية كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز المودي الى تصديق النبي
عليه السلام المشتمل على سعادة الدارين لا ادري علما اسوا حالا منه وذكر لعله المعتنين
بشأنه وكثرة الناصبين من جرابه واركانه والضيم الظلم فيخ اي ابتلي وسامه خسفا
اي اولاه ذلا وكلفه مشقة واشار الى قلة من يعتني به بتكرار اين الذي تمهد له قواعد
تو... من عليها ورتب له شواهد اي امثلة يستشهد عليه بها ويبين له حدودا او رسوما
يكشف بها تصوراتها النظرية ووضع له اصولا وقوانين يبني عليها مسائله التوحيد وجمع له حججا
وبراهين قطعية يستدل بها على احكامه واشار الى كثرة تفرقه في ايدي المتعلمين
بقوله وسمر اي والرجل جمع راجل والخيل الفرسان فقوله علم اي هو علم والايادي تاسبا في
يتجاذب من توسعت فقال ان ارسل الله عليهم سيل العرم تفرقوا في البلاد فلحق غسان بالشام
والانمار بيثرب والازد بعمان ... ونحو التفرق فيقال ذهبوا ايدي سبا وتفرقوا ايدي سبا

ايدي سبا والصبا ريح تهب من مطلع الشمس ... الابرطي لعالها ... بل تصبح اي انظر
صفحات اكثر ابوابها على صول الفن من الحقيقة والمجاز والصريح والكناية وغيرها فانها
من هذا العلم وقد تولاها صاحب الاصول وعقد اي عقد غير ما ذكرناه بعد اخرى
فانك تجد كثيرا من مباحث هذا العلم متفرقة في كتب النحو والتفاسير قوله ولكن اتقنه
استدرك عما ابتلي به هذا العلم من الضيم والتفرق اي الا انه يوفق الله سبحانه بجمع متفرقه
واصلاح شأنه اهدى فعل ... ان تعرفني لذكر حيث وقفني لتحريك القلم بما قوم
به ما سود على سبح واد وفق شرط جزاء محذوف وامجاز كما يتوقف ... وان معنى قد ربح بعض
نسيج البرود ... على صيغة المبني للمفعول وفي المثل اعط القوس باريها اي اجعل ... فيها
معرب ... تفويض الشيء الى من يعرفه ويقوم باصلاحه والحلل الجيلية والنقوة انقا ما ل
واو قد تقرر ... ان مرجع البلاغة علمي المعاني والبيان وهو في الفصاحة المعنوية واللفظية
والحلة ازار ورداء ولا تطلق على ثوب واحد قوله لقصد تحسين الكلام يريد ان تلك
الوجوه تفيد الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن ذاتي للكلام البليغ
الفصيح يدل على ذلك قوله وترتيبه اعلى درجات التحسين وفي قوله فلا عليك ان الاكاس
علينا ... ان الوجوه المخصوصة لا مدخل لها في الاحتراز عن الخطا في تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال كما ذكر اذ لو كانت كذلك لوجب عليه ان يجعلها كسائر اجزاء علم البلاغة عنوانا
ان يجعل الالتفات في حد علم المعاني على المحسنات البديعية كما فعلنا ههنا كما قد ذكرنا المطابقة
والتجنيس في اثناء نكت الآية من حيث النظر في علم المعاني على سبيل الاستطراد والتبعية
كما اشرنا اليه قوله وهي ان يجمع بين متضادين اي متقابلين في الجملة وانما سمي مطابقة
اذ منه ايقاع موافق وتطابق متجانس كما تطابق بين الشيئين اذا جعلت احدهما على طبق
الآخر اي رفقه فبين الابكاء والاضحاك مطابقة وكذا بين الاماتة والاحياء وبين الايقاظ
والترع وبين الاعزاز والاذلال وبين الضحك والبكاء وبين القلة والكثرة وبين الايقاظ
والرقود قوله ان يجمع بين شيئين متوافقين لم يرد بالتوافق معناها التناسب بل
خلاف التقابل سواء كان هناك تناسب لا كما بين الضحك والقلة وبين البكاء والكثرة
مثلا وله بد في الكلام من التقدير معطوف يتبع في مقابله او اكثر اي وبين ضديهما او
اوا ضدا لهما قوله اذ اشترطت هنا اي لو اعتبرت فيما بين المتوافقين او اكثر
شرطا اي قيدا اعتبرت ضده ذلك القيد هناك اي فيما بين ضديهما او اضدادها وعلى
هذا خرج عن المقابلة نحو قوله ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس
بالرجل لعدم اعتبار الكفر والافلاس ضد الاجتماع بل الغى على اعتبار الاجتماع
ومن قبل فيها نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اذ ليس هناك شرط في شيء
من الطرفين ففيه مقابلة بين مجموع الضحك والقلة ومجموع البكاء والكثرة وان كان فيه
مطابقتان كما عرفت قوله اي فخوف دالة وانفي الله فلم يعصه وصدق بالملة الحنيفية اي

دون الكلام او بالمتوبه الخ وهي الجنة فسميت الجنة للبشرى الى التلطف به
وتوفقه حتى يكون الطاعة ايسر الامور عنده قوله واستغنى اي زهد فيما عند الله
كانه مستغن عنه فلم يتقه او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وهذا الاعتبار
امنع كون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء كان الاستغناء ضد الاتقاء فيستلزم للعسرى
اي سنخذله حتى تكون الطاعة اعسر شيء عليه اوسع طريق الخير باليسرى لان عاقبتها اليسرى و
طريق الشر بالعسرى لان عاقبتها العسرى قوله وهو التعبير اشارة الى ان التيسير للعسرى
تعبير في المعنى قوله وهي ان تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك
الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة
لزيادة الحسن كما بين انفسه وجزاها وان لم تكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع ع
في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الكلمة والا فلا وجه للتعبير عنه والاقتراح السوال على الاكثار
ونحيه مجزوم جوابا للامر من اجاد الشيء حسنه الجبة اي خيطوا [illegible] عنه لوقوعه في صحبته
تحقيقا واما قوله صبغة الله انظر الله على انه مصدر مؤكد لقوله آمنا بالله وقد وقع
في صحبة الصبغ تقديرا وذلك ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه
المعمودية ويقولون ذلك تطهير لهم واذا فعل احدهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا
حقا فقيل للمسلمين قولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولا تطهرنا تطهير الاشل صبغتكم وطهركم
ايها النصارى وجزاء الاعتداء عدلا قطعا لمجعله اعتداء مشاكلة والمكر الحيلة في الجالب
الضرر الى الغير حيث لا شعور فلا يطلق على فعله تعالى الا بطريق المشاكلة وكذا لا يطلق لفظ
النفس عليه وان اريد به الذات الا مشاكلة وفي قوله بل يداه مبسوطتان مشاكلة مع
قول اليهود يد الله مغلولة ومع قوله غلت ايديهم كما ذكر لكن التحقيق ان بسط اليدين
كناية عن الجود التام ولما لم يمكن ههنا المعنى الاصلي كان مجازا متفرعا على الكناية كما في
[illegible] فلا مشاكلة والطاق التسبيه على [illegible] مشاكلة ايضا وقد قال [illegible] في الكشف حقيقه
لانها [illegible] بسبب [illegible] قوله رضي عباس عين الجمع من المتشابهات وذلك على تفسير الاول
ان تذكر معان متشابهة بالفاظ كقوله الشمس والقمر بحسبان وقول البحتري في صفة الابل
الانضاء كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار والثاني ان تذكر معان غير
متشابهة بالفاظ لها معان اخرى كقول الحريري وخوف لي ناقة ضامرة تكون الى الصفع
والكافة او كحرف النون في الصغور والاعتاد [illegible] وسواسم فاعل من راسه اذا
ضربه [illegible] والدال اسم فاعل من [illegible] فانه [illegible] يوم الى
مقصد وذلك لراس الرحم [illegible] الدار [illegible] النقط الى غيره بالفاظ على الرسوم من الكلم
والاولى ان يسمى القسم الثاني ايهام مراعاة النظير لان هذه الامور انما يكون متشابهة
حقيقة اذا اريد بالحرف حرف الهجاء وبالنون والراد والدال الحروف المخصوصة و
بالنقط ابتاع النقط على الحرف قوله وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة من معنيين

صبغه [illegible] في بعض النسخ ان تزاوج على [illegible] الى نوع ما اراد [illegible] من معنيين

وافقينا في الشرط والجزاء الخ احاخ بان رتب لواحق كل منهما كما رتب البحتري على الشرط
الخ نهى الناهي لجاج الهوى اي ازدياده ولزومه وعلى الجزاء واعني اجاخ الى المحبوب [illegible]
العاشي اي الحاكم الذي يشي الحديث وتزينه لجاج الهوى قوله وهوان يلف وقد الضم
الراجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية وقال من [illegible] الفائ
بالاول لظهور جريان اللف والنشر في كل منهما ايضا كقوله فعل المدام ولونها ومذاقها في
مقلتيه وجنتيه وريقه والذكر [illegible] كالاجمالي كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى والتفصيلي فقد يكون النشر على ترتيب اللف [illegible] كقوله
قوله نعم جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا وقد يكون على عكس ترتيبه كما في
قوله كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا وقد يكون [illegible]
وقوله من غير تعيين [illegible] لعدم تتبعها اي انباعا كانيا بلا تعيين وثقة منقول [illegible] كل
التعيين لا يقال قد تعين الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الآية
من باب اللف والنشر لانا نقول هذا التعيين انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان ذلك
الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظيا اصلا قوله وهو ان
يدخل شيئين فصاعدا في نوع واحد الا في امر كلي يجمعهما وراية الكتاب ان الشباب
بكسر الجرة وقيل ولد علقمة يا بجا محمد بن مسعود ان الشباب فالجرة منتوه وانما
كانت هذه الامور مفسدة عظيمة لان الشباب داع الى اتباع الهوى والنواع [illegible]
الوانع من ارتكابه واجتمع اسباب يتوصل بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية الفساد
والآية مثال لادخال شيئين اعني المال والبنين في حكم واحد اعني زينة الحياة الدنيا
كما ان البيت مثال لادخال ما سوا الكل في حكم واحد فالتمثيل [illegible] معكوس قوله تنوع
فيها باينا كما اوقع البتاع لكن نوال الغمام ونوال الامير وما من نوع واحد [illegible] يكون
الاول قطرة ماء والثاني بدرة عين قوله ثم يضيف الى [illegible] كل واحد من
الجزء من او الاجزاء على التعيين ما سوا عندك وبهذا القيد امتاز التقسيم عن اللف
والنشر اذ لا اضافة على التعيين هناك فان قلت من اين التعيين في قوله فذا
طويل [illegible] فان كل واحد منها يصلح ان [illegible] الى كل واحد من جزئها قوله
[illegible] من حيث ان اصل [illegible] ان [illegible] اشارة [illegible]
اريد فان [illegible] الحال على السامع لم يقم قصد التعيين في قوله [illegible] الصفح
والحلف بالسكك [illegible] وجه الشبه في الاول السواد وفي الثاني
الطيب [illegible] قوله وهو ان يجمع امورا كثيرة تحت حكم اي تجمع ما فوق
الواحد من الامور تحت حكم واحد شملها ثم يقسم اي يوزع التقسيم والترتيب [illegible]
في الربيع قوله في كونها خالصة للممدوح اذ لم يرد يكون ان ارضهم مصطافا او مرتعا مجرد
[illegible] بل [illegible] ما فيها [illegible] خالصة له [illegible] الكل في حكم واحد

في اوان تلك الامور الكثيرة بان تضيف الى كل منها ما هو له عندك [illegible]

ثم تمم في البيت الثاني بان اضاف السبي الى المكيدة حيث والنقل الى الاولاد والنهب
الاموال والاحراق الى الزوج وعبر عن المكيدة والاولاد بكلمة ما استحقارا لها او
توفيقا في العبارة شهارين ما جمعوا وما زرعوا فقوله قوم اذا حاربوا قسم في البيت
الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني تحت كلمة واحدة
هو السجية اي الغريزة التي جبل عليها الانسان وما اخلاقهم خليفة بمعنى الطبيعة والخلق
والمراد المستحسنات قوله ومنه اي من التوفيق والتقسيم لمفرد منه يعد تحقيق مع ما سبق و
اشار الى بقوله كما اذا اتفقت على الخطاب الى ان التالي من اشتعال وقد جمع منها تعب
الحبيب بالى الحب في التشبيه بالنار وفرق بين وجه الشبه في الاول الضوء وفي الثاني
الحرق ثم قسم بان اضاف الطيا الى الاختيال اي تكبر الدلال واضاف الى الاجلال
الحال مفرد ويمكن ان يلحق بهذا القبيل اي بالجمع مع التفريق والتقسيم فان قوله لا تكلم
نفس الا باذنه اي جميع اهل الموقف في انها لا تكلم يوم ياتي ابدا او فقوله فمنهم شقي وسعيد
تفريق وانفاع ما منهم الا انه ليس تفريقا باعتبار جهة الادخال في عدم التكلم بل لكن
قال ويمكن ان يلحق لهذا القبيل ولم نقل ومنه وقوله فاما الذين شقوا واما الذين
سعدوا تقسيم اذ قد اضيف الى كل فريق من الشقي والسعيد ما له من عذاب النار
او نعيم الجنة و… بقوله الا ما شاء ربك يجري على ظاهره في حق اهل النار لان فساق
المؤمنين يخرجون منها واما في حق اهل الجنة فيحمل على ان لهم نعما اخرى فوق نعيم الجنة
كلقاء الله سبحانه ورضوان منه فليسوا منحصرين ابدا على نعيمها ولدفع توهم انقطاع
نعيم الجنة باجراء الاستثناء على ظاهره كما في الاول عقب بقوله عطاء غير مجذوذ اي غير
مقطوع ولا خلل في النظم بسبب اختلاف الاستثناء اذ قد نصب القرينة على اجراء الثاني على
خلاف ظاهره واما ما يقال من ان الثاني ايضا يجري على ظاهره لان فساق المؤمنين الذين
سعدوا بالايمان وان شقوا بالمعاصي قد فارقوا الجنة ايام العذاب فلا يكونون مخلدين
في الجنة من وقت دخول اهل الجنة فان الخلود في زمان كالسعيد باخره فسعيد باوله
ايضا فليس بشيء لان خلود كل شخص في الجنة انما يتصور بعد دخوله فيها فلا يصح الاستثناء
الا فاسق فكم الخلود باعتبار ما مضى من دخول غيرهم فيها ايضا جعل الفساق داخلين
في السعداء والاشقياء باعتبارين خلاف [illegible] الا انه قد فرق بينهما من اهل الموقف
بالسعادة والشقاوة وقد ذهب الكشاف الى ان الاستثناء الاول كالثاني لان اهل النار
لهم عقوبات اخر كالزمهرير وانواع الحيات والعقارب فليسوا منحصرين على التعذيب
بالنار بل ينتقلون من نوع من العذاب الى نوع آخر منه قوله وهو ان يكون اللفظ المستعمل
استعمالان قريب وبعيد وصف الاستعمال بالقرب والبعد نظرا الى المعنى بحسب التبادر
الى الذهن سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين قوله فيذكر بالبناء على صيغة
المبني للمفعول اي لا يذكر ذلك اللفظ لايقاع المعنى القريب في وهم السامع في ابتداء الحال

الان نظرا في الان اخا ما تامل اولا القرينة الخافية ان المراد باللفظ هو المعنى البعيد كما في
البيت فان الشاعر اوهم باول كلامه ان الكاتب يعبد على الافراس الدهم اي السود من قولهم
فرس ادهم اي اسود ثم بين ان المراد بقيد هو بالدهم اي القيود من الحديد بقوله … على رجلهم
كما يدل عليه قوله اخلعنا عليهم اي البسناهم بسبب الطعن ملابس حمر من الدماء والمعنى القريب
لقوله الرحمن على العرش استوى اي علا على الجلوس والاستقرار اذا استقر به … ومن معنى
على الملك لكنه ممتنع في حقه تعالى فيطلق ان المراد اما استيلاء او عليه مجازا كما قال استوى عمرو على
العراق اي استولى عليه واما الملك على طريقة الكناية والمعنى القريب لقوله والارض جميعا
قبضته الخ هو ان الارض مقبوضة في كفه وان السموات مطويات بيمينه وكلام محمول …
في حقه تعالى وجب ان يحمل القبضة على … القليل … واليمين على القدرة …
من باب التمثيل والتصوير لعظمته تعالى عليها … كيف …
ومتشابهات القرآن كاليد والوجه واتيان الرب بجهة اي غيره … لا ينفع معناه من هذا
القبيل اي من باب الايهام لتبادر معانيها القريبة الى الفهم مع ان المراد بها معانيها البعيدة التي لا يعلمها
الا الله والراسخون في العلم على المذهب المختار عند جمهور الشافعية من اولا يعلمها الا الله وحده على
ان اكثر السلف وان قال … اكثر المتشابهات لان بعضها مما … الذهن الى معناه
المراد بلا تكلف يعتقد به كفه لي بل يداه مبسوطتان قوله ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم …
لانه يستغني باسمه عن تفسيره وقد له هو ايهام اثبات لصفة مدح فلما عقب باداة الاستثناء اوهم
السامع ان ما بعدها … ان يتعلق بما بعدها … شيئا من صفات الذم فلما اوردها صفة
مدح اي ياكد ذلك المدح بما يشبه الذم تاكيدا … اداة لحيث لصفة ذم فلم يجد
الاستثناء وكلمة الا هنا للانقطاع بمعنى الاستدراك … ولكن صرح فيه وقد
يوكد الذم بما يشبه المدح على قياس ما تقدم كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقد جرى مثل
هذا التاكيد فيما ليس مدحا ولا ذما كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف
فانه تعليق بالمحال اي لا يحل لكم ما نكح اباؤكم غير ما سلف فانكحوه ان امكنكم قوله وهو ايراد
الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء فلا تناول الابهام واعتبر بعضهم كون
المعنيين مختلفين غاية الاختلاف كان يكونا متضادين حتى قال يجب كون احدهما مدحا والآخر ذما
كما روي عن بشار انه قال في خياط اعور خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سواء قلت شعرا ليس
يدرى امديح ام هجاء فان قوله ليت عينيه سواء يحتمل تمني صحة العين … تساوي العينين
في الابصار وتمني … والمتشابهات في القرآن مدخل في
هذا النوع باعتبار يعني باعتبار احتمالها لمعنيين مختلفين وان لم يكونا متضادين في
الاحتمال لا متضادين يكون احدهما مدحا والآخر ذما ولا يجب تسميته بالتجاهل … لوروده
في كلامه تعالى ولعدم … الوصف … الاصوات …
شبه ناقه … بالوشي … منقش … والوان مختلفة قال

وشيب لثوب شبابا اي تنقشه والكراع هو مستدق الساق من الغنم والبقر وتمام مشقع
احد عادة ناشط شبب والمسترع الاسود والغوالي الذي يذهب غدوة وانا شط الخارج
من ارض الى اخرى نشاطا والشبب المسن من ثيران الوحش الذي انتهى اسنانه وقال
بعد مدح ابيات له اذاك ام خاضب بالسي ورقعه ابو ثلثين امسي وهو منقلب الى اذاك الثور
الوحشي يشبه ناقته ام خاضب اي ذكر من النعام اكل الربيع فاحمر ظنبوباه او اطراف ريشه
بالسي الارض المستوية ابو ثلثين اي ذو ثلثين فرخا والثعلب الراجع فشبه ذو الرمة
ناقته بالاشياء المذكورة وادوات الجزء وام في معنى التشبيه بجامع ولفظ الرجز في وصف ابطال
العدو ووقع الكلام في قول الخارجي والابيات المذكورة فان قلت يبحث في علم المعاني
بحث التجاهل فانه من سر البلاغة فكيف يعد من الوجوه المحسنة البديعية الخارجية عن
البلاغة وكذا الحال في الالتفات والاعتراض ايضا فانه من باب الاطناب قطعا اجيب بان
اشتراك العلوم في المسائل جائز بل واقع كما من في موضعه ولا استحالة في انه اذا اقتضى
بالالتفات مثلا رعاية مقتضى الحال كان موجبا للكلام حسنا ذاتيا داخلا في البلاغة
واذا اتى به في مقام لا تقتضيه لا يدفعه كان موجبا له حسنا خارجا عن حد البلاغة قوله
ومنه الاعتراض سبق ذكره في الاطناب على انه يجب ان يكون في اثناء الكلام واحد او بين كلامين
متصلين معنى كما هو به تسميته بالحشو ايضا وسماه بالالتفات في قول ما يتم المعنى بدونه على انه
قد تكون جملة سواء كان لها محل من الاعراب ام لا او غير جملة ايضا كما قال الاول لا يفي
غير مفسدها وهو حال من صوب الربيع وهو نزول المطر فيه اعترض بها بين الفعل ومعطوفه
دفعا لايهام خلاف المقصود والديمة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق واقله
ان يدوم ثلث النهار او ثلثه الليل قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم جملة وقعت معترضة بين
الواو من القسم وجوابه للتاكيد وتعظيم المقسم به ... ابطال الاكارع جمع اكرع جمع كراع
وهو اسم جمع الخيل ... وقوله لا زال يحيى اعتراض بين اسم ان
وخبرها للدعاء قوله ولن تفعلوا جملة معترضة من الشرط وجوابه للتنبيه على ان فعلهم
اتيانهم بمثل القرآن غير متعذر ... قوله وانه لقسم عظيم من القسم وجوابه الا الاعلى تعظيم
القسم وقوله لو تعلمون اعتراض في اعتراض من الموصوف وصفته للاشعار بعد علمهم
بعظم القسم وتحقيق ما اقسم به عليه وكله لاني لا اقسم مزيد وموا قع النجوم مساقطها ومغاربها
قوله الاكرا كيف بعد كمال السن ... وجلال القدر وذلك لان تهنئة الدنيا الى المخاطب كلهم
مخلود ... يدل على انهم مستعدون ... الاعلا سبقه التنبيه
به وفاعل هو ... راجع الى قوله انبئت ان ... ما ذكرته اذ ... الى
اوليس فيه الا مدحه بالشجاعة ... من ذكر الاعمار فيها دون الاموال انه كان
بذلك اصلاح الكاتب ونظام احوالهم لاجمع الغنيات الفانية قوله مثل ما دعيا فانهما
مستحدان في المعنى مع قلة ... وكذا اغاض وغيض على ان الاول متعد والثاني مشدد

ولو قيل خفف وعفف على بناء المفعول فيهما لكان ابسط تقدم في الاية ولا يشكل ان تقليل
اللفظ ولا تقليله اذا حازا فاسو فيهما او جيا حسنا في الكلام الا انهما من محسنات الراجعة الى اللفظ
دون المعنى وقد ذكرهما ههنا تعسف ظاهر قوله وسوغ عليهما اي على تقليل اللفظ ولا تقليله
الايجاز والاطناب وقد سبق ان اعتبارهما بالاضافة انما هو في من اجلهما بندرجان
فيما من غيرها ايضا ومن القسم الثاني الراجع الى اللفظ التجنيس و
نسبه بتشابه الكلمتين في اللفظ ولو بالكليتين بين اللفظين يجوز تركيب احد
المجانسين كما سيذكر وان لم يتشابها ما ناسبهما على وجه مخصوص بوقوع فصله بتعديد
انواع العيب فمنها التام وذلك بان يتفقا في وقائع حركات وسكنات وانما يعادونا ان
في المعنى فالتجنيس الاول منها الدار والثاني يعني الواسعة ومنها الناقص وهو ان
يختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات دون الصورة فقيل اراد
الصورة النوعية فان الحروف انواع متميزة بصورها النوعية فالمعنى دون الحروف وهذا
وان كان وجها قريبا بحسب المعنى الا انه من عبارة بعيد جدا وقيل اراد الصورة
الخطية فان المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل التام كما سيأتي واذا اختلفا في
الهيئة والصورة معا كقولك جابلنا على صيغة الامر ولا جائلنا فليس بتام فان اعتبر
انا نعني اختلاف الهيئة دون الصورة سواء كانت تختلف او لا كان ناقصا ان الاختلاف
في البرد والبرد بحسب اختلاف حركة فتحا وضما والاختلاف من الشرك وهو حبالة الصياد
والشرك بمعنى الاشتراك انما هو بحسب اختلاف حركة الشين فتحا وكسرا او اختلاف
حال الراء حركة وسكونا والاختلاف من الملزط من الافراط والتفريط من التفريط يجب
اختلاف حال الفاء حركة وسكونا واختلاف حال الراء تخفيفا وتشديدا الا ان الحرف
المشدد لما كان في الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا الا ان في ذلك جعل بعضهم
كالشرك والشرك النصب ... مختلفين في الهيئة فاعلم ذلك فانه لا يشكل عليك كال
بعد محاسن المجانسين في الهيئة فقط ومن ههنا يعرف انه اراد ايضا بالصورة فيما تقدم
ما يخطر لا النوعية قوله وهو ان يختلفا اي بان زادة حرف ... في الاول كما في الاول كان
حالي كالي او في الوسط نحو جدي اي حظي وجهدي اي اجتهادي ... وقد عرفت
ان المشدد كالمخفف فالاختلاف بينهما الا بزيادة الهاء او في الاخر نحو كاسي كاسب
الاول اسم فاعل من كسا يكسو قوله التجنيس المضارع والمطرف اي سمته بالمضارع
وقيل المضارع ان يختلفا بحرف والمطرف ان يختلفا بحرفين ويقارب المخرج بينهما في
الكل فالاختلاف بحرف اما في الاول كما من دمس ليل طامس اذا اشتد ظلامه طامس
من طمس الطريق درس والمجي ... وبين كنى ليل دامس وطريق طامس واما في
الوسط نحو ... واما في الاخر نحو
قرب وكثر ... الصرف يقال كثرة من الاواي ... سعة البطن او انشبع

فالاكثر يطلق على اللفظين والمشتبهان ايضا ولم يعتبر هذا التقسيم في الحرفين بل اورد مثال الامن
المتخالفين بحرفين في الوسط وبعض فيتشتته جعله تجنيس تجنيسا خطا او القدافه لسرد عوان بحكما
لاجل التقارب هل العبارة تتناول الاختلاف بحرف واحد وهو غنى الا انه لم يمثل الا
للاول قوله سمي تجنيس التصحيف وذلك لانه قد تصحف احدهما بالاخر وسمي تجنيس خط ايضا و
لتشابههما في صورة الخط الا ان المحسن التصحيف واعقل وسواء ان تشابه اللفظان في كافي الاسم
الكتابة او حد في غير الالاحق ايضا والحديث من الحيث وسواء الا مثال قوله اذا ووردا
على قولهم اي اذا اورد المتجانسان ان حيث يكون احدهما للاخر لصيقا سمي ذلك التجنيس
مزدوجا ومكررا ومرددا سواء كان فيها تجنيس تام مثل جد وجد او رخ رخ او تجنيس لاحق
مثل ينهون وينأون وسبا ونبا او تجنيس مذيل مثل نغم ونغم ودم ودم قوله
تجنيسا مشوشا وذلك لانه لما خالف كل من المتجانسين صاحبه بحرفين متقاربين الخ
يوهم ان التجنيس مطرف وليس كذلك لعدم كون الحرفين متقاربين وحيث كان الحرفان
الاخيران منهما اعني العين والقاف متفقين في صورة الخط تخيل انه تجنيس خط وليس به
لاختلاف الحرفين الاولين اعني اللام والراء في صورة الكتابة وقيل لو كانت عينا
الكلمتين متحدين لكان تجنيس تصحيف ولولاهما لكان مضارعا فقد تجاذبه صنفان
فلذلك سمي مشوشا قوله سمي متشابها لتشابه المتجانسين من المحسن التام في الخط والاتفاق
في التركيب الافراد وفان الاول مركب فاني الا لم يكن صاحبه والثاني مفرد واسم
فاعل من ذهب ان اختلفا اي اللفظا ايضا سمي التجنيس مفروقا لافتراقهما في صورة الكتابة
فان قيل كما ان فواد جام مثال مركب من اسم لا وجه لمثاله لكن جاملنا مركب من الفعل
والمفعول اجيب بان كون احد المتجانسين مركبا لا يناسبه كون الاخر ايضا مركبا
بان اسمها وخبرها لا يعدان لفظا واحدا لا حقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل المفعول المتصل به
مع استتار فاعله كما مثلنا فانهما يعدان في العرف لفظا واحدا قوله وما يلحق بالتجنيس شيئان
احدهما ان يجمع بين اللفظين شبه الاشتقاق وهو ما يشبه الاشتقاق وليس هو في [illegible]
قال اني لعملكم من القالين فالاول من القول والثاني من قلاه يقليه اذا ابغضه [illegible]
منقوض باني من حيث انها محضة معاضعف من هذه السترة وليس من اللفظين في كل احد
من المثالين رجوع الى اصل احد في الاشتقاق الا انه قد يتوهم ذلك في بادي الراي
والثاني ان يكون اللفظان راجعين في الاشتقاق الى اصل واحد فاقم ماخوذ من قام
والقيم منعقل منه والريحان بمعنى النبت المعروف والرزق ماخوذ من الروح والراحة
اذ لم يوجد في اللغة تركيب لراء وحاء ياء فالرجح اصله الواو وبعض قوله فروح وريحان
روح وسعة رزق قوله ومن جهات المحسن غير اسلوب الكلام في باقي الاقسام نقصونها
بجهات الحسن ولم يقل من التسمية اشارة الى تقسيم المعاني والمراد بالكلمتين المكررتين
ماخذ معناهما وبالملحقين تستحق مابه اتساعهما وبالملحقين بسبب الاشتقاق او شبهه قوله

المطش

احدهما م

اي يلحق بالتجنيس م

والثاني م

ما يعم م

كما اذا طلب ارو شالا من عند نفسه بكرا او تدرح الكلام الاخر بين في احد مواضعها العجز
وقد مناقش في عد الخامس من رد العجز على الصدر اذ لا صدد ان يحشو المصراع الثاني و
الرواية في شتد نحو العاس من شعر الناس بكذا وقد جاء شتد بعض وغيره قوله الاصح
في هذا النوع ان يرجع الصدر والعجز الى التكرار لا ان يكون الكلمتان مكررتين بل اما
متجانستين او ملحقتين بهما وانما كان هذا احسن لحصول الافادة في صورة الاعادة قوله
ومن جهات المحسن القلب وهو على قسمين قلب الكل وهو ان يكون حروف احد اللفظين بعكس
الترتيب تماما في اللفظ الاخر كالفتح والحتف وقلب البعض وهو ان يعكس ترتيب بعض حروفه في
الاخر كالعورات جمع عورة بمعنى الفعل القبيح والروعات جمع روعة وهي الخوف ومثال القلوب
المجنح اي الذي يجعل كالجناحين قول الشاعر لاح انوار الهدى من كفه في كل حال والقلب
المستوي وهو ان يكون مجموع الكلمتين او الكلمات نثرا او غيره بحيث اذا عكس ترتيب حروفه
حصل ذلك المجموع بعينه في غير الشعر نحو قوله كل في فلك ونحو ربك فكبر او في الشعر ونحو ربك
فكبر في الشعر اما في بيت كقول الحريري اس ارملا اذا عرا وارع اذا المرء اسا
فانه اذا قلب حروفه كان الحاصل بعينه واما في مصراع كقول الاخر ارانا الاله هلالا انارا
اس من اساء اي اعط والارمل من الازواج المحتاج اي اعط او لم يكن فالعينا
بكل حي وارع من رعاه حفظه واسا اي اسو من اسوت الجرح اي داويته او من اسوت بينهم
اي اصلحت وقد جعل مقصورا من اسا او متعد من اساء اي بالكسر اي حزن فقال كما لوجه
لكنه كثيرا اذا سقط قوله ومن جهات المحسن الاسجاع فعدل الكلام من الاوزان التوافق
بمنزلة القوافي في النظم ولو قدرا بالسجع شبيها بالتقفية لكان انسب لانه تقدم وتاخر مما يراد
المحسنات البديعية بالمعاني المصدرية والقافية على المذهب الاصح هي من اخر حرف في البيت الى اول
ساكن يليه مع حركة المتحرك الذي قبله فكل الساكن وقيل مع ذلك المتحرك ايضا و
قيل هي الكلمة الاخيرة من البيت وقد تطلق القافية على الروي وسواء قافية وهي تطبع عليه
الشعر وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او رائية ولم يطلق الاسجاع على فواصل القرآن تأدبا
لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه والترصيع في اللغة الجعل احد جانبي العقد من
اللالي مثل ما في الجانب الاخر وفي الاصطلاح هو ان يكون جميع ما في احد القرينتين من الالفاظ
او اكثر ما فيها مساويا في الاوزان موافقا للاعجاز او مقاربة في الاعجاز والاعجاز كالقافية
في التزتيب الاخرى مثل المساواة في الوزن والتقفية في جميع الالفاظ قوله ان الينا
ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لان وجه
المعطف اعني ثم في المثال الاول والواو في المثال الثاني لا يقابله ما في القرينة الاولى و
يقال تساوي الوزن ما يجيء في بعض الالفاظ وتقاربها في بعضها قوله وآتيناهما الكتاب
المستبين وهديناهما الصراط المستقيم تقارب المستبين في العجز قوله واصل الحسن
في جميع ذلك اي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ توابع للمعاني وذلك بان

لام

اذا

وبا

الاوزان

الاوزان ان

بحرى المعانى على حيثيتها تكتسى من الالفاظ ما يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا واذا جعلت
المعانى تابعة للالفاظ بان تقصد الى تحصيل محسنات اللفظية وتجعل كل مقصودا اصليا
جاءت الالفاظ متكلفة وتشوهت وجوه المعانى وكانت كغمد من خشب مموه من ذهب وقد
شغف بعض المتأخرين من الكتاب والشعراء برعاية المحسنات اللفظية البديعية حتى جعل اليه
انه اذا وقع عنده نهاية كلامه فلا باس بان تقع مقصوده [illegible] ولو تقع ساقطة من
طلبه فى ضبط حشواه وقد تعالى اشار بقوله جميع ذلك الى جميع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية
فان زيادة الاهتمام برعاية المطابقة او المقابلة مثلا تذهب طراوة الكلام وتوقعها فى الخلل
الانتظام الكلى قوله ان تكون الالفاظ لا تابعة للمعانى فيحمل على هذا المعنى وكذا المتقدم
لما ذكره اولا بقوله اعنى ان لا تكون اى الالفاظ متكلفة اى ما تيا بها مع كلفة ومشقة قوله
ونوادر الاصحاب حضرها انه فى البديع انواع اخر من المحسنات مثل كون جميع الحروف من الكلام
منقوطة كقول الحريرى فتنتنى فجننتنى بتجن يفتن غب تجن او غير منقوطة كخطبة الموصوفة الحمد
الممدوح الاسماء المحمود الالاء اوكون بعضها منقوطا والبعض الاخر غير منقوط وذلك اما ان يكون
كلمة منقوطة والاخرى غير منقوطة كرسالة الخيفاء الكرم تثبت [illegible] واما ان تكون [illegible]
منقوطا واخر غير منقوط كرسالة الرقطاء اخلاق سيدنا تحب وبعقوة تلب والخيف [illegible]
بالتحريك ان تكون احدى عينى الفرس سوداء والاخرى زرقاء والرقطاء ان تكون فى الشاة [illegible]
نقطة سود وبيض ولا يخفى ان النقط وعدمه راجع الى عين الخط دون اللفظ وكذا ما يعتبر
من ايصال حروف الكلمات وسمى الموصل كقوله فتنتنى البيلسان اسفا لما وسمى التقطيع
كقول الوطواط وادرك ان زرت دارا ودود دررا ودرا ورودا وورودا وما اختير التعبير
اتص الكلام فى المحسنات البديعية وتوضحا [illegible] ذلك لان [illegible] مستوفا
فى كتب [illegible] قوله واذ قد تحقق اى اذ قد علمت على
وجه التحقيق ما ذكر فى المقدمة من حد العلمين وما ضبط وفصل فى الفصلين من معاقدهما
ومسائلهما ان علم المعانى موضوعه خواص تراكيب الكلام وان علم البيان موضوعه صياغات
المعانى صور متفاوتة وتاديتها بطرق مختلفة وانما وقع لفظ اعلم الكشف فيهما اشارة الى
فوق الارتباط بينهما وكون البيان شعبة من المعانى ومن غاية العلمين ههنا بقوله ليتوصل
بها اى بمعرفة الخواص والصياغات الى توفية مقامات الكلام حقها اى باعتبار ما تقتضيها الخواص
وما يناسبها من الصياغات مع ان الغاية المذكورة فى المقدمة هى الاحتراز عن الخطاء فى التطبيق
والمطابقة بناء على ان المقصود الاصلى هو الاتيان بالصواب على التوفية التى ذكرها
والاحتراز عن الخطاء وسيلة الى تلك التوفية ولما كان الوسيلة هو الاتيان بالصواب
المذكور [illegible] جعلها خاتمة هنا لكن ثم ذكر ههنا ما هو الحقيقة وقدما التوفية [illegible]
[illegible] لان ذلك هو المقصود الاصلى من تحصيل هذين العلمين قوله
وعند كل علم جملة حالية والظاهر [illegible] وان مقام المسند لا ال مفعوله وعلمه جواب اذ قد تحققت

والمقصود

والمقصود ههنا انه يجب عليه ان يشرع فى تكملة علم البلاغة وذلك ان من جملة مقامات الكلام
مقام الاستدلال على المطالب التصديقية التى تتوقف على تصورات سابقة فالمناسب الى تحرير علم
صاحب علم المعانى والبيان معرفة خواص الاستدلال وصوره تاديتها بالالفاظ ونفى الوضوح
الكنايات والتعرض لما يحسب لافادة هذا العلم ومع علمه ان لا يفتقر [illegible] من جملة ما يوجب
ان يورد فى كتابه علم الاستدلال المشتمل على علم الحد لانه جزء من علم البلاغة كما صرح به [illegible]
وحققه ههنا وهذا اخر ما يسر الله تعالى من لطفه من كشف فوائد هذا العلم ونظم فرائد
واسال الله تعالى ان ينفع به المسترشدين وان يجعله ذخرا لنا يوم الدين وقد وقع الفراغ
من تاليفه اواسط شوال سنة ثلث وثمانمائة وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

المطلوب

تم الكتاب بعون الملك الوهاب
على يدى العبد الضعيف الراجى
على بن مسافر بن عبد الله الكاتب
فى غرة رمضان المعظم
سنة سبع وعشرين
وثمانمائة
من الهجرة
النبوية
م